مبرة الآل والأصحاب
سلسلة الآل والأصحاب في المخطوط العربي (٩)
جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية

أعلى المطالب

في تخريج كتاب

أسنى المطالب

في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

للإمام الحافظ المقرئ شمس الدين ابن الجزري ت (٨٣٣ هـ) رحمه الله

تخريج

عمرو علي بسيوني

الباحث في مركز البحوث والدراسات بالمبرة

المجلد الثاني


أعلى المطالب
في تخريج كتاب
أسنى المطالب
في مناقب أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب

فهرسة
مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

مكتبة الكويت الوطنية
National Library of Kuwait

عنوان الكتاب : أَعْلَى المطَالِبِ فِي تَخْرِيجِ كِتَابِ أَسْنَى المَطَالِبِ فِي مَنَاقِبِ أَمِيرِ المؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

اسم المؤلف : شَمْسِ الدِّينِ ابْنِ الجَزَرِيِّ.

نوع المطبوع : كتاب ـ الطبعة : الأولى ـ عدد الصفحات : ٦٧٦

الناشر : مبرة الآل والأصحاب.

ص. ب. ١٢٤٢١ الشامية ـ الرمز البريدي ٧١٦٥٥٥ ـ ت : ٢٥٦٠٢٠٣

ردمك: ٩٧٨-٩٩٩٦٦-٦٤-٨٨-٥ ISBN

حقوق الطبع محفوظة لمبرة الآل والأصحاب

إلا لمن أراد التوزيع الخيري بشرط عدم التصرف في المادة العلمية

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ ـ ٢٠٢٦م

مبرة الآل والأصحاب

هاتف: ٢٢٥٦٠٢٠٣ ـ ٢٢٥٥٢٣٤٠ فاكس: ٢٢٥٦٠٣٤٦

ص. ب: ١٢٤٢١ الشامية الرمز البريدي ٧١٦٥٥ الكويت

E ـ mail: almabarrh@gmail.com

www.almabarrah.net

مبرة الآل والأصحاب
سلسلة الآل والأصحاب في المخطوط العربي (٩)
جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية
Sheikh Abdullah Al Nouri Charity Society

أعلى المطالب

في تخريج كتاب

أسنى المطالب

في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

للإمام الحافظ المقرئ شمس الدين ابن الجزري (٨٣٣ هـ) رحمه الله

تخريج

عمرو علي بسيوني

الباحث في مركز البحوث والدراسات بالمبرة

المجلد الثاني

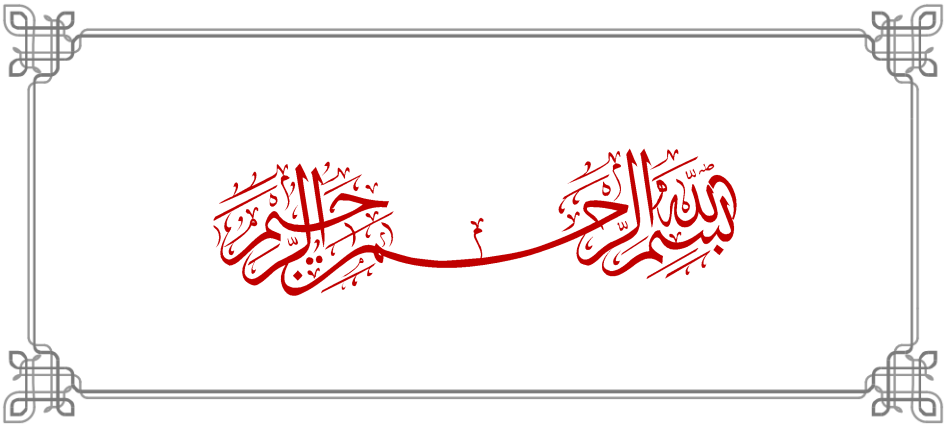
بسم الله الرحمن الرحيم

منهج التخريج

١ ـ سرتُ في هذا التخريج المفصل على خطةٍ موحّدة، حيث أورد رقم الحديث بين معقوفتين [ ]، وهو الرقم المطابق لترقيم الأحاديث الترقيم العام في متن الكتاب المحقق، وأشير إلى لفظ الحديث إشارة مختصرة، هربًا من التكرار.

٢ ـ أبدأ في التخريج من المصدر الذي أخرج منه المصنفُ الحديث، ومن الطريق الذي أخرجه في الغالب، إلا لحاجة أو نكتة، وأنص في سياق التخريج أيضًا على الطريق التي أخرجها المصنف بإسناده أو ذكرها أو أشار إليها بخط غامق كي يظهر للقارئ، ثم أتبع ذلك بسائر الطرق والمتابعات، ثم الشواهد، وأتوسع في التخريج بحسب الحاجة، وأفردت مسألة علاقة النسب بحب علي رضي الله عنه ببحث مفصَّل.

٣ ـ فحصت عن أحوال الرواة لاسيما المختلف فيهم، أو الذين عليهم المدار، وبحثت في سياق ذلك بحوثًا غير قليلة في الجرح والتعديل والرجال، وغيرها من مباحث العلل، والتفرد، والزيادات.

٤ ـ أبين الحكم على الأسانيد والطرق والمتابعات وعموم الحديث بشواهده، في مواضعها، مع الحاصل النهائي في الغالب، مع تغميق ذلك كي يظهر للقارئ بجلاء.

٥ ـ اعتمدت العزو في صلب المتن لعدم إثقال الحواشي، لاسيما والبحث كله في التخريج، إلا عند الحاجة للتعليق في الهامش على ما لا يدخل

في صميم التخريج.

٦ ـ لم أورد في هذا التخريج الأحاديث المتفق عليها في الصحيحين، أو أحدهما، لعدم الحاجة، وكذا في بعض الأخبار المسلسلات الواهيات التي لا طائل من تخريجها لظهور بطلانها، فاكتفيت بتخريجها في متن التحقيق، إلا ما كان في تخريجه طول فقد خرجته في هذا التخريج.

والحمد لله رب العالمين

١

الأثر عن الإمام أحمد في أكثرية ما جاء لعليّ ﷺ من الفضائل.

رواه الحاكم في المستدرك، (٤٥٧٢)، وقَرَن في إسناده مع شيخه الجراحيّ: أبا الحسين محمد بن المظفر الحافظ.

والجرَّاحي؛ رماه العتيقي بالتساهل، انظر: ميزان الاعتدال، (٥/٥١٧)، وسائر رجال الإسناد ثقات، فهذا إسناد قويّ، وله طرق إلىٰ أحمد ﷺ، معروف عنه.

ورواه ابن أبي يعلي في طبقات الحنابلة، (٢/٣٨٥)، بإسناد ضعيف؛ فيه: أبو الحسين القاضي الأُشناني، ضعفه الدارقطني والخلال، وقال الحافظ إنه صاحب بلايا، انظر: لسان الميزان، (٦/٧٨)، بنفس اللفظ.

ورواه ابن الجوزي في مناقب أحمد، (٢١٢)، بإسناد فيه من لم أعرفهم، ولفظه: «ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي ﷺ»، وهو اللفظ الذي نقله المحب الطبري في الرياض النضرة، (٣/١٨٨)، عن أحمد والقاضي إسماعيل بن إسحاق، ولكن بلفظ: «الأسانيد الحسان»، وهو الذي في الاستيعاب، (٣/١١٥)، عن أحمد والنسائي، وذكره الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام، (٢/٣٦١)، بلفظ: «ما ورد لأحد من الصحابة ما ورد»، وذكره الحافظ في الفتح، (٧/٧١)، بلفظ: «الأسانيد الجياد»، عن أحمد، وإسماعيل القاضي، والنسائي، وأبي عليّ النيسابوري.

٢

حديث: «من كنتُ مولاه؛ عليّ مولاه».

يروىٰ من حديث علي رضي الله عنه، وله شواهد كثيرة، ذكرها المصنّف، وخرجناها باختصار أيضًا.

حديث عليّ رضي الله عنه: أخرجه: أحمد، وعبد الله في الزوائد، (٦٤٢، ٩٥٣، ٩٦٤، ٩٦٧، ١٣١٣)، وفي فضائل الصحابة، (٩٧٦، ٩٩١، ١٠٢١، ١٢٠٦)، والحاكم في المستدرك، (٣/٣٧١)، والنسائي في الكبرىٰ، (٨٤١٦، ٨٤١٩، ٨٤٢٩، ٨٤٨٩)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، (١٦/٣٤٨)، **ورواه المصنف من طريقه [٢]**، وغيرهم كثير، من طُرُقٍ من حديث عليّ رضي الله عنه، بألفاظٍ في بعضها زيادة الدعاء، وبعضها بالاقتصار علىٰ أوله.

ومدار الإسناد الذي ساقه المصنِّف إلىٰ الخطيب، علىٰ يزيد بن أبي زياد، كان ثقة، ثم كبر فتغيَر، ولقِّن، انظر: الكامل، (٩/١٦٣)، والكاشف، (٤/٥١٣)، واللسان، (٩/٤٥٢)، وقال الحافظ في التقريب: «ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعيًّا». وقال ابن كثير عن الطريق الذي رواه المصنف ـ وهو عند الخطيب، وفي زوائد عبد الله علىٰ المسند أيضًا ـ: «إسناد ضعيف غريب»، البداية والنهاية، ط هجر، (٧/٦٧٣).

وفيه: يحيىٰ بن عمر بن عبد الله أبو عمر الأخباري، ذكره الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه، (١/٥١١)، وقال: «أبو عمر الكاتب الأخباري البغدادي»، تلخيص المتشابه في الرسم (١/٥٥١)، وذكر مشيخته، وساق له حديثًا منكرًا في متنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وفي ثبوت هذه الزيادة في الحديث نظرٌ، وقد نقلنا بعض عبارات من تكلّم فيها، ومن تكلم في الحديث، في التعليق علىٰ تحسين المصنِّف وتصحيحه، وإلا لو ذهبنا نتتبع طرقَ ذلك هنا؛ لطال الأمر، وخرج عن معناه. وقد استوعب طرقَ الحديث عن علي: خليفة بن أرحمة آل بو كوارة في كتابه: طرق حديث «من كنتُ مولاه»، وقد جمع فيه فأوعىٰ، انظر: (ص: ٦٢ ـ ٢٧٣)، وقال في ختامه: «الخلاصة أن جميعَ الطرق التي وقفت عليها من مسند علي بن أبي طالب لا تخلو من ضعف، وأن الثابت عنه هو الشطر الأول من الحديث وهو «من كنتُ مولاه؛ فعليٌّ مولاه»، وأما الشطر الثاني من الحديث وما بعده؛ فلم يثبت منه شيء، وكذا أيضًا لم يصح أن النبي ﷺ قال ذلك في يوم غدير خم، والله أعلم».

وقد ذكر المصنِّف أطرافًا كثيرةً لهذا الحديث، تسعةً وعشرين، ونشير هاهنا إشارة إلىٰ تخريج هذه الأطراف، وأنقل حكمَ الذهبي عليها[1]، وغيره إن وُجِد. وهي كما يلي وفق ترتيب المصنِّف، وقد قدَّم ما ورد من مسند العشَرة أولًا، ثم ما يليه:

(١) يعني في الرسالة المنسوبة إليه في تخريج طرق هذا الحديث، فقد نص الحافظ الذهبي أنه أفردَ طرقَ حديث «من كنت مولاه» في رسالة، فقال: «وأما حديث «من كنت مولاه»؛ فله طرق جيدة، وقد أفردتُّ ذلك»، تذكرة الحفاظ، (١٠٤٣/٣)، وقال: «وقد جمعتُ طرق حديث الطير في جزء، وطرق حديث: «من كنتُ مولاه»، وهو أصح»، سير أعلام النبلاء، (١٦٩/١٧). والرسالة المطبوعة بعنوان: «طرق حديث من كنت مولاه»، بتحقيق: عبد العزيز الطباطبائي، نشر مركز الأبحاث العقائدية، ذكر هذا المحقق أنه حققها علىٰ نسخة خطية في جامعة طهران ضمن مجموع، وعزاه، ولكنه لم يرفق صورة منها، فلا يمكن الجزم بثبوتها، وكذا لا يمكن إنكارها، وإن كنت أميل إلىٰ ثبوتها، فإن النَّفَس فيها نفَس الذهبي، وكذا أسانيده في النص تشهد لذلك، فهي من مشيخته في عامتها، كما أن ابن كثير نقل كثيرًا من أحكام الحافظ الذهبي عليها، ونحن ننقل عن هذه الرسالة، وعن أحكام الحافظ ابن كثير.

❊ حديث **أبي بكر الصديق** رضي الله عنه: أسنده الذهبي في رسالة طرق حديث من كنت مولاه، (١٢ ـ ١٣)، من طريق ابن عقدة ـ في رسالته في طرق الحديث ـ، وقال: «ما صحت عنه»، وقال بعده: «هذا حديث غريب جدًّا، لا يثبت، فيه جماعة متكلم فيهم». ولم أقف عليه.

❊ حديث **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه: رواه أبو عثمان البَحيري في الثالث من فوائده، (خ) الحديث (٣٦)، ومن طريقه ابن عساكر، في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٣٤). وأخرجه الذهبي في رسالته، (١٤ ـ ١٦)، بالإسناد نفسِه، وقال: «لم يصح عنه».

❊ حديث **طلحة بن عبيد الله** رضي الله عنه: رواه البزار في مسنده، كما في كشف الأستار، (٣/١٨٦)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٥٧)، وتاريخ دمشق، (٢٥/١٠٨، ٤٢/٢٢٣)، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٥٣): «لم يصح عنه».

❊ حديث **الزبير بن العوام** رضي الله عنه: لم أجده، وأعرض الذهبي في الرسالة، (ص: ١٠٣) عن سوق إسناده لضعفه.

❊ حديث **سعد بن أبي وقّاص** رضي الله عنه: رواه ابن ماجه، (١٢١)، والنسائي في السنن الكبرىٰ، في خصائص علي، (٨٤١٤)، والضياء في المختارة، (٣/٢٧٤)، وغيرهم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٥٥): «صح عنه»، ونقل عنه ابن كثير في البداية والنهاية، (٧/٦٧٧) أنه قال: «هذا حديثٌ حسنٌ وغريبٌ».

❊ حديث **عبد الرحمن بن عوف** رضي الله عنه: لم أجده، وأعرض الذهبي في الرسالة، (ص: ١٠٣) عن سوق إسناده لضعفه.

❊ حديث **العباس بن عبد المطلب** رضي الله عنه: لم أجده، وعلقه الذهبي في الرسالة، بإسناد ابن عقدة، وقال، (ص: ٦٤): «لم يصح»، وقال بعده: «هذا منقطع».

❊ حديث **زيد بن أرقم** رضي الله عنه: رواه الترمذي، (٣٧١٣)، والنسائي في السنن الكبرىٰ، خصائص علي، (٨٤١٠)، وأحمد في المسند، (٣٠٤٩)، والحاكم في المستدرك، (١٠٩/٣)، وغيرهم، وقال عنه الترمذي: حسن غريب، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، (١٩/٥)، والحاكم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٦٥): «ثابتٌ عنه»، وقال ابن كثير، في البداية والنهاية، (٦٦٨/٧): «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديثٌ صحيح».

❊ حديث **البراء بن عازب** رضي الله عنه: رواه ابن ماجه، (١١٦)، والنسائي في الكبرىٰ، خصائص علي، (٨٤١٩)، وأحمد، (١٨٠١١)، وابن أبي شيبة، في المصنف، (٣٢٦٥٤)، وغيرهم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٨٨): «إسناده حسن».

❊ حديث **بُريدة بن الحَصيب** رضي الله عنه: رواه النسائي في الكبرىٰ، خصائص علي، (٨٤١١)، وأحمد في المسند، (٢٢٤٣٥)، والبزار، (٤٣٥٢)، وابن حبان، (٦٩٣٠)، والمستدرك، (١١٠/٣)، وصححه علىٰ شرط مسلم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٧٥): «صح عنه»، وقال ابن كثير في البداية والنهاية، (٦٦٨/٧): «هذا إسناد جيد قوي رجاله كلهم ثقات».

❊ حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه: رواه أبو يعلىٰ في المسند، (٦٤٢٣)، والبزار في مسنده، كما في المطالب العالية، (٣٩٣١)، وكشف الأستار، (١٨٧/٣)، والطبراني في الأوسط، (١١١١)، وغيرهم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٧٨): «له طرق».

* حديث **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه: رواه البخاري في التاريخ الكبير، (٥٣٥٢)، والطبراني في الكبير، (٨٤٣٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/٢٢٨)، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٨٤): «إسناده حسن».

* حديث **جابر بن عبد الله** رضي الله عنهما: رواه ابن أبي شيبة في المصنف، (٣٢٦٠٨)، وفي مسنده، كما في المطالب العالية، (٣٩٣٠)، وعنه ابن أبي عاصم في السنة، (١٣٥٥)، والآجري في الشريعة، (٦٠٥)، وغيرهما، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٨٦): «إسناده جيد»، وحسَّنه في سير أعلام النبلاء، (٨/٣٣٤ ـ ٣٣٥).

* حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما: رواه النسائي في الكبرىٰ، خصائص علي، (٨٤١٢)، وأحمد، (٣٠٥٢)، جزء من الحديث الطويل في مناقب علي، والحاكم في المستدرك، (٣/١٣٤)، والطبراني في الكبير، (١٢٦٥٣)، والخطيب في تاريخ بغداد، (١٤/٣٠٣)، وغيرهم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٨٧): «في إسناده ضعف».

* حديث **حُبْشي بن جُنادة** رضي الله عنه: رواه الطبراني في الكبير، (٣٥١٤)، وابن قانع في معجم الصحابة، (٤٠٨)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٥٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٣٠)، وغيرهم، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٩١): «لم يصح عنه».

* حديث **عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه: رواه الطبراني في الأوسط، (١٣٥١)، والآجري في الشريعة، (٨٩٨)، وغيرهما، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٩١): «ما صح عنه».

❊ حديث **عمران بن حُصين** ﷺ: رواه الترمذي، (٣٧١٢)، والنسائي في الكبرىٰ، خصائص علي، (٨٤٢٠)، وأحمد في المسند، (١٩٤٢٥)، والحاكم في المستدرك، (١١٠/٣)، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٩٢): «صح عنه»، وقال بعده: «أخرجه النسائي والترمذي وحسنه، والحاكم في المستدرك، وقال: هذا علىٰ شرط مسلم، وصدق الحاكم». ولفظه: «إن عليًّا مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي».

❊ حديث **عبد الله بن عمر** ﷺ: رواه البزار في مسنده، (٦١٠٣)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٥٦)، وغيرهما، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٩٣): «ما صح عنه»، وقال ابن كثير في البداية والنهاية، (٦٧٨/٧): «هذا حديث غريب، بل منكر».

❊ حديث **عمّار بن ياسر** ﷺ: رواه الطبراني في الأوسط، (٦٢٣٢)، وقال الذهبي في الرسالة، (٩٧): «ما صح عنه».

❊ حديث **أبي ذر الغفاري** ﷺ: رواه ابن عقدة في كتاب الموالاة، كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي، (٢٤٠/٢). وقال الأميني في الغدير، (١١/٣): «يُروَىٰ حديثه في حديث الولاية لابن عقدة، ونخب المناقب للجعابي، وفرائد السمطين في الباب الثامن والخمسين، وعده الخطيب الخوارزمي في مقتله ممن روىٰ حديث الغدير، وكذلك شمس الدين الجزري الشافعي في أسنىٰ المطالب، ص: ٤». **قلت**: وهو من حديث: سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة؛ متروكان غاليان مشهوران.

❊ حديث **سلمان الفارسي** ﷺ: أسنده الذهبي في الرسالة عن ابن عقدة، وقال، (ص: ٩٩): «لم يصح»، وقال بعده: «هذا الإسناد لا يفرح به لجهالتهم».

❊ حديث **أسعد بن زرارة** رضي الله عنه: رواه الحاكم المستدرك، (١٤٧/٣)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق، (١٨٥/١)، وغيرهما، وقال الذهبي في الرسالة، (ص: ٩٩): «ليس بصحيح»، وقال: «وهذا إسناد مظلم، وهو أيضًا باطل، لأن أسعد مات قبل غزوة بدر، وقبل هذا القول»، وقال الحافظ في الإصابة، (٦/٤): «ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء، والمتن منكر جدًّا».

❊ حديث **خزيمة بن ثابت** رضي الله عنه: أسنده الذهبي في الرسالة عن ابن عقدة، (ص: ١٠٠)، وقال: «لم يصح».

❊ حديث **أبي أيوب الأنصاري** رضي الله عنه: رواه النسائي في الكبرىٰ، خصائص علي، (٨٤١٦)، وأحمد في المسند، (٢٣٠٥٠)، وابن أبي شيبة في المصنف، (٣٢٦٠٩)، وغيرهم، وقد استنكره أحمد، كما في المنتخب من العلل للخلال، (١١٦)، ومقتضىٰ كلام الذهبي في الرسالة، (ص: ١٠١) تحسينه بالشواهد.

❊ حديث **سهل بن حُنيف** رضي الله عنه: أسنده الذهبي في الرسالة عن ابن عقدة، (ص: ١٠١)، مقرونًا مع خزيمة بن ثابت، وقال: «تقدم مع خزيمة أيضًا»، فلم يصح عنده.

❊ حديث **حُذيفة بن اليمان** رضي الله عنه: أسنده الذهبي في الرسالة، وقال، (ص: ١٠٢): «هذا إسناد واه».

❊ حديث **سَمُرة بن جُنْدب** رضي الله عنه: رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٢٣٠/٤٢)، وأسنده الذهبي في الرسالة عن ابن عقدة، (ص: ١٠٢)، وقال: «إسناد ساقط».

❊ حديث **زيد بن ثابت** رضي الله عنه: أسنده الذهبي في الرسالة، بإسناد ابن عقدة، (ص: ١٠٢)، وضعَّفه.

❊ حديث **أنس بن مالك** رضي الله عنه: رواه الخطيب في تاريخ بغداد، (٢٧٢/٨)، والآجري في الشريعة، (٦٠٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣٥/٤٢)، وغير ذلك، وضعفه الذهبي في الرسالة، (ص: ١٠٣).

وقد علقنا في حواشي التحقيق على دعوى تواتر الحديث وناقشناها هناك مساوقةً لكلام المصنِّف عليها هناك، وكذلك الكلام على زيادة: «اللهم والِ من والاه»، وزيادة: «اللهم انصر من نصره»، والكلام على من قدح في ثبوت الحديث أصلًا، فلا نعيد شيئًا من ذلك هربًا من التطويل، وأما تخريج الزيادتان فسيأتيان فيما يلي [٣، ٤].



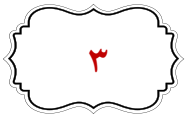

هذا حديث الموالاة السابق [٢] بزيادة: «اللهم والِ من والاه...».

هذا حديث أبي إسحاق السبيعي، عن زيد بن يُثَيع، وسعيد بن وهب، عن عليٍّ.

الحديث تارةً يُروىٰ عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثيع وحده، وتارة عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب وحده، وهذه عامة الطرق، وتارة عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثَيع وسعيد بن وهب، كما ورد لدىٰ المصنِّف، وهذا الجمْع من السبيعي غالبًا، فهو يروي هذا الحديث عن جماعة من شيوخه.

والحديث فيه ألفاظ وزيادات، وأصل الحديث: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه»، والزيادة فيه هي الدعاء: «اللهم والِ من والاه...»، والزيادة الثانية: «اللهم انصر من نصره، واخذل من خذله»، فحيث ذكرنا الزيادة فالمراد الأولىٰ، وحيث ذكرنا الزيادتين فالمراد كلاهما، وكذا نُشير إلىٰ ذِكر غدير خُمٍّ في الروايات من عدمه.

۞ أولًا: حديث السَّبيعي عن زيد بن يُثيع:

قد اختُلف فيه علىٰ **السَّبيعي**، فرواه عنه جماعةٌ، منهم: **شريك**، **وإسرائيل**، **وفِطر** بن خليفة، **وسعيد** بن دينار، **وسليمان** بن قرم.

رواه **شَريك**، **عن أبي إسحاق**، واختُلف علىٰ شَرِيك، فرواه عنه: عليُّ بن حكيم الأَوْدي، وابن أبي شيبة، وعمران بن أبان الواسطي، ومحمد بن خالد الطحان:

فرواه علي بن حكيم الأَوْدي، عن شريك بن عبد الله، عن أبي إسحاق، عن زيد وسعيد معًا: رواه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند، (٨٣٥)، والبزار في مسنده، (٤٢٢٩)، **وهذه الطريق التي أوردها المصنِّف [٣]**، وفيه زيادة الدعاء. وشريك بن عبد الله ساء حفظه لما ولي القضاء، ففصّل المحدّثون بين رواية القدماء عنه بواسطَ فقبلوها، دون رواية المتأخرين بالكوفة، انظر: الثقات لابن حبان، (٦/٤٤٤)، وميزان الاعتدال، (٢/٢٧٠)، والتقريب، (ص: ٢٦٦)، والأودي كوفي متأخر، توفي سنة (٢٣١هـ)، انظر: التهذيب، (٧/٣١٢)، فسماعه متأخر.

ورواه ابن أبي شيبة، عن شريك عن أبي إسحاق، عن زيد، به: في المصنف، (٣٢٠٩١)، وفيه زيادة الدعاء، وتقدم الكلام علىٰ شريك.

ورواه عِمران بن أَبان الواسطي، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد، به: رواه النسائي في السنن الكبرىٰ، في خصائص علي، (٨٤١٩)، وفيه الزيادتان، والغدير. وعمران بن أبان ضعيف الحديث، انظر: الجرح والتعديل، (٦/٢٩٣)، والتهذيب، (٨/١٢١)، وميزان الاعتدال، (٣/٢٣٣). وشريك تقدّم الكلام عليه.

ورواه محمد بن خالد الطحان، عن شريك عن أبي إسحاق، عن زيد، به: رواه ابن أبي عاصم في السنة، (١٤٠٨)، وفيه ذكر الغدير دون الزيادة، والطحان؛ متروك متهم، انظر: الجرح والتعديل، (٧/٢٤٣)، والكامل، (٧/٥٢٦)، وضعفاء العقيلي، (٤/٦٢)، واقتصر الحافظ في التقريب، (ص: ٤٧٦)، فقال: «ضعيف».

ورواه **إسرائيل**، عن أبي إسحاق، عن زيد، به، مقتصرًا علىٰ أوله من غير

زيادة: رواه النسائي في السنن الكبرىٰ، في خصائص علي، (٨٤١٨). وهذا إسناد قوي.

ورواه **فطر بن خليفة**، عن أبي إسحاق، عن زيد، وعن سعيد، وعن عمرو ذي مرّ ـ انظر رقم [٤] (٣)، به: رواه البزار، (٧٨٦)، وفيه الزيادتان وذكر الغدير. وفطر صدوق في نفسه، ولكنه مدلّس، وقد عنعن، وقد رُمي بالغلو، انظر: التقريب: (ص: ٤٤٨)، وإن روىٰ له البخاري انتقاءً والجماعةُ إلا مسلمًا.

ورواه **سعيد بن دينار**، عن أبي إسحاق، عن زيد، به: رواه ابن عساكر من طريق ابن عقدة، في تاريخ دمشق، (٤٢/٢١٠)، وفيه الزيادتان والغدير، بإسناد مسلسل بالمجاهيل، وفيه: عبد النور المِسْمَعي، من الغلاة، متهم بالوضع، انظر: ميزان الاعتدال، (٢/٦٧١)، واللسان، ت أبي غدة، (٥/٢٨٤).

ورواه **سليمان بن قِرم**، عن أبي إسحاق، عن زيد، به: رواه ابن عساكر من طريق ابن عقدة، في تاريخ دمشق، (٤٢/٢١٠)، وفيه الزيادتان والغدير، بإسناد كالسابق.

فتلك الطرق عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثيع، أثبتُها: طريق إسرائيل، تليها طريق شَريك، ثم فطر، ومن سواهم لا يلتفت إليهم، ولكنّ شريكًا وفطرًا خالفا إسرائيل في زيادة الدعاء، وذِكر الغدير، وشريك تغير حفظه وقد رواه عنه المتأخرون كما تقدّم، وتقدم الكلام في فطر. فأصح هذه الطرق طريق إسرائيل، وإسناده قوي، وفيه اللفظ الأول من الحديث فقط، دون زيادة الدعاء، ولا ذكر الغدير.

ثانيًا: حديث أبي إسحاق عن سعيد بن وهب:

قد اختُلف فيه على السَّبيعي، فرواه عن أبي إسحاق جماعةٌ، منهم: **إسرائيل**، **وشُعبة**، **وشريك**، **والأعمش**، **وأجلح** الكندي، **وسعيد** بن دينار، **وسليمان** بن قرم، **وفطر** بن خليفة، وهارون بن سعد.

فرواه **إسرائيل**، عن أبي إسحاق، عن سعيد، به: رواه النسائي في السنن الكبرىٰ، في خصائص علي، (٨٤١٨)، مقتصرًا علىٰ أوله، وقد تقدّم الكلام علىٰ إسناده فهو قوي.

ورواه **شعبة**، عن أبي إسحاق، عن سعيد، به: رواه أحمد في المسند، (٢٢٥٩٦)، وفي الفضائل، (١٠٢١)، والنسائي في السنن الكبرىٰ، في خصاص علي، (٨٤١٧)، وغيرهما، دون الزيادة ولا ذكر الغدير. قال ابن كثير: «وهذا إسناد جيد»، البداية والنهاية، (٦٧١/٧).

ورواه **شريك** عن أبي إسحاق، عن سعيد به: رواه عبد الله في زوائد المسند، (٨٣٥)، والبزار في مسنده، (٤٢٢٩)، **وهي الطريق التي ذكرها المصنف**، مقرونًا بزيد بن يُثيع، تقدم الكلام عليها.

ورواه **الأعمش**، عن أبي إسحاق، عن سعيد به: رواه النسائي في الكبرىٰ، في خصائص علي، (٨٤٢٩، ٨٤٨٩)، وفيه الزيادتان، وقال النسائي عقبه: «رواه إسرائيل عن أبي إسحاق الشيباني، عن عمرو ذي مر؛ أحِبَّ». وفيه عنعنة الأعمش، وقد قال أبو داود: «الأعمش يخطئ علىٰ أبي إسحاق في أحاديث»، انظر: سؤالات الآجري، (١١٢).

ورواه **أجلح** بن عبد الله الكندي، عن أبي سحاق، عن سعيد، به: رواه

ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢١٤)، بمعناه، من غير ذكر الدعاء والغدير، وأجلح؛ قال فيه أبو حاتم: «لين، ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به»، انظر: الجرح والتعديل، (٢/٣٤٧)، وهو غالٍ، انظر: التقريب، (ص: ٩٦)، واللسان، (٩/٢٥٢).

ورواه **سعيد** بن دينار، **وسليمان** بن قرم، عن أبي إسحاق، عن سعيد، به: رواه ابن عساكر من طريق ابن عقدة، في تاريخ دمشق، (٤٢/٢١٠)، وفيه الزيادتان والغدير، وتقدم الكلام على إسنادهما في الطريق السابقة.

وكذا رواه **فطر** بن خليفة، عن أبي إسحاق، عن سعيد، به، تقدّم ذكره في رواية أبي إسحاق عن زيد بن يثيع.

وكذا رواه هارون بن سعد، عن أبي إسحاق، عن سعيد، به، رواه ابن عساكر، (٤٢/٢١٠).

فأصحُّ هذه الطرق: طريق إسرائيل، وشُعبة، كلاهما بالاقتصار على أوله، دون ذكر الزيادتين، ولا موضع الغدير. وهكذا، فأصح طرق حديث: زيد بن يُثَيع، وسعيد بن وهب، عن علي، بالاقتصار على أوله فقط، وخالف فيه شريكٌ والأعمش، وجماعة دونهم في الحفظ والضبط ذلك، فالقول لشعبة وإسرائيل.



٤

هذا حديث الموالاة، وفيه زيادة: «اللهم انصر من نصره..».

وهذا أيضًا حديث أبي إسحاق السبيعي، عن عمرو ذي مُرٍّ، عن علي.

اختلف على أبي إسحاق فيه، فرواه عنه جماعةٌ منهم: **شريك**، **وإسرائيل**، **وشعبة**، **وفطر**، وغيرهم.

فرواه **شَريك**، عن أبي إسحاق، عن عمرو، به، رواه: عبد الله في زوائد المسند، (٩٥٤)، **وهذه هي الطريق التي أوردها المصنف** [٤]. وفيها الزيادتان. ورواه عن شريك: علي بن حكيم الأَوْدي. وشَريك تقدَّم الكلام عنه، وعن رواية عليّ الأودي عنه. وشيخ أبي إسحاق: عمرو ذو مُرّ؛ لا يُعرف، روى عنه السبيعي وحدَه، كما نص عليه البخاري في التاريخ الكبير، (٦/٣٢٩ ـ ٣٣٠)، وقال ابن حبان: «في حديثه المناكير الكثيرة التي لا تُشبه حديثَ الأثبات، حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد على قلة روايته»، المجروحين، (٢/٣٣)، وانظر: لسان الميزان، (٩/٣٨٧)، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ٤٢٨): «مجهول».

ورواه **إسرائيل**، عن أبي إسحاق، عن عمرو به: رواه النسائي في السنن الكبرى، في خصائص علي، (٨٤٣٠)، وفيه الزيادتان، وذكر الغدير. وهذا الإسناد قويٌّ إلى السبيعي كما تقدم في رقم [٣].

ورواه **شعبة**، عن أبي إسحاق، عن عمرو به: رواه أحمد في فضائل الصحابة، (١٠٢١)، والآجري في الشريعة، (١٥٤١)، روياه أولًا من حديث سعيد بن وهب دون الزيادتين وذكر الغدير، ثم زادا: «قال أبو إسحاق: قال:

سمعتُ عمْرًا ذا مر، وزاد فيه أن رسول الله ﷺ قال: اللهم والِ من والاه»، وذكر الزيادتيْن. وهذا إسناد صحيحٌ إلىٰ السبيعي.

ورواه **أجلح** بن عبد الله الكندي، عن أبي إسحاق، عن عمرو به: رواه الطبراني في المعجم الأوسط، (٢١٠٩)، من دون الزيادة. والأجلح ضعيفٌ غالٍ تقدّم الكلام فيه في الحديث السابق [٣].

ورواه: **سعيد** بن دينار، **وسليمان** بن قرم، **وفطر** بن خليفة، عن أبي إسحاق، به، تقدّم الكلام علىٰ أسانيدهم في رقم [٣].

فأصحّ هذه الطرق: شعبة، ثم إسرائيل، ثم شريك، وفطر، وما سواها لا يُعتبر. وقد رواه شعبة وإسرائيل بذكر الزيادتين والغدير، فهذا ثابت من رواية أبي إسحاق عن عمرو ذي مُرّ. وقد تقدم في الحديث رقم [٣] أن شعبة وإسرائيل رَوَيَا الحديثَ عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثيع وسعيد بن وهب، من دون ذكر الزيادتين والغدير، وخالفهما شريك وفطر وضعفاء. فيتلخّص من ذلك أنّ ذِكْر الزيادتيْن والغدير إنما هو من رواية أبي إسحاق عن شيخه الذي لا يُعرف: عمرو ذي مُرّ، وليس من رواية زيد بن يُثيع ولا سعيد بن وهب. وقد نصّ شعبة في روايته التي معنا أن السبيعي ذكر أن هذه الزيادة من عمرو ذي مر.

وقد طرَّق الدارقطنيُّ حديثَ أبي إسحاق، عن جماعةٍ عن علي، منهم: سعيد بن وهب، وزيد بن يثيع، وعمرو ذي مر، وحبة العرني، وعبد خير، وغيرهم، ورجّح رواية الأعمش، وشعبة، وإسرائيل، ثلاثتهم: عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب. انظر: علل الدارقطني، (٣/٢٢٦) رقم (٣٧٥).

وللحديث طرقٌ أخرىٰ كثيرةٌ عن عليٍّ رضي الله عنه، يطول بذكرها المقام، وأصحُّها

ما ورد في هذين الحديثين [٣، ٤]، وللحديث أيضًا طرق عن كثير من الصحابة، تقدّمت الإشارة إليها في رقم [٢]، وتكلمنا على صِحة الحديث وتواتره في التعليق على كلام المصنِّف في محلِّه من النص المحقَّق.



٥

هذا حديث «من كنتُ مولاه» من حديث **فاطمة** بنت رسول الله ﷺ ـ وقد سقط اسمُها من الإسناد الذي في الأصل كما نبَّهنا في التحقيق ـ، ذكره المصنف مسلسلًا بالفواطم من كتاب الحافظ أبي موسىٰ المديني، فذكره لظرافة هذه النكتة.

يُروىٰ عنها من طريقيْن: أم كلثوم بنتها، وعلي بن الحسين زين العابدين حفيدها.

فمن طريق: أم كلثوم بنت علي وفاطمة، عن أُمِّها فاطمة. **وهو الإسناد الذي أورده المصنف [٥]**. رواه أبو موسىٰ المديني في نزهة الحفاظ، (ص: ١٠١)، وهو إسناد مسلسلٌ بالمجاهيل، الحلواني، والأهوازي، والفواطم إلىٰ سُكينة؛ كل هؤلاء لم أقف عليهم. والقَصْري من رجال الغلاة، ترجمه الطوسي في الفهرست، (١٠/٤٤٠)، وانظر: لسان الميزان، (٢/٣٣٦)، وفيه: قال ابن النجاشي: كان ضعيفًا. وقبل المجاهيل: الرشيدي المذكور، ترجمه الخطيب، في تاريخ بغداد، (٤/٤٣٩)، وقال: «يقع في أحاديثه من متابعة الإفرادات للضعفاء والمجهولين ما لا يطيب بها القلب».

ومن طريق: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن فاطمة رضي الله عنها. رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/١٨٧)، بإسنادٍ مسلسل بالمجاهيل، وفيه انقطاع، فعلي بن الحسين لم يدرك جدَّه عليًّا كما قال أبو زُرعة الرازي، انظر: جامع التحصيل، (ص: ٢٤٠)، فلم يدرك فاطمة قطعًا.

وأصل الحديث سبق الكلام عليه في رقم [٢].

٦ ـ ٧

هذا حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «أمَا ترضىٰ أن تكون مني بمنزلة هارون من موسىٰ، إلا أنه لا نبيَّ بعدي».

يُروىٰ عن سعْد بن أبي وقاص من طريق جماعة، منهم: عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وأبناؤه: عائشة، وإبراهيم، وعامر، ومُصعب، ومن طريق: سعيد بن المسيب، وعبد الرحمن بن سابط.

فمن طريق: عبد الله بن عمر، عن سعد، به: رواه أحمد في المسند، (١٦٠٣)، **وهذه هي الطريق التي أوردها المصنف** [٦]، وهو إسناد صحيح.

ومن طريق: عائشة بنت سعد، عن أبيها: رواه: أحمد في المسند، (١٤٦٦)، **وهذه هي الطريق التي أوردها المصنف** [٧]، وهو إسناد صحيح.

ومن طريق: إبراهيم بن سعد، عن أبيه: متفق عليه، رواه: البخاري، (٣٧٠٦، ٤٤١٦)، ومسلم، (٢٤٠٧)، وابن ماجه، (١١٥)، وأحمد، (١٥٠٨)، وقد **ذكره المصنف**، كما علَّقنا هناك في التحقيق.

ومن طريق: عامر بن سعد، عن أبيه: رواه مسلم، (٢٤٠٤، ٢٤٠٦)، وأحمد، (١٦١١).

ومن طريق: مصعب بن سعد، عن أبيه: رواه مسلم، (٢٤٠٥)، وأحمد، (١٥٨٧).

ومن طريق: سعيد بن المسيِّب، عن سعد: رواه الترمذي، (٣٧٣١)، وقال: حسن صحيح، وأحمد، (١٤٩٣، ١٥٥٠، ١٥١٢)، ومرةً عن ابن لسعد

عن أبيه، (١٥٣٥).

ومن طريق: عبد الرحمن بن سابط، عن سعد: رواه ابن ماجه، (١٢١).

وهو حديثٌ صحيحٌ ثابت، ذكر **المصنِّف** مسانيدَ كثيرة له من غير حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، نشير إلىٰ تخريجها باقتضاب، علىٰ الترتيب الذي ذكره:

* حديث **عمر بن الخطاب** ﷺ: رواه ابنُ عدي في الكامل في الضعفاء، (٤٩٦/١)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٤٩٨/٨)، ومداره علىٰ: إسماعيل بن يحيىٰ التيمي، يضع الحديث، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق من طريقهما، وطريقٍ آخر، بالمدار نفسِه، ورواه من طريقٍ آخرَ ضعيف عن ابن عباس عن عمر، (٤٢/١٦٦ ـ ١٦٧).

* حديث **علي بن أبي طالب** ﷺ: رواه ابنُ أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير، (٦٦٧/٢)، والبزار في المسند، (٨١٧)، والطبراني في الأوسط، (٤٢٤٨)، والحاكم في المستدرك، (٣٣٧/٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، (١٠٤٤٠)، والخطيب في تاريخ بغداد، (١١٢/٢)، وابن عساكر، (٤٢/١٦٧ ـ ١٦٨)، وغيرهم.

* حديث **ابن عباس** ﷺ: رواه البلاذُري في أنساب الأشراف، (١٠٦/٢)، وابن أبي عاصم في السُّنة، (١١٨٨)، والطبراني في الأوسط، (٧٨٩٤)، والكبير، (١١٠٨٧،١١٠٩٢)، وابن عدي في الكامل، (٣٧٩/٥)، والحاكم في المستدرك، (١٣٣/٣)، وابن عساكر، (٤٢/١٦٨ ـ ١٦٩)، وفي البزار كما في كشف الأستار، (١٨٥/٣)، وغيرهم.

❊ حديث **عبد الله بن جعفر** ﵄: رواه ابن عساكر، (٤٢/ ١٧٠)، بإسناد متروك.

❊ حديث **معاوية** ﵁: رواه القَطيعي في زوائده علىٰ فضائل الصحابة، (١١٥٣)، والكلاباذي في بحر الفوائد، (٢٦٢)، وابن عساكر، (٤٢/ ١٧٠ ـ ١٧١)، بأسانيد متروكة.

❊ حديث **جابر بن عبد الله** ﵄: رواه الترمذي، (٣٧٣٠)، وأحمد في المسند، (١٤٢٢٨)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٤٨ ـ ١٣٤٩)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٤/ ٤٦٥)، وابن عساكر، (٤٢/ ١٧٦ ـ ١٧٨)، وغيرهم.

❊ حديث **جابر بن سمرة** ﵁: رواه العقيلي في الضعفاء الكبير، (٤/ ١٤٣٦)، والطبراني في الكبير، (٢٠٣٥)، وابن عساكر، (٤٢/ ١٧٨)، ومداره علىٰ ناصح بن عبد الله التميمي، منكر.

❊ حديث **أبي سعيد الخدري** ﵁: رواه ابن الجعد في مسنده، (٢٠٤٠)، وابن سعد في الطبقات، (٣/ ١٥)، وأحمد في المسند، (١٠٨٧٩)، والفضائل، (٩٥٤)، وأبو نعيم في الحلية، (١٢٧٦٥)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٦/ ٤٣)، وابن عساكر، (٤٢/ ١٧٢ ـ ١٧٦)، والبزار كما في كشف الأستار، (٣/ ١٨٥)، وغيرهم.

❊ حديث **البراء بن عازب وزيد بن أرقم** ﵄: يُروىٰ حديثُهما معًا. رواه ابن سعد في الطبقات، (٣/ ١٥)، والبلاذري في أنساب الأشراف، (٢/ ٩٥)، والروياني في مسنده، (٤١٢)، والطبراني في المعجم الكبير، (٥٠٩٤ ـ ٥٠٩٥)، وابن عدي في الكامل، (٨/ ١٥٧)، وابن عساكر، (٤٢/ ١٧٧ ـ

١٧٨)، والمدار على ميمون بن أستاذ، ضعيف.

❊ حديث **زيد بن أرقم** رضي الله عنه: يروى حديثُه وحدَه. رواه ابن أبي شيبة في المصنف، (٣٢٦١٣)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٤٧)، ومداره على عطية العوفي.

❊ حديث **زيد بن أبي أَوْفى** رضي الله عنه: رواه ابن أبي خيثمة في السفر الثاني من التاريخ الكبير، (٢٣٢/١)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٨٢)، والآجرّي في الشريعة، (٨٩٠)، وابن عساكر، (١٧٩/١٤)، بأسانيد ضعيفة.

❊ حديث **نُبيط بن شُريط** رضي الله عنه: في نسخة نبيط بن شريط لابن منده، (٣٥٦)، وابن عساكر، (١٧٩/٤٢)، بإسناد موضوع.

❊ حديث **حُبشي بن جنادة** رضي الله عنه: رواه الطبراني في المعجم الصغير، (٥٣)، والأوسط، (٧٥٩٢)، والكبير، (٣٥١٥)، وأبو نعيم في الحلية، (٦٠٦٥)، وأخبار أصبهان (٢٥١/٢)، ومعرفة الصحابة، (٢٣٣٢)، وابن عساكر، (١٧٩/٤٢ ـ ١٨٠)، ومداره على عبد الغفّار بن القاسم، متروك.

❊ حديث **مالك بن الحويرث** رضي الله عنه: رواه البخاري في التاريخ الكبير، (١٠٦٢٢)، والطبراني في الكبير، (٦٤٧)، والآجري في الشريعة، (٦٠٢)، وابن عدي في الكامل، (١١٦/٨)، وابن عساكر، (١٨٠/٤٢)، ومداره على مالك بن الحسن، منكر.

❊ حديث **أنس بن مالك** رضي الله عنه: رواه ابن سمعون في الأمالي، (٨٠)، ومن طريقه ابن عساكر، (١٧٨/٤٢ ـ ١٧٩)، بإسناد متروك، وأبو طاهر السلفي في الرابع والعشرين من المشيخة البغدادية، (خ) رقم (٣٢) بإسناد متروك.

❊ حديث **أبي الطفيل** رضي الله عنه: ليس هذا الحديث في تاريخ دمشق، ولم أقف علىٰ هذا الحديث من مسند أبي الطفيل، وإنما الذي في تاريخ دمشق: أبو الفيل، كوفي صحابي، رواه هناك (٤٢/١٨١)، بإسناد موضوع.

❊ حديث **أم سلمة** رضي الله عنها: رواه ابن أبي عاصم في السنة، (١٣٣٣)، وأبو يعلىٰ في معجمه، (٤٨)، ومسنده، (٦٨٨٣)، والعقيلي في الضعفاء الكبير، (٤/١٢٣٩)، وابن عساكر، (٤٢/١٨١)، والمدار علىٰ محمد بن سلمة بن كهيل، ضعيف، خلا طريقًا لابن عساكر، بإسناد متروك.

❊ حديث **أسماء بنت عُميس** رضي الله عنها: رواه ابن أبي شيبة في المصنف، (٣٢٦١٢)، وإسحق بن راهويه في مسنده، (٢١٣٩)، وأحمد في المسند، (٢٦٥٤٠، ٢٦٩٢٠)، وفضائل الصحابة، (١٠٩١، ١٠٢٠)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٤٦)، والنسائي في السنن الكبرىٰ، (٨٠٨٧، ٨٣٩٣، ٨٣٩٤، ٨٣٩٥)، والطبراني في الكبير، (٣٨٩) وغيرها، والخطيب في تاريخ بغداد، (٤/٦٤٢) وغيرها، وابن عساكر، (٤٢/١٨٢ ـ ١٨٥).

❊ حديث **فاطمة بنت حمزة** رضي الله عنها: رواه ابن عساكر، (٤٢/١٨٦)، بإسناد موضوع.



١٠

هذا حديث أم سلمة: «لا يحب عليًّا منافقٌ، ولا يبغضه مؤمن».

ويروىٰ عنها من حديث المساوِر الحِمْيري، عن أُمّه، عنها: رواه الترمذي، (٣٧١٧)، **وهذا هو الطريق الذي ساقه المصنِّف** [١٠]، وأحمد، (٢٥٩٦٧)، وابنه في الفضائل، (١٠٥٩، ١١٠٢، ١١٦٩)، وابن أبي شيبة في المصنف، (٣٢٦٥٠)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣١٩)، وأبو يعلىٰ في مسنده، (٦٩٠٤، ٦٩٣١)، وغيرهم. ومساور الحميري، قال الحافظ في التقريب، (ص: ٥٢١): «مجهول»، وقال في التهذيب، (١٠/١٣٠): «خبره منكر»، وأم مساور؛ قال الحافظ في التقريب، (ص: ٧٥٩): «لا يُعرف حالها».

فالحاصل أن هذا الإسناد **ضعيف**. والحديث **صحيحٌ** من حديث عليٍّ رضي الله عنه، وقد ساقه **المصنف** وخرّجه من طريق مسند أحمد، **الحديث رقم** [٨]، وهو صحيح من حديثه، رواه مسلم، وأصحاب السنن، لم نخرجه لذلك، وعزوناه في تعليقات التحقيق. وللحديث شواهد، من حديث: ابن عباس، وعمار بن ياسر، وعمران بن الحصين، وغيرهم، بأسانيد واهية.

١١ - ١٢

هذا أثر أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في معرفة المنافقين ببغض عليّ رضي الله عنه.

يروىٰ عنه من طريق جماعة منهم: أبو هارون العبدي، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي، وأبو صالح السمّان، وبُسر بن علي:

فرواه أبو هارون العبدي، عن أبي سعيد، أخرجه: الترمذي، (٣٦٧٩)، وهذه هي **الطريق التي أوردها المصنِّف** [١١]، وابن الأعرابي في معجمه، (٥٧٤)، وأبو نُعَيم في صفة النفاق ونعت المنافقين، (٧٩)، ومن طريقه ابنُ عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٦)، وفيه: أبو هارون العبدي، هو عمارة بن جوين؛ متروك، اتهمه الحُفَّاظ، قال الحافظ في التقريب، (ص: ٤٠٨): «متروك، ومنهم من كذَّبه» وهو من الغلاة. فهذا إسناد **متروك**، وقد قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب».

ورواه أبو عبد الرحمن السلمي، عن أبي سعيد، أخرجه: أبو نعيم في صفة النفاق، (٨٠)، وفيه: عبادة بن زياد؛ غالٍ، صدوق في نفسه، انظر: تهذيب التهذيب، (٥/٩٤)، والتقريب، (ص: ٢٩٠)، ويعقوب القُمّي؛ قال الدارقطني: ليس بالقوي، انظر: التهذيب، (١١/٣٩٠)، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ٦٠٨): «صدوق يهِم».

ورواه أبو صالح السمان، عن أبي سعيد، أخرجه: أحمد في فضائل الصحابة، (٨٤٤)، والآجري في الشريعة، (٦١١)، وابن الأعرابي في معجمه، (٢١٨٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٥)، من طريق الأعمش عنه.

وهذا إسناد **قويٌّ**، ليس فيه إلا عنعنة الأعمش، وقد أشار إليه الترمذي لما أخرج الطريق الأولىٰ عن أبي هارون العبدي، فقال: «وقد رُوري هذا عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد»، وأبو صالح هو السَّمَّان، ثِقَةٌ معروف، **ونقله المصنِّف** عن الترمذي.

ورواه بُسر بن سعيد، عن أبي سعيد، رواه: الحِميري في جزئه، (٣٨)، ومن طريقه تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٦)، وإسناده رجاله ثقات.

فالأثر **صحيح** عن أبي سعيد الخدري، من طريقي السَّمان وبُسر.

وللأثر **شاهدان**، عن **جابر**، و**أبي ذرٍّ الغِفاري** رضي الله عنهما:

❋ الأول: أثر جابر رضي الله عنه: ويروىٰ عنه من طرق:

فمن طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر: رواه عبد الله بن أحمد في فضائل الصحابة، (١٠٨٦)، والبزار كما في كشف الأستار، (٢٥٦٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، (٢٦٤٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٦)، ولفظه قريب من أثر أبي سعيد. قال البزار: «رواه غير ابن عقيل، ولا نعلم رواه عن ابن عقيل إلا محمد». **قلت**: في إسناده مقال: فيه عبيد الله بن موسىٰ، قال الحافظ في التقريب، (ص: ٣٧٥): «ثقة كان يتشيع»، ومحمد بن علي السلمي، وإن كان صدوقًا في نفسه، لكن في مذهبه غلو، انظر: الجرح والتعديل، (٨/٢٦)، أما عبد الله بن محمد بن عقيل؛ فاختلط وكان سيئ الحفظ، وتكلّم فيه أكثر الحفّاظ، ومشّاه البخاري، والترمذي، والعجلي، وقال أحمد: «منكر الحديث»، انظر: تهذيب الكمال، (١٦/٨٧)، وتهذيب التهذيب، (٦/١٣)، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ٣٢١):

«صدوقٌ، في حديثه لِينٌ، ويُقال تغيَّر بأَخَرة».

ومن طريق أبي الزبير، عن جابر: رواه عنه جماعة، أخرجه ابن أحمد في الفضائل، (١١٤٦)، فيه: عبد الملك بن عبد ربه، قال الذهبي في الميزان، (٦٥٨/٢): «منكر الحديث»، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٢٨٧/٤٢)، فيه: حُصين بن مخارق؛ رماه الدارقطني بالوضع، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، وأقرّه ابن حجر، انظر: لسان الميزان، (٢٢٠/٣)، والطبراني في الأوسط، (٢١٢٥)، فيه: محمد بن القاسم الأسدي؛ كذَّبه أحمد وغيره، انظر: تهذيب التهذيب، (٤٠٧/٩)، وأبو نعيم في صفة النفاق ونعت المنافقين، (٧٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٢٨٧/٤٢)، فيه: سويد بن سعيد، له مناكير وفيه كلام للحفاظ، قال الحافظ في التقريب، (ص: ٢٦٠): «صدوق في نفسه، إلا أنه عمِي فصار يتلقَّن ما ليس من حديثه».

ومن طريق أبي جعفر محمد الباقر، عن جابر: الطبراني في الأوسط (٤١٥١)، وقال: «تفرد به محمد حسان»، وهو الخزاز؛ مُتَّهم، انظر: الجرح والتعديل، (٢٣٨/٧)، وتهذيب التهذيب، (١١٢/٩).

ولفظه: «ما كنا نعرف منافقينا...». ونحوه، وانظر ما سيأتي في خاتمة البحث في أثر أبي ذر رضي الله عنه الآتي.

*** الثاني: أثر أبي ذرٍّ رضي الله عنه:**

رواه الحاكم في المستدرك، (١٣٩/٣)، **وذكره المصنف عنه [١٢]**، وأبو نعيم في صفة النفاق ونعت المنافقين، (٨١)، في إسناده: إسحق بن بشر؛ متروك، كذّبه يحيىٰ وغيره، انظر: لسان الميزان، (١٨٤/١). وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي: «بل إسحاق بن بشر متهم بالكذب»، (١٣٩/٣). فإسناده **متروك**.

فالحاصل أن الأثر إسناده قويٌّ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، من طريق أبي صالح، وبسر، كلاهما عنه. ولا يصح عن جابر، ولا عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنهما. ولفظه عن أبي سعيد الخدري مُقارِب لما في صحيح مسلم عن علي، مِن جعل حبّه علامةً من علامات الإيمان. أما الألفاظ التي فيها حَصْرُ ذلك؛ فلا تصح، وهي في الغالب عن جابر وأبي ذر، وقد عرفتَ ما فيها. على أنه مع ذلك يمكن توجيهُها، وقد بحثنا معنى الأثر في حاشية تحقيق المتن، فانظرها هناك، فإنما شغلنا هنا التخريج.



١٣ ـ ١٤

أثرٌ عن عُبادة بن الصامت: «كُنّا نبور أولادَنا بحب علي بن أبي طالب...».

رواه المصنف عن كتابٍ لأبي موسىٰ المديني، ولم أقف علىٰ هذا الكتاب، ولم أعيِّنْه، ولا علىٰ رواية هذا الأثر من طريق أبي موسىٰ المديني. وقد تكلمنا علىٰ ذلك في المشيخة المفردة لشيوخ المصنف، في ترجمة شيخِه ابن قاضي الجبل، رقم (٣)، في الكلام عن الإسناد رقم [١٣].

وفي **إسناد المصنِّف**: علي بن الحسين بن محمد الكاتب؛ هو أبو الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني، أخباري لا يعتمد عليه، رواه عن أحمد بن الحسن الخزاز.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٧)، من طريق أحمد بن الحسن الخزاز، به، واللفظ فيه (ننور) بالنون لا بالباء، والظاهر أنه خطأ من النساخ، أو الطباعة، والصواب فيه: «نبور»، وهو الذي يدل عليه المعنىٰ في اللغة، كما ذكر المصنِّف هناك، وفي إسناده: عمر بن الحسن بن علي بن مالك، ضعَّفه الدارقطني، وذكر عنه قصةً فيها أنه كان يكذب! راجع: تاريخ بغداد، (١٣/٩٠)، وسؤالات الحاكم للدارقطني، (٢٥٢)، وسؤالات السُّلمي، (٢٢١).

والمدار علىٰ حصين بن مخارق؛ وضاع متروك، تقدم في رقم [١١].

وقد ذكر هذا المتنَ دون إسناد ولا طرف ـ عبادة بن الصامت ـ؛ الأزهريُّ في تهذيب اللغة، (١٥/١٩١)، وأبو عبيد الهروي، في الغريبين في القرآن

والحديث، (١/٢٢٢)، وابن الجوزي في غريب الحديث، (١/٩٠)، وابن الأثير في النهاية، (١/١٦١)، وابن منظور في لسان العرب، (٤/٨٧)، والفَتْني في مجمع بحار الأنوار، (١/٢٢٦)، والزبيدي في تاج العروس، (١٠/٢٥٧)، وغرضُهُم منه الغريبُ.



بحثٌ في الوارد في هذا الباب

(علاقة النَّسَب بحبّ عليٍّ رضي الله عنه)

تمهيد:

لقد ورد في هذا المعنىٰ نفسِه، أي اختبار النسب بحب عليّ رضي الله عنه، أو كون من لا يحبه أو يبغضه ولد زنىٰ؛ أحاديثُ وآثارٌ أخرىٰ كثيرة، ولها تعليلات ومحامل متنوعة، تموج بها كتب الغلاة، كلها باطلة، لم أجد من نشط لجمعها والكلام عليها، مع كثرة ترددها في بعض كتب الفضائل، ولولا ذلك لأعرضتُ عنها ولصُنتُ هذا الكتاب عنها، فإن فيها قبائح كثيرة، ولكنه البحث.

وقد كثُرت رواية هذا المضمون في كتب الإمامية، بصورٍ مختلفة، بعضها بالتصريح بذلك، وبعضها بذكره في سياق قصة، سواء مع إبليس أو غيره، وبيان أن حظّ الشيطان من مبغضي أهل البيت هو في نسبهم، أو بذكر تعليل مناداة شيعة أهل البيت بأسماء آبائهم يوم القيامة، أو بربط ذلك بالخمس الذي لا يأخذه أهل البيت فيأكله غيرهم فتخبث ولادته، وغيره من مضامين، كما سنعرض إجمالًا وتفصيلًا.

فعقد ابن بابويه القمي الملقب بالصدوق في كتابه علل الشرائع، (١٤١/١)، بابًا أسماه «علة محبة أهل البيت عليهم السلام طِيب المولد، وأن علة بُغضهم خُبث المولد»، والشيخ المفيد في الإرشاد، (٤٣/١): «ما جاءت به الأخبار في أن ولايته عليه السلام [علامة] علىٰ طيب المولد، وعداوته علىٰ خبثه»، وبوَّب البرقي عليه في المحاسن: «باب طيب المولد»، وفي بحار الأنوار، (١٤٥/٢٧)، باب: «أن حبهم عليهم السلام علامة طيب الولادة وبغضهم علامة خبث

الولادة»، ذكر فيه إحدىٰ وثلاثين حديثًا استوعبناها وزيادة، وفي علل الشرائع، (٢/٥٦٤): «باب العلة التي من أجلها يدعىٰ الناس باسم أمهاتهم يوم القيامة»، وفي البحار، (٧/٢٣٨)، كتاب العدل والمعاد، الباب التاسع: «باب أنه يدعىٰ الناس بأسماء أمهاتهم إلا الشيعة»، وفي الفصول المهمة للحر العاملي، (١/٣٤٧)، بابٌ: «إن الناس يدعون بأسماء أمهاتهم يوم القيامة إلا الشيعة فيدعون بأسماء آبائهم».

وربطته بعض رواياتهم بحق أهل البيت في الخمس، وأن أعداءهم لما أخذوا حقهم وتزوَّجوا به أو تسرَّوا؛ لم تطب ولادتهم، بخلاف شيعتهم، وفُسِّر به قوله تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ﴾ [الزمر: ٧٣]، انظر: تفسير القمي، (٥٨٢)، وعنه البحار، (٢٧/١٤٧) (٧)، ومستدرك الوسائل، (٧/٣٠٣) (٨٢٧٠، ٨٢٧١، ٨٢٧٢)، وأصله في تفسير فرات الكوفي، وتفسير القمي، (٢/٢٥٤).

وقد بالغوا في هذه الروايات، وجعلوها مطيّة للطعن في المخالفين بأقذع الأوصاف، حتىٰ وصفها الحمويني ـ وسيأتي الكلام عليه ـ في فرائد السمطين، (١/٣٦٥)، بأنها «فضيلة تكوي أكباد الحسّاد، وتصفرّ منها وجوه المعاندين بمثل الحاد»! وتداول هذه الأخبارَ الغلاةُ القُصَّاص، وكذا العلماء المفروض فيهم النظر والإنصاف، حتىٰ صاروا يرمون به الرواة الذين يجرحونهم، كما في ترجمة محمد بن بشير، منسوبًا للكاظم، في رجال الكشي، (٢/٧٧٩)، وعنه البحار، (٢٥/٣١٤) رقم (٧٨)، وانظر: معجم رجال الحديث، (١٦/١٤١)، وقالوا في ذلك أشعارًا، وتفننوا في الطعون، والقذوف، بما يقبح إيراده، انظر: الغدير للأميني، (٤/٣٢٢ ـ ٣٢٦)، في مبحث سماه: «إن عليًّا لا يبغضه إلا دعيّ». حتىٰ دخل ذلك في المناسك التي يقولها كثيرٌ من الناس، حتىٰ إن القائل

منهم يقول في الزيارة لمشهد أمير المؤمنين: «الحمد لله على ما اختصني من طيب المولد»، المزار للمشهدي، (ص: ١٨٢)، والمزار للشهيد الأول، (ص: ٣٢)، وانظر الشرح في: الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة لجواد الكربلائي، (٤/٣٠٧) فقد استدلّ له ببعض ما أوردناه من الروايات في هذا البحث. ولنا أن نتصور أثرَ ذلك على نفسية الإنسان، ونظرته لنفسه، ولمخالفه ولو كان من نفس الدين.

والروايات في ذلك كثيرةٌ عندهم، حتى ادَّعى بعضُهم كثرتَها مطلقًا وتعامل معها على أساس تسالُمها، حتى قال الصدوق في من لا يحضره الفقيه، (٣/٤٩٣): «وكان الصبي على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله إذا وقع الشك في نسبه عُرِضت عليه ولاية أمير المؤمنين عليه السلام، فإنْ قَبِلَها؛ أُلْحِق نسبه بمن ينتمي إليه وإن أنكرها؛ نُفِي»، فساقها مساقَ المسلَّمات أو المشهورات، وهي أمرٌ لا يُعرف أصلًا، ولو كان كما يُدَّعى لنُقل نقلًا كثيرًا، مع توفُّر الدواعي على نقلهن، فعليٌّ رضي الله عنه أكثر من نُقل في حقِّه الفضائل. وحتى ادُّعيت كثرتُها من طرق أهل السنة، فقال الشارح المجلسي الأول في روضة المتقين، (٨/٦٤٤): «رواه العامة بطرق متكثرة مذكورة في مسند أحمد بن حنبل، وفردوس الأخبار، ومسند فخر خوارزم وغيرها»، **قلت**: وهذا ليس بصحيح، فليس هذا الخبر مشهورًا ولا صحيحًا عند أهل السنة فضلًا عن أن يكون متكاثرًا، وقد أشبعنا ذلك فحصًا في التعليق على هذا التصريح في رقم [٣ ـ ٢] من قسم الموقوف، الآتي، فليُنظر.

أما كثرتها عندهم وتفننهم في ألوانها فشيء لا يُنكَر. قال الحر العاملي في الفصول المهمة، (١/٣٥٠): «والأحاديث في ذلك كثيرة جدًّا»، بل قال

المجلسي بتواترها، فقال في مرآة العقول، (٢٦/٤٢٠): «وقد وردت الأخبار المتواترة على أن حب أهل البيت علامة طيب الولادة، وبغضهم علامة خبثها، وقد أوردناها في باب مفرد في كتاب بحار الأنوار»، **قلت**: دعوى التواتر ممنوعة غير مسموعة، لا لكون عامة الطرق ضعيفة لا تصح على مباني الإمامية أنفسهم، وإن كان هذا حقًّا، فقد يناقَش في ذلك بأن القول بالتواتر لا يقف على آحاد الأسانيد، ولكن هذا يُسلَّم في حال أمْن التواطؤ، وهو ممنوع، بل أدنى الناس معرفة بالحديث يعلم أن الغلاة كانوا يتواطؤون على مثل هذه الأخبار، ويسرقون أسانيدها، ويضعونها، وإلا لكان أكثرَ المتواتر من أحاديث الغلاة فإنهم يتكاثرون ويكثّرون الأحاديث، فشرط أمن التواطؤ ضروري للقول بالتواتر، وهو مفقود، فعامة رواة هذه الأخبار من الغلاة المعروفين بالغلو. وسيأتيك في **خلاصة البحث** أنه لم يصحّ من ذلك شيء على قواعد أهل الحديث المعتبرين، وأما على مباني الإمامية فلم يصح إلا القليل جدًّا، وهو غير حُجي أصلًا كما لا يخفى، ثم لو صح عندهم لم يكن متواترًا.

أما **الخطة**:

فالخُطَّة في ذلك أن أبدأ بالأحاديث المرفوعة، مرتِّبًا إياها على المسانيد، ولم ألتزم فيما بعد الخلفاء الأربعة بترتيبٍ على الحروف أو المنزلة، وإنما بحسب مناسبة الروايات وانسجامها أو كثرة المرويّ وقلته ـ ثم الآثار الموقوفة، وما تحتها. وقد ذكرتُ عامّتَها ولم أستوعب، فمنها أكاذيب مرسلة بلا إسناد، في سياق أشعار وحكاياتٍ قبيحة، لا معنى لبحثها.

ولمّا لم يكن هناك الكثير من الكلام على الأسانيد في كتب الأخباريين والغلاة، فقد اعتمدت بصفة عامة على كلام محققي المحدّثين منهم الذين لهم

كلام على الأحاديث، وهم محمد آصف محسني، في «مشرعة بحار الأنوار»، فإن لم يكن الحديث في البحار ـ وهو قليل ـ أو كان مع ذلك في الكافي فإني أنقل حكم المجلسي عليه في «مرآة العقول»، والبهبودي في «صحيح الكافي»، وكذا إن كان في سائر الكتب التي عمِل عليها البهبودي، وغيره قليل. ولو اعتمدنا طريقة تنقيح الرجال وفق المباني المختلفة للمحدّثين منهم لطال الأمر جدًّا وخرج عن مقصوده، ولذا اقتصرنا على ما سبق، ما لم تدعُ إلى خلافِه حاجةٌ[1].

ولأن الروايات الواردة في هذا الباب كثيرة جدًّا، وقد جمع أغلبها المجلسيُّ في بحار الأنوار؛ فإني أفتتح بنقل إجمالي عن هذه الأبواب حتى أتمكن من الإحالة إليها في سياق التخريج، فإذا قلتُ: ضعفه محسني، أو إنه غير معتبر كما ذكر محسني، فليرجع القارئ إلى هذا الموضع للوقوف على تصريحه في الحكم على الأبواب التي وردت فيها هذه الأخبار.

ففي بحار الأنوار: في الجزء (٥): الباب (١٠): «الطينة والميثاق»، قال محسني في المشرعة، (١/١٥١): «أورد فيه آيتان ـ كذا ـ وسبعة وستين خبرًا، أكثرها ضعيف الإسناد، والمعتبرة منها ما ذكرت برقم (٢٢، ٢٧، ٣٢)»، وأشار إلى الأخذ بما اتفقت عليه المداليل في موضوع الطينة. **قلت**: والمستثنيات ليست مما ورد معنا، وعلى فرض التسليم بأخذ المتفق عليه بينها فهو الطينة، ومحل البحث هنا هو خصوصيات النصوص، فتكون موقوفةً على اعتبار السند.

في الجزء نفسه: الباب (١١): «من لا ينجبون من الناس ومحاسن الخلقة

(١) وهي الأحاديث أرقام: من المرفوع: [٣ ـ ٤]، [٣ ـ ٥]، (٥)، (٧)، ومن الموقوف ونحوه: [٨ ـ ٤]، [٩ ـ ٢]، [٩ ـ ٤]، فقد بحثناها.

وعيوبها اللتين تؤثران في الخلق» ، قال محسني ، (١/١٥٣): «أورد فيه خمسة عشر خبرًا معظمها ضعيف الأسانيد ، وأنا أظن والله أعلم أن الروايات المذكورة أو أكثرها من وضع أعداء الأئمة عليهم تنفيرًا لتلك الجماعة منهم ، أو من وضع الكذابين الذين أرادوا تقبيح هؤلاء الأصناف ، فأسفًا على ابتلاء الأحاديث بهذه الأمور» ، وقد استثنى من ذلك الرواية رقم (٦) ، واحتمالًا (١١) ، وليسا معنا .

في الجزء نفسه: الباب (١٢) ، «علة عذاب الاستئصال ، وحال ولد الزنى ، وعلة اختلاف أحوال الخلق» ، قال محسني (١/١٥٤): «أورد فيه (٤) آيات ، و(١٤) رواية ، والمذكورة برقم (١ ، و٧) معتبرة سندًا» . فقضيته أن سائرها غير معتبر .

في الجزء (٧): الباب (٩): «أنه يُدعى الناس بأسماء أمهاتهم إلا الشيعة ، وأن كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا نسب رسول الله صلى الله عليه وآله وصهره» ، قال محسني في مشرعة بحار الأنوار ، (١/١٩٧): «أما الأول فتدل عليه روايات غير معتبرة سندًا ، سوى أوليها» ، وليست معنا .

في الجزء (٢٤): الباب (٦٧): «جوامع تأويل ما نزل فيهم عليهم السلام ونوادرها» ، قال محسني في المشرعة ، (١/٤٣٨): «أورد المؤلف فيه (١٣٢) رواية ، وجملة قليلة منها معتبرة سندًا كالمذكورة برقم (٦٤ ، ٧٧ ، ١١٠) مثلًا» ، وليست المستثنيات مما ورد معنا . ونص محسني على ضعف المذكور عندنا من طريق الكافي ، وقد نقلناه في موضعه من التخريج ، في الموقوف [٧ ـ ٦] .

في الجزء (٢٥): الباب (١): «بدو أرواحهم وأنوارهم وطينتهم وأنهم عليهم السلام من نور واحد» ، قال محسني في المشرعة ، (١/٤٤٠): «فيه (٤٦) رواية ،

لم يصح سند واحدة منها!».

في الجزء (٢٦): الباب (٨): «فضل النبي وأهل بيته صلوات الله عليهم علىٰ الملائكة وشهادتهم بولايتهم»، قال في المشرعة، (١/٤٨٠): «فيه (٢٤) رواية غير معتبرة».

في الجزء (٢٧): أبواب ولايتهم ومحبهم وبغضهم، الباب (٥): «حبهم علامة طيب الولادة، وبغضهم علامة خبث الولادة»، قال محسني في مشرعة بحار الأنوار، (٢/٧): «فيه (٣١) رواية، بعضها غير قابل للتصديق، بعضهم مظنون الوضع» ولم يستثنِ منها إلا رواية واحدة، ذكرناها في موضعها.

في الجزء نفسه، الباب (٦): «ما ينفع حبهم من المواطن...»، ضعف في المشرعة (٢/٨) جميعَ الباب إلا رواية واحدة قال إنها مظنونة الصدور ويستشم منها عطر كلام عليّ، وليست معنا.

في الجزء (٣٤)، الباب (٣٥): «النوادر»، ذكر محسني في المشرعة (٢/٨٢) أنه لم يتوفر فيه إسناد معتبر.

في الجزء (٣٥)، الباب (١): «تاريخ ولادته وحليته وشمائله صلوات الله عليه»، قال محسني في المشرعة: «فيه (٣٨) رواية بأسانيد غير معتبرة».

في الجزء (٣٩): الباب (٨٣): «ما وصف إبليس والجنّ من مناقبه عليه السلام...»، قال محسني في مشرعة البحار، (٢/١٠٨): «الروايات لا إسناد معتبر لها، وأكثر من هذا ربما يتخيل لي أن مضامينها قصص مناسبة للأطفال والله العالم»!

في الجزء نفسه، الباب (٨٧): «حبه وبغضه صلوات الله عليه، وأن حبه إيمان وبغضه كفر ونفاق، وأن ولايته ولاية الله ورسوله...»، قال محسني في

المشرعة، (٢/١٠٩): «فيه (١٢٣) رواية، ولعله لا توجد فيها معتبرة سنداً».

في الجزء (٦٤): الباب (٣): «طينة المؤمن وخروجه من الكافر، وبالعكس»، قال محسني في المشرعة (٢/٣٣٣): «فيه (٣٣) رواية، والمعتبر منها سنداً ما ذكرت بأرقام: (١٤، ١٥، ٢٢، ٣٣)، إن ثبتت شهرة كتاب بشارة المصطفىٰ من زمان مؤلفه إلىٰ زمان العلامة المجلس، لكنها غير ثابتة»، فتحصل أن الجميع غير معتبر، علىٰ أن ما معنا ليس مما استثناه ليبحثه.

في الجزء (٦٧): الباب (٤٢): «أصناف الناس ومدح حسان الوجوه والبله»، قال محسني في المشرعة، (٢/٣٤٧): «فيه (١٥) رواية غير معتبرة، سوىٰ ما برقم (٥، و٦) فإنهما معتبرتان سنداً»، وليسا معنا.

۞ أولًا: الأحاديث المرفوعة:

رُوي هذا المعنىٰ مرفوعاً من حديث عددٍ من الصحابة، هم: أبو بكر، وعلي، وابن عباس، وسعد بن أبي وقاص، وسلمان، وجابر، وأبو أيوب الأنصاري، وأم سلمة، وأبو هريرة، وأنس، وأبو سعيد الخدري، وأبو رافع، ويعلىٰ بن مرة، وعن أبي جعفر الباقر، وعن جماعة مبهمين.

(١) حديث **أبي بكر الصديق**: ذكر المحبّ الطبري في الرياض النضرة في مناقب العشرة، (٣/١٥٤): «عن أبي بكر الصديق قال: رأيت رسول الله ﷺ خيَّم خيمة وهو متكئ علىٰ قوس عربية، وفي الخيمة علي وفاطمة والحسن والحسين فقال: معشر المسلمين، أنا سلم لمن سالم أهل الخيمة، حرب لمن حاربهم، ولي لمن والاهم، لا يحبهم إلا سعيد الجد طيب المولد، ولا يبغضهم إلا شقي الجد رديء الولادة». ولم يعزه لأحد. وهذا الحديث رواه الموفق

الخوارزمي[١] في المناقب، (٢٩١)، ومن طريقه الحموينى[٢] في فرائد السمطين، (٣٧٣)، بإسناد فيه مجاهيل، وذُكِر في كتاب جواهر المطالب في مناقب الإمام علي بن أبي طالب المنسوب للباعوني[٣] الشافعي، (١/١٧٤)،

(١) هذا المصنِّف هو: الموفق بن أحمد بن أبي سعيد المكي الحنفي الخوارزمي، يُعرف بأخطب خوارزم (٤٨٤ ـ ٥٦٨هـ)، وهو من تلاميذ الزمخشري. انظر: الجواهر المضية للقرشي، (٢/١٨٨)، وبغية الوعاة، (٢/٣٠٨)، وترجمه الخوانساري في روضات الجنات، (٨/١٢٤). له هذا الكتاب في مناقب علي ﷺ، وهو محشو بالموضوعات. قال ابن تيمية: «أخطب خوارزم هذا له مصنف في هذا الباب فيه من الأحاديث المكذوبة ما لا يخفى كذبه على من له أدنى معرفة بالحديث، فضلًا عن علماء الحديث، وليس هو من علماء الحديث ولا ممن يرجع إليه في هذا الشأن البتة»، منهاج السنة النبوية، (٥/٤١ ـ ٤٢)، وقال: «مجرد رواية الموفق خطيب خوارزم لا تدل على أن الحديث ثابت قاله رسول الله ﷺ، وهذا لو لم يعلم ما في الذي جمعه من الأحاديث من الكذب والفرية، فأما من تأمل ما في جمع هذا الخطيب، فإنه يقول: سبحانك هذا بهتان عظيم»، منهاج السنة النبوية، (٧/٤٠٣). وقال الحافظ الذهبي: «حَشا تأليفه بالموضوعات الَّتِي يتعجب مِنْهَا الْمُحدث الصادق وَيَقُول: سُبْحَانَكَ هَذَا بهتان عَظِيم»، المنتقى من منهاج الاعتدال، (ص: ٤٧٧)، وقال: «ولقد ساق أخطب خوارزم من طريق هذا الدجال ابن شاذان أحاديث كثيرة باطلة سمجة ركيكة في مناقب السيد علي ﷺ»، ميزان الاعتدال، (٣/٤٦٧).

(٢) هذا المصنِّف هو: إبراهيم بن محمد ابن حمويه الجويني، محدّث خراساني صوفي، ينتسب إلى الشافعية، اعتنى بالرواية والحديث، وقد أسلم على يديه غازان كما هو مذكورٌ في ترجمته، ولكن الكتاب ينطق أن مصنِّفه من الغلاة، فاحتمال أن يكون ملصوقًا به، أو يكون من الغلاة الذين كانوا يُدارون، وله ترجمة في روضات الجنات، (١/١٧٦ ـ ١٧٨)، والكنى والألقاب، (٢/١٩٦)، وأعيان الشيعة للعاملي، (٢/٢١٨)، وقد قطع الأخير بتشيعه. وقد وصفه الذهبي وهو من طبقة الآخذين عنه بأنه «كان حاطب ليل جمع أحاديث ثنائيات وثلاثيات ورباعيات من الأباطيل المكذوبة»، انظر: الدرر الكامنة، (١/٧٦)، وقد ذكره في معجم شيوخه ولم يتكلم فيه، (١/١٥٧).

(٣) هو محمد بن أحمد بن ناصر، الشمس الباعوني الدمشقي الشافعي، (٨٧١هـ)، فقيه شافعي ومؤرخ، من المصنِّفين، انظر: الضوء اللامع، (٧/١١٤). والكتاب المذكور لا أراه يصح=

وذكره العصامي في سمط النجوم، (٣/٤٤)، من غير إسناد وقدَّمه بقوله: «وفي رواية»، فظهرت مبالغتُه في التقميش.

(٢) حديث علي بن أبي طالب: [٢ ـ ١] من حديث ابن مسعود، عن عليٍّ: أن إبليس ظهر للنبي ﷺ في صورة فيل، فلعنه رسولُ الله، فقال عليٌّ: «والله يا عدو الله لأقتلنك، ولأريحن الأُمَّة منك. قال: ما هذا جزائي منك! قلتُ: وما جزاؤك مني يا عدو الله؟ قال: والله ما أبغضك أحدٌ قطُّ إلا شاركت أباه في رحم أمه»، رواه الخطيب البغدادي، (٤/٥٧)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٩٠). ورواه أيضًا الكنجي[(١)] في كفاية الطالب (ص: ٧٠)، ومداره على إسحاق النخعي. **قلت**: هو حديثٌ موضوع. قال الخطيب البغدادي: «هكذا رواه القاضي أبو الحسين بن الأُشناني عن إسحاق بن محمد النخعي، وهو إسحاق الأحمر، وكان من الغلاة، وإليه تنسب الطائفة المعروفة بالإسحاقية، وهي ممن يعتقد في عليٍّ الإلهية، وأحسب القصة المذكورة في الحديث الأول سرقت من هاهنا وركبت على ذلك الإسناد. والله أعلم». والحديث الأول الذي يريدُه هو حديث ابن عباس الوارد في القصة نفسِها، رواه بإسناد فيه متهم أيضًا، وسيأتي في حديث ابن عباس [٣ ـ ١]. وانظر: الموضوعات لابن الجوزي، (١/٣٨٦)، وذكراه في الميزان،

= للباعوني، فما ذكره أحد في ترجمته، ولا يوجد في شيء من الفهارس، ومقدمته دالة على ذلك، كما لم يذكر المحقق شيئًا يدلل على نسبة الكتاب إليه، ولم يذكره إلا الأمين كما نقل في المقدمة، واعتمد على نسخة وحيدة لا يُعرف من أين أتى بها، وساقط منها اسم المصنف أيضًا، فالغالب أنه منحول عليه.

(١) هذا المصنِّف هو محمد بن يوسف الكنجي الشافعي، (٦٥٨هـ)، يُنسب إلى الشافعية، ولكن ذكر ابن كثير أنه كان غاليًا، وأنه قُتل لمصانعته التتار على يد العامة في الجامع الأموي، انظر: البداية والنهاية لابن كثير، ط إحياء التراث، (١٣/٢٥٦). والكتاب المذكور ناطق بغلوه.

(١٩٨/١)، ولسانه، (٧١/٢) في ترجمة إسحاق المذكور.

[٢ ـ ٢] ومن حديث عليّ: في قصة مشابهة عن إبليس، لكن إبليس كان فيها شيخًا كبيرًا. من طريق علىٰ بن موسىٰ الرضىٰ، رواه الصدوق في عيون أخبار الرضىٰ، وعنه البحار، (١٤٩/٢٧) (١٣)، وهو غير معتبر علىٰ مباني الإمامية بل كما صرح المحسني في المشرعة أنها غير قابلة للتصديق ومظنونة الوضع، وقد نقلنا كلامه في أول التخريج، كما ذكرنا.

[٢ ـ ٣] ومن حديث عليٍّ أيضًا: «من لم يعرف حقَّ عترتي والأنصار والعرب فهو لإحدىٰ ثلاث: إمَّا منافق، وإمَّا لزانية [لزنية]، وإما امرؤ حملت به أمُّه في غير طُهر». رواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان، (٨١٦)، ومن طريقه الشجري في الأمالي الخميسية، (٧٦٥)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء، (١٥٥/٤)، ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان، (١٦٢/٣)، عن أبي رافع مولىٰ النبي ﷺ عن عليٍّ. **قلت**: مداره علىٰ زيد بن جبيرة الأنصاري؛ متروك. وقد أخرجه ابن عدي في الكامل كما ذكرنا في ترجمة: زيد بن جبيرة الأنصاري، ونقل كلام البخاري فيه: منكر الحديث، وقال فيه ابن عدي: «عامة ما يرويه عمن روىٰ عنهم لا يتابعه عليه أحد»، وقال البيهقي عقبه: «زيد بن جبيرة غير قوي في الرواية والله أعلم»، وفي عبارته مسامحة، وهو متفق علىٰ ضعفه أو تركه، لم يقل فيه أحدٌ خيرًا، انظر: ميزان الاعتدال، (٩٩/٢)، وقد ذكر الحديثَ أيضًا في ترجمته، وقال الحافظ في التقريب، (ص ٢٢٢): «متروك». وقد يشتبه بآخر: زيد بن جبير، وهذا الطائي المدني ثقة من رجال الشيخين، والجماعة، انظر: التقريب، (ص ٢٢٢)، وليس إياه.

وقد ذكره الديلمي في الفردوس، (٥٩٥٥) عن عليٍّ. وعُزي إلىٰ الباوَردي

أيضًا ـ في معرفة الصحابة ـ كما في جمع الجوامع، (٤٦٧٥/٢٣١٧١) كنز العمال، (٣٤١٩٩). وعزاه العجلوني في كشف الخفاء، ط هنداوي، (٦٤/١) إلىٰ الدارقطني، بلفظ نحوه، عن علي.

[٢ ـ ٤] ومن حديث عليّ أيضًا: ولفظه: «يا علي من أحبني وأحبك وأحب الأئمة من ولدك فليحمد الله علىٰ طيب مولده، فإنه لا يُحِبُّنا إلا مؤمن طابت ولادته ولا يبغضنا إلا من خبثت ولادته»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١٤١/١) (٣)، والأمالي، (١٤/٧٥٦)، ومعاني الأخبار، (ص: ١٦١) (٣)، وابن أبي القاسم الطبري في بشارة المصطفىٰ (ص: ٢٣٩) (١٨)، (ص: ٢٧٣) (٨٧)، وعن كتب الصدوق: البحار، (١٤٦/٢٧) (٥)، وإسناده غير معتبر كما في المشرعة.

[٢ ـ ٥] ومن حديث عليّ أيضًا، فيه ذكر هذه العَلَامة علىٰ طِيب المولد، وفيه: «يا علي لا يحبك إلا من طابت ولادته، ولا يبغضك إلا من خبثت ولادته، ولا يواليك إلا مؤمن ولا يعاديك إلا كافر»، وفيه زيادة طويلة بجعل حب الأئمة واحدًا واحدًا علامة علىٰ طيب المولد، ففيه: «فقام إليه عبد الله بن مسعود فقال: يا رسول الله قد عرفنا علامة خبيث الولادة والكافر في حياتك ببغض عليّ وعداوته، فما علامة خبيث الولادة والكافر بعدك... [فقال]: فإذا مضىٰ فابني الحسن إمامكم بعده وخليفتي عليكم»، رواه الصدوق في كمال الدين، (ص: ٢٦١) (٨)، وذكره الطبرسي في الاحتجاج، (٨٨/١)، وعنه في البحار، (٢٤٦/٣٦) (٥٩)، وأيضًا (١٤٥/٢٧) (١٣)، وأيضًا، (٣٠٠/٣٩) (١٠٧)، وهو غير معتبر كما في المشرعة في الكلام علىٰ الموضع الثاني والثالث.

[٢ ـ ٦] ومن حديث عليٍّ أيضًا: حديث طويل، فيه عشر خصال لشيعة

علي وأنصاره، فيه: «أولها طيب المولد»، رواه الصدوق في الخصال، (ص: ٤٢٠) (١٠)، وذكره الفتال النيسابوري في روضة الواعظين، (ص: ٢٩٣)، والطبرسي في مشكاة الأنوار، (٣٦٢)، وذكره السبزواري في معارج اليقين في أصول الدين، (١٠/١٦٧)، والديلمي في أعلام الدين في صفات المؤمنين، (ص: ٤٥٠)، وعنه البحار، (٢٧/١٦٢) (١٢)، وهي غير معتبرة عند المحسني.

[٢ ـ ٧] ومن حديثه أيضًا: «من لم يحب عترتي فهو لإحدىٰ ثلاث: إما منافق، وإما لزنية، وإما امرؤ حملت به أمه في غير طهر»، رواه الصدوق في الخصال، (ص: ١١٠) (٨٢)، وعنه البحار، (٢٧/١٤٧) (٨)، وكذا الوسائل، (٢/٣١٩) (٩/٢٢٤٤)، والفصول المهمة، (٢٩٦٦) (٣)، وإسناده غير معتبر كما في المشرعة، وذكره نعمان في شرح الأخبار، (٢/٥٠١)، والفتال في روضة الواعظين، (ص: ٢٧٠)، والمشهدي في تفسير كنز الدقائق، (١١/٥٠٧)، والكاشاني في الصافي، (٤/٣٧٤)، والحويزي في تفسير نور الثقلين، (٤/٥٧٦).

(٣) حديث ابن عباس: [٣ ـ ١] فيه أن شيئًا عظيمًا خرج لهم بفناء الكعبة، وكان الشيطان، فكاد عليٌّ يفتك به، وفيه أنه قال لعلي: «ما لي وما لك يا ابن أبي طالب، والله ما أبغضك أحدٌ إلا وقد شاركت أباه فيه»، رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، (٤/٥٦) بإسناده إليه، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٩)، وفيه: ابن أبي الأزهر، متهم بالوضع معروف، انظر: ميزان الاعتدال، (٤/٣٥)، قال الخطيب بعده: «إسناد هذا الحديث حسن، ورجاله كلهم ثقات إلا ابن أبي الأزهر، والقصة الأولىٰ منكرة جدًّا من هذا الطريق، وإنما نحفظها بإسناد آخر واهٍ»، ثم ذكره من حديث عليّ بن أبي

طالب، ونصّ على وضْعه أيضًا، وقد تقدّم ذِكْرُه في حديث علي [٢ ـ ١]. وقد رواه الموفق الخوارزمي ـ وتقدم الكلام عليه ـ في مناقب علي، رقم (٣٣٢)، عن أبي بكر بن مردويه بإسناده سواء، وذكر صاحب إحقاق الحق، (٧/٢٢٦ ـ ٢٢٧) أن الحافظ ابن أبي الفوارس أخرجه في أربعينه في الحديث الثامن والعشرين «بحذف الإسناد عن ابن عباس»، وذكر القصة وطوَّل فيها بنكارة وذَكَر الطينة[(١)]. ومدار الجميع على ابن أبي الأزهر المتقدم. وذكره ابن شهر آشوب في المناقب، (٢/٨٦ ـ ٨٧)، وعزاه للخصائص العلوية لأبي الفتح النَّطَنْزِي، والإبانة للخَرْكُوشي. فالحاصل أنه حديثٌ موضوع. وانظر: الموضوعات لابن الجزري، (١/٣٨٦)، واللآلئ المصنوعة، (١/٣٣٦)، والفوائد المجموعة، (١/٣٧٤)،

[٣ ـ ٢] ومن حديث **ابن عباس** قصة نحوها، ولكن كان الشيطان فيها حيّةً، وقال له النبي ﷺ: «إنه إبليس، وإني قد أخذت عليه شروطًا ألا يبغضك مبغضٌ إلا شاركه في رحِم أمه، وذلك قوله تعالى: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾ [الإسراء: ٦٤]، رواه الحاكم الحُسكاني[(٢)] في شواهد التنزيل،

(١) روى الصدوق في علل الشرائع، كما عند ابن شهر آشوب في المناقب، (٢/٨٦) هذا الخبر من حديث سلمان، وسيأتي معنا رقم (٥)، وفيه ذكر الطينة، دون ذكر قصة الفيل ولا المشاركة في الأموال والأولاد، فكأن المذكور فوق مُركَّب من خبرين مكذوبين.

(٢) هذا المصنِّف: هو عبيد الله بن عبد الله بن أحمد النيسابوري الحنفي الحاكم الحافظ، توفي بعد (٤٧٠هـ)، من الحفّاظ، شيخ متقن، قال الذهبي: «وجدتُ له مجلسًا في تصحيح ردّ الشَّمس وترغيم النّواصب الشُّمس. وقد تكلَّم على رجاله كلامَ شيعيٍّ عارفٍ بفنّ الحديث»، تاريخ الإسلام، (١٠/٤٦٢)، وقال: «وجدت له مجلسًا يدل على تشيعه وخبرته بالحديث»، تذكرة الحفاظ، (٣/٢٥٨). وانظر: سير أعلام النبلاء، (١٣/٤١٨)، والجواهر المضية، (١/٣٣٨)، وتاج التراجم، (ص: ٢٠٢). وله: شواهد التنزيل لقواعد التفضيل: في الآيات النازلة في أهل البيت.

(١/٣٤٧)، رقم (٤٧٨)، عن فرات بن إبراهيم الكوفي، وهو في تفسيره، (ص: ٨٦)، وعنه المجلسي في البحار، (٣٩/١٧٢)، رقم (١٢) بإسناد مبهم، وهي غير معتبرة على مباني الإمامية أيضًا، بل وصفها آصف محسني أنها مناسبة لقصص الأطفال! وعزاه ابن شهر آشوب، (٢/٤٨٦) للإبانة للخركوشي، وفيه: جويبر صاحب الضحاك، متروك، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ١٤٣): «ضعيف جدًّا»، وانظر: ميزان الاعتدال، (١/٤٢٧).

[٣ ـ ٣] ومن حديث ابن عباس أيضًا: رواية في دعاء الناس بأسماء أمهاتهم خلا شيعة علي بأسماء آبائهم لطيب مواليدهم، رواه المفيد في الإرشاد، (١/٤٤)، وذكره الطبرسي في إعلام الورىٰ، (١/٣١٩)، وعن المفيد: البحار، (٢٧/١٥٦) (٢٩)، وهو غير معتبر إسنادًا كما في المشرعة.

[٣ ـ ٤] ومن حديث ابن عباس أيضًا: أن النبي ﷺ قال لعليٍّ كلامًا طويلًا في فضائله، وفيه: «لا يحبك إلا طاهر الولادة، ولا يبغضك إلا خبيث الولادة»، رواه الصدوق في الأمالي، (١٤/٤٨٩)، ومن طريقه محمد بن أبي قاسم الطبري في بشارة المصطفىٰ، (٣٠)، وعن الصدوق: حسن بن سليمان الحلي في المحتضَر، (١٥٤)، وكذا البحار، (٣٨/١٠٠)، (٢٠)، وذكره ابن حمزة الطوسي في الثاقب في المناقب، (١٠/١٢١)، وسليمان القندوزي[1] في ينابيع المودة، (١/٣٩٧) (١٧)، وعزاه فقال: «وفي المناقب»، وهذا في

(١) مصنف هذا الكتاب هو: سليمان بن خواجه كلان بن بابا خواجه القندوزي البلخي الصوفي الحسيني الحنفي، (١٢٢٠ ـ ١٢٩٤هـ)، كما ترجمه إسماعيل الباباني في هدية العارفين، (١/٤٠٨)، من المتأخرين، الواضح من كتابه أنه ليس من أهل المعرفة بالحديث، فهو جمّاع قمّاش، والكتاب ناطق بغلوه أيضًا، وقد عدّه الطهراني من كتب الشيعة، في الذريعة، (٢٥/٢٩٠).

سياق كلامه يشير إلىٰ فضائل الصحابة لأحمد، وليس فيها.

قلت: إسناد هذا الخبر رواه الصدوق في الأمالي، فقال: «حدثنا أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: حدثني هارون بن إسحاق الهمداني، قال: حدثني عبدة بن سليمان، قال: حدثنا كامل بن العلاء، قال: حدثنا حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عباس». وهذا الإسناد ليس بقائم.

وإذا استثنينا شيخَ الصدوق؛ فعامة رجال الإسناد ليسوا من رجال الإمامية، فليس فيهم جرح ولا تعديل، وإنما يعمد بعضهم إلىٰ تحسينهم بناءً علىٰ مضمون الرواية نفسِها، فإذا سُلِّم هذا فقد يعتبرونه حسنًا أو موثَّقًا بحسب مبانيهم، ولكن هذا إذا سَلِم الإسناد من المغامز أيضًا، وليس كذلك.

فأحمد بن الحسن القطان من مشايخ الصدوق، هو المعروف بأبي علي بن عبد ربه الرازي، ذكر الصدوق أنه شيخ كبير لأصحاب الحديث ـ يعني من الإمامية ـ، ووصفه بالمعدَّل، انظر: منتهىٰ المقال للمازندراني، (١/٢٤٧) (١٣٢)، وطرائف المقال للبروجردي، (١/١٥٥) (٧٦٦)، ومستدركات رجال الحديث للشاهرودي، (١/٢٨٧)، (٨٤٥)، فليس فيه كبير توثيق وإنما ثناء.

وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، معروف، من أئمة النقد الجهابذة عند أهل السنة، وليس من رجال الإمامية. قال الشاهرودي في مستدركات علم رجال الحديث، (٤/٢٨١) (٧٥٩٠): «لم يذكروه،... وروىٰ الصدوق في أماليه ص (١٨٤) عن أحمد بن الحسن القطان، عنه، عن هارون بن إسحاق الهمداني، رواية شريفة مهمة في جوامع الفضائل».

وشيخه في الإسناد هارون بن إسحاق ليس من رجالهم أيضًا، فقال الشاهرودي في المستدركات، (١١٩/٨): «لم يذكروه. روىٰ الصدوق في الأمالي ص (١٨٤) عن القطان، عن عبد الرحمن بن أبي حاتم، عنه، عن عبدة بن سليمان، عن كامل بن العلاء، حديث جوامع المناقب الكريمة لمولانا أمير المؤمنين عليه السلام».

وكذا شيخه عبدة بن سليمان. قال الشاهرودي في المستدركات، (٢٠٠/٥) (٩٢١٣): «لم يذكروه، وقع في طريق الصدوق، عن عبد الرحمن بن أبي حاتم، عن هارون بن إسحاق الهمداني، عنه، عن كامل بن العلاء، رواية شريفة عظيمة في جوامع الفضائل تفيد حسنه؛ كما تقدم في عبد الرحمن». قلت: لم يصرِّح بحُسن عبد الرحمن كما تُوهم إحالته هنا، وأنّىٰ يحسِّن حال ابن أبي حاتم الرازي!

وأمّا كامل بن العلاء الكوفي، فهو التمّار، فهو معروف لدىٰ الفريقين. وفيه بحثٌ.

فقد ذكر التفرشي في نقد الرجال، (٦٣/٤)، (٣/٤٢٦٣) أنه من أصحاب الباقر والصادق، وهو في رجال الطوسي، (٥/٢٧٤)، ولم يذكر فيه جرحًا وتعديلًا، وكذا ذكره الخوئي في معجم رجال الحديث، (١٠٦/١٥) (٩٧١٣)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولذا صّرح محمد الجواهري في مختصره: المفيد من معجم رجال الحديث، (ص: ٤٧٢): بأنه «مجهول»، وقال الشاهرودي، في المستدركات، (٢٩٧/٦) (١١٩٥٨): «من أصحاب الباقر والصادق صلوات الله عليهما. عُدَّ مجهولًا. لكن يستفاد حسنه وكمال معرفته مما رواه الصفار..» فذكر رواية، ثم ذكر «جملة من رواياته عنهما الدالة

على حسنه وكماله» ، فاستدل على حُسن حاله بالمرويات.

أما عند علماء الحديث فقد اختلفت كلمتهم فيه. فقد وثقه ابن معين ، كما في تاريخ الدوري ، (٢٧٣/٣) ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، (١٧٢/٧) ، وقال مرة كما في الدُّوري ، (٣٤١/٣): «ليس به بأس» ، وقال العجلي في الثقات ، (ص: ٣٩٦): «كوفي ثقة» ، ووثقه الفسوي كما في المعرفة والتاريخ ، (١٣٢/٣).

وقال ابن سعد في الطبقات ، (٣٧٩/٦): «قليل الحديث وليس بذاك» ، وقال ابن المثنى: «ما سمعت ابن مهدي يحدث عنه شيئًا قط» ، تهذيب التهذيب (٤١٠/٨) ، ونقل أصحاب الجامع في الجرح والتعديل (٤٠٣/٢): «قال الآجُري: سمعت أبا داود ذكر كاملًا أبا العلاء فقال: كان عبد الرحمن بن مَهْدي لا يُحدث عنه. (سؤالاته ، ٥/الورقة ٤٧)» ، قلتُ: بين هاتين العبارتين في وصف حاله عند ابن مهدي فرقٌ لا يخفى. وهذا النص وفق مقدمة أصحاب الجامع يكون من الجزء الرابع والخامس من سؤالات الآجري لأبي داود ، والمطبوع هو الجزء الثالث.

وقال النسائي عنه: ليس بالقوي ، وفي موضع: ليس به بأس ، انظر: تهذيب الكمال ، (١٠١/٢٤) ، وقال ابن عدي في الكامل ، (٢٢٨/٧): «لَمْ أَرَ من المتقدمين فيه كلامًا فأذكره ، إلَّا أني رأيت فِي بعض رواياته أشياء أنكرتها فذكرته من أجل ذَلِكَ ، ومع هذا أرجو أن لا بأس به».

وقال الذهبي في المغني في الضعفاء ، (٥٢٩/٢): «تكلم فيه ابن حبان فيما قيل» ، وكلام ابن حبان فيه في المجروحين ، (٢٢٧/٢) ، قال: «روى عنه أهل الكوفة ، كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من حيث لا يدري ، فلما

فحش ذلك من أفعاله بطل الاحتجاج بأخباره»، فعلىٰ هذا يكون ما في لسان الميزان، (٣٤٤/٧): «وثَّقه ابن حبان»؛ وهمًا مجردًا، أو غلطًا من الناسخ، فقد نقل الحافظُ كلامَ ابن حبان في التهذيب وغيره. وأورده ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، (٢١/٣)، ونقل كلامَ ابن حبان، وانظر: ميزان الاعتدال، (٤٠٢/٣)، وتهذيب التهذيب، (٤٠٩/٨). واختلف فيه كلامُ الحافظ، فقال في التقريب: صدوق يخطئ، وقال في نتائج الأفكار: مختلف في توثيقه، ثم أطلق تضعيفَه في التغليق وموافقة الخبر الخبر، انظر: تحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ من الرواة في غير التقريب، (١٨/٢).

وتعقبه في التقريب صاحِبا تحرير تقريب التهذيب، (١٩١/٣)، فقالا علىٰ قوله: «صدوق يخطئ»: «بل: صدوقٌ حسن الحديث، فقد وثقه ابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان. واختلف فيه قول النسائي، فقال مرة: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال ابن عدي: رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها، وأرجو أنه لا بأس به، وضعَّفه ابن حبان»، ولم يتعقبهما صاحب كشف الإيهام مع حرصه علىٰ ذلك، وكان حقًّا أن يتعقبهما فيه، فإن التوثيق فيه ليس بكثير، فابن معين أجلُّ مَنْ وثَّقه، ولكن رجع فقال مرةً: ليس به بأس، وهذا تقليلٌ في الوثاقة. والذين غمزوه أكثر، وكلام ابن حبّان فيه جرحٌ مفسّر، وقد أورد له بعضَ أخطائه، وكذا ابن عدي، ولذا مشّاه الحافظ بالصدوق ولكن نص علىٰ أنه يخطئ، وهذا أعدل من تحسينه مطلقًا كما فعل المحرِّران، وإن أخرج له مسلم، فإن طبقته تصلح للاعتبار وجمع الحديث، وأمثال هؤلاء جماعةٌ في الصحيحيْن. ولذلك أيضًا أطلق الحافظُ ضعفَه أحيانًا، فإن لم يُحمَل ذلك علىٰ تغيُّر الاجتهاد فالأحسن أن يقال إنه تنوّع بحسب السياق، فمن

الحديث ما يحتمل رواية مثل هذا، ومنه ما لا يحتمله. فالأقرب عندي أن تكون حاله إلىٰ الضعف أقرب، فيجمع حديثه ويقارَن بينه وبين غيره، ويُنظر في موادّ متونه، فيمكن أن يعتبر به، أو يُرَدَّ. والمهم أن يُشار أن تضعيفه هنا لأجل الخطأ في الرواية، وليس لأجل المذهب ـ إن ثبت ـ، حتىٰ تندفع تهمة التحامُل.

وأمّا حبيب بن أبي ثابت فمع جلالته ووثاقته لكنه من المدلسين، انظر: المدلسين لأبي زرعة العراقي، (ص: ٣٩)، والتبيين، (ص: ١٩)، وجامع التحصيل، (ص: ١٠٥)، وصفه بذلك ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم، وجعله الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من المدلسين، انظر: طبقات المدلسين، (ص: ٣٨)، وهي طبقةُ «مَنْ أَكْثَرَ من التدليس، فلم يحتجَّ الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم مَنْ رَدَّ حديثَهم مطلقًا، ومنهم من قَبِلَهم».

فيتلخص من النظر في هذا الإسناد إجمالًا أنّ فيه: كاملًا أبا العلاء، علىٰ مباني الفريقين، إذ ليس فيه تعديل معتبرٌ عند الإمامية حتىٰ صرح بعضهم أنه مجهول، وفيه البحثُ الذي ذكرناه عند أهل السنة، وفيه: تدليس حبيب بن أبي ثابت. كما أن عامة رجاله غير مذكورين عند الإمامية، وهم من رواة أهل السنة، وتحسينهم ـ كما هو صنيع الشاهرودي ـ بناءً علىٰ مضمون الرواية فيه ما فيه، فإن التحسين إن سلِّم له فهو تحسين المذهب، وهو وإن كان مخالفًا لتراجمهم وحالهم؛ غير كافٍ في تصحيح الرواية، ما لم ينضمّ إليه تحسين الضبط، وهو مجهول عندهم، ويحتاج إلىٰ سبر رواياتهم ومقارنتها بغيرها حتىٰ يُحكم بضبطهم من عدمه، وهذا كله مفقود في بحثهم، فيكون تحسينهم لأجل الغرض فحسب، وهذا لا ينضبط.

أمّا عندي فأظنّ أن الحَمْل في ذلك كله على القطان، شيخ الصدوق، ولا أظن أن ابن أبي حاتم فمن فوقه رووا هذا الحديثَ أصلًا، ولم يُرْوَ هذا الحديث بهذا الإسناد عن أحدٍ من المذكورين من رواة أهل السنة في مصادر الحديث المعتبرة وغير المعتبرة لدى أهل السنة، ومثل هذا يبعُد، فانفراد شيخ الصدوق بهذه الرواية عن ابن أبي حاتم محل توقُّف ظاهر، والبلية أنه صرح بتحديث ابن أبي حاتم له، ولم يعنعن ليحتمل التدليس أو الإرسال، فالأغلب عندي أنه قد يكون ركَّبه على ابن أبي حاتم، فالقطان هذا من شيوخ الحديث عند القوم كما قال الصدوق، وليس فيه توثيق معتبر، بل روايته في مصادرهم قليلة، انفرد بالرواية عنه الصدوق في بعض كتبه على قِلَّة، كما أحصاه الشاهرودي في موضعه من المستدركات.

[٣ ـ ٥] ومن حديثه ـ ابن عباس رضي الله عنه ـ بلفظ قريب أيضًا، فيه: «يا علي، من أحبك ووالاك؛ أحببته ووالَيته، ومن أبغضك وعاداك؛ أبغضته وعاديته؛ لأنك مني وأنا منك. يا علي، إن الله طهرنا واصطفانا، لم يلتق لنا أبوان على سفاح قط من لدن آدم، فلا يحبنا إلا من طابت ولادته»، رواه الصدوق في الأمالي، (١٩/٦٠٩)، وعنه البحار، (١٠٣/٣٨) (٢٦).

إسناد هذا الخبر: قال الصدوق في الأمالي حدثنا أحمد بن هارون الفامي رضي الله عنه، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن جعفر بن جامع الحميري، عن أبيه، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن أبان الأحمر، عن سعد الكناني، عن الأصبغ بن نباتة، عن عبد الله بن عباس.

ورجال هذا الإسناد كلهم من الإمامية، وآفته: سعد الكناني: مجهول أو فيه جهالة، والأصبغ.

وعامة هؤلاء الرجال موثَّقون عند الإمامية، ولكن شيخ الصدوق: أحمد بن هارون الفامي، ليست وثاقته بتامّة، فلم يذكر الطوسي فيه شيئًا في الرجال، (ص: ٤١٣) (٥٩/٥٩٧٨)، وانظر: نقد الرجال للتفرشي، (١/١٧٧) (١٨٥/٣٦٠)، وذكر منتهىٰ المقال للمازندراني، (١/٣٦١) (٢٦٣) أن الصدوق روىٰ عنه مترضيًا، فقال البروجردي في طرائف المقال، (١/١٦٠) (٨٠٥): «وقد تَلْمَذ ـ يعني الصدوق ـ عنده، وروىٰ عنه مترضيًا غير مرة، فيقبل روايته ظاهرًا»، وانظر: مستدركات الرجال، (١/٥٠٢) (١٨٢٨). قلت: وليس الترضي بتام في الدلالة علىٰ التوثيق أو الحُسن، نعم ذهب إليه جماعة وقالوا يستلزم الحسن بل يمكن ادعاء الوثاقة، انظر: الفوائد الرجالية للكجوري، (ص: ١٣٣)، لكن خالف فيه غير واحد منهم الخوئي وغيره، وبحثوا فيه واستدلوا، انظر: مقياس الرواة في كليات علم الرجال، (ص: ١٤٨ ـ ١٥٠)، بل بعض من يرىٰ أنه يستلزم الحسنَ ولا أقلّ يرىٰ أن الترحم والترضي في المورد أو الموردين لا يكفي، بل يجب تكرره كثيرًا، منهم آصف محسني في الفوائد الرجالية، (ص: ٨٣)، وفي بحوث في علم الرجال، (ص: ٨٨)، ومع تسليم أنه مُشعر بالمدح، فهذا يحتمل أن يكون علىٰ المذهب أو الديانة، وهذا أعم من المطلوب. ولعله لذلك عبّر الشاهرودي بأنه تقبل روايته ظاهرًا. ولكن الأقرب علىٰ كل تقدير أنه ليس بتام، وبخاصة في المقلِّين، وصاحبنا منهم.

وأما محمد بن عبد الله بن جعفر بن جامع الحميري، فقال الطوسي في الفهرست، (ص: ٢٣٧) (١٢٣/٧٠٨): «له مصنفات وروايات»، وقال التفرشي في نقد الرجال، (٤/٢٤٤) (٤٧٧/٤٨٣٣): «كان ثقةً وجهًا»، وهو عندهم كاتب صاحب الزمان، وانظر: جامع الرواة للأردبيلي، (٢/١٤٠)،

ومنتهىٰ المقال، (٦/٩٥) (٢٧٠٥)، وشعب المقال للنراقي، (ص: ١٢٧)، ومعجم رجال الحديث للخوئي، (١٧/٢٤٧) (١١١٠٨).

وأبوه هو الحميري صاحب قُرب الإسناد وغيره، من كبار مشايخ الطائفة، ثقة عندهم، انظر: معجم الخوئي، (١١/١٤٨) (٦٧٦٦)، وكذا أيوب بن نوح، قال النجاشي في الرجال، (ص: ١٠٢) (٢٥٤): «كان وكيلًا لأبي الحسن وأبي محمد عليهما السلام، عظيم المنزلة عندهما، مأمونًا، وكان شديد الورع، كثير العبادة، ثقة في رواياته»، انظر: معجم الخوئي، (٤/١٦٩) (١٦٢١).

ومحمد بن أبي عمير يقال علىٰ راويين، فإن كان الأول فهو الذي يقال له بيّاع السابري، صاحب جعفر الصادق، فإنه لم تثبت وثاقته، انظر: معجم رجال الحديث، (١٥/٢٨٧، ٢٨٩) (١٠٠٣٦)، ولذا صرح في المفيد من معجم رجال الحديث، (ص: ٤٨٧) بأنه «مجهول». وإن كان محمد بن أبي عمير زياد بن عيسىٰ، فهذا لم يدرك الصادق، وإنما يروي عن الرضا والجواد، انظر: معجم الخوئي، (١٥/٢٨٩)، وهو ثقة عندهم، انظر: المفيد للجواهري، (ص: ٤٨٨)، والراجح هو الثاني بالنظر إلىٰ طبقة الإسناد، وأن من يروىٰ عنه أيوب بن نوح.

وأبان الأحمر، هو ابن عثمان، فيه كلام في اعتقاده، فقيل فطحي وقيل واقفي وقيل ناووسي، لكن وهّىٰ ذلك الخوئي، واعتمد توثيقه، معجم رجال الخوئي، (١/١٤٣) (٣٧)، وروىٰ الكشي رواية ظاهرها تكذيبه من الصادق، ولكن ناقشها الخوئي في الموضع المتقدم، واستفاض في ذلك الأبطحي في تهذيب المقال، (١/٢٣٩) وطرحها.

وفيه كلامٌ عند أهل السنة، قال ابن حبان في الثقات، (١٣١/٨): «روىٰ عَنهُ أهل الْكُوفَة يخطئ ويَهِم»، وقال في ميزان الاعتدال، (١٠/١): «تُكُلِّم فيه، ولم يترك بالكلية. وأما العقيلي فاتهمه»، وتعقبه الحافظ في اللسان، (٢٢٦/١)، فقال: «ولم أر في كلام العقيلي ذلك وإنما ترجم له وساق من طريق أحمد بن محمد بن أبي نصر السكوني عنه، عن أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عباس حدثني علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ عرض نفسه علىٰ قبائل العرب... الحديث بطوله. قال العقيلي: ليس له أصل، وَلا يروىٰ من وجه يثبت إلا ما رواه داود العطار، عن ابن خثيم، عَن أبي الزبير، عَن جَابر بخلاف لفظ أبان ودونه في الطول. وفي مغازي الواقدي، وَغيره شيء من ذلك مرسل»، ونقل في اللسان عن الأزدي: «لا يصح حديثه»، وحكىٰ أنه من مصنِّفي الإمامية، ونقل عن فهرست الطوسي ورجاله. **قلت**: والكلام فيه في روايته لا مذهبه كما ترىٰ.

وأما سعد الكناني؛ ففيه جهالةٌ، ولم يتعيَّن لي، فقد كشفت عن باب سعد وسعيد في معجم الخوئي ومستدركات الشاهرودي، والثاني يستخرج رجال الصدوق في كتبه ويستدركهم علىٰ كتب الرجال، فذكره في المستدركات، (٢٦/٤) (٦١٥٢)، وقال: «لم يذكروه»، وذكر روايته عن الأصبغ التي معنا، ثم قال: «ولعله سعد بن طريف المذكور»، وهذا ظنّ مجرَّد، فإن سعد بن طريف وإن كان أيضًا من الرواة المعروفين عن الأصبغ، وهو عند الطوسي صحيح الحديث، وضعفه ابن الغضائري، وقال فيه ابن النجاشي: يعرف وينكر، وهو واقفي، ولكن رجح الخوئي وثاقته، راجع ترجمته في معجم الخوئي، (٧٠/٩) (٥٠٥٣)، وهو عند أهل السنة متروك متهم بالوضع من الغلاة، انظر: ميزان

الاعتدال، (١٢٢/٢)؛ أقول: إلا أن سعد بن طريف له إطلاقاتٌ وألقاب، ولم أر من نسبه الكنانيّ البتة.

وأظن أنه: سعد بن مسعود الكناني، لم يُذْكَرْ فيه جرح ولا تعديل، انظر: معجم الخوئي، (٩٤/٩) (٥٠٧٤)، ولذا قال في المفيد من معجم رجال الحديث، (ص: ٢٤٧): «مجهول»، وقال الشاهرودي في المستدركات، (٤٣/٤) (٦١٦٤): «لم يذكروه». وهو على كل حالٍ لم يتعيّن بقرينة واضحة تفيد غلبة الظن.

وأما المدار فعلى الأصبغ بن نباتة؛ معروف، من مشاهير الغلاة، متروك، انظر: تهذيب الكمال، (٣٠٨/٣)، وانظر ترجمته في معجم الخوئي، (١٣٣/٤) (١٥١٧)، قال: «من المتقدمين، من سلفنا الصالحين».

(٤) حديث **سعد بن أبي وقاص**: في قصة الفيل المنكرة، التي تقدم ذكرها في حديث علي، وابن عباس. نسبه صاحب إحقاق الحق، (٢٢٦/٧) إلى ابن أبي الفوارس في أربعينه، بإسناد مبهم، ونقل عنه: «أخبرنا سعد بن أبي طالب، عن جماعة من الصادقين، يرفعونه إلى سعد بن أبي وقاص»، وذكر قصة الفيل المنكرة التي تقدمت. ونقله ابن طاووس في اليقين، (ص: ٢٦٤)، وعنه المجلسي في البحار (١٧١/٣٩) رقم (١٠)، وتقدم أنها غير معتبرة على مباني الإمامية، وعزاه ابن طاووس لابن أبي الفوارس في الحديث السابع والعشرين، وساق إسنادَه، من طريق محمد بن الحسن الصفار، من الغلاة المصنِّفين، وفيه الحسن بن محبوب من مصنفيهم أيضًا، انظر: لسان الميزان، (١١٠/٢). وعزاه أيضًا في الإحقاق إلى جمال الدين الموصلي الشهير بابن حسنويه في «در بحر المناقب»، مرفوعًا إلى سعد بن أبي وقاص، وقال: «بعين

ما رواه في تاريخ بغداد عن ابن عباس».

(٥) حديث **سلمان:** فيه قصةٌ لإبليس أيضًا، وفيها طول ونكارة، وفيها ذكر الطينة ومشاركة الأولاد، بسياقٍ كالذي في الحديث الذي نسبوا إخراجَه لابن أبي الفوارس، من حديث عليّ، وقد تقدم إيراده. رواه الصدوق في علل الشرائع، (١/١٤٣ ـ ١٤٤) (٩).

إسناده: قال الصدوق: حدثنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن موسىٰ، قال: حدثنا أحمد بن علي، قال: حدثني أبو علي الحسن بن إبراهيم بن علي العباسي، قال: حدثني أبو سعيد عمير بن مرداس الدوانقي، قال: حدثني جعفر بن بشير المكي، قال: حدثنا وكيع عن المسعودي.

وهذا إسناد مجهول علىٰ مباني الإمامية.

فالحسن بن إبراهيم بن علي العباسي، وأبو سعيد عمير بن مرداس الدوانقي، وجعفر بن بشير المكي؛ ثلاثتهم ليس فيهم جرح ولا تعديل. وذكر ثلاثتهم الشاهرودي في المستدركات: (٢/٣٣٥) (٣٢٩٦)، (٦/١٣٥) (١١٢٢٥)، (٢/١٤٩) (٢٥٦٠)، علىٰ التوالي، قائلًا: «لم يذكروه»، وعيّنه بالرواية التي معنا للصدوق في العلل في قصة الفيل المنكرة.

ولا يشتبه جعفر بن بشير المكي، بجعفر بن بشير البجلي الكوفي، فهذا الثاني معروفٌ، قال الطوسي في الفهرست، (ص: ٩٢) (٢/١٤٢): «ثقة جليل القدر»، وانظر: معجم الخوئي، (٥/٢٢) (٢١٤١)، وقال الحافظ في

لسان الميزان، (٢/٤٤٥): «قال ابن النجاشي: كان يلقب قفة العلم وهو من مصنفي الشيعة».

وأبو سعيد عمير بن مرداس الدوانقي، قال في لسان الميزان، (٦/٢٣٦): «من نهاوند. يروي، عَن أبي نعيم وأهل العراق. روىٰ عنه أهل بلده. يُغْرِب. من ثقات ابن حبان»، وقال في تاريخ الإسلام، (٦/٥٨٤): «قال الخليلي: ثقة مشهور»، فليست الآفة منه. والظاهر أنه مركَّب بالجملة، ويكفي فيه متنُه.

(٦) حديث **جابر**: [٦ ـ ١] فيه قصة منكرة عن رجل كان يصلي فأخبر النبيُّ أنه إبليس، وكاد عليٌّ يفتك به فقال له كلامًا، منه: «فوالله ما أبغضك أحد إلا سبقت نطفتي إلىٰ رَحِمِ أُمِّه قبل نطفة أبيه، ولقد شاركت مبغضيك في الأموال والأولاد، وهو قول الله ﷻ في محكم كتابه: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾، قال النبي صلىٰ الله عليه وآله: صَدَقَ يا عليّ، لا يبغضك من قريش إلا سفاحي، ولا من الأنصار إلا يهودي، ولا من العرب إلا دَعِي، ولا من سائر الناس إلا شَقِي، ولا من النساء إلا سلقلقية ـ وهي التي تحيض من دبرها ـ، ثم أطرق مليًّا ثم رفع رأسه فقال: معاشر الأنصار اعرضوا أولادكم علىٰ محبة علي، فإن أجابوا فهم منكم، وان أبوا فليسوا منكم. قال جابر بن عبد الله: فكُنّا نعرض حب عليٍّ علىٰ أولادنا، فمن أحبَّ عليًّا علمنا أنه من أولادنا، ومن أبغض عليًّا انتفينا منه»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١/١٤٣) (٧)، وعنه في البحار، (٢٧/١٥١) (٢٠)، وهو غير معتبر إسنادًا كما في المشرعة.

[٦ ـ ٢] عن جابر مرفوعًا، لفظه: «أَمَرَنا رسول الله ﷺ أن نعرض أولادنا علىٰ حُبِّ علي بن أبي طالب»، رواه ابن حبان في المجروحين، (٦/٢٩٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٦٩). **قلت**: وهو موضوع،

وآفته: الحسن بن علي بن زكريا العدوي، قال ابن حبان في المجروحين: «من أهل البصرة، سكن بغداد، يروي عن شيوخ لم يرهم، ويضع علىٰ من رآهم الحديث، كان ببغداد في الأحياء في أيامنا، فأردت السماع منه للاختبار»، وكان ممّا تحمّله عنه هذا الحديث، وقال عقبه: «وهذا أيضًا باطل، ما أمر رسول الله ﷺ ـ بهذا مطلقًا، ولا جابر قاله، ولا أبو الزبير رواه، ولا ابن عيينة حدث به، ولا أحمد بن عبدة ذكره بهذا الإسناد، فالمستمع لهذا لا يشك أنه موضوع. فلم أذهب إلىٰ هذ الشيخ، ولا سمعت منه شيئًا، ثم تتبعت عليه ما حدَّث به، فلعله قد حدَّث عن الثقات الأشياءَ الموضوعاتِ ما يزيد علىٰ ألف حديث سوىٰ المقلوبات، أكره ذكرها كراهية التطويل»، وقال الذهبي عقبه في تلخيص الموضوعات، (ص: ١٢٣): «والعدوي دجال». وانظر: تذكرة الحفاظ لابن القيسراني، (١/٧٣)، وميزان الاعتدال، (١/٥٠٩)، ولسان الميزان، (٢/٢٣١)، واللآلئ المصنوعة، (١/٣٢٥)، وتنزيه الشريعة، (١/٣٥٥)، والفوائد المجموعة، (١/٣٦٧).

[٦ ـ ٣] ومن حديث جابر: مرفوعًا ولفظه: «يا معشر الأنصار، بوروا أولادكم بحب علي بن أبي طالب، فمن أحبه فاعلموا أنه لرشدة، ومن أبغضه فاعلموا أنه لغية»، رواه المفيد في الإرشاد، (١/٤٥)، وذكره الطبرسي في إعلام الورىٰ، (١/٣١٨)، وعنه البحار، (٢٧/١٥٦) (٣٠)، وهي غير معتبرة علىٰ مباني الإمامية كما تقدم نقله.

[٦ ـ ٤] ومن حديث جابر أيضًا: في الطينة، وفيه أن النبي ﷺ خُلق هو وعليٌّ وشيعته من طينة واحدة، وفيه: «فإذا كان يوم القيامة دعي الناس بأسماء أمهاتهم سوىٰ شيعتنا، فإنهم يُدعون بأسماء آبائهم لطيب مولدهم»، رواه المفيد

في الإرشاد، (١/٤٤)، والأمالي، (ص: ٣١١) (٣)، والطوسي في الأمالي، (١١٨/٢٧)، (١٠١٩/٢٥)، وعنهما البحار، (٢٧/١٥٠) (١٧)، وهو غير معتبر كما في المشرعة، و(٣٥/٢٦) (٢١)، وعن الطوسي وحده في البحار، (٧/٢٣٨) (٣)، وهو غير معتبر سنداً كما في المشرعة، وكذا الحر العاملي في الفصول المهمة، (٢/٤٣٥)، وعن المفيد وحده في البحار، (٢٧/١٥٥) (٢٨)، عن مجالس الطوسي، وهو غير معتبر أيضًا كما في المشرعة ـ، ورواه ابن أبي القاسم الطبري في بشارة المصطفىٰ، (٢٠)، وعنه البحار، (٦٤/١٢٧) (٢٩)، وهي غير معتبرة علىٰ ما في المشرعة، وذكره القمي المشهدي في تفسير كنز الدقائق، (١٠/٢٩٩)، والطبرسي في إعلام الورىٰ، (١/٣١٩)، والأربلي في كشف الغمة، (١/١٤)، والأسترابادي، في تأويل الآيات الظاهرة، (ص ٤٤٢).

[٦ ـ ٥] ومن حديثه: قصة منكرة فيها جلوس عليٍّ بين النبي صلىٰ الله عليه وعائشة، وفيها: «لا تؤذيني في حبيبي فإنه لا يبغضه إلا ثلاثة: لزنية، أو منافق، أو من حملته أمه في بعض حيضها»، رواها البرسي في كشف اليقين (أو اليقين) (٤٢/٤٣)، وعنه البحار، (٢٧/١٥٥) (٢٧)، وهي غير معتبرة إسناداً كما في المشرعة

(٧) حديث **أبي أيوب الأنصاري**: قال: «اعرضوا حبَّ عليٍّ علىٰ أولادكم، فمن أَحَبَّه؛ فهو منكم، ومن لم يحبه فاسألوا أمَّه من أين جاءت به، فإني سمعت رسول الله يقول لعلي بن أبي طالب: لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق أو ولد زنية أو حملته أمُّه وهي طامث»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١/١٤٥) (١٢)، عن أبي الزبير، عن جابر، أن أبا أيوب

الأنصاري قاله.

إسناده: قال الصدوق: حدثني محمد بن المظفر بن نفيس المصري ﵀، قال: حدثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد بن أخي سياب العطار الكوفي ﵁ بالكوفة، قال: حدثنا أحمد بن الهذيل أبو العباس الهمداني، قال: حدثنا أبو نصر الفتح بن قرة السمرقندي، قال: حدثنا محمد بن خلف المروزي، قال: حدثنا يوسف بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر.

وهذا إسناد مجهول علىٰ مباني الإمامية.

شيخ الصدوق: ابن نفيس، ليس فيه توثيق معتبر. قال في المستدركات، (٢٣١/٧) (١٤٥١١): «لم يذكروه، من مشائخ الصدوق، ... مترحمًا عليه»، وقال الخوئي في المعجم، (٢٧٩/١٨) (١١٨٣٠): «من مشايخ الصدوق، ترحم عليه، ...، ووصفه بالفقيه»، قلت: تقدّم الكلام في الترحم، انظر رقم [٣ ـ ٥]، وقد ترحّم عليه هنا مرةً، ولذا صرح الجواهري في المفيد من معجم الرجال، (ص: ٥٧٩)، فقال: «مجهول».

وكذا من فوقه: إبراهيم بن محمد المذكور، قال في المستدركات، (١٨٨/١) (٤١٦) «لم يذكروه، ذكره الصدوق في العلل مترضيًا عليه...».

وأحمد بن الهذيل الهمداني، والفتح بن قرة، ومحمد بن خلف المروزي؛ ثلاثتهم ليس فيهم توثيق، انظر: المستدركات، (٥٠٥/١) (١٨٣٣)، و(١٩١/٦) (١١٤٩٧)، و(٨٥/٧) (١٣٢٨٧)، علىٰ التوالي.

ويوسف بن إبراهيم لم أعيِّنه علىٰ عجالة.

وسياقة ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر، إسناد لا يقوم على المعروف في علم الحديث، ابن لهيعة اختلط، واحترقت كتبه، وإن كان ابن لهيعة في نفسه فيه ضعف إلا أنّ فيه تفصيلًا لا ينفع هنا لأن يوسف بن إبراهيم لم يتعين، «نعم، إذا كان الراوي عنه: ابن المبارك أو ابن وهب، وصرح مع ذلك بالسماع فهو صالح في الجملة، فأما ما كان من رواية غيرهما ولم يصرح فيه بالسماع وكان منكرًا؛ فلا يمتنع الحكم بوضعه»، كما قال المعلمي في تعليقاته الفوائد المجموعة، (ص: ٢١٥)، فهذا هو الحال هنا. وهو مدلس من الخامسة وقد عنعن، ويدلس عن الضعفاء فلا تقبل عنعنته. وروايته عن أبي الزبير سائرة في كثيرٍ من الكتب، خاصة في مسند أحمد، فله عنه نسخة، قال ابن عدي في الكامل، (٥/٢٤١): «لابن لَهِيعَة، عَن أبي الزبير عن جابر نسخة، يحدِّث بذلك ابن بُكَير وقتيبة وغيرهما من المتأخرين»، وقد سُئِل ابن معين عن هذا الإسناد، قال الدارمي: «كَيفَ رِوَايَة ابن لَهِيعَة عَن أبي الزبير عَن جَابر؟ فَقَالَ: ابن لَهِيعَة ضَعِيف الحَدِيث»، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، (ص: ١٥٣). وهذه الإجابة من يحيى على السؤال بخصوص هذا الإسناد إشارةٌ إلى عدم قبوله. وعندي في نفسي توقُّفٌ في هذه النسخة وفي رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير، ولا يُغترّ بأنه قديم، قد وُلد سنة (٩٦هـ) وتوفي (١٧٤هـ) على المشهور، وبمعاصرته لأبي الزبير وإمكان لقائه إياه لأن أبا الزبير توفي سنة (١٢٦هـ)، فقد قال أبو حاتم الرازي إن ابن لهيعة لم يسمع من عمرو بن شعيب شيئًا، كما في جامع التحصيل، (ص: ٢١٥)، قال العلائي: «قد روى عنه الكثير»، قلت: ووفاة عمرو بن شعيب (١١٨هـ)، فهو معاصره ولقاؤه إياه ممكن، وقد وردت روايةٌ عنه بصيغة التحديث، فلم يعبأ بها ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق، (٤/٤٧١)، وذكر كلامَ أبي حاتم عن عدم سماعه من عمرو

بن شعيب. وقد كشفتُ عن رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير في السنن والمسند، فوجدت عامتها بالعنعنة، ولم يرو عنه التحديثَ عن عمرو بن شعيب إلا الحسن بن موسىٰ الأشيب ـ وهو ثقة ـ في مسند أحمد، وأكثَر في تلك الروايات، فالله أعلم بحقيقة الحال. فاحتمال أن تكون رواية ابن لَهيعة عن أبي الزبير من قبيل المرسل الخفي أصلًا ـ عند من يفرق بينه وبين المدلَّس ـ؛ واردٌ. فإن سلِم من ذلك، فيبقىٰ مانعُ التدليس فيما لم يصرِّح فيه بالسماع.

وقد قال ابن عدي إن ابن لهيعة شديد الإفراط في التشيع، (الكامل، ٣٨٩/٣)، فتعقبه الذهبي في تاريخ الإسلام، (٦٧٢/٤): «كَذَا قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَبْلَهُ رَمَاهُ بِالتَّشَيُّعِ»، ولعلّه كما قال الذهبي، ولكن ما حمل ابنَ عدي علىٰ ذلك متنٌ منكرٌ في الغلو، كمثل الذي معنا، ولعل البلاء في ذلك مما أُدخل عليه من الكتب بعد احتراق كتبه، فكان يجيز بها ويحدّث بها ولا يعرفها، أو من الضعفاء الذين يدلِّس عنهم، ومنهم الغلاة.

ورواية أبي الزبير المكي عن جابر فيها الكلامُ المعروف، وهو مدلس من الثالثة.

(٨) حديث **أم سلمة**: أنها سمعت النبي ﷺ يقول لعلي: «لا يبغضكم إلا ثلاثة ولد زنا ومنافق ومن حملت به أُمُّه وهي حائض»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١٤٢/١) (٦)، وعنه البحار، (١٥١/٢٧) (١٩)، وهو غير معتبر إسناداً كما في المشرعة.

(٩) حديث **أبي هريرة**: أنه قال لعليٍّ في دعاء الناس يوم القيامة بأمهاتهم «إذا كان يوم القيامة دُعِيَ الناس بأسمائهم وأسماء أمهاتهم، ما خلا نحن وشيعتنا ومحبينا فإنهم يدعون بأسمائهم وأسماء آبائهم»، رواه ابن أبي

القاسم الطبري في بشارة المصطفىٰ، (ص: ٤٥) (٣٤)، وعنه البحار، (٢٤١/٧) (٨)، و(١٢٧/٦٤) (٣٠)، وهو غير معتبر علىٰ ما في المشرعة في الموضعين، وكذا الحر العاملي في الفصول المهمة، (٤٣٨/٥)

(١٠) حديث أنس: [١٠ ـ ١] حديثٌ أوله: «إذا كان يوم القيامة نُصِب لي منبر طوله ثلاثون ميلًا ثم ينادي مناد من بطنان العرش: أين محمد؟ فأجيب»، ثم ذكر الوصية لعلي، ثم جاء فيه: «فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله فمن يبغض عليًّا بعد هذا؟ فقال: يا أخا الأنصار لا يبغضه من قريش إلا سفحي، ولا من الأنصار إلا يهودي، ولا من العرب إلا دَعِيّ، ولا من سائر الناس إلا شقي، وفي رواية ابن مسعود: ومن النساء إلا سلقلقية[1]». رواه ابن الجوزي في الموضوعات، (٣٩٦/١)، من طريق الدارقطني بإسناده، ورواه الحموييني ـ وتقدّم الكلام عليه ـ في فرائد السمطين، (١٣٤/١) (٩٧)، وذكره ابن شهر آشوب في المناقب، (٢٩/٣)، وعنه في البحار، (٢٢٢/٣٩) (١)، وذكره ابن أبي القاسم الطبري في بشارة المصطفىٰ، (ص ٣١٠) (١٤)، وعزاه ابن شهر آشوب للدارقطني، وأبي نعيم الأصفهاني في الصحيح والحلية، ولم أقف عليه لدىٰ أبي نعيم، لا في الحلية ولا في المستخرج فالله أعلم، وذكره الأميني في الغدير، (٣٢٣/٤) وعزاه إلىٰ الدارقطني والحموي في الفرائد، ولم يذكر أبا نعيم، فذا أشبه. ومداره علىٰ: إسماعيل بن موسىٰ، عن علي بن يزيد الدهان، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أنس. **قلت**: إسناده متروك، وقال ابن الجوزي في الموضوعات، (٣٩٦/١): «هذا حديث موضوع علىٰ رسول الله ﷺ، وعلي بن يزيد مجهول، والمتهم به إسماعيل بن موسىٰ كان

(١) تقدم تفسيره في حديث جابر [٦ ـ ١] أنها التي تحيض من دبرها. وانظر: لسان العرب، (١٦٣/١٠)، وتاج العروس، (٤٦١/٢٥).

غاليًا في التشيع، وكان أبو بكر بن أبىٰ شيبة يسميه الفاسق»، وكذا أورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة، (١/٣٤٤)، والشوكاني في الفوائد المجموعة، (١/٣٧٩)، وابن عرّاق في تنزيه الشريعة، (١/٣٦٥).

وناضل عنه الأميني فقال هناك: «هذا الحديث ضعفه السيوطي لمكان إسماعيل بن موسىٰ الفزاري في سنده. وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال مُطَيّن: كان صدوقًا. وقال النسائي: لا بأس به. وعن أبي داود: إنه صدوق في الحديث. روىٰ عنه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن خزيمة، والساجي، وأبو يعلىٰ وغيرهم. ولم يذكر غمز فيه عن أحد من هؤلاء الأعلام، نعم: ذنبه الوحيد أنه شيعي علوي المذهب»، **قلت**: وليس كما قال، فكم احتملوا عن رواة مثله في المذهب وأشد، ولكن الذي حملهم علىٰ ذلك قُبح المتن ونكارته، وأنه لا مخرج له إلا ذلك المدار. والشأن في إسماعيل بن موسىٰ السدي، كما قال ابن عدي: «وإنما أنكروا عليه الغلو في التشيع، وأما في الرواية فقد احتمله الناس ورووا عنه»، الكامل في الضعفاء: (١/٥٢٨)، وقد قال الحافظ فيه في التقريب، (ص ١١٠): «صدوق يخطئ، رمي بالرفض»، وقال الذهبي في الكاشف، (٢/١٢٥): «صدوق شيعي»، وكان مشّاه جماعةٌ كما نقل الأميني، ولكن الشأن في تفرده بمثل هذا، فهذه تهمة، ولذا عصبَ ابنُ الجوزي الجنايةَ به، فقد يقال الجرح مقدّم علىٰ كلام من حسّن فيه الظنّ، وروايته لهذا المتن المنكر وضَعَه موضع التهمة. أما الذي أقول به فإن الأقرب أنه لفرط غلوه كان يُهمِل في التحمُّل عن الهلكىٰ في مذهبه، وليس هو بكاذب، والبلاء من شيخه: علي بن يزيد الذهبي، فهو مجهول ليس فيه كلام، ومن ثَمَّ يشير كلام الذهبي في الميزان أنه صاحب هذا الحديث، فقد قال (٣/١٦٢): «عن سفيان بن عيينة بخبر كذب

في مناقب عليّ ﷺ، رواه عنه إسماعيل بن موسىٰ. واتهم ابن الجوزي به إسماعيل»، فالكلام في الجاني، أما الجناية فهي هي.

[١٠ ـ ٢] من حديث أنس أيضًا: ما ذكره الصُّفوري، قال: «ذكر في «الزهر الفائح» أن النبي ﷺ أمر أصحابَه يوم خيبر أن يمتحنوا أولادهم بحب علي بن أبي طالب، فإنه لا يدعو إلىٰ ضلالة ولا يُبْعِد عن هدىٰ، فمن أحبَّهُ فهو منكم ومن أبغضهُ فليس منكم. قال **أنس**: فكان الرجل بعد ذلك يقف بولده علىٰ طريق علي فيقول: يا بني أتحب هذا؟ فإن قال: نعم؛ قَبِلَه، وإن قال: لا؛ طلّق أمّهُ وتركه معها». هذا في مختصر المحاسن المجتمعة في فضائل الأربعة، (ص: ١٦٤). قلت: وكتاب الزهر الفائح في ذكر من تنزه عن الذنوب والقبائح هو للمصنف ابن الجزري، ولم أعثر فيه علىٰ لك، وقد قال محقق مختصر المحاسن سالف الذكر: «بعد العودة إلىٰ الكتاب المذكور لم أعثر علىٰ الرواية الآنفة الذكر»، وعلىٰ كل تقدير فقد ذكر المصنف شبيهًا من ذلك في كتابنا، فلعله أورد مثلَ ذلك في بعض نسخ الزهر الفائح المذكور، وعلىٰ كل حالٍ فحالُه مثل حال غيره من الروايات، بلا إسناد، أو بإسناد تالف. وقد عُزي هذا الأثر إلىٰ الصفوري في نزهة المجالس أيضًا، كما في شرح إحقاق الحق للمرعشي، (الملحقات) (١٧/٢٥٠)، ولم أعثر عليه فيه، وعزاه هناك أيضًا لكتاب أسماه مناقب علي للعلامة العيني، لم أعرفه ولم أعرف من ذكر هذا الكتابَ.

[١٠ ـ ٣] ومن حديثه أيضًا متنٌ قريب، فيه طولٌ، أوله: «من أحبّ أن ينظر إلىٰ آدم في خلقه..» الحديث، وفيه: «يَأَيُّهَا النَّاسُ امْتَحِنُوا أَوْلادَكُمْ بِحُبِّهِ، فَإِنَّ عَلِيًّا لا يَدْعُو إِلَىٰ ضَلالَةٍ، وَلا يَبْعُدُ عَنْ هُدًىٰ، فَمَنْ أَحَبَّهُ فَهُوَ مِنْكُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُ فَلَيْسَ مِنْكُمْ» قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: وَكَانَ الرَّجُلُ مِنْ بَعْدِ يَوْمِ خَيْبَرَ يَحْمِلُ

وَلَدَهُ عَلَىٰ عَاتِقِهِ، ثُمَّ يَقِفُ عَلَىٰ طَرِيقِ عَلِيٍّ، وَإِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ يُوَجِّهُهُ بِوَجْهِهِ تَلْقَاهُ، وَأَوْمَأَ بِإِصْبَعِهِ: أَي ابْنِي تُحِبُّ هَذَا الرَّجُلَ الْمُقْبِلَ؟ فَإِنْ قَالَ الْغُلامُ: نَعَمْ قَبَّلَهُ، وَإِنْ قَالَ: لا، خَرَقَ بِهِ الأَرْضَ، وَقَالَ لَهُ: الْحَقْ بِأُمِّكَ وَلا تَلْحَقْ أَبَاكَ بِأَهْلِهَا، فَلا حَاجَةَ لِي فِيمَنْ لا يُحِبُّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِب»، رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٨ ـ ٢٨٩)، وقال: «هذا حديث منكر، وأبو أحمد المكي مجهول»، وذكره ابن شهر آشوب في المناقب، (٣/١٠)، واختصر أوله واقتصر علىٰ آخره، باختلاف يسير، وعنه في البحار، (٣٩/٢٦٣) (٣٣)، وهي غير معتبرة علىٰ ما في المشرعة، ولكن وهِم في الغدير، (٤/٣٢٢)، فعزاه لابن مردويه، وهذا وهمٌ علىٰ ابن شهر آشوب، فإن الذي عزاه إلىٰ ابن مردويه متنٌ آخر قبلَه، ثم ذكر هذا بعده من غير عزو لأحدٍ، فوهِم صاحب الغدير.

(١١) حديث **أبي سعيد الخدري**: ولفظه: كُنّا جلوسًا مع رسول الله ﷺ إذ أقبل إليه رجلٌ، فقال: يا رسول الله أخبرني عن قول الله ﷻ لإبليس: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥] فمن هم يا رسول الله الذين هم أعلىٰ من الملائكة؟ فقال رسول الله ﷺ: «أنا وعليٌّ وفاطمة والحسن والحسين كنَّا في سُرادق العرش...»، وآخره: «فمن أحبنا أحبَّهُ الله وأسكنه جنتَه، ومن أبغضنا أبغضه الله وأسكنه ناره، ولا يُحبنا إلا من طاب مولده». رواه الصدوق في فضائل الشيعة، (ص: ٨) الحديث السابع، وعنه البحار، (٢٥/٢) (٣)، و(٣٩/٣٠٦) (١٢٠)، وهو غير معتبر علىٰ ما في المشرعة في الموضعيْن، وشرف الدين الأسترابادي في تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، (ص: ٥٠٩)، عن الصدوق، وعنه ـ وعن كنز جامع الفوائد ـ البحار، (٢٦/٣٤٧) (١٩)، وهو غير معتبر علىٰ ما في المشرعة، وهاشم البحراني في

البرهان، (٤/٦٨٤) (٧/٩١٤٠)، ومحمد رضا القمي المشهدي في تفسير كنز الدقائق، (١١/٢٦٦)، كلاهما عن الصدوق.

(١٢) حديث **أبي رافع** مولىٰ رسول الله ﷺ: ولفظه: «من لم يعرف حقَّ عليٍّ فهو أحد من الثلاث: إمّا أُمُّهُ الزانية، أو حملته أمُّه من غير طهر، أو [من] منافق»، وهذا ذكره القندوزي الحنفي ـ وتقدَّم الكلام عليه ـ في ينابيع المودة، (٢/١٩٥) (٨٤٨)، بلا إسناد، نقلًا عن كتابٍ آخر اسمه: مودة القربىٰ، لمن وصفه بأنه «الولي الكامل وصاحب الكشف والكرامات، زبدة السادات، وقدوة العارفين، مولانا ومقتدانا مير سيد علي بن شهاب الهمداني قدس الله أسراره ووهب لنا بركاته وأنواره»، (٢/٢٥٥). وهو من متصوفة القرن الثامن، توفي (٧٨٩هـ)، مُترجَمٌ في الذريعة، وفيه تصريح تلميذه بتشيعه[(١)].

وقد تقدّم هذا من حديث أبي رافع عن علي، ذكرناه في حديث عليٍّ، [٢ ـ ٣] بلفظ قريب، فيه حق الأنصار والعرب.

(١٣) **حديث يعلىٰ بن مرة:** أنه كان جالسًا عند النبي ﷺ إذ دخل أمير المؤمنين فقال النبي ﷺ: «كذب من زعم أنه تولاني ويحبني وهو يعادي هذا ويبغضه، والله لا يبغضه ويُعاديه إلا كافر أو منافق أو ولد زانية». ذكره ابن شهر آشوب في المناقب، (٣/٢٠٦)، معلقًا، قال: روىٰ عبادة بن يعقوب بإسناده عن يعلىٰ بن مرة، فذكره، وعنه البحار، (٣٩/٢٦٤) (٣٥)، وهو غير معتبر علىٰ ما في المشرعة. **قلت**: الأقرب أنه عبّاد بن يعقوب الرواجني، معروفٌ من الغلاة.

---

(١) الذريعة، (٢/٢٦١).

(١٤) عن **أبي جعفر** الباقر عن النبي ﷺ، مرسلًا: [١٤ ـ ١] حديث طويلٌ منكر ذكره ابن شهر آشوب في المناقب، (٢/٨٦)، وعنه المجلسي في البحار، (٣٩/١٧٩) رقم (٢١)، فيه أن عليًّا صرع إبليس ثلاثًا، يبشّره كل مرة ببشارة! حتىٰ بشره في الثالثة بقوله: «والله يا ابن أبي طالب ما أحد يبغضك إلا شركت أباه في رحم أمه وولده وماله، أما قرأت كتاب الله: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾ الآية»، وهو في تفسير فرات الكوفي، (ص: ٤٠)، وإسناده غير معتبر كما نقلنا عن المشرعة أنها قصص مناسبة للأطفال.

[١٤ ـ ٢] حديث عن الصادق عن الباقر عن آبائه عن النبي ﷺ: «من أحبنا أهل البيت فليحمد الله علىٰ أول النعم، قيل: وما أول النعم؟ قال: طِيبُ الولادة، ولا يحبنا إلا مؤمن طابت ولادته»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١/١٤١) (١)، والأمالي، (٧٥٤/١٢)، ومعاني الأخبار، (ص: ١٦١) (١)، والبرقي في المحاسن، (١/١٣٨) (٢٤)، والنعمان المغربي في شرح الأخبار، (٣/٨) (٩٢٨)، وعن كتب الصدوق والمحاسن: البحار، (٢٧/١٤٦) (٣)، وهو غير معتبر علىٰ مباني الأمامية كما في المشرعة.

[١٤ ـ ٣] ومثله، ولكن أوله «يا أبا ذر...»، رواه الطوسي في الأمالي، (١٠١٨/٢٤)، وعنه البحار، (٢٧/١٥٠) (١٨)، وذكره الأربلي في كشف الغمة، (٢/٢٨)، واستدركه الشاهرودي في مستدرك سفينة البحار، (١٠/٩٨)، وهو غير معتبر إسنادًا كما في المشرعة.

(١٥) عن **جماعةٍ مبهمين** رفعوه: «إنّ أفضل فضائل شيعتنا أن العواهر لم تلدهم في جاهلية ولا إسلام...»، ابن إدريس الحلي في مستطرفات السرائر، (ص ٥٧١)، وعنه البحار، (٢٧/١٤٩)، (١٥)، ولفظه «لم تلدنهم»، وهو

غير معتبر كما في المشرعة.

۞ ثانيًا: الموقوف وما دونه:

ورد هذا المعنىٰ مرويًّا موقوفًا علىٰ بعض الصحابة، وعلىٰ بعض أئمة أهل البيت من طبقة التابعين وتابعيهم:

(١) علي بن أبي طالب: [١ ـ ١] في متن منكر أن رجلًا فيه لين قال إنه يحب أهل البيت، فقال له عليٌّ: «كذبتَ، ما يحبنا... ولا ولد زنىٰ ولا من حملت به أمه في حيضها...»، رواه الحميري في قرب الإسناد، (٨٥)، وعنه البحار، (١٤٨/٢٧)، (١١)، ومستدرك الوسائل، (٦/١٢٨٨)، وذكره القطب الراوندي في الخرائج والجرائح، (١٧٨/١) (١٠)، وهو غير معتبر كما في المشرعة.

[١ ـ ٢] وعنه: «احمدوا الله علىٰ ما اختصكم به من بادئ النعم، أعني طيب الولادة»، رواه الصدوق في الخصال، (ص: ٦٢٥)، وعنه البحار، (١٤٨/٢٧) (١٢)، غير معتبر كما في المشرعة.

[١ ـ ٣] وعن علي: «إذا كان يوم القيامة يدعىٰ الناس بأسماء أمهاتهم إلا شيعتي ومحبيّ، فإنهم يدعون بأسماء آبائهم لطيب مواليدهم»، رواه ابن أبي القاسم الطبري في بشارة المصطفىٰ، (٨٥)، وعنه البحار، (٢٤١/٧) (٩)، والحر العاملي في الفصول المهمة، (٦/٤٣٩)، وهو غير معتبر علىٰ ما في المشرعة. وقد تقدم في الأحاديث المرفوعة، من حديث جابر وأبي هريرة وغيرهما، وكلها غير معتبرة.

[١ ـ ٤] وعنه: «لا يحبِّني كافرٌ ولا ولد زنىٰ». ذكره ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، (٤/١١٠)، معلَّقًا، قال: «روىٰ القنّاد، عن أبي مريم الأنصاري، عن علي عليه السلام»، وعنه في البحار، (٣٤/٣٣٦) (١١٣٥ ـ ١١٥٦)، وهو غير معتبر كما في المشرعة. كذا رواه ابن أبي الحديد، وهو مع تعليقه معضلٌ، فليس من شأن أبي مريم أن يروي عن علي ولا أصحابه ولا أصحاب أصحابه. وهذا فضلًا عن حال أبي مريم الأنصاري، كما سيأتيك الآن.

قلت: قد ورد موصولًا عند ابن عدي، وإسناده: أبو مريم الأنصاري، عن ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، سمعت عليًّا، فذكره. وأبو مريم الأنصاري هو عبد الغفار بن الحسن، قال ابن المديني: يضع الحديث، وقال يحيىٰ: ليس بشيء، وليس بثقة، وقال شعبة إنه رديء من الغلاة، ورواه ابن عدي في الكامل، (٥/٣٢٨) في ترجمة أبي مريم الأنصاري: عبد الغفار بن الحسن، وذكر الأقوال السابقة في اتهامه. ولم يثن علىٰ أبي مريم هذا إلا أحمد بن محمد بن سعيد، أي ابن عقدة، وبالغ جدًّا، والشيء من معدِنه لا يستغرَب، وذكر ابن عدي هذا المعنىٰ. وخلص إلىٰ أنه ضعيف من الغلاة، يكتب حديثُه مع ضعفه، يعني للاعتبار.

ورواه ابن عدي أيضًا، (٢/١٠٧) في ترجمة ثوير بن أبي فاختة، وقال: «ولثوير غير ما ذكرت، وقد نُسب إلىٰ [الغلو] وضعفه جماعة كما ذكرتُ، وأثر الضعف بيِّن علىٰ رواياته»، وذكر الحديثَ الذهبي في الميزان، (١/٣٧٦)، في ترجمة ثوير أيضًا، ونقل فيه أنه من الغلاة، متفق علىٰ تركه، وأما أبوه فاسمه سعيد بن علاقة، من كبار التابعين، وثقه العجلي والدارقطني.

[١ ـ ٥] وعنه أيضًا في قصةٍ عن رجلٍ طعن في عليٍّ رضي الله عنه، فقال عليٌّ علىٰ

المنبر: «أين المتكلم آنفًا؟»، فلم يستطع الإنكار، فقال: هأنذا يا أمير المؤمنين، فقال: أما إني لو أشاء لقلت، فقال: إن تعف وتصفح، فأنت أهل ذلك، قال: قد عفوت وصفحت، فقيل لمحمد بن علي عليه السلام: ما أراد أن يقول؟ قال: أراد أن ينسبه. رواه معلَّقًا ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، (٤/١٠٩ ـ ١١٠)، وعنه البحار، (٣٤/٣٣٥) (١١٣٥ ـ ١١٥٦)، وإسناده غير معتبر كما في المشرعة. من طريق: زرارة بن أعين، عن أبيه، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر، فذكره. وزرارة معروف، من مشاهير الغلاة، انظر: ميزان الاعتدال، (٢/٦٩).

[١ ـ ٦] وعنه: «هلك الناس في بطونهم وفروجهم لأنهم لم يؤدوُّا إلينا حقَّنَا، ألا وإن شيعتنا من ذلك وآباءهم في حلٍّ»، رواه الطوسي في التهذيب، (٨/٣٨٦)، والاستبصار، (٥/١٩١)، والصدوق في علل الشرائع، (٢/٣٧٧) (١)، وعنه البحار، (٩٣/١٨٦) (٨)، وعن التهذيب العاملي في الوسائل، (٦/٣٧٩) (١).

وقد أورده محسني في معجم الأحاديث المعتبرة، (٥/٤٢٦)، [١/٦١٣١]، وكذا حكم باعتباره في المشرعة، (٢/٤٥٦)، وأورده البهبودي في صحيح التهذيب، (١/٣٤٣) (١٤٧٣).

إسناد التهذيب: سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن العباس بن معروف، عن حماد بن عيسىٰ، عن حريز بن عبد الله، عن أبي بصير وزرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.....

والإسناد صحيح علىٰ مبانيهم. وفيه حمّاد بن عيسىٰ، المعروف بغريق

الجحفة، ضعيف يأتي بالمناكير، انظر ما نقلناه في روايات الباقر رقم [٨ ـ ٤]، والكلام في زرارة وأبي بصير عندنا معروف، متهمان، والباقر عن علي منقطعٌ في الظاهر عندنا.

وإسناد الصدوق: حدثنا محمد بن الحسن ﷺ، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، به. فالكلام فيه كالكلام في إسناد التهذيب. على أن في ظاهره بعض الانقطاع إذ ورد عن الصفار مباشرة، ولذا قال محسني في معجم الأحاديث المعتبرة، (٥/٤٢٦): «الصدوق تولّد بعد وفاة الصفار ولم يدركه، فاعتبار هذه الرواية مبني على ما هو الغالب من توسط محمد بن الحسن بن الوليد، بل هو كذلك كما في البحار، بل في نسخة الكمبيوتر من العلل وأصلح مؤلف جامع الأحاديث المسندة في الطبعة الثانية».

(٢) عبادة بن الصامت: وقد رواه **المصنف** في كتابنا بإسناده إلى أبي موسى المديني برقم [١٣] (١٠)، وإسناده **متروك**، وقد خرجناه في هذا التخريج المفرد أول البحث، رقم [١٣] (١٠).

(٣) جابر بن عبد الله: [٣ ـ ١] لفظه: «كُنَّا ـ مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ـ نَمْتَحِنُ أَوْلَادَنَا بِحُبِّ عَلِيِّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ وَافَيْنَاهُمْ يَصْدُقُونَ الْمَحَبَّةَ لَهُ؛ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ مِنَّا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ مَدْخُولُونَ». رواه أبو محمد بن الفيض الغساني في أخبار وحكايات، (٤٩). **قلت:** إسناده **موضوع**، فيه إبراهيم بن عبد الله بن همام؛ منكر الحديث، كذبه الدارقطني وغيره، راجع: المجروحين لابن حبان، (١/١١٨)، والكامل لابن عدي، (١/٤٤٠)، والضعفاء لأبي نعيم، (٥٨)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، (١/٤١)، وميزان الاعتدال، (١/٤٢)، ولسان الميزان، (١/٧٣)،

والحمْل عليه، إذ ركَّبه على عمِّه عبد الرزاق بن همام، بإسناد نظيف.

[٣ ـ ٢] عن أبي الزبير المكي قال: «رأيت جابرًا متوكِّئًا على عصاه وهو يدور في سكك الأنصار ومجالسهم وهو يقول: عليٌّ خيرُ البشر فمن أبى فقد كفر، يا معشر الأنصار أدِّبوا أولادَكم على حبّ عليٍّ، فمن أبى فانظروا في شأن أمه»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١/١٤٢) (٤)، وعنه البحار، (٣٩/٣٠٠) (١٠٨)، وهي غير معتبرة على مباني الإمامية، وفي الأمالي، (٦/١٣٣)، وذكره أيضًا ابن حمزة الطوسي في الثاقب في المناقب، (١٢/١٢٣)، والطبرسي في إعلام الورى، (١/٣١٩).

وذكره الصدوقُ مُعلَّقًا في من لا يحضره الفقيه، (٤٧٤٤)، فقال الشارح المجلسي الأول في روضة المتقين، (٨/٦٤٤): «رواه العامة بطرق متكثرة مذكورة في مسند أحمد بن حنبل، وفردوس الأخبار، ومسند فخر خوارزم وغيرها، ورواه المصنف في الصحيح عن أبي الزبير المكي»، **قلت**: ليس شيء من هذه الأخبار مرفوعًا ولا موقوفًا في مسند أحمد أصلًا، فضلًا عن أن يكون بطرق متكاثرة. بل منها في زوائد فضائل الصحابة لابن أحمد، وهو أثر جابر في معرفة المنافقين ببغض عليّ، وليس فيه شيء عن النسب البتة، وهو بإسناد ضعيف أيضًا، انظر رقم [١١] (٩). ولم يرو أحمد في هذا الباب إلا أثر أبي سعيد الخدري، ومتنه أفضل من متن أثر جابر أيضًا، وكلاهما خلوٌ من المعنى الباطل الوارد في الألفاظ المبحوثة هنا، وهو في فضائل الصحابة أيضًا لا المسند، انظر الرقم نفسه [١١] (٩)، ومعلومٌ عند أهل العلم بالحديث أن رتبة فضائل الصحابة دون رتبة المسند، قال ابن تيمية: «أحمد له المسند المشهور، وله كتاب مشهور في فضائل الصحابة روى فيه أحاديث لا يرويها في المسند

لما فيها من الضعف؛ لكونها لا تصلح أن تروىٰ في المسند؛ لكونها مراسيل أو ضعافًا بغير الإرسال، ثم إن هذا الكتاب زاد فيه ابنه عبد الله زيادات، ثم إن القطيعي ـ الذي رواه عن ابنه عبد الله ـ زاد عن شيوخه زيادات، وفيها أحاديث موضوعة باتفاق أهل المعرفة»، منهاج السنة النبوية (٣٩٩/٧). وجمْعُ شارح من لا يحضره الفقيه بين هذه المصادر في سياق واحد دالٌّ علىٰ عدم معرفته بالحديث وكتبه عند أهل السنة. وتصحيحه لهذا الأثر راجعٌ لإسناده في علل الشرائع، وقد تقدّم تضعيف محسني له في المشرعة علىٰ مباني المتأخرين كالحلي والخوئي وهم أدقّ من المجلسي الأول ـ بل والثاني ـ فكلاهما شبه أخباري، ولذا فقد حذف البهبودي هذا الأثر من صحيح من لا يحضره الفقيه. وقد تقدم في قسم المرفوع ممّا يُروىٰ من حديث جابر سبب هذا الكلام، انظر قسم المرفوع رقم [٦ ـ ٢]، [٦ ـ ٣]، وهو أيضًا باطل غير معتبر.

(٤) أبو سعيد الخدري: ذكره المصنف برقم [١٤] (١١) من غير إسناد، والصيغة التحديثية التي ذكرها المصنف قد تدل أنه لم يتصل به، انظر التعليق علىٰ «رَوَيْنا» و«رُوِّينا» في التحقيق عند الرقم المذكور.

(٥) أبو أيوب الأنصاري: قال: «اعرضوا حبَّ عليٍّ علىٰ أولادكم، فمن أَحَبَّه؛ فهو منكم، ومن لم يحبه فاسألوا أمَّه من أين جاءت به، فإني سمعت رسول الله يقول لعلي بن أبي طالب: لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق أو ولد زنية أو حملته أمُّه وهي طامث»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١٤٥/١) (١٢). تقدّم بحثه في المرفوع رقم (٧).

(٦) عن محبوب بن أبي الزناد: ساق ابنُ عساكر خبريْن عن محبوب بن أبي الزناد، في تاريخ دمشق (٢٨٧/٤٢): «أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن

عبد الله ، أنا أبو بكر الخطيب ، أخبرني أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن علي المطرز ، نا عبد الرحمن بن عمر بن محمد المعدل بمصر ، نا محمد بن الحارث بن الأبيض القرشي ، نا عبد السلام بن أحمد ، نا إبراهيم بن صالح أبو صالح ، أنا مالك بن أنس ، عن محبوب بن أبي الزناد ، قال: قالت الأنصار: إنْ كنّا لنعرف الرجل إلىٰ غير أبيه ببغضه عليَّ بن أبي طالب» . **قلت**: هذا إسناد لا تقوم به الحجة ، محمد بن الحارث ؛ مستور ، ومحبوب بن أبي الزناد ؛ لم أتبين من هو ، وعلىٰ كلٍّ فقوله ليس حُجّةً ، ولا هو صحابي ، ولا تابعي . قال ابن عساكر: «قال الملحمي: ومحبوب بن أبي الزناد هذا شيخ من شيوخ المدينة ، وليس هو ابن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان ، وقد روي عنه تلك هذه الحكاية» ، فتبين أنه مجهول ، لا يعرف هو ولا كلامه . وانظر: الإكمال لابن ماكولا ، (٤/٢٠١) .

ثم ذكر له ابن عساكر طريقًا أخرىٰ ، (٤٢/٢٨٧ ـ ٢٨٨) ، باللفظ والسياق نفسه ، في الإسناد: عبد السلام بن سهل ؛ صدوق ، تغير بأَخَرة كما قال ابن يونس ، انظر: لسان الميزان ، (٥/١٧٢) ، ثم إنه عن محبوب المجهول أيضًا ؛ فلا طائل .

ورواه ابن حمويه الجويني ـ تقدم الكلام عليه ـ في فرائد السمطين ، رقم (٢٩٣) ، بإسناده إلىٰ أبي الزناد ـ كذا ـ . وإسناده مسلسل بالمجاهيل ، ونسبته إلىٰ أبي الزناد إن لم تكن خطأً فهي تدليس ، وقد تقدم أنه محبوب بن أبي الزناد المجهول . وقد رواه من طريق البيهقي ، وقال عقبه: «قال المؤلف: نقلته من خط الحافظ أبي بكر البيهقي» ، والله أعلم بصحة ذلك .

(٧) علي بن الحسين: لفظه: «لا يدخل الجنةَ الا من خَلُص مِن آدم» ،

رواه البرقي في المحاسن، (١/١٣٩) (٢٧)، وعنه الحر العاملي في الفصول المهمة، (٣/٢٦٦) (١٦/٢٩٢١)، والبحار، (٥/٢٨٧) (٩)، وهو غير معتبر علىٰ مباني الإمامية كما في المشرعة. **قلت**: وهو مومئٌ إلىٰ المعنىٰ المقصود في هذا الباب.

(٨) محمد بن علي الباقر: رووا عنه جملةً من الروايات.

[٨ ـ ١] عنه: «من طهرت ولادته دخل الجنة»، رواه البرقي في المحاسن، (١/١٣٩) (٢٨)، وعنه الحر العاملي في الفصول المهمة، (٣/٢٦٦) (١٧/٢٩٢٢)، والبحار، (٥/٢٨٧) (١٠)، وإسناده ليس معتبرًا كما في المشرعة، وقال المعلق علىٰ البحار عن أحد الرواة: «ضُرَيس، وزان: زبير؛ ولم نجد في التراجم ما يدل علىٰ مدحه أو ذمه».

[٨ ـ ٢] وعنه: «من أصبح يجد بردَ حبِّنا علىٰ قلبه فليحمد الله علىٰ بادي النعم، قيل: وما بادئ النعم؟ قال: طيب المولد»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١/١٤١) (٢)، والأمالي، (١٣/٧٥٥)، ومعاني الأخبار، (ص: ١٦١) (٢)، وعن كتب الصدوق: البحار، (٢٧/١٤٦) (٤)، ورواه ابن أبي القاسم الطبري، (ص: ٢٧٣) (٨٦)، وذكره الفتّال في روضة الواعظين، (ص: ٢٧١)، وهي غير معتبرة كما في المشرعة.

[٨ ـ ٣] وعنه: «إنما يحبنا من العرب والعجم أهل البيوتات وذوو الشرف وكل مولود صحيح، وإنما يبغضنا من هؤلاء كل مُدَنَّس مُطَّرَد[١]»، رواه ابن إدريس الحلي في مستظرفات السرائر، (ص: ٥٦٥)، وعنه البحار، (٢٧/١٤٩) (١٤)،

(١) قال في البحار: «بيان: قال الفيروزابادي: دنس ثوبه وعرضه تدنيسًا: فعل به ما يشينه، وقال: طردته: نفيته عني».

وهو غير معتبر إسنادًا.

[٨ ـ ٤] وعنه متن مشابهٌ، آخره: «ولا يبغضنا من هؤلاء إلا كل دنس مُلْصَق[(١)]»، رواه ابن إدريس الحلي في مستظرفات السرائر، (٥٧١)، وعنه البحار، (٢٧/١٤٩) (١٦)، وهذا غير معتبر إسنادًا.

ورواه الكليني في الكافي، (٤٩٧)، وقال المجلسي في مرآة العقول، (٢٦/٤١٩): «حسن»، وأورده محمد الباقر البهبودي في صحيح الكافي، (٣/٤٠٥) (٤٤١٦)، وأورده محسني في معجم الأحاديث المعتبرة، (٢/١٠٨) (٣/١٠٧٨)، واستشكله فقال: «والرواية بعدُ محتاجة إلىٰ بيان وتوجيه».

قلت: هذه المسألة ذات ذيول كثيرة، فثمة خلافٌ طويل في اعتبار تفسير القمي برأسه، فذهب بعضهم إلىٰ أنه ملفق من تفسيرين: أحدهما للقمي، والثاني لأبي الجارود زياد بن المنذر الزيدي، فلا يُعْلَم الأصيل فيه من الدخيل، بالإضافة إلىٰ جهالة راويه عن القمي: أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة، فهو نفسه مجهول، انظر: كليات في علم الرجال للسبحاني، (ص: ٣١٢، ٣١٦)، ودروس تمهيدية في القواعد الرجالية للأيراوني، (ص: ١٧٤)، ومشرعة البحار لآصف محسني، (١/١٥).

أما الإسناد، فلهذا التحسين علاقةٌ بأمرين: الأول: مبنىٰ رجالي، والثاني: بحث رجالي.

فأما الأول فهو مبنًىٰ رجالي معيّن، وهو تصحيح جملة أسانيد تفسير

(١) قال في البحار: «بيان: الملصَق كمُعْظَم بالسين والصاد والزاي: الدعي المتهم في نسبه، أو من ينتسب إلىٰ قبيلة وليس منهم».

القمي. حيث اعتمدوا في ذلك على كلام القمي ـ إن صح إليه ـ في خطبة الكتاب: «ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا، وراوه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم»، فاعتمد غير واحد منهم توثيق من وردت روايته في الكتاب، ومن أشهرهم الخوئي، فقد قال: «في هذا الكلام دلالة ظاهرة على أنه لا يروي في كتابه هذا إلا عن ثقة،...، وعلى ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشايخه الذين يروي عنهم علي بن إبراهيم بلا واسطة كما زعمه بعضهم»، معجم رجال الحديث، (١/٤٩)، وقال: «يحكم بوثاقة من شهد علي بن إبراهيم أو جعفر بن محمد بن قولويه بوثاقته، اللهم إلا أن يبتلى بمعارض»، معجم الرجال، (١/٥٠)، وانظر: الفوائد الرجالية لعلي الحسيني الصدر، (ص: ٥٩)، وقد نوقش هذا التوثيق الإجمالي، وانتقده جماعةٌ، منهم: كاظم الحائري، ومحمد السند، والفاني الأصفهاني، وفي رجال القمي جملةٌ من الرواة المطعون فيهم والمجاهيل، انظر تصريحاتهم ومناقشتها: الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية لسعد الشنفا، (ص: ١١٦ ـ ١٢٠)، ويضاف إليه: مناقشة آصف محسني، في بحوث في علم الرجال، الطبعة الثانية، (ص: ٦٦ ـ ٦٩) وهو معترِض على هذا التوثيق الإجمالي، ومناقشة علي أبو الحسن في الفوائد الرجالية، (ص: ١٥٢ ـ ١٥٥)، وهو منتصِر له.

ولكن هذا قليل التأثير على موضع البحث، لأن هذا مفروضٌ في سندٍ في رجاله مَنْ يحتاج إلى هذا التوثيق الإجمالي. أما رجال هذا الإسناد فهم ثقات على مباني الإمامية، إلا والد القمي، ففيه المسألة الثانية، وهي البحث الرجالي.

فوالده هو إبراهيم بن هشام القمي: ذكره النجاشي في الرجال، (ص:

١٦) (١٨)، وأن له كتبًا، ونقل عن الكشي أنه تلميذ يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الرضا، قال النجاشي: وفيه نظر، وهو أول من نشر حديث الكوفيين بقم، وكونه من تلاميذ يونس من أصحاب الرضا ذكره الكشي، وتبعه عليه الطوسي، انظر: رجال الطوسي، (ص: ٣٥٢) (٥٢٢٤/٣٠)، والفهرست له، (ص: ٢٥) (٦/٦)، وتقدم أن النجاشي نظر فيه، وانظر تعليق بحر العلوم في الفوائد الرجالية، (٤٥٥/١)، وتعليق جواد القيومي على خلاصة الحلي، (ص: ٤٩)، ومناقشة الكرباسي في إكليل المنهج، (ص: ٩٥ ـ ٩٧).

وحصل الإشكال في حاله مِن قول الحلي: «لم أقف لأحد من أصحابنا على القول بالقدح فيه، ولا على تعديله بالتنصيص، والروايات عنه كثيرة، والأرجح قبول قوله»، خلاصة الرجال للحلي، (ص: ٤٩)، (٩)، وكثُر بحثهم في هذا الكلام، سواء من استخرج توثيقًا له، وهم الأقل، أو من اعتمد بعض المباني في توثيقه، ككثرة رواية أهل قم عنه وهم متشددون في قبول الضعيف، دون نكير، انظر هنا: مقياس الرواة في كليات علم الرجال لعلي أكبر المازندراني، (ص: ١٦١)، أو من كثرة رواية الأجلّة عنه، أو قبول الجماعة أحاديثه، أو اشتهار عدالته ووثاقته، والأبحاث في ذلك كثيرة لا أطيل بها، وسأحيل على بحر العلوم فإن بحثه وافٍ.

وبناءً على ذلك اعتَبَرَ المشهورُ حديثَه من الحسن، لا الصحيح، يعني لأجل حاله في الوثاقة مع عدم التنصيص عليها، قال بحر العلوم في الفوائد الرجالية، (٤٤٨/١): «اختلف الأصحاب في حديث إبراهيم بن هاشم: فقيل: إنه حسن، وعزا ذلك جماعة إلى المشهور، وهو اختيار الفاضلين والسيدين والشيخ البهائي، وابن الشهيد وغيرهم. وزاد بعضهم ما يزيده على الحسن،

ويقربه من الصحة» وذكر شواهد لذلك، انظر: الفوائد الرجالية للوحيد البهبهاني، (ص: ٤٦، ٥٧)، ورسائل في دراية الحديث لأبي الفضل البابلي، (٤٧٨/١)، وقواعد الحديث للغريفي، (ص: ١٩٢)، والمددي كما نُقل في التعليق علىٰ الرعاية من علم الدراية، (ص: ٨٣)، وعلىٰ هذا بنىٰ المجلسي في مرآة العقول فحسّنه كما تقدَّم لأجل إبراهيم بن هاشم. وانتهض بحر العلوم في الفوائد لتوثيقه، وتصحيح حديثه، وحقق في ذلك كثيرًا، وبحثه إلىٰ الغاية، انظر: الفوائد الرجالية، (٤٤٥/١ ـ ٤٦٥).

وحماد بن عيسىٰ وربعي ـ هو ابن عبد الله بن الجارود ـ ثقات من أصحاب الأئمة عندهم.

وحماد بن عيسىٰ، المعروف بغريق الجحفة، روىٰ له الترمذي وابن ماجه، قال ابن حجر في التقريب: «ضعيف»، وفي ميزان الاعتدال، (٥٩٨/١): «عن جعفر الصادق، وابن جريج بطامات. وعنه الجوزجاني، وعبد، وعباس الدوري. ضعفه أبو داود، وأبو حاتم، والدارقطني، ولم يتركه». وفي تهذيب الكمال، (٢٨٢/٧): «قال يحيىٰ بن مَعِين: شيخ صالح. وَقَال أَبُو حَاتِم: ضعيف الحديث. وَقَال أَبُو عُبَيد الآجري، عَن أبي داود: ضعيف، روىٰ أحاديث مناكير».

وربعي بن عبد الله بن الجارود: مشّاه المحدثون، ولذا قال ابن حجر في التقريب: «صدوق»، وفي تهذيب الكمال، (٥٧/٩ ـ ٥٨): «قال إسحاق بْن منصور، عَن يحيىٰ بن مَعِين: صالح. وَقَال أبو حاتم: صالح الحديث. وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس. روىٰ له البخاري في الأدب، وأبو داود».

والبلية في تفسير القمي، فمؤلفه علىٰ ما يوجد في كتابه من روايات: من

الغلاة، ولذا قال الحافظ الذهبي في الميزان، (٣/١١١): «... جَلْد، له تفسيرٌ فيه مصائب».

[٨ ـ ٥] وعنه: «أيما عبد كان له صورة حسنة مع موضع لا يشينه ثم تواضع لله؛ كان من خالصة الله، قال: قلت: ما موضع لا يشينه؟ قال: لا يكون ضرب فيه سفاح»، رواه حسين بن سعيد الكوفي في الزهد، (١٨٢)، وعنه البحار، (٥/٢٨١) (١٥)، و(٦٧/١١) (١١)، وليسا بمعتبريْن كما في المشرعة في الموضعيْن وقد جاء بلفظ قريب عن الصادق، كما سيأتي رقم [٨ ـ ٤]، وبنحوه عن ابن مسعود[(١)].

[٨ ـ ٦] وعنه أيضًا: أن أبا حمزةَ الثمالي قال له: إنّ بعضَ أصحابنا يفترون ويقذفون من خالفهم؟ فقال لي: «الكفُّ عنهم أجمل»، ثم قال: «والله يا أبا حمزة إنّ الناس كلّهم أولاد بغايا ما خلا شيعتنا». قلت: كيف لي بالمخرج من هذا؟ فقال لي: «يا أبا حمزة كتاب الله المنزل يدُلّ عليه، إنّ الله ﷻ جعل لنا أهل البيت سهامًا ثلاثة في جميع الفيء، ثم قال ﷻ: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١] فنحن أصحاب الخمس والفيء، وقد حرّمناه على جميع الناس ما خلا شيعتنا، والله يا أبا حمزة ما من أرض تُفتح ولا خُمس يخمَّس فيضرب على شيء منه الا كان حرامًا على من يُصيبه، فرجاً كان أو مالًا،...». رواه الكليني في الكافي، (٤٣١)، وعنه البحار، (٢٤/٣١١) (١٧)، والحر العاملي في الوسائل، (١٦/٣٧) (٢٠٩١٠/٣)، والمشهدي في تفسير كنز الدقائق،

(١) جاء هذا عن عبد الله بن مسعود، بلفظ: «مَنْ كَانَ فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ، وَمَوْضِعٍ لَا يُشِينُهُ، وَوُسِّعَ عَلَيْهِ فِي الرِّزْقِ، وَتَوَاضَعَ لِلَّهِ؛ كَانَ مِنْ خَالِصِ اللهِ»، رواه هناد بن السري في الزهد، (٢/٤٢٠)، والطبراني في الكبير، (٨٨٩٤).

(٥/٣٤٥)، والأسترابادي في تأويل الآيات الظاهرة، (ص: ١٩٤)، وهاشم البحراني في البرهان في التفسير، (٢/٦٩٧) (٤٣١٢/٣٨)، كلهم عن الكافي. وقال المجلسي في مرآة العقول، (٢٦/٣٠٦): ضعيف. وقد حذف محمد باقر البهبودي الرواية من صحيح الكافي. وضعفها محمد آصف محسني في المشرعة نصًّا مع التضعيف الإجمالي، فأما الإجمالي فنقلنا في أول البحث كما نحيل عليه، ثم قال في المشرعة، (١/٤٣٩ ـ ٤٤٠): «نقل المؤلف العلامة ـ أي المجلسي ـ عن روضة الكافي أربع روايات بأرقام (١٧، ١٨، ١٩، ٩٤)، في بيان الآيات الواردة في حق الأئمة عليهم السلام، وفي سندها: علي بن العباس، الذي قال النجاشي في حقه: رُمي بالغلو وغمز عليه، ضعيف جدًّا.... والغرض من ذكر هذا تنبيه القارئ على ذلك، وأنه لا ينبغي قبول كل رواية ولو كانت في الكافي، وما قيل إن المناقشة في أسانيد روايات الكافي حرفة العاجز؛ نجيبه بأن الإغماض عن ضعف إسناد الكافي من خوف العاجز».

[٨ ـ ٧] وعنه أيضًا: «إن أمير المؤمنين حلَّلهم من الخمس ـ يعني الشيعة ـ ليطيب مولدهم»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (٢/٣٧٧) (١)، وعنه في الوسائل، (١٥/١٢٦٨٩)، والبحار، (٩٣/١٨٦) (٧).

وصححه المحسني في المشرعة، (٢/٤٥٦)، وفي معجم الأحاديث المعتبرة، (٥/٤٢٦) (٣/٦١٣٤). وقد تقدَّم الكلام على إسناده في الموقوف على علي، [١ ـ ٦]، ومداره على حماد بن عيسى غريق الجحفة، المذكور قريبًا في [٨ ـ ٤].

(٩) جعفر الصادق: ورووا عنه جملةً أكبرَ من الروايات.

[٩ ـ ١] فعن الصادق: «من وجد برد حبنا على قلبه فليُكْثِر الدعاءَ لأُمِّه

فإنها لم تخن أباه»، رواه الصدوق في علل الشرائع، (١/١٤٢) (٥)، ومعاني الأخبار، (ص: ١٦١) (٤)، والأمالي، (٥/٩٧٣)، ومن لا يحضره الفقيه، (٤٧٤٥)، وابن أبي القاسم الطبري في بشارة المصطفىٰ، (ص: ٢٩) (١٤)، وذكره الطبرسي في مشكاة الأنوار، (١٩١٤)، وعن كتب الصدوق والبشارة: البحار، (٢٧/١٤٧) (٦)، وحكم المجلسي الأول في روضة المتقين، (٨/٦٤٥) أنه قوي، ولكن قال محسني إن إسناده غير معتبر كما في المشرعة، وحذفه البهبودي من صحيح من لا يحضره الفقيه.

[٩ ـ ٢] وفي لفظٍ: «من وجد منكم بردَ حُبِّنا علىٰ قلبه فليحمد الله علىٰ أولىٰ النعم، قلت: وما أولىٰ النعم؟ ـ قال: طيب الولادة»، رواه البرقي في المحاسن، (٢٦)، والطوسي في التهذيب، (٤/١٤٣) (٢٣/٤٠١)، ولفظه: «بردَ حُبِّنا في كبده»، وعن المحاسن في البحار، (٢٧/١٥٢) (٢٣)، والوسائل، (١٠/١٢٦٨٤)، ولفظه «أول»، وذكره الفتال في روضة الواعظين، (ص ٢٧١)، ولفظه: «بادئ النعم». وحكم محسني علىٰ إسناد المحاسن في البحار أنه غير معتبر إسنادًا كما في المشرعة. وقد أوردَه البهبودي في صحيح التهذيب، (١/٣٤٤) (١٤٧٦)، ومحسني في معجم الأحاديث المعتبرة، (٥/٤٢٦ ـ ٤٢٧) (٥/٦١٣٥).

وقد تبيّن أن له إسنادَيْن، فالمناقشة في إسناد الطوسي لأنه المصحَّح لدىٰ البهبودي ومحسني.

إسناده: الطوسي: محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن علي الوشّا، عن القاسم بن بريد، عن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام.

والإسناد صحيحٌ علىٰ مباني الإمامية، فرجاله ثقات عندهم. والصفار من

مصنِّفي الإمامية المعروفين، صاحب بصائر الدرجات، وهو ثقة عندهم، ولكن كتابه فيه من الغلو ما فيه، ولذا قال الوحيد البهبهاني في تعليقته على منهج المقال، (ص: ٢٠٦): «هو الثقة الجليل القدر، قال جدّي: والظاهر أن عدم رواية ابن الوليد لبصائر الدّرجات لتوهّمه أنه يقرب الغلوّ، والحق أنّ ما فيه دون رتبتهم عليهم السلام، ويمكن أن يكون لعدم الاتفاق».

وعلى وثاقته وصحة إسناد الطوسي إليه؛ بنى البهبودي التصحيح، وإسناد التهذيب إلى الصفار صحيح عند محسني أيضًا[١]، انظر: بحوث في علم الرجال، (ص: ٢٨٣)، ولذا أورد الحديثَ في معجم الأحاديث المعتبرة كما تقدم، وقد ذكر الخوئي من قبل تصحيح طريق التهذيب إلى الصفار، في معجم الرجال، (١٦/٢٦٥)[٢].

---

(١) أود التنبيه هاهنا على خطأ يشيع في بعض الكتابات بحسب ما وقفت عليه، وهو تضعيف الأحاديث التي من طريق الصفار بناء على مبنى محسني في عدم اعتباره. وهذا الفهم لمبنى محسني ليس صحيحًا، فمحسني لا يقول بعدم اعتبار الإسناد إلى الصفار مطلقًا، ولكن بخصوص البحار ونحوه من المتأخرين، أما ما في التهذيب ونحوه فهو صحيح عنده كما نقلنا، وهذا على فرض أن الرواية عن الصفار متحدة مع روايته في بصائر الدرجات أصلًا، وفيه نظرٌ لا يخفى. وبناء على ذلك فما رواه في البحار عن البصائر، ولم يكن في التهذيب، فهذا الذي لا يكون معتبرًا على مباني محسني، وذلك أن البصائر لم يصلهم إلا بالوجادة، فكتاب الصفار من الكتب التي «لم تصل إلى أصحاب الجوامع الموجودة كالوسائل والوافي وبحار الأنوار ومستدرك الوسائل مثلًا بالمناولة والعنعنة المعتبرة المتصلة، بل وصلت إليهم بالوجادة، . . . ، فنسخ هذه الكتب لم تصل إلى أرباب الجوامع الأربعة المشار إليها بالسند المعتبر»، ومن ثَمَّ سلب عنها الاعتبار، انظر: المشرعة، (١/١٤ ـ ١٥).

(٢) وقد تكلم بعضهم في حال هذا الإسناد لأن فيه ابن أبي جيد، وليس فيه توثيق معتبر، إلا أنه من شيوخ النجاشي، وعلى توثيقه أو اعتباره مشى الجمهور. وعبارة الخوئي في الموضع المشار إليه: «طريق الشيخ إليه صحيح في غير كتاب بصائر الدرجات، بل فيه أيضًا على الأظهر، فإن في طريقه ابن أبي جيد، فإنه ثقة، لأنه من مشايخ النجاشي».

والحسن بن علي بن زياد الوشاء، هو عندهم من وجوه الطائفة، وقال الحافظ في لسان الميزان، (٣/٩٠): «ذكره الطوسي في مصنفي الشيعة الإمامية، وذكر له أشياء منكرة».

[٩ ـ ٣] وعنه خبر فيه ذكر موسىٰ وهارون، وفيه: «لا ينزع إلينا ـ يعني بالمكروه ـ إلا كل خبيث الولادة»، رواه العياشي في تفسيره، (٢/٢٤) (٦٢)، وعنه البحار، (١٣/١٣٧) (٥٠)، والكاشاني في الأصفىٰ، (١/٣٩١)، والصافي، (٢/٢٢٥)، والبحراني في البرهان، (١/٣٩٥٤)، والحويزي في تفسير نور الثقلين، (٢/٥٥) (٢١٤)، والمشهدي في تفسير كنز الدقائق، (٥/١٤٩)، ورواه معلَّقًا النعمان في شرح الأخبار، (٣/٩) (٩٢٩)، وذكره الطبرسي في مشكاة الأنوار، (١٥٢٣). وهو غير معتبر علىٰ مباني الإمامية كما في المشرعة، (١/٢٨١).

[٩ ـ ٤] وعنه: «من كان يحبنا وهو في موضع لا يشينه فهو من خالص الله، قلت: وما هذا الموضع الذي لا يشينه؟ قال: لا يرمىٰ في مولده»، رواه الصدوق في معاني الأخبار، (ص: ١٦٦) (١)، وعنه البحار، (٢٧/٨٧) (٣٢)، وذكره الطبرسي في مشكاة الأنوار، (١٩١٥).

ولم يحكم عليه محسني في المشرعة اكتفاء بكثرة روايات الباب وثبوت العنوان المشترك وهو: «ثواب حبهم ونصرهم وولايتهم وأنهم أمان من النار»، وهذا خارج عن خصوصية الرواية التي معنا.

وإسناد الصدوق في معاني الأخبار: أبي، عن سعد، عن ابن عيسىٰ، عن القاسم، عن جده، عن ابن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام.

أبوه معروف، ومن فوقه هو سعد بن عبد الله الحميري، ومن فوقه: محمد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطيني، انظر: مستدركات علم رجال الحديث، (٦/٧٠)، وهو ثقة ورد فيه جرح وغلو، حمله الخوئي علىٰ روايته عن يونس، ورواية نوادر الحكمة عنه، انظر: المعجم، (١٨/١٢١) وما بعد.

والقاسم هو ابن يحيىٰ بن الحسن بن راشد، ذكر الشاهرودي أنه من أصحاب الرضىٰ وله كتاب، ولكن لم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، المستدركات، (٦/٢٦٥)، وذكر الوحيد في التعليقة علىٰ منهج المقال، (ص: ٢٨٣) أنه يعتمد عليه، وذكر له قرائن، ونص البروجردي في طرائف المقال، (١/٣٤٠) (٢٥٢٣) أنه ضعيف، ومال الخوئي إلىٰ توثيقه، ولكن عبارته في المعجم، (١٥/٦٨) ليِّنة: «لا يبعد القول بوثاقته»، واعتمد مع جحد كتاب الغضائري علىٰ حكم الصدوق بصحة ما رواه في زيارة الحسين، وهذا فيه نظر، فإنه لا يستلزم وثاقة الرواة كلهم، علىٰ المعروف[1]، وانظر: المفيد من المعجم، (ص: ٤٦٦)..

والحسن بن راشد، ضعفه النجاشي، (ص: ٣٨)، وابن الغضائري، (٢٨/١)، وقال المازندراني في منتهىٰ المقال، (٢/٣٧٧): «أكثر ـ يعني الطوسي ـ من الرواية عنه وهو يشعر بوثاقته، وهو كثير الرواية وأكثرها مقبولة، وتضعيف غض ـ يعني الغضائري ـ فيه ما فيه»، وانظر أيضًا: (٥/٢٣٥)، ولكنه علىٰ أقصىٰ تقدير ليس فيه جرح ولا تعديل، لذا أورده في مستدركات الرجال، (٢/٣٨٦).

فالحاصل ضعف هذا الإسناد.

[٩ ـ ٥] وفي رواية أخرىٰ عنه: «إذا برد علىٰ قلب أحدكم حبُّنا فليحمد

(١) انظر هنا: بحوث في علم الرجال لمحسني، (ص: ١٩).

الله على أولى النعم، قلت: على فطرة الإسلام؟ قال: لا، ولكن على طيب المولد، إنه لا يحبنا إلا من طابت ولادته، ولا يبغضنا إلا الملزَق الذي تأتي به أمه من رجل آخر فتلزقه زوجها، فيطلع على عوراتهم ويرثهم أموالهم فلا يحبنا ذلك أبدًا، ولا يحبنا إلا من كان صفوة، من أيِّ الجِبَلِ كان»، رواه البرقي في المحاسن، (١/١٣٨) (٢٥)، وعنه البحار، (٢٧/١٥٢) (٢٢) وهي غير معتبرة إسنادًا كما في المشرعة.

وعنه بلفظه أيضًا من غير سؤال عن الفطرة، رواه البرقي في المحاسن، (١/١٣٩) (٢٨)، وعنه البحار، (٢٧/١٥٢) (٢٣)، وهي كالسابقة غير معتبرة.

[٩ ـ ٦] وعنه: «لا يبغضنا إلا من خبثت ولادته أو حملت به أمه في حيضها»، رواه الصدوق في من لا يحضره الفقيه، (١/٩٦) (٢٠٣)، وعنه الوسائل، (٥/٢٢٤٠)، وحذفه البهبودي من صحيح من لا يحضره الفقيه.

[٩ ـ ٧] وعنه في قصة عند نصرٍ القاضي وشخصٍ غيره من بني كعب من أحمس، رواه البرقي في المحاسن، (١٣٩، ١٤٠)، وعنه البحار، (٢٧/١٥٣) (٢٤)، وهو غير معتبر إسنادًا كما في المشرعة.

[٩ ـ ٨] وعنه في قصة عن دار في بني أحمس، فيها المعنى، رواها البرقي في المحاسن، (١٤٠)، وعنه البحار، (٢٧/١٥٣) (٢٥)، وهي غير معتبرة إسنادًا كما في المشرعة.

[٩ ـ ٩] وعنه أيضًا في قصة أخرى طويلة، فيها المعنى، رواها البرقي في المحاسن، (١٤١ ـ ١٤١)، وعنه البحار، (٢٧/١٥٤ ـ ١٥٥) (٢٦)، وهي

غير معتبرة إسناداً.

[٩ ـ ١٠] وعنه: «علامات ولد الزنا ثلاث: سوء المحضر[١]، والحنين إلى الزنى، وبُغضنا أهل البيت»، رواه الصدوق في الأمالي، (ص ٤١٨) (٢٢/٥٥٥)، وعنه البحار، (١٤٥/٢٧) (٢)، (١٩/٧٦) (٣)، وهي غير معتبرة كما في المشرعة.

[٩ ـ ١١] وقريب منه، بلفظ: «ورابعها: سوء المحضر للناس، ولا يسئ محضر إخوانه إلا من ولد على غير فراش أبيه أو من حملت به أمه في حيضها»، رواه الصدوق في الخصال، (٤٠)، وعنه المفيد في الاختصاص، (ص ٢٢٠)، وعن المفيد عن الصدوق في البحار، (١٩٨/٦٩) (٢٥)، وإسناده غير معتبر كما في المشرعة، (٣٦٠/٢)، وعن الخصال في البحار، (٢٢٧/٦٨) (١)، (٣٥٦/٧٠) (٦٦)، والصدوق في معاني الأخبار، (٦٠)، وعنه البحار، (١٥٢/٢٧) (٢١)، وهو غير معتبر كما في المشرعة، (٣٧٩/٧٢) (٢)، وعنه الوسائل، (١٥/١٦٣١٤)، ومستدرك الوسائل، (٧/١٢٨٩)، وذكره في من لا يحضره الفقيه، (٥٩٠٩)، وحذفه البهبودي من الصحيح. وذكره الليثي في عيون الحكم والمواعظ، (ص ٧٣)، والفتال في روضة الواعظين، (ص ٤٦٧).

[٩ ـ ١٢] وعنه: «ما ابتلى الله به شيعتنا فلن يبتليهم بأربع: بأن يكونوا لغير رِشدة...»، رواه الصدوق في الخصال، (٥٦)، وعنه البحار، (٢٧٧/٥)

(١) قال في البحار، (١٤٥/٢٧) في شرحه: «سوء المحضر هو أن يحترز الناس عن حضوره ومجالسته لخبث لسانه وسوء أخلاقه»، وقال والده في روضة المتقين، (٢٣٠/١٣): «بأن يؤذي المؤمنين بلسانه صريحًا أو كناية».

(٥)، و(١٤٧/٢٧)، (٩)، و(٢١٠/٦٩) (٢)، و(٢٩/٧٦) (٤١)، و(١٥١/٩٢) (٩)، والفصول المهمة، (٤/٢٩٠٩)، وإسناده غير معتبر كما في المشرعة، وذكره نعمان في شرح الأخبار، (١٤٣١).

[٩ ـ ١٣] وعنه: «أربع خصال لا تكون في مؤمن: لا يكون مجنونًا، ولا يسأل على أبواب الناس، ولا يولد من الزنى...»، رواه الصدوق في الخصال، (٦٨)، وعنه البحار، (١٤٨/٢٧) (١٠)، و(١٢٠/٦٩) (٣)، و(١٧٩/٧٨) (٢٢)، و(١٥١/٩٣) (١٠)، وإسنادها غير معتبر كما في المشرعة.

[٩ ـ ١٤] وعنه: «إذا كان يوم القيامة دُعي الخلائق بأسماء أمهاتهم إلا نحن وشيعتنا فإنهم يدعون بأسماء آبائهم»، البرقي في المحاسن، (٣٣)، وعنه البحار، (٢٤٠/٧) (٦)، والحر العاملي في الفصول المهمة، (٣/٤٣٦)، وهي غير معتبرة كما في المشرعة.

[٩ ـ ١٥] وفي لفظ آخر عنه في آخره: «إنهم يدعون بأسمائهم وأسماء آبائهم وذلك أن ليس فيهم عهر»، البرقي في المحاسن، (٣٤)، وعنه البحار، (٢٤٠/٧) (٧)، والحر العاملي في الفصول المهمة، (٤/٤٣٧)، وهي غير معتبرة كما في المشرعة.

[٩ ـ ١٦] وعنه بلفظ: «من لم يكن لنا شيعة فهو والله عبد قِنّ، فمن شاء أم أبى»، رواه في البحار عن كتاب الاستدراك بإسناده إلى ابن عقدة، (١٥٦/٢٧) (٣١)، وهو غير معتبر إسنادًا كما في المشرعة.

[٩ ـ ١٧] وعنه: «من أين دخل على الناس الزنى؟ قلت: لا أدري جعلت فداك، قال: من قبل خمسنا أهل البيت، إلا شيعتنا الأطيبين، فإنه مُحَلَّل لهم

لميلادهم»، رواه الكليني في الكافي، (١/٥٤٦) (١٦)، وقال المجلسي في مرآة العقول، (٦/٢٧٨): «حسن»، والطوسي، في التهذيب، (٤/١٢٦) (٥/٣٨٣)، والاستبصار، (٢/١٨٨)، وعنه في الوسائل، (٦/٣٧٩) (٣)، وقد أورده محسني في معجم الأحاديث المعتبرة، (٥/٤٢٦) [٢/٦١٣٢]، وصححه الأبطحي في تهذيب المقال، (٣/١٨٣)، وصححه أحمد بن زين العابدين العلوي العاملي في مناهج الأخبار في شرح الاستبصار، (٢/١٠٦)، وعلَّم عليه علي أكبر الغفاري بالصحة في التهذيب، (٤/١٨١)، ولكن حذفه البهبودي من صحيح التهذيب، ومن صحيح الكافي، كليهما، ما يعني أنه لم يعتبر الإسنادين.

إسناد الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن ضريس الكناسي، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام.

إسناد التهذيب: عن سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن عمر بن أبان الكلبي، ـ وهنا زاد في الاستبصار: عن الحلبي ـ عن ضريس الكناسي.

أما إسناد الكافي: ففيه علي بن إبراهيم القمي، المفسّر، وكتابه طافح بالغلو، ولكن لا نستعمله هنا لأن الكلام على مبانيهم، ولكن أبوه فيه جهالة، ولأجله حكم المجلسي عليه بالحسن، وابن محبوب هو الحسن بن محبوب، ثقة، أما ضريس الكناسي، فإن كان ابن عبد الملك فهو ثقة، وقال الخوئي: متى ما أطلق ضريس فهي تنصرف إلى ابن عبد الملك الثقة، ولم يجد رواية لابن عبد الواحد، انظر: المعجم، (١٠/١٦٤)، وإن كان ابن عبد الواحد، فهو مجهول، انظر: المفيد من المعجم، (ص: ٢٩٠)، ولكن من أين أتته العلة؟

من رواية ابن محبوب عن ضريس الكناني مباشرة بلا واسطة، وقد انتقد الخوئي مثلَ هذا الإسناد الوارد في الكافي في موضع آخر في المعجم، (١٠٩/٦)، فصحح الوارد في التهذيب: ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن ضريس. وكذا في مورد آخر بين التهذيب والاستبصار، المعجم، (١٦٤/١٠)، وأشار إلىٰ اختلاف روايتي التهذيب والاستبصار في إثبات ابن رئاب وإسقاطه، المعجم، (١٦٥/١٠)، والإسناد الذي معنا هنا من الكافي ليس فيه الواسطة.

أما إسناد التهذيب: فسعد بن عبد الله هو الحميري، ثقة عندهم، تقدّم بيانه، وإسناد الطوسي إلىٰ سعد بن عبد الله صحيحٌ كما يتبين من فهرسته، انظر: بحوث في علم الرجال لمحسني، (ص: ٢٧٣)، وأبو جعفر قال علي أكبر الغفاري في حاشية التهذيب، (١٨٠/٤): «يحتمل أن يكون المراد به أحمد بن أبي عبد الله البرقي، أو أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري»، وعمر بن أبان الكلبي ثقة عندهم، يروي عن الباقر والصادق والكاظم، ولكن وقع هاهنا في رواية الاستبصار واسطة بينه وبين ضريس الكناسي، هو الحلبي، فقال الخوئي في المعجم، (١٤/١٤): «إلا أن فيه: عمر بن أبان الكلبي، عن الحلبي، عن ضريس الكناسي، والصحيح ما في التهذيب الموافق للوافي والوسائل»، ولم يبيِّن مستندَ هذا التصحيح، بل تلك الزيادة في الإسناد توحي أن له فيه واسطة هي ذلك الحلبي وهو غير معيَّن، فذلك الإسناد يُعلُّ إسناد التهذيب، ولذا حذفه البهبودي من صحيح التهذيب، وهذا تحقيقٌ.

[٩ ـ ١٨] وعن جعفر روايات كثيرة اختصت بإيرادها كتب اللغة، وليس غرضهم منها إلا الغريب، فلم يُسنِدوها. والعجب أن تساهل كثيرٌ من المصنفين في هذا الموضوع بأن يقولوا: رواه ابن الأثير في النهاية، أو الهروي في

الغريبين، والحال أنه لا رواية أصلًا. فنوردها للوقوف عليها، ومعرفة الغريب فيها.

ومن هذا النوع عن جعفر الصادق: ما ورد «لَا يُحِبُّنا أَهْلَ الْبَيْتِ الْمُذَعْذَعُ، قَالُوا: وَمَا الْمُذَعْذَعُ؟ قَالَ: وَلَدُ الزِّنَىٰ»، أورده ابن الأثير في النهاية، (٢/١٦١)، والفتني في مجمع بحار الأنوار، (٢/٢٣٥). ولكن اختلف اللغويون في هذا اللفظ خلافًا طويلًا، أنقل كلام الزبيدي في تاج العروس، (٢١/٢٠)؛ لأنه جمعَ أطرافه، قال معلِّقًا علىٰ قول الفِيروزابادي: «ومُذَعْذَعٌ، كمُعَظَّمٍ: دَعِيٌّ، أو الصوابُ بِزاءَيْن»: «كَذا فِي النِّهايَة، وقد أَنْكَرَ الأَزْهَرِيّ المُذَعْذَع بِمَعْنىٰ الدَّعِيّ، وقالَ: لم يَصِحَّ عِنْدِي من جهةٍ من يوثَقُ بِهِ، أو الصوابُ مُزَعْزَع بزاءَيْن، هَكَذا هُوَ فِي العُبابِ رَسْمًا لا ضَبْطًا. والَّذِي فِي اللِّسان نَقلًا عَن الأَزْهَرِيّ: والصوابُ مُدَغْدَغ، بالغَين المُعجَمة. وأزالَ الإشكالَ الصّاغانِيُّ فِي التكملة، حيثُ ضَبَطَه فَقالَ: والصوابُ بدالَيْنِ مُهمَلتَيْن، وغَيْنَيْنِ مُعجمَتَيْن، وقد وهِمَ المُصَنِّف فِي ضَبْطِه بزاءَيْن». وانظر البحث في: تهذيب اللغة، (١/٧٤)، ومقاييس اللغة، (٢/٣٤٤)، والتكملة والذيل والصلة للصغاني، (٤/٢٥٤)، ولسان العرب، (٨/٩٨).

ومنه: قال ابن الأثير: «فِي حَدِيثِ الصّادق: «لا يُحِبُّنا أهلَ البَيْتِ الخَيْعامَة»، قِيلَ هُوَ المَأْبُونُ. والياءُ زائِدَةٌ. والهاءُ لِلْمُبالَغَةِ»، النهاية، (٢/٩٣)، وانظر في اللغة: العين، (١/١٢٤)، وتهذيب اللغة، (١/١١٨)، ولسان العرب، (١٢/١٨٩)، وتاج العروس، (٢/٣٧٧).

ومنه: قال ابن الأثير: «وفِي حَدِيثِ جَعْفَرٍ الصّادِقِ: «لا يُحِبُّنا ذُو رَحِمٍ مَنكُوسَة»، قِيلَ: هُوَ المَأْبُونُ؛ لانقِلاب شَهْوتِه إلىٰ دُبُرِه»، النهاية، (٥/١١٥)،

والفتني في مجمع بحار الأنوار، (٤/٧٨٣).

ومنه: قال ابن الأثير: «وفِي حَدِيثِ الصادِق: «لا يُحِبُّنا أهلَ البَيْت كَذا وكَذا، ولا ولَدُ المُيافَعَةِ»، يُقالُ: يافَعَ الرَّجُلُ جارِيَةَ فُلان، إذا زَنىٰ بِها»، النهاية، (٥/٢٩٩)، ولسان العرب، (٨/٤١٥)، ومجمع بحار الأنوار، (٥/١٩٩)، وتاج العروس، (٢٢/٤٣٢).

ومنه: قال الهروي: «في بعض أحاديث أهل البيت ﷺ: (لا يحبنا حامل القِيلة ولا النُّتَّاش لسفل)، قال أبو عمرو: وقال ثعلب: هم النُّغَّاش والعيَّارون»، الغريبين في القرآن والحديث، (٦/١٨٠٤)، وابن الجوزي، غريب الحديث، (٢/٣٨٩)، وابن الأثير، النهاية، (٥/١٣)، ولسان العرب، (٦/٣٥٠)، ومجمع بحار الأنوار، (٤/٦٥٤)، وتاج العروس، (١٧/٤٠١). وقال ابن الأثير في النهاية، (٤/١٣٤): «القِيلة، بِالكَسْرِ: الأُدْرَة. وهُوَ انْتِفاخ الخُصْية».

الخلاصة:

فخلص البحث إلىٰ بطلان جميع الوارد في هذا الباب، أمّا من الروايات المرفوعة فلا يصح منها شيء علىٰ مباني الفريقين، أما الموقوف وما دونه فلا يصح منه في نفس الأمر شيء، فقط في الموقوف رواية مصحّحة عند الإمامية في الباب عن عليّ ﷺ [١ ـ ٦]، ثم رواية عن الباقر [٨ ـ ٤]، وأخرىٰ عن الصادق [٩ ـ ١٧]، وقد ناقشنا تصحيحَها أيضًا.

وعلىٰ هذا نخلص إلىٰ أنه لا حُجّة سَمعية صحيحة علىٰ ربط طِيب المولد بالاعتقاد أو حب أهل البيت. وأما علىٰ مباني الإمامية فلم يصح من ركام هذه

الروايات إلا القليل جدًّا، لا تواتر فيه ولا شُهرة، على أن هذا القليل مناقَش في ثبوته أيضًا، وهو غير حُجي أصلًا كما لا يخفى لأن الحجة عندنا ليست في هذه الطبقة، وهذا مبنى اعتقادي لدى الإمامية لا يلزم غيرَهم، ثم لو صح عندهم لم يكن متواترًا.

أما من جهة المضامين، فبعضُها عام يتعلق بطيب المولد وربطه بمحبة أهل البيت والتشيع لهم، والعكس، وهذا قد أشرنا إلى عدم ملازمته، بل ومخالفته للواقع، وقد علقنا عليه في موضعه من متن الكتاب المحقّق.

ومنه صنف متعلق **بالخُمس**، حيث يربط خبث مولد غير شيعة أهل البيت بمنع أهل البيت خمسَهم ودخول هذا المال على غيرهم ومنه المهور فيقع خبث المولد. ولذا فقد قال المجلسي في مرآة العقول، (٦/٢٧٨): «أي لآلة ولادتهم وهي الجواري وأمهات الأولاد. أقول: ويمكن أن يشمل المهور المشتملة على الخمس، والحاصل أن ما سبي بغير إذن الإمام إما كله له أو خمسه على الخلاف المتقدم، ولم يحل لأحد أن يطأ الأمة المسبية إلا بإذن الإمام، وقد أحل لشيعته ولم يحل لغيرهم، فأولادهم كأولاد الزنى، وكذا المال المشتمل على الخمس لم يجز جعله مهرًا للزوجة إلا بإذنه، ولم يأذن إلا لشيعته عليهم السلام لتطيب ولادة أولادهم». أما أن الوطء لا يجوز إلا بإذن الإمام فهذا على فرض تسليمه؛ خاص بأبناء الإماء المسبيّات، لا عمومهن، بل الواقع في حيّز الخمس المفترض للإمام، أو كله بناء على اعتبار أن نفس القسم موقوف على إذنه ـ كما يشير في كلامه ـ؛ فهو على كل حال خاص بنوع معين فأين هذا من التعميم الوارد في هذه الروايات؟! فهذا حمل واهٍ للرواية. ومن ثَمّ ففي كلامه تضعيف للدلالة بجعل الوصف على سبيل التشبيه «كأولاد الزنى».

أما حمله على ما يتعلق بالمهور: فهذا مركب على مقدمات لا تفيد القطع ولا الظن القوي بهذا المذكور، فكون حق أهل البيت قد مُنع مسألة غير واضحة أصلًا؛ فإن قَسم الغنيمة والفيء ـ ولم يكن في هذه الطبقة كلامٌ عن خمس المكاسب أصلًا ـ كلاهما من الأمور الاجتهادية الخلافية التي لم يتفق عليها الفقهاء[(١)]، فمن صرف ذلك عن أهل البيت في عصره؛ فلتأويل واجتهاد، حيث لم يرَه مصرفًا لازمًا، وإنما يرجع إلى اجتهاد الإمام في المصلحة، وسواء أكان هذا القول راجحًا أم مرجوحًا في نفس الأمر فهو تأويل واجتهاد، فلا يلزم عليه بطلان الأنكحة التي بهذا المال. ثم من أين أن المهر شرط مصحح للنكاح، كيف والمهر ليس شرطًا في صحة الدائم عندهم فلا يبطل بلا مهر أصلًا، ولا باشتراط عدم المهر، بل يصحّ، ومنه المفوضة في البضع أو المهر، ثم يلزم بالدخول مهر المثل، وإنما هو شرط في المتعة خاصة[(٢)]، ثم إن المهر الفاسد

(١) أما الغنيمة؛ فلا خلاف بين الفقهاء أنها تخمّس، وأنه يردّ على الغانمين أربعة أخماسها على خلافٍ بينهم في قسمة الأسهم بينهم، ثم اختلف الفقهاء في قسمة الخُمس الوارد في الآية، فأرجعه الحنفية إلى المصلحة بحسب تخير الإمام، واستحبوا أن يقدّم القرابة في الأسهم الثلاثة: الفقراء والمساكين وابن السبيل، ومذهب المالكية أن الإمام بالخيار في خمسه، وإن شاء دفعه لأهل البيت ندبًا على المعتمد، وإن شاء جعله في مصالح المسلمين العامة، والشافعية يرون تخميس الخمس على وفق ظاهر لفظ الآية، فيصرف خمسٌ منه لذوي القربى وهم بنو هاشم والمطلب، وكذا الحنابلة، انظر: الهداية، (٢/١٤١، ١٤٦)، والعدوي على كفاية الطالب الرباني، (٤/٤٥٣)، والأحكام السلطانية للماوردي، (١/٢٧١)، وكشاف القناع، (٣/٨٦).
وأما الفيء؛ فقد ذهب الحنفية والمالكية أن الفيء لا خمس فيه ويرجع لمصالح المسلمين، وعند الحنابلة في أصح الروايتين أنه لا يخمس فيجعل في مصالح المسلمين ولكن يقدم الأقرب فالأقرب من آل النبي ﷺ، وعند الشافعية أنه يخمّس على تفصيل لهم فيه، وخلاف بين القديم والجديد، انظر: بدائع الصنائع، (٧/١١٥ ـ ١١٧)، والتاج والإكليل، (٥/١٨٦)، والمهذب، (٢/٢٤٨)، وكشاف القناع، (٣/١٠٠ ـ ١٠٢).

(٢) انظر: شرائع الإسلام، (٢/٥٣٠، ٥٤٧).

مختلف في إبطاله العقد، فلو عقد مسلم على خمر أو خنزير ففيه خلاف، قيل يبطل العقد، وقيل يصح، ويثبت لها مهر المثل، أو قيمة الخمر(١)، ثم من أين على التسليم ببطلانه أن النكاح الفاسد أو الباطل بشبهةٍ يكون الولد منه ابنَ زنى؟ كيف وقد صرحوا أن النسب يثبت مع النكاح الصحيح ومع الشبهة(٢). ففي الجملة جميع ذلك أمورٌ خلافية بين الفقهاء، من السنة والشيعة، يقلُّ فيها الخلاف أو يكثر، فمن أين تركيب حكم كهذا على صورة لها مقدمات طويلة خلافية كتلك؟! ثم من أين أن جميع مخالفي الإمامية في هذا الرأي قد أكلوا من هذا الخمس ـ لو سُلِّم تحريمه ـ، ومن أين لو أنه سُلِّم أنهم أكلوه: أن ذلك المال الخبيث قد تعيّن في المهر ولم يختلط بمال حلال بحيث يصح تقدير أن المهر منه عينًا أو فرضًا؟!

فكيف مع جميع هذه المقدمات أن تقول الرواية إن جميع مبغضي ـ أو غير شيعة ـ أهل البيت: خبيثو المولد، بسبب مسألة الخمس هكذا جملةً ضربةَ لازبٍ! ثم إنّ هذا الربط يجعل خبث المولد متعلقًا بالمسلمين، إذ لا مدخل للكفار الأصليين في الخمس، وهذا معارض للروايات الأخرى التي فيها التعميم، ثم هو يجعل المسلمين ـ ولو بالإجمال أو في الظاهر عندهم ـ شرًّا من الكفار، وهذا خلاف المقطوع به.

ومن هذه الروايات صنف يربط ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾ [الإسراء: ٦٤]، بأن بغض أهل البيت أو عدم موالاتهم الولاية الخاصة

(١) انظر: الشرائع، (٢/٥٤٥). والفقاهة أن يقال في المهر الفاسد لعين أو صفة أنه يبطل ويلزم مثلُه إن كان فساده لصفةٍ، أو مهرُ المثل إن كان فساده لعينٍ.

(٢) انظر: الشرائع، (٢/٥٠٦).

عندهم نوعٌ من مشاركة الشيطان لهؤلاء المخالفين في الأولاد، وفُسِّر ذلك بخبث المولد. وهذا المضمون ليس مستقلًا عن روايات التعميم، ولكنه نوعٌ من التعليل لها، وهو تعليل قد يلازم أو ينفك عن التعليل الرابط بأكل الخمس. وقد تقدم هذا المضمون في بعض الروايات، من حديث ابن عباس المرفوع في قصة خرافية، ومن حديث جابر المرفوع، الذي علق عليه محسني بأنه يشبه قصص الأطفال، ومن حديث أبي جعفر مرسلًا، وقد بيّنا بطلان هذه الروايات هناك، وقد ذكر الحاكم الحُسكاني ـ الحافظ الشيعي ـ في تفسيره بعضَ هذه الروايات، وقال: «والرواية في هذا الباب كثيرة»، شواهد التنزيل، (٣٤٦)، فقد رواها من حديث ابن عباس السابق الذكر في القصة الخرافية عن فرات الكوفي في تفسيره، وهو من الغلاة، وزاد عليها الحسكاني رواية أخرىٰ عن ابن عباس، وروايةً عن جعفر، وقال إن في الباب عن عبادة وأبي سعيد الخدري، وجميع ذلك باطل مهتوك السِّتر لا نطيل به بعد ما تبيّن حالُ مما هو أقوىٰ منه.

أما الثابت عن السلف في تفسير هذه الآية، فهو لا يخرج عن أربعة معانٍ اختلفوا فيها في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾ [الإسراء: ٦٤]، الأول: أن ذلك بالزنىٰ في أمهاتهم، فيكون المراد أولاد الزنىٰ الصريح، والثاني: أن المقصود بمشاركته أولادَهم ما كان من وأدهم وقتلهم أبناءهم كما أشار في سورة الأنعام، والثالث: أن ذلك بتسميتهم أولادهم عبد الحارث وعبد شمس، والرابع: أن ذلك بصبغهم غيرَ صبغة الإسلام فيهودونهم وينصرونهم ونحو ذلك، والمحامل الثلاثة الأولىٰ مروية عن ابن عباس، والأول عن الضحاك، ومجاهد، والكلبي، والرابع عن الحسن البصري وقتادة، انظر: موسوعة التفسير بالمأثور، (١٣/٢٤٦ ـ ٢٤٨)، ورجح ابن جرير، في تفسيره، (١٤/٦٦٥)، وابن عطية في المحرر الوجيز، (٥/٥١٠)، وابن كثير،

(٩/٤١): العمومَ، وأن جميع ذلك داخل في المعنىٰ المراد وإنما فسّر كلّ من السلف ببعض المشاركة كما قال ابن كثير، «فكل ما عُصيَ الله فيه أو به، وأطيع به الشيطان أو فيه؛ فهو مشاركة». وقد وردت بعض الروايات أن المراد بذلك من لم يذكر الله عند الجماع، أو من وطئ امرأته في حيض، وأن الشيطان يشاركه في الوطء والولد، وهي روايات ضعيفة، قال ابن عطية: «وما أدخله النقاش ـ أحد المفسرين ـ من وطء الجن، وأنه يُحبل المرأة من الإنس؛ فضعيف كله». وقد ورد ذلك عن جعفر بن محمد أنه إذا لم يقل الرجل بسم الله قعد الشيطان علىٰ ذكره فأصاب منه امرأته، ذكره البغوي من غير إسناد، (٥/١٠٦). ودعاء الوطء المفهوم منه أن الشيطان يتسلط علىٰ الولد، لا أنه يكون ولدًا له أو له فيه شِركٌ من الناحية التكوينية.

وقد تكلمتُ في التعليق علىٰ متن الكتاب في هذا الموضع [١٥] ببيان عدم الملازمة بين المسائل النَّسَبِيّة والدينية، وأن المعوّل في المدح والذم علىٰ الأمور الكسبية، وإنما علقنا علىٰ هذين الموضوعين هاهنا في التخريج لأن المصنّف لم يورد شيئًا من أخبار هذا المعنىٰ هناك، وإن كنّا أشرنا إليه إشارة في التعليق المحال عليه. والحمد لله رب العالمين.



١٥

أثر مقطوع على شريك، قريب من المعنى السابق: «إذا رأيت الرجل لا يحب عليَّ بن أبي طالب فاعلم أن أصله يهودي». لم أقف عليه، ومتنه **باطل**.

ولم أعيِّن كتاب أبي موسى المديني الذي روى المصنِّف الأثر بإسناده إليه، ويحتمل أن يكون «ذيل معرفة الصحابة»، وهو مفقود، وهو مظنته، فقد وصف الذهبي هذا الكتابَ بقوله: «جمع فأوعى»، السير، (٢١/١٥٤)، فقد يكون أورده هناك في مناقب عليٍّ، ومن مظان النقل عنه أسد الغابة والإصابة ولكن لم أجده عندهما، أو يكون في «عوالي التابعين» فإن شريكًا من التابعين، وللكتاب نسخة مخطوطة في برنامج جوامع الكلم، وهي غير تامة، وليس فيها شريك، ثم إنّ هذا الأثر هنا مقطوع، وخطة كتاب المديني في عوالي التابعين المرفوعة، فالله أعلم. فقد بحثت في كل مخطوطات المديني الموجودة في برنامج الجوامع فلم أعثر على هذا الأثر. وذكرت هذا في مشيخة المصنِّف، فلينظر في ترجمة شيخه المحب المقدسي رقم (١٥).

نعم، هذا الإسناد من المديني متّحدٌ مع إسناد الحديث رقم [١٣] (١٠)، ولكن الأخير من نزهة الحفّاظ، ولو احتمل أن ما بين أيدينا منه ليس بكامل، لكنه ليس على شرطه، فشرطه في هذا الكتاب أن يكون الإسناد مسلسلًا بثلاثة أسماء فأكثر، كما ذكر في مقدمته.

وإسناد المؤلف فيه محمد بن الهيثم، هو أفضل الدين، ترجمه في الوافي بالوفيات، (٥/١١٢)، والذهبي في تاريخ الإسلام، (١١/٩٧٥)، وقال: أثنى عليه الحافظ أبو موسى وروى عنه، انتهى. ولم يذكرا شيئًا عن حفظه أو مذهبه،

وأبو يعلىٰ الطهراني؛ لم أقف علىٰ ترجمته، والأبنوسي كذلك. ومسروق؛ صدوق، لكنه له أوهام كما قال الحافظ في التقريب، وشريك صدوق يخطئ كثيرًا، وليس بالمتين عندهم، وتوقف بعض الأئمة في قبول مفاريده، كما يقول الحافظ الذهبي في السير، (٨/٢٠٠). وهذا الكلام من كلامه لا من نقله، لكنه ينسب إلىٰ الغلو في المذهب، كما قاله زكريا الساجي وغيره، انظر إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، (٦/٢٥٢)، ويُنْفَىٰ عنه أيضًا.

وأخرجه الآجري في الشريعة، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت (٩٠٦)، بإسناد فيه ضعف، عطاء بن السائب؛ صدوق اختلط، وأبو عوانة اليشكري؛ ربما وهم إذا حدث من غير كتابه، وهو ثقة في نفسه جليل، من رجال الشيخين.



١٦ - ١٧

هذا حديث أم سلمة: «من سبّ عليًّا؛ فقد سبّني».

يروىٰ عن أبي عبد الله الجدلي عنها.

وعن الجدلي من طريقين: السبيعي، والسدي.

وله عن السبيعي طريقان: إسرائيل، وفطر.

وله شواهد.

أما طريق **السبيعي**: فيروىٰ من حديثه من طريق: **إسرائيل**، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي عبد الله الجدلي، عنها: رواه أحمد، (٢٦٢٠٧)، وفي الفضائل، (١٠١١)، **وهذه هي الطريق التي رواها المصنِّف** [١٦]، والحاكم في المستدرك، (١٢١/٣)، والنسائي في الكبرىٰ، (٨٤٢٢)، والحميري في جزئه، (٢٦)، والآجري في الشريعة، (٦١٢)، وابن عساكر من طريق الحميري، (٥٣٣/٤٢)، ومن طريق أحمد، (٢٦٦/٤٢)، وغيرهم.

فيه عنعنة أبي إسحاق السبيعي، وصرح بالسماع عند الحاكم، بيد أن الإسناد لا يصح إليه أصلًا، فيه: بكير بن عثمان البجلي؛ مجهول، وعلىٰ كلٍّ؛ فعمل الأئمة لا يظهر منه أنهم يعتبرون عنعنة أبي إسحاق شيئًا يُعلُّ به لحاله، فهو ثقة جليل القدر، والصحيحان ودواوين الإسلام مشحونة بحديثه بالعنعنة، لكن يمكن الإعلال بها بضميمة أمور أخرىٰ، كنكارة في السند، أو المتن، أو اضطراب، ونحو ذلك.

لكن فيه أيضًا اختلاط السبيعي نفسه، وقد دفعه الذهبي، وقال إنه كبر سنه

وتغير حفظه، ولم يختلط، (السير ٥/٣٩٤)، وفي هذا نظر؛ إذ عمل الأئمة على خلافه، فهم يميزون بين من حدَّث عنه قديمًا ومن تأخر، ولا يكون هذا إلا لعلة، (راجع: المختلطين للعلائي، (٩٣))، ودفع الشيخ شعيب ذلك بكون إسرائيل ـ حفيده ـ لازَمَه، وكان من أتقن الناس لحديثه، فصححه في تحقيق المسند (٤٤/٣٢٩)، ولا يخلو من نظر؛ فإن الأئمة لم يصححوا حديث إسرائيل عن جدِّه هكذا على نظام واحد، بل إن أحمد ـ على جلالته ـ قال إن في حديثه عن أبي إسحاق لِينًا، لأنه سمع منه بأَخَرة، وكذا ضعفه ابن المديني، وليَّنه يعقوب بن أبي شيبة (راجع: تهذيب الكمال، (٢/٥١٥)). وأثر هذا الاختلاط موجود في روايات ذلك الحديث، من اضطراب في رفعه ووقفه، كما سيأتي.

وهو عند الحميري بإسقاط أبي عبد الله الجدلي، فعن السبيعي عن أم سلمة، فقال الشيخ الألباني: «أما الإسناد؛ فظاهر مما تقدم، فإنه في رواية إسرائيل جعل بينه وبين أم سلمة: أبا عبد الله الجدلي، وفي رواية إسماعيل بن الخليل صرح بأنه سمع من أم سلمة! إلا أن يكون سقط من التاريخ ذكر (الجدلي) هذا»، ولكن الظاهر أنه لا سقط، فهو في جزء الحميري كذلك، ولكن فيه: محمد بن هارون؛ مجهول.

ويروى من طريق **فطر بن خليفة**، عن أبي إسحاق، به: عند ابن أبي شيبة، (٣١٤٣٨)، والطبراني في الكبير، (٧٣٧)، والبلاذري في أنساب الأشراف، (٨٩١)، وتاريخ دمشق، (٤٢/٢٦٦). ولكنه موقوف، وفطر؛ صدوق، خرَّج له البخاري. **ولفظه هو اللفظ الآتي من طريق السدّي.**

وأما طريق **السُّدي الكبير**: فعن الجدلي: فيكون السبيعي قد توبع على الجدلي، لكنه موقوف من كلام أم سلمة، ولفظه مختلف.

أخرجه من هذه الطريق: أبو يعلىٰ في المسند، (٧٠٣١)، وهو **الحديث رقم [١٧]) عند المصنف**، والطبراني في الصغير، (٢١)، والأوسط، (٥٩٨٢)، والكبير، (٣٢٢/٢٣) (٧٣٨)، وابن المقري في معجمه، (٢٠٣)، والخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم، (٩١٨)، وابن عساكر من طريق ابن المقري، (٢٦٦/٤٢)، وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ السُّدِّيِّ إِلا عِيسَىٰ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَمِيُّ»، ولكن عيسىٰ بن عبد الرحمن ثقة، والسدي صدوق، خرّج له مسلم. ورجح الألباني طريق فطر الموقوف، وصحّحه، (راجع الصحيحة، (٣٣٣٢))، ونصّ أن المرفوع منكر، (راجع: الضعيفة، (٢٣١٠)).

وأما الجدلي: هو عبد بن عبد، ثقة رمي بالتشيع، كما قال الحافظ في التقريب، روىٰ له أصحاب السنن إلا ابن ماجه، ولكن في سؤالات المروذي: «سألته ـ يعني أبا عبد الله ـ عن أبي عبد الله الجدلي فقال قولاً ليِّنًا»، العلل رواية المروذي وغيره، (٥١)، وقال ابن سعد في الطبقات، (٢٢٨/٦): «يُستضعف في حديثه، وكان شديد التشيع، ويزعمون أنه كان علىٰ شرطة المختار، فوجهه إلىٰ عبد الله بن الزبير»، ولكن وثقه أحمد في رواية حرب بن إسماعيل، كما في الجرح والتعديل، (٩٣/٦)، وكذا وثقه يحيىٰ، انظر: تهذيب الكمال، (٢٥/٣٤)، «قال ابن منده: هو قديم، ثم ذُكر في الصحابة ولا يصح»، انظر: الإصابة، (٨٦/٥)، وراجع: معرفة الصحابة لأبي نعيم، (١٨٩٨/٤)، والإنابة، (٣٧/٢)، وذكره البخاري في التابعين، التاريخ الكبير، (١١٩/٦)، ولا منافاة بين قولي أحمد لمن تأمل، لأن الثقة مراتب، والثقة لا تنافي أن يكون في بعض الحديث لين، وقد يكون قصد بالثقة ما يتعلق

بجهة التشيع أنه ليس بمتهم، وباللين ما يتعلق بالضبط، فتكون حالُه وسطًا.

وقال الداني آل زهوي في تحقيق الخصائص للنسائي: «أبو إسحق مدلس وقد عنعنه، ورواية إسرائيل عنه قبل الاختلاط وبعده، لكنه توبع»، ثم ذكر المتابعتين، وحسَّنه بذلك، والمتابعتان ـ متابعة فطر لإسرائيل، ومتابعة السدي لأبي إسحاق ـ موقوفتان، وفي مفاد لفظيهما اختلافٌ، فكيف حَسَّنتا المرفوع بهذا اللفظ؟، وكذلك حسنه الحويني بالشواهد في الحُلِي بذيل خصائص علي، وفيه ما تقدم، وستأتي شواهده.

وله **شاهد**: من حديث **ابن عباس**: في قصة، وفيها: «من سبّ عليًّا؛ فقد سبني»، في الأمالي الخميسية للشجري، (٨٤٨)، بإسناد ضعيف جدًّا، والآجري في الشريعة، (٩٠٥)، بإسناد موضوع.

فالحاصل: أن **الإسناد** الذي روىٰ به المصنِّف الحديث، من حديث أبي إسحاق: **ليِّن**، وهو مخالف للموقوف من طريق السبيعي نفسه، ومن طريق السدي، فالحديث **منكرٌ مرفوعًا**، وأما **الموقوف**، فهو مروي من طريق فطر عن أبي إسحاق، وهو إسناد **حسن**، وإذا انضاف إليه طريق **السدي**، **وهو الوارد برقم** [١٧] **عند المصنِّف**، وإسناده **حسنٌ** أيضًا؛ **ظهر أنه صحيح أو حسن** ـ لمكان أبي عبد الله الجدلي ـ **موقوفًا** من كلام أم سلمة ﵂، بهذا اللفظ رقم [١٧] وسيأتي التعليق علىٰ هذا.

ولهذا الحديث **شواهد**:

من حديث **عمرو بن شاس**، و**سعد بن أبي وقاص**، و**ابن عباس**، بلفظ: «من آذىٰ عليًّا؛ فقد آذاني». نورد الكلام عليها لنكون قد استوفينا الكلام علىٰ

هذا الحديث بطرقه وشواهده:

حديث **عمرو بن شاس** رضي الله عنه: في المسند، (٥٥٣٠)، والفضائل، (٩٨١)، والمستدرك، (١٢٢/٣)، وابن سعد، (٥٥٠/٨)، وابن أبي شيبة، (٣٢٦٤٤)، وغيرهم، عن: الفضل بن معقِل بن سنان، عن عبد الله بن نيار، عن خاله عمرو بن شاس، بلفظ: «من آذىٰ عليًّا؛ فقد آذاني»، وإسناده ضعيف، الفضل بن معقل؛ مجهول، وفيه عنعنة ابن إسحاق، وعبد الله بن نيار ثقة، أثبت له السماعَ من خاله؛ أبو حاتم (الجرح والتعديل، (١٨٥/٥))، وقال ابن معين: «حَدِيث عبد الله بن نيار عَن عَمْرو بن شأس؛ لَيْسَ هُوَ مُتَّصِل؛ لِأَن عبد الله بن نيار يرْوىٰ عَنهُ ابن أَبىٰ ذِئْب، أَو قَالَ: يرْوىٰ عَنهُ الْقَاسِم بن عَبَّاس، شكّ أَبُو الْفضل، لَا يشبه أَن يكون رأىٰ عَمْرو بن شأس»، تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري، (١٢١/٣)، ونص البخاري أنه سمع أباه، وأعرض عن النص علىٰ السماع من خاله، وإنما قال بعدها: «وروىٰ الفضل بْن مَعْقل بْن سنان، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ نيار الأسلمي: عَنْ عَمْرو بْن شاس»، التاريخ الكبير، (٢١٤/٥).

وحديث **سعد بن أبي وقاص** رضي الله عنه: بلفظ: «من آذىٰ عليًّا؛ فقد آذاني»، رواه القطيعي في زوائد فضائل الصحابة، (١٠٧٨)، والبزار، (١١٦٦)، وأبو يعلىٰ، (٧٧٠)، والشاشي، (٧٢)، والآجري، (٦١٦)، والضياء في المختارة من طريق أبي يعلىٰ، (٩٩١)، كلهم من طريق: قنان بن عبد الله النهمي، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قَالَ الْبَزَّارُ عن إسناده: لا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ عَنْ سَعْدٍ إلا بِهَذَا الإِسْنَادِ.

وهذا إسناد ليس بالقوي، قنان؛ وثقه ابن معين، لكن ليَّنه النسائي، (الضعفاء له، (٨٨))، وحديثه عزيزٌ، كما قال ابن عدي، (الكامل، (١٨٠/٧))، وقال الحافظ عنه: مقبول، ولم يتابع علىٰ هذا، فهو علىٰ اصطلاح الحافظ في

المقبول؛ ليِّن (التقريب، (٧٤))، وغمزه يحيىٰ بن آدم، (راجع: العلل لأحمد برواية عبد الله، (١٤٨/٣))، والراوي عن قنان في هذا الإسناد هو: مروان بن معاوية، ثقة حافظ، من رجال الشيخين، لكنه يروي عن شيوخ مجهولين، وحديثه المحفوظ ما كان عن الثقات (تهذيب الكمال، (٤٠٣/٢٧)، وسير الأعلام، (٥١/٩)).

وحديث **جابر بن عبد الله** رضي الله عنهما: بلفظ: «من آذاك؛ فقد آذاني»، رواه السهمي في تاريخ جرجان، (٣٦٧/١)، ومن طريقه ابن عساكر، (٢٠٤/٤٢)، من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن جابر، به، ورواه الرافعي في التدوين، (٣٩٠/٣)، من طريق أبي الزبير، عن جابر، عن عمر بن الخطاب، وفيه: «تجفو عليًّا، من آذىٰ عليًّا؛ فقد آذاني»، والإسنادان واهيان بمرة، مسلسلان بالمجاهيل.

وقد صححه الألباني بمجموع طرقه الثلاثة هذه، (راجع: الصحيحة، (٢٢٩٥))، ولا تنهض تلك الأسانيد للتصحيح، وحسّنه وصي الله عباس في تعليقه علىٰ فضائل أحمد، (١٠٧٨)، من حديث سعد، وضعف حديث عمرو بن شاس (٩٨١)، وتقدم الكلام علىٰ هذا. فهذا الحديث بهذا اللفظ: «من آذىٰ عليًّا فقد آذاني»، أقوىٰ من حديث «من سبّ عليًّا فقد سبني»، فهو محتمل التحسين.

فالخلاصة: أن هذا الحديث بلفظ: «من سب عليًّا؛ فقد سبني»، **منكرٌ** مرفوعًا، وشاهده بلفظ: «من آذىٰ عليًّا؛ فقد آذاني»، فيه ضعف. فلا يصح الحديث الأول مرفوعًا، ويصح موقوفًا من كلام أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها، بلفظ: «من سب عليًّا؛ فقد سب رسول الله»، وانظر التعليق في حاشية التحقيق علىٰ الحديث [١٧].

١٨

حديث: «كذب من زعم أنه يُحبني ويُبغضك».

يروىٰ من حديث **أم سلمة**، **وأبي سعيد**، **وجابر**، **وأنس**، **وابن مسعود**، **والصلصال بن الدلهمس**، رضي الله عنهم. وقد أشار المصنِّف إلىٰ مسانيده الثلاثة الأُول.

حديث **أم سلمة** رضي الله عنها: رواه أبو طاهر في المخلصيات، (٢٧٣١)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٢٦٨)، فيه: جابر الجعفي؛ متهم غال، وحسين الأشقر؛ ضعيف من الغلاة.

حديث **أبي سعيد** رضي الله عنه: رواه ابن عساكر، (٤٢/٢٦٨)، فيه: أبو هارون؛ متروك.

حديث **جابر** رضي الله عنهما: رواه ابن سمعون في أماليه، (٢٠٣)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٢٦٧)، ومن طريق غيره (٤٢/٢٦٨)، في إسناد ابن سمعون وابن عساكر من طريقه: عبد الله بن موسىٰ؛ لم يتبين لي من هو تحقيقًا، ويحتمل أن يكون عبد الله بن موسىٰ بن إبراهيم التيمي؛ ضعيف، أخرج له ابن ماجه، وعند ابن عساكر في الطريق الآخر: عبيد الله بن موسىٰ؛ ثقة عند الجمهور، لكن لمزه أحمد بالتخليط، ويعقوب بن سفيان بأنه منكر الحديث، ثم إنهم اتفقوا أنه محترق غال جدًّا. علىٰ أن الطريق إليه لا يسلم أصلًا، بل هو ضعيف جدًّا، ويحتمل أن يكونا رجلًا واحدًا لكن وقع في اسمه تحريف، خاصة أن الإسنادين عند ابن عساكر متحدان قبله وبعده، فالله أعلم.

حديث **أنس**: رواه الآجُرِّي في الشريعة، (٦١٤)، فيه الحسين بن سليمان؛ لا يُعرف، وقد أورد هذا الحديثَ ابن عدي في الكامل، (٣/٢٣٦)، والذهبي

في ميزان الاعتدال، (١/٥٣٦)، وقال ابن عدي: هذه الأحاديث لا يتابعه أحدٌ عليها.

حديث **ابن مسعود** رضي الله عنه: في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٤)، بإسناد موضوع.

حديث **الصلصال بن الدلهمس** رضي الله عنه: في تاريخ دمشق، (٤٢/٢٨٣)، بإسناد فيه محمد بن الضوء؛ كذّاب، وقد أورد الحديثَ ابن حبان في المجروحين، (٢/٣١٠)، منبِّهًا على وهائه، وكذا الذهبي في ميزان الاعتدال، (٣/٥٨٦).

وقد نقل ابن كثير بعض هذه الأحاديث في البداية والنهاية، (١١/٨٥)، وعلق عليها: «أسانيدها كلها ضعيفة لا يحتج بها».

١٩ ـ ٢١

حديث: «أنت أخي في الدنيا والآخرة».

هذا الحديث ـ وما في معناه ـ يروىٰ عن جماعة من الصحابة، أورد المصنِّف الحديث من طريق: ابن عمر، وأبي أمامة، وأنس، وعمر، رضي الله عنهم، وذكر أن له شواهد عن جماعة من الصحابة سردهم.

فنبدأ بتخريج الحديث من طرف من ذكرهم المصنف من الصحابة الأربعة رضي الله عنهم، ثم نتبعه بذكر شواهده والتفصيل في حديث المؤاخاة.

❊ حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

يروىٰ من طريقي: جميع بن عمير، ومجاهد.

أما طريق **جُميع بن عُمير**: فقد أخرجه الترمذي، (٣٧٢٠)، **وهو الذي رواه المصنِّف** [١٩]، والحاكم، (٣/١٤)، وابن الأعرابي في المعجم، (١٣٦٦)، وابن عساكر، (٤٢/٥١) من طريق ابن الأعرابي، وغيره. وهو في سياق **المؤاخاة**، لأن أوله: «حين آخىٰ رسول الله ﷺ بين أصحابه جاء عليٌّ تدمع عيناه فقال: ما لي لم تؤاخِ بيني وبين أحد من إخواني»، فذكره، ومدارهم علىٰ جُمَيع بن عُمَير؛ ضعيف، وغال. وفي إسناد الترمذي وكذا الحاكم وابن الأعرابي الذي رواه **المصنِّف**: حكيم بن جبير أيضًا، رمي بالغلو. فهذا **الإسناد ضعيف**.

وأما طريق **مجاهد**: فقد أخرجه الطبراني في الكبير، (١٣٥٤٩)، في قصة، ولفظ طويل منكر، وفيه: «أنت أخي، ووزيري، تقضي ديني، وتُنجز موعدي، وتُبرئ ذمتي...» الحديث. وإسناده: محمد بن يزيد ـ أبو هاشم

الرفاعي ـ، عن عبد الله بن محمد الطهوي، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر. وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء، الطهوي ليس له ترجمة، والرفاعي وليث ضعيفان، وقال الهيثمي في المجمع، (١٢١/٩): «رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه!»، قال الشيخ الألباني: «قصّر»، وقد أجاد في تخريجه، انظر: السلسلة الضعيفة، (٤٩٤٤).

فالحاصل أنه من حديث ابن عمر: **ضعيف**.

*** حديث أبي أمامة صُدَيّ بن عَجلان رضي الله عنه:**

قال **المصنِّف** [٢٠]: «ورواه الحاكم في صحيحه فقال: حدثنا أبو بكر بن محمد بن عبد الله الجنيد في تاريخ دمشق: الحفيد، وكذا في طبعة المنهاج، ثنا الحسين بن جعفر القرشي، ثنا العلاء بن عمرو الحنفي، ثنا أيوب بن مدرك، عن مكحول، عن **أبي أمامة**، قال: لما آخى رسول الله ﷺ بين الناس؛ آخى بينه وبين علي. قال الحاكم: لم نكتبه من حديث مكحول إلا من هذا الوجه، فكأنّ المشايخ يعجبهم هذا الحديث لكونه من رواية أهل الشام. انتهى».

ومدار هذا الحديث على **مكحول**، وعنه: أيوب بن مدرك، وبكار بن تميم.

وليس هذا الحديث في كتب الحاكم المطبوعة، ولم أقف عليه في المستدرك، ولا في مناقب عليٍّ التي فيه، فكأنّه من نسخة من المستدرك أو رواية لم تبلغنا. ولم أنشط للكشف عنه في طبعة المستدرك الجديدة هل هو فيها أم لا، فليُبحث عنه. وقد نقله عن الحاكم بطُول هذا الإسناد وعزاه إليه، ثم عزا إليه التعليقَ المنقول: ابن عساكر، (٥١/٤٢)، وابن كثير في البداية والنهاية، (٣٦/١١)، ثم قال: «قُلْتُ: وَفِي صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ نَظَرٌ».

أما طريق: **أيوب بن مدرك**: فقد رواه غيرُ الحاكم: الغيلاني في الغيلانيات، (١٢٧)، وابن عساكر، (١١٩/١٠)، من طريقه، و(٥١/٤٢)، من غيره. من طريق: أيوب بن مدرك، عن مكحول، به. وفيه أيوب بن مدرك؛ متروك، وحديثه عن مكحول مرسل، كما نص البخاري وغيره. وفي إسناد الحاكم: عمرو بن العلاء الحنفي: وضاع.

وأما طريق **بكار بن تميم**: فقد رواه الطبراني في مسند الشاميين، (٣١٥/٤)، وفي الكبير، (١٢٧/٨)، من طريق: بشر بن عون، عن بكار بن تميم، عن مكحول به. وفيه بشر؛ وضاع، وبكار؛ مجهول.

وقد وصف أبو حاتم الحديثَ أنه حديثٌ كذب، في العلل، (٤٧٢/٦)، وبذلك يظهر ما في عبارة ابن كثير من مُسامحة.

فهذا الحديث **موضوع**، أو شديد **الضعف**.

❊ حديث أنس ﷺ:

أخرجه ابن عساكر، (٥٢/٤٢)، من طريقين، الأول: عن الحسن، عن أنس، بطريق مسلسل بالضعفاء، والثاني: عن مطر بن ميمون، عن أنس، ومطر؛ متهم، وأخرجه السِّلفي في معجم السفر، (٨٣١)، من الطريق الثاني.

ويروىٰ من طريق أنسٍ بلفظ أطولَ مغايرٍ، في بعض طرقه لفظ: «أخي ووزيري وخليفتي في أهل بيتي...»، أخرجه: القَطيعي في زوائد الفضائل، (١٠٥٢)، وابن عساكر، (٥٧/٤٢)، من طريق مطر، عن أنس، عن سلمان الفارسي، ومطر؛ هو الإسكافي، متهم بالوضع.

والعقيلي في الضعفاء، (١٣٩٢/٤)، وابن عساكر، (٥٦/٤٢، ٥٧)،

من طريق مطير بن أبي خالد، عن أنس، ومطير؛ متروك.

وجزم ابن الجوزي بوضعه، في الموضوعات، (١/٣٧٤)، وكذا الذهبي، في الميزان (٤/١٢٧)، وراجع: تذكرة الحفاظ للقيسراني، (١١٢)، واللآلئ المصنوعة، (١/٢٩٩)، وتنزيه الشريعة، (١/٣٥٣)، والفوائد المجموعة، (٣٤٦).

فالحاصل أنه حديث **باطل**، لا يبعد أنه **موضوع**.

❊ حديث عمر رضي الله عنه:

أخرجه ابن عساكر، (٤٢/٥٨)، في قصة، وليس فيه لفظ الأخوَّة صريحًا، من طريق: ياسين بن محمد بن أيمن، عن أبي حازم مولى ابن عباس، عن ابن عباس، عن عمر. فيه ياسين؛ متروك.

فهو كسابقه، حديث **باطل متروك**.

وقد أورد **المصنف** هذين الحديثين بلا إسناد ولا عزو.

= وقد سرد المصنّف **شواهدَ** لحديث المؤاخاة بين النبي ﷺ وعليٍّ رضي الله عنه عن سبعة من الصحابة، نذكرها وفق ترتيبه:

❊ حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

رواه: ابن أبي شيبة، (٢٧١١٧، ٣٢٦٧٧)، وأحمد، (٢٠٤١)، وابن أبي خيثمة في السفر الثاني من التاريخ الكبير، (٢/٦٦٧)، وأبو يعلى، (٢٣٧٩)، وابن عبد البر في الدرر، (٢٨)، والاستيعاب، (٣/١٠٩٨)، والخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم، (٢/٨٥١)، والبيهقي في الدلائل، (١٧١٠)،

وابن عساكر، (٤٢/٥٣). بلفظ: «أنت أخي وصاحبي». مختصرًا، وفي قصة اختصام عليٍّ وجعفر وزيد في ابنة حمزة. من طريق: الحَكم، عن مقسم، عن ابن عباس. وفيه الحجاج بن أرطاة؛ كثير الخطأ والتدليس، وقد عنعنه، والحكم لم يسمع من مقسم إلا أربعة أو خمسة أحاديث ليس هذا منها، كما نص أحمد وغيره، راجع: علل أحمد، (١/٥٣٦).

وقد توبع الحجاجُ على الحكم في رواية ابن عساكر، إذ أخرجه من رواية: شعبة، عن الحكم، به. لكن الإسناد لا يصح إليه أصلًا، فيه: محمد بن أيوب الرازي؛ كذّاب، ومن الغلاة، وعبد الله بن ماهان؛ سيئ الحفظ.

ورواه ابن سعد في الطبقات، (٨/٣٢٦)، من طريق الواقدي، عن ابن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. آفته غير الواقدي: ابن أبي حبيبة؛ هو إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي؛ وثقه أحمد، وضعَّفه الجمهور، وقال البخاري: منكر، والدارقطني: متروك. ولعل توثيق أحمد له لعبادته لا لحديثه.

وأصل حادثة اختصام الثلاثة في ابنة حمزة؛ ثابتة، رواها البخاري من حديث عبادة بن الصامت، (٤٢٥١)، ولفظ ما قاله ﷺ لعلي رضي الله عنه في هذه الرواية: «أنت مني وأنا منك»، وليس بلفظ الأخوة الذي هنا، والظاهر أنه روايةٌ له بالمعنى، أما لفظ الأخوة فقد ورد في الحديث نفسه لزيد: «أنت أخونا ومولانا».

والحديث ضعّفه الألباني في الضعيفة، (٤٩٤١)، وصححه شاكر في المسند، (٢٠٤٠)، ولم يحفل بعنعنة الحجاج، ولم يذكر علة الحكم عن مقسم، وصححه شعيب لغيره ـ يعني رواية البخاري وغيره ـ، (٢٠٤٠)، وضعف هذا

الإسناد بهاتين العلتين، وحسّنه، (٧٧٠) بلفظ مقارب للفظ الصحيح، ليس فيه الأخوة.

وله شاهد من حديث **أسامة بن زيد** ﷺ، رواه الحاكم في المستدرك، (٤٩٥٧)، في قصة اختصام الثلاثة، بلفظ: «وأما أنت يا علي: فأخي، وأبو ولدي، ومني، وإليّ»، قال الحاكم: حدثنا جعفر بن محمد بن نصير إملاء، ثنا علي بن سعيد بن بشير الرازي بمصر، ثنا إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني، ثنا محمد بن مسلمة، ثنا محمد بن إسحاق، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن محمد بن أسامة بن زيد، عن أبيه أسامة بن زيد، به.

علي بن سعيد بن بشير، يلقب بعُلَيْك، تصغير علي مع زيادة الكاف على طريقة الفرس، حافظ رحال، نزل مصر وولي فيها، وكان من محدثِّيها؛ إلا أن فيه كلامًا، تكلم فيه الدارقطني، وقال لم يكن بذاك، تفرد بأشياء، ذيل ديوان الضعفاء، (ص: ٤٩)، والميزان، (١٣١/٣). وأثنى عليه ابن يونس المصري، فقال في تاريخه: «كان يفهم ويحفظ»، وكذا الذهبي، فوصفه بالحافظ البارع، السير، (١٤٥/١٤ ـ ١٤٦). ونُقل عن ابن يونس نفسه في اللسان، (٢٣١/٤): «تكلموا فيه»، وفي تاريخ دمشق، (٥١٢/٤١)، عن ابن يونس: «كان حسن الفهم يفهم ويحفظ، وكان من المحدثين الأجلاء، وتكلموا عنه، وكان يصحب السلطان، ويلي بعض العمالات». ونقل في اللسان أن مسلمة بن قاسم وثقه، وأن عبدان الجواليقي كان يعظِّمه، وكذا أبو عبيد الله ابن أبي خيثمة. عبدان الجواليقي حافظ مشهور، وأبو عبيد هذا هو تحريف، صوابه: أبو عبد الله، هو محمد ابن الحافظ أبي بكر أحمد بن خيثمة، كان فهمًا عارفًا كما في تاريخ بغداد، (١٣٧/٢) بشار. واختلف فيه حكم الحافظ الهيثمي، في المجمع،

فتارة يكتفي بالحكاية: «قال الدارقطني: ليس بذاك وعظمه غيره»، (٤/٣٣٦)، وقد يقتصر على حكاية قول الدارقطني: «ليس بالقوي»، (٥/١٦٤)، و(٨/٢٢)، وتارة مع كلام الذهبي: «قال الدارقطني: ليس بذاك، وقال الذهبي: روى عنه الناس»، (٥/٢٨٤)، وغيرها، ومرة يحكي الدارقطني ويقاومه بحكاية ابن يونس، (٥/٣٢٩)، وتارة يقول: «ضعيف» (٥/١٣١) ـ مرتين في حديثين في الصفحة نفسها، ويقال أحيانًا: «فيه لِين»، (٨/١٠٢)، (٩/١٨٧)، (١٠/٢٨)، وأحيانًا أخرى: «وهو ليِّن»، (٨/١٠٣)، (٨/١٠٥)، وهما مرتبتان قريبتان، وزاد مرة: «وهو لين، وقد نقل ابن دقيق العيد أنه وثق»، (٨/١٣٧)، وقال مرة: «فيه كلام لا يضر»، (١٠/١١٠)، وقال أيضًا: «حسن الحديث»، (٩/٥٧). فانظر ماذا ترى!

وأصل كلام الدارقطني عليه في سؤالات حمزة السهمي له، (٣٤٨)، قال السهمي: «سألتُ الدارقطنيَّ عن عُلَيْك الرازي؟ فقال: ليس في حديثه كذاك، فإنما سمعت بمصر أنه كان والي قرية وكان يطالبهم بالخراج، فما كانوا يعطونه. قال: فجمع الخنازير في المسجد. فقلت له: إنما أسأل كيف هو في الحديث؟ فقال: قد حَدَّث بأحاديث لم يُتابع عليها. ثم قال: في نفسي منه، وقد تَكَلَّم فيه أصحابنا بمصر، وأشار بيده، وقال: هو كذا وكذا كأنه ليس هو بثقة».

وقد علّق الحافظ ابن حجر في اللسان على كلام ابن يونس في التكلم فيه: «قلت لعل كلامهم فيه من جهة دخوله في أعمال السلطان»، فاعتمد على ذلك الشيخ أبو الحسن المأربي، في خلاصة حكمه على الراوي، في كتاب الشيخ نايف بن صلاح المنصوري القيِّم: إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، (ص: ٤٣١)، فقال: «ثقة ربما وهم، وتُكُلِّم في

سيرته». وابن يونس أعلم بأهل مصر من غيره، ووصفه بالفهم والحفظ، ومدحه غير واحد في الحديث، وهذا يدل على قلة أوهامه وأفراده، والطعن في الراوي من أجل الدخول في عمل السلطان فيه تفصيل».

قلت: وفي هذا الحكم الإجمالي نظر. وهو اعتمادٌ على اعتذار الحافظ الذي ألمح إليه في ترجمته في اللسان تعليقًا على كلام ابن يونس، ولكن الحافظ نفسه قد أجمل القول فيه بما هو أنزلُ في المرتبة، في إتحاف المهرة، (٣٢١/٥)، فقال تعليقًا على إسناد حديثٍ في الكلام عن حال هذا الشيخ: «فيه مقال، وإن كان لم يدخل عليه إسناد في إسناد؛ فهو حديث حسن»، ومعناه أنه ليس إلى الغاية في الحفظ لأجل هذا المقال، ومن ثَمّ اعتبر أن حديثه في رتبة الحسن إن لم يكن وهم في ضبطه له. وهذا لا يقال في الحافظ الثقة الذي تقلّ أوهامه، إذ إنّ مثلَ هذا: الأصل أن يحمل حديثه على السلامة إلا بقرينة على الوهم، لا العكس كما صنع الحافظ. وهذا الحكم المناقَش يشبه حكم الشيخ الألباني إذ قال عنه مرة: «فيه كلام يسير، لا ينزل به حديثه عن مرتبة الحسن»، الصحيحة، (٦٥٠/٤)، وقال مرة: «حسن الحديث»، الصحيحة، (٥٦/٦)، (٣٥٣)، وزاد أخرى: «ثقة فيه كلام»، الضعيفة، (٧١/٧)، أو أنه فيه «كلام يسير من قِبل حفظه»، الصحيحة، (٢٥/٤)، على أنه أكثر احتياطًا من إطلاق القول بوثاقته، أو القول إنه ثقة ربما وهم، وإن كان صنيع الحافظ كما رأيت بخلافه إذ علّق الحكم بحسن الحديث، وهذا ضد أن حديثه لا ينزل عن رتبه الحسن، وزاد الشيخ الألباني احتياطَه في موضع آخر، فقال: «هو مختلف فيه، والراجح أنه حسن الحديث إذا لم يخالف»، الجلباب، (ص: ١٩٨)، ومثله في الصحيحة، (١٢٤/٦)، وقال: «مختلف فيه، ومثله حسن الحديث إذا لم يخالف، لاسيما إذا لم يتفرد بما روى»، الصحيحة، (٤٧٣/١)، وهذا الأخير

قريبٌ من كلام الحافظ ابن حجر السابق في المهرة، على أن الشيخ الألباني نفسه قال عنه في غير موضع: «فيه ضعف»، الضعيفة، (٩/٣٢٦)، (١٤/٢٩٧)، وهي من مراتب الضعف، دون الضعيف، وأطلق مرة أنه «تكلموا فيه»، إرواء الغليل، (٧/١٣)، الضعيفة، (١٠/٦١٠)، وأعلّ به رواياتٍ واستدل عليه بكلام الدارقطني فيه، الإرواء، (٨/٢٥٣)، وفي الصحيحة، (٦/٣٨١)، والضعيفة، (٣/٥٦١)، وبعض هذه الأحكام يمكن الجمع بينها، وبعضها يعسُر. وإذا راعينا اختلاف الزمان في هذه الأحكام، فيظهر أن الأمر يقع للمحدِّث أحيانًا بحسب الحاجة إلى تمشية الحديث أو إعلاله، فيتكئ على التوثيق، أو الجرح، قاصدًا أو بحسب ما يحضر في ذهنه بسبب ما يغلب على ظنه من قوة الإسناد من عدمه. ولا يخفى أن للمتن والإسناد دورًا في مثل هذا الحكم، لكن الأجود ألا يُنوّعَ الكلام بهذه الطريقة الواسعة في الراوي بحسب الغرض، لاسيما مع إطلاق قبوله أو توثيقه في مواضع، ثم تقييد ذلك، بل الأوجه أن يقيّد حاله بحسب البحث والنظر في أصول الجرح والتعديل وبحسب النظر في رواياته ووَزْنها، ويُبَيَّن في كلِّ موضع من روايته ما الأقرب في قبول هذه الرواية من عدمه بحسب القرائن. وعلى كل تقدير فإن الحكم على حديث الراوي مع المتابعة والمعاضدة، غيرُه مع المخالفة، أو الانفراد، فهذا الذي يظهر فيه أثر الكلام فيه، أما الأول فتُحتمل روايته مع غيره.

وإذا رجعنا إلى التعليق على الحكم السابق للمأربي على هذا الراوي، فإن كون ابن يونس أعلم بأهل مصر من غيره؛ صحيح، ولكن ابن يونس لم ينفِ أن المحدثين يتكلمون فيه، ثم مع التسليم بمنزلة ابن يونس إلا أن الدارقطني أقوم بالعلل وبالجرح والتعديل، كما أن وصف ابن يونس له بالحفظ لا ينافي النكارة في الحديث أو قلة الضبط أو الغرابة ولهذا أمثلة كثيرة في

الحفاظ، على أن عبارة ابن يونس: «يفهم ويحفظ» أقل منزلة من أنه حافظ أو ثقة، ووصفه بأنه من المحدثين الأجلاء أيضًا لا ينافي ما ذكرناه، على أن للجلالة أسبابًا، ومنه القول إن فلانًا كان يعظِّمه، فصحيح أنه نوع من التعديل، لكنه ليس صريحًا في جِهَة التعديل المبحوثة، أما عبارة مَن وثَّقه صريحًا من المحدثين، فهو إجمالي، وجرح الدارقطني مفسَّر، فقد ذكر أنه يتفرد وله أشياء لا يتابع عليها. ثم إن ما ذكره الدارقطني من الجرح من جهة العدالة ليس لمجرد الدخول في ولاية السلاطين كما احتمل الحافظ، وهو الأمر الذي فيه تفصيل كما ذكر المأربي، بل ذكر واقعةً معينة تدل إن صحت على رقة الديانة، ولذلك شدّ عليه الشيخ المعلمي، وهو من المحررين في الجرح والتعديل، فقال في تعليقاته على الفوائد المجموعة للشوكاني، (١/٢٤٦): «مجروح، ترى ترجمته في اللسان»، فأحال على اللسان وفيه دفع الحافظ المشار إليه عنه، لكنه لم يلتفت إليه، مع أنه هو نفسه يدفع به أحيانًا كما هو معلوم لمن يطلع على كلام المعلمي في الجرح والتعديل، بل قال في موضع آخر من هذه التعليقات، (١/٣٥٧): «مع الأسف: حافظ، لكنه فاجر، له ترجمة في اللسان وفيها عن الحافظ الثقة حمزة بن يوسف السهمي»، ونقل كلام الدارقطني المنقول سابقًا. فالحاصل أن كلام الدارقطني فيه من جهة الضبط والحفظ، والعدالة كليهما، ولذا نفض الدارقطني يده بما فهم منه السهمي أنه ليس بثقة، وهي إشارة واضحة، وقد قال قبلها: في نفسي منه شيء. فالجرح من جهة العدالة معيَّن، وليس بمطلق العمل للسلطان، وهذا مؤثر في وثاقة الراوي، فهي موقوفة على العدالة والضبط كليهما وليس الضبط وحده. وما ذكره الدارقطني من جهة حفظه وضبطه أيضًا قوي، ومن تأمل وجد أنه ينفرد فعلًا، كما في الحديث الذي معنا، فإنني لم أقف عليه من رواية غيره، ومن طلب غريب الحديث كَذَبَ، كما كان يقول أبو يوسف رحمه الله، ومن

حسّن القول فيه أحيانًا من الباحثين كالشيخ الألباني يحتاج أحيانًا غيرها أن يُعلّ به الروايات المنكرة، لاسيما إذا انفرد أو خالف كما تقدم نقله. فالأقرب عندي أنه حافظ مجروح، فيكون الأصل في حديثه أنه دون الحسَن. والله أعلم

وشيخه في هذا الإسناد إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة، روىٰ له النسائي وابن ماجه، قال الحافظ في التقريب: ثقة يغرب، ووثقه الدارقطني، وقال أبو بكر الجعابي: يحدث عن محمد بن مسلمة بعجائب، تاريخ بغداد، (٦/٢٧٣)، وروايته هنا عنه. ومحمد بن مسلمة، أبو جعفر الواسطي، قال الدارقطني عنه: لا بأس به، سؤالات الحاكم، (١٦٨)، وقال الخطيب: رأيت اللالكائي والخلال يضعفانه، وقال: له مناكير، تاريخ بغداد، (٣/٣٠٥)، وساق له ابن عدي مناكير أيضًا، (٧/٥٥٢). وقول الحاكم: «صحيحٌ علىٰ شرط مسلم»، ووافقه الذهبي ـ أو نقله في التلخيص ـ، ليس بمسلَّم، فمسلم لم يخرج لمحمد بن إسحاق إلا مقرونًا بغيره، فكيف يكون علىٰ شرطه؟ وابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه هنا. فهذا الحديث ضعيف منكر.

=وقد ورد من حديث **ابن عباس** ﷺ في حديث **تزويج فاطمة** من علي، وفيه: «فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَدَقَّ الْبَابَ، فَخَرَجَتْ إِلَيْهِ أُمُّ أَيْمَنَ، فَقَالَ لَهَا: ثَمَّ أَخِي؟ فَقَالَتْ: وَكَيْفَ يَكُونُ أَخَاكَ وَقَدْ زَوَّجْتَهُ ابْنَتَكَ؟ قَالَ: فَإِنَّهُ أَخِي»، عند النسائي في الكبرىٰ، (٨٤٥٦)، من طريق: محمد بن سواء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب السختياني، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. واحفظ هذا الطريق فإننا سنحتاجه في الكلام علىٰ حديث أسماء بن عميس الآتي بعد هذا.

وإسناده ضعيف إلىٰ سعيد، فيه سهيل بن خلاد؛ مجهول، لم يروِ عنه إلا محمد بن إبراهيم بن صدران، قال الذهبي في ميزان الاعتدال، (٢/٢٤٢):

«عن محمد بن سواء بخبر منكر. تُكُلّم فيه بالجهالة، فإنه لا نعرف أحدًا روىٰ عنه سوىٰ محمد بن إبراهيم بن صدران». لم يخرج له النسائي إلا هذا الحديثَ الواحد كما قال المزي في تهذيب الكمال. وقال عنه الحافظ في التقريب: مقبول، وتعقباه في تحرير التقريب بجهالته. وبذلك ضعفه الحويني، (١١٤) ـ رقم (١٢٢)، والداني، (٩٨) ـ رقم (١٢٥)، في تحقيقهما لخصائص علي.

ولحديثِ تزويجِ فاطمة من مسند ابن عباس طريق أخرى، رواها عبد الرزاق، (٨٧٨٢)، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير، (١٠٢٢)، من طريق: يحيىٰ بن العلاء، عن عمه شعيب بن خالد، عن حنظلة بن سمرة بن المسيب، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس، قال...، فذكر الحديث بلفظ طويل، ليس فيه ذكر أم أيمن، ولا فيه ذكر الأخوّة، فليس من بابنا، ويحيىٰ بن العلاء: وضّاع، ففرغنا من هذا الإسناد، ولكن في آخره زيادة، قال ابن عباس: فأخبرتني أسماء...، الحديث، وفيه ذكر قصة غسل فاطمة وعلي. وسيأتينا الآن أن خبر التزويج يروىٰ عن أسماء بنت عميس.

وله شاهد من حديث **أسماء بنت عميس** رضي الله عنها، وهو يروىٰ من حديث أيوب السختياني، يروىٰ عنه من طريق: حاتم بن وردان، وحماد، ومعمر، وسعيد بن أبي عروبة.

فرواه النسائي في الكبرىٰ، (٨٤٥٥)، في خصائص علي، والطبراني في الكبير[1]، (٣٦٤)، والدولابي في الذرية الطاهرة، (٩٥)، والقطيعي في

(١) لقد رواه الطبراني من طريقين، فقال: «حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا حاتم بن وردان، ح وحدثنا أبو مسلم الكشي، ثنا صالح بن حاتم بن وردان، حدثني أبي، ثنا أيوب...»، فذكره. والطريق الأولىٰ مشكلة، فيها سقط أو أخطأ فيها شيخ الطبراني، لأن أبا مسلم الكشي يروي عن صالح بن حاتم، ولا يدرك أن يروي عن أبيه بلا واسطة، فالرواية التي=

زوائده على فضائل الصحابة، (١٣٤٢)، وعنه الحاكم في المستدرك، (٤٧٥٢). رواه النسائي من طريق إسماعيل بن مسعود، وسائرهم من طريق صالح بن حاتم بن وردان: عن حاتم بن وردان: قال: حدثني أيوب، عن أبي يزيد المدني، عن أسماء بنت عميس، قالت: كنت في زفاف فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فلما أصبحنا جاء النبي ﷺ إلى الباب، فقال: «يا أم أيمن، ادعي لي أخي» فقالت: هو أخوك وتُنكِحه؟ قال: «نعم، يا أم أيمن» فجاء علي، فنضح النبي ﷺ عليه من الماء ودعا له، ثم قال: «ادعي لي فاطمة» قالت: فجاءت تعثر من الحياء، فقال لها رسول الله ﷺ: «اسكني، فقد أنكحتك أحب أهل بيتي إليَّ».

إسماعيل بن مسعود الجحدري، شيخ النسائي ووثّقه. وصالح بن حاتم بن وردان، قال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن عدي: صدوق، وقال ابن قانع: صالح، ولذا قال ابن حجر في التقريب: صدوق، وقال الذهبي في الكاشف: شيخ، انظر: الجرح والتعديل، (٤/٣٩٨)، الكامل، (٣/١٩٨)، والكاشف، (١/٤٩٤)، إكمال التهذيب، (٦/٣٢٢)، نعم، ذكر مغلطاي عن كتاب زهرة المتعلمين ـ لبعض المغاربة ـ أنه قد أخرج له مسلم خمسة أحاديث، ولكنني كشفت عنه في صحيح مسلم، فوقفت على حديثين له فحسب، وهو الموافق لظاهر عبارة ابن منجويه في رجال مسلم، (١/٣١٤)، في الصلاة والجهاد، ووجدتهما في المتابعات، مقرونًا بغيره في الموضعين، فلاحِظْ هل يصل إلى الثقة. ووالده ثقة. وأيوب هو من هو. وسيأتي الكلام على أبي يزيد المدني، وسائر الإسناد وما فيه.

= على الجادة في هذا الطريق هي عن صالح بن حاتم بن وردان، عن أبيه، به، كما لدى سائر من رواه.

ورواه ابن عساكر، (٤٢/١٣٣)، من طريق: حماد، عن أيوب. من رواية: عبد الله بن يعقوب بن إسحاق الكرماني، نا أبو زكريا يحيىٰ بن بحر الكرماني، نا حماد بن زيد، عن أيوب السختياني، به.

وهذا الإسناد فيه عبد الله بن يعقوب أبو إسحاق الكرماني؛ قال الحافظ الذهبي: ضعيف، تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧/٧٤٦)، والميزان، (٢/٥٢٧)، ويحيىٰ بن بحر الكرماني؛ لم أقف له علىٰ ترجمة، فقط قال الذهبي إنه صاحب حماد بن زيد!، سير أعلام النبلاء، (١٥/٣٦٤).

ورواه عبد الرزاق، (٨٧٨١)، وعنه إسحاق في مسنده، (٥/٢٩)، والطبراني في الكبير، (٣٦٥)، من طريق معمر، عن أيوب، عن عكرمة وأبي يزيد المدني أو أحدهما، شك عبد الرزاق، عن أسماء، بلفظ قريب. وفي رواية عكرمة عن أسماء بنت عميس نظر، كما يظهر من ترجمته في تحفة التحصيل، وقد أعرض عنه المزي في الرواة عن أسماء، وذكر أبي يزيد المديني اعتمادًا علىٰ رواية النسائي، وليس فيه تصحيح اللقاء كما هو معلوم.

وقد رواه أحمد في الفضائل، (٩٥٨)، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة وأبي يزيد، مرسلًا، من غير ذكر أسماء بنت عميس!

ورواه ابن سعد، (٨/٢٣)، من طريق: عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن أبي يزيد المدني، قال: وأظنه ذكره عن عكرمة. فأسقط أيوبَ، ورواه مرسلًا.

ومتن هذا الحديث شاذّ فيه غلط، ففي جميع الروايات قول أسماء بنت عميس: كنتُ في زفاف فاطمة، وفي رواية معمر: «لما أهديت فاطمة إلىٰ عليّ

لم نجد في بيته إلا رملًا مبسوطًا...»، ففيه شهود أسماء بنت عميس أيضًا. نعم ورد في روايةٍ من حديث ابن عباس في التزويج في آخرها أن أسماء بنت عميس أخبرته، رواها عبد الرزاق والطبراني، لكنها بإسناد موضوع من رواية يحيىٰ بن العلاء. ولذا علق الذهبي علىٰ هذا الحديث عند الحاكم فقال: «الحديث غلط لأن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة»، انظر: مختصر تلخيص الذهبي لابن الملقن، (١٦٢١/٣)، ولولا التصريح الوارد في الرواية بشهودها الزفاف لكان محمولًا علىٰ إرسال الصحابي، كحديث ابن عباس السابق، ولكن التصريح بالحضور يعيِّن أنّ الحديث فيه خطأ. ووافق ابنُ حجر كلامَ الذهبي، لكنه قال في المطالب العالية، (٣٢/٢): «رجاله ثقات، لكن أسماء بنت عميس كانت في هذا الوقت بأرض الحبشة مع زوجها جعفر، لا خلاف في ذلك، فلعل ذلك كان لأختها سلمىٰ بنت عميس، وهي امرأة حمزة بن عبد المطلب»، وهو توجيه بالاحتمال المجرد، والشأنُ الورودُ، «والاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن» كما قال الحافظ نفسُه في الفتح، (٤٥/١).

وإسناد هذا الحديث فيه انقطاعٌ أيضًا، فهو في عامة هذه الروايات عن أبي يزيد المدني عن أسماء. وأبو يزيد المدني هذا، روىٰ له البخاري والنسائي، ووثقه يحيىٰ وأحمد، وقال أبو حاتم: شيخ، ولم يعرفه مالك، انظر: الجرح والتعديل، (٤٥٩/٩)، وقال الحافظ في التقريب: مقبول، ووثقه الذهبي، وهو من التي تلي الوسطىٰ من التابعين، وعامة روايته عن التابعين، وإنما روىٰ عن صغار الصحابة كابن عمر وابن عباس ـ بل ويروي عن عكرمة مولىٰ ابن عباس كما في البخاري ـ، فهل سمع أسماء بنت عميس؟ خاصة أن روايته ليست صريحة في السماع، حيث قال في عامة الروايات: «عن أسماء»، وفي أخرىٰ:

«أن أسماء بنت عميس قالت» ، وإيراد المزي له فيمن روىٰ عن أسماء هو بناء علىٰ تخريج النسائي لا غير ، وصنيعه لا يستلزم إثبات صحة ذلك كما هو معلومٌ كثيرًا ، والطبراني لم يورد إلا هذا الحديث في ترجمة أبي يزيد المديني عن أسماء ، ولم يورد هذا الإسناد ابن الجوزي في جامع المسانيد ، ولا المزي في تحفة الأشراف ، ولا في المسند كما في أطرافه لابن حجر ، ومن ثَمّ فلا أشكُّ أنه منقطع . ولذلك قال الشيخ الألباني إن صورتَه الإرسالُ ، الضعيفة ، (٦٣٧/١٠) ، وهذا صحيحٌ ، إلا أنه قال: «ولا أجد في إسناده علة ظاهرة ؛ فإن رجاله ثقات ؛ إلا أن يكون الانقطاع» ، فذكره ، واقتصر ـ مع الانقطاع المذكور ـ علىٰ الغلط الذي في المتن ، وقد ذكرناه ، وقد عرفتَ ما في هذا الكلام من مسامحة لا تخفىٰ فيما يتعلق بوثاقة الرجال ، في إسنادي الحاكم ـ من طريق صالح بن حاتم عن أبيه ـ وابن عساكر ـ من طريق حماد ـ اللذيْن اقتصر الشيخ في الكلام عليهما في هذا الموضع . وقول الذهبي في تعليقه علىٰ الحديث ، مختصر التلخيص ، (١٦٢١/٣): «قلت: فيه صالح بن حاتم ، عن أبيه ، وحاتم خرّجا له ، وصالح من شيوخ مسلم ، ولكن الحديث غلط . . .» ، فيه لمن له ذوق في الحديث نوعٌ من الغضّ منه عن درجة الصحة التي تستلزم غالبًا الوثاقة لرجاله ، بل إن الحاكم نفسَه لم يصححه أو يقل إنه علىٰ شرط مسلم ، بل سكت عنه علىٰ غير عادته كما ذكر الشيخ الألباني ، وهو يبادر إلىٰ التصحيح فيما هو أضعف من ذلك كما هو معلوم .

وأضيف هنا أن هذا الحديث مضطربٌ ، والله العالم . فهو حديث أيوب السختياني ، واختلفوا علىٰ أيوب في إسناده اختلافًا كثيرًا ، فقد رواه عنه حاتم بن وردان ، عن أبي يزيد المدني المذكور كما مرّ معنا من حديث أسماء بنت عميس ، ورواه عنه معمر ، عن عكرمة وأبي يزيد المديني ـ شك عبد الرزاق ـ

من حديث أسماء بلفظ قريب، ومرةً مرسلًا، ورواه سعيد بن أبي عروبة عنه، واختلفوا على سعيد، فرواه عنه محمد بن سواء ـ عند النسائي ـ من حديث ابن عباس الذي تقدّم معنا قبل هذا الحديث، ورواه عنه عبد الوهاب بن عطاء بإسناد منقطع مرسل كما تقدم لدى ابن سعد، وقد أشار النسائيُّ إلى هذه المخالفة فروى هذا الحديث من طريق حاتم بن وردان عن أيوب به، ثم قال: «خالفه ـ يعني حاتمَ بن وردان ـ سعيدُ بن أبي عروبة، فرواه عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، ...» فذكره، وهو حديث ابن عباس المتقدم كما ذكرنا. وهذا فيه بحث، فسعيد بن أبي عروبة نفسُه مع وثاقته، قد اختلط، ففرّقوا بين من روى عنه قبل الاختلاط وبعده، انظر: الجرح والتعديل، (٤/٦٥)، والكواكب النيرات، (ص: ١٩٠)، وذكر ابن عدي في الكامل، (٤/٤٥١) ما يستفاد منه أن رواية عبد الوهاب عنه قبل الاختلاط، وقد روى الحديثَ عنه مرسلًا كما عرفتَ، ومنقطعًا أيضًا، كما لدى ابن سعد. أما محمد بن سواء الذي رواه عن سعيد من رواية ابن عباس، لدى النسائي، فلم يذكروا هل روى عن سعيد قبل الاختلاط أم بعده، نعم أخرج البخاري لمحمد بن سواء عن سعيد ـ مرةً، مقرونًا ـ، لكن لا يلزم منه أن سماعه من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط، لأن البخاري قد ينتقي من حديث من سمع منه بعد الاختلاط لصحته من طرق أخرى واحتياجه إلى هذا الحديث لأجل شرطه، وهذا معلومٌ لمن يمارس الصحيح، وقد نصّ على هذا الحافظ في مقدمة فتح الباري، فقال: «وأما ما أخرجه البخاري من حديثه ـ أي سعيد ـ عن قتادة، فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلًا، كمحمد بن عبد الله الأنصاري، وروح بن عبادة، وابن أبي عدي، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه»، فتح الباري، (١/٤٠٦)، فالمقصود أن إخراج

البخاري لحديث محمد بن سواء عن سعيد ليس دليلًا لازمًا على ترجيح سماعه له قبل الاختلاط فتُقدَّم روايته على رواية عبد الوهاب عنه مع ذكر بعض النقاد أن سماعه منه قديم. كما أن إسناد النسائي إلى محمد بن سواء ليس بقوي، ففيه سهيل بن خلاد، مجهول كما تقدّم بيانه في حديث ابن عباس، فتكون رواية عبد الوهاب عن سعيد أقوى، وهي مرسلة منقطعة كما تقدّم[١].

فالحاصل أن هذا الحديث **مضطرب** الإسناد، **شاذ** المتن، ولو سلِم من الاضطراب فهو **منقطع أو مرسل** أيضًا على كل تقدير.

وله شاهد من حديث **أم أيمن** رضي الله عنها، رواه ابن سعد في الطبقات، (٨/٢٥٤)، فيه اللفظ نفسُه. وإسناده متروك؛ فيه عمر بن صالح؛ متروك.

وله شاهد من حديث **أنس بن مالك** رضي الله عنه، رواه ابن حبان في صحيحه، (٦٩٤٤)، فيه يحيى بن يعلى الأسلمي؛ ضعيف.

ومن تأمّل في هذا الحديث في سياق تزويج النبي ﷺ فاطمة عليًّا، يجد فيه تناصًّا واضحًا مع حديث عروة، الثابت في صحيح البخاري، (٥٨١)، أن النبي ﷺ خطب عائشة إلى أبي بكر، فقال له أبو بكر: إنما أنا أخوك، فقال: «أنت أخي في دين الله وكتابه، وهي لي حلال». وذلك من أمارات افتعال الروايات في المناقب، حيث يُجعل بإزاء المنقبة أو الفضيلة الثابتة لواحدٍ؛ منقبة أخرى مماثلة لها أو أكبر منها لآخر، استشعارًا أن ثبوتها للأول يلزم منه

---

(١) ومن حديث أسماء بنت عميس، روى ابن عساكر، (٤٢/٥٢)، بلفظ: «اللهم! إن أخي موسى سألك؛ قال: رب اشرح لي صدري. ويسر لي أمري. واحلل عقدة من لساني. يفقهوا قولي. واجعل لي وزيراً من أهلي. هارون أخي. اشدد به أزري. وأشركه في أمري»، بإسناد واهٍ. لم نشتغل به اختصارًا.

اختصاصه بها، أو فضيلته على غيره. ومن خَبَرَ أخبارَ المناقب يرَ ذلك واضحًا. فهذا مما يرجح ضعف هذه الروايات أيضًا.

=وورد من حديث **ابن عباس** ﷺ أيضًا: «أن عليًّا كَانَ يَقُولُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾، وَاللهِ لا نَنْقَلِبُ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللهُ، وَاللهِ لَئِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ، لأُقَاتِلَنَّ عَلَىٰ مَا قَاتَلَ عَلَيْهِ حَتَّىٰ مَاتَ، وَاللهِ إِنِّي لأَخُوهُ، وَوَلِيُّهُ، وَوَارِثُهُ، وَابْنُ عَمِّهِ، وَمَنْ أَحَقُّ بِهِ مِنِّي؟». رواه القطيعي في زوائد الفضائل، (١١١٠)، والنسائي في الكبرىٰ، (٨٣٩٦)، والمحاملي في أماليه، (١٣٤)، وابن أبي حاتم في التفسير، (٤٢٦١)، وابن المنذر في التفسير، (٩٩٨)، وابن الأعرابي في معجمه، (٧٣٤)، والطبراني في الكبير، (١٧٦)، والحاكم في المستدرك، (٤٩٣٥)، وابن عساكر في التاريخ، (٤٢/٥٥)، والضياء في المختارة، (٦١٢). من طريق عمرو بن طلحة، عن أسباط، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. وإسناده **ضعيف**، فيه: عمرو بن طلحة القنّاد؛ صدوق، لكن رمي بالغلو، وأسباط؛ صدوق يخطئ ويغرب، وسماك؛ يضعف، وحديثه عن عكرمة ليس بجيد.

وهذا الحديث سكت عنه الحاكمُ والذهبي، قال الألباني في الضعيفة: «لعل ذلك لظهور علته»، ولكن قال الذهبي في الميزان، (٣/٢٥٥) في ترجمة عمرو بن طلحة: «حديثٌ منكر». وقال الضياء المقدسي: «في إسناده لِين»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٩/١٣٤): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح». وهذا خطأ. وقال الألباني في الضعيفة، (٤٩٤٨): منكر. وكذا قال وصي الله عباس في تحقيق الفضائل، (٢/٨١٠)، وقال الداني، (٦١) = رقم

(٦٥)، والحويني، (٧٥) ـ رقم (٦٢)، في تحقيقهما لخصائص علي: ضعيف.

=وروىٰ الحاكم، (٤٦٣٥)، والنسائي في الكبرىٰ في الخصائص، (٨٣٩٦)، وابن عساكر، (٤٢/٥٥)، عن ابن عباس، بلفظ: «كان عليٌّ يقول في حياة رسول الله ﷺ: إن الله يقول: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾، والله! لا ننقلب علىٰ أعقابنا بعد إذ هدانا الله، والله! لئن مات أو قتل؛ لأقاتلن علىٰ ما قاتل عليه حتىٰ أموت، والله! إني لأخوه، ووليه، وابن عمه، ووارث علمه، فمن أحق به مني؟!»، من طريق: أسباط بن نصر، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس. وأسباط الكلام فيه معروف، قال ابن حجر في التقريب: «صدوق كثير الخطأ يُغرب»، وثقه ابن معين، وتوقف فيه أحمد، وضعفه أبو نعيم، وقال النسائي: ليس بالقوي، انظر: الميزان، (١/١٧٥)، وسماك بن حرب، قال في التقريب: «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن»، وقال الذهبي في: من تكلم فيه وهو موثق، (١٤٩): «صدوق جليل، كان شعبة يضعفه، وقال ابن المبارك: ضعيف الحديث، وقال ابن خراش: في حديثه لين»، وقال صالح جزرة: يضعف، وقال عنه أحمد في رواية أبي طالب: مضطرب الحديث، ووثقه يحيىٰ وأبو حاتم، ونص ابن المديني أن أحاديثه عن عكرمة مضطربة، ومثله يعقوب السدوسي، وقال النسائي: ليس به بأس وفي حديثه شيء، قال الذهبي بعد إيراد ما سبق: «قلت: ولهذا تجنب البخاري إخراج حديثه، وقد علق له البخاري استشهاداً به. فسماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس: نسخة عدة أحاديث، فلا هي علىٰ شرط مسلم؛ لإعراضه عن عكرمة، ولا هي علىٰ شرط البخاري؛ لإعراضه عن سماك، ولا ينبغي أن تعد صحيحة؛ لأن سماكًا إنما تُكُلم فيه من أجلها» انظر: سير أعلام النبلاء، (٥/٢٤٧)، والميزان،

(٢/٢٣٢)، وله حديثٌ كثير مستقيم كما ذكر ابن عدي، (٤/٥٤٣)، ولكن هذه الاستقامة تعرف بمشابهتها لأحاديث الثقات، يعني أن الأمر رجع إلىٰ المتابعات، أما مع تفرده، وفي حديث عكرمة، وبمثل هذا المتن: فضَعْفُ هذا الحديث ليس بمشكل. وإذا أضيف إلىٰ ذلك أن من روىٰ عنه أسباط فهذا الإسناد ضعيف، لا جابر له، وبالنظر في متنه فهو منكر أيضًا، ففي قوله: «وارث علمه»؛ نُزوعٌ لا يخفىٰ.

وهذا وإن كان موقوفًا لكنه في صورة المرفوع ـ لا حكمه ـ لأنه في حياة النبي ﷺ، ومثل هذا يُحمل علىٰ المرفوع عند بعض العلماء لأنه ليس فيه التصريح بكونه كان في حضرته أو بلغه فأقرّه.

فالحاصل أن هذا المعنىٰ لا يصح من حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما. وقد ذكر المصنِّف نفسه أن جميع الشواهد ضعيفة.

❊ حديث زيد بن أبي أوفىٰ رضي الله عنه:

وهو حديثٌ طويل، وفيه قصة في **المؤاخاة** بين الصحابة، والمؤاخاة بين النبي ﷺ وعليّ رضي الله عنه. ولفظه: «دخلتُ ـ يعني زيد بن أبي أوفىٰ ـ علىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ مسجده، فقال: أين فلان بن فلان؟ فجعل ينظر في وجوه أصحابه، فذكر قصة مؤاخاة رسول الله ﷺ بين أصحابه، فقال علي: لقد ذهبت روحي وانقطع ظهري، حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري؛ فإن كان هذا من سخط علي؛ فلك العتبىٰ والكرامة! فقال رسول الله ﷺ: والذي بعثني بالحق! ما أخرتك إلا لنفسي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ؛ غير أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي. قال علي: وما أرث منك يا رسول الله؟! قال: ما ورثت الأنبياء من قبلي. قال: وما ورثت الأنبياء من قبلك؟ قال: كتاب ربهم

وسنة نبيهم. وأنت معي في قصري في الجنة، مع فاطمة ابنتي. وأنت أخي ورفيقي. ثم تلا: ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾: المتحابين في الله؛ ينظر بعضهم إلىٰ بعض».

رواه عبد الله بن أحمد في زوائد الفضائل، (١٠٨٥، ١١٣٧)، وابن عساكر، (٢١/٤١٤، ٤٢/٥٣)، من طريق: عبد الله بن شرحبيل، عن زيد بن أبي أوفىٰ. فيه: عبد المؤمن بن عباد؛ ضعيف، ويزيد بن معن؛ مجهول، وعبد الله بن شرحبيل؛ يُشبه أن يكون مستورًا.

ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد، (٢٧٠٧)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة، (٢/٥٢٨)، ومن طريقه ابن عساكر، (٢١/٤١٤، ٤٢/٥٣)، من طريق: عبد الله بن شرحبيل، عن رجل، عن زيد، ففيه إبهام، فوق ما تقدم.

والحديث أورده البخاري في التاريخ الكبير للبخاري، (٣/٣٨٦)، في ترجمة زيد بن أبي أوفىٰ، وقال: «لا يُتابَعُ عليه»، قال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، (٤/١٦٣): «وَزَيْدُ بْنُ أَبِي أَوْفَىٰ يُعْرَفُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، حديث المؤاخاة بهذا الإسناد، وكل من له صحبة ممن ذكرناه في هذا الكتاب فإنما تكلم البُخارِيّ في ذلك الإسناد الذي انتهىٰ فيه إلىٰ الصحابي: أن ذلك الإسناد ليس بمحفوظٍ وفيه نظر، لا أنه يتكلم في الصحابة؛ فإن أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لحقِّ صحبتهم وتقادُمِ قَدَمِهم في الإسلام: لكلٍّ واحدٍ منهم في نفسه حقٌّ وحُرمة للصُّحبة، فهم أجلُّ من أن يَتكلّمَ أحدٌ فيهم»، قلت: وهذه نكتة حسنة. وقال ابن عبد البر في الاستيعاب، (٢/٥٣٧): «إن في إسناده ضعفًا»، قلت: وهو دون ذلك. وقال ابن الجوزي: «هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ»، العلل المتناهية، (١/٢١٥)، وذكره ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ،

(١٢٧٦/٣). وقال الحافظ في الإصابة (٤٨٩/٢): «ولحديثه ـ يعني زيد ـ طرق: عن عبد الله بن شرحبيل، وقال ابن السّكن: روي حديثه من ثلاث طرق ليس فيها ما يصحّ»، ثم نَقَل عن البخاري: «وقال البخاري: لا يُعرف سماع بعضهم من بعض، ولا يتابع عليه، رواه بعضهم عن ابن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفىٰ، ولا يصح»، ولست أدري هل العبارة الأخيرة استئناف من الحافظ أم تتمة لكلام البخاري، وفي نقله عن البخاري زيادة علىٰ ما في التاريخ الكبير كما تقدّم نقله. وزيدٌ نفسه مذكور في الصحابة، لكن لا يُعرف عنه شيء في أخبار السيرة، وليس له إلا هذا الحديث، كما ذكر الحافظ وغيره، ولم أقف علىٰ من نفىٰ صحبته أو تردد فيها، ولم يذكره مغلطاي في الإنابة مع سعة اطلاعه، فالظاهر أن صحبته ثابتة، وليس له كثير ذِكر أو أخبار، كحال كثير من الصحابة ﷺ، ونفي صحة الخبر لا يستلزم نفي الصحبة، إذ ليست موقوفة عليها، بخلاف العكس.

❊ حديث جابر بن عبد الله ﷺ:

يروىٰ عنه حديثان في هذا المعنىٰ:

الأول: رواه: ابن عساكر، (١٨/٤٢)، من طريق: حفص بن جميع، عن سماك بن حرب، عن جابر، به. وفيه قصة، وفي متنه تلفيق بين حديث المؤاخاة وحديث تكنيته بأبي تراب، وفيه أن عليًّا غضب لأجل أن النبي ﷺ لم يؤاخه، فتوسد الترابَ في القصة المشهورة. فهذا متن منكر مخالف للصحيح الثابت في سبب تكنيته. وإسناده واه، فيه: أحمد بن منصور بن الأغر؛ لا يعرف حاله، وعمر بن عبيد الله التيمي؛ مثله، وحفص بن جميع؛ ضعيف، وفوق ذلك نص الساجي أنه يحدث عن سماك بأحاديث مناكير، كما نقل مغلطاي في إكمال

التهذيب، التراجم الساقطة منه، (١٢٨). فهذا منها. فهذا حديث **منكر ضعيف جدًّا**. وسيأتي قريبٌ منه في حديث عليّ، دون ذكر التكنية، ولكن كأنه مختصر منه، وهو حديث ضعيف جدًّا أيضًا. وكذا من حديث ابن عمر، وليس فيه قصة التكنية أيضًا، ولكن الأخوة، وهو ضعيف أيضًا.

والثاني: رواه أحمد في الفضائل، (١١٣٤)، وابن جميع الصيداوي في المعجم، (٩٦)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء، (٢٢٨/٧)، من طريق: مسعر، عن عطية العوفي، عن جابر، به. المدار على: كادح بن رحمة؛ وضّاع. وذكر ابن عدي الحديث في ترجمته، وكذا ابن حبان في المجروحين، (٢٢٩/٢)، وانظر: ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ، (٤٧٠).

ورواه القطيعي في زوائد الفضائل، (١١٤٠)، من طريق مسعر، عن عطية، عن جابر، به. فيه زكريا بن يحيى الكسائي؛ متروك، والعقيلي في الضعفاء الكبير، (٤٤٤/٢)، والطبراني في الأوسط، (٥٤٩٨)، وأبو نعيم في الحلية، (١٠٧٣٢)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق، (٤٦٥/١)، والتاريخ، (٣٨٨/٨)، من طريق الطبراني، والمدار على: يحيى بن سالم؛ ذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين، وأشعث ابن عم حسن بن صالح؛ ضعيف، ذكر العقيلي أن له مذهبًا، وقال إن الثلاثة: يحيى وأشعث وزكريا؛ غلاة. والمدار على عطية؛ ضعيف، ومن الغلاة.

ولفظ هذا الحديث: «مَكْتُوبٌ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، عَلِيٌّ أَخُو رَسُولِ اللهِ»، وفي بعض الألفاظ: «قبل أن يخلق السماوات بألفي سنة».

قال ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، (٢١٦/١ ـ ٢١٧): «هذا حديث لا يصح، والمتهم به زكريا بن يحيى، قال يحيى بن معين:

كان رجل سوء يحدث بأحاديث يستأهل أن يحفر له بئرٌ فيُلقىٰ فيها، وقال ابن عدي: حدّث بأحاديث في مثالب الصحابة، وقال الدارقطني: هو متروك، قال: ويحيىٰ بن سالم ضعيف». وحكم عليه الألباني بالوضع في الضعيفة، (٤٩٠١)، وذكر تلك الطرق، ولم يذكر طريق سماك ابن حرب الذي قدّمناه في الحديث الأول، وهو حديث آخر.

*** حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه:**

يروىٰ الحديثُ بلفظين قريبين عن أبي ذر، ذكر أحدهما القندوزي الحنفي في ينابيع المودة، (١/٣٧٤) ـ رقم (٥)، بلفظ: رأيت رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله آخذًا بيد عليّ يقول: «يا عليّ، أنت أخي وصفيِّي، ووصيِّي ووزيري وأميني. مكانُك مِنّي مكان هارون من موسىٰ إلّا أنّه لا نبيَّ بعدي»، بلا إسناد. وعزاه المحقق: سيد علي جمال أشرف الحسيني إلىٰ مجالس الشيخ الطوسي، وغاية المرام للحلي.

ولفظه الثاني، رواه محمد بن جرير الطبري ـ الإمامي ـ في المسترشد، (٢١٤)، عن علي بن هاشم بن البريد، و(٢٩٠)، عن سليمان بن داود المنقري، عن علي بن هاشم أيضًا، عن: محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده أبي رافع. قال: ذهبت إلىٰ الربذة لوداع أبي ذر، ولما أردنا فراقه خاطبنا قائلًا: ستقع قريبًا فتنة، فعليكم بتقوىٰ الله واتباع علي بن أبي طالب لأني سمعت رسول الله يقول له: «أنت أول من آمن بي، وأول من يصافحني يوم القيامة، وأنت الصديق الأكبر، وأنت الفاروق الذي يفرق بين الحق والباطل، وأنت يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الكافرين، وأنت أخي ووزيري وخير من أترك بعدي، تقضي ديني وتنجز موعدي».

وذكره أبو جعفر الإسكافي في نقضه على العثمانية، في القطعة الملحقة بالعثمانية، (٢٩٠)، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، (٣/٢٢٨)، من نفس الطريق.

وعلي بن هاشم بن البريد؛ صدوق، ولذا أخرج له مسلم حديثين، لكنه من الغلاة جدًّا، وضعَّفه غير واحد، منهم الدارقطني، كما في التهذيب، (٧/٣٩٣)، لكنه في سؤالات الحاكم له، (٢٦٧): كذَّبه، وانظر: الإكمال لمغلطاي، (٩/٣٨٤). وسليمان بن داود المنقري؛ كذبوه.

أما المدار فعلى: محمد بن عبيد الله بن أبي رافع؛ ضعيف، ومن الغلاة، ونص ابن عدي وغيره أنه يروي في الفضائل أشياء لا يتابع عليها، وقال الدارقطني: متروك، وله معضلات. راجع: تهذيب الكمال، (٢٦/٣٦)، وسؤالات البرقاني، (٤٧٤). وأبوه ثقة، وجده الصحابي المعروف. ولفظ الحديث الثاني منكر جدًّا، لا يكاد يُشَكُّ في أنه مجعول لمقابلة فضيلة الصديق والفاروق.

ولفظ: «يعسوب المؤمنين» وحده؛ معروف، مروي بأسانيد ضعيفة وباطلة، دون تتمة اللفظ الذي فيه «أخي ووصيي»، ولذلك لم أخرجه هنا. وراجع: الغدير للأميني، (٤/١٧٢).

فالحاصل أنه حديث **باطل**.

❊ حديث عامر بن ربيعة رضي الله عنه:

لم أقف عليه. ذكر الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية، (٧/٣٧١)، أنه ورد من طريقه مع جماعة، ثم قال: «وأسانيدها كلها ضعيفة لا يقوم بشيء منها حجة، والله أعلم»، وقد ذكر الأميني في الغدير، (٣/١٦٤) أنه من رواة مؤاخاة

علي، لكنه لم ينقل روايته، وهذا يعني أنه لم يقف عليه، فإنه يورد ما هبّ ودبّ ودرج، فلو وقف عليه لأورده، فلا شك أنه نقله عمن ذكره، كابن كثير والمصنف، ولا يبعد أن المصنّف نفسَه استفاد ذلك من ابن كثير. وفوق تضعيف ابن كثير لهذه الطريق، فإن عدم نقله في الدواوين المعروفة، بل وفي عامة الكتب التي هي مظنّة الضعيف وما دونه؛ دليل على وهائه.

❊ حديث محدوج بن زيد الذهلي رضي الله عنه:

رواه عبد الله بن أحمد في زوائد الفضائل، (٤٣٧٨٢)، وابن عساكر، (٤٢/٥٣). عبد الله من طريق: الحسن بن علي العدوي؛ يضع الحديث، وابن عساكر من طريق: الحماني؛ حافظ ضعيف، كذبه أحمد وغيره، وكان يسرق الحديث، والكلام فيه معروف، وسيأتي في أحاديث معنا مزيدٌ عن حاله. والمدار على: قيس بن الربيع، عن سعد الخفاف، عن عطية العوفي، عن محدوج، به. قيس بن الربيع؛ ضعيف، وسعد الخفاف؛ متروك، وعطية العوفي ضعيف.

والحديث بمتن طويل منكر، جامع لفضائل صحيحة، وأكثرها باطل. وسنده متروك، بل لا يرتاب في جَعْله. وقال عنه وصي عباس في تحقيق الفضائل، (٢/٨٢٤): ضعيف جدًّا أو موضوع.

والحديث نسبه ابن الأثير في الأُسد، (٤/٣٠٦)، والحافظ في الإصابة، (٣/٣٦٧): إلى أبي نعيم. ثم وجدته في المعرفة، (٦٣٤٨)، بلفظ مختصر ليس فيه الأُخُوّة.

ومحدوج بن زيد الهذلي؛ مختلف فيه، كما قال أبو نعيم، في معرفة

الصحابة، (٥/٢٦٤٦)، انظر: الإصابة، (٥/٥٨٠)، والإنابة، لمغلطاي، (٢/١٤٧).

ويروىٰ بلفظ قريب من حديث عليٍّ، عند ابن عساكر، (٤٢/٥٨)، والرافعي في التدوين، (٣/٤٨١)، وابن الجوزي في الواهية، (١/٢١٧)، وقال عقبه: «هذا حديث لا يصح، قال ابن المديني: مسلم بن خالد؛ ليس بشيء».

وهو مروي بإسناد مسلسل بأهل البيت، نقل الرافعي في التدوين، (٣/٤٨٢): «قَالَ أَبُو الصلت عَبْد السلام بْن صالح الهروي: لو قرئ هذا الإسناد علىٰ مجنون؛ لأفاق، وعن عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، قَالَ: كنت مع أبي بالشام، فرأيت رجلًا مصروعًا، فذكرت هذا الإسناد، فقلت أجرِّب بهذا، فقرأت عليه هذا الإسناد؛ فقام الرجل فنفض ثيابه ومرَّ». وذكره ابن عرّاق في الموضوعات، في تنزيه الشريعة، (١/٣٩٨)، والألباني في السلسلة الضعيفة، (٣٣٠١).

وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٩٦)، وقال بعده: «قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: تفرد بِهِ ميسرَة، وَتفرد بِهِ الحكم بن ظهير، عَنْهُ. قَالَ يَحْيَىٰ بْنُ مَعِينٍ: الحكم كَذَّاب. وَقَالَ السَّعْدِيّ: سَاقِط. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: مَتْرُوك الحَدِيث. وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: كَانَ يَرْوِي عَن الثقات الموضوعات». وتعقَّب سبط ابن الجوزي جدَّه فأراد أن يقوِّي حديث عليٍّ هذا ـ الآتي ـ بحديث محدوج الذهلي الذي مرَّ معنا في زوائد الفضائل. فقال في تذكرة الخواص، (٤٨): «الحديث الذي رواه أحمد في الفضائل ليس فيه ميسرة ولا الحكم، وأحمد مقلَّد في الباب، متىٰ روىٰ حديثًا وجب المصير إلىٰ روايته؛ لأنه إمام زمانه، وعالم أوانه، والمبرز في علم النقل علىٰ أقرانه، والفارس الذي لا يجارىٰ في ميدانه. وهذا

هو الجواب عن جميع ما يرد في الباب، وفي أحاديث الكتاب».

قلت: ما ينفع السجع دليلًا في العلم. الحديث لم يروه أحمد أصلًا، بل هو من زوائد عبد الله. ثم لو كان أحمد مقلِّدًا في بابه كما الزعم؛ فهلّا قلده في غير ذلك مما يضعِّفه أحمد من أحاديث المناقب ويقبلها هو. ثم إن الدعوىٰ المذكورة تكون محلًّا للنظر عند تعارض الأسانيد، وإلا فجلالة المخرِّج لحديثٍ لا تقضي علىٰ غيره من الطرق، وإلا لوجب لمُّ ذلك العلم وطيُّه برواية الأجلّة، وإنما لتقديم الأسانيد علىٰ الأسانيد قواعدُ يعرفها المشتغلون بهذا العلم، ومن أهمها هاهنا إذا ما وقع التعارض بين الطرق مع اتحاد المخرَج، أما الأسانيد المختلفة، كما معنا هنا بين حديث محدوج وحديث علي؛ فهي أحاديث مختلفة أصلًا في طريقة المحدثين. ولا يمنع هذا أن بعض الأسانيد يقضي علىٰ بعض، ولكن لنفس قوة الأسانيد وضعفها لا لمنزلة من خرّج طريقًا منها هكذا ضربة لازب، فليس التخريج دليلًا ولا أمارة علىٰ القَبول أو الاحتجاج فضلًا عن التصحيح. وأخيرًا فإن إسناد حديث محدوج الذي رواه عبد الله بن أحمد، وإن لم يكن فيه المذكورون الذين ضعَّف بهم ابنُ الجوزي حديثَ علي؛ إلا أن فيه طامة أخرىٰ، وهي شيخ عبد الله: الحسن بن علي الكذاب، فهو إسناد تالف أيضًا من بابه، وفيه سعد الخفاف مُتَّهم، ولم يذكر ذلك كلَّه السبطُ في محاماته عن الحديث. فاعْجَبْ.

فهذا الحديث **موضوع أو متروك**.

❊ حديث عليّ رضي الله عنه:

رُوي هذا المعنىٰ ـ الأخوّة والمؤاخاة ـ عن علي رضي الله عنه بأسانيد كثيرة، نستعرض أهمها، ونبدأ بما هو موافق في اللفظ، أي التصريح بالأخوّة، ثم ما

يدل على مطلق إطلاق الأخوّة، ثم ما يدل على المؤاخاة لأن فيها حدثًا مزيدًا أخصَّ من عموم الأخوّة. وفي هذا الباب مرفوعات وموقوفات، والمرفوعات ضعيفة جدًّا، ولذا أخرتُها عن الموقوف.

۞ أولًا: ما فيه التصريح بالأخوّة:

١ ـ الموقوف:

=روى ابن أبي شيبة، (٣٢٠٨٤)، وابن ماجه، (١٢٠)، والنسائي، في الكبرى، (٨٣٣٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، (١٧٨)، وفي السُّنة، (١٣٢٤)، والعقيلي في الضعفاء، (١٣٧/٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، (٣٣٩)، والحاكم في المستدرك، (٤٥٨٤)، أن عليًّا قال: «أنا عبد الله، وأخو رسول الله، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كاذب، آمنت قبل الناس سبع سنين». من طريق: المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي، به. المنهال؛ فيه كلام، وتُكُلِّم في مذهبه، وعباد؛ متروك، قال فيه البخاري: فيه نظر.

قال الإمام أحمد: «اضرب عليه فإنه حديث منكر»، كما في الموضوعات لابن الجوزي، (٣٤١/١)، والمنتخب من علل الخلال، (١١٤)، وسكت عليه الحاكم في المستدرك، ولكن الذهبي قال في التعليق إنه قال إنه صحيح على شرط الشيخين، ثم تعقبه: «كذا قال، وما هو على شرط واحد منهما، بل ولا هو بصحيح، بل حديث باطل؛ فتدبره. وعباد؛ قال ابن المديني: ضعيف». واستغرب الحويني كلام الحاكم في تعليقه على خصائص علي. ويبعد أن يكون الحاكم قال كذلك، فلعله وقع في نسخة، ثم وقفت عليه في طبعة دار المنهاج

القويم، (٤٦٣٤)!. وأخرجه العقيلي في ترجمة عباد، وذكره الذهبي في ترجمته من ميزان الاعتدال، (٢/٣٦٨)، وقال: «هذا كذِبٌ على عليّ»، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٤١)، وحاول السيوطي أن يتعقبه في اللآلئ، لينقذه من الوضع فحسب، فلم يصنع شيئًا. وفي الجملة بطلان هذا الإسناد ظاهر.

وفي متن هذا الحديث نكارةٌ لا تخفى، في قوله: الصديق الأكبر، ففيه موازنة واضحة بوصف أبي بكر بالصديق، فلا ريب أن هذا مجعول من الغلاة لمقابلة فضيلة أبي بكر، وقد ألمحنا إلى هذا الأسلوب في افتعال المناقب، أو أن يُحمل على أنه في زمنه، على أنه لا حاجة لذلك ما دام الإسناد بهذه الحال. وسيأتي تعليق الذهبي في الحديث الذي بعد هذا على نكارة أنه عبدَ اللهَ قبل غيره بسبع سنين. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، (٧/٤٤٤، ٤٤٥) باختصار: «وعبَّادٌ يُروى من طريقه عن عليّ ما يُعلم أنه كذبٌ عليه قطعًا، مثل هذا الحديث، فإنا نعلم أن عليًّا كان أبر، وأصدق، وأتقى لله من أن يكذب، ويقول مثل هذا الكلام الذي هو كذب ظاهر معلوم بالضرورة أنه كذب، وما علمنا أنه كذب ظاهر لا يشتبه، فقد علمنا أن عليًّا لم يقله لعلمنا بأنه أتقى لله من أن يتعمد هذا الكذب القبيح، فالناقل عنه إما متعمد الكذب، وإما مخطئ غالط».

وروى الحاكم، (٤٥٨٥)، وابن عساكر، (٤٢/٣٠)، بلفظ: «عبدتُّ الله مع رسول الله ﷺ سبع سنين؛ قبل أن يعبده أحدٌ من هذه الأمة»، فكأنه فيه اختصار، إذ ليس فيه المتن الأول المنكر، من طريق: شعيب بن صفوان، عن الأجلح، عن سلمة بن كهيل، عن حَبّة بن جوين، عن علي. وسكت عنه الحاكم، فتعقبه الذهبي وقال: «وهذا باطل؛ لأن النبي ﷺ من أول ما أوحي

إليه؛ آمن به خديجة وأبو بكر وبلال وزيد مع علي؛ قبله بساعات أو بعده بساعات، وعبدوا الله مع نبيه، فأين السبع سنين؟! ولعل السمع أخطأ؛ فيكون أمير المؤمنين قال: عبدت الله ولي سبع سنين، ولم يضبط الراوي»، وهذا الإسناد مسلسل بالشيعة، وشعيب وثقه أحمد، لكن قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وكذا حبة يهم، ولعله لهذا أدلىٰ الذهبي بما قال، وعلىٰ كلٍّ تقديرٍ فليس في هذا اللفظ ذكر الأخوّة، وهي موضوع البحث، وإنما ذكرناه لأن متنه يشبهه ويحتمل أن يكون مختصرًا منه، أو الأول مزيدًا عليه.

=وروىٰ ابن أبي شيبة، (٣٢٠٧٩)، والنسائي في الكبرىٰ، (٨٣٩٨)، وابن عدي في الكامل، (٢/٦٠٦)، بلفظ: «أنا عبد الله وأخو رسوله ﷺ، لا يقولها إلا كذاب مفتر»، فقال رجلٌ: أنا عبد الله وأخو رسوله ﷺ، فخنق فحُمِل. من طريق: عبد الله بن نمير، عن مالك بن مغول، عن الحارث بن حصيرة، عن أبي سليمان الجهني، عن علي. وابن حصيرة، وثقه النسائي ويحيىٰ بن معين، وحسّن به الظن غيرُ واحد، كالعجلي وأبي داود وغيرهما، ولكنه من الغلاة المحترقين، كان يقول بالرجعة، فالأخذ بحديثه، خاصة في عليّ، من غير عاضد قوي؛ تساهل، وقد أورد حديثَه هذا الذهبي في الميزان شاهدًا علىٰ حاله، فغريب منه أنه في تاريخ الإسلام، بشار، (٣/٨٢٥) عندما نقل عبارة العقيلي الآتية قال بعدها: «قلت: خرج له البخاري في كتاب الأدب»، فكأنه يدفع عنه، ولا لزوم في هذا الدفع كما هو ظاهر لأنه ليس متروكًا بمرّة، ومثله في الأدب المفرد غير قليل، ثم الحاصل لمن تأمل أن الأثر الفذ الذي أخرجه له البخاري في الأدب هو عن ابن مسعود لا علي، وليس في الفضائل، ومتنه ثابت عن ابن مسعود بطرق كثيرة، فلعله لهذا تجوّز البخاري أن يخرجه عنه بهذا الطريق لغرض ما، مثل أن يكون هو ما عنده، أو عاليًا، أو

غير ذلك والله أعلم. وقد أورده الدارقطني في الضعفاء والمتروكين، وعبارة أبي حاتم أنه «يكتب حديثه» مُشعرة أنه إلىٰ الضعف أقرب، بل قال: «لولا أن الثوري روىٰ عنه لتُرك»، ورواية الثوري عنه غير كافية في تحسين الظن به، فقد يكون خفي حاله عليه أو أخفاه، أو يكون الثوري احتاج إليه لغرضٍ ما، وقال العقيلي: «وله غير حديث منكر في الفضائل، ومما شجر بينهم، وكان ممن يغلو في هذا الأمر». فقول ابن عدي فيه: يُكتب حديثه علىٰ ضعفه، وقول العقيلي إن له غيرَ حديثٍ منكر؛ أولىٰ، بل أصح من اقتصار الحافظ أنه «صدوق يخطئ ورمي بالرفض»، فإنه إذا كان غاليًا ثم تأتي أحاديثه منكرة في باب غلوه؛ فلا أقل أن يكون متهمًا، عمدًا أو خطأ بتحمله هذه الروايات وتساهله فيها لتأييد رأيه، فإطلاق القول أنه صدوق يخطئ فيه شيءٌ، إلا إن حُمل علىٰ صدقه في نفسه، وهذا لا يدفع عنه الضعف علىٰ كل تقدير لأن غرضنا ليس رميه بالكذب حتمًا كما تقدم. انظر: الجرح والتعديل، (٣/٧٢)، والميزان، (١/٤٣٢)، وتهذيب الكمال، (٥/٣٣٤)، والكامل، (٢/٤٥١)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني، (١٥٨)، والضعفاء الكبير للعقيلي، (١/٢١٦).

٢ ـ المرفوع: من حديث عليّ رضي الله عنه:

=روىٰ الطبري في التفسير، (١٩/٤١٠)، والبزار، (٤٥٦)، وأبو نعيم في الدلائل، (٣٣١)، وابن عساكر، (٤٢/٤٨)، في **قصة الدار**، التي يروىٰ فيها أنها حدثت بعد نزول قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، كلهم من طريق: محمد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب، عن عبد الله بن عباس، عن علي بن أبي طالب قال: لما نزلت: (وأنذر عشيرتك الأقربين) دعاني رسول الله

ـ ﷺ ـ، فذكر قصة الدار، وفي آخره: «هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا. يعني: علياً رضي الله عنه»، قال: فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع!

ولفظ: «أخي» ورد في رواية الطبري وابن عساكر، ولكنه بهذا اللفظ التام في رواية ابن عساكر، أما لفظ الرواية عند الطبري فاستعمل الحكاية وحذف لفظ الخليفة: «إن هذا أخي وكذاك وكذا، فاسمعوا وأطيعوا»، أما عند البزار: «أنت يا علي، أنت يا علي»، ورواية الأصبهاني مبتورة الآخر ليس فيها قول النبي ﷺ.

وآفة هذا الإسناد عبد الغفار بن القاسم؛ قال علي بن المديني: كان يضع الحديث، ويقال: كان من رءوس الشيعة. وروىٰ عباس عن يحيىٰ: ليس بشيء. وقال البخاري: عبد الغفار بن القاسم بن قيس بن فهد ليس بالقوىٰ عندهم. وقال أبو حاتم والنسائي وغيرهما: متروك الحديث، ميزان الاعتدال (٦٤٠/٢)، قال ابن كثير في تفسيره، (١٧٠/٦)، ت سلامة: «تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم أبو مريم، وهو متروك كذاب شيعي، اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث، وضعفه الأئمة رحمهم الله»، وانظر: منهاج السنة، (٣٠٢/٧ ـ ٣٠٣).

وقد روىٰ هذا الحديثَ بهذا السياق عن ابن إسحاق: سلمة بن الفضل، فهو حديثه. وسلمة نفسه فيه كلام. قال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ، وضعفه ابن راهويه، والنسائي، وقال البخاري: عنده مناكير، وهّنه عليّ، ميزان الاعتدال، (١٩٢/٢)، وقد ذكر ذلك البزار، حيث قال عقب الحديث: «وهذا الحديث لا نعلم يروىٰ بهذا الإسناد متصلًا عن ابن عباس، عن علي إلا من

حديث سلمة، عن ابن إسحاق». وهذا عند الثلاثة الذين أخرجوه، نعم رواه ابن عساكر في الموضع المشار إليه من طريق: نصر بن سليمان، عن ابن إسحاق، به. ولكن الإسناد لا يصح إليه أصلًا، ففيه محمد بن زكريا الغلابي، كان يضع الحديث كما قال الدارقطني، الميزان، (٣/٥٥٠)، ونصر بن سليمان هذا نفسه لم أقف له على ترجمة، فهو ظلمات بعضها فوق بعض. ولعله يكون: بكر بن سليمان الأسواني، فقد روى عن ابن إسحاق وعنه محمد بن عباد بن آدم، كما في سند ابن عساكر، انظر: ميزان الاعتدال، (١/٣٤٥)، والتاريخ الكبير، (٢/٩)، وتاريخ الإسلام، (٤/١٠٨٦)، ولسان الميزان، (٢/٣٤٣). وعلى كل تقدير فالحديث حديث عبد الغفار، وقد كفانا مؤنته.

= وروى أحمد، (١٣٧١)، وفي الفضائل، (١٢٢٠)، والطبري في التاريخ، (٢/٣٢١)، والنسائي في الكبرى، في الخصائص، (٨٣٩٧)، وابن عساكر من طريق أحمد، (٤٢/٤٦)، في **قصة الدار** أيضًا، عن عليّ وفيه لفظ: «فأيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟»، من طريق: عفان، عن أبي عوانة، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن علي. وفي خصائص علي، (٨٤) للنسائي، زيادة: «أنت أخي وصاحبي ووارثي ووزيري»، وليست في الموضع نفسه من الخصائص من السنن الكبرى، فالله أعلم.

والمدار على عثمان بن المغيرة الثقفي الكوفي، وثقه أحمد، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، انظر: الجرح والتعديل، (٦/٩١٦)، والمعرفة والتاريخ، (٣/٩٩)، والثقات للعجلي، (٩٣٦)، وروى له الجماعة، ولكن قال الدارقطني في سؤالات السلمي، (٢٥٩): ليس بالقوي، ونقل الذهبي عنه أنه قال فيه: زائغ لم يحتج به، ولكن الذهبي قال في الميزان، (٣/٥٦) إنه عثمانٌ

آخر غير الثقفي، ولكن الحافظ ابن حجر في اللسان قال: «الظاهر أنه هو»، (٥/٤١٢)، فالله أعلم. وقال الذهبي في الميزان، (٣/٥٦): «ولأبي عوانة عنه ما ينكر». وهذا من رواية أبي عوانة عنه. وأبو صادق: هو عبد الله بن ناجذ، قال ابن حجر: صدوق، وقال الذهبي في الكاشف، (٦٦٨٣): «وُثِّق، وقيل لم يلقَ عليًّا»، وهذا ما قاله أبو حاتم، الجرح والتعديل، (٨/٢٠٠): «هو بابة أبي البَخْتري الطَّائي كلاهما روىٰ عن علي ولم يسمعا من علي، وهما صدوقان، وأما أبو صادق مستقيم الحديث»، وأبو البختري الطائي، سعيد بن فيروز، روىٰ له الجماعة، وهو ثقة، فيه تشيع قليل كثير الإرسال كما قال الحافظ في التقريب، وقد وثقه يعقوب بن شيبة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد، (٦/٢٩٦): «كان قليل الحديث، وكانوا يتكلمون فيه»، وقال الذهبي في الميزان، (١/٥٣٨) في الترجمة بعده: «عن مخنف بن سليم. وعنه الحارث بن حصيرة، إسناد مظلم. هو الأول». ومخنف بن سليم، له صُحبة، والحارث بن حصيرة تكلمنا عليه من قبل، يقول بالرجعة، وإن وثقه النسائي ويحيىٰ، وقال ابن عدي يكتب حديثه، الميزان، (١/٤٣٢)، فلعلّ الظلمة بسببه، ولكن الذهبي قال عن الإسناد إنه مظلم، ففيه تقليل من صاحب الترجمة. وقد علَّم عليه الحافظ ابن حجر في اللسان بالهاء، ومعناه أنه مختلف فيه والعمل علىٰ توثيقه، فهذا ترجيحه. ومن تدبر، علم أن في حديثه شيئًا، ولكن الظاهر أنه ليس من قِبله، فكثير من هؤلاء من قدماء الكوفيين الشيعة كانوا يرسلون ويتجوزون في تحمل أحاديث فضائل علي، مع صدق كثير منهم، فيدخل في حديثهم الخلل، ولذا كان أحمد يعيب أحاديث الكوفيين في المناقب.

وأما ربيعة بن ناجذ، وهو صاحب الحديث؛ فلم يرو عنه إلا أبو صادق

الأزدي، وهو مجهول، لم يقل عنه ابن سعد، (٦/٢٢٦) غيرَ أنه روىٰ عن علي، ولذا قال الذهبي في الميزان، (٢/٤٥): «لا يكاد يُعرف، وعنه أبو صادق بخبر منكر فيه: علي أخي ووارثي»، وهو حديثُنا. وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وصرح العجلي بتوثيقه، (٤٣٦)، ولعله لذلك قال عنه الحافظ في التقريب: «ثقة»، فتتبعاه في تحرير التقريب، (١/٣٩٨)، فقالا: «بل مجهول، تفرد بالرواية عنه أبو صادق الأزدي، ولم يوثقه سوىٰ ابن حبان والعجلي، وقال الذهبي في الميزان: «لا يكاد يعرف»، وقال في المغني: «فيه جهالة»، والظاهر أن صنيع الحافظ محمول علىٰ كونه من القدماء، وتوثيق التابعين الذين لم يُعرفوا بجرحة طريقة معروفة، ولكن كلامهما في تتبعه جيد، مع الالتفات إلىٰ أن كونه مجهولًا مع تقدم طبقته وعدم جرحه؛ لا يرفع الاعتبار عن روايته بالكلية، كما حررناه في مواضع أخرىٰ، وفي كتابنا خلافة الحسن بن علي، ولكن يبقىٰ أن إطلاق الوثاقة في مثل ذلك مُشكل، ولكن أقل ما يقال أنْ يتتبع ويدقق في روايته فإن لم يكن فيها نكارة فهي مقبولة، أما إطلاق التوثيق الذي يستلزم القبول أو يغلِّبه؛ ففيه ما فيه كما لا يخفىٰ، خاصة أنه قليل الرواية أصلًا، قال المزي في التهذيب: خرجا له حديثيْن ـ يعني ابن ماجه والنسائي في الخصائص، والمتن فيه نكارة كما لا يخفىٰ هنا، قد يكون الحمل فيها علىٰ غيره فرجال الإسناد كلهم فيهم شيءٌ كما تبيّن معنا، وعامتهم فيهم مذهب. وبه يظهر أن قول الهيثمي في مجمع الزوائد، (٨/٣٠٢): «رجاله ثقات»؛ فيه نظر واضح.

=وروىٰ ابن سعد في الطبقات، (١/١٨٧)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٤٦)، في **قصة الدار**، أيضًا، عن علي، وفيه لفظ: «من يؤازرني ويجيبني علىٰ أن يكون أخي وله الجنة»، من طريق: يزيد بن عياض بن جعدبة، عن نافع، عن سالم، عن علي. يزيد بن عياض قال الحافظ في التقريب: «كذَّبه

مالك وغيره».

=وروى ابن عساكر، (٤٢/٤٩ ـ ٥٠)، في **قصة الدار** أيضًا، من **حديث أبي رافع** مولى النبي ﷺ، ونذكره هنا رغم أن البحث في حديث عليّ، لأنه في سياق قصة الدار، وليس لأبي رافع طرفٌ من أطراف الحديث التي ساقها المصنف ـ ابن الجزري ـ فنَتْبَعه عليه. رواه ابن عساكر بسياق طويل، بلفظٍ فيه: «فمن منكم يتابعني على أن يكون أخي ووزيري ووصيي وينجز عداتي وقاضي ديني؟»، وفي آخره: «فقام علي بن أبي طالب فبايعه بينهم، فتفل في فيه، فقال أبو لهب: بئس ما جبرتَ به ابنَ عمك إذْ أجابك إلى ما دعوته إليه، ملأت فاه بصاقًا»، من طريق: علي بن موسى السمسار، عن محمد بن يوسف، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن عبد الله بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، عن أبي الحسن أحمد بن يعقوب الجعفي، عن علي بن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين، عن إسماعيل بن محمد بن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي، عن إسماعيل بن الحكم الرافعي، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه. وهو إسناد مظلم. السمسار في أصوله سقم كما قال الباجي، (لسان الميزان، (٦/٣٢)، ثم هو مسلسل بالمجاهيل الذين ذُكروا من العلويين، وأبو العباس أحمد بن سعيد الهمداني، هو الحافظ ابن عقدة، حافظ ولكن الكلام فيه كثير، ومذهبه التشيع، فهو إلى الترك ما هو، وإسماعيل بن الحكم قال في الميزان: صويلح ولكنه شيعي، (١/٢٢٥)، وقال في اللسان، ت أبي غدة، (٢/١١٤): «وذكره النجاشي في مصنفي الشيعة»، وقال الجوزجاني: «كان مائلًا، صدوقًا في حديثه»، مائلًا يعني في الاعتقاد، الشجرة في أحوال الرجال، (١١٩)، وفي الإسناد إشكال

من فوق السمسار أيضًا، لكن من بعده يغني عنه.

ورواه ابن عساكر أيضًا، (٤٢/٥٠)، من طريق آخر من حديث أبي رافع، من طريق: الدارقطني، عن ابن عقدة، عن جعفر بن عبد الله بن جعفر المحمدي، عن عمر بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع، بسياق مشابه مختصرًا، فيه: «فقال: يا بني عبد المطلب إنه لم يبعث الله نبيًّا إلا جعل له من أهله أخًا ووزيرًا ووصيًّا وخليفةً في أهله، فمن يقوم منكم يبايعني على أن يكون أخي ووزيري ووصيي وخليفتي في أهلي؟ فلم يقم منكم أحد».

شيخ ابن عساكر إلى الدارقطني: محمد بن إبراهيم الكردي؛ هو النشابي، المقرئ، مجهول الحال في الحديث، قال عنه ابن عساكر في التاريخ، (٥١/١٨٨): «كان خيرًا مستورًا»، وقال الذهبي إنه كان يلقَّن، تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١/٦٢٩)، وابن عقدة؛ تقدم، والإسناد مسلسل بمجاهيل أيضًا، فجعفر بن عبد الله المحمدي؛ مجهول، وعمر بن علي بن عمر بن علي بن الحسين؛ مجهول، وعلي بن عمر بن علي بن الحسين، ذكره ابن حبان في الثقات، (٨/٤٥٦): «يعتبر حديثه من غير رواية أولاده عنه»، وقال الحافظ: مستور، وهو كذلك، وعمر بن علي بن الحسين، قال في الثقات، (٧/١٨٠): «يخطئ»، وقال الحافظ: «صدوق فاضل».

ونشير أخيرًا إلى أن الكلام هنا فيما يتعلق بقصة الدار على هذا اللفظ فحسب من هذا الحديث، لأن البحث الذي يعنينا هنا هو لفظ الأخوّة، ولا نبحث في أصل الحديث وطرق القصة كلها، فهذا موضوع آخر، ولحديث الدار نفسه روايات كثيرة، وألفاظ، قد استوعب كثيرًا منها الشيخ الألباني في السلسلة

الضعيفة، (٤٩٣٢)، وحكم بوضع عامتها ووهائه، وجوّد بعضها وتكلم في لفظ «خليفتي» الوارد فيها أن المقصود به خليفته في أهله كما ورد مصرَّحًا به في بعض الروايات، وكذا في إنفاذ وصاياته وعِداته، وقد قال الحافظ ابن كثير في التفسير، ت سلامة، (٦/ ١٧٠): «هذه طرق متعددة لهذا الحديث عن علي، رضي الله عنه. ومعنىٰ سؤاله، عليه السلام لأعمامه وأولادهم أن يقضوا عنه دينه، ويخلفوه في أهله، يعني إن قتل في سبيل الله، كأنه خشي إذا قام بأعباء الإنذار أن يقتل، ولما أنزل الله عز وجل: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧]، فعند ذلك أمن. وكان أولًا يحرس حتىٰ نزلت هذه الآية: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾. ولم يكن في بني هاشم إذ ذاك أشد إيمانًا وإيقانًا وتصديقًا لرسول الله صلى الله عليه وسلم من علي، رضي الله عنه؛ ولهذا بَدَرَهم إلىٰ التزام ما طلب منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم كان بعد هذا ـ والله أعلم ـ دعاؤه الناس جهرة علىٰ الصفا، وإنذاره لبطون قريش عمومًا وخصوصًا، حتىٰ سمَّىٰ من سمىٰ من أعمامه وعماته وبناته، لينبه بالأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ». وأما شيخ الإسلام ابن تيمية فقد تكلم علىٰ هذه القصة والحديث، وجزم أنه كذب موضوع، وأجلب علىٰ متنه، وأنه مخالف لما في الصحاح غير هذا، وهو قصة إنذاره قريش علىٰ الجبل المعروفة في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر وأبي هريرة، انظر: منهاج السنة، (٧/ ٢٩٩ ـ ٣١٣). وللأخ الصديق د. محمد سالم الخضر، بحثٌ مفصّل في هذا الحديث، في كتاب بعنوان: «آية الإنذار وحديث الدار»، تتبع فيه جميع طرقه ومتونه في مصادر الفريقين، بما لا مزيدَ عليه، وخلص فيه إلىٰ أنه لا يرقىٰ في أحسن أحواله إلا إلىٰ مرتبة الضعيف جدًّا. وهذا هو الصحيح، والله أعلم.

=وروىٰ القَطيعي في زياداته علىٰ الفضائل، (١١١٨)، وأبو يعلىٰ،

(٥٢٨)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٣/٥٥): «عن علي بن أبي طالب قال: طلبني رسول الله ﷺ فوجدني في حائط نائمًا، فضربني برجله قال: «قُم، فوالله لأرضينك، أنت أخي، وأبو ولدي، تقاتل علىٰ سنتي، من مات علىٰ عهدي فهو في كنز الله، ومن مات علىٰ عهدك فقد قضىٰ نحبه، ومن مات يحبك بعد موتك ختم الله له بالأمن والإيمان ما طلعت شمس أو غربت». من طريق: سويد بن سعيد، عن زكريا بن عبد الله الصهباني، عن عبد المؤمن، عن أبي المغيرة علي بن ربيعة الوالبي، عن علي، به. وهذا إسناد ضعيف، شيخ القطيعي فيه مبهم، حيث قال: «حدثني من سمع ابن أبي عوف»، وسويد بن سعيد؛ منكر الحديث، وزكريا بن عبد الله الصهباني؛ قال الأزدي: منكر الحديث، الميزان، (٢/٧٣)، وفي سؤالات ابن الجنيد ليحيىٰ، (٦٨٥): «كوفي ليس به بأس»، ولم يتعيّن لي عبد المؤمن، ويحتمل أنه ابن خالد الحنفي، قال الحافظ: لا بأس به. فهذا إسناد ضعيف، ولفظه مفتعل، لا يشبه الأحاديث الثابتة. وقد تقدم قريبٌ منه من حديث جابر، وفيه زيادة في سبب التكنية بأبي تراب، وتلك نكارة أخرىٰ، أشرنا إليها هناك. وسبَقَ سياقٌ مشابهٌ له أيضًا من حديث ابن عمر بإسناد ضعيف.

=وروىٰ ابن سعد في الطبقات، (٢/٢٦٣)، في ذِكر وفاة النبي ﷺ، أنه قال: «ادعوا لي أخي»، من طريق: محمد بن عمر، عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده. الواقدي متروك، وعبد الله بن محمد بن عمر العلوي قال الحافظ في التقريب مقبول، ووالده ثقة، لكن روايته عن جده مرسلة، ولذا قال الحافظ في فتح الباري، (٨/١٠٧): «فيه انقطاع؛ مع الواقدي، وهو متروك، وعبد الله فيه لين». وللحديث طرق أخرىٰ في دعوة عليّ في مرض الموت، ليس فيها لفظ الأخوة، بل في بعضها: «ادعوا لي

حبيبي»، وليست بأحسن حالًا، وقد تتبعها الشيخ الألباني ﷺ في الضعيفة، رقم (٤٩٤٥) في رده علىٰ عبد الحسين في المراجعات، فأجاد.

=وروىٰ الخطيب في تاريخ بغداد، (١٤/١٩٩)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٦١)، بلفظ: «يا عليُّ، أنت أخي، وصاحبي، ورفيقي في الجنة»، ولفظ: «أخي» ليس في ابن عساكر، مداره علىٰ: عمران بن سوار البغدادي، عن عثمان بن عبد الرحمن، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي، به. عمران؛ مجهول، وعثمان بن عبد الرحمن؛ هو الوقاصي؛ متروك، وكذبه ابن معين، وراجع: الضعيفة للألباني، (٣٥٢، ٤٩٤٣)، وقد حكم عليه بالوضع في الموضعين.

= ويروىٰ في مسند زيد، (١/٣٦١)، بلفظ: «أنت أخي ووزيري وخير من أخلِّفه بعدي،...»، عن عليٍّ، من طريقٍ مسلسل بأهل البيت. ويروىٰ كذلك بإسنادين موضوعين متونهما مفتعلة في الأمالي الخميسية للشجري، (٦٦٩، ٦٩٤)، لا ينبغي التشاغل بهما.

=وروىٰ ابن سعد، (٢/٢٣)، عن عليٍّ، ولفظه: «أنا عبد الله وأخو رسوله»، في سياق قصة المبارزة يوم أحد، لما برز عليّ ﷺ للوليد بن عتبة، فقال له الوليد: «من أنت؟»، فذكره. من طريق: خلف بن الوليد الأزدي، عن يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله بن يسار البهي.

وهذا الإسناد رجاله ثقات، وإنما البحث فيه في رواية البهي. فالبهي هو عبد الله بن يسار مولىٰ مصعب بن الزبير، من الوسطىٰ من التابعين، وقد وثقه ابن معين في سؤالات ابن محرز، (١/١٠٣)، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في العلل، (٢/٤٨): إنه في نفسه «لا يحتج بحديثه، وهو مضطرب الحديث»،

وتوسط الحافظ فقال في التقريب: «صدوق يخطئ». وهو يروي عن بعض الصحابة، ولكن طبقته نازلة، فيروي عن عروة عن عائشة، فأنكر أحمد أن يكون سمع عائشة، وكذا ابنُ مهدي كان ينكر قوله عن عائشة: حدثتني (التهذيب، ٦/١٨١)، وقال أبو حاتم في سماعه من عائشة: «ما أرىٰ في هذا شيئًا، إنما يروي عن عروة»، المراسيل، (ص ١١٥)، رغم أن مسلمًا أخرج له عن عائشة، قال في جامع التحصيل، (٤٠٨): «علىٰ قاعدته»، يعني في حمل عنعنة غير المدلِّس بين المتعاصرين علىٰ السماع، علىٰ أن الدارقطني أعل هذا الحديثَ ـ حديث مسلم من طريق البهي عن عائشة: «كان يذكر الله..» ـ في العلل، (١٤/٢١٤)، وحديثًا آخر في مسلم ـ «خير الناس قرني» ـ، في الإلزامات والتتبع، (٢١٥)، وقال: «والبهي إنما روىٰ عن عروة عن عائشة»، ولم يتعقب ابنُ عمار شيئًا من هذه الروايات في علل مسلم مع حرصه عليه. ولكن أثبت له البخاري السماع من عائشة وابن عمر وابن الزبير، في التاريخ الكبير، (٥/٥٦)، وهو ظاهر قول يحيىٰ في سؤالات ابن محرز، وقد صحح البخاري حديث البهي عن عائشة «كان يذكر الله» في علل الترمذي، (٦٦٩)، فهذا متسق. فلعل البهي هذا سمع بعضًا عن عائشة وبعضًا من عروة عن عائشة، ولهذا نظائر، فحتىٰ مسلم الذي روىٰ له عن عائشة في الفضائل، روىٰ له عن عروة في الوضوء والفضائل، انظر: رجال مسلم، (٧٦٥)، والدارقطني نفسه قال في حديثٍ اختُلف فيه علىٰ البهي عن عائشة، بعُروة ومن دونه: «القول قول من قال عن البهي عن عائشة»، العلل، (١٤/٣٦٥)، نعم لا يستلزم هذا صحته، فضلًا عن ثبوت سماعه منها، إنما هو ترجيح رواية علىٰ رواية، فلا تنفع إلا أصحابها من الرواة من تحته، لكن لا تغفل عن عبارته التي تقدم نقلها في إعلال حديث مسلم في خير القرون في كتاب الإلزامات فإن ظاهرها أنه لا يثبت سماع

البهي من عائشة، فالله أعلم. فقد بحثنا هذا البحث كله لنستبينَ طبقة رواية البهي ومن يروي عنه، فلم أرَ من قال إنه يروي عن علي ﷺ وهذه الطبقة، وروايته عن عائشة لو ثبتت أحيانًا فإن عائشة عاشت بعد عليٍّ أقل من عشرين سنة بقليل، وخلافهم في سماعه من عائشة يبين أنه على كل حال بعيد عن الرواية عن عليٍّ مباشرةً، وهو يروي عن عبد خير الهمداني من أصحاب علي، فأغلب الظن أنه كان يروي عن علي بواسطة أصحاب عليّ، فهذا أليق بطبقته، فلم يدرك عليًّا، وأما بدرًا فلم يدركها قطعًا وإلا كان صحابيًّا، فهذا الحديث صورته صورة المرفوع ـ وكذا حكمُه؛ لإقرار النبي ﷺ، وهذا على فرض ثبوته كما لا يخفى ـ: فهو منقطع، أو مرسل، والخطب في تفريق الاصطلاح يسير لأنّ المدارَ المقصود بالبحث ثبوتُ الانقطاع القادح.

أقول: هذا أصح شيء في المرفوع أو ما فيه حكمه في هذا المعنى ـ ولهذا أخّرتُه ـ من قول عليّ إنه أخو رسول الله ﷺ، وليس في متنه ما يُنكر، فإنما المؤمنون أخوة، وكلما زاد المؤمن إيمانًا كانت أخوته للمؤمنين أشد، ولا ريب أن عليًّا كان في محلّ رفيع من النبي ﷺ، وهو ابن عمه، وزوج ابنته، وأبو أسباط. وقد نبهتُ على هذا في التعليق على متن الكتاب، فليُرجع إليه.

ثانيًا: ما فيه ذكر حادثة المؤاخاة بين النبي ﷺ وعليّ ﷺ:

=روى أبو يعلى في مسنده، كما عند الحافظ في المطالب العالية، (٣٩٢٧)، وابن عساكر، (٤٢/٦١)، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ آخَى بَيْنَ النَّاسِ وَتَرَكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، آخَيْتَ بَيْنَ أَصْحَابِكَ وَتَرَكْتَنِي؟، فَقَالَ ﷺ: «تَرَنِي تَرَكْتُكَ؟ إِنَّمَا تَرَكْتُكَ لِنَفْسِي، أَنْتَ أَخِي وَأَنَا أَخُوكَ»، قَالَ:

«فَإِنْ حَاجَّكَ أَحَدٌ فَقُلْ: إِنِّي عَبْدُ اللهِ وَأَخُو رَسُولِ اللهِ ﷺ لَا يَدَّعِيهَا أَحَدٌ بَعْدَكَ إِلَّا كَذَّابٌ». من طريق: عمر بن يعلىٰ الثقفي، عن أبيه، عن جده، عن عليٍّ، به. المدار علىٰ: عمر بن يعلىٰ الثقفي؛ متروك، وأبوه؛ ضعيف، وجدُّه؛ صحابي. وقد رواه ابن حبان في المجروحين في ترجمة عمر الثقفي، (٢/٩١ ـ ٩٢)، وانظر: تذكرة الحفاظ لابن القيسراني، (١٨٠)، وكذا ابن عدي في الضعفاء في ترجمته نفسه، (٦/٦٦).

=وروىٰ ابن عبد البر في الاستيعاب، (٣/١٠٩٨)، عن عليّ، في قصة الشورىٰ بعد وفاة عمر رضي الله عنه، أنه قال: «أنشدكم الله! هل فيكم أحد آخىٰ رسول الله ﷺ بينه وبينه إذْ آخىٰ بين المسلمين؛ غيري؟ قالوا: اللهم لا»، من طريق: زياد بن المنذر، عن سعيد بن محمد الأزدي، عن أبي الطفيل، عن علي. وزياد بن المنذر معروف، رأس الجارودية، كذّبه ابن معين، وتركه أحمد، والنسائي، والدارقطني، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وضعفه أبو حاتم، وقال ابن حبان: يضع الحديث، انظر: الميزان، (٢/٩٣)، والتاريخ الكبير، (٣/٣٧١). وسعيد بن محمد الأزدي لم يتعيّن لي، واحتمل الشيخ الألباني في الضعيفة، (١٠/٦٥٥)، أن يكون المصلوب الوضّاع، وليس ببعيد.

ورواه العقيلي في الضعفاء، (١/٢١١)، وابن عساكر، (٤٢/٤٣٥)، من طريقه، بلفظ قريب، في أوله نكارة: «كنت ـ أي أبو الطفيل ـ علىٰ الباب يوم الشورىٰ فارتفعت الأصوات بينهم فسمعت عليًّا يقول: بايع الناس لأبي بكر، وإنا والله أولىٰ بالأمر منه وأحق منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفارًا يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثم بايع الناس عمر وأنا والله أولىٰ بالأمر منه وأحق به منه فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفارًا يضرب

بعضهم رقاب بعض بالسيف...»، فذكر كلامًا، وفيه المناشدة وذكر المؤاخاة، وكلام غيرُه طويل. من طريق: زافر، عن رجل، عن الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل، عن علي.

وزافر هذا وثقه أحمد وابن معين وأبو داود، لكن قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال البخاري: عنده مراسيل ووهم، ووهمه الساجي، وكذا ابن حبان، انظر: الميزان، (٢/٦٤)، والكامل، (٤/٢٠٦)، وشيخه: رجل، مبهم، والحارث بن محمد مجهولٌ.

قال العقيلي: «فيه رجلان مجهولان: أحدهما: رجل لين لم يسمه زافر، والآخر: الحارث بن محمد»، ثم ساق له العقيلي إسنادًا آخر بإسقاط الرجل المبهم: «حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا محمد بن حميد قال: حدثنا زافر، حدثنا الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن علي... فذكر نحوه. وهذا عمل محمد بن حميد أسقط الرجل وأراد أن يجود بها الحديث، والصواب ما قاله يحيىٰ بن المغيرة، ويحيىٰ بن المغيرة ثقة، وهذا الحديث لا أصل له عن علي».

ونقل الذهبي عبارة العقيلي، فقال: «قلت: فأفسده، وهو خبر منكر، ثم ذكر الحديث، وقال: فهذا غير صحيح، وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا»، ميزان الاعتدال، (١/٤٤١).

ونقل الحافظ ذلك في لسان الميزان، (٢/١٥٧)، ثم قال: «ولعل الآفة في هذا الحديث من زافر»، ولم يظهر لي هذا الاحتمال من الحافظ، فزافر في نفسه لم يكذبوه، وقد قال ابن حبان: «والذي عندي في أمره: الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات والتنكب عما انفرد به من الروايات»، وكذا قال العجلي

إنه يكتب حديثه، وكذا ابن عدي، وقال أبو حاتم: إن محله الصدق، وسبق توثيقه عن أحمد وغيره، فالعَصْب به لا ينبغي، لاسيما وقد ذكر ذلك عن شيخٍ مبهم له، ثم شيخ شيخه هذا المجهول الحارث بن محمد. نعم قد يكون وجه كلام الحافظ أن آفته من زافر من قِبَل أوهامه الكثيرة، لا من قبل أنه من افتعله، فهذا لا يخلو من وجاهة، فقد قال فيه ابن عدي: «وكانت أحاديثه مقلوبة الإسناد مقلوبة المتن، وعامة ما يرويه لَا يُتَابَعُ عَليه، ويكتب حديثه مع ضعفه»، فقد يكون مراده أنه من شدة وهمه وعدم ضبطه دخل له هذا الحديث، حتىٰ إنه لم يضبط اسم شيخه فأبهمه، ويحتمل أن الحارث المجهول هذا نفسُه يرجع إلىٰ وهم زافر أيضًا، فإنه لم يُروَ له إلا هذا الحديث من رواية زافر. ومع ذلك فالأليق والله أعلم أن يناط هذا الحديث بآفتيه الواضحتين، شيخ زافر المبهم، والحارث المجهول، وكفىٰ زافرًا أنه تحمله، ولم يبيِّن اسم شيخه قاصدًا أو غير قاصد، والله أعلم.

وعلق ابن عساكر علىٰ الحديث: «وفي هذا الحديث ما يدل علىٰ أنه موضوع، وهو قوله: وصلَّىٰ القبلتين، وكل أصحاب الشورىٰ قد صلىٰ القبلتين، وقوله: أفيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة، وقد كان لعثمان مثل ما له من هذه الفضيلة وزيادة»، تاريخ دمشق، (٤٢/٤٣٦).

ورواه ابن عساكر، (٤٢/٤٣١)، من طريق آخر: عن الدارقطني، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن يحيىٰ بن زكريا بن شيبان، عن يعقوب بن معبد، عن مثنىٰ أبي عبد الله، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عاصم بن ضمرة وهبيرة. وعن العلاء بن صالح، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، وعن عمرو بن واثلة قالوا، فذكره.

شيخ الدارقطني في هذا الإسناد هو ابن عقدة، فيه ما فيه على حفظه. ويحيى بن زكريا بن شيبان، شيخ لابن عقدة، قال عنه ابن حبان في الثقات، (٩/٢٧٠): «يحيى بن زكريا بن شيبان كوفي يروي عن عبيد الله بن موسى روى عنه أهل الكوفة وأصحابه»، له ذِكْرٌ في كتب المشتبه، أنه كندي، وأنه جمّال، فهو إن لم يكن مجهولًا فهو مستور. ومثنى أبو عبد الله، إن كان هو ابن الصباح المكي، صاحب عمرو بن شعيب، فهو ضعيف، قال يحيى: ضعيف ليس بشيء، وكذا قال أحمد وزاد: مضطرب الحديث، وقال النسائي إنه متروك، انظر: الكامل، (٨/١٦٩)، والميزان، (٣/٤٣٥)، لكن ليس له رواية فيما رأيت عن سفيان الثوري، ولا ذكروه ممن يروي عنه. وإلا فلم يتبين من هو. وفيه المتن السابق نفسه، وزيادات، وهو ما ذكر ابن عساكر أن في متنه ما يدل على أنه موضوع.

= روى الخُلعي، من حديث عليّ في ذكر المؤاخاة، بلفظ: «آخى رسول الله ﷺ بين عمر وأبي بكر وبين حمزة بن عبد المطلب وزيد بن حارثة، وبين عبد الله بن مسعود والزبير بن العوام، وبين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن مالك، وبيني وبين نفسه». عزاه صاحب الرياض النضرة إلى الخلعي، (١/٢٨)، وكذا السيوطي في الجامع الكبير، (١٧/٩٨) (٤/٢٥)، وقال: «الخلعي في الخلعيات، وفيه راو لم يسم»، وكذا المتقي الهندي في كنز العمال، (٣٦٣٨٤)، وهو في الرابع من الخلعيات، مخطوط، (١١) بترقيم جوامع الكلم، وفي الفوائد المنتقاة الحسان للخلعي رواية السعدي، (١٣٠) بترقيم جوامع الكلم. من طريق: سُفْيَان بن بشر الأسدي الكوفي، عن علي بن هاشم بن البريد، عن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية، عن أبي إسحاق، عن رجل من أصحاب علي عليه السلام، عن علي عليه السلام.

سفيان بن بشر؛ ليس فيه جرح ولا تعديل، تاريخ الإسلام، (٥/٨٢٧)، وعلي بن هاشم بن البريد، قال الحافظ: صدوق يتشيع، وقد مشاه أحمد، كما في الجرح والتعديل، (٩/٤٤٠)، وقال ابن نمير: «له ما يستنكر»، من تُكُلم فيه، (١٤٠)، وقال هناك الذهبي: شيعي غال. وقد روىٰ له الجماعة والبخاري في الأدب. وعبد الملك ثقة، وأبو إسحاق هو السبيعي، وشيخه مبهم كما تقدَّم.

وقد ذكرتُ في التعليق علىٰ متن الكتاب مسائلَ في أخوّة علي رضي الله عنه لرسول الله ﷺ، وعلاقته بالأحاديث الواردة فيه وفي غيره من الصحابة، وكذا حكيت خلاف العلماء في المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم بعضًا، ومؤاخاة النبي ﷺ عليًّا رضي الله عنه، فقد أثبتها بعضُ أهل العلم ونفاها آخرون، فليرجع إلىٰ التعليق، لأن الاقتصار هاهنا علىٰ شأن الأحاديث والآثار وثبوتها فقط.

٢٢ ـ ٢٤

حديث: «عليٌّ سيّدُ العرب».

يروىٰ من حديث **عائشة، وجابر، وأنس، والحسنين، وأبي سعيد، والعباس، وعبد الله بن عباس، وعليّ**، رضي الله عنهم جميعًا.

وقد أورده المصنِّف من حديث عائشة وجابر ﷺ، ونحن نخرجه وفق ترتيب المصنف، ثم نستوفي شواهدَه.

❊ حديث عائشة ﷺ:

يروىٰ عنها من طرق: **سعيد بن جبير، وعروة، وإسماعيل بن أبي خالد**، وغيرهم.

أما طريق **سعيد بن جبير** عن عائشة:

=فرواه الحاكم في المستدرك، (٤٦٢٥)، **ومن طريقه المصنف [٢٢]**، وابن المغازلي في مناقب علي، (٢٥٩)، من طريق: عمر بن الحسن الراسبي، عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن عائشة. وهو الذي أورده **المصنِّف** رقم [٢٢]. وقال الحاكم بعده: «في إسناده عمر بن الحسن، وأرجو أنه صدوق، ولولا ذلك لحكمت بصحته علىٰ شرط الشيخين، وله شاهد من حديث عروة، عن عائشة». وهذا إسناد **موضوع**: فيه: عمر بن الحسن الراسبي: متهم بالوضع، قال الذهبي: «عمر بن حسن الرَّاسِبِي عَن أبي عوَانَة: بِحَدِيث مَوْضُوع، مَتنه: عَليّ سيد الْعَرَب»، المغني في الضعفاء، (٢/٤٦٤)، وقال: «لا يكاد يعرف، وأتىٰ بخبر باطل، متنه: علىٰ سيد العرب»، ميزان الاعتدال،

(١٨٥/٣)، ونقل الحافظُ كلامَ الحاكم عليه وتعقُّبَ الذهبي، فقال: «وقال ـ أي الحاكم ـ: صحيح، وأرجو أن عمر بن الحسن صدوق، وتعقبه الذهبي في تلخيصه، فقال: قلت: أظن أنه هو الذي وضعه»، لسان الميزان، (٢٩٠/٤).

وتوبع عمر بن الحسن الراسبي علىٰ أبي عوانة، فرواه مكرم البزاز في الجزء الأول من فوائده، (٦٣)، وابن عساكر، (٣٠٤/٤٢ ـ ٣٠٥)، من طريق: يحيىٰ الحماني، عن أبي عوانة، به. والحماني: الكلام فيه كثير، قصارىٰ أمره مع تحسين الظن أن يكون ضعيفًا منكرًا جدًّا، كذبه أحمد مرة، وابن حبان وغيرهما، وليَّنه بعضهم، وكان يسرق الحديث، وكان مذهبه الغلو، ونص أحمد علىٰ نكارة هذه الطريق نكارة شديدة، وتعجب منه، كما في المنتخب من علل الخلال (٢٠٦)، وذكر الدارقطني في العلل أن في هذا الحديث اضطرابًا (٣٢٧/١٤).

وأما طريق **عروة** عن عائشة، الذي أشار إليه الحاكم في الحديث السابق ثم أخرجه:

=فرواه الحاكم، (٤٢٦٢)، وهو الذي أورده **المصنِّف** رقم [٢٣] نقلًا عن الحاكم، وإسناده موضوع، فيه الحسين بن علوان؛ يضع الحديث. وشيخ الحاكم فيه: محمد بن جعفر القاري؛ ضعيف مختلط، قال الحافظ: «والحسين ضعيف، وفي الإسناد خلل»، إتحاف المهرة، (٣٣٢/١٧)، وأورده الذهبي في موضوعات المستدرك، خ، (٢)، وعلق عليه: «قُلْتُ: إِنَّ عُلْوَانَ كَذَّابٌ»، وقال في التلخيص، كما في مختصره، (١٣٥٩/٣): «فيه الحسين بن علوان، وهو الذي وضعه».

وأما طريق **إسماعيل بن أبي خالد**، عن عائشة:

=فرواه: أحمد في الفضائل، (٥٩٩)، وأبو بكر الشافعي الغيلاني في الغيلانيات، (٧)، وابن المقرئ في الثالث عشر من فوائده خ، (٨٩)، والأصبهاني في منتهى رغبات السامعين، خ، (٨٢)، وابن عساكر، (١٨٢/٣٠، ٣٠٥/٤٢)، من طريق: خلف بن خليفة، عن إسماعيل بن أبي خالد عن عائشة، بلفظ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَأَبُوكِ سَيِّدُ كُهُولِ الْعَرَبِ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ شَبَابِ الْعَرَبِ»، والخطاب لعائشة ﵂، والمراد بسيد الكهول أبو بكر ﵁. وهذا مرسل، أو منقطع، إسماعيل بن أبي خالد لم يدرك عائشة؛ نعم في بعض تلك الطرق التصريح بالواسطة وأنه قيس بن أبي حازم، في فوائد ابن المقرئ، لكن الطريق لا يصح إليه أصلًا، فيه: عبد الملك بن عبد ربه الطائي؛ منكر. وخلف بن خليفة؛ خرج له مسلم، لكنه صدوق مختلط، ثم إن فيه علة ثالثة دالة على اختلاط خلف فيه، إذ في رواية ابن أبي شيبة (٣٢٤٨٥) لهذا الحديث بنفس الإسناد اقتصر على قوله: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ، وَأَبُوكَ سَيِّدُ كُهُولِ الْعَرَبِ»، وليس فيه هذه الزيادة.

ويروى من طريقين آخرين، من حديث عائشة، عند ابن عساكر، لا يُعبأ بهما. فرواه ابن عساكر، (١٩٢/٦٤)، من طريق طيسلة بن علي عن عائشة، بلفظ كالسابق، وفيه زيادات، وفيه: عمرو بن محمد بن الحسن؛ وهو حمويه؛ وضاع، وأيوب بن عتبة؛ ضعيف. ورواه أيضًا (٣٠٥/٤٢)، من طريق عبد الرحمن بن أبزى عن عائشة، بلفظ: «هَذَا سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ»، فَقُلْتُ: أَلَسْتَ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ: «أنا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ، وَرَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، وهو مسلسل بالمجاهيل، وفيه أبو بلال الأشعري؛ ضعفه الدارقطني، ولينه أبو عبد الله الحاكم، وقال الحافظ: مقبول، قلت: ولم يتابع.

فالحاصل أن هذا الحديث لا يصح من حديث عائشة، **ضعيف جدًّا**، أو شبه **موضوع**.

ولهذا الحديث شواهد، كما تقدّم في ذكر أطرافه أول التخريج، وهي ما يلي:

❊ حديث جابر رضي الله عنه:

=رواه الحاكم في المستدرك، (٤٦٢٧)، والذي في مطبوعة المستدرك أنه معلّق، فلم يذكر له إسنادًا، والظاهر أن الإسناد ساقط من المطبوعة، وذلك لأن الذهبي علق عليه في التلخيص، وكذا أورده المصنِّف مسندًا، فدل أنه موجود بتمامه في المستدرك، ثم وقفت عليه في طبعة المنهاج القويم، (٤٦٧٦). من طريق: سهل بن عثمان، عن المسيب بن شريك، عن عمر بن موسىٰ الوجيهي، عن أبي الزبير، عن جابر. وقد أورده **المصنف** نقلًا عن الحاكم، رقم [٢٤].

وهذا إسناد **موضوع**: سهل بن عثمان العسكري من رجال مسلم؛ حافظ، لكن له غرائب، والمسيب بن شريك؛ متروك، وعمر بن موسىٰ الوجيهي؛ قال البخاري: فيه نظر، وقال الدارقطني: متروك، وهو متّهم بالوضع، وقال الذهبي في التلخيص، مختصر تلخيص الذهبي (١٣٦١/٣): «فيه عمر بن موسىٰ الوجيهي، وهو وضاع»، ونص علىٰ ضعفه السخاوي في المقاصد الحسنة، (ص: ٣٩٥).

❊ حديث أنس رضي الله عنه:

=رواه الطبراني في الأوسط، (١٤٦٨)، فيه: عمر بن عبد العزيز الذراع؛ مجهول، وقال الهيثمي: «رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ خَاقَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ

بْنِ الْأَهْتَمِ ضَعَّفَهُ أَبُو دَاوُدَ» ، مجمع الزوائد ، (٩/١١٦).

❊ حديث الحسن بن علي ﷺ:

=رواه الطبراني في الكبير ، (٢٧٤٩) ، وأبو نعيم في الحلية ، (١/٦٣) ، فيه: إبراهيم بن إسحاق الصيني ؛ متروك ، وقيس بن الربيع ؛ مختلط ، وليث بن أبي سليم ؛ من رجال الشيخين ، بيد أنه ضعيف.

قال الحافظ ابن كثير: «هذا حديثٌ منكرٌ» ، جامع المسانيد والسنن ، (٢/٤٧٩) ، وقال الهيثمي: «رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ ، وَفِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الصِّينِيُّ ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ» ، مجمع الزوائد ، (٩/١٣٢) ، وذكره الزركشي مما ليس له أصل في التذكرة في الأحاديث المشتهرة ، (١٦٢).

❊ حديث الحسين بن علي ﷺ:

=رواه أبو نعيم في الحلية ، (٥/٣٨) ، فيه: عبد الوهاب بن العباس ؛ مجهول ، وأحمد بن الحسين الصوفي ؛ وثقه بعضهم لكن أحمد تركه ، وحسين الأشقر ؛ ضعيف ، وقيس بن الربيع ؛ مختلط ضعيف. قال أبو نعيم عقبه: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ زُبَيْدٍ ، تَفَرَّدَ بِهِ قَيْسٌ» . وعندي أن هذا الطريق إنما هو حديث الحسن السالف ذكره ، وتحرَّف إلى الحسين ، أو أنه من اختلاط قيس بن الربيع ، أو غيره من الضعفاء في سنده.

❊ حديث أبي سعيد الخدري ﷺ:

=رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان ، (١/٣٦٢) ، ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/٣٠٥) ، فيه: محمد بن أحمد بن يزيد ؛ لم يكن بالقوي في الحديث كما نص أبو الشيخ الأصبهاني ، طبقات المحدثين بأصبهان ، (٣/٥٤٢) ، وفيه:

الخليل بن محمد العجلي؛ مجهول، وعطية العوفي؛ ضعيف.

❊ حديث العباس رضي الله عنه:

=رواه ابن عساكر، (٢٦/٣٢٢)، وفيه أن النبي ﷺ قال للعباس وعلي: «أنتما سيدا العرب»، وفيه: طلحة بن أبي غالب شيخ ابن عساكر، وعمه عبد الوهاب بن محمد؛ مجهولان، وعبد الصمد بن موسىٰ، وعبد الصمد بن علي؛ مجهولان.

❊ حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

=رواه الدارقطني في الأفراد كما عزاه السيوطي في الجامع، (٥٧٠٥)، ورواه من طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/٢١٢)، وقال عقبه: «قَالَ يَحْيَىٰ: خَارِجَةُ ـ بن مصعب ـ لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: لا يَجُوزُ الاحْتِجَاجُ بِهِ»، العلل المتناهية (١/٢١٢).

❊ حديث عليّ رضي الله عنه:

=روي من حديث عليّ رضي الله عنه طويلًا جدًّا في قصة وحوار، في يوم الشورىٰ، ونصه مفتعل. أخرجه ابن المغازلي في مناقب علي، (١٥٥)، من طريق: ابن عقدة، عن جعفر بن محمد الأحمسي، عن نصر بن مزاحم، عن الحكم بن مسكين، عن جماعةٍ ـ سماهم ـ عن السبيعي، عن عامر بن واثلة، عن عليّ. وهو من طريق ابن عقدة؛ الحافظ المشهور المتهم، وكان من مذهبه الغلو، وفيه نصر بن مزاحم؛ أخباري تالف، والحكم بن مسكين؛ لم أقف عليه. والسبيعي عن عامر بن واثلة الصحابي؛ فيه نظر، فلم يُذكر فيمن روىٰ عنه من الصحابة، ومراسيله عن هذه الطبقة وما دونها كثيرة كما هو معروف في

كتب المراسيل.

=ورواه الخطيب في تاريخ بغداد، (٣٧٧/١٢) من حديث سلمة بن كهيل، عن عليّ، وفيه قول النبي ﷺ لعائشة. وهذا منقطع، سلمة لم يدرك عليًّا، وفي الإسناد: محمد بن حميد؛ متروك. قال ابن الجوزي: «هَذَا حَدِيثٌ لا أَصْلَ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَدْ كَذَّبَهُ أَبُو زُرْعَةَ وَابْنُ وَارَةَ، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: يَنْفَرِدُ عَنِ الثِّقَاتِ بالْمَقْلُوبَاتِ»، العلل المتناهية، (٢١٢/١). وكذا أخرجه ابن المغازلي في مناقب علي، (٢٥٧)، وفيه: إسحاق بن بشر الكاهلي؛ وضاع.

= وذكره الذهبي من رواية المسيب بن عبد الرحمن، في سياق غزو خيبر، فقال: «المسيب بن عبد الرحمن: تابعي كبير. شهد القادسية. قال البخاري: حديثه منكر»، وذكر الحديث بطوله، ميزان الاعتدال، (١١٥/٤).

❊ **وإجمالًا:** طرق هذا الحديث وشواهده لا تزيده إلا وَهْنًا، لا تخلو أسانيده من وضاع أو متروك، فضلًا عن المجاهيل، وأمثلها حديث عائشة من طريق إسماعيل بن أبي خالد، وهو إسناد منقطع ضعيف بمرة أيضًا، وفيه الجمع بين سيد الشباب وسيد الكهول، وهذه الموازاة بين الصدّيق وعليٍّ رضي الله عنهما ـ وكلاهما سيِّد ـ من أمارات افتعاله، وهذا من عمل الرواة في الغالب، يغالِب بعضُهم غلوَّ بعض، فيحاول أن يصلح ما أفسده غيرُه، فيُفسد هو أيضًا. فالحكم على هذا الحديث لا ينبغي أن ينزل عن رتبة **المتروك** أو **الموضوع**.

قال السخاوي عن شواهده: «كلها ضعيفة، بل جنح الذهبي إلى الحكم عليه بالوضع»، المقاصد الحسنة، (٣٩٥)، **قلت**: قد تبيّن لك أن حالها دون

الضعف، وجنوحُ الذهبي المذكور لوضعِه؛ جنوحُ الناقد الخبير الذي له ذوقٌ في الحديث. وقد نقله عنه القسطلاني في المواهب اللدنية، (٢/٥١١)، وذكره الزركشي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، (١٣٠)، والقاري في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، (٢٢٠)، والعجلوني في كشف الخفاء، (١/٥٢٩)، وقال: «وذكره ـ يعني السيوطي ـ في اللآلئ ولم يتعقبه ـ يعني ابن الجوزي ـ»، والحوت في أسنىٰ المطالب، (١٦١)، والألباني في الضعيفة، (٤٨٩٠)، (٥٦٧٨).

وقد علَّقنا علىٰ الحديث من حيث متنه في التعليق علىٰ صُلب الكتاب كما هي العادة، فليُرجع إليه، إذ نُخلي هذا البحث للتخريج، وما لا بدّ منه لأجل التخريج.



٢٥

حديث سدّ الأبواب واستثناء عليٍّ رضي الله عنه.

رواه المصنِّفُ من حديث **زيد بن أرقم**، وذكره من حديث **البراء**، و**ابن عباس**، و**سعد**، رضي الله عنهم، وللحديث شواهد أخرىٰ، من حديث **أنس**، و**جابر**، و**الحسين**، و**ابن عمر**، و**علي**، و**فاطمة بنت قيس**، رضي الله عنهم، ومرسلًا.

أقول في تخريج هذا الحديث هنا: إن الكلام في هذا الحديث طويل، له ذيول، في الحديث، وفي المتن والتوجيه، بل وفيما يستفاد من ذلك من أنظارٍ في أحاديث المناقب والفضائل، ولذلك أفردته بكتاب مستقل أسميته: «**فتح الأبواب للكلام علىٰ حديث: سدُّوا الأبواب**»، فيه بحوث كثيرة في الحديث وشرحه والتاريخ وغير ذلك.

ولذلك فسنخرج هنا حديث الأربعة الصحابة الأوائل الذين ذكر المصنف الحديثَ من طريقهم تخريجًا مختصرًا، ونكِلُ تفصيلَ أبحاثه إلىٰ الكتاب الذي وعدناك به، وإلا خرج الأمرُ عن المقصود وطال جدًّا بما لا يحتمله هذا التخريج المفرد لأحاديث الكتاب.

۞ أولًا: حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه:

رواه أحمد في المسند، (١٩٢٨٧)، والفضائل (٩٨٥)، **ومن طريقه المصنف [٢٥]**، والحربي في غريب الحديث (١/١٦٣)، والنسائي في الكبرىٰ (٨٣٦٩)، في خصائص علي (٣٨)، وعنه الطحاوي في مشكل الآثار (٣٦٥١)، والعقيلي في الضعفاء (٤/١٣٣٤)، والحاكم (٣/١٢٥) وصححه،

وابن عساكر من طريق أحمد (٤٢/١٣٧)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٦٥)، قلت: وقع في الطبعة القديمة للموضوعات بتحقيق عبد الرحمن عثمان: عوف بن ميمون، وهذا تحريف، والصواب: عوف عن ميمون، وهو على الجادة في الطبعة الحديثة التي بتحقيق جيلار، (٢/١٣٤)، كلهم من طريق: ميمون، عن زيد، به.

وميمون هو ابن أستاذ، ضعيف، كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وقال شعبة: كان فسلًا، وقال أحمد: حديثه مناكير، انظر: التهذيب، (١٠/٣٩٣)، قال ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٦٦): «وَأما حَدِيث زيد بن أَرقم؛ فَفِيهِ: مَيْمُون مولى عبد الرحمن بن سَمُرَة، قَالَ يحيى بْن سعيد: هُوَ لَا شيء»، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/١١٤): «رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِيهِ مَيْمُونٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ، وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ».

وفي حال ميمون هذا بحثٌ، بسطناه في الكتاب الموعود.

فالحاصل أن هذا الإسناد **ضعيف** بميمون.

❁ ثانيًا: حديث البراء بن عازب رضي الله عنه:

ذكره المصنف، وقد رواه الروياني في مسنده (٤١١)، وابن عساكر من طريقه (٤٢/١٨٣)، من طريق: أبي الأشهب هوذة بن خليفة، عن عوف، عن ميمون، عن البراء، وتقدم الكلام على ميمون في الكلام على الإسناد السابق لحديث زيد بن أرقم، فالكلام في هذا الإسناد كالكلام في سابقه.

❁ ثالثًا: حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

وهذا الحديث يُروى عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذا المعنى مختصرًا،

ومطولًا، وقد **ذكر المصنف** المطوَّلَ، إشارةً، في ذكر عشر فضائل لعلي، وقد تروىٰ قطع أخرىٰ مختصرة منه، وطرقه المختصرة كثيرة، والبحث فيها طويل، فنقتصر علىٰ المطوَّل الذي أشار إليه المصنفُ إشارةً.

وهذا الحديث المطول في خصائص عليّ أو فضائله رواه:

أحمد، (١٣٥٣)، والفضائل، (١١٦٨)، ومن طريقه الحاكم، (٣/١٣٢)، والنسائي في الكبرىٰ، (٨٣٥٥)، وابن عساكر من طريق أحمد، (٤٢/١٠١)، ومن غير طريقه، (٤٢/٩٧)، ومن طريقه الضياء في المختارة، (١٣/٢٦)، كلهم من طريق: يحيىٰ بن حماد، عن أبي عوانة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس، به.

وأخرجه أحمد، (٣٠٥٢)، والطبراني في الكبير، (١٢٥٩٣)، ومن طريقه الضياء في المختارة، (٣١/٢٨)، من طريق: كثير بن يحيىٰ، عن أبي عوانة، به.

أبو بلج يحيىٰ بن سليم، وثّقه جماعة، وقال عنه الحافظ: «صدوق ربما أخطأ»، تقريب التهذيب، (٤٦٥)، ولكن ضعفه جماعة من النقاد، منهم أحمد، نقله أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنىٰ، (١/٥٦)، بل قال عنه أحمد: «روىٰ حديثًا منكرًا»، انظر: تهذيب التهذيب، (١٢/٤٧)، وبحر الدم، (١٧٢)، وعيَّنه صراحةً بحديثنا: «سدّوا الأبواب»، انظر: الموضوعات، (١/٣٦٦)، ومنهم **البخاري**، قال: «فيه نظر»، الكامل لابن عدي، (٩/٨٠)، وهي عبارةٌ شديدة علىٰ المشهور من اصطلاح البخاري فليعقد علىٰ هذا بالخناصر. أما تمام البحث وتفصيله وتحقيقه ففي الكتاب المستقل.

وعندي في هذا بحثٌ وتحرير أهم، وهو أنني استظهرت أن أبا بلج المذكور

أخطأ في هذا الإسناد، وأن صوابه: «أبو بلج، عن ميمون» وهو ميمون بن أستاذ السابق، وأن الحديث حديثه، وانظر في هذا عبارة ابن رجب: «وذكر عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ أنّ أبا بلج أخطأ في اسم عمرو بن ميمون هذا، وليس هو بعمرو بن ميمون المشهور، إنما هو ميمون أبو عبد الله مولىٰ عبد الرحمن بن سمرة، وهو ضعيف. وليس هذا ببعيد، والله أعلم»، شرح علل الترمذي، (٨٢٢/٢)، ونكتفي بهذا هنا، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، فقد أطلت في بحث ذلك في الكتاب المستقل في تخريج هذا الحديث.

فالحاصل أن الحديث من هذا الطريق **ضعيف منكر**.

۞ رابعًا: حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه:

ويروىٰ عنه من طرقٍ كلها ضعيفة، أمثلها طريق عبد الله بن الرقيم.

وقد أخرجه أحمد، (١٥١٤)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٨٣)، والنسائي في خصائص علي، (٤١)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٣٥٥٤)، وابن عساكر من طريق أحمد (١٦٥/٤٢)، وابن الجوزي في الموضوعات، (٣٦٣/١) من طريق أحمد، كلهم: عن عبد الله بن شريك، عن عبد الله بن الرقيم، عن سعد، به.

وفيه: عبد الله بن شريك، الكلام فيه معروف، تقدم معنا مرارًا، فقد وثقه أحمد وغيره، وكان غاليًا في المذهب جدًّا، وضعفه غيرُ واحد من النقاد، ولم يخرج له أحد من الستة، وعبد الله بن الرقيم؛ مجهول.

فالخلاصة في هذا الحديث: أنه **ضعيفٌ منكر**.

كما أنه مخالف لما في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال في مرض موته: «لا يبقين في المسجد باب إلا سد، إلا باب أبي بكر»، وتلك جادّة كثيرٍ من الضعاف والغرائب والمناكير والموضوعات في باب المناقب أنها لأجل مقارنة المناقب الثابتة بمناقب أخرىٰ، وهذا قد بحثناه في تتمة الكتاب المستقل المحال عليه: «**طليعة المدخل إلىٰ فقه الفضائل**».



٢٦ - ٢٨

هذا حديث استثناء عليٍّ رضي الله عنه من المنع من طروق الجنب المسجد.

يروىٰ من حديث أبي سعيد الخدري، وأم سلمة، وأبي رافع، وجابر، وسعد، وعمر، والمطلب، وأبي حازم الأشجعي مرسلًا، وعائشة رضي الله عنهم[1].

وقد أسنده المصنف في كتابنا من حديث: أبي سعيد الخدري، وذكره من حديث أم سلمة، وأشار إلىٰ شاهده من حديث أبي رافع، رضي الله عنهم، ولذلك قدّمنا هذه الأحاديث في الذكر علىٰ سائر الشواهد.

حديث أبي سعيد رضي الله عنه:

ولفظه: «يَا عَلِيُّ! لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُجْنِبُ فِي هَذَا المَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرِكَ».

من حديث **عطية العوفي عنه**.

ويروىٰ عن العوفي من طريق: سالم بن أبي حفصة، وكثير النوّاء، ومِسعر، ومحمد بن عطية.

أما **طريق سالم بن أبي حفصة:** فرواه الترمذي، (٣٧٢٧)، **وهذه هي الطريق التي رواها المصنِّف** [٢٦]، ومن طريقه ـ وغير طريقه ـ الكلاباذي في بحر الفوائد، (٨٥)، ورواه أبو يعلىٰ، (١٠٤٢)، ومن طريقه ابن عساكر،

(١) ذكر ابن عرّاق في تنزيه الشريعة، (١/٣٨٥) أنه روي «من حديث عمر بن الخطاب أخرجه أبو يعلىٰ،...، ومن مرسل أبي حازم الأشجعي أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة»، ولم أقف عليه عنده، فالذي في مسند أبي يعلىٰ حديث أبي سعيد، فالله أعلم، وكذا لم أقف علىٰ المرسل، وكتاب أخبار المدينة لم يصلنا، وسنذكر هذا في موضعه.

(٤٢/١٤٠)، ورواه البيهقي في السنن الكبرىٰ، (٧/٦٥)، من طريق: محمد بن فُضيل، عن سالمٍ، عن عطية، به.

سالمٌ: قال أحمد: «ليس به بأس، إلا أنه كان شيعيًّا»، سؤالات المروزي، (ص: ١٣٤)، وانظر: العلل (١٢٩٥)، ووثقه يحيىٰ، وقال النسائي: ليس بثقة، وضعّفه الفلاس، الكامل، (٤/٣٧٣)، وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل، (٤/١٨٠): «يُكتَب حديثُه ولا يحتج به»، وقال ابن حبان في المجروحين، (٩/٤٣٦): «يقْلبُ الأخبار ويهِم في الروايات»، وقال الذهبي: لا يحتج بحديثه، الكاشف، (١/٤٢٢)، وقال الحافظ في التقريب (ص: ٢٢٦): «صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غالٍ»، ولكن اختلف قوله في التلخيص، (٢/٨٨) والمهرة، (٨/٢٩٠)، فقال: ضعيف، ولذلك تعقباه في تحرير التقريب.

ومحمد بن فضيل: صدوق، لكن كان غاليًا محترقًا، كما قال أبو داود، ووصفه بذلك أحمد، وابن سعد، وابن حبان، والدارقطني، والفسوي، قال أبو حاتم: «كثير الخطأ» ـ كما نقل الذهبي ـ، وقال ابن سعد: «بعضهم لا يحتج به»، انظر: من تُكلم فيه وهو موثق، (ص: ١٦٧)، والميزان، (٤/١٠)، والتهذيب، (٩/٤٠٦)، ولكن نوقش في تشيعه، ولذا قال الحافظ: «رُمي بالتشيع»، التقريب، (ص: ٥٠٢)، وحكاية الذهبي عن أبي حاتم لم أقف عليها في الجرح والتعديل.

قَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ سَمِعَ مِنِّي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيل هَذَا الْحَدِيثَ فَاسْتَغْرَبَهُ». وقال النووي: إنما حسنه الترمذي لشواهده، قلت: ستأتي. وقال أيضًا: «ويكفي في ردِّه بعضُ ما ذكرنا لاسيما وقد استغربه البخاريُّ إمامُ الفن»، المجموع شرح المهذب، (٢/١٦٢).

وأما طريق **كثير النوَّاء**: فرواه ابن عساكر، تاريخ دمشق، (٤٢/١٤٠)، من طريق: عباد بن يعقوب، عن عبد الله بن عبد الملك المسعودي، عن كثير، عن عطية، به، **وقد ذكر المصنِّفُ هذا الطريق [٢٧] عن ابن عساكر**. وساقه بإسناده إلىٰ ابن مردويه ابنُ الجوزي في الموضوعات، (١/٣٦٧)، وانظر: اللآلئ المصنوعة، (١/٣٢٢)، والفوائد المجموعة، (ص: ٣٦٦)، من طريق: إسحاق بن الفيض، عن سلمة بن حفص، عن أبي حفص الكندي، عن كثير، به.

وكثيرٌ النوَّاء: ضعيف من الغلاة، معروف.

وإسناد ابن عساكر إليه فيه: أبو الحسن النحوي؛ مجهول الحال، ومحمد بن القاسم المخلدي، كذا، وصوابه: المحاربي، كما جاء علىٰ الجادة في غير موضع من الكتاب: قال الحافظ: «تكُلِّم فيه، وقيل: كان يؤمن بالرجعة، قاله أبو الحسن بن حماد الكوفي الحافظ، وزاد فقال: ما رُؤِيَ له أصلٌ، وقد حدَّث بكتاب النهر عن حسين بن نصر بن مزاحم، ولم يكن له فيه سماع»، لسان الميزان ت أبي غدة، (٧/٤٤٩ ـ ٤٥٠).

وعبّاد بن يعقوب: هو الرواجني، معروف، من الغلاة، تُكلم فيه، وبالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك، ووثقه أبو حاتم، وروىٰ له البخاري متابعةً، فهو صدوق، انظر: التهذيب، (٥/١٠٩)، والتقريب، (ص: ٢٩١).

والإسناد الذي ساقه ابن الجوزي في الموضوعات مظلم، فيه: إسحاق بن الفيض: قال أبو الشيخ الأصبهاني: «عنده أحاديث غرائب»، طبقات المحدثين بأصبهان، (٢/٢٨٣)، وسلمة بن حفص: قال ابن حبان: «كان يضع الحديث»، ميزان الاعتدال، (٢/١٨٩)، وانتقد ابنُ حجر الذهبيَّ في اختصار كلام ابن حبان، لسان الميزان، (٤/١١٥).

وأبو حفص الكندي: هو أغلب بن تميم، قال البخاري: منكر الحديث، التاريخ الكبير، (٢/١٧٢٠)، وقال يحيىٰ: ليس بشيء، تاريخ الدوري، (٤/١٢٧)، وقال النسائي: ضعيف، الضعفاء والمتروكون، (ص: ٢٠)، وقال ابن حبان: «منكر الحديث يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم حتىٰ خرج عن حد الاحتجاج به لكثرة خطئه»، المجروحين، (١/١٧٥)، وحاله معروف، انظر: لسان الميزان، (٢/٢١٥).

وأما طريق **مسعر**: فرواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل، (١/٥٠٠)، من طريق: عبد الله بن الحسن الأحمسي، عن عبد الله بن جعفر، عن مسعر به.

عبد الله بن الحسن الأحمسي: إن كان هو الأنباري فهو متهم بالوضع، قال الذهبي: «[حدّث] عن الأصمعي بخبر باطل في المهدي»، انظر: الميزان، (٣/٤٠٦).

عبد الله بن جعفر السعدي: ضعيف، يقال: تغيّر حفظه بأَخَرة، التقريب، (ص: ٢٩٨)، قلت: فلعله لاختلاطه رواه من حديث مسعر علىٰ خلاف الجادة، ولم أجد مَنْ ذَكَر عطيةَ في شيوخ مسعر، فلم يذكره المزي في التهذيب، نعم ذكر المزي في تلاميذ عطية مِسعرًا، لكنه لم يذكر معه مظنةَ روايته عنه لأنه لا شيء منها في الكتب الستة، فالله أعلم.

وأما طريق **محمد بن عطية العوفي**: فرواه الكلاباذي في بحر الفوائد، (٨٣). وقد ورد في المطبوعة: محمد بن عبد الله العوني، تحريف.

محمد بن عطية: ضعيف، ضعفه ابن عدي، وقال البخاري: «عنده عجائب»، انظر: ميزان الاعتدال (٣/٦٤٨)

وطريق الكلاباذي إليه فيه أسيد بن زيد الجمال، متروك، كذّبه ابن معين، وقال النسائي متروك، وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين، وقال في العلل: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»، وقال ابن حبان: «يروئ عن الثقات المناكير ويسرق الحديث». لكن قال في التقريب: «ضعيف أفرط ابن معين فكذبه، وقد روئ له البخاري مقرونًا حديثًا واحدًا»، انظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي، (ص: ١٩)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني، (٢٥٩/١)، والعلل، (١١١/١٠)، ومن تكلم فيه وهو موثق، (ص: ٤٨)، والميزان، (٢٥٦/١ ـ ٢٥٧)، والتقريب، (ص: ١١٢).

والحاصل أن: المدار لهذا الحديث علىٰ العوفي كما تقدم، وهو ضعيفٌ من الغلاة، مشهور بالتدليس، انظر: طبقات المدلسين، (ص: ٥٠)، ولذا علق البيهقي علىٰ الحديث: «وَعَطِيَّةُ ـ يعني العوفي ـ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ غير محتَجٍّ به، والله ﷻ أعلم»، وقال ابن الجوزي: «هذا حديثٌ لا صحة له، وإنما هو مبنيٌّ علىٰ "سدِّ الأبواب غير بابه" وفيه آفات. أما عطية؛ فاجتمعوا علىٰ تضعيفه. وقال ابن حبان: كان يجالس الكلبي فيقول قال رسول الله ﷺ، فيروي ذلك عنه ويُكنيه أبا سعيد، فيظن أنه أراد الخدري لا يحل كتب حديثه إلا علىٰ التعجب»، الموضوعات، (٣٦٨/١)، ثم جميع الطرق إليه ضعيفة أيضًا، وأمثلها طريق سالم بن أبي حفصة الذي أخرجه الترمذي، وهو ضعيف أيضًا كما تقدّم، وقد تقدّم استغراب البخاري له كما حكىٰ الترمذي، والحديث أورده صاحب الفوائد المجموعة، (٥٧).

۞ حديث أم سلمة رضي الله عنها:

ولفظه: «قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَىٰ صَرْحَةِ الْمَسْجِدِ، فَنَادَىٰ بِأَعْلَىٰ

صَوْتِهِ: أَلا إِنَّ هَذَا الْمَسْجِدَ لا يَحِلُّ لِجُنُبٍ، وَلا حَائِضٍ، إِلا النَّبِيِّ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ، وَعَلِيٍّ، وَفَاطِمَةَ ﷺ، أَلا هَلْ بَيَّنْتُ لَكُمُ الأَسْمَاءَ أَنْ تَضِلُّوا؟».

يروىٰ عنها من حديث: **جسرة بنت دجاجة، وعمرة بنت أفعىٰ**، عنها.

أما حديث **جسرة بنت دجاجة**، فيروىٰ من طريق: محدوج الذهلي، وعروة بن فيروز، وإسماعيل بن رجاء.

فأما طريق **محدوج الذُّهْلي**: فرواه ابن أبي شيبة في مسنده، كما في المطالب العالية، (١٨٢)، ومن طريقه ابن ماجه، (٦٤٥)، بالسياقة نفسها دون قوله: "إلا النبي" وما بعده، ورواه بتمامه ابن أبي حاتم في العلل، (٢٦٩)، والطبراني في الكبير، (٨٨٣)، والبيهقي في الكبرىٰ، (١٣٤٠٠)، وعلقه ابن حزم في المحلَّىٰ، (١/٤٠١)، ورواه ابن بُشران في أماليه (خ)، (٥٩)، وابن عساكر، (١٤/١٦٦)، **وقد ذكر المصنِّفُ هذا الطريق [٢٨] عن ابن عساكر**، من طريق: أبي الخطاب عمر بن عمير الهَجَري، عن محدوج، به. ولفظه تام.

أبو الخطاب الهَجَرِي هو عُمر بن عُمير: قال أبو حاتم: مجهول، الجرح والتعديل، (٩/٣٦٥)، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، (٦/١٨٣)، وأورده ابن حبان في الثقات، (٨/٤٤١) دون توثيق، ونقل عن البخاري ولكن في أسماء الرواة عنه تحريف، وقال ابن حزم: مجهول، المحلىٰ بالآثار، (١/٤٠١)، وقال الهيثمي: لم أعرفه، مجمع الزوائد، (٩/١٧٥)، وكذا حكم عليه بالجهالة الحافظ في التقريب، (ص: ٦٣٧)، ونقل في تهذيب التهذيب، (١٢/٨٦): «قال يعقوب بن سفيان: ولا نعلم أحدًا روىٰ عن أبي الخطاب هذا ولا ذكره غير ابن أبي غنية»، وفي هذا تفسير لجهالته، فقط قال الذهبي: «متماسك»، الكاشف، (٢/٤٢٣)، وهو جرحٌ لكن ليس بالقوي، ولعل مراده

أنه لم يأت بالأباطيل، فلا ينفعه هذا هنا.

قلت: قد ذكره البخاري كما تقدّم في التاريخ الكبير، وذكر روايته عن محدوج هذا الحديثَ، وغمز في هذا الحديث بطريقتين، الأولىٰ: أنه ساقه بإسناده عن الهجري وكنّىٰ لفظه، فقال: «لَا يَحِلُّ المَسجِدُ لِجُنُبٍ، إِلَّا لِكَذا»، والثانية: بأن أورد حديثَ عائشة الآتي، ليبيِّن أن أفلتَ خالف فيه محدوجًا فرواه عن جسرة عن عائشة، ثم صرح بقوله: «وَلا يَصِحُّ هَذَا عَنِ النَّبيِّ ﷺ»، فهل هو عائد علىٰ رواية الهجري لحديث أم سلمة، أم رواية أفلت لحديث عائشة ـ الآتي ـ؟ لعل الأول أقرب لأنه حديث صاحب الترجمة. ولكنه قدحٌ في الحديث علىٰ التقديرين، لأن حديث عائشة أصح من حديث أم سلمة وأنظف إسنادًا بلا ريب، ولذا اشتهر خلاف العلماء فيه كما سيأتي، وحديث عائشة في روايته المعروفة عام في منع الحائض والجنُب ليس فيه استثناء عليّ أو أهل البيت كما في حديث أم سلمة معنا، فمعارضته بحديث أم سلمة الذي فيه التخصيص بالاستثناء غمزٌ واضح فيه ولو لم نحمل تصريح البخاري بعدم الصحة علىٰ حديث أم سلمة كما سبق، فكيف والبخاري غمز في حديث عائشة الذي لم يرد فيه استثناء عليّ كما سيأتي في الكلام علىٰ حديث عائشة، حيث صرّح في التاريخ الكبير (١/٤٠٧) تعليقًا علىٰ حديث عائشة الآتي في منع الجنُب والحائض من المسجد وما ورد فيه من استثناء عليّ؛ أن حديث الزهري عن عائشة الذي فيه استثناء باب أبي بكر هو أصح، فيكون البخاري قد غمز في هذا المتن نفسه، سواءٌ توجَّه علىٰ حديث أم سلمة ورواية أبي الخطاب، أم حديث عائشة ورواية أفلت، وإذا حملنا كلامه علىٰ حديث عائشة وأنه جزم بعدم صحته كما هي عبارته؛ فحديث أم سلمة أولىٰ بذلك بلا إشكال.

ومما يبيِّن ضعف هذا الحديث أيضًا أن ابن ماجه قد أخرجه، (٦٤٥)، من حديث الهجري عن محدوج عن جسرة، ولم يذكر فيه الاستثناء، وقد نبّه على ذلك الحافظ فقال في المطالب العالية، (٢/٤٧٨): «أخرجه ابنُ ماجه عن أبي بكر، دون قوله: (إلا للنبي ـ ﷺ ـ إلى آخره)»، وفيه إشارة من الحافظ أن الحذف من ابن ماجه، وذلك أن الحافظ ساقه أولًا تامًّا بذكر الإسناد من رواية ابن أبي شيبة في مسنده، وابن أبي شيبة هو شيخ ابن ماجه في هذا الحديث فكانت الجادة أن يسوقه تامًّا، ولكن ابن ماجه قد رواه عن ابن أبي شيبة، ومحمد بن يحيى، كليهما، فقد يكون الثاني اختصره وابن ماجه لم يميز ألفاظَ كل شيخٍ من الآخر، ولكن عبارة ابن حجر تشير إلى أن الاختصار من ابن ماجه، بخلاف البوصيري إذ احترز في العبارة ببيان أن ابن ماجه يرويه عن شيخين، إتحاف الخيرة، (٢/٥٣)، إلا أن يقال إن ابن أبي شيبة كان يرويه تامًّا أحيانًا ومختصرًا أحيانًا، وفيه بُعد مع اتحاد الإسناد والسياقة وقِصَر الحديث، فالأقرب أن ابن ماجه هو حذف هذا الاستثناء، أو ـ على أقل تقدير ـ هو اختار اللفظ الأقصر من رواية شيخيه لنكتةٍ، وقد يقال إن اقتصار ابن ماجه على الموضع المذكور هو لمناسبة ترجمة الباب «ما جاء في اجتناب الحائض المسجد»، ولا يخلو من عُسر لأنه ليس من عادة ابن ماجه الاقتصار على مورد الشاهد أحيانًا كما يفعل البخاري، ثم إن الحديث قصير، وابن ماجه لم يسق تحت هذه الترجمة حديثَ عائشة الأسلم إسنادًا والأدلّ على المطلوب والمقتصِر على محل الشاهد، ولا يكون ذلك إلا لأنه لم يقع له، فيكون لجأ إلى هذا الحديث الذي فيه تلك الزيادة، لكن لعلمه بما فيه لم يذكر تلك الزيادة، ولما كان الحديث في الأحكام ولم يخرج غيرَه في معناه فقد تحفّظ فيه، ومما يقرّب هذا أن ابن ماجه لم يورد هذا الحديث في فضائل عليٍّ في سننه مع كونه لو صحَّ

ظاهرٌ في فضيلته، مع أنه أخرج هناك مع الأحاديث الصحيحة ما هو أوهىٰ منه، يعني الحديث الموقوف «أنا الصديق الأكبر»، وهو باطل، فهذا التساهل هناك إنما هو للاعتضاد لأنه أورد في أصل الباب غيرَ ما حديثٍ ثابت في مناقب علي رضي الله عنه، فلم يحتج إليه في المرفوع من مناقبه. والله أعلم.

وأما محدوج: فقد نقل الذهبيُّ: «قال البخاري: فيه نظر. قلت: له حديث مقطوع»، ميزان الاعتدال، (٤٤٣/٣)، وأصله ما في الكامل لابن عدي، (١٩٦/٨): «سمعتُ ابن حماد يقول: قال البُخارِيّ: محدوج الذهلي عن جسرة، قَالَ: ابْن أَبِي عتبة، عَن أَبِي الخطاب؛ فيه نظر»، كذا: "قال ابن أبي عتبة" في المطبوعة، وهو تحريف[١]، والصواب كما في التاريخ الكبير للبخاري، (٦٦/٨): «قَالَه ابْن أَبي غَنِيَّة»، وهو الجادة كما في الإسناد الذي معنا، ولكن ليس في كتاب البخاري عبارة النظر فيه[٢]، وليس هذا بقادح في ثبوتها لأن العلماء نقلوها واعتمدوها، ثم لا يلزم أن تكون من التاريخ الكبير. وقال ابن حزم في المحلَّىٰ بالآثار، (٤٠١/١): «ساقط يروي المعضلات عن جسرة»، وفي العبارة إسراف، وأورده الذهبي في ديوان الضعفاء (ص: ٣٣٨) ونقل عبارة البخاري، وقال الحافظ: «مجهول من السادسة، أخطأ من زعم أن له صحبة»، التقريب، (ص: ٥٢١).

قلت: قد أورد ابن عدي هذا الإسناد، وقال: «وهذا الذي قاله حديث مقطوع»، الكامل، (١٩٦/٨)، وهي العبارة التي اعتمدها الذهبي في الميزان

---

(١) ثم رجعت إلىٰ الطبعة الجديدة بتحقيق د مازن السرساوي، (٦٣/١٠)، فوجدته أثبتها علىٰ الجادة، وذكر في الهامش اختلافًا في النسخ، وأن ما أثبتَه هو الصواب، وهو كذلك.

(٢) في الطبعة الجديدة ت الدباسي والنحال، قال في الهامش: «بعده في (ث): فيه نظر»، وليس في تحقيق المعلمي، ولا تحقيق محمود خليل؛ إشارةٌ إلىٰ ذلك.

كما تقدّم. فهل مراده المقطوع الاصطلاحي عند جمهور المحدثين، فيكون مقصوده أن هذا الحديثَ رفعه خطأ، وأنه مقطوع على جسرة أو حتى محدوج، أو عن أم سلمة ولا يصح رفعه[١]، أو يراد به المقطوع في اصطلاح بعض المحدثين بمعنى المنقطع، فيكون في الإسناد انقطاع بين محدوج وجسرة؟ وهو على كلا الاحتمالين قدحٌ في الإسناد، وعلى الاحتمالِ الأولِ الأقربِ فإنه يريد أنه ليس بمسند أي مرفوع.

وقد قال الحافظ في جواباته على أسئلة عن أحاديث المصابيح عن هذا الحديث: «ضعيف، ويجوز أن يحسَّن»، مصابيح السنة، (٩٥/١)، قلت: وذلك لأنه صحَّح وقوّى بعض شواهده، فضلًا عن كونه يصحح حديث سد الأبواب إلا باب علي، وقد تقدّم الكلامُ عليه اختصارًا [٢٥]، وذكرنا هناك أن مناقشة بعض كلام الحافظ عليه تفصيلًا في الكتاب المستقل في تخريج هذا الحديث: «فتح الأبواب»، يسّر الله إخراجه قريبًا، وقال البوصيري: «إسناد ضعيف، محدوج لم يوثق، وأبو الخطاب مجهول»، مصباح الزجاجة، ط. دار الكتب الحديثة، (٢٣٠/١)، وقد أورده صاحب الفوائد المجموعة، (ص: ٣٦٧)، وقال الشيخ المعلمي في تعليقته: «هو من طريق أبي الخطاب الهجري، عن محدوج، عن جسرة، عن أم سلمة. وأبو الخطاب ومحدوج مجهولان».

وأما طريق **عروة بن فيروز**: فرواه البخاري في التاريخ الكبير، (١٨٤/٦) لكن لم يذكر لفظه وكنّاه، كما ذكرنا في بحث طريق محدوج السابق، وعلي الحربي في الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي، (٧٨)، ومن طريقه ابن عساكر،

(١) الذي وقفت عليه من استعمال ابن أبي عدي للمقطوع في عامة كتاب الكامل أنه يراد به ما يقابل "المسند"، يعني المرفوع، فيطلقه على الموقوف والمقطوع كليهما، انظر على سبيل المثال: (٢٢٤/٣، ٢٦٧، ٢٩٦، ٣٨٥).

(١٦٦/١٤)، من طريق: عمر بن عمير الهجري، عنه، به. باللفظ التام.

قلت: في الفوائد المنتقاة: «عمرو بن عمير الهجري»؛ عمرو تحريف، وفيه أيضًا: «عمرو بن فيروز»، ولا شك أنه تحريف أيضًا صوابه: عروة، وقد رواه ابن عساكر من طريقه على الجادة.

وعروة بن فيروز نفسه: مجهول، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، (٤٤١/٨) لكنه تحرف عنده إلى عزرة، وقال الهيثمي: لم أعرفه، مجمع الزوائد، (١٧٥/٩)، وقال ابن عبد البر في حديثٍ رُوي من طريقه: "بإسناد مجهول"، الاستيعاب، (١٨٦٨/٤)، وينظر الإصابة، (١٩٥/٨)، وذكر البخاري أنه في الكوفيين، (١٨٤/٦).

وقد تقدم أن الهجري نفسه مجهول أيضًا، وقد طعن البخاري في هذا الحديث، وأشار إلى الاختلاف فيه على جسرة، حيث رواه محدوج عن جسرة عن أم سلمة، ورواه أفلت عن جسرة عن عائشة، ولفظ حديث عائشة مختلف كما سيأتي أيضًا، وكما تقدم في البحث السابق، فراجعه.

فتلخَّص: أن عمر بن عمير الهجري هذا تارة يرويه عن محدوج، وتارة عن عروة بن فيروز، وثلاثتهم مجاهيل، فلا تتأيد رواية محدوج براوية عروة لأن كليهما مجهول، ولأن الراوي عنهما هو الهجري وهو نفسه مجهول، فمرجع الإسنادين إلى رجل واحد مجهول، فليس هذا بتقوٍّ، بل لا شك أنه تخليط واضطراب، وعَصْبُه بهذا الهجري راجح، لاسيما أن أفلتَ قد خالفه، كما أشار البخاري فيما تقدم، فرواه عن جسرة عن عائشة دون استثناء عليٍّ، وسيأتي، ولكن المقصود أن هذا الإسناد الثاني ـ يعني إسناد أفلت ـ أنظف من هذا كثيرًا حتى صححه وحسنه بعض المحدثين، وضعفه بعضهم، وصرح أبو زرعة

بتقديمه على حديث أم سلمة، وليس فيه زيادة الاستثناء الواردة معنا في حديث المنقبة أصلًا، ولذا يستعمله الفقهاء في حكم دخول الحائض والجنب المسجد. وسيأتي مزيدٌ في الكلام على حديثِ عائشة الأصلِ في هذا الباب.

ولا ينفع حديثَ الهجريِّ عن محدوج هذا متابعةُ إسماعيل بن رجاء الآتية له على جسرة، كما سيأتي.

وأما طريق **إسماعيل بن رجاء**: فرواه ابن شبة في تاريخ المدينة، (١/٣٨)، وعلّقه ابن حزم في المحلى، ط. الفكر، (١/٤٠١)، والبيهقي في الكبرى، (٧/٦٥)، من طريق: عطاء بن مسلم، عن ابن أبي غنية، عنه، ولفظه تام.

قلت: الذي في مطبوعة تاريخ المدينة: «عن أبي عتبة»، تحريف، صوابه: «ابن أبي غنية» كما هي الجادة، وذكره ابن حزم في إسناده صحيحًا. ولكن إسناد ابن حزم لم يخلُ من تلفٍ أيضًا، فقد ذكره: «عن عبد الوهاب، عن عطاء الخفاف، عن ابن أبي غنية، عن إسماعيل، عن جسرة بنت دجاجة، عن أم سلمة»، كذا «عبد الوهاب عن عطاء الخفاف» في مطبوعة الفكر، وفي مطبوعة بشار وصاحبيه المحقَّقة (٢/٤٨٥): «عبد الوهاب بن عطاء الخفاف»، وعلق بشار وصاحباه في الهامش أنه في نسخة أخرى «عبد الوهاب عن عطاء» ـ كما جاء في مطبوعة الفكر ـ، ثم رجح أن كليهما «عبد الوهاب عن عطاء، وعبد الوهاب بن عطاء» خطأ، وأن الصواب في هذا الإسناد: «عطاء بن مسلم عن ابن أبي غنية» كما هي الجادة.

قال بشار: «وكله وهم، وهو خطأ قديم، يدلّ على ذلك أنّ هذا الحديث نقله عن ابن حزم ابنُ القيم في حاشيته على عون المعبود (١/٣٨٩) وابن الملقن في البدر المنير (٢/٥٦٢)، فوقع فيه عندهما: "عبد الوهاب بن عطاء الخفاف،

عن ابن أبي غنية"، والصحيح حذف "عبد الوهاب بن" لعدة أسباب:

أولها: أن هذا الحديث أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (١/٨٣) عن موسىٰ بن مروان، عن عطاء بن مسلم، عن ابن أبي غنية (وتحرف في المطبوع منه إلىٰ أبي عتبة) عن إسماعيل عن جسرة بنت دجاجة به. وهذا يعني أن الذي يروي عن عبد الملك بن أبي غنية هو عطاء بن مسلم الخفاف، وليس عبد الوهاب بن عطاء الخفاف.

ثانيا: أنه لا يُعرف لعبد الوهاب بن عطاء رواية عن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية.

ثالثًا: أنّ ذكر عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في هذا الإسناد خطأ، لا ندري كيف أُقحم هنا، فليس الحديث حديثَه، إنما هو لعطاء بن مسلم كما وقع عند ابن شبّة، وليس هو والدَ عبد الوهاب بن عطاء الخفاف المعروف، كما ظنَّ ابن القيم وابن الملقن اللذان تعقبا ابن حزم بتضعيفه إياه، توهُّمًا منهما أنه إنما أراد عبد الوهاب، وكلام ابن حزم الآتي واضح في أنه أراد عطاءً لا عبد الوهاب.

ثم إن عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف بصري سكن بغداد كما ذكر الخطيب في تاريخه (١٢/٢٧٦)، والمِزِّيُّ في تهذيب الكمال (١٨/٥٠٩)، وقالا: أبو نصر العجلي، وأنه توفي سنة أربع ومئتين، وقيل: سنة ست ومئتين.

وأما عطاء بن مسلم، فهو كوفي، نزل حلب، فيقال له: الحلبي، وقدم بغداد. وذكر المزي في تهذيب الكمال في ترجمته (٢٠/١٠٥) مِن جملة من روىٰ عنه موسىٰ بن مروان الرقي، والأهم من ذلك أنه ذكر هو والخطيبُ وغيرهما أنه توفي سنة تسعين ومئة، وكلاهما يروي عن محمد بن عمرو بن

علقمة وعبد الله بن عمر العمري ومن هم في طبقتهما، كما أنه ليس من المحفوظ أن لعبد الوهاب بن عطاء الخفّاف والدًا يروي عنه، وإنما المحفوظ ما ذكرنا أن عطاء بن مسلم يروي عنه موسىٰ بن مروان الرَّقّي كما في تهذيب الكمال (٢٠/١٠٥)، وهو الموافق لما وقع عند ابن شبة.

وبهذا يمكن القول إن الحديث من رواية عطاء بن مسلم الحلبي، ويؤكد ذلك أن البيهقي روىٰ هذا الحديث في سننه الكبرىٰ (٧/٦٥) من طريق يحيىٰ بن حمزة الثَّمار، قال: «سمعت عطاء بن مسلم يذكر عن إسماعيل بن أمية، عن جَسْرةً، عن أم سلمة، فذكره»، وكلام ابن حزم الآتي يدلُّ علىٰ هذا، فهو إنما تكلَّم في عطاء، لا في عبد الوهاب الذي لا يُعلم كيف تسلل ذكر اسمه هنا، وعلىٰ هذا فلا معنىٰ لما استدركه ابن القيم وابن الملقن علىٰ ابن حزم، لأنه إنما بني علىٰ أوهام لا معنىٰ لذكرها». وقد نقلتُ هذا البحث علىٰ طوله لنفاسته.

قلت: وفي سنن البيهقي في الموضع المشار إليه تعيين إسماعيل بأنه «إسماعيل بن أمية»، ثم إنه في طريق البيهقي سقَطَ ابنُ أبي غنية رأسًا بين عطاء بن مسلم وإسماعيل بن أمية، ولفظه: «قال: سمعتُ عطاء بن مسلم يذكر عن إسماعيل بن أمية، عن جسرة»، وقد ورد علىٰ التمام لدىٰ ابن شبة وابن حزم، كما تقدم، وهو جادة هذا الإسناد، فابن أبي غنية يروي هذا الحديث عن أبي الخطاب الهجري عن محدوج عن جسرة، ورواه هنا عن إسماعيل ـ ابن أمية لدىٰ البيهقي ـ عن جسرة. فسياقة هذا الإسناد فيها ما فيها، سواء كان هذا من قِبل الخفاف أو غيره.

وعطاء بن مسلم: الخفّاف، قال الإمام أحمد: مضطرب الحديث، العلل برواية المروذي، (ص: ١١٢)، وساقه البخاري في الكبير، (٦/٤٧٦)، حتىٰ

قال: «ويقال أيضًا: عطاء بن مسلم القاص الصنعاني، ولا أعرفه»، فقوله: لا أعرفه؛ متوجِّهٌ على الصنعاني، سواء قيل هو غير الخفاف، أو أورده البخاري ليبين أنه لا يعرف له هذه النسبة لأن الخفاف كوفي نزيل حلب، ولذا ذكره الحافظ في التهذيب، (٢١٢/٧) تمييزًا عن الخفاف، ونقل عن الخطيب في الموضح أن البخاري خلطه بالخفاف فوهم لأن الصنعاني قديم المشيخة، فليُحرر. ومقصودنا أن قوله: «لا أعرفه» لا يتوجه على الخفاف، ولا يتأتى ألا يعرفه البخاري، فالكلام فيه كثير، وروايته في السنن، وعلى ذلك فحكاية الحافظ مغلطاي: «قال البخاري: لا أعرفه»، الإكمال، (٢٥٢/٩)؛ فيها نظر، وقال أبو حاتم: «كان شيخًا صالحًا يشبَّه بيوسف بن أسباط، وكان دفن كُتُبَه، وليس بقويٍّ، فلا يثبت حديثه»، وقال أبو زرعة: «كان من أهل الكوفة، قدم حلب، روى عنه ابن المبارك، دفن كتبه، ثم روى من حفظه فيَهِمُ فيه، وكان رجلًا صالحًا»، الجرح والتعديل، (٣٣٦/٦)، وقال أبو بكر بن أبي داود: «سكن أنطاكية، في حديثه لين»، تاريخ بغداد (٢٩١/١٢)، وقال ابن أبي عدي: «في حديثه بعض ما ينكر عليه»، الكامل، (٨٢/٧)، وقال ابن حزم: «منكر الحديث»، المحلى، (٤٠١/١)، وقال ابن حبان: قليل الحديث يغرب، مشاهير علماء الأمصار، (٣٠٥)، وقال في المجروحين، (١٣١/٢): «كان شيخًا صالحًا دفن كتبَه ثم جعل يحدّث فكان يأتي بالشيء على التوهم فيخطئ، فكثر المناكير في أخباره، وبطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات»، ووثقه العجلي، الثقات، (ص: ٣٣٣)، ونقل مغلطاي: «قال الطبراني: في كتاب من اسمه عطاء: تفرد بأحاديث»، إكمال تهذيب الكمال، (٢٥٢/٩)، وقال البزار: «لم يكن به بأس ولم يكن حافظًا»، مسند البزار، (١٤/٣)، وقال مرة: «ليس به بأس ولم يتابع عليه»، البزار، (٩٤/٩).

واختلف فيه قولُ يحيىٰ بن معين، فقال مرة: ثقة، الجرح والتعديل، (٣٣٦/٦)، ونقل العقيلي: «ليس به بأس، وأحاديثه منكرات»، الضعفاء الكبير، (٤٠٥/٣)، وكذا اختلف عن أبي داود، فنقل الخطيب عن أبي داود: «قدم عليهم عطاء بن مسلم الخفاف بغدادَ ففرَّط أصحابنا فيه، وكان ثقة»، تاريخ بغداد (٢٩٠/١٢)، ولكن نقل الآجري عنه: «سألتُ أبا داود عن عطاء بن مسلم الحلبي؟ قال: ضعيف، روىٰ عن خالد عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن النبي ﷺ «اغْدُ عالِمًا»، وليس هو بشيء»، تاريخ بغداد، (٢٩١/١٢)، ولذا قال الذهبي في الميزان، (٧٦/٣) عن أبي داود: ضعيف، وفي الكاشف، (٢٣/٢): «ليس بذاك ضعفه أبو داود»، وذكره في ديوان الضعفاء، (ص: ٢٧٦) واقتصر علىٰ أنه «ضعفه أبو داود وغيره».

وعلىٰ ذلك فالتوثيق الوارد فيه إذا رُفع اليد عن التساهل فيه من بعضهم، فيمكن حمله علىٰ الدين والعدالة، كما هو بيِّن من عبارة أبي زرعة، أي أنه كان في نفسه صالحًا، ولكن لم يكن بالحافظ ولا الضابط، أو يكون توثيقه قبل دفن كتبه وتحديثِه من حفظه ولم يكن حافظًا فيَهِمُ، كما تقدم عن غير واحد، أو أنه لا يتعمد الكذب، كما جاء في عبارة يحيىٰ بن معين الثانية، حيث جمع فيها بين أنه ليس به بأس وبين أحاديثه منكرات، أو يكون من اختلاف المحدثين، وعلىٰ كلِّ تقدير فالجرح فيه مفسَّر كما تقدَّم، فيُقدَّم علىٰ التعديل، وقد خلُص الحافظ ابن حجر فيه إلىٰ قوله: «صدوق يخطئ كثيرًا»، التقريب، (ص: ٣٩٢)، فقالا في تحرير التقريب، (٤٥٩٩) إنه «ضعيف يعتبر بحديثه في المتابعات والشواهد»، ولا يخلو من إنصاف.

وإسماعيل بن رجاء الزبيدي: قال ابن حزم في المحلىٰ: مجهول، وليس

كذلك، فقد وثقه يحيىٰ وأبو حاتم والنسائي، وروىٰ له الجماعة إلا البخاري، انظر: ميزان الاعتدال، (١/٢٢٧)، وتهذيب الكمال، (٣/٩٠)، وقال الذهبي في الميزان: «وقال أبو الفتح الأزدي وحده: منكر الحديث»، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ١٠٧): «ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة».

وإسماعيل بن أمية ـ الوارد في إسناد البيهقي لهذا الحديث ـ ثقة لا كلام فيه، من رجال الشيخين والجماعة. والصحيح والله أعلم أن هذا خطأ في الإسناد، من البيهقي أو من عطاء الخفاف أو من غيره، لأن الوارد في ترجمة ابن أبي غنية هو إسماعيل بن رجاء، وقد ذكر ذلك ابن الملقن فأجاد، البدر المنير، (٢/٥٦٣)، وليس في ترجمة إسماعيل بن أمية أن يحيىٰ ابن أبي غنية روىٰ عنه.

وقد أورد البيهقي هذا الطريق وقال: «فيه ضعف»، السنن الكبرىٰ، (٧/١٠٤)، وقال ابن الملقن عن هذا المتن أن فيها «تلك الزيادة الغريبة»، البدر المنير، (٢/٥٦٢)، ونصّ أنه لا يحسنها، ولكن ناقش إعلال ابن حزم لها من جهة الكلام في عبد الوهاب الخفاف وإسماعيل، وأطال النفس في تحرير حال عبد الوهاب بن عطاء بن مسلم، (٢/٥٦٢ ـ ٥٦٣)، وقد عرفت أنه خطأ في هذا الإسناد، فلا طائل من هذه المناقشة، وناضل عن إسماعيل بن رجاء، لكن خلط في كلامه بين إسماعيل بن رجاء بن ربيعة الزبيدي، وإسماعيل بن رجاء الحصني، حيث تعقب كلام الذهبي أنه لم يتكلم فيه إلا الأزدي بكلام ابن حبان والدارقطني وهو في الحصني الذي يروي عن موسىٰ بن أعين، رغم أنه يدرك تغايرهما، وعلىٰ كل حال فقد قال في آخر بحثه، (٢/٥٦٣): «عَلَىٰ أَنِّي لَا أحسن هَذِه الزِّيَادَة بِمَا ذكرت وَإِنَّمَا ذكرت ذَلِك عَلَىٰ

سَبِيل الْبَحْث مَعَه» ، وهو المراد.

فتلخص أن هذا الإسناد ضعيف بعطاء الخفاف أصالة.

ولا يتأتَّىٰ أن يكون متابعةً تتقوّىٰ بها روايةُ محدوج السابقة عن جسرة ، فإن هذا الإسناد مضطرب ، حيث إن ظاهر هذا الإسناد أن إسماعيل بن رجاء تابع محدوجًا علىٰ جسرة ، ولكنه عند التدقيق قد تابع الهجرىٰ متابعة قاصرة ، فإن طريق محدوج السابق يرويه: يحيىٰ ابنُ أبي غنية عن شيخه السابق أبي الخطاب الهجري ـ المجهول ـ عن محدوج عن جسرة ، ثم ابن أبي غنية نفسه يروي الحديث هنا عن إسماعيل بن رجاء ـ وهو شيخه أيضًا ـ عن جسرة بإسناد أقصر ، حيث استغنىٰ فيه عن محدوج ، حيث كلٌّ من الهجري وإسماعيل مذكور من شيوخ يحيىٰ بن أبي غنية ، علىٰ أن إسماعيل لم يذكر البتة في ترجمته ولا في ترجمة جسرة أن بينهما رواية ، والرواية عن جسرة قليلة معدودة ، ولكن بقطع النظر عن ذلك ، فهل يكون ذلك من المزيد في متصل الأسانيد ؟ أم أن في الإسناد سقطًا أصله: إما ابن أبي غنية عن أبي الخطاب الهجري عن إسماعيل عن جسرة ، أو ابن أبي غنية عن إسماعيل عن محدوج عن جسرة ؟ علىٰ أنه ليس للهجري عن إسماعيل رواية ، ولا لإسماعيل عن محدوج رواية ، فضلًا عن أن كلّا من الهجري وإسماعيل شيخٌ لابن أبي غنية فلا معنىٰ في الغالب لأن يتحمل الحديث عن أحدهما ثم يتحمله عن أحدهما عن الآخر إلا علىٰ احتمال المزيد في متصل الأسانيد وليس هو الأصل. فحال هذه المتابعة وتلك الأسانيد كما ترىٰ. أما أكبر ظني فهو براءة ابن أبي غنية من هذا ، وأن الحمل في هذا الإسناد الذي معنا وذلك الاختلاف فيه إنما هو علىٰ عطاء الخفاف ، لما تقدم من قلة ضبطه واضطرابه ، فعبارة الإمام أحمد التي تقدم نقلُها عنه فيه شافية

واضطرابه في رواية هذا الحديث واضح، ويكون هو مكمن الداء في هذا الإسناد، وعلىٰ كل تقدير فلا يكون هذا الإسناد سالمًا إلىٰ إسماعيل أصلًا، فلا تصح متابعةٌ للهجري ولا لمحدوج إن قدر أن إسماعيل يروي عن جسرة، ولا يتحد فيه مدارُ متابعةٍ مستقيمةٍ أصلًا، والله أعلم.

وأما صاحبة هذا الإسناد عن أم سلمة **جَسرة بنت دِجاجة**(١): فقد قال العجلي: «تابعية ثقة»، الثقات، ط الباز (ص: ٥١٨)، ولكن قال البخاري: «عندها عجائب»، التاريخ الكبير، (٢/١٧١٠)، وقال الدارقطني: «يُعتبر بحديثها، إلا أن يحدث عنها من يُترك»، سؤالات البرقاني، (ص: ٢٠)، ونقل الذهبي: «وقال ابن حبان ـ فيما نقله أبو العباس النباتي(٢): عندها عجائب»، ميزان الاعتدال، (١/٣٩٩)، قلت: قد ذكرها ذكرًا في الثقات، (٤/١٢١)، ولم يذكرها في المجروحين، ولذا قال ابن الملقن: «لم أره في ثقاته، نعم هو قول البخاري كما سلف»، البدر المنير، (٢/٥٦١)، فالله أعلم. وقال البزار: «جسرة ما نعلم روىٰ عنها غير قدامة بن عبد الله»، مسند البزار، (٩/٤٤٩)، وفيه نظرٌ واضح، وإلا فرواية فليت عنها مشهورة، وقد صرح بذلك ابن حبان: «روىٰ عنها أفلت بن خليفة وقدامة العامري»، الثقات، (٤/١٢١)، وكذا رواية

---

(١) نقل الدارقطني في المؤتلف والمختلف، (٢/٩٩٠): «قال ابن حبيب: كل اسم في العرب دِجَاجة مكسور الدال فأما: الدَّجَاج من الطير، فهو مفتوح الدال»، وانظر: تبصير المنتبه، (٢/٥٨٨)، وفيها خلافٌ قليل، انظر: نصب الراية، (١/١٩٤)، والبدر المنير، (٢/٥٦٠)، وعلىٰ ذلك فضبط ابن الأثير لها في جامع الأصول، (١٢/٢٧١) بفتح الدال؛ ليس المقدَّم. علىٰ أن الدجاجة التي هي الطير قد حكي فيها الكسر والضم أيضًا كما هو معروف.

(٢) في طبعة البجاوي: «البناني» تحريف، والمثبت هو الصواب كما جاء في طبعة الرسالة العالمية، (١/٣٦٧) ت عرقسوسي، وهو محدث أندلسي، يعرف بابن الرومية، ترجمه في تاريخ الإسلام، (٤٦/٣١٩).

محدوج عنها كما تقدم، انظر: لسان الميزان، (٥٢٤/٧)، وقال البيهقي: «فُلَيت العامري وجسرة بنت دجاجة؛ فيهما نظر»، السنن الكبرىٰ، (١٥٩/٦)، بيان الوهم والإيهام، (٣٥٣/٥)، وقال الحافظ عبد الحق: «جسرة ليست بمشهورة»، الأحكام الوسطىٰ، (٦٢/٢)، وقال ابن القطان: «جسرة هَذِه، مَعْرُوفَة، يوثقها قوم، ويتوقف فِي رِوَايَتهَا آخَرُونَ».

وقد حامىٰ عنها ابنُ القطان والذهبي، فقال ابن القطان: «قَول البُخَارِيّ: إِن عِنْدهَا عجائب ـ لَا يَكْفِي لمن يُسْقط مَا رَوَت»، بيان الوهم والإيهام، (٣٣١/٥)، ورضيه ابن سيد الناس في النفح الشذي، (٢٠١/٣)، وكذا ابن الملقن، البدر المنير، (٥٦١/٢)، وقال الذهبي: «قال أحمد العجلي: جسرة تابعية ثقة، فقوله عندها عجائب ليس بصريح في الجرح»، ميزان الاعتدال (٣٩٩/١)، أقول: مقاومة قول البخاري بتوثيق العجلي لا يخفىٰ ما فيه، فالبخاري إمام الفنّ كما قال النووي، أما مجرد البحث في مقتضىٰ عبارة البخاري فواسع.

ولا إشكال في مساعدتهم علىٰ ما ذكروه، إذ يمكن ادعاء عدم المنافاة بين الحكميين، وقصاراه ما ذكروه أن كلام البخاري غير كاف في إسقاط ما روته جسرة، وليس ذلك بالمطلوب أصالةً، لكنه يكفي في التصريح بوقوع المنكرات وما تخالَفُ فيه في حديثها، إذ ليس فيها كبيرُ توثيق أصلًا، سوىٰ توثيق العجلي، ولا يصلح مقاومًا لعبارة البخاري والدارقطني، فهي في نفسها ليست بقوية علىٰ كل حال، ولذا اقتصد فيها الدارقطني بأنه «يُعتبر بحديثها»، وهذا يُقال في الضعفاء، ثم استدرك: «إلا أن يحدث عنها من يُترك»، وقد علمتَ أن جميع من روىٰ عنها هذا الحديث ليس بسالمٍ، كما تقدم وسيأتي. فغاية ما يمكن أن يعتمد عليه هو قُرب طبقتها لأنها تابعية، وما هو مشهور من أصالة العدالة

في النساء بل قال الحافظ الذهبي وغيره إنه لم يقع منهن تعمد الكذب في الحديث، ولكن دلالة هذا قاصرة علىٰ العدالة، بل هو مقول علىٰ مجرد الوضع المتعمد، فلا يستلزم نفي ما سوىٰ ذلك من الأسباب المنافية للعدالة، ولو سلم فهو بعيد عن ادعاء ضبط جميع النساء، فكيف إذا اختلف حديثُها كما هو في حديث الباب معنا، إذ أصله من حديث عائشة من دون هذا الاستثناء، فهو مروي عنها بهذا الاستثناء ومن دونه، ولم تتابَعْ متابعةً معتبرة علىٰ الحديث بزيادة الاستثناء، ولذلك قال الحافظ في خلاصة حكمه عليها: «مقبولة، يقال إن لها إدراكًا»، التقريب، (ص: ٧٤٤)، يعني إن توبعت وإلا فليّنة.

ثم لا ينبغي الغفلة أن البخاري ذكر أن عندها عجائب بعد أن أورد حديث عائشة في الحائض والجنب، من روايتها عنها، ثم أورد رواية أفلت عنها، والذي فيه زيادة استثناء: «إلا لمحمد وآل محمد»، ثم عارضه بحديث سد الأبواب إلا باب أبي بكر وقال: «وهذا أصح»، فلو سُلِّم كلام ابن القطان أن قول البخاري عندها عجائب لا يكفي في رد جميع ما روت؛ فلا أقل من أنه في هذا السياق ناظر لخصوص هذا الحديث وأنه غمزٌ في هذه الرواية وأنها من عجيب ما عندها، وأنه مخالف لما هو أصح منه، وينضم إلىٰ هذا تصريح أبي زرعة بأن حديث عائشة ـ الآتي ـ أصح من حديث أم سلمة، علل ابن أبي حاتم (٢/١٣٧)، وسيأتي، فهذا القدر كافٍ فيما نحن فيه.

وأما **حديث عمرة بنت أفعي** عن أم سلمة: فرواه الطبراني في الكبير، (٨٨١)، من طريق: عمار بن معاوية، عنها، به. ولفظه مختصر: «إلا أنا وعليّ».

عمارٌ: ثقة لا بأس به، ومذهبه غالٍ، لكن طريق الطبراني إليه ضعيفٌ، فشيخ الطبراني فيه: القاسم الدلال؛ أطلق الدارقطني تضعيفه، في سؤالات

الحاكم، (ص: ١٣٢)، وقال الذهبي: ضعيف، تاريخ الإسلام، (٢٢/٢٣٢)، وشيخه مخول بن إبراهيم وإن كان صدوقًا في نفسه لكنه من الغلاة، انظر: لسان الميزان، (٨/١٩)، وشيخه عبد الجبار بن عباس، مشّاه كثير من الأئمة فوُصف بالصدوق، ولكنه من الغلاة أيضًا، التقريب، (ص: ٣٣٢)، وروي عن أبي نعيم الفضل بن دكين رميُه بالكذب، التهذيب، (٦/١٠٣)، وكذا ابن الجوزي ذكر له حديثًا في الموضوعات فيه لمز لعائشة بوقعة الجمل، وقال بعده: «موضوع والمتهم بوضعه عبد الجبار فإنه كان من كبار الشيعة»، (٢/١٠)، وذكره البرهانُ الحلبي في الكشف الحثيث فيمن رمي بوضع الحديث، (ص: ١٦٢)، وقال: «مختلف فيه، والأكثر على تجريحه»، وقال إن له ترجمة قبيحة في الميزان، قلت: كذا قال لكن حكايته عن الأكثر؛ فيه تأمل.

وله انفرادات، قال ابن حبان: «كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الثقات وكان غاليًا»، المجروحين، (٢/١٥٩)، قال ابن عدي: «عامة ما يرويه مما لا يُتابع عليه»، الكامل، (٧/١٧)، وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه وكان يتشيع»، الضعفاء، (٣/٨٨).

وأما عمرة بنت أفعي: فمجهولة لم أقف على حالها من شيء غير أنها كوفية، فقد ذكرها ابن عساكر في تاريخ دمشق، (١٤/١٤٥)، تمييزًا في حديث، فقال: «عمرة هذه ليست بنت عبد الرحمن إنما هي عمرة بنت أفعى كوفية»، وذكرها ابن نقطة في إكمال الإكمال، (١/١٤٨): «عمرة بنت أفعى رَوَتْ عن أمِّ سلَمَة، روى عنها عَمّارٌ الدُّهني».

فالحاصل: أن هذا حديث **ضعيفٌ منكر** من حديث أم سلمة، مداره على جسرة وعمرة، وفيهما ما تقدّم، ورواه عنهما زمرة من المجاهيل والضعفاء،

وهو مخالف لحديث عائشة كما سيأتي، فليس من زيادة الثقة في شيء، بل هو منكر بهذا السياق.

❊ حديث أبي رافع رضي الله عنه:

ولفظه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: يَأَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللهَ أَمَرَ مُوسَىٰ وَهَارُونَ أَنْ يَبْنُوا لِقَوْمِهِمَا بُيُوتًا وَأَمَرَهُمَا أَنْ لا يَبِيتَ فِي مَسْجِدِهِمَا جُنُبٌ، وَلا يَقْرَبُوا فِيهِ النِّسَاءَ إِلا هَارُونَ وَذُرِّيَّتَهُ، وَلا يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يَعْرُكُ النِّسَاءَ فِي مَسْجِدِي هَذَا، وَلا يَبِيتُ فِيهِ جُنُبٌ إِلا عَلِيٌّ وَذُرِّيَّتُهُ».

رواه ابن عساكر، (٤٢/١٤١)، من طريق: محمد بن عبيد الله بن رافع، عن أبيه وعمه، عن أبيهما، عن أبي رافع، به. **وقد ذكر المصنف طرَفَه بعد** [٢٨]، شاهدًا لحديث أبي سعيد وأم سلمة.

قال ابن عساكر: «كَذَا فِي الأَصْلِ، والصواب عَنْ أَبِيهِمَا أَبِي رَافِعٍ».

وهذا إسناد مظلم، مداره على محمد بن عبيد الله بن أبي رافع؛ ضعيف جدًّا، متروك. وقد علّق عليه المصنِّف: «في إسناده غرابة»، وفي العبارة تساهل واضح.

❊ حديث جابر رضي الله عنه:

ولفظه: «جاء رسول الله ﷺ ونحن مضطجعون في المسجد فضربنا بعسيب كان بيده رطبًا، فقال: ترقدون في المسجد؟!، إنه لا يُرقد في المسجد، قال: فانجفلنا وانجفل معنا علي رضي الله عنه، فقال له رسول الله ﷺ: تعال يا علي، إنه يحِلُّ لك في المسجد ما يحلُّ لي، والذي نفسي بيده إنك لتذود عن حوضي

يوم القيامة كما يذاد البعير الضال عن الماء بعصًا لك من عوسج، ولكأني أنظر إلىٰ مقامك من حوضي».

رواه ابن منيع في مسنده، كما في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، (١٥٣/١٦)، رقم (٣٩٤٨)، من طريق: حرام بن عثمان، عن ابنَيْ جابر، عنه، به[(١)].

وقد أورده في الفوائد المجموعة، وقال الشيخ المعلمي في تعليقته عليه، (ص: ٣٦٧): «في سنده حرام بن عثمان؛ هالك، وفي ترجمته من الميزان واللسان ذِكْرُ هذا الخبر، وأنه منكر جدًّا، مع أن في السند هناك شكًّا: حرام بن عثمان، عن ابني جابر، أراه عن جابر». فلا حاجة للكلام فيه، ومتنه مُفتَعل.

❊ حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ:

لفظه: «لا يَحِلُّ لأَحَدٍ يَجْنُبُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرَكَ».

رواه البزار في مسنده، (١١٩٧)، من طريق: إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن الحسن بن زيد، عن خارجة بن سعد، عن أبيه.

قال البزار: «وَهَذَا الْكَلامُ لا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ عَنْ سَعْدٍ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَدْ رَوَىٰ خَارِجَةُ بْنُ سَعْدٍ حَدِيثًا آخَرَ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَلا نَعْلَمُ رَوَىٰ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ سَعْدٍ إِلا الْحَسَنُ بْنُ زَيْدٍ هَذَا»

خارجة بن سعد: مجهول، وقد علق العلامة المعلمي علىٰ هذا الحديث في تعليقاته علىٰ الفوائد المجموعة، (ص: ٣٦٧)، فقال: «وأبو أويس صدوق

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٦٥) مقصرًا: «قوموا لا ترقدوا في المسجد»، من طريق حرام به.

يهم، وكذا الحسن بن زيد. وخارجة لا يعرف هو ولا أبوه، فليس لسعد بن أبي وقاص ابن اسمه: خارجة. وقد رُوي عن حفص بن النضر السلمي عن عامر بن خارجة بن سعد عن جده خبر، فقال أبو حاتم: هذا إسناد منكر»، وهذا الكلام مجزئ، وينظر: الجرح والتعديل، (٦/٣٢٠). وقال الهيثمي في المجمع (٩/١١٥) وزاد: خارجة لم أعرفه.

وقد أورده البخاري في التاريخ الكبير، (٦/٤٥٧)، وقال: «في إسناده نظر»، وقال الحافظ في جواباته على أسئلة عن أحاديث المصابيح: «وورد لحديث أبي سعيد شاهد نحوه من حديث سعد بن أبي وقاص، أخرجه البزار من رواية خارجة بن سعد عن أبيه، ورواته ثقات»، مصابيح السنة، (١/٩٥)، قلت: وهذا محمول على من دون خارجة كما هو بيّن، ولكن في إطلاق الوثاقة على أبي أويس والحسن بن زيد شيءٌ أيضًا، فمرتبتهما دون ذلك.

فالحاصل أن هذا إسنادٌ **ضعيف منكر**.

❊ حديث عمر رضي الله عنه:

ولفظه: «لَقَدْ أُعْطِيَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه ثَلَاثَ خِصَالٍ، لِأَنْ يَكُونَ فِيَّ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْطَى حُمْرَ النَّعَمِ، قِيلَ: وَمَا هُنَّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟، قَالَ: فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَسُكْنَاهُ بِالمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَحِلُّ لَهُ فِيهِ مَا يَحِلُّ لَهُ، وَالرَّايَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ».

وإسناده ليِّن، سيأتي عند المصنف برقم [٣١]، فاطلب تخريجه هناك.

❊ حديث المطلب بن عبد الله:

ولفظه: «أن رسول الله ﷺ لم يكن أذن لأحد أن يجلس في المسجد ولا يمر فيه وهو جنُبٌ إلا علي بن أبي طالب».

رواه إسماعيل القاضي في أحكام القرآن، (١٣٨)، وعلّقه ابن حزم في المحلىٰ بالآثار، (١/٤٠١)، من طريق: محمد بن الحسن بن زَبالة، عن سفيان بن حمزة، عن كثير بن زيد، عن المطلب بن عبد الله.

قال ابن حزم: «ومحمد بن الحسن مذكور بالكذب، وكثير بن زيد مثله»، المحلّىٰ، (١/٤٠١)،

والأول كما قال ابن حزم، أمرُه مشهور، انظر: ميزان الاعتدال، (٣/٥١٤)، وهو كاف في ردّ الحديث.

أما كثير بن زيد ففيه كلام، لكن لم يُتَّهم بالكذب، قال ابن حجر: «صدوق يخطئ»، التقريب، (ص: ٤٥٩)، وذكر في تهذيب التهذيب، (٨/٤١٤)، أن ابن حزم خلطه بكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، ونقل تعقُّبَ الخطيب له.

ثم هذا الحديث ليس بمتصل، بل هو مقطوع في صورة المرسل، فكأنه من قول المطلب أصلًا.

والمطلب هو ابن عبد الله بن حنطب، في الطبقة الرابعة تلي الوسطىٰ من التابعين، قال ابن حجر: «صدوق كثير التدليس والإرسال»، التقريب، (ص: ٥٣٤)، فهو مشهور بالإرسال، قال البخاري: «لا أعرف للمطلب بن حنطب عن أحد من الصحابة سماعًا إلا قوله: حدثني من شهد خطبة النبي ﷺ»، جامع التحصيل (ص: ٢٨١)، وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث،

وليس يحتج بحديثه، لأنه يرسل عن النبي ﷺ كثيرًا، وليس له لُقِيٌّ، وعامة أصحابه يدلسون»، الطبقات الكبرىٰ، متمم التابعين، (ص: ١١٦).

❊ مرسل أبي حازم الأشجعي:

ولفظه: «إِن الله أَمَر مُوسَىٰ أن يَبْنِي مَسْجِدًا طَاهِرًا لَا يسكنهُ إِلَّا هُوَ وَهَارُون، وإن الله أَمرنِي أَن أبْنيَ مَسْجِدًا طَاهِرًا لَا يسكنهُ إِلَّا أَنا وَعليٌّ وابنا عَليّ».

ذكره السيوطي في الخصائص الكبرىٰ، (٢/٤٢٤)، والصالحي في سبل الهدىٰ والرشاد، (١٠/٤٢٤)، وابن عرّاق في تنزيه الشريعة، (١/٣٨٥)، وعزوه لكتاب أخبار المدينة للزبير بن بكار، ولم يبلغنا هذا الكتاب، ولم أقف علىٰ إسناد الخبر، وقد ذُكر في الموضوعات، وهو مرسل أيضًا، ولفظه يشبه لفظ حديث أبي رافع المروي بإسناد تالف الذي تقدم.

وهذا الحديث والذي قبله وإن كانا مرسلين، فإنما قدّمناهما علىٰ حديث عائشة، وكان الأصل تأخير المرسل وتقديم المرفوع؛ لأن الزيادة وردت فيهما، وليست في حديث عائشة، ولكني نختم البحث بحديث عائشة إذ به ستتضح علة الحديث بالزيادة جليةً.

❊ حديث عائشة رضي الله عنها:

ولفظه: «جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَوُجُوهُ بُيُوتِ أَصْحَابِهِ شَارِعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: وَجِّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَصْنَعِ الْقَوْمُ شَيْئًا رَجَاءَ أَنْ تَنْزِلَ فِيهِمْ رُخْصَةٌ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ بَعْدُ، فَقَالَ: وَجِّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ

الْمَسْجِدِ، فَإِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ».

وليس في عامة ألفاظ هذا الحديث ذكر الاستثناء الوارد في منقبة علي رضي الله عنه، ولكن قصدي من ذكره أنه قد يُعتبر شاهدًا للحديث الذي أورده المصنف في فضيلة عليّ رضي الله عنه، فأورده لبيان أنه هو أصل الحديث الذي أورده المصنف، وليس شاهدًا له لخلوه من الاستثناء محل الشاهد، وأن هذا الحديث مما طال خلاف أهل العلم فيه قديمًا وحديثًا، وليس غرضي استيعاب الكلام فيه لأن المقصود من بحثه هو الحيثية التي ذكرتُها فحسب، أي أنه مما اختُلف فيه من الحديث، وأنه على كلام العلماء فيه فإن الحديث الذي أورده المصنف ليس إلا زيادة في هذا الحديث أصلًا، فيكون الضعفُ في حديث الباب لدى المصنِّف مركَّبًا.

والحديث مروي من طريق جسرة بنت دجاجة: فرواه ابن راهويه في مسنده، (١٧٨٣)، والبخاري في التاريخ الكبير، (١٧١٠)، والدولابي في الكنى والأسماء، (٨٤٣)، وفيه زيادة: «إلا لمحمد وآل محمد»، ورواه أبو داود، (٢٣٢)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى، (٤٢٢/٢)، وابن خزيمة في صحيحه، (١٢٦١)، وابن المنذر في الأوسط، (٢٥٣٥)، والجصاص في أحكام القرآن، (١٦٨/٣)، من طريق: عبد الواحد بن زياد، عن الأفلت بن خليفة، عن جسرة، به.

أفلت بن خليفة: قد اختُلف فيه، فقد قال ابن حزم: «أفلت؛ فغير مشهور ولا معروف بالثقة»، المحلى بالآثار (٤٠١/١)، وكذا قال الخطابي تعليقًا على الحديث: «قد ضعفوا هذا الحديث وقالوا أفلت راويه مجهول لا يصح الاحتجاج بحديثه»، معالم السنن، (٧٨/١)، فتعقبه المنذري في مختصر سنن أبي داود للمنذري ت حلاق، (٨٥/١): «وفيما حكاه الخطابي أنه مجهول

نظَرٌ، فإنه أفلتُ بن خليفة، ويقال: فُلَيت بن خليفة العامري، ويقال: الذهلي، وكنيته: أبو حسان، حديثه في الكوفيين، روىٰ عنه سفيان بن سعيد الثوري، وعبد الواحد بن زياد. وقال الإمام أحمد بن حنبل: ما أرىٰ به بأسًا. وسئل عنه أبو حاتم الرازي؟ فقال: شيخ. وحكىٰ البخاري أنه سمع من جَسرة بنت دجاجة. قال البخاري: وعند جسرة عجائب»، وانظر لكلام أبي حاتم: الجرح والتعديل، (١/٣٤٦)، وكلام أحمد فيه ذكره عبد الله أنه قال فيه: «ما أرىٰ فيه بأسًا»، العلل، (٣/١٣٦)، ولكن قال البغوي: «ضعف أحمد الحديث؛ لأن راويه أفلت وهو مجهول»، شرح السنة، (٣/٤٦)، ولم أقف علىٰ موضع ذلك النقل، وهل وقف عليه البغوي بنصه أم فهِمَه من كلام له، وأسرف ابن الرفعة ـ وهو فقيه ـ في كتاب المطلب العالي في حُكمه فقال عنه إنه متروك، وقد نقله عن الماوردي ـ وهو فقيه أيضًا ـ وعزاه إليه، وهو في الحاوي، (٢/٢٧٦)، فتعقبه ابن الملقن وكذا ابن حجر بأن هذا لم يقله أحد من أهل الشأن، وإنما قيل فيه ما تقدَّم، البدر المنير، (٢/٥٦٠)، والتلخيص الحبير، (١/٣٧٦)، وقال يحيىٰ: «صاحب جسرة»، تاريخ الدوري، (٢/٤٧٧)، قلت: هو ابن بنت دجاجة كما قال الدارقطني في سؤالات البرقاني، والصُّحبة تطلق ويراد بها مطلق الملازمة أو الاختصاص أو الشهرة، فلا منافاة بين الوصفين، وذكره ابن حبان في الثقات، (٦/٨٨)، وقال الدارقطني: «صالح»، سؤالات البرقاني، (ص: ١٧)، ونقل مغلطاي: «وزعم البرديجي أن فليتًا من الأفراد»، الإكمال، (٢/٢٦١)، وقال ابن المنذر: مجهول، (الأوسط، ٣/١٠٩)، وقال الذهبي وابن حجر: صدوق، الكاشف، (١/٢٥٥)، والتقريب، (ص: ١١٤)، وقال الحافظ: «قد أخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه وقد روىٰ عنه ثقات، ووثَّقه من تقدم وذكره ابن حبان في الثقات أيضًا، وحسنه ابن القطان»، تهذيب

التهذيب (٣٦٦/١)، فميل الحافظ واضح لتقويته.

فالحاصل أن كلام الخطابي أنه مجهول فيه نظر، وكلام ابن حزم فيه أقوىٰ، أنه ليس بالمشهور، فإن فيه نوعًا من الجهالة، نعم ارتفعت جهالة الحال برواية غير واحد من الثقات عنه كما ذكروا، ولكن التوثيق فيه قليل، وروايته قليلة حتىٰ قال البرديجي إنه من الأفراد الوحدان كما تقدم، فعبارة ابن حزم عنه أنه غير مشهور أدقّ.

وأما جسرة بن دِجاجة؛ فقد تقدم معنا الكلامُ فيها في حديث أم سلمة السابق، وأزيد هنا أيضًا بخصوص روايتها عن عائشة، قال في ميزان الاعتدال، (٣٩٩/١): «عن عائشة. قال البيهقي: فيها نظر»، وسيأتي كلام البيهقي في ذكر اختلافهم في الحكم علىٰ الحديث.

وقد أورد البخاري في التاريخ الكبير، (١٨٤/٦)، في ترجمة الهَجري، هذا الحديثَ، عنه عن محدوج، ثم ذكر اختلاف أفلت، فقال: «وقال أفلت: عن جسرة، عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ، ولا يصح هذا عن النبي ﷺ»، فصرَّح بردّ الحديث، ولكن يحتمل أن يكون كلامه عن حديث أبي الخطاب عن محدوج عن جسرة، أو عن حديث أفلت عن جسرة، وقد ناقشنا هذا في حديث أم سلمة، وهو طعن في الحديث علىٰ كل تقدير.

وقد ترجمَ البخاري أفلتَ في التاريخ الكبير، (٦٧/٢)، وروىٰ حديثَه الذي معنا وفيه زيادة: «إلا لمحمد وآل محمد»، وقال: «سَمِعَ جَسرة بنت دجاجة، ودهثمة، وعند جَسرة عجائب»، فغمز في هذا الحديث بخصوصه من جهة جسرة، ثم قال: «وَقَالَ عُروة، وعَبّاد بْن عَبد الله: عَنْ عائشةَ، عَن النبيِّ ﷺ: سُدُّوا هَذِهِ الأَبوابَ، إِلَّا بابَ أَبِي بَكرٍ. وهذا أصح»، وهذا إعلالٌ من

البخاري لمتن هذا الحديث بأن فيه شذوذًا أو نكارة لأنه مخالف لما هو أصح منه وهو حديث أبي بكر.

وأكثرُ روايةِ هذا الحديث من حديث عائشة ليس فيها الزيادة محل البحث، وإنما هي من حديث أم سلمة وأبي سعيد وسعد ـ ونحوها ـ وقد تقدمت كلها. وقد وقعت هذه الزيادة للبخاري والدولابي وابن راهويه، من رواية موسىٰ بن إسماعيل، وهو ثقة من رجال الشيخين، فكيف جاءت هذه الزيادة من طريقه؟! علىٰ أن أصل الحديث في منتهاه فلا ينفعه هذا، فلعله وقع لموسىٰ بن إسماعيل من أحد من رواه بالزيادة، وقد تقدم، أو تكون جسرة نفسها ترويه بالزيادة أحيانا، والبخاري رد الحديث أصلًا بجسرة، وبتقديم حديث الزهري في فتح الأبواب لأبي بكر عليه.

ولما ساق البيهقي الحديثَ بهذه الزيادة، من طريق البخاري عن موسىٰ بن إسماعيل، قال: «زَادَ فِيهِ مُوسَىٰ بْنُ إِسْمَاعِيلَ»، وقال: «ثنا مُوسَىٰ، فَذَكَرَهُ بِزِيَادَتِهِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَعِنْدَ جَسْرَةَ عَجَائِبُ»، السنن الكبرىٰ للبيهقي ت التركي (١٦٨/٥)، فعصبَ هذه الزيادةَ بموسىٰ بن إسماعيل. لكن علّق الحافظ الذهبي علىٰ هذه الزيادة في هذا الإسناد ـ يعني حديث أفلت عن جسرة عن عائشة ـ، بقوله: «قلت: وقوله فيه: "إلا لمحمد ﷺ وآل محمد"؛ منكر من القول، وما علمتُ أحدًا ذهب إليه»، المهذب في اختصار السنن الكبير (٨٧١/٢)، لكن لم يقل الذهبي كيف يصنع؟ هل يحمل الزيادة علىٰ موسىٰ، أم علىٰ أفلت نفسه، أم علىٰ دجاجة.

وكما تقدّم فمدار الحديث لا يخلو من مقال، ولهذا **اختلف** أهل العلم في هذا الحديث، يعني أصله وهو حَجْر الحائض والجنب عن دخول المسجد ـ دون

الزيادة فقد تقدّم بيان حالها، وقد صرح بضعفها البخاري والبيهقي والذهبي وغيرهم ـ: فقد نقل البغوي تضعيفَه عن أحمد كما تقدم، ويحتمل أن البخاريّ أراده بقوله: «لا يصح» كما تقدّم، وهو قد رجّح عليه حديث الزهري الذي فيه استثناء أبي بكر، فهو مردود عنده على كل تقدير، وضعفه ابن حزم، والخطابي كما تقدَّم، وعبد الحق الإشبيلي قال: «لا يثبت من قبل إسناده»، الأحكام الوسطى (١/٢٠٧)، وقال ابن المنذر: «أفلت عندهم [كذا]، ويبطل إذا كان كذلك أن يقوم هذا الحديث حجة» الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٥/١٣٥)، وقال مرة (٢/١١٠): «لا يجوز الاحتجاج بحديثه»، ونقل عن البيهقي: «ليس بالقوي»، البدر المنير، (٢/٥٦٠)، «ليس هو بقوي»، المجموع، (٢/١٦٠)، وقال البيهقي: «إن صح»، السنن الكبرى، ت التركي، (٥/١٦٨)، ونقل كلام البخاري عليه ليضعفه. وذكره النووي في خلاصة الأحكام، (١/٢١٠) في قسم الضعيف، وادعى ابن الملقن أن النووي كأنما اتبع في ذلك عبدَ الحق، (٢/٥٦١)، وليس على هذا بينة، فإنه يأخذ منه ويدع، وينص على مخالفته، الخلاصة، (١/٤٦٣)، المجموع، (٣/٥٠١)، وقد بحث هذا الحديثَ في المجموع، وذكر حكمَ عبد الحق عليه، وذكر مَنْ خالفه فقبله، ثم قال عن تخريج أبي داود له وسكوته عليه: «وقد قدَّمنا أن مذهبه أن ما رواه ولم يضعفه ولم يجد لغيره فيه تضعيفًا؛ فهو عنده صالح، ولكن هذا الحديث ضعفه من ذكرنا»، المجموع شرح المهذب (٢/١٦١)، فالظاهر أنه من موافقة الرأي للرأي.

وحسّنه ابن سيد الناس، والزيلعي، والقطان، وابن الملقن، انظر: النفح الشذي، (٣/٢٠٠ ـ ٢٠١)، ونصب الراية، (١/١٩٤)، وبيان الوهم والإيهام

في كتاب الأحكام (٥/٣٣٢)، والبدر المنير، (٢/٥٦١). وصحّحه الزركشي والشوكاني، انظر: إعلام الساجد، (ص: ٣١٥)، ونيل الأوطار، (١/٢٨٧)، وهو ما يُفهم من كلام الحافظ ابن حجر في تعليقه على من ضعّف الحديث في كلامه في تهذيب التهذيب، (١/٣٦٦)، والتلخيص الحبير، (١/٣٧٦)، وفي نصب الراية، (١/١٩٤): «قال أبو زرعة: حديث عائشة أصح من حديث أم سلمة»، ولا يستلزم التصحيح المطلق، ولا اشتراكهما في الصحة، بل المراد النِّسبي. قلت: وهذا حكاية لقوله بالمعنى، وقد نقل هو نفسه عبارته بعدها بقليل.

فالذي في علل ابن أبي حاتم، (٢/١٣٧ ـ ١٣٩) أن أبا زرعة أعلَّ حديث جسرة عن أم سلمة، وقال: إن الصحيح عن عائشة: «وسمعت أبا زرعة وذكر حديثًا حدثنا به عن أبي نعيم، عن ابن أبي غنية، عن أبي الخطاب، عن محدوج الذهلي، عن جسرة؛ قالت: أخبرتني أم سلمة؛ قالت: خرج النبي ﷺ إلى صرحة هذا المسجد، فنادى بأعلى صوته: إن المسجد لا يصلح لجنب ولا لحائض، إلا للنبي، ولأزواجه، وعلي، وفاطمة بنت محمد.

قال أبو زرعة: يقولون: عن جسرة، عن أم سلمة؛ والصحيح: عن عائشة». وقوله: «الصحيح» ليس بصريح أيضًا في تصحيح حديث عائشة في نفسه، بل الظاهر أن المراد بالصحيح يعني الجادة في هذا الإسناد، ولذلك نقله الزيلعي بعبارة: «أصح» كأنه للدلالة على أن المراد أنه أقوى منه فحسب، إن كان قصد النقل بالمعنى. والمقصود على كل حال أن أبا زرعة ردّ حديث أم سلمة الذي فيه زيادة الاستثناء، ولذلك علّق ابن أبي حاتم ليبين أن حديث عائشة ليس فيه هذه الزيادة، فقال: «قد روى أفلت بن خليفة، عن جسرة، عن

عائشة، عن النبي ﷺ هذا الحديث؛ غير أنه لم يذكر: إلا للنبي وأزواجه...، وإنما قال: لا يصلح لجنب ولا حائض فقط»، وهذا مهم في محل البحث، وهو يشكل على الزيادة التي رواها البخاري من حديث عائشة، فهذه الزيادة لا تعرف من حديث عائشة من رواية أفلت، بل من حديث أم سلمة وغيرها، كما قال ابن أبي حاتم هنا، فالله أعلم بحقيقة الحال.

فالحاصل: أنه ليس غرضنا هنا هذا الحديث ـ حديث عائشة ـ لأنه ليس من روايات كتابنا، ولكن علاقته بالرواية التي معنا واضحة لأنه الأصل في هذا الباب، ورواية الاستثناء المذكورة في فضيلة علي رضي الله عنه مزيدة عليه، ولا شك أن حديث عائشة أصح من حديث أم سلمة على كل تقدير، كما صرح أبو زرعة، وفليت ـ أو أفلت ـ راويه عن جسرة عن عائشة؛ أَوْلى به من أبي الخطاب ومحدوج ونحوهم من المجاهيل عن جسرة عن أم سلمة، فهو أحسن حالًا منهم في نفسه، وجسرة جدته، فهو صاحب جسرة، فيكون أعرف بحديثها، ومع ذلك فحاله والخلاف في تصحيحه كما رأيتَ، فحديث أم سلمة أوهى، ثم قد رده البخاري، وغيره، ولو قُدِّرت صحة حديث عائشة فالزيادة في حديث أم سلمة تكون منكرةً، والحديثان ـ أم سلمة وعائشة ـ عند جسرة، فليس بمأمون أن يكون الاختلاط من جهتها أو من جهة من روى عنها، فإن من روى عنها حديث أم سلمة كمحدوج ونحوه مجاهيل لم تُحرز عدالتهم ولا ضبطهم، بل لو قال قائل: الحديث حديث جسرة، وقد اختُلِف فيه على جسرة، فرواه عنها أفلت بن خليفة فقال: عن جسرة عن عائشة، وخالفه محدوج الهذلي فقال: عن جسرة عن أم سلمة، وفيه هذه الزيادة، فيكون الحديث في أصله مضطربًا؛ لم يُبعِد، كما هي طريقة الدكتور بشار إذ أعلّ حديث عائشة بهذه الطريقة في تعليقه على المحلى (٢/٤٨٤) رغم اعتماده أن فليتًا وجسرة حسنا الحديث، فتأمل.

والمتابعات والشواهد لا تنفعه، فالحديث بهذه الزيادة لا يصح من طريقٍ أصلًا، وقد أحصيناها، وأورده من عامة شواهده ـ خلا حديث عائشة لمكان الخلاف فيه ـ صاحبُ الفوائد المجموعة، كما تقدم مرارًا ـ، وصاحب تنزيه الشريعة، (١/٣٨٤)؛ واللآلئ المصنوعة، (١/٣٥٣)، وأصله في موضوعات ابن الجوزي كما تقدَّم.

وقد اضطرب كلامُ العلماء في تقوية أحد الحديثين بالآخر، فابن الملقن عند تحسينه لحديث عائشة السابق قال: «وحديث أم سلمة شاهد له»، البدر المنير، (٢/٥٦١)، وفيه ما فيه كما تبيّن لك من الكلام على ضعف حديث أم سلمة، كيف وقد سلم هو نفسه أن ابن حزم «أعلَّ حَدِيث أم سَلمَة بِأَمْر لَا ننازعه فِيهِ»!، ثم ذكر كلامه في محدوج وأبي الخطاب وأقره عليه، ووصف الزيادة في الحديث ـ محل البحث ـ فيه أنها «غريبة»، بل قال بعد مناقشة ابن حزم لبعض أسانيدها من حديث أم سلمة ـ وقد أوردنا هذه المناقشة في محله ـ «عَلَى أَنِّي لَا أحسن هَذِه الزِّيَادَة بِمَا ذكرت وَإِنَّمَا ذكرت ذَلِك عَلَى سَبِيل الْبَحْث مَعَه ـ يعني ابن حزم»، البدر المنير، (٢/٥٦٣)، فلو سُلِّم أن حديث أم سلمة شاهد لحديث عائشة؛ فقصدُ ابن الملقن أصلُ الحديث، وليس ينفع هذا في تقوية محلّ البحث الذي معنا وهو الفضيلة الخاصة لعليّ بورود هذا الاستثناء.

ثم البوصيري قلب البحثَ، فقال: «فهو ـ يعني حديث عائشة ـ شاهدٌ لحديث أم سلمة»، إتحاف الخيرة المهرة، (٢/٥٥)، مصباح الزجاجة، (١/٢٣٠)، وحديث أم سلمة أقصر من حديث عائشة، فلا يصلح أن يكون الأقصر شاهدًا للأطول الذي فيه الزيادة، وإلا بطل بحثُ المنكر كله، ولذا صرح الحافظ ابن حجر أن قول من يقول بقبول زيادة الثقة ـ وهذا الثقةُ! ـ مطلقًا

لا يتأتى أصلًا على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ألا يكون شاذًّا[(١)] ـ فضلًا عن أن يكون منكرًا من زيادة الضعفاء والمجاهيل كما معنا ـ، فقصارى ما يفيدُه هذا التقوِّي هو تقوية أصل الحديث، لا أن يُجعل كلُّ حديثٍ منهما مقوِّيًا لضعف الآخر فيُقوَّى الحديثان، بل الأصل حديث عائشة، فهو المشهور المعروف، وحديث أم سلمة مخالف له في الإسناد، وفي المتن بالزيادة، فهو دال على وهائه، لا أن يُقوَّى بحديث عائشة. وقد قال البوصيري أيضًا: «وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري»، مصباح الزجاجة، (١/٢٣٠)، وقد عرفتَ ما فيه.

فالحاصل ضعف الحديث الذي فيه الزيادة **ونكارته**، من حديث أم سلمة وأبي سعيد وسعد وغيرهم، ولو قُدّرت صحة حديث عائشة؛ فليس فيه هذه الزيادة، بل وعلى فرض صحته بالزيادة فلا يستلزم صحةَ حديث فتح الباب لعليٍّ كما وجَّه المصنف، ولهذا الموضع مزيد تحقيق في الكتاب المستقل الذي عملناه لبحث حديث فتح الأبواب لعليّ رضي الله عنه.



(١) انظر: نزهة النظر، ت الرحيلي، (ص: ٨٢).

٢٩ ـ ٣١

هذا حديث عليّ رضي الله عنه في إعطاء الراية، بزيادة الدعاء له بذهاب الحر والبرد، ووصفه في بعض الطرُق بأنه ليس بفرّار.

يروىٰ عن عليّ رضي الله عنه من طرق: عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وأبيه: داود بن بلال بن أحيحة رضي الله عنه، وأم موسىٰ، وأبي مريم الحنفي، وسويد بن غَفَلة.

وقد رواه **المصنِّف** من حديث عليٍّ من طريقي: عبد الرحمن ابن أبي ليلىٰ، وأم موسىٰ.

فأما **طريق عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ** فيروىٰ من طريق: الحكم ومنهال وعيسىٰ، وأبي إسحاق الهمداني.

وطريق الحكم، ومنهال، وعيسىٰ، يرويه عنهم الثلاثةِ: ابنُ أبي ليلىٰ الفقيه، فلنخرجه من حديثهم علىٰ أنه طريق **ابن أبي ليلىٰ** لأنه مداره.

فأما طريق **ابن أبي ليلىٰ**: فرواه أحمد، (٧٨٠، ١١٢٠)، **وقد أخرجه المصنِّف من طريقه** [٣٠]، وفضائل الصحابة (٩٥٠)، وابن ماجه، (١١٧)، وابن أحمد في زوائد الفضائل، (١٠٨٤)، والبزار في المسند، (٤٩٦)، والنسائي في الكبرىٰ، (٨٣٤٥) ـ خصائص علي، (١٣)، كلهم من طريق: ابن أبي ليلىٰ القاضي، عن الحكم والمنهال، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، به.

ورواه أبو نعيم في دلائل النبوة، (٣٩١)، من طريق: ابن أبي ليلىٰ، عن عيسىٰ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، به.

وأخرجه: ابن أبي شيبة، (٣٧٨٨٠)، من طريق: ابن أبي ليلىٰ، عن الحكم والمنهال وعيسىٰ، ثلاثتهم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، به.

وفيها ذكر الدعاء بعدم الأذية من الحر والبرد، وفي أكثر الطرق زيادة وصفه: «ليس بفرار».

وابن أبي ليلىٰ القاضي: هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ الأنصاري، الكوفي القاضي الفقيه، عصريّ أبي حنيفة، خلص الحافظ إلىٰ أنه «صدوق سيئ الحفظ جدًّا»، التقريب (ص: ٤٩٣)، وقد تُكُلِّم في حفظه كثيرًا، ووصفه أحمد بسوء الحفظ، وقال أيضًا: «مضطرب الحديث، فقه ابن أبي ليلىٰ أحب إلينا من حديثه، حديثه فيه اضطراب»، العلل برواية عبد الله، (٤١١/١)، وصرح يحيىٰ أنه ضعيف، تاريخ ابن معين رواية الدوري، (ص: ٥٧)، والكامل، (٣٩١/٧)، فيكادون يتفقون علىٰ ذلك، مع صدقه في نفسه، لكنه «ليس بحافظ» كما قال الدارقطني في علله، (٢٠٩/٦).

فهذا الطريق مداره علىٰ ابن أبي ليلىٰ، ثم رواه عن غير واحد، وهذا اختلاف منه في شيخه في هذا الحديث، والظاهر أن هذا اضطراب من ابن أبي ليلىٰ، وهو ضعيف الحفظ مضطرب كما عرفت، قال الحويني في الحلي بتخريج خصائص علي، (٣٧): «وعندي أن هذا اضطراب من ابن أبي ليلىٰ، يُضَعَّفُ به الحديث»، وقد أشار الدارقطني في العلل، (٣٧٨/٢) إلىٰ ذلك، فقال: «حدث به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، واختلف عنه»، ثم ساق الاختلاف.

وأما طريق **أبي إسحاق الهمداني**: فرواه النسائي في الكبرىٰ، (٨٤٨٣)، في خصائص علي، (١٤٧)، والطبراني في الأوسط، (٢٢٨٦)، من طريق:

أيوب بن إبراهيم، عن إبراهيم الصائغ، عن **أبي إسحاق الهمداني**، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن علي، وليس فيه: «ليس بفرار»، وفيه حكاية الحر والبرد فقط.

وفي إسناده: أيوب بن إبراهيم، قال الحافظ عنه: صدوق، التقريب، (ص: ١١٧)، والصواب أنه مجهول، كما نص الذهبي في الميزان، (٢٨٤/١)، لم يرو عنه إلا واحد، تهذيب الكمال، (٤٥٣/٣)، وقال مصنفا تحرير تقريب التهذيب: مجهول لم يذكره في الثقات سوىٰ ابن حبان، وهو معروف بتساهله في توثيق المجاهيل، تحرير التقريب، (١٥٨/١).

والحديث عن أبي إسحاق الهمداني، هو السبيعي، ثقة مُكثر، وقد اختلط، وهو مدلس، وقد عنعن هذا الخبرَ عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ. وفي علل الدارقطني، (٢٧٩/٣): «ويقال: إن أبا إسحاق لم يسمعه من عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وإنما أخذه من ابنه محمد، عن المنهال بن عمرو، عنه»، فيكون هذا الإسناد في الحقيقة راجعًا إلىٰ طرق ابن أبي ليلىٰ السابقة، وليس طريقًا آخر.

وابن أبي ليلى الذي يروىٰ هذا الحديثَ عن عليّ من طريقه هو عبد الرحمن بن يسار الأنصاري الكوفي، ثقة من كبار التابعين، صحب عليًّا، وشهد أكثر من مئة من الصحابة، وفي أول اللفظ ذكر أن «أباه» كان يسمُر مع عليّ ﷺ، ثم ذكر الحديث، لكنه لم يصرح أنه من رواية أبيه عن علي، بل جعله بلفظ المبني لما لم يُسمّ فاعله، وفي بعضها يصرح أنه عن أبيه، وفي بعضها من روايته لكن فيها أن أباه هو من سأله، فأكبر الظن أن روايته ترجع إلىٰ روايته عن أبيه عن عليّ، وأنه كان يسقطه أحيانًا ويذكره أحيانًا.

قلت: وهذه الطرق فيها ذكرُ الحر والبرد، وأن عليًّا كان يلبس ثياب الشتاء في الصيف، وثياب الصيف في الشتاء، وفي أكثرها: «ليس بفرار».

فالحاصل: أن هذا إسناد **ضعيف**، مداره على ابن أبي ليلى الفقيه الكوفي المجتهد القاضي، وقد تقدم ما فيه، والحديث أصله متفق عليه كما تقدم، لكنه بهذه الزيادات ضعيف.

❊ وأما **طريق داود بن بلال بن أُحَيْحة** رضي الله عنه: والد ابن أبي ليلى:

فرواه أبو نعيم في معرفة الصحابة، (٣٣٣)، والطبراني في الأوسط، (٥٧٨٩)، وفي الكبير، (٦٤٢١)، والآجري في الشريعة، (٥٩٤)، من طريق: علي بن هاشم، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي فروة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، بلفظ مختصر، ليس فيه: «ليس بفرّار»، ولا عدم التأذي بالبرد والحر.

وطريق الطبراني إليه فيه: ضرار بن صرد: متروك، وطريق أبي نعيم والآجري إليه فيه: عباد بن يعقوب، هو الرواجني، غال، قال بعض النقاد بصدقه، والظاهر أنه متروك، انتقى له البخاري مرة، مقرونًا بغيره، تقدم معنا في غير ما حديثٍ، فلا نطيل بتكراره.

ويروى الحديث من طريق داود بن بلال بن أحيحة من جادة الطرق السابقة التي ذكرناها أولَ التخريج، من طريق ابن أبي ليلى قاضي الكوفة، إلى عبد الرحمن بن أبي ليلى ابنِه، عن أبيه صريحًا، أخرجه: ابن ابي شيبة، (٣٧٨٨٠)، وابن أحمد في فضائل الصحابة، (١٠٨٤)، والبزار، (٤٩٦)، والنسائي في الكبرى، (٨٣٤٥)، من طريق: ابن أبي ليلى، عن الحكم والمنهال

وعيسىٰ ـ فرادىٰ أو جماعة كما ذكرنا هناك ـ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن أبيه، فذكره، من سؤاله هو إياه.

وقد نصّ الدارقطني علىٰ هذا الاختلاف في الحديث، فقال في العلل، (٢٧٩/٣): «فهو في هاتين الروايتين من حديث أبي ليلىٰ، عن علي. وفي غيرهما من حديث عبد الرحمن ابنه، عن علي».

فالحاصل: أن هذا الحديث **ضعيف** من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن علي، أو عن أبيه عن علي، علىٰ أنه ليس في الطرق التي لا ترجع إلىٰ رواية ابن أبي ليلىٰ المجتهد الكوفي: عدم الحر والبرد، ولا زيادة عدم الفرار.

*** وأما طريق أم موسىٰ:**

فرواه: الطيالسي، (١٨٥)، وأحمد، (٥٨٠)، وفي الفضائل، (٩٨٠)، وأبو يعلىٰ، (٥٩٣)، **وقد أخرجه المصنف من طريقه** [٣١]، والطبري في تهذيب الآثار، (٢٢)، والمحاملي في أماليه، (١٣٩)، والقطيعي في جزء الألف دينار، (٤١)، وابن المقري في معجمه، (٧٧٣)، والبيهقي في دلائل النبوة من طريق الطيالسي، (٢١٣/٤)، والضياء في المختارة، (٨١٠) من طريق أحمد، و(٨١١)، من طريق: مغيرة، عن أم موسىٰ، عن عليّ، به.

ولفظه مختصر: «مَا رَمِدْتُ وَلا صَدِعْتُ مُنْذُ مَسَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجْهِي، وَتَفَلَ فِي عَيْنِي يَوْمَ خَيْبَرَ، وَأَعْطَانِي الرَّايَةَ»، ليس فيه ذكر الحر والبرد، ولا «ليس بفرار».

المغيرة بن مقسم الضبي: من رجال الشيخين، يدلس، لا سيما عن إبراهيم، وذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، ولعل في هذا نظرًا، فهو ثقةٌ

مُتقِنٌ مشهور، حديثه في الصحيحين والسنن الأربعة، وتدليسه عن إبراهيم هو الذي طعن فيه الإمام أحمد، وقال إن عامة حديثه عنه مدخول، وضعَّف حديثَه عن إبراهيم وحده، انظر: العلل برواية عبد الله، (١/٢٠٧)، ذكر المدلسين للنسائي، (١٢٣)، وجامع التحصيل، (١١٠)، والتبيين لطبقات المدلسين، (٥٦)، وطبقات المدلسين، (٤٦)، وتقريب التهذيب، (٥٤٣).

وأم موسىٰ: قيل اسمها حبيبة، وقيل فاختة، سُرِّية عليّ، طبقات ابن سعد، (٨/٤٨٥)، وثقها العجلي، وقال الدارقطني: «حديثها مستقيم، يخرج حديثها اعتبارًا»، سؤالات البرقاني، (٥٨٥)، وقال ابن حجر: مقبولة، تقريب التهذيب، (٧٥٩)، وانظر: ميزان الاعتدال، (٤/٦١٤).

فهذا إسناد **جيد أو حسن**. ومقتضىٰ تخريج الضياء أن يكون صحيحًا عنده، والحديث ليس فيه زيادة عما في الصحيحين.

❊ وأما طريق أبي مريم الحنفي:

فرواه ابن أبي شيبة، (٣٧٨٩١)، والبزار، (٧٧٠)، من طريق: عبيد الله بن موسىٰ، عن نعيم بن حكيم، عن أبي مريم الحنفي، عن عليّ، به. وليس في خبر البزار: «ليس بفرار»، وهي في لفظ ابن أبي شيبة، وفيه أن النبي ﷺ أرسل عمر أولًا، وأنه انهزم، ورجع هو وأصحابه يجبِّنهم ويجبِّنونه، وليس في حديث ابن أبي شيبة ذكر البرد والحر.

قال البزار بعده: «هذا الحديث قد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، من غير هذا الوجه بغير هذا اللفظ»، تقدّم بعضُ وجوهه، وسيأتي مزيد.

وفي إسناده: نُعيم بن حكيم؛ وإن كان صدوقًا إلا أن له أوهامًا كما قال

الحافظ، التقريب، (٥٦٤)، وقال ابن سعد: ليس بذاك، الطبقات، (٣٢٠/٧)، وقال أبو الفتح الأزدي: أحاديثه مناكير، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الساجي: ضعيف، راجع: تهذيب الكمال، (٤٦٤/٢٩)، وميزان الاعتدال، (٢٦٧/٤)، وإكمال التهذيب، (٦٥/١٢).

وعبيد الله بن موسىٰ بن باذام؛ ثقة من الأعلام، شيخ البخاري، لكنه كان محترقًا غالي المذهب، راجع: تهذيب الكمال، (١٦٤/١٩)، وميزان الاعتدال، (١٦/٣).

فهذا الخبر **ليِّن** الإسناد، مخالف لما في الصحيحين ورجالهما فيه ثقات، فزيادته **منكرة**.

❊ وأما طريق سويد بن غفلة:

فرواه الطبراني في الأوسط، (٣٧٩٦)، من طريق: حسن بن حسين، عن سَعَّاد بن سليمان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن الجعد، عن سويد بن غفلة، عن علي، به. وفيه الحر والبرد، وليس فيه: «ليس بفرّار».

وفي إسناده: حسن بن الحسين العرني: ضعيف جدًّا، قال ابن عدي: «روىٰ أحاديث مناكير»، الكامل، (١٨١/٣)، وفي لسان الميزان ت أبي غدة، (٣٣/٣): «قال أبو حاتم: لم يكن يصدق عندهم وكان من رؤساء الشيعة. وقال ابن عَدِي: لا يشبه حديثه حديث الثقات. وقال ابن حبان: يأتي عن الأثبات بالملزقات ويروي المقلوبات»، بل قال الحافظ في التلخيص، (٥٥٤/١): «متروك». والجعد: مجهول.

فهذا إسناد **ضعيف جدًّا** أو **متروك**.

فالحاصل: أن زيادة عدم التأذي بالحر والبرد واردة بأسانيد ضعيفة، قد تقبل التحسين بمجموع الطرق أنّ لها أصلًا، أما زيادة أنه «ليس بفرار»، أو سبق عمر إلىٰ خيبر وانهزامه، فليست ثابتة بإسناد صحيح ولا حسن، بل بإسناد ضعيف، ومن طرق الغلاة، وهي مخالفة للثابت المتفق عليه في الصحيحين، فهي منكرة، وما ثبت في الروايات من شفائه من الرمد أو حمل الراية فأصله متفق عليه.



٣٢

أثر عمر ﷺ في غبطة عليّ ﷺ على ثلاث خصال.

يروى عن عمر ﷺ من طريقي: أبي هريرة، وابن عمر ﷺ.

فأما طريق أبي هريرة ﷺ:

فيروى عن أبي هريرة من طريق: **سهيل بن أبي صالح**.

ويروى عن سهيل من طريقَي: عبد الله بن جعفر المديني، ويعقوب بن عبد الرحمن القاريّ.

أما طريق: عبد الله بن جعفر المديني:

فرواه الحاكم في المستدرك، (٤٦٣٢)، **وقد أخرجه المصنِّف من طريقه**، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، (٣٥٥١)، ورواه أبو يعلى، كما في مجمع الزوائد، (٩/١٢١)، قال: «رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي الْكَبِيرِ»، ورواه ابن عساكر، (٤٢/١٢٠)، من طريق أبي يعلى، وعزاه إليه ابنُ كثير في مسند الفاروق، (٩٧٦)، وهو في المقصد العلي بزوائد أبي يعلى الموصلي، (١٣٢٩)، **قلت**: وليس هو في المطبوع من مسند أبي يعلى بذلك الإسناد، وابن عدي، في الكامل، (٥/٢٩٦) من طريق: عبد الله بن جعفر المديني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.

عبد الله بن جعفر: والد علي بن المديني؛ ضعيف، قال في مجمع الزوائد، (٩/١٢١): «فِيهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ نَجِيحٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ»، وقال ابن عدي في الكامل، (٥/٢٩٦) في ترجمة عبد الله بن جعفر والد علي بن المديني

بعد أن روىٰ له أحاديث من روايته عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، منها حديثنا: «وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ الَّتِي أَمْلَيْتُهَا عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ كُلُّهَا، وإِنَّما يَرْوِيهِ سُهَيْلٌ عَنْ عَبد اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ»، وأورده ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، (٤/١٩٤٤)، وقال ابن كثير في مسند الفاروق، (٢/٦٧٥): «إسناد قوي لولا عبد الله بن جعفر بن نجيح والد علي بن المديني فإنه ضعفه غير واحد من الأئمة منهم ابنه عليّ ﷺ».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وفيه ما فيه، ولذا تعقبه الذهبي بعبد الله بن جعفر.

فالحاصل أن هذا إسناد **ضعيف**. وسيأتي مزيد في سهيل.

وأما طريق يعقوب بن عبد الرحمن القاريّ:

فرواه ابن أحمد في زوائد الفضائل، (١١٢٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، (٣٥٥٢)، من طريق: يعقوب بن عبد الرحمن القاري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب، وليس فيه عن أبي هريرة عن عمر.

ويعقوب؛ ثقة، من رجال الجماعة إلا ابن ماجه.

والمدار في تلك الأسانيد علىٰ **سهيل بن أبي صالح**: صدوق، خرّج له مسلم كثيرًا، وقال الحافظ: «صدوق تغير حفظه بأخرة»، التقريب، (٢٥٩)، روىٰ له البخاري مقرونًا، وآخذه عليه النسائي والدارقطني، سؤالات السلمي، (ص: ١٨٣ ـ ١٨٤)، وقد اختلط وتغير ونسي بعض حديثه، ووثقه غير واحد منهم يحيىٰ، ومشاه أحمد، وقال النسائي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: «لا يحتج بحديثه»، راجع: تهذيب الكمال، (١٢/٢٢٣)، وانظر: المختلطين للعلائي، (٥٠)، والاغتباط

بمن رمي من الرواة بالاختلاط، (١٦٤)، وميزان الاعتدال، (٢/٢٤٣).

ولم أقف لأبيه السمان على رواية عن عمر، وإنما يروي عن أبي هريرة، وعن ابن عمر، وغيرهما من الصحابة، ولعل هذا من اضطراب سهيل فيه، تارة يرويه عن أبيه عن عمر، وتارة عن أبيه عن أبي هريرة عن عمر.

وله نظير أعلَّ به الدارقطني حديثًا، ففي علل الدارقطني، (١٠/١٦٢) بعد أن ذكر اختلافًا في حديثه، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «من غسل ميتًا فليغتسل..»، قال: «ويشبه أن يكون سهيل كان يضطرب فيه».

فهذا الإسناد **ليّن**، بسهيل بن أبي صالح، لاختلاطه وتغيره، واضطرابه في رفع الحديث إلى عمر.

وأما طريق ابن عمر رضي الله عنه:

فأخرجه أبي شيبة، (٣٢٠٩٩)، وأبو يعلى، (٥٦٠١)، من طريق: هشام بن سعد، عن عمر بن أسيد، عن ابن عمر به، وفيه الخصال الثلاثة، وفيه ذكر «سد الأبواب» مكان «سُكناه في المسجد»، وقد خرجنا حديث سد الأبواب قبلًا من حديث زيد بن أرقم وأبي سعيد وابن عباس رضي الله عنهم [٢٥]، وبحثناه بما لا مزيد عليه إن شاء الله في الكتاب المستقل «فتح الأبواب»، وفي إسناده: هشام بن سعد: صدوق له أوهام ومناكير، وطعنه أحمد، وأبو حاتم، وابن حبان، والنسائي، وغيرهم، وكان غاليًا.

فالحاصل أن هذا الحديث **ضعيف**، على أنه ليس في هذا الحديث ذكر الحر والبرد، ولا الوصف بعدم الفرار، فليس بشاهد لحديث عليّ رضي الله عنه السابق في ذلك رقم [٢٩ ـ ٣٠].

٣٣

حديث فاطمة ﵂ الذي فيه: «السعيد كل السعيد، حق السعيد، من أحبّ عليًّا..».

رواه القطيعي في زوائده على فضائل الصحابة، (١١٢١)، وعنه الشجري في الأمالي الخميسية، (١٧٥٤)، والطبراني في الكبير، (١٠٢٦)، وأبو موسى المديني في كتاب حجة ذوي الضلالة ـ ولم يبلغنا ـ كما **أخرجه المصنف بإسناده إليه**، وعزاه المتقي الهندي في كنز العمال، (٣٦٤٥٨) إلى البيهقي في فضائل الصحابة، وأخرجه من طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٣٨٢): من طريق: جندل بن والق.

وعند القطيعي: عن جندل: عن محمد بن عمر، وعند الشجري: عن محمد بن عمرو، ثم اتفقا: عن عباد الكليبي، عن جعفر بن محمد، به.

وأما أبو موسى المديني فهو عنده من طريق: الحسين بن جعفر القتات، عن جندل بن والق، عن محمد بن عمر (منسوبًا)، عن جعفر، مباشرة، بإسقاط عباد الكلبي.

وفي تعيين شيخ جندل هذا اضطراب، فالذي في الأصل المخطوط للكتاب معنا من نِسبته محتمل الرسم، يحتمل أن يكون «الكاسي»، ويحتمل أن يكون «الكاسني»، وقد كشفت عن النسبتين في السمعاني وفروعه، فلم يترجح لي أحد من المذكورين في النسبتين أن يكون هو المذكور، وزعم الأميني أحد من حقّق كتابَنا في مطبوعته (ص: ٦٦) أنه «الكناسي»، وقال إنه من أصحاب الرضى، وعزاه لجامع الرواة وتنقيح المقال من كتبهم الرجالية، ولو سُلِّم ذلك

ـ ولا يبعد فإن الإسناد مسلسل بالشيعة والأئمة من أهل البيت، ويحتمل أنه تحرف في النسخة إلىٰ الكاسي ـ فليس هو من أصحاب جعفر، بل يكون أنزل منه بطبقتين: موسىٰ الكاظم فعليّ الرضىٰ، فيكون منقطعًا، ولعل عبادًا الكلبي هو الساقط من محل الانقطاع، وفي الطبراني وردت نسبته: «محمد بن عمر المازني»، ولا أدري من هو، وتعيينه لا يستحق العناء. وقد ورد في أمالي الشجري «محمد بن عمرو» بالواو. ففي هذا الاسم خلل كثير، ولذا لم يتكلم عليه من ردّ الحديث كابن الجوزي، واكتفوا برده بما هو واضح من آفته، ولذلك قال الهيثمي في المجمع (١٣٢/٩): «رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُمْ».

وقد وقع في طريقه عند أبي موسىٰ المديني: أبو بكر بن أبي دارم الكوفي، كان غاليًا، يروي في ثلب الصحابة المناكير، واتهم بالوضع، فلا نشتغل في النقل حوله.

وقد وقع في طريقه عند ابن الجوزي محمد بن سعيد المروزي عن جندل، وهذا المروزي يضع الحديث أيضًا. وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٢٣٧/١): «هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللهِ، وَعَبَّادٌ الْكُلَيْبِيُّ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَّانَ: هُوَ مَتْرُوكٌ».

فهو علىٰ هذين الطريقين لا يصح إلىٰ جندل أصلًا. ولكنه من طريق القطيعي والشجري ثابت إلىٰ جندل، ولكن فيه عباد الكليبي الآتي.

فالمدار علىٰ جندل بن والق، قال أبو حاتم: صدوق، وحكىٰ أبو زرعة حكاية تفيد أنه يصحف، تهذيب الكمال، (١٥٠/٥ ـ ١٥١)، ونقل في إكمال تهذيب الكمال، (٢٥٠/٣): «قال البزار في كتاب السنن: ليس بالقوي وخرج

الحاكم حديثه في صحيحه، وقال مسلم في «الكنى»: متروك الحديث»، وقال الحافظ: «صدوق يغلط ويصحف»، تقريب التهذيب، (ص: ١٤٣)، فتعقباه في التحرير أنه حسن، وأبانا أن ما حكاه في التهذيب أن مسلمًا قال فيه متروك الحديث؛ خطأ، ليس في كتاب الكنى، وإنما الذي فيه وصف راوٍ بعده بهذا الوصف، فلعله انتقل نظره إلى الاسم اللاحق، وهو تنبيه حسن، وقال مثله محقق الكنى والأسماء لمسلم، (١/٥٥٩) الهامش (٣)، وأنصف المعلمي إذ قال في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص: ٦٦): «فيه ضعْفٌ».

وجندل تارة يرويه عن محمد بن عمر أو عمرو ـ الذي سبقت قصتُه ـ عن عباد الكليبي عن جعفر، وتارة عن محمد بن عمر المذكور عن جعفر مباشرة، فيُسقط من الإسناد عبادًا الكليبي أحيانًا، فلا أدري هل هو منه، أم من شيخه الذي ذكرناه يدلسه وأحيانًا يتمّ إسناده فيذكره، فهو إما عن الكليبي، فيكون هو آفته لأنه متهم بالكذب، أو يكون منقطعًا إن كان محمد بن عمر هذا هو تلميذ الرضى على ما ادعاه الأميني، أو يكون مجهولًا كما قال الهيثمي، فهو إسنادٌ ساقط على كل حال.

فالحاصل أنه إما لا يصح إلى جندل أصلًا بل بإسناد موضوع إليه، وهو الذي يسقُط منه عباد الكُليبي، وإما يصح إلى جندل ولكن فيه عباد الكليبي وهو أيضًا متهم بالكذب، فأحلاهما مرٌّ، فضلًا عن الإشكال الذي في شيخ جندل، فهو موضوع على كل حال، وتعبير المصنف عنه بأنه «غريب» تساهل شديد.



٣٤

حديث تشبيه عليّ رضي الله عنه بعيسى عليه السلام في افتراق الناس فيه بين غال وشانئ.

يروى عن عليٍّ رضي الله عنه من طريقين: من طريق **ربيعة بن ناجد، ومن طريق مسلسل بآل البيت**.

❊ فأما طريق ربيعة بن ناجد:

فيروى من طريق: **الحارث بن حصيرة**، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجد، عن عليٍّ.

فمداره على الحارث بن حصيرة، يروى عنه من طريق: **الحكم بن عبد الملك، ومحمد بن كثير الملائي**.

❊ فأما طريق الحكم بن عبد الملك:

فأخرجه البلاذري في أنساب الأشراف، (٧٩)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٠٠٤)، وابن أحمد في زوائد المسند، (١٣٨٠، ٢٧٢٠٢)، وفي زوائد الفضائل، (١٢٢١، ١٠٨٧، ١٢٢٢)، وفي السُّنة، (٢/٥٤٣، ٥٤٤)، والنسائي في الكبرى، (٨٤٣٤)، في خصائص علي، (١٠٠)، وأبو يعلى، (٥٣٤)، وابن الأعرابي في معجمه، (١٥٥٠)، والآجري في الشريعة، (٨٤٤)، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة، (١١٩)، والحاكم في المستدرك، (٣/١٢٣)، **وأخرجه المصنِّف من طريقه [٣٤]**، وأبو نعيم في فضائل الخلفاء الراشدين، (٥٤)، من طريق: الحكم بن عبد الملك، عن الحارث بن حصيرة، به.

الحكم بن عبد الملك: ضعيف، كلمة اتفاق، بل قال أبو داود: منكر الحديث، وقال ابن معين مرة: ضعيف ليس بثقة، لم يوثقه إلا العجلي، انظر: تهذيب التهذيب، (٢/٤٣١ ـ ٤٣٢).

وقد قال الحاكم عقبه: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي: «الحكم بن عبد الملك وهّاه ابن معين».

*** وأما طريق محمد بن كثير الملائي:**

فأخرجه البزار، (٧٥٨)، من طريق: محمد بن كثير الملائي، عن الحارث بن حصيرة، به.

ومحمد بن كثير الملائي هو القرشي أبو إسحاق: متروك الحديث كما قطع مسلم في الكنى، (١/٤١)، وقال البخاري في التاريخ الكبير، (١/٦٨٣): منكر الحديث، وذكر أحمد أنه خرّق حديثه وأنه الذي يروي عن ابن حصيرة، العلل برواية عبد الله، (٣/٤٣٨).

والذي عليه مدار هذا الحديث الحارث بن حَصِيرة: من الغلاة، قيل كان يؤمن بالرجعة، وثقه النسائي، وضعفه ابن عدي، ميزان الاعتدال، (١/٤٣٢)، وذكره الدارقطني في الضعفاء، (١٥٨)، وقال: «شيخ للشيعة، يغلو في التشيع»، سؤالات البرقاني، (ص: ٤٥)، وقال الحافظ: «صدوق يخطئ ورمي بالرفض»، التقريب، (ص: ١٤٥).

وربيعة بن ناجد: وإن وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، لكن قال الذهبي: «لا يكاد يعرف»، ميزان الاعتدال، (٢/٤٥)، وقال: «فيه جهالة»، المغني، (١/٢٣٠)، ولكن قال الحافظ في التقريب: ثقة، فتعقباه في تحرير

التقريب، (١/٣٩٨): «مجهول، تفرد بالرواية عنه أبو صادق الأزدي، ولم يوثقه سوىٰ العجلي وابن حبان»، ونقلا كلام الذهبي.

فالحاصل: أن هذا الإسناد **ضعيف** من جهات، وتحسين المصنف له ليس بحسن.

وأما الطريق الآخر المسلسل بآل البيت:

فأخرجه ابن حبان في المجروحين، (٢/١٢٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٣٥٨)، من طريق: عيسىٰ بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، عن علي، قَالَ: جِئْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَوْمًا فِي مَلأٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَنَظَرَ إِلَيَّ، وَقَالَ: «يَا عَلِيُّ، إِنَّمَا مَثَلُكَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ كَمَثَلِ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ، أَحَبَّهُ قَوْمٌ فَأَفْرَطُوا فِيهِ، وَأَبْغَضَهُ قَوْمٌ فَأَفْرَطُوا فِيهِ»، قَالَ: فَضَحِكَ الْمَلأُ الَّذِينَ عِنْدَهُ وَقَالُوا: انْظُرُوا كَيْفَ يُشَبِّهُ ابْنَ عَمِّهِ بِعِيسَىٰ، فَأَنْزَلَ اللهُ الْقُرْآنَ: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾.

قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «عِيسَىٰ بْنُ عَبْدِ اللهِ يَرْوِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ آبَائِهِ أَشْيَاءَ مَوْضُوعَةً لا يَحِلُّ الاحْتِجَاجُ بِهِ»، وذكره ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ، (٣٢٨)، وقال: «وَعِيسَىٰ هَذَا عِنْدَهُ نُسْخَةٌ مَوْضُوعَةٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ»، ونقل ابنُ الجوزي كلام ابن حبان، وذكره في الموضوعات ابنُ عراق في تنزيه الشريعة، (٣٩٦).

فالحاصل: أن هذا الحديث **ضعيف** لا يصح من طريقيه، بل طريقه الثاني **موضوع**.



٣٥ - ٣٨

حديث عليٍّ رضي الله عنه: «أنا دار الحكمة وعليّ بابها».

يروىٰ من حديث **عليّ**، **وابن عباس**، **وجابر**، **وأنس** رضي الله عنهم، بألفاظ متقاربة كما سيأتي.

۞ حديث عليّ رضي الله عنه:

يروىٰ عن عليٍّ رضي الله عنه من طريق جماعةٍ: **الصُّنابحي**، **والشعبي**، **والحسن بن علي**، **والأصبغ**، **والحارث**.

فأما طريق عبد الرحمن بن عسيلة الصُّنابحي: وهو أشهر طرقه:

فيروي عنه من طريق: **شريك**، **عن سلمة بن كهيل**، **عن سويد بن غفلة (؟)**، **عنه**، **به**.

ورواه عن شريك جماعة:

رواه **عبد الحميد بن بحر عن شريك:**

رواه أبو نعيم في حلية الأولياء، (١/٦٤)، **وقد أخرجه المصنِّف بإسناده إليه رقم [٣٤]**، عن: **عبد الحميد بن بحر**، عن شريك، به. وليس فيه سويد بن غفلة.

وعبد الحميد بن بحر: كذاب يسرق الحديث، لا نشتغل به، وشيخ أبي نعيم في هذا الإسناد محمد بن أحمد الجرجاني: ثقة، قيل اختلط آخر عمره، كما قال ابن الصلاح عن البردعي، لكن نوقش بأنه يحتمل أنه اشتبه بآخر يشبهه

في الاسم والنسبة، راجع: الاغتباط، (ص: ٣١١)، وكفىٰ بعبد الحميد بن بحر آفةً لهذا الإسناد.

وإنما قدَّمنا هذه الطريقَ وإن لم تكن أشهر طرقه عن شريكٍ؛ لأن المصنف ساقها أولًا، وأخرجها بإسناده دون غيرها.

وقد أخرجه الآجري في الشريعة، (٦١٩)، من طريق: عبد الحميد بن بحر، عن شريك، عن سلمة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي، بلفظ: «أنا مدينة الفقه، وعليّ بابها»، بإسقاط: سويد بن غفلة.

وأكبر ظني أن «أبي عبد الرحمن» تحريف في هذا الإسناد، وأنه ليس إلا «عبد الرحمن» يعني الصنابحي مثله، وسياق الإسناد واحد، وقد رجعت إلىٰ تحقيقيْ كتاب الشريعة للآجري، فوجدت المثبت «أبي عبد الرحمن»، ولم أقف علىٰ إثبات فروق في نسخ الكتاب، ولا تنبيه من المحققيْن علىٰ ذلك، وقد نص الذهبي أن بعضهم يقول: «أبو عبد الرحمن الصنابحي»، سير أعلام النبلاء، (٥٠٧/٣)، فإن كان هو الصنابحي كما أظن، فالحديث واحد، وجنايته معصوبة بعبد الحميد بن بحر، وإن كان أبا عبد الرحمن يعني السلمي عبد الله بن حبيب؛ فلم أقف لسلمة بن كهيل علىٰ رواية عنه ولا هو مذكور في تلاميذه، ولا السلمي مذكور في مشايخه، وعلىٰ كل تقدير فالحديث حديث عبد الحميد بن بحر، فلا كبير فائدة من هذا الترجيح.

ورواه **محمد بن عمر بن الرومي، عن شريك:**

رواه أحمد في فضائل الصحابة، (١٠٨١)، الترمذي، (٣٧٢٣)، **وقد ذكره المصنف من طريقه [٣٥]**، والقطيعي في جزء الألف دينار، (٣٣٣/١)،

والطبري في تهذيب الآثار، مسند علي، (١٠٤/٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، (٣٤٧)، والآجري في الشريعة، (٩١١)، والسلفي في الجزء الثالث من المشيخة البغدادية (خ)، (٤٩)، وابن عساكر، (٣٧٨/٤٢)، من طريق: إسماعيل بن موسىٰ، عن **محمد بن عمر بن الرومي**، عن شريك، به.

وفي إسناد الترمذي، والطبري: «سويد بن غفلة عن الصنابحي»، وأسقطه سائرهم، وفي لفظ الآجري زيادة: «فمن أرادها؛ أتاها من بابها».

محمد بن عمر الرومي: ضعيفٌ، وفيه جهالة، ضعّفه أبو داود، وقال فيه أبو زرعة: شيخ فيه لين، وطعنه أبو حاتم بهذا الحديث، فقال: «هو قديم، روىٰ عن شريك حديثا منكرًا، فيه ضعف»، راجع: ميزان الاعتدال، (٦٦٨/٣)، والتهذيب، (٣٦٠/٩)، والتقريب، (ص: ٤٩٨). وفي طريق الآجري: بحر بن الفضل: مجهول.

وأعله البخاري كما في العلل الكبير للترمذي، (ص: ٣٧٥): «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الرُّومِيِّ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»، سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَأَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيث». وقال الترمذي في نفس الموضع: «لَمْ يُرْوَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الثِّقَاتِ مِنْ أَصْحَابِ شَرِيكٍ، وَلَا نَعْرِفُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ شَرِيكٍ»، وقال أيضًا: «هذا حديث غريبٌ منكر، وروىٰ بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه: عن الصنابحي».

ورواه **سويد بن سعيد عن شريك**:

أخرجه ابن عساكر، (٤٢/٣٧٨)، من طريق: سويد بن سعيد، عن شريك، به، بلفظ: «أنا مدينة العلم، وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم، فليأت بابَ المدينة»، وأسقط فيه: سويد بن غفلة.

وسويد بن سعيد: يخطئ كثيرًا، عَمِيَ وتلقَّن، فصار إلىٰ الضعف أقرب، تقدَّم معنا مرارًا.

وأما المدار: فشريك: تقدّم الكلام معنا أنه سيئ الحفظ كثير الخطأ.

والصُّنابحي: مخضرم من كبار التابعين، ولكن لم يذكر أحدٌ للصنابحي روايةً عن علي، وإن ذكروا روايته عن أبي بكر الصديق، وبلالًا وعبادة بن الصامت، ولا إشكال أنه أدركه، لكن لم يذكر أحد خصوصَ روايته عنه، ولو كان سماعه منه معروفًا؛ لكان أولىٰ أن يُذكر مع من ذُكِر، وهو يمني، سكن المدينة والشام، وليس له نزول بالكوفة، لذلك روىٰ عمن نزل الشام من الصحابة كما تقدم، ولم يذكر في تهذيب الكمال روايته عن عليّ إلا بالإشارة لحديث الترمذي الذي معنا في هذه الرواية من حديث ابن الرومي، وليست بثابتة كما عرفت، ولم أقف للصنابحي علىٰ رواية أخرىٰ عن عليّ إلا رواية لحديث بلفظ: «أنت بمنزلة الكعبة...» أيضًا بترجمة: شريك عن سلمة عن الصنابحي عن علي، بإسناد موضوع أورده ابن الأثير في أسد الغابة، (٤/١٠٢)، من طريق معجم ابن قانع، فروايته عنه إذن محل تأمل، ويبدو أن بعض الوضاعين من الغلاة كان يلزقها به، والعلم عند الله.

قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مُنْكَرٌ، وَرَوَىٰ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شَرِيكٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ عَنْ شَرِيكٍ ـ في طبعة بشار: غير شريك ـ، وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ»،

وسيأتي حديث ابن عباس.

وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل، (٢٢/٨) عن محمد بن عمر الرومي: «روىٰ عن شريك حديثًا منكرًا»، يعني حديث عليٍّ هذا.

وقد صرح الطبري بتصحيح هذا الحديث في تهذيب الآثار، بعد أن روىٰ هذا الحديث من طريق محمد بن عمر الرومي، عن شريك، عن سلمة، عن سويد، عن الصنابحي، كما تقدم، فقال: «وهذا خبرٌ صحيح سنده، وقد يجب أن يكون علىٰ مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح، لعلتين: إحداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه. والأخرىٰ: أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة. وقد وافق عليًّا في رواية هذا الخبر عن النبي ﷺ غيرُهُ».

ومشرب الطبري في التصحيح في كتاب التهذيب ليس مشرب المحدثين، وقد كفىٰ المؤونة بتصريحه أن طريقته ليست مذهب الآخرين، وهؤلاء الآخرون هم عموم أئمة المحدثين، ثم إن ما ذكره في العلة الثانية ليس ما يُعلّ به المحدثون هذا الإسناد، والعلة الأولىٰ التي ذكرها جارية علىٰ قانون الحديث وقول من يشترط في الحديث ألا يكون شاذًّا، وإلا لزم قبول الغرائب الشاذة بل والمنكرة. ومع ذلك فإن التعويل في ضعف هذا الحديث علىٰ غير ما أدلىٰ به، كما تقدّم، ثم إن إسناده نفسه الذي روىٰ به الحديث فيه الرومي، ليس فيه توثيق أصلًا، إنما ذكره ابن حبان في الثقات، وتكلموا فيه، فلو فُرض أنه ثقة عند الطبري فمن علم حجة علىٰ من لم يعلم، وقد ضعفه أبو داود وهو أقدم طبقة وأجل في العلم بالحديث من ابن جرير، والجرح مقدّم علىٰ التعديل عند الأكثر ـ علىٰ أن مجرد إيراده لدىٰ ابن حبان ليس نصًّا في التعديل كما هو معلوم ـ وقد

صرح أبو حاتم أنه روىٰ عن شريك حديثًا منكرًا وهو الحديث الذي معنا، وهو أقدم وأعلم من ابن جرير بالحديث. وما ذكره من تقويته بما رواه غيره؛ فقد ساقه من رواية ابن عباس، وستأتي ويظهر حالُها.

فالحاصل: أن هذا إسناد **ضعيف جدًّا متروك**، ولم يروه عن شريك ثقة كما قال الترمذي، بل بين متهم، وضعيف، وشريك نفسه سيئ الحفظ، كثير الخطأ، والحديث مضطرب يروىٰ بإثبات سويد بن غفلة بينه وبين الصنابحي، وبإسقاطه، ولذا حكم الدارقطني في العلل، (٣/٢٤٨): «الحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي».

❊ وأما طريق الشعبي:

فأخرجها ابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٥٠)، عن: الشعبي عن علي، وفي إسناده: محمد بن قيس، وهو مجهول.

❊ وأما طريق الحسن بن علي عن أبيه:

فأخرجها في الموضوعات، (١/٣٥٠)، من طريقه، وعلق عليها أن في إسنادها مجاهيل.

❊ وأما طريق الأصبغ:

وقد أشار إليها المصنف بعد رقم [٣٥] من حديث الصنابحي.

فأخرجه ابن عساكر، (٤٢/٣٧٨)، من طريق: الأصبغ بن نباتة عن علي، بلفظ: «أنا مدينة الجنة وأنت بابها يا عليُّ، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها»، وعلق الحافظ ابن عساكر: «كذا قال، والمحفوظ: مدينة الحكمة».

والأصبغ بن نباتة: من الغلاة، مُتَّهم بالكذب، وفي الإسناد أيضًا: سعد

بن طريف: متروك معروف، ومن الغلاة.

❊ وأما طريق الحارث:

وقد أشار إليها المصنف بعد رقم [٣٥] من حديث الصنابحي.

فأخرجها الخطيب في تلخيص المتشابه، (٣٠٨/١)، من طريق عباد بن يعقوب الرواجني، عن يحيىٰ بن بشار الكندي، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، بلفظ: «شجرة أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين ثمرها، والشيعة ورقها، فهل يخرج من الطيب إلا الطيب؟ وأنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أرادها فليأت الباب»، وعباد تكلمنا عليه مرارًا، ويحيىٰ بن بشار: متهم بالوضع، والحارث هو الأعور، متهم كذلك، فهذا إسناد مظلم.

وقال أبو نعيم في حلية الأولياء، (٦٤/١): «رَوَاهُ الْأَصْبَغُ بْنُ نُبَاتَةَ، وَالْحَارِثُ، عَنْ عَلِيٍّ، نَحْوَهُ»، وقد تقدم سوق رواية الأصبغ.

فالحاصل: من حديث عليّ رضي الله عنه: أنه حديث **ضعيف جدًّا متروك**، أمثل أسانيده رواية الصنابحي وهي كما عرفتَ.

❁ حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

يروىٰ عن ابن عباس من روايتي: **مجاهد، وسعيد بن جبير.**

فأما رواية **مجاهد عن ابن عباس:**

فتروىٰ من طريق **الأعمش:**

ويروىٰ عن الأعمش من طريق: **أبي معاوية الضرير، وعيسىٰ بن يونس،**

وأبي الفتح سعيد بن عقبة الكوفي.

فأما **طريق أبي معاوية عن الأعمش**: فهو العمدة، وقد رواه عن أبي معاوية جماعةٌ، نسوقهم سوقًا:

فقد أخرجه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار، مسند علي، (١٠٥/٢)، والطبراني في الكبير، (١١٠٦١) ـ **وقد رواه المصنف كما ورد لحَقًا في المخطوط** ـ، والحاكم، (١٢٦/٣)، **وقد ذكره المصنّف من طريقه رقم [٣٦]**، والخطيب في تاريخ بغداد، (٣١٨/١٢، ٣١٩)، من طريق: **أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي**، عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، به، بلفظ: «أنا مدينة العلم، وعليٌّ بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها».

وفيه: عبد السلام بن صالح الهروي: منكر الحديث، متهم بالوضع، تقدَّم معنا مرارًا. ولذا لما قال الحاكم بعده: «أبو الصلت ثقة مأمون»، لم يبال الذهبي، فقال: «بل موضوع، وأبو الصلت لا ثقة ولا مأمون»، وسيأتي مزيد في ختام هذا الحديث.

لكن هذه الرواية عن أبي معاوية مشهورة من أبي الصلت، سرقها منه جماعات من التلفىٰ والهلكىٰ فألزقوها بأبي معاوية الضرير، فقد يغتر بها قليل الخبرة ويزعمها متابعاتٍ له علىٰ أبي معاوية.

قال أبو زرعة: «حديث المعلىٰ بن عرفان كم من قوم قد افتضحوا فيه، وحديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: «أنا مدينة الحكمة وعليٌّ بابها»»، سؤالات البرذعي، ضمن: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، (٥١٩/٢)، وقال ابن عدي: «وهذا حديث أبي الصلت

الهروي، عن أبي معاوية على أنه قد حدث به غيره وسرقه منه من الضعفاء»، الكامل، (٣/٢٠١).

وأخرجه العقيلي في الضعفاء، (٣/٨٩٦)، والخطيب في تاريخ بغداد، (١٣/٣٩)، من طريق: **عمر بن إسماعيل بن مجالد**، عن أبي معاوية، عن الأعمش، به.

وفيه: عمر بن إسماعيل: متروك، واتهمه ابن معين نصًّا بسرقة الحديث ولزقه بأبي معاوية، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦/٩٩)، وسيأتي هذا النقلُ.

وفي الجرح والتعديل أيضًا: «سئل أبو زرعة عن عمر بن إسماعيل بن مجالد، فقال: أملى علينا عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها»، فأتيت يحيى بن معين فذكرت ذلك له، فقال: قل يا عدوَّ الله متى كتبت أنتَ هذا عن أبي معاوية؟ إنما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد، ولم يحدِّث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد».

وأخرجه ابن عدي في الكامل، (١/٣١١)، وعنه السهمي في تاريخ جرجان، (١/٦٥)، من طريق: **أحمد بن سلمة بن عمرو الجرجاني**، عن أبي معاوية، عن الأعمش، به.

وفيه: أحمد بن سلمة: متروك، سرقَ هذا الحديثَ، كما نص في الكامل.

وأخرجه الحاكم، (٣/١٣٧)، من طريق: **محمد بن جعفر الفيدي**، عن أبي معاوية، عن الأعمش، به.

والحديث في إسناده: محمد بن أحمد بن تميم القنطري، قال فيه ابن أبي

الفوارس: «كان فيه لين»، لسان الميزان، (٥/٤٩).

وفيه: الحسين بن فهم، قال الدارقطني والحاكم: «ليس بالقوي»، لسان الميزان، (٢/٣٠٨ ـ ٣٠٩)، هكذا روىٰ عنه، لكنه قال في المستدرك بعد هذا الحديث: «الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ».

محمد بن جعفر الفيدي: قال الحافظ: مقبول، التقريب، (ص: ٤٧٢)، وقال أبو الوليد الباجي: «يشبه أن يكون مجهولًا»، التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح، (٢/٦٢٤)، وقد اختُلف هل هو من شيوخ البخاري أم لا، فذكر الحافظ أنه من شيوخه في هدي الساري، (١/٢١٥)، لكنه رجع في موضع الحديث الذي ذُكر فيه، واحتمل أنه محمد بن جعفر القومسي لاختلاف كنيته، (٥/٣٢٩)، فلا يكون من شيوخه، قال الشيخ المعلمي في تعليقه علىٰ الفوائد المجموعة، (ص: ٣٥٠): «لم يتبين من حاله ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما فقد وهم»، وقال البزار: صالح، (٢٠٢٦).

وقد وثقه يحيىٰ بن معين، فقال: «هو ثقة مأمون»، المستدرك، (٣/١٣٧).

ولكن الظاهر أنه لم يسمعه من أبي معاوية مباشرة، فقد رواه محمد بن يحيىٰ الضريس، في المناقب لابن المغازلي، (١٢٨)، وابن محرز في معرفة الرجال عن يحيىٰ، (٢/٢٤٢): عن محمد بن جعفر العلاف، قال حدثنا محمد بن الطفيل، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس.

ومحمد بن الطفيل النخعي، ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، الجرح والتعديل، (٧/٢٩٣)، ووثقه يحيىٰ، المنتخب من علل الخلال،

(ص: ٢٠٩)، وذكره ابن حبان في الثقات، (٩/٦٣)، وقال ابن حجر: «صدوق»، التقريب، (ص: ٤٨٥).

قلت: وقد احتمل الشيخ الألباني في الضعيفة، (٦/٥٢٤ ـ رقم ٢٩٥٥)، أن يكون محمد بن جعفر هذا انقلب على الرواة، وهو جعفر بن محمد البغدادي، المتروك، الآتي، ولكن يبعد هذا بما نص عليه يحيى بن معين أن الفيدي نفسه رواه، كما سيأتي في ختام هذا الحديث.

وسيأتي مزيد من الكلام على هذا الطريق.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد، (٨/٥٥)، من طريق: **جعفر بن محمد البغدادي**، عن أبي معاوية، عن الأعمش. وجعفر بن محمد هذا: متروك.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد، (٥/٥٧١)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٣٧٩)، من طريق: **رجاء بن سلمة**، عن أبي معاوية، عن الأعمش، به.

وفي إسناده: عبد الله بن محمد بن عبد الله الشاهد، وهو ابن الثلاج، متهم بالوضع معروف، انظر: سؤالات السهمي، (٣٢٩)، والموضوعات، (١/٣٥١)، واللسان، (٢/٤٥٦).

ورجاء بن سلمة: مجهول، وقال ابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٥٤): إنه سرقه.

وأخرجه ابن عدي، (٣/٢٠١)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٣٧٩)، من طريق: الحسن بن علي بن صالح العدوي، عن **الحسن بن علي بن راشد**، عن أبي معاوية، عن الأعمش، به.

وفي إسناده العدوي: سرق هذا الحديث وأسنده لابن راشد، كما نص ابن عدي، قال: «لَيْسَ أَحَدٌ مِمَّنْ رَواه عَن أَبي مُعَاوِيَةَ خَيْرًا وَأَصْدَقَ مِنَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ رَاشِدٍ، وَالَّذِي أَلْزَقَهُ العدوي عليه».

ورواه الطبري في تذهيب الآثار، مسند علي، (١٠٥/٣): من طريق: **إبراهيم بن موسىٰ الرازي** ـ وليس بالفراء ـ قال: حدثنا أبو معاوية، بإسناده. وقال هو نفسه: «هذا الشيخ لا أعرفه، ولا سمعت منه غير هذا الحديث»، فقد يكون من هؤلاء الذي سرقوا الحديث ورووه عن الضرير.

قلت: وقد أخرج له ابنُ الجوزي في الموضوعات، (٣٤٩/١ ـ ٣٥٥) عشرة طرق من حديث ابن عباس، بيّنَ عللها جميعًا، وكذا له طرق في تعليقة الدارقطني علىٰ المجروحين، كلها عن هلكىٰ، لا نطيل بها هنا؛ فلتراجع في كتاب: تخريج حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها» لخليفة الكوري.

فهذه الطريق مدارها علىٰ أبي معاوية الضرير عن الأعمش.

والأعمش مدلس مشهور بالتدليس، وقد وضعه الحافظ في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، (ص: ٣٣)، ولكن الحق أنه مكثر من التدليس، فحقه أن يكون في الطبقة الثالثة من المكثرين كما صنع هو نفسه في نكته علىٰ ابن الصلاح، (٦٤٠/٢)، قال الذهبي: «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرىٰ به، فمتىٰ قال حدثنا فلا كلام، ومتىٰ قال "عن" تطرق إلىٰ احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة علىٰ الاتصال. قال ابن المديني: الأعمش كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء»، الميزان، (٢٣٤/٢)،

والحديث الذي معنا عن مجاهد وليس هو من شيوخه الذين أكثر عنهم، كما نبه العلامة المعلمي في تعليقاته على الفوائد المجموعة، (ص: ٣٥١)، وقد نص النقاد أن عامة ما يرويه عن مجاهد مدلس: «قال يعقوب بن شيبة في مسنده: ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديثُ يسيرة. قلت لعلي بن المديني: كم سمع الأعمشُ من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال: «سمعت»، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه في أحاديث الأعمش عن مجاهد: قال أبو بكر بن عياش عنه حدثنيه ليث عن مجاهد»، تهذيب التهذيب، (٤/٢٢٥)، وقال أبو حاتم: «الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلَّس»، العلل، (٥/٤٧١)، وقال يحيى: «الأعمش سمع من مجاهد، وكل شيء يرويه عنه لم يسمع، إنما مرسلة مدلَّسة»، رواية ابن طهمان، (٥٩).

بل ربما دلس الأعمش تدليس التسوية كما يشير إليه كلام الدارمي، ففي تاريخ ابن معين من روايته، (ص: ٢٤٣): «سمعت يحيى وسُئل عن الرجل يُلقي الرجلَ الضعيف من بين ثقتين، يوصل الحديثَ: ثقةً عن ثقة، ويقول أنقصَ من الحديث وأَصِلُ ثقة عن ثقة يحسِّن الحديث بذلك؟ فقال: لا يفعل، لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء، فإذا هو قد حسَّنه وثبَّته، ولكن يحدِّث به كما روي. قال عثمان ـ يعني الدارمي ـ: وكان الأعمش ربما فعل ذلك»، وعلق ابن حجر على هذا: «قلت: ظاهر هذا تدليس التسوية، وما علمت أحدًا ذكر الأعمش بذلك، فيستفاد»، لسان الميزان، ت أبو غدة، (١/٢٠٥).

وقد ردّ البخاري حديثًا بتدليس الأعمش في رواية له عن سالم فيما يتعلق بالتشيع، «والأعمش لا يُدرَى سمع هذا من سالم أم لا. قال أبو بكر بن عياش

عن الأعمش أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب اتخذوها دينًا»، التاريخ الأوسط، (١/١٣٦). ولا شك أن حديثنا من هذا الجنس، وهو يشبه حديث «عليٌّ قسيم الجنة والنار» رواه الأعمش استهزاءً فحُمل عنه، فندِم، اللسان، (٤/٤١٧).

وأما رواية أبي معاوية الضرير هذا الخبر عن الأعمش، فقد تفرد به عنه، ولم يروه عن الأعمش أحد من أصحابه المكثرين كالثوري وشعبة ويحيى، ولم يتابع على الأعمش بطريق صحيح أصلًا، كما سيأتي.

ثم إن ثبوت رواية أبي معاوية هذا الحديثَ عن الأعمش فيها خلاف بين أئمة المحدثين، ذلك أنه رواها عن أبي معاوية عن الأعمش جماعة من الهلكى سرقوه من أبي الصلت كما تقدّم، فعصب بعض أئمة النقاد هذا الحديثَ بأبي الصلت، وأنه لزقه بأبي معاوية الضرير، فلا يثبت عنه أصلًا، وهذا ظاهر قول أحمد، وقول الحافظ أبو جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي الكوفي المعروف بمطيَّن ـ من الحفاظ الثقات الآخذين عن أحمد، له مسند معروف ـ، وابن حبان، وظاهر الدارقطني.

ففي المنتخب من علل الخلال، (ص: ٢٠٨): «سألت أحمد عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم، وعليّ بابها». فقال أحمد: قبَّح الله أبا الصلت ذاك، ذكر عن عبد الرزاق حديثًا ليس له أصل»، وهذا ظاهر في رميه به أبا الصلت، لأن السائل إنما ذكر طريق أبي معاوية، لم يذكر أبا الصلت، نعم يحتمل أن يكون مراد أحمد أن أبا الصلت شهره عن أبي معاوية حتى رواه عنه من هب ودبّ ودرج، ولكن في علل المروذي، ت وصي الله عباس (ص: ١٧٢ ـ ١٧٣)،

عنه: «سُئِلَ أَبُو عبد الله، عَن أبي الصَّلْت، فَقَالَ: روىٰ أَحَادِيث مَنَاكِير، قيل لَهُ: روىٰ حَدِيث مُجَاهِد عَن عَليّ: «أَنا مَدِينَة الْعلم، وَعلي بَابهَا»، قَالَ: مَا سمعنَا بِهَذَا، قيل لَهُ: هَذَا الَّذِي تنكر عَلَيْهِ؟ قَالَ: غير هَذَا، أما هَذَا فَمَا سمعنَا بِهِ، وروىٰ عَن عبد الرازق وَاحِدًا لَا نعرفها، وَلم نسمعها»، فهنا لم يتكلم عليه في رواية هذا الحديث، ولكن ذكر أنه يروي مناكير، وذكر أيضًا أنه لم يسمع حديث مدينة العلم، فهو من جهة دال أنه لم يقع لأحمد بإسناد ثابت إلىٰ أبي معاوية وهذا ينفع في أصل البحث، وأما خصوص أبي الصلت فلابد أن يُحمل علىٰ حالَيْن، والأقرب أن يكون هذا سابقًا علىٰ ما في علل الخلال، فإنه ظاهر عبارته هناك في الجواب علىٰ طبق السؤال أنه رمىٰ أبا الصلت، فقد يكون وقع له بعد ذلك.

وقال أبو جعفر مطين: «لم يرو هذا الحديثَ عن أبي معاوية من الثقات أحدٌ، رواه أبو الصلت فكذبوه»، تاريخ بغداد، (١٧٢/٧)، وقال ابن حبان في المجروحين، (١٥٢/٢): «وَهَذَا شَيْءٌ لَا أَصْلَ لَهُ، لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ ابن عَبَّاسٍ وَلا مُجَاهِدٍ وَلا الأَعْمَشِ، وَلا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَ بِهِ، وَكُلُّ مَنْ حَدَّثَ بِهَذَا الْمَتْنِ فَإِنَّمَا سَرَقَهُ مِنْ أَبِي الصَّلْتِ هَذَا».

قال الدارقطني في تعليقاته علىٰ المجروحين لابن حبان، (ص: ١٧٩): «قِيلَ: إن أَبَا الصَّلْتِ وَضَعَهُ عَلَىٰ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَسَرَقَهُ مِنْهُ جَمَاعَةٌ فَحَدَّثُوا بِهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَالِدٍ، ومُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الفيدي، وَرَجُلٌ كَذَّابٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، حَدَّثَ بِهِ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَحَدَّثَ بِهِ شَيْخٌ لأَهْلِ الرَّيِّ دَجَّالٌ، يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ، حَدَّثَ بِهِ عَنْ شَيْخٍ لَهُ مَجْهُولٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلامٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ»، ولم يتعقّب بشيء، وقال ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ ـ في أطراف المجروحين لابن حبان ـ

(ص: ١٣٧): «هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا ابْتَكَرَهُ أَبُو الصَّلْتِ، وَالْكَذَبَةُ عَلَىٰ مِنْوَالِهِ نَسَجُوا، وَاللهُ أَعْلَمُ»، وقال: «وَقَدْ سَرَقَهُ مِنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْكَذَّابِينَ». قلت: ذكر الدارقطني في كلامه السابق في جملة من سرقه: محمد بن جعفر، وهذا الفيدي. وظاهره طعن له، وإن أمكن الإجابة أنه لا يلزم تعيينه بذلك لذكره في سياق جماعة، أو لأنه صدّره بقوله: قيل، ولكن لم يتعقبه، ولا يلزم أنه يقر بكل ما فيه. وعلىٰ كل تقدير فظاهر كلامه مع عدم تعقبه أنه لا يراه ثابتًا عن أبي معاوية الضرير أصلًا.

أما يحيىٰ بن معين؛ فقد خالف في ذلك، فأثبت الحديث لأبي معاوية الضرير، ولم يُنط الحديث بأبي الصلت، نعم هو يوثق أبا الصلت أصلًا، وهذا قد سبق بحثه ومناقشته معنا في حديث سدّ الأبواب، وهو لا يخالف في أن هذا الحديث كذب، كما سيأتي، بل كما هو مفهوم من نفس الكلام الآتي في تثبيته الحديث عن أبي معاوية، لكن هو يقول إنّ مما يبرئ أبا الصلت من التهمة بهذا الحديث أنه رواه عن أبي معاوية الضرير محمدُ بن جعفر الفيدي وهو ثقة عنده، ففي المستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم، (١٣٧/٣): «سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ فِي التَّارِيخِ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدُّورِيَّ يَقُولُ: سَأَلْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ، عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، فَقَالَ: ثِقَةٌ. فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ»؟ فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ»، وفيه أيضًا: «فَقَالَ: قَدْ رَوَىٰ هَذَا ذَاكَ الْفَيْدِيُّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ كَمَا رَوَاهُ أَبُو الصَّلْتِ».

فسياق السائل والمجيب ـ يحيىٰ بن معين ـ أن هذا الحديث بلغ في النكارة والجَعْل أنه تهمة بحيث يستدل به علىٰ وهاء من يرويه، فكان جواب

يحيىٰ أن أبا الصلت لم ينفرد به كي تعصبَ به جنايته، فغاية جواب يحيىٰ أن الحديث لم يضعه أبو الصلت، بل حدّث به أبو معاوية عن الأعمش حقًّا. قال الخطيب البغدادي: «أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه»، تاريخ بغداد، (٥١/١١).

وأيضًا يرىٰ يحيىٰ أن أبا معاوية كان يحدّث به قديمًا ثم ترك التحديثَ به في بغداد، ففي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩٩/٦): «وفي الجرح والتعديل أيضًا: «سئل أبو زرعة عن عمر بن إسماعيل بن مجالد، فقال: أملىٰ علينا عن أبىٰ معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها»، فأتيت يحيىٰ بن معين فذكرت ذلك له، فقال: قل يا عدوَّ الله متىٰ كتبت أنتَ هذا عن أبىٰ معاوية؟ إنما كتبت أنت عن أبىٰ معاوية ببغداد، ولم يحدِّث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد»، وهو ما صرّح به في رواية ابن محرز، (٧٩/١): «سألت يحيىٰ بن معين عن أبىٰ الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، فقال: ليس ممن يكذب، فقيل له في حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، فقال: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير، قال: حدث به أبو معاوية قديمًا ثم كفّ عنه، وكان أبو الصلت رجلًا موسرًا يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ وكانوا يحدِّثونه بها»، فترك أبي معاوية التحديث به يدل أنه عرف حاله، كما قال الشيخ المعلمي: «ويتأكد وهنُ الخبر بأن من يثبته عن أبي معاوية، يقول أنه حدث به قديمًا ثم كفّ عنه، فلولا أنه علم وهنه لما كفَّ عنه»، الفوائد المجموعة، (ص: ٣٥٢).

فالمحاماة عن أبي الصلت من يحيىٰ في خصوص هذا الحديث لأن أبا

معاوية ثبت عنده أنه رواه قديمًا، واستدل براوية محمد بن جعفر الفيدي عن معاوية إياه، كما قال مرة: «ما تريدون من هذا المسكين؟ أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية»، تاريخ بغداد، (٥١/١١)، وإلا فالحديث مكذوب عنده كما صرح به في سؤالات ابن الجنيد، (ص: ٢٨٥): «هذا حديث كذب، ليس له أصل»، وكما هو سياق محاماته عن أبي الصلت أصلًا لمن تأمَّل أدنىٰ تأمُّل.

وأما أميل إلىٰ قول أحمد وابن حبان وغيرهما، من أنه لا يثبت إلىٰ أبي معاوية الضرير أصلًا، فإنه لم يروه عن أبي معاوية أحدٌ ثقةٌ أصلًا، والفيدي وثق به ابن معين، لكن تقدّم معنا أنه ليس فيه توثيق معتبر أصلًا، بل فيه جهالة، ولا يلزم أن يكون غير ثقة، لكن قد يكون من جملة من أخذ هذا الحديث عن أبي الصلت أو غيره من الهلكىٰ الذين كانوا يلزقونه بأبي معاوية، فالمقصود أن متابعته لأبي الصلت علىٰ الأعمش ليس مما يُفرح بها أو تقوِّي ثبوته عن أبي معاوية، وإلا فعلىٰ كل تقدير فهو حديث كذب لا أصل له كما اتفق المحدثون.

وقد تكلم العلامة المعلمي في حاشيته علىٰ الفوائد المجموعة، (ص: ٣٥١)، بكلام نفيس ملخصه: أنه لو فرض صحة الحديث إلىٰ شريك، فإن شريكًا، وأبا معاوية، والأعمش، كلهم مدلسون، وفيهم غلو، وفي الخبر تأييد لبدعتهم، فليرجع إلىٰ كلامه.

❊ وأما طريق عيسىٰ بن يونس عن الأعمش:

فأخرجه ابن عدي في الكامل، (٣٠٢/٦)، والآجري في الشريعة، (٩١٢)، من طريق: عيسىٰ بن يونس، عن الأعمش، به.

وفي إسناده: عثمان بن عبد الله العثماني: كذاب. وقد أسقطها ابنُ عدي نفسه، (٦/٣٠٢، ٤/٤٧٣)، وابن حبان في ترجمة عثمان العثماني، المجروحين (٢/١٠٢)، والدارقطني في تعليقته عليه، (ص: ١٨٣).

ولم أورده فيما سبق الحكمَ على الطريق؛ لأنه ساقط لا التفات إليه.

❊ وأما طريق أبي الفتح سعيد بن عقبة الكوفي عن الأعمش:

فأخرجه ابن عدي في الكامل، (٤/٤٧٣)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤٢/٣٧٩)، وابن الجوزي في الموضوعات، (١/٣٥٢)، من طريقه.

سعيد بن عقبة: قال ابن عدي: «مجهول غير ثقة».

وفي الإسناد أحمد بن حفصة السعدي: متهم، انظر: الميزان، (١/٩٤)، وحسّن فيه ابن عدي الظن ـ وهو شيخه ـ أنه لا يتعمد الكذب لكنه يغلط ويحدث من حفظه، الكامل، (١/٣٣٠).

وهذا كسابقه، لم أورده لعدم الحاجة إليه.

❊ وأما رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس:

فهي في كتب الرواية الإمامية، عنه من طريقي:

عبد الوهاب بن همام بن نافع، عن أبيه، عن جده، عن سعيد بن جبير، به، بلفظ: «أنا مدينة الجنة».

رواه الطوسي في الأمالي، (١١٩٣)، بإسناد موضوع، لا نتشاغل به.

وسعد بن طريف الخفاف، عن سعيد بن جبير، به.

رواه ابن شاذان في مئة منقبة، (١٨)، بمتن طويل منكر جدًّا، وسعد بن طريف: «متروك، ورماه ابن حبان بالوضع، وكان [غاليًا]»، التقريب، (ص: ٢٣١)، وابن شاذان نفسه متهم، الميزان، (٤٦٦/٣).

فالحاصل: أن هذا الحديث **متروك** ليس له أصل من حديث ابن عباس، جميع أسانيده تالفة، وأمثلها إسناد أبي الصلت والفيدي عن أبي معاوية، وتقدّم ما فيهما.

وقد ألّف أحمد بن الصدِّيق الغماري كتابًا صحّح فيه هذا الحديث، ركب فيه الصعب والذلول، ويكفي في بيان جسارته أنه وصف فيه حديثَ ابنِ عباس هذا أنه «من أصح الصحيح كما عرفتَ»، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، (ص: ٣٠)، فلم يقنع أن يقول هو صحيح حتىٰ جعله من أصح الصحيح! ضاربًا عُرض الحائط بكلام أئمة المحدثين كلِّهم.

۞ حديث جابر رضي الله عنه:

وقد ذكره **المصِّنف**، **رقم** [٣٧].

يروىٰ عنه من طريق: **عبد الرحمن بن بهمان**، **وجعفر الباقر**.

❊ فأما طريق عبد الرحمن بن بَهْمان:

فأخرجه ابن عدي، (٣١٦/١)، والحاكم، (١٢٧/٣)، وابن المقرئ في معجمه، (١٨٨)، ومن طريقه ابن عساكر، (٣٨٣/٤٢)، من طريق: أحمد بن عبد الله المؤدب، عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمن بن بهمان، عن جابر، به.

في إسناده: المؤدب؛ متهم بالوضع. وقال ابن عدي: «وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ مَوْضُوعٌ، لا أَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ عَبد الرَّزَّاق إِلا أَحْمَدُ بْنُ عَبد اللهِ المؤدب هذا».

وأشار إليه الحاكم بعد أن أخرج حديث مجاهد عن ابن عباس السالف، فقال: «وَلِهَذَا الْحَدِيثِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ»، فتعقبه الذهبي: «العجب من الحاكم وجرأته في تصحيح هذا وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا دجال كذاب».

*** وأما طريق جعفر عن آبائه عن الحسين، عن جابر:**

فأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم، (١/١٦٢)، والدارقطني في المؤتلف والمختلف، (٢/٦٢٤)، من طريق: الحسين بن عبيد الله التميمي، عن حبيب بن النعمان، عن جعفر بن محمد الصادق، عن أبيه، عن جده، عن جابر، بلفظ: «أَنَا مَدِينَةُ الْحِكَمِ، أَوِ الْحِكْمَةِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِ بَابَهَا»، والحسين وحبيب: مجهولان.

وجاء الاسم عند الدارقطني: «جعفر بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب»، عن أبيه، عن جده، عن جابر. والغالب أنه تحريف، لأن الدارقطني أورده في ترجمة «حُبيب بن النعمان» وقال: «يروي عن أنس بن مالك، وعن جعفر بن محمد»، وجميعهم يذكر ذلك في ترجمة حُبيب المذكور، ولكن المقصود بيان أن هذا التحريف وقع في طبعة الدارقطني أو ناسخ أصلها.

حُبَيْب بن النعمان: ليس هو «حَبيب» الأسدي، الذي يروي عن خريم بن فاتك، وأخرج له أبو داود، وترجمه المزي، فقد ذكروا هذا المصغَّر تمييزًا، قال الخطيب: «ليس بالمعروف»، تلخيص المتشابه، (١٦١)، وقال

أبو الفتح الأزدي: «له مناكير»، المؤتلف والمختلف للأزدي، ت محمد زينهم، (ص: ٨٥).

والراوي عنه: الحسين بن عبيد الله التميمي، قال عنه الخطيب أيضًا: «في عداد المجهولين».

۞ حديث أنس رضي الله عنه:

أخرجه ابن عساكر، (٤٥/٣٢١)، بلفظ: «أنا مدينة العلم، وأبو بكر وعمر وعثمان سُورها، وعليٌّ بابُها، فمن أراد العلمَ؛ فليأتِ الباب»، وقال عقبه: «منكرٌ جدًّا إسنادًا ومتنًا»، قلت: وهو مسلسل بالمجاهيل.

وله **شواهد أخرىٰ عن عدد من الصحابة**، كلها موضوعة أو واهية جدًّا، من حديث أبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمرو، وزيد بن أبي أوفىٰ، وعن عليّ نفسه بألفاظ أخرىٰ، وكذا ابن عباس، كلها بأسانيد واهية تالفة لا ينبغي التشاغل بها (راجعها في كتاب الكواري: ٨٥ ـ ١٠٦).

وقد أنكر أئمة الحديثِ كلهم هذا الحديث وقالوا إنه منكر أو كذب.

وقد تقدّم كلام أحمد فيه، وكذا يحيىٰ كما في سؤالات ابن الجنيد أنه كذب، كلاهما من حديث ابن عباس، وكذا أعله البخاري من حديث عليّ كما نقلناه في موضعه، وكذا الترمذي، وقال في السنن إنه غريب منكر، وأشار إلىٰ اضطرابه من حديث عليّ.

وقال ابن شاهين في تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، (ص: ١٢٣): «هو حديث ليس له أصل»، وَقَالَ أبو الفتح الأزدي: «لا يصح في هذا الباب شيء»،

كما في البداية والنهاية، ط هجر، (٩٦/١١)، ووقع محرفًا في ط إحياء التراث، (٣٩٦/٧): الأودي.

وقال العقيلي في الضعفاء، (١٤٩/٣): «لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْمَتْنِ حَدِيثٌ»، وغيرهم، انظر: الكامل، (٣١١/١)، وابن حبان في المجروحين، (١٥٢/٢)، والدارقطني في تعليقته على المجروحين، (ص: ١٧٩)، وابن القيسراني في تذكرة الحفاظ، (ص: ١٣٧)، كما نقلنا عنهم.

«وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدُ: هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يُثْبِتُوهُ، وَقِيلَ إِنَّهُ بَاطِلٌ»، كما في المقاصد الحسنة، (ص: ١٧٠)، والأسرار المرفوعة، (ص: ١١٨)، وغيرهما.

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، (٣٤٩/١)، وأبطل كلَّ طرقه التي أخرجها، وحكم عليه الذهبي بالوضع غير ما مرة في تعقباته على الحاكم، وفي غير كتاب من كتبه، كما في الميزان، (٤١٥/١)، في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه.

وقد حسَّنه وصححه بعض المتأخرين لكثرة طرقه، ولكنك عرفت أنها لا تزيده إلا وهاء، كيف وقد أنكره الحفاظ المتقدمون الأئمة النقاد؟!، ولا أطيل الكلام في نقل من حسنه أو صححه، والتفصيل في الرد عليه، إذ الشأن في هذا الحديث معروف. وراجع: النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح للعلائي، (ص: ٥٢)، والتذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي، (ص: ١٦٣)، والمقاصد الحسنة للسخاوي، (ص: ١٦٩)، والدرر المنتثرة للسيوطي، (ص: ٥٧)، والآلي المصنوعة له، (٣٠٢/١)، وتنزيه الشريعة لابن عراق، (٣٧٨/١)، وتذكرة الموضوعات للفتني، (ص: ٩٥)، والأسرار المرفوعة

للقاري، (ص: ١١٨)، وكشف الخفا للعجلوني، (١/٢٣١)، والفوائد المجموعة للشوكاني، (ص: ٣٤٨)، وأسنى المطالب للحوت، (ص: ٩٢)، وغير ذلك، وألف فيه الغماري كتابًا أتى فيه بما يُتعجّب منه، كما سبقت الإشارة.

فالحاصل أن هذا الحديث **ضعيف جدًّا متروك** بجميع رواياته وطرقه، بل من تأمله لم يشكَّ في وضعه، قصارى أمره أن يكون ضعيفًا منكرًا، والصواب أنه موضوع بالنظر إلى إسناده ومتنه معًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة، (٧/٥١٥ ـ ٥١٦)، باختصار: «وحديث: "أنا مدينة العلم وعليٌّ بابُها"؛ أضعف وأوهى، ولهذا إنما يعدُّ في الموضوعات وإن رواه الترمذي، وذكره ابن الجوزي وبيَّن أن سائر طرقه موضوعة، والكذب يُعرف من نفس متنه، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم، ولم يكن لها إلا بابٌ واحد، ولم يبلِّغ العلمَ عنه إلا واحد؛ فسَدَ أمرُ الإسلام. ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلِّغُ عنه العلمَ واحدًا، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، وخبر الواحد لا يفيد العلمَ بالقرآن والسنن المتواترة. وإذا قالوا: ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخبره؛ قيل لهم: فلابد من العلم بعصمته أولًا، وعصمته لا تثبت بمجرد خبرِه قبل أن يُعلمَ عصمتُه؛ فإنه دَوْرٌ، ولا تثبت بالإجماع، فإنه لا إجماع فيها.

ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر؛ فإنّ جميعَ مدائن الإسلام بلغهم العلمُ عن الرسول مِن غير علي، أما أهل المدينة ومكة؛ فالأمر فيهما ظاهر، وكذلك الشام والبصرة، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلا شيئًا قليلًا، وإنما كان غالبُ عِلمِه في الكوفة، ومع هذا فأهل الكوفة كانوا يعلمون القرآن والسنة قبل

أن يتولَّىٰ عثمان فضلًا عن علي».

قال المعلمي في تعليقات الفوائد المجموعة، (ص: ٣٥٣): «النظر في متن الخبر: كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه علىٰ الواقع؛ عرف حقيقة الحال، والله المستعان».

وحديث **ابن مسعود** الآتي معناه قريبٌ من معنىٰ هذا الحديث وإن كان لفظه مختلفًا، فقد يُعتبر شاهدًا له، وهو موضوع أيضًا كما سيأتي.



٣٩

حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ولفظه: «قسمت الحكمة عشرة أجزاء».

رواه أبو نعيم في حلية الأولياء، (١/٦٤)، ورواه **المصنّف بإسناده إليه** [٣٩]، وابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/٢٣٩)، وابن عساكر، (٤٢/٣٨٤)، من طريق أبي نعيم، عن محمد بن علي الوهبي، عن أحمد بن عمران بن سلمة، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، به.

وفي إسناده: أبو الحسين بن أبي مقاتل، هو صالح بن أبي مقاتل، متهم بالوضع، وكذبه الدارقطني، والذهبي.

والوهبي وأحمد بن عمران: مجهولان. قال ابن عساكر: «هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ وَفِيهِ مَجَاهِيلُ».

ورواه ابن عساكر، من طريق آخر، (٤٢/٣٨٤)، إلى الوهبي المذكور، وفيه الحسين بن علي الدهان: مجهول.

وعزاه في كنز العمال، (٣٢٩٨٢) للأزدي في الضعفاء، وأبي علي الحسين بن علي البردعي في معجمه، وابن النجار.

ونص الذهبي أن هذا كذب، في الميزان، (١/١٢٤)، وقال السبط ابن العجمي في الكشف الحثيث، (ص: ٥١) إن الذهبي اتهم به أحمد بن عمران هذا.

وقد قال المصنِّف معنا إنه: «منكر مركّب على سفيان».

فالحاصل أنه حديث **موضوع لا يصح**.

٤٠ - ٤١

أثر تفضيل عليٍّ ﷺ في القضاء: «عليٌّ أقضانا»

يروىٰ موقوفًا علىٰ **عمر وابن مسعود وأبي هريرة**، ﷺ.

ومرفوعًا من حديث **أنس، وابن عمر، وأبي سعيد الخدري**، ﷺ.

ونبدأ بالموقوفيْن علىٰ عمر وابن مسعود ﷺ أولًا لسياقة المصنِّف إياهما.

۞ الموقوف على عمر ﷺ:

يروىٰ موقوفًا علىٰ عمر ﷺ من طرق: ابن عباس، وأبي هريرة، ﷺ، وسعيد بن جبير، وعطاء، وعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، ﷺ.

فأما **طريق ابن عباس** ﷺ: فيروىٰ من طريق: سعيد بن جبير، وعكرمة، وابن أبي مليكة، عنه.

فأما طريق سعيد بن جبير: فأخرجه البخاري، (٤٤٨١)، وأحمد، (٢١٠٨٤، ٢١٠٨٥، ٢١٠٨٦)، وابن سعد، (٢/٣٣٩)، وابن أبي شيبة، (٣٠١٢٩)، وابن شبة في تاريخ المدينة، (٢/٧٠٦)، والنسائي في الكبرىٰ، (١٠٤٨٥)، والحاكم، (٥٣٢٨)، وحلية الأولياء، (١/٦٥)، **وقد أخرجه المصنِّف من طريقه [٣٩]**، والبيهقي في المدخل إلىٰ السنن، (٧٧)، والدلائل، (٧/١٥٥)، من طريق: حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن عمر، به، ولفظه: «أقضانا عليٌّ، وأَقرَؤُنا أُبَيٌّ».

وهذا إسناده **صحيح** جليل.

وأما **طريق عكرمة**: فأخرجه: ابن سعد في الطبقات، (٢/٣٣٩)، ووكيع محمد بن خلف في أخبار القضاة، (١/٨٩)، من طريق: سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر، به.

وأما **طريق ابن أبي مليكة**: فأخرجه: ابن سعد، (٢/٣٣٩)، والقاسم بن سَلّام في فضائل القرآن، (٣٧٣)، من طريق: حبيب بن الشهيد، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، عن عمر، به.

وأما **طريق أبي هريرة** رضي الله عنه: فأخرجه: ابن سعد في الطبقات، (٢/٣٣٩)، ووكيع محمد بن خلف في أخبار القضاة، (١/٨٩)، من طريق: عبد الرحمن بن هرمز، عن أبي هريرة، عن عمر، به.

وأما **طريق سعيد بن جبير**: فأخرجه: ابن سعد، (٢/٣٤٠)، من طريق: إسماعيل بن أبي خالد، عن سعيد بن جبير، عن عمر، به، وسعيد لم يدرك عمر. وقد تقدّم من حديث سعيد عن ابن عباس عن عمر.

وأما **طريق عطاء**: فأخرجه ابن سعد، (٢/٣٤٠)، من طريق: عطاء، عن عمر، به. وعطاء لم يدرك عمر.

وأما **طريق ابن أبي ليلىٰ**: فأخرجه الطبراني في الأوسط، (٧٧٢١)، من طريق: عبد الواحد بن زياد، عن مسلم بن سالم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن عمر. وهذا الإسناد رجاله ثقات إلا مسلم بن سالم، صدوق من رجال الشيخين، لكن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ لم يسمع من عمر، بل قيل لم يره وإن كان أدركه، وهذا الإسناد فيه: «سمعت عمر»، فهذا خطأ لا شبهة فيه.

وقد استفاض الدارقطني في الكلام على طرق هذا الأثر عن عمر ﷺ، في العلل، (٢/٨٥)، وقال: «حَدِيثُ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ هُوَ الصَّحِيحُ فِي هَذَا الْبَابِ».

۞ الموقوف على ابن مسعود ﷺ:

قد روي موقوفًا من كلام ابن مسعود ﷺ، بلفظ مختلفٍ، من طريق: علقمة، وأبي ميسرة، وأبي إسحاق السبيعي.

فأما **طريق علقمة**: فأخرجه ابن سعد، (٢/٢٣٩)، وأحمد في الفضائل، (١٠٣٣)، والبلاذري في أنساب الأشراف، (٢/٩٧)، والبزار، (١٦١٦)، وابن منيع في مسنده، كما في المطالب العالية، (٣٩٢٤)، والبغوي في معجم الصحابة، (٤/٣٦١)، والحاكم في المستدرك، (٤٦٥٦)، **وقد أورده المصنِّف عنه [٤٠]**، وابن عساكر، (٤٢/٤٠٤، ٤٠٥)، من طريق: أبي إسحاق السبيعي، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن علقمة، عن ابن مسعود، به، ولفظه: «كنّا نتحدث أن أقضى أهلِ المدينة عليّ بن أبي طَالِبٍ»، واللفظ في ابن سعد وابن منيع: «مِن أقضى»، واللفظ في البزار: «أفضل أهل المدينة»، وكذا في كشف الأستار، (٢٥٥٠)، وفي مجمع الزوائد، (٩/١١٦)، وهذا اللفظ محرَّف عن «أقضى»، وقد ذكره ابن حجر في الفتح معزوًّا للبزار على الجادة، (٨/١٦٧).

قال في مجمع الزوائد، (٩/١١٦): «رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَفِيهِ يَحْيَى بْنُ السَّكَنِ، وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَضَعَّفَهُ صَالِحٌ جَزَرَةٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ».

وصححه الحاكم على عادته، ولم يتعقبه الذهبي في التلخيص، وليس هذا إقرارًا منه على التحقيق.

وأما **طريق أبي ميسرة**: فأخرجه: وكيع في أخبار القضاة، (١/٨٩)، وابن عساكر، (٤٢/٤٠٤)، من طريق: أبي إسحاق، عن أبي ميسرة، وهو عمرو بن شرحبيل الهمداني، عن عبد الله، به.

وأما **طريق السبيعي**: فأخرجه ابن سعد، (٢/٣٣٩)، من طريق: إسماعيل بن هرمز، عن أبي إسحاق، عن عبد الله، به. والسبيعي لم يدرك ابن مسعود، وفي الفضائل، (٨٨٨)، عن: أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن ابن مسعود.

قلت: فالظاهر أن السبيعي اختلط فيه، فتارة يرويه عن عبد الرحمن بن يزيد، وتارة عن أبي ميسرة، وتارة عن ابن مسعود نفسه. والسبيعي يدلس، واختلط، فهو آفة هذا الإسناد. **فالحاصل أن هذا الأثر ضعيف**.

۞ الموقوف على أبي هريرة رضي الله عنه:

وله شاهد موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه وكيع في أخبار القضاة، (١/٩٠)، قال: أَخْبَرَنِي داود بْن يحيى الدهقان؛ قال: حَدَّثَنَا أزهر بْن جميل؛ قال: حَدَّثَنَا أَبُو بحر ميمون بْن أبي حمزة، عَن إبراهيم، عَن خيثمة؛ قال: قَالَ: أَبُو هريرة: «أقضى أهل المدينة علي».

قلت: داود بن يحيى: مجهول، وأزهر: صدوق يغرب كما قال الحافظ، (ص: ٩٧)، وتعقباه في التحرير، (١/١٠٩)، وقالا: «لم يصفه أحد بالإغراب البتة»، قلت: لا يشترط أن يقولها نقلًا، بل يحتمل ظهوره للحافظ بالسَّبر، والحافظ من أهل الاستقراء، فلا يتجه الاعتراض من هذه الحيثية، وأبو بحر هذا: هو عبد الرحمن بن عثمان الثقفي؛ ضعيف، وميمون بن أبي حمزة، الظاهر عندي أنه أبو حمزة ميمون الأعور الكوفي؛ ضعيف أيضًا. انظر:

الميزان، (٢/٥٧٨)، (٤/٢٣٤)، فهذا إسناد **تالف**.

=وقد قال السخاوي في المقاصد الحسنة، (ص: ١٣٦): «ومثل هذه الصيغة حكمها الرفع على الصحيح»، وتعقَّبه الملا القاري في الأسرار المرفوعة، (ص: ١٠٢): «وَفِيهِ نَظَرٌ صَرِيحٌ»، قال العجلوني في كشف الخفاء، ت هنداوي، (١/١٨٤): «ونظر فيه القاري في الموضوعات؛ أي لأنه مما يمكن أن يكون للرأي فيه مجال، فليتأمل». وهو كذلك كما لا يخفى.

۞ الحديث المرفوع:

ويروى مرفوعًا من حديث أنس، وابن عمر، وأبي سعيد الخدري، رضي الله عنهم:

۞ حديث أنس رضي الله عنه:

أخرجه: ابن ماجه، (١٥٤)، من طريق: أبي قلابة، عن أنس، به. بلفظ: «أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَقْضَاهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ».

كذا وقع بهذا اللفظ «وأقضاهم عليّ» في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، وفي طبعة الأرناؤوط، (١/١٠٧) قال في الهامش: «"وأقضاهم علي بن أبي طالب": ليس في (ذ) و(م)، ولم نتبينه في نسخة (س) بسبب سوء التصوير في هذا الموضع. وهو في المطبوع وفي النسخة التي شرح عليها السندي، والله تعالى أعلم»، وهذا يعني أنه ليس في نسخه الخطية التي اعتمد عليها، فكيف

استجاز أن يثبتها في الأصل بمجرد الاعتماد على المطبوع وشرح السندي؟ لاسيما وأن هذا الحديث أخرجه الترمذي والنسائي بسياق مشابه من حديث أنس، وليس فيه ذكرُ عليٍّ رضي الله عنه، وقال حسين عكاشة محقق مجموع رسائل الحافظ محمد ابن عبد الهادي، في تحقيقه لرسالته في تخريج هذا الحديث، (ص: ٥٢) في الهامش تعليقًا على هذه الزيادة: «زاد بعدها في "سنن ابن ماجه" المطبوع: "وأقضاهم علي بن أبي طالب" وليست هذه الزيادة في نسخة الإمام ابن قدامة الخطية المتقنة للسنن (١/٢٨)»، ومما يقوّي هذا أن الحافظ ابن عبد الهادي نفسه لم يذكر هذا اللفظ لما ساق الحديث بإسناد ابن ماجه، (ص: ٥١ ـ ٥٢)، وكذلك جزم شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى الكبرى، (٤/٤٣٧) ـ كما نقلنا عبارته في هامش التحقيق [٤٠] ـ أن هذا اللفظ «أقضاكم عليّ»؛ ليس في الكتب الستة ولا مسند أحمد بإسناد صحيح ولا ضعيف، وهو من الحفاظ المسلَّم لهم.

❊ وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

فأخرجه: أبو يعلى، (٥٧٦٣)، من طريق: عبد الرحمن بن أبي زيد، عن ابن عمر، به.

❊ وأما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

فأخرجه: ابن الأعرابي في معجمه، (٢١٩٢)، والآجري في الشريعة، (٦٢٤، ٧٢٨، ٧٣٥، ٩١٥، ١٩٠٧)، والعقيلي في الضعفاء، (٢/٥٢٩)، من طريق: أبي صديق الناجيّ، عن أبي سعيد الخدري، به.

وأخرجه غيرهم، وكلُّ طرقِه ضعيفة، أو موضوعة، وأمثلُها حديث أنس،

والصواب فيه أنه مرسل، ولا أطيل بتخريجه لأن المصنف لم يورده، وقد توسَّع في تحقيق ذلك الحديث الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي في رسالته في عِلَل حديث «أفرضكم زيد»، ضمن مجموع رسائله (٥١/١)، وضعَّفه شيخُ الإسلام ابن تيمية، راجع: المجموع، (٣٤٢/٣١)، وقال إنّ زيدًا لم يكن معروفًا بالفرائض زمن النبي ﷺ، ولا في زمن أبي بكر رضي الله عنه، وقال في منهاج السنة النبوية، (/٥١٣): «هذا الحديث لم يثبت، وليس له إسناد تقوم به الحجة».

وقد ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة، (١٣٥)، والعجلوني في كشف الخفا، (١٨٣/١)، وذكر له السخاوي شواهدَ كلها باطلة، والصحيح الموقوف على عمر، كما تقدم تخريجه، وبيان معناه.

قلت: واشتهار عليٍّ رضي الله عنه بالقضاء وبراعته فيه؛ ثابتٌ بأثر عمر رضي الله عنه الذي في البخاري، وقد خرّجناه، وبأخبارِ أقضيته المشهورة زمنَ عمر، أما تصحيح الآثار الضعيفة بتلك الشواهد؛ فخطأٌ، بيانه: أن التقوية للأثر تكون في حالين، إما بنفس طرفه، كأن يكون أثر ابن مسعود له طريقان أو أكثر، فيهما ضعف محتمل، فيقوَّى الأثرُ بذلك، وإما بنفس متنه، أو قريب منه إلى الغاية، ولو من أطراف مختلفة، كأن يكون عن عمر وابن مسعود وأبي هريرة، والمتن واحد، والأسانيد ضعيفة قريبة، فهذا يمكن تقويته، أما مع اختلاف الأطراف والألفاظ فلا يصح الاعتبار بتلك الشواهد، وتقوية الضعيف التالف منها بالقوي الثابت ـ كأثر عمر ـ إذ في تقوية الضعيف بها مع اختلاف الطرف واللفظ إثباتُ قولٍ لقائله دونما حجة، فضلًا عن اختلاف اللفظ، وما قد يترتب عليه، وهذا بابٌ توسَّع فيه المتأخرون، والعلم عند الله تعالى.

٤٢

أثر ابن مسعود ﷺ في أن عليًّا ﷺ عنده علم ظاهر القرآن وباطنه.

رواه أبو نعيم في حلية الأولياء، (٦٥/١)، ومن طريقه ابنُ عساكر، (٤٠٠/٤٢)، **وكذا المصنف**، من طريق: غالب بن عثمان، عن عبيدة، عن شقيق، عن ابن مسعود به.

وفيه: إسحاق بن محمد بن مروان؛ لا يُحتج بحديثه، نصَّ عليه الدارقطني، الميزان، (٢٠٠/١). وأبوه؛ متروك، شيخٌ من الغلاة، لا يكاد يحدِّث عن ثقة، حاطب ليل، قاله الدارقطني، لسان الميزان، ت أبي غدة، (٤٩٨/٧). وعباس بن عبيد الله الهاشمي؛ فيه جهالة، ولم أقف له على جرح ولا تعديل، وقال الحافظ عنه: «مقبول»، التقريب، (ص: ٢٩٣)، وعلى كلٍّ فهو لم يتابع هاهنا، فيكون الأغلب في حقه أن يكونا لَيِّنًا إذا تفرَّد على اصطلاح الحافظ الغالب في المقبول والليِّن، الذي ذكره في مقدمة التقريب. وغالب بن عثمان؛ مجهول. وعُبيدة هذا الذي يروي عن شقيق؛ الظاهر أنه عبيدة بن معتب، لم أجد غيره يسمى عبيدة يروي عن شقيق، وهو ضعيف بلا خلاف، وقيل فيه ما هو أكثر، الميزان، (٢٥/٣).

فهذا الأثر **موضوع**، لا ريب فيه، وفي متنه نكارة شنيعة، كما أشرتُ إشارةً في التعليق على التحقيق [٤٢].

٤٣ - ٤٧

حديث: «إن تستخلفوا عليًّا...».

روي من حديث **حذيفة**، **وعليّ**، رضي الله عنهما، وله شواهد أخرىٰ من حديث **سلمان** رضي الله عنه، ومرسلًا، يأتي الكلام عليها في محالها، ثم بيان الحكم علىٰ الحديث كما سيأتي.

۞ حديث حذيفة رضي الله عنه:

يروىٰ عنه من طريق: **زيد بن يثيع**، **وأبي وائل** شقيق بن سلمة، وزاذان:

❊ فأما طريق زيد بن يثيع:

فيرويه عنه أبو إسحاق السبيعي، ويرويه عن السبيعي: الثوري.

فأخرجه: البلاذري في أنساب الأشراف، (١٠٢/٢)، والعقيلي في الضعفاء، (٨٦٠/٣)، والحاكم في المستدرك، (١٤٢/٣)، ومعرفة علوم الحديث، (٢٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، (١٨٩)، حلية الأولياء، (٦٤/١)، وفضائل الخلفاء، (٢٣٨)، **ورواه المصنف من طريقه**، [٤٣]، والخطيب في تاريخ بغداد، (٤٨٤/٤)، والشجري في الأمالي الخميسية، (٧٠٣)، وابن الجوزي في العلل المتناهية، (٥٢١/١)، من طريق: عبد الرزاق، عن النعمان بن أبي شيبة، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة، به.

ورواه ابن عدي في الكامل، (٥٤٢/٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢٠/٤٢)، من طريق: عبد الرزاق، عن يحيىٰ بن العلاء، عن الثوري به.

وقد ورد في بعض المصادر: عبد الرزاق، عن الثوري، به، من غير واسطة، والصواب أن بينهما واسطة. ففي الضعفاء الكبير للعقيلي، (٣/١١٠): «قِيلَ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ: سَمِعْتَ هَذَا مِنَ الثَّوْرِيِّ؟ قَالَ: لَا، حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ بْنُ الْعَلَاءِ، وَغَيْرُهُ، ثُمَّ سَأَلُوهُ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَقَالَ: حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَيَحْيَىٰ بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ».

قلت: وقد تقدَّمت الطريقان.

يحيىٰ بن العلاء: متروك، مُتهم بالوضع. والنعمانُ بن أبي شيبة؛ ذكَرَه ابنُ حبان في الثقات، (٩/٢٠٨)، ووثقه الذهلي كما في إكمال التهذيب، (١٢/٦٠)، ووثقه يحيىٰ بن معين، وقال عنه: «ثقة مأمون، كيس كيس»، السِّفر الثالث من التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، (١/٣٢٨)، وتاريخ أسماء الثقات، (٢٤١)، والذهبي في الكاشف، (٢/٣٢٣)، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، (٨/٧٩)، وقال عنه أبو حاتم: «شيخ»، الجرح والتعديل، (٨/٤٤٨)، ورجع الذهبي فذكره في المغني في الضعفاء، (٢/٦٩٩)، وقال: «النُّعْمَان بن أبي شيبَة الجندي روىٰ عَنهُ عبد الرَّزَّاق وَحده»، فهذا تجهيلٌ منه، وقد كان ذكر في الكاشف أنه روىٰ عنه غيرُ عبد الرزاق، فلعلّ الإنصافَ فيه قوله كما في ميزان الاعتدال، (٢/٦١٢)، بعد أن أورد الحديثَ الذي معنا: إن تستخلفوا عليًّا، من طريقه: «النعمان فيه جهالة»، فلعلّ هذا الوصف: «فيه جهالة» أقرب.

ـ ثم إن فيه انقطاعًا آخر ـ غير ما تقدم بين عبد الرزاق والثوري ـ بين الثوري والسبيعي، إذ بينهما واسطة، هو شريك، وقد نبّه علىٰ ذلك الحاكم في علوم الحديث، أن في ذلك الإسناد انقطاعين، قال (٢٨): «هَذَا إِسْنَادٌ لَا يَتَأَمَّلُهُ مُتَأَمِّلٌ إِلَّا عَلِمَ اتِّصَالَهُ وَسَنَدَهُ، فَإِنَّ الْحَضْرَمِيَّ وَمُحَمَّدَ بَنَ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرٍ ثِقَتَانِ،

وَسَمَاعُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مِنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَاشْتِهَارُهُ بِهِ مَعْرُوفٌ ، وَكَذَلِكَ سَمَاعُ الثَّوْرِيِّ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَاشْتِهَارُهُ بِهِ مَعْرُوفٌ ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ فِي مَوْضِعَيْنِ ، فَإِنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الثَّوْرِيِّ ، وَالثَّوْرِيُّ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ :

أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَمْرِو بْنُ السَّمَّاكِ ، ثنا أَبُو الْأَحْوَصِ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْقَاضِي ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْجَنَدِيُّ ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَارِمٍ الْحَافِظُ ، بِالْكُوفَةِ ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلَوِيَّةَ الْقَطَّانُ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، ثنا شَرِيكٌ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَالَ : ذَكَرُوا الْإِمَارَةَ وَالْخِلَافَةَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ .

وَقَالَ : وَكُلُّ مَنْ تَأَمَّلَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمُنْقَطِعِ ؛ عَلِمَ وَتَيَقَّنَ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ مِنَ الدَّقِيقِ الَّذِي لَا يَسْتَدْرِكُهُ إِلَّا الْمُوَفَّقُ ، وَالطَّالِبُ الْمُتَعَلِّمُ» . ونقله أبو عمرو الداني في كتابٍ له في علم الحديث ـ مخطوط ـ ، وعلَّق عليه ، (ق ١٤) : «وَكَذَلِكَ كُلُّ رَاوٍ مَشْهُورٍ بِالرِّوَايَةِ عَنْ إِمَامٍ مِنَ الأَئِمَّةِ مَعْرُوفٌ بِهِ إِذَا وَرَدَ عَنْهُ مِثْلَ هَذَا مُفَسَّرًا سَبِيلُهُ سَبِيلَ هَذَا الْخَبَرِ فِي تَسْمِيَتِهِ مُنْقَطِعًا ، وَهَذَا مِنْ أَدَقِّ أَنْوَاعِ هَذَا الْعِلْمِ ، إِذْ لا يَعْرِفُهُ إِلا الْمُمَيِّزُ الْمَاهِرُ الْجَامِعُ لِطُرُقِ الْحَدِيثِ ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ» .

قلت : وقد أخرج ذلك الطريقَ التمامَ الخطيبُ في تاريخ بغداد ، (١٢/٣١٦) ، ومن طريقه ابن عساكر ، (٤٢/٤١٩) ، من طريق : أبي الصلت ، عن عبد الله بن نمير ، عن الثوري ، عن شريك ، عن أبي إسحاق ، به .

ابن نمير؛ ثقة ثبت معروف، من رجال الجماعة، لكنّ أبا الصلت عبد السلام فيه كلام مشهور، ذكرناه آنفًا، وهو من الغلاة، لكنّ هذا مقبولٌ منه؛ لأن الحاكم قد نصَّ على ذلك مقرِّرًا له، ولأنَّ الشأن من أبي الصلت أن يحسِّن الإسناد، فليس مُتَّهمًا في توهية سندٍ مثل هذا، ظاهرُه النظافة في الفضائل، فالحاصل أنه والحاكم ـ كليهما ـ مأمونان من هذه الجهة، وعبد الرزاق اختلط كما لا يخفى، وفي حديثه بعد العَمَى ضعفٌ. والثوري موصوف بالتدليس على قلة، فجعله الحافظ في الطبقة الثانية، طبقات المدلسين، (ص: ١٣).

وقد نقل العلماءُ هذا الخلافَ، قال ابن عساكر، معلِّقًا على رواية أبي الصلت، (٤٢/٤٢٠): «كذا فيه، وذِكْرُ شريك زيادةٌ؛ لأن الثوري يرويه عن أبي إسحاق» يعني مباشرة من غير واسطة، وقال الخطيب بعده: «قَالَ الْبَرْقَانِيُّ: رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَابْنُ هَرَاسَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، لَمْ يَذْكُرَا شَرِيكًا!».

قلت: لم أقف على هذه المتابعة من حديث حذيفة، بل هي من حديث عليّ رضي الله عنه، فالذي ذكرها ورواها أبو نعيم في حلية الأولياء، (١/٦٤)، قال: «رواه إبراهيم بن هراسة، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي رضي الله عنه.

حدثنا نذير بن جناح القاضي، ثنا إسحاق بن محمد بن مهران، ثنا أبي، ثنا إبراهيم بن هراسة، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي، عن النبي ﷺ مثله»، فذكر أولًا أنه من رواية ابن هراسة عن الثوري عن السبيعي عن زيد من حديث علي، ثم لما أسنده أسقط الثوري أصلًا وجعله عن ابن هراسة عن ابن إسحاق ـ كذا، والصواب: أبي إسحاق ـ!

وعلى كل حال فابن هراسة لا يُفرح به، فهو متروك الحديث، كما صرح

البخاري والنسائي، وقال أبو داود: كان يضع الحديث، لسان الميزان، ت أبي غدة، (٣٧٩/١)، وقال الدارقطني: يروي عن الثوري ما لا يتابع عليه، الضعفاء والمتروكون، (٢٥٠/١).

ولا يذهب علينا أن شريكًا لَهُ في هذا الحديث، فهو رواه عن أبي اليقظان عن أبي شقيق عن حذيفة، كما سيأتي في الطريق الآتي، فليس هو بغريب عن إسناده، وهذا يرجح دخولَه فيه.

وذكر ابن عدي هذا الحديث في الكامل، (٥٤٢/٦)، في ترجمة عبد الرزاق، وبيَّن بعضَ الاختلاف فيه، ثم قال: «وهذا رواه جماعة عَن الثَّوْريّ، وأصل البلاء منهم ليس من عَبد الرَّزَّاق، فإن في جملة من روىٰ منهم ضعفاء منهم يَحْيىٰ بن العلاء الرازي».

وعلىٰ هذا التقدير فإذا بانت الواسطة بين الثوري وزيد بن يثيع، وهو شريك، والكلام فيه معروف، مع ما تقدم من تدليس السبيعي، وما في النعمان ويحيىٰ بن العلاء من الضعف بحيث لا يسلَّم اتصاله إلىٰ الثوري أصلًا؛ بان ضعفُ هذا الإسناد. كما أنه سيأتي الكلام عن زيد بن يثيع والجهالة التي فيه، وهو يرويه تارة عن علي وتارة عن حذيفة، مما يشي بعدم ضبطه، وهل الاضطراب منه أم من السبيعي؟ كلاهما محتمل.

فالحاصل أنه **ضعيف** لأسباب متعددة. فقول **المصنِّف**: «حديث حسن الإسناد رجاله موثقون»؛ فيه ما فيه، وقد علقنا عليه في محله [٤٣] من التحقيق بما يلائمه، فلا نطيل هنا بتكراره، لاسيما أنَّ ما فيه يظهرُ بما تقدّم من البحث بأدنىٰ تأمّل.

*** وأما طريق أبي وائل شقيق بن سلمة:**

فيرويه عنه أبو اليقظان، ويرويه عن أبي اليقظان: شريك.

أخرجه: الكلاباذي في بحر الفوائد، (٢٢٦)، والحاكم، (٤٤٣٥)، وأبو نعيم في الحلية، (١٩١)، وفي معرفة الصحابة، (١٨٩)، وفي فضائل الخلفاء، (٢٣٨)، و**ذكره المصنف** [٤٤]، من طريق: شريك، عن أبي اليقظان، عن أبي وائل، عن حذيفة، به.

قلت: قد ورد هذا الإسناد من طريق: إسرائيل، عن أبي اليقظان، وهو وهم في الغالب، ذكر ذلك الهيثمي في زوائد البزار، (٢/٢٤٣)، ولكنه ورد في مسند البزار، (٢٨٩٥)، على الجادة شريك، **ورواه المصنف بإسناده إليه** [٤٥] ولكن قال: «شريك»، فالغالب أن المصنف اعتمد في التخريج على كتاب الهيثمي، فتابعه على هذا التحريف، والله اعلم.

وشريكٌ حاله معروف. وأبو اليقظان ضعيف معروف، مختلط، ومن الغلاة يؤمن بالرجعة، ضعفه ابن معين، وأحمد، والدارقطني، والنسائي، له ترجمة حافلة في الميزان، (٢/٥٠ ـ ٥١). وقد ناضل عنه **المصنِّف** في تعليقه على الحديث [٤٥] بما لا يُجدي، وعلقنا على ذلك هناك مختصرًا، لأنه أليق، وتركناه هنا هربًا من التكرار أيضًا.

وتعقب الذهبيُّ الحاكمَ في تصحيحه، (٣/٧٤)، فقال: «عثمان أبو اليقظان ضعفوه»، وقد ذكر الحديثَ في ميزان الاعتدال، (٢/٦١٢)، من حديث حذيفة، وقال: «النعمان فيه جهالة، ويحيى هالك»، وقال البزار عقبه: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ حُذَيْفَةَ إِلا بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَأَبُو الْيَقْظَانِ اسْمُهُ

عُثْمَانُ بْنُ عُمَيْر» ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ، (٥/١٧٦): «رَوَاهُ الْبَزَّارُ ، وَفِيهِ أَبُو الْيَقْظَانِ عُثْمَانُ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ» .

ـ وقد اختُلِف على شريكٍ في هذا الحديث ، كما سيأتي في الطريق الآتي للحديث من طريق زاذان .

❊ وأما طريق زاذان:

فأخرجه الطيالسي ، (٤٤٢) ، والترمذي ، (٣٨١٢) ، من طريق إسحاق بن عيسى . كلاهما: الطيالسي ، وإسحاق: عن شريك ، عن أبي اليقظان ، عن زاذان ، عن حذيفة ؛ قال: قالوا: يا رسول الله لو استخلفت . قال: «**إن أستخلف عليكم فعصيتموه عُذبتم ، ولكن ما حدثكم حذيفة فصدقوه ، وما أقرأكم عبد الله فاقرأوه**» ، وليس فيه تمام اللفظ السابق كما هو واضح ، ولذا أخرجه الترمذي في مناقب حذيفة .

وفي رواية الترمذي: «قال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ـ شيخ الترمذي ـ: فقلتُ لإسحاق بن عيسى: يقولون هذا عن أبي وائل ، قال: لا ، عن زاذان إن شاء الله . قال الترمذي: هذا حديث حسن ، وهو حديث شريك» .

فشريك لين الحديث ، ولا يبعد اضطرابه في هذا الإسناد .

=**فالحاصل**: أن للحديث طريقين **ضعيفين** عن حذيفة ، ولا يصح تقويتهما ، فإنهما مسلسلان بالغلاة ، وفيهما غير راوٍ ضعيف ، ولم يدوروا على مدار واحد ، بل الطريق الأولى لم تسلم إلى زيد بن يثيع أصلًا ، وسيأتي تحرير الكلام فيه في حديث علي رضي الله عنه ، والثانية مدارها على شريك إلى أبي اليقظان ، وقد عرفت ما فيهما .

والظاهر أن هذا الحديث حديث شريك، تارة يرويه عن زيد بن يثيع، وتارة عن أبي اليقظان عن أبي وائل، وتارة عن أبي اليقظان عن زاذان، وكفىٰ بهذا اضطرابًا.

ويأتي الكلام علىٰ شواهده، ومجموع طرقه، في البحث الآتي لحديث علي رضي الله عنه.

۞ حديث علي رضي الله عنه:

ويروىٰ عنه من طريق: السبيعي عن زيد بن يثيع.

وُيروىٰ عن السبيعي من طريقي: الفضيل بن مرزوق، وإسرائيل.

فأما **طريق الفضيل بن مرزوق:** فأخرجه: البزار، (٧٨٣)، **ومن طريقه المصنف** [٤٦]، والطبراني في الأوسط، (٢١٦٦)، والحاكم، (٣/٧٠)، وأبو يعلىٰ في طبقات الحنابلة، (١/٢٣٧)، وابن عساكر، (٤٢/٤٢١)، من طريق: الفضيل بن مرزوق، عن السبيعي، عن زيد بن يثيع، عن علي، به.

وقال **المصنِّف** عقبه [٤٦]: «إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات علىٰ شرط مسلم، إلا زيد بن يثيع فقد روىٰ له أصحاب السنن، وذكره ابن حبان في الثقات»، وفيه نظر لا يخفىٰ، كما سيظهر من الكلام علىٰ رجاله، وقد علقنا عليه في موضعه من التحقيق، وقد تعقب الذهبيُّ الحاكمَ بعد أن صحح هذا الحديث، فقال، (٣/٧٣): «ضعيف»، وأورد ذلك الحديثَ ابنُ حبان في المجروحين، (٢/٢٠٩ ـ ٢١٠)، والذهبي في الميزان، (٣/٣٦٢)، كلاهما في ترجمة فضيل بن مرزوق. قال الهيثمي في المجمع، (٥/١٧٦): «رَوَاهُ

أَحْمَدُ، وَالْبَزَّارُ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَرِجَالُ الْبَزَّارِ ثِقَاتٌ»، وفي هذا نظر واضح كما تقدم وسيأتي.

الفضيل بن مرزوق: من الغلاة، من غير سبٍّ، وهو صدوق، فروىٰ له مسلم، لكنه ليس إلىٰ الغاية، في حفظه شيء، وتكلموا في وهمه، وضعفه النسائي وعثمان بن سعيد، وعن ابن معين فيه روايتان، وأغلظ فيه ابن حبان، وقال الحاكم: ليس هو من شرط الصحيح وقد عيب علىٰ مسلم إخراجه لحديثه، انظر: تهذيب التهذيب، (٢٩٩/٨)، وسيأتي كلام آخر عليه في هذا التخريج المفصَّل، فارقبه، وقد **ذكر المصنِّف** [٤٦] أن الحديث علىٰ شرط مسلم إلا زيد بن يثيع لأجل ذلك، وهو غير مسلَّم لما عرفت من رتبة الفضيل بن مرزوق، وقد علقنا علىٰ كلامه هناك بما يغني عن تكراره هنا، والسبيعي تقدم الكلامُ عليه مرارًا، وزيد بن يثيع؛ سيأتي تحرير الكلام فيه.

وأما **طريق إسرائيل**: فأخرجه أحمد، (٨٦١)، وفي فضائل الصحابة، (٢٨٤)، **ومن طريقه المصنف** [٤٧]، وعبد الله بن أحمد في السنة، (٥٤١/٢)، ومن طريقه أبو يعلىٰ في طبقات الحنابلة، (٢٣٧/١)، وكذا ابن عساكر، (٤٢٠/٤٢)، وكذا الحافظ عبد الغني في الثاني من فضائل عمر، (خ)، (١٥)، وكذا ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٢٥١/١)، وكذا ابن الأثير في أسد الغابة، (٦٠٩/٣)، وكذا الضياء في المختارة، (٤٦٣): عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي، به.

فيه: عبد الحميد؛ شبه مجهول، وإسرائيل تقدم الكلام في روايته عن جدّه أبي إسحاق في حديث سدّ الأبواب، والسبيعي؛ تقدم أيضًا، وزيد؛ يأتي الكلام عليه.

قال الهيثمي في المجمع (١٧٦/٥): «رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْبَزَّارُ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَرِجَالُ الْبَزَّارِ ثِقَاتٌ»، وجوَّد الحافظ إسناده في الإصابة، (٤٦٨/٤)، فقال: «في مسند أحمد بسند جيد»، ومقتضىٰ تخريج الضياء في المختارة، (٩٦/٢) تصحيحه، لولا أنه نقل عن الدارقطني أن الأشبه المرسل، كما سيأتي آخرَ البحث، ومن المعاصرين حسّنه وصي الله عباس في تحقيقه للفضائل، (٢٨٤/١)، وفي هذا نظر كما سيأتي.

وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند، (٣٥٨/١)، ط. الحديث، رقم (٨٥٩)، وعلَّق بعد أن وثَّق عبد الحميد بن أبي جعفر الفراء، علىٰ قول الهيثمي إن رجال البزار ثقات: «فيظهر لي أن الهيثمي لم يعرف عبد الحميد بن أبي جعفر ورأىٰ إسناد البزار معروفًا له، فوثق رجاله». ثم اعتمد شاكرٌ توثيقَ عبد الحميد المذكور، فقال: «ترجمه الحافظ في التعجيل، (٢٤٤) فقال: «وثقه ابن حبان»، ولم يَزِدْ؛ فقصَّر فيه جدًّا، وهو مُترجَمٌ في الجرح والتعديل، (١٧/١/٣)، وذكر أنه سمع منه المحاربي والأسود بن عامر، وأن شريكًا أثنىٰ عليه خيرًا، ثم قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن عبد الحميد بن أبي جعفر الكوفي؟، فقال: هو شيخ كوفي»، وذكر أيضًا أن اسم أبيه أبي جعفر: كيسان».

قلت: هو في الثقات، (٣٩٨/٨)، والتعجيل، (٧٨٤/١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٧/٦)، وثناء شريك عليه أصله في العلل لأحمد برواية عبد الله، (١٤٠/٣)، رقم (٤٦١٧)، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، (٥٢/٦)، وقال: «عن أبيه، حديثه في الكوفيين».

قلت: الرجل مهما يكن من شيء؛ مجهولٌ أو مستور، وذِكْرُه في ثقات ابن حبان أمرُه معروف، وليس في قول أبي حاتم: «شيخ»، تعديلٌ، بل هو إلىٰ

الجرح أو التجهيل أقرب، وتوثيق شريك كعدمه، إذ ليس شريك من أهل الجرح والتعديل، بل هو أحوج لمن يوثقه، كما هو مبيَّنٌ في محاله من معرفة حال شريك، وسوء حفظه، واختلاطه، وسوء مذهبه، وغلوه.

ووقع في تاريخ أسماء الثقات، (١٦٠) لابن شاهين: «عبد الحميد بن أبي جَعْفَر الْفراء: أثنىٰ عَلَيْهِ شريك خيرًا، قَالَ أَحْمد: عبد الحميد بن جَعْفَر ثِقَة».

قلت: عبد الحميد بن جعفر الثقة عند الأكثر؛ هو الأنصاري المدني، من رجال الشيخين، وهو الذي قال عنه أحمد: ثقة، العلل، (١٥٣/٣) رقم (٤٦٧٨)، فإقحامه في تلك الترجمة سهوٌ من الناسخ، أو سبق نظر من ابن شاهين رحمه الله.

وقد قال عنه السهيلي: «مجهول عندهم»، الروض الأنف، ت الوكيل، (٢٠٦/٤)، وانظر: لسان الميزان، ت أبي غدة، (٧٤/٥).

ـ وفي هذا الحديث أبو إسحاق السبيعي، وقد عنعنه، واختلاطه تقدم الكلام فيه، وقد اختلط في هذا الحديث، كما سنقرر عقب استيعاب شواهده.

أما زيد بن يثيع: وهو الذي عليه المدار من كافة الطرق لحديث حذيفة وعلي، إلا طريق أبي اليقظان الضعيف، وزاذان من حديث حذيفة: فلم يوثقه إلا العجلي، (١٧٢/١)، وذكره ابن حبان في الثقات، (٢٥١/٤)، وقال الحافظ في التقريب، (٢٢٥): «ثقة مخضرم»، وتعقبه مصنِّفا التحرير، فقالا، (٤٣٧/١): «مقبول، تفرد بالرواية عنه أبو إسحاق السبيعي، ولم يوثقه سوىٰ العجلي وابن حبان، ولذلك مال الذهبي إلىٰ تجهيله في الميزان»، ولم يتعقبهما الفحل في كشف الإيهام، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال، (٤٤١/٤): «فيه

جهالة، ما روىٰ عنه سوىٰ أبي إسحاق السبيعىٰ»، وقال مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال، (١٧٥/٥): «من أصحاب علي بن أبي طالب، ممن هو مجهول فاحتملت روايته لرواية أبي إسحاق»، وقال ابن سعد في الطبقات الكبرىٰ، (٢٢٢/٦): «كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ»، وقال مغلطاي: «ذكره البرقي في كتاب «الطبقات» في باب من روىٰ عنه أبو إسحاق خاصة»، وقال مغلطاي أيضًا: «ذكره أبو عبد الله بن خلفون في جملة الثقات»، وذكر أن الترمذي والحاكم وغيرهما صحَّح له، وهذا لا يقتضي وثاقته.

فالصواب أنه مستور، وقد انفرد بهذا الحديث، ولم يتابع عليه، ثم إنه اختُلِف عليه فيه اختلافًا كثيرًا، إما أن يكون منه، أو من السبيعي، كما يأتي.

وقد أخرجه أبو نعيم في الحلية، (٦٤/١)، من طريق: إبراهيم بن هراسة، عن ابن إسحاق (كذا، والصواب: أبي إسحاق)، عن زيد بن يثيع، عن علي، به. وابن هراسة؛ متروك، كما تقدم.

وللحديث شواهد:

❊ فيروىٰ من حديث **سلمان** رضي الله عنه:

أخرجه الدارقطني في الأفراد، كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر، (٢٢١٤)، ومن طريقه: ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٢٥٢/٢)، من طريق: الحسن بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن سلمان، به.

وقال عقبه: «قال الدارقطني: تَفَرَّدَ بِهِ الْحَسَنُ بْنُ قُتَيْبَةَ عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِيهِ، وَالْحَسَنُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، وقد ذكره الدارقطني في العلل، (٢١٥/٣)، دون

الكلام عن الحسن بن قتيبة.

❊ ويروىٰ **مُرسلًا**:

ذكر الدارقطني في العلل، (٣/٢١٥): «قَالَ إِسْرَائِيلُ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ مُرْسَلًا، لَمْ يَذْكُرْ عَلِيًّا، وَلَا حُذَيْفَةَ»، وقال في حكمه: «وَالْمُرْسَلُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ»، ونقلها عنه الضياء في المختارة، (٢/٨٦). ولم أقف علىٰ ذلك الطريق مسندًا.

وقال الخطيب في تاريخ بغداد، (٤/٤٨٤): «يَحْيَىٰ بْنُ يَمَانٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَقَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَرْسَلَهُ». ولم أقف عليه أيضًا.

فهذان طريقان مرسلان من جهة زيد بن يثيع.

ووقفتُ عليه مرسلًا من طريق آخر عند البلاذري في أنساب الأشراف، (١/٥٤٢)، قال: «حَدَّثَنِي الْمَدَائِنِيُّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نَبْهَانَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ»، وذكره، والمدائني: تالف، وعمر بن نبهان؛ ضعيف.

وقد أورد ابنُ الجوزي الحديث في العلل المتناهية، (١/٢٥٢)، وحكم عليه بالاضطراب، فقال: «وَقَدْ رَوَيْنَاهُ مِنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، إِلا أَنَّهُ اخْتُلِفَ عن زيد بن يثيع فَتَارَةً يَقُولُ عَنْ سَلْمَانَ، وَتَارَةً عَنْ حُذَيْفَةَ، وَتَارَةً يَقُولُ الرَّاوِي لا أَدْرِي أَذَكَرَ حُذَيْفَةَ أَمْ لا».

قلت: وقد أوردناه من طريقه عن حذيفة، وعلي، وسلمان، رضي الله عنهم، والمرسل تقدم ذكره، أما الطريق التي فيها تردّدٌ فقد ذكرها البخاري في التاريخ

الكبير في ترجمة: نعمان بن أبي شيبة، (٧٩/٨)، قال: «نعمان بْن أَبِي شيبة الجندي اليماني: روىٰ عن الثوري، عَنْ زيد بْن يثيع: لا أدري ذكره حذيفة أو غيره عن النبي ﷺ»، والظاهر أن في هذا الكلام سقطًا، بين الثوري وزيد بن يثيع، سقط أبو إسحاق السبيعي، كما نبه المحقق في الموضع المذكور.

ولم أقف علىٰ هذا الطريق ـ بالتردد ـ متصلًا.

قلت: ولا يبعد أن يكون هذا الاختلاف كله من جهة السبيعي، فإنه اختلط، أو من جهة زيد بن يثيع، فإن حاله من الضبط مستورة، وقد ضعفه شعيب في تحقيق المسند باضطراب السبيعي، (٢١٤/٢)، وأشار عليه الألباني بالضعف في مشكاة المصابيح، (١٧٣٠/٣) رقم (٦١٣٣).

وقد أعرض عن هذا الحديث النسائيُّ في الخصائص مع أن إسنادَه أقوم من كثير مما أخرجه هناك، وجزم الذهبي في ميزان الاعتدال، (٦١٣/٢) أن الخبر منكر.

واستوعب الخطيبُ كثيرًا من الخلاف في هذا الحديث، فقال في تاريخ بغداد (٤٨٤/٤): «قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: رَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ نَفْسِهِ وَوَهِمُوا، وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْعَجَمِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ.

قُلْتُ: لَمْ يَخْتَلِفْ رُوَاتُهُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَنَّهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْع عَنْ حُذَيْفَةَ.

وَرَوَاهُ أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ عَنِ ابْنِ نُمَيْرٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ كَذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ بَيْنَ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي إِسْحَاقَ شَرِيكًا غَيْرُ أَبِي الصَّلْتِ

عَنِ ابْنِ نُمَيْرٍ. وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرَاسَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَقَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْع عَنْ عَلِيٍّ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْع، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. يَحْيَىٰ بْنُ يَمَانٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَقَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَرْسَلَهُ».

والذي **يتلخص**: أن هذا الخبر **ضعيف جدًّا** لا يصح، وشواهده لا تتقوَّىٰ ببعضها؛ لأن الظاهر أنها حديثٌ واحد في الأصل، وأنه ثمة اضطراب فيه، عن علي، وحذيفة، وغيرهما، فرجع الكلام إلىٰ مدار واحد، وفي كل طرقه ضعفاء، ومتكلم فيهم، وأسانيده مسلسلة بالغلاة، فيما يؤيد دعوتهم، وآثار الصنع عليه واضحة، ولولا أنني لم أقف علىٰ من نص علىٰ وضعه لقلتُ بذلك، وإلا فهو في الجملة حديث كوفي لين الإسناد في معنىٰ كوفي، لا يخلو من مدلس ومضطرب ومختلط، فلا يؤمَن وإن كانوا عدولًا في الديانة أن يكونوا تحملوه عمن هب ودرج ودلسوه، ورحِمَ الله ابنَ مهدي إذ قال: «أهل الكوفة يحدِّثون عن كل أحد»، التمييز، (ص: ١٧٨)، والله أعلم.

٤٨ - ٥٠

الأثر الطويل عن عليّ ﷺ في بيعة الخلفاء الثلاثة قبله.

يُرْوَىٰ عن علي ﷺ من طريقي: **الحسن البصري**، و**أبي نضرة العبدي**.

أما **طريق الحسن البصري**: فيروىٰ عنه من خمسة طرق:

۞ الأول: طريق أبي بكر الهذلي:

الأثر أخرجه: ابن سعد في الطبقات، (٩٧/٣)، وعنه، وعن غيره: البلاذري في أنساب الأشراف، (٥٥٨/١، ٦٦/١٠)، والخلال في السنة، (٣٠٢)، والآجري في الشريعة، (٤٥٨، ٥٠٨، ٧٤٩)، وأبو القاسم ابن بِشران في الأمالي، (٢٢٢/١)، وأبو نعيم في فضائل الخلفاء، (١٨٩، ١٩٠)، وقِوام السنة في الحُجَّة، (٣٣١)، وابن عساكر، (٢٦٥/٣٠)، وابن الأثير في أسد الغابة، (٢٢٦/٣)، من طريق: أبي بكر الهذلي، عن الحسن، به، مختصرًا، مقتصرين علىٰ عبارة. **وهذا هو الطريق الذي أخرجه المصنِّف** [٤٨].

وهذا الأثر **رواه المصنِّف** [٤٨] من طريق الإمام ابن قدامة، إلىٰ أبي الحسين بن بِشران. وهذا الحديثُ بإسناده كله من أحمد بن الفضل ابن خزيمة حتىٰ منتهاه في أمالي أبي القاسم بن بشران، (٢٢٢/١). لكن المصنف يرويه عن أخيه أبي الحسين بن بشران، وله أمالٍ أيضًا، بعضها يوجد مخطوطًا. وكنتُ قد اشتبهتُ أن يكون وقع خطأ في المخطوط من أبي القاسم إلىٰ أبي الحسين، ولكن وجدتُّ الذهبي ذكره من طريق ابن قدامة من طريق أبي الحسين بن بشران أيضًا، كما هو معنا هنا، في تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣٦١/٢)، وفي سير

أعلام النبلاء، ط الرسالة، (الراشدون، ٢٤١)، بالطريق نفسِه الذي معنا: ابن قدامة عن ابن البطي عن مالك البانياسي، عن أبي الحسين بن بشران. فهذا يعني أن الحديث بإسناده كله عند الأخوين أبي الحسين وأبي القاسم ابني بِشْران، والله أعلم.

وأخرجه الآجري في الشريعة، (٧٤٠)، من الطريق نفسه، بطوله كما عند **المصنِّف**، إلا قطعة من آخره.

أبو بكر الهذلي؛ أخباري متروك تالف، وقد أقرّ **المصنِّف** بأنه «ضُعِّف»، وإن كان في هذه العبارة مسامحة، إذ تُقال فيمن فيه ضعف يسير مقابل بتوثيق، والحال ليست كذلك، بل هو كلمة اتفاق، انظر: الميزان، (٤/٤٩٧)، ولكن جوّد **المصنِّف** إسناده بناء على المتابعة من طريق سالم المرادي [٤٩]، التي رواها ابن راهويه في مسنده ـ وغيره ـ وستأتي معنا هاهنا فارقبها، وصورة هذا الإسناد صورة المنقطع، فالحسن لم يسمع عليًّا، وسيأتي تحريرُه في ختام هذا البحث.

فالحاصل أن هذا الإسناد **ضعيف جدًّا**، وصورته منقطع.

۞ الثاني: طريق عبد الله بن خازم:

أخرجه: البلاذري في الأنساب، (١١٣٢)، من طريق: عبد الله بن خازم، عن الحسن، عن علي، به؛ مختصرًا، وفي إسناده: النضر بن إسحاق؛ مجهول، وعبد الله بن خازم كذلك.

۞ الثالث والرابع: طريق حميد وثابت:

أخرجه: ابن عبد البر في التمهيد، (٢٢/١٢٩)، من طريق: حماد بن سلمة،

عن حميد الطويل، وثابت البناني، كلاهما عن الحسن، عن قيس بن عباد، عن علي، به، مختصرًا.

قلت: هذا الإسناد الأخير متصل. وسيأتي الكلام عليه في الحكم النهائي علىٰ الأثر إذ سنحتاج إليه.

۞ الخامس: طريق سالم المرادي:

أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده، كما ذكره البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة، (٤٦٥٧)، والحافظ في المطالب العالية، (٤٣٩٤)، ومن طريقه: البيهقي في الاعتقاد، (١/٢٩٥)، وكذا ابن عساكر، (٤٢/٤٣٣) من طريق البيهقي، وقد **أورده المصنف** [٤٩]، من طريق: عبدة بن سليمان، عن سالم بن عبد الواحد، عن الحسن، به.

وأخرجه ابن عساكر، (٤٢/٤٤٠)، من طريق: يعلىٰ بن عُبيد الطَّنافسي، عن سالم، عن الحسن، به، وقد أشار إليه المصنف.

وأخرجه الضياء في المختارة، (٧٠٥)، من طريق: محمد بن عبيد، عن سالم، عن الحسن، به. وهذا أيضًا في مسند إسحاق، ذكراه في إتحاف الخيرة، والمطالب العالية، في الموضع السابق، في مسند إسحاق، «قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ عَنْ سَالِمٍ الْمُرَادِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ ﷺ، مِثْلَهُ سَوَاءً».

محمد بن عبيد أخو يعلىٰ بن عبيد، كلاهما ثقة في الجملة.

قال الضياء في المختارة عقبه، (٢/٣٢٧): «قَالَ عبد الرَّحْمَن بن أبي حَاتِم: سَالم بن عبد الْوَاحِد الْمُرَادِيُّ، أَبُو الْعَلاءِ الأَنْعُمِيُّ، سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، قُلْتُ: وَأَظُنُّهُ الَّذِي رَوَىٰ عَن الْحسن، وَالله أعلم».

وتصحيحه مقتضىٰ إخراج الضياء له، وقال البوصيري: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ»، وحسَّن هذا الإسناد الدهيش في تحقيق المختارة.

وفي هذا نظر: فسالم المرادي، مدار هذه الأسانيد؛ ضعفه النسائي، الضعفاء، (٢٢٩)، وقال ابن معين: يضعف، (٤/١٢٨، الدوري)، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه، (٤/١٨٦)، ولم يوثقه إلا العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: «مقبول وكان شيعيًّا»، وتعقباه في تحريره، (٢/٧)، فقالا: «بل ضعيف»، ولم يتعقبهما الفحل.

فتحسين هذا الإسناد ـ في نفسه؛ محلُّ نظر، فضلًا عن تصحيحه.

وقال البوصيري وابن حجر: «وَرَوَىٰ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ طَرَفًا مِنْهُ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ قَيْسِ بْنِ عبادٍ».

قلت: يعني أول هذا الحديث في المسير إلىٰ الشام لملاقاة جيش معاوية، وقد أورده **المصنف** [٥١]، وهو أثر صحيح الإسناد.

وهذا الأثر من طريق المرادي في لفظه زيادة عن الطرق قبله، ففيها «فوثب فيها من ليس مثلي، ولا قرابته كقرابتي، ولا علمه كعلمي، ولا سابقته كسابقتي، وكنت أحقَّ بها منه»، فإن كان المراد بها الشيخين فهو منكر جدًّا، ولكن الأقرب أن المراد بها عثمان رضي الله عنهم أجمعين، فقد كان الشأن بينهما قريب، وحادثة البيعة تبين أنه لم ينزل له قبل بيعة عبد الرحمن بن عوف له، ما يدل أنه كان يرىٰ نفسه أولىٰ، ولكن اتفقت الروايات أنه بايع وسمع وأطاع، لكن المطالع لأخبار التاريخ يرىٰ أن عليًّا كان لا يرضىٰ بعض الأمور في خلافة عثمان، وإن كان لم يؤيد الخارجين عليه ولا يرضىٰ بجريمتهم، ولكن قد تقدم

أن هذا الإسناد ضعيف، وجبر هذا الأثر بمجموع طرقه لا يستلزم تصحيح كل لفظ من ألفاظه، لاسيما تلك الزيادات، بل المراد أصل المعنى وإجماله.

فالحاصل أن هذا الأثر من حديث عليّ من طريق الحسن البصري، **قابل للجبر والتحسين**، وبعض طرقه متصلة، مما يجبر احتمال الانقطاع، وسيأتي مزيد بحث في ذلك.

❊ وأما طريق أبي نضرة:

فأخرجه: محمد بن المظفر بن موسى في حديث شعبة، (٤٦)، وذكره المصنِّف [٥٠]، من طريق: عبد الله بن خالد اللؤلؤي، عن الحسن بن عمرو، عن شعبة، والجفري، كلاهما، عن الجريري، عن أبي نضرة، به.

الحسن بن عمرو؛ متروك، كذّبه البخاري وابن المديني وغيرهما، انظر: الميزان، (١/٥١٦)، والجفري هو الحسن بن أبي جعفر؛ ضعيف جدًّا، انظر: الميزان، (١/٤٨٢).

وأبو نضرة؛ ثقة، من أواسط التابعين، لكن حديثه عن عليٍّ مُرسل، نصّ على ذلك في جامع التحصيل، (٢٨٧)، ونسبه للتهذيب، ونقله أبو زرعة العراقي في تحفة التحصيل، (٣١٧)، وقال: «مَا حَكَاهُ العلائي عَن التَّهْذِيب من أن رِوَايَته عَن عَليّ وَأبي ذَر مُرْسلَة؛ لم أره فِيهِ»، قلت: وهو كذلك، لكن نص عليه الذهبيُّ في الكاشف، (٢/٢٩٥): «المنذر بن مالك بن قطعة، أبو نضرة العبدي: عن عليٍّ مُرسلًا»، ومثله الخزرجي في خلاصة التذهيب، (٣٨٧). وقال في ميزان الاعتدال، (٤/١٨٢): «روى عن علي وأبي موسى شيئًا يسيرًا».

وقد توفي سنة (١٠٨ هـ)، وصلىٰ عليه الحسن البصري، كما في السير، (٤/٥٣١)، فروايته عن علي مرسلةٌ كما هو ظاهر.

فالحاصل أن هذا إسناد **ضعيف جدًّا**، وفيه انقطاع.

فالحاصل من هذا أن هذا الأثر يُروىٰ عن عليٍّ ﷺ من طريقين: الحسن البصري، وأبي نضرة، وفي كلا الطريقين كلام في الأسانيد، وصورتهما صورة المنقطع، كما بينا في حديث أبي نضرة العبدي عن علي السابق.

أما حديث الحسن البصري؛ فصورته صورةُ المنقطع، لأنّ الحسنَ لم يسمع عليًّا، وإنما رآه رؤية، كما قال أبو زرعة، وتوقَّف المديني حتىٰ في الرؤية، المراسيل لابن أبي حاتم، (٣١)، وقد بحثنا هذه القضية تفصيلًا في التعليق علىٰ متن الكتاب في الكلام عن إسناد الخرقة (٨٤).

لكن ورد في الروايات ما يدل أن الحسن سمِعَه من قيس بن عبَّاد عن عليٍّ، كما في رواية ابن عبد البر في التمهيد، (٢٢/١٢٩)، ويشهد لها حديثُ أبي داود في قصة المسيرِ إلىٰ صفين، الذي أورده المصنف رقم [٥١]، وهو أثر معروف صحيح الإسناد، وطريقه: يونس، عن الحسن، عن قيس، عن علي، وكما في الروايات التي فيها أن ابن الكواء وقيسًا دخلا علىٰ عليٍّ، كما عند ابن بشران في رواية المؤلف وغيره، فبانت الواسطة ظاهرًا، ولكن يبقىٰ أن يقال إن هذا التحسين الإجمالي له أثر في إثبات جميع ما ورد في سياق الأثر الطويل من ألفاظ وجمل، فهذا يحتاج موازنة ومقارنةً أكبر.

فقد تقدم معنا علىٰ سبيل المثال، أن الأثر من طريق المرادي في لفظه زيادة: «فوثب فيها من ليس مثلي، ولا قرابته كقرابتي، ولا علمه كعلمي، ولا

سابقته كسابقتي ، وكنت أحقَّ بها منه» ، وحتىٰ إن قلنا إن المراد بها عثمان رضي الله عنهم أجمعين ، فقد تقدم أن هذا الإسناد ضعيف ، وجبر هذا الأثر بمجموع طرقه كما نقرر لا يستلزم تصحيح كل لفظ من ألفاظه ، لاسيما تلك الزيادات ، بل المراد أصل المعنىٰ وإجماله .

فالذي ظهر لي أن هذا الأثر **جَبْرَه بمجموع طرقه ممكن** ؛ إذ المدار علىٰ الحسن البصري ، ويروىٰ مختصرًا ومطولًا ، وبعض أسانيده نظيفة كإسناد ابن عبد البر المشار إليه سابقًا . كما أن هاهنا ملحظًا لطيفًا ، وهو أن كثيرًا من تلك الأسانيد فيها غلاة ، وروايتهم مثل ذلك الأثر عن علي بما يخالف الباطل الذي يدعو إليه الغلاة مما يقويه ويحسنه في مثل هذا المورد ، والله أعلم .

٥٧

هذا حديث عليّ رضي الله عنه: «أَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ سَيِّدُ الْمَلَائِكَةِ، قَالَ: قَالَ اللهُ سَيِّدُ السَّادَاتِ: إِنِّي أَنَا اللهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، مَنْ أَقَرَّ لِي بِالتَّوْحِيدِ؛ دَخَلَ حِصْنِي، وَمَنْ دَخَلَ حِصْنِي؛ أَمِنَ مِنْ عَذَابِي»، رواه المصنف مُسلسلًا بانفراد كلِّ راوٍ من رُواته بصفة عظيمة فِي زمانه.

ويروىٰ من حديثه من غير التسلسل.

وله شواهد من حديث أنس وابن عباس وأبي ذر ليست بالتسلسل ولا بهذا اللفظ.

۞ حديث عليّ رضي الله عنه:

يروىٰ مسلسلًا بأهل البيت، عن علي بن موسىٰ الرضىٰ، عن آبائه، به.

فأما المسلسل بالأوصاف كما أورده المصنِّف، فقد رواه الكازروني في مسلسلاته (خ)، وتقدَّم ذكره، ق (٦٥) (النوع التاسع والعشرون)، **وقد رواه المصنَّف بإسناده إليه [٥٧]**، وأخرجه الشجري في الأمالي الخميسية (١٨٥) بهذا التسلسل، والمرتضىٰ الزبيدي في إتحاف السادة المتقين من طريق المصنِّف، راجع: تخريج أحاديث الإحياء للحداد (٣٧١/١)، استل فيه عمل الزبيدي علىٰ الأحاديث التي في الإحياء من الإتحاف، وكذا ابن عقيلة في الفوائد الجليلة (٩٢) من طريق المصنِّف، من طريق: البلاذري، ولكنه في إسناد الشجري، والزبيدي: الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسىٰ الكاظم، حدثني أبي علي بن محمد، حدثني أبي محمد بن علي، حدثني أبي علي بن موسىٰ الرضىٰ، به.

قلت: قد روىٰ هذا الإسنادَ ابنُ بابويه ـ المعروف بالصدوق ـ في عيون أخبار الرضىٰ، (١/١٤٤) رقم (٣)، من طريق البلاذري الصغير، فرواه علىٰ الجادة، فقال: «حدثنا أبو نصر أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد الضبي، قال: حدثنا أبو القاسم محمد بن عبيد بن بابويه الرجل الصالح، قال: حدثنا أبو محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هاشم، قال: حدثنا الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسىٰ بن جعفر أبو السيد المحجوب إمام عصره بمكة، قال: حدثني أبي علي بن محمد التقي، قال: حدثني أبي محمد بن علي التقي، قال: حدثني أبي علي بن موسىٰ الرضا، قال حدثني أبي موسىٰ بن جعفر الكاظم، قال: حدثني أبي جعفر بن محمد الصادق، قال: حدثني أبي محمد بن علي الباقر، فذكره».

فهذا كَشَفَ أنّ الإسناد الذي معنا فيه فسادٌ وسقط. فقد جعل البلاذريَّ يرويه عن محمد بن الحسن بن علي، وسمّاه إمام عصره، فهذا محمد بن الحسن العسكري المعتقد أنه المهدي وغاب، وهذا لا يقول برواية البلاذري المذكور عنه أحدٌ من الفريقيْن. ثم عن أبيه الحسن العسكري وسمّاه السيد المحجوب، وليس ثمّ من يُعرف بذلك، فهنا تحريف، والصواب: أبو السيد المحجوب، يعني أنه أبو المهدي الغائب. قلت: وهذا التحريف وقع عند المصنِّف، وهو في مسلسلات الكازروني في المخطوط، وكذا نقله ابن ناصر الدين في استدراكه، فسبحان الله كيف راج عليه هذا السقط والتحريف رغم أنه في معرض الاستدراك علىٰ أوهام ابن الجزري، فسبحان من تمّ علمُه وكتب علىٰ سائر خلقه النقص.

ثم هنا سقطٌ في الإسناد، حيث إنه بين العسكري والرضىٰ رجلان، وقد

جاء على الجادة ـ كما في إسناد ابن بابويه ـ لدى الشجري، والزبيدي، ولكنهم: ابن بابويه والشجري والزبيدي: لم يجعلوه عن محمد بن الحسن، وجعلوه عن الحسن العسكري مباشرة، فكأنهم صحَّحوه ليستقيم. فيكون هذا الإسنادُ مسلسلًا بالأئمة المعتَقدين بالإمامة لدى الإمامية، الحسن العسكري ـ وربما محمد بن الحسن أولًا كما لدى المصنِّف ـ، وهو أحد من يعتقد فيه الإماميةُ الإمامة، ولذا صرَّح الشجريُّ في إسناده، فقال: «إمام عصره عند الإمامية»، ووالده عليٌّ هو الهادي أحد الأئمة أيضًا عند الإمامية. ووالده محمد هو الجَوَاد، أحد الأئمة عندهم أيضًا. ووالده الرضى، ثم آباؤه.

ثم إن قوله في الإسناد: «محمد بن الحسن بن علي، عن الحسن بن علي المحجوب» كذا، «عن علي الرضى»؛ أوهم أن الأول: محمد بن الحسن بن علي الرضى بن موسى، فهذا مجهول ليس له ترجمة، بل ورد في قصة رجلٍ دعيّ عند الطبري في تاريخه، كما ذكرت في بيان رجال الإسناد في التعليق على نص الكتاب، والصواب إذن أنه: محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضى بن موسى.

قلت: ولا أدري من أين هذا السقط والتحريف، فإن الذي في مسلسلات الكازروني المخطوط، هو كما عند المصنِّف: محمد بن الحسن بن علي، عن الحسن بن علي [السيد] المحجوب، عن الرضى، به. ولكن الزبيدي يرويه من طريق المصنف عن المسلسلات السعيدية على الجادة المذكورة، وابن عقيلة في مسلسلاته يرويه من طريق المصنف عن المسلسلات السعيدية فاسدًا كما هو فوق، وكذا لدى ابن ناصر كما نقلنا عن استدراكه على المصنف، ولم أقف عليه في مسلسلات ابن ناصر المخطوطة بعد فحصه، وهو مطبوع بعنوان:

نفحات الأخيار من مسلسلات الأخبار، ليس تحت يدي، فالله أعلم.

ونقل المناوي في فيض القدير (٤/٤٨٩) من تاريخ نيسابور حكاية منكرة في تحمُّل هذا الحديث عن علي الرِّضَىٰ بنيسابور، وكيف أنَّ مَن تحمَّله كبارُ الحفاظ كأبي زرعة وابن أسلم، في نحو عشرين ألفًا من الناس، في قصة مفتعلة، عليها أثر المبالغة والغلو، لا أطيل بنقلها، فانظرها. ثم وقفت عليها مسندةً في تاريخ ابن عساكر، (٤٨/٣٦٧)، فوافق الخُبر الخَبرَ، فإذا هي من حكاية أبي الصلت نفسه، فتبين الحال، وكلُّ فتاةٍ بأبيها مُعجبة! علىٰ أن إسنادها إليه غير صحيح، فيه مجاهيل، وفيه محمد بن علي بن بابويه القمي، المسمَّىٰ بالصدوق؛ غير مأمون، من رؤوس الغلاة. قلت: وقد رواها نفسُه في عيون أخبار الرضىٰ، (١/١٤٤) رقم (٤).

وقد استعذب بعضُ المنتسبين للعلم والإمارة ذلك الإسناد؛ لتسلسله بهؤلاء الأشراف ـ وقد تبيَّن حاله ـ، فاستعظموه جدًّا، وقد ذكرنا أن المرتضىٰ الزبيدي قد أفرده برسالة. فنقل المُناوي في فيض القدير، (٤/٤٨٩): «قال الأستاذ أبو القاسم القشيري: اتصل هذا الحديثُ بهذا السند ببعض أمراء السامانية، فكتبه بالذهب وأوصىٰ أن يُدفن معه في قبره، فرُؤي في النوم بعد موته، فقيل: ما فعل الله بك؟، قال: غُفر لي بتلفُّظي بلا إله إلا الله وتصديقي بأن محمدًا رسول الله ﷺ».

فالحاصل: أن هذا إسناد غريب بهذا التسلسل وهؤلاء الرجال، ومَن فوق الرِّضَىٰ كلُّهم مستورون، فلا يصح هذا الحديثُ في نفسه ولا بهذا التسلسل، والإسناد عند المصنف فيه تحريف وإعضال كما أبنّا عنه. وقد حمَل المصنِّفُ تَبِعَتَه علىٰ البلاذري، لأنه لم يعرفه، فقد التبس في كنيته، والصواب أن التبعة

ليست منه، وهذا ليس بمؤثّر في عدم صحته على كل حال، فهو حديث ضعيف جدًّا مسلسل بالمستورين، بل الإسناد يفوح منه الوضع والجعل.

وقد أخرج الحديثَ جماعةٌ من غير التسلسل بالأوصاف المذكورة:

عن علي بن موسى الرضى، عن آبائه، من طرقٍ، نذكرها:

ـ فقد أخرجه أبو عثمان البحيري في الرابع من فوائده ق (٢٥)، من طريق: الحسن بن محمد، عن أبيه محمد بن علي بن موسى السيد المحجوب، عن علي بن موسى الرضا، به.

قلت: وهذا الإسناد مختلّ، قد عرفتَ الجادةَ فيه مما تقدَّم على الحديث المسلسل.

ـ وأخرجه أبو عثمان البحيري في التاسع من فوائده ق (١٦)، من طريق عبد الله بن أشرس، عن علي بن موسى الرضى، به.

عبد الله بن أشرس؛ مجهول، لا يروي إلا عن الرِّضى.

ـ وأخرجه الشهاب في المسند (١٤٥١)، والسِّلَفي في معجم السفر (٤٣٣)، من طريق أحمد بن علي المهدي عند الشهاب، وعند السِّلفي من طريقه عن أبيه علي بن مهدي بن صدقة، عن علي بن موسى الرضى، به.

نقل ابن عرَّاق في تنزيه الشريعة (١/١٤): «قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ فِي الْكَشْفِ عَنْ أَخْبَارِ الشِّهَابِ: رَاوِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ الْقُضَاعِيِّ: أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ صَدَقَةَ مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ». قلت: ولا فرق، فالولد والوالد متهمان بالكذب! ولعل الأصح في سياقة الإسناد ما عند السِّلفي؛ لأن المشهور أن الوالد هو من يروي عن الرِّضى

نسخةً موضوعة. قال الذهبي في الميزان، (١/١٢٠) في ترجمته: «عن أبيه، عن علي بن موسىٰ الرضىٰ، وتلك نسخة مكذوبة... اتهمه الدارقطني بوضع الحديث»، وقال: «عن علي الرضىٰ بخبر باطل، فالله المستعان. وما علمت للرضا شيئاً يصح عنه».

ـ وأخرجه أبو عبد الله القاسم الثقفي في الثامن من الفوائد العوالي المنتقاة ق (٩)، من طريق: علي بن علي بن رزين، عن علي بن موسىٰ الرضىٰ، به. قلت: ابن رزين هذا مجهول.

ـ وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/٢٦٤، ٧/١١٥، ٤٨/٣٦٧)، من طريق: أحمد بن عامر الطائي، عن علي بن موسىٰ، به.

وقال بعده (٥/٤٦٢): «أبو القاسم الطائي، واسمه عبد الله بن أحمد بن عامر البصري، وفي حديثه ضعف».

قلت: الطائي وضاع. قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكون، (٢/١١٥): «يروي عن أهل الْبَيْت نُسْخَة بَاطِلَة»، وقال الذهبي كما في اللسان، (٤/٤٢٥) في ترجمة ابنه عبد الله: «عن أبيه، عَن عَلِيّ الرضا عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفكُّ عن وضعه أو وضع أبيه»، ولذا قال الألباني في الضعيفة، (٩/٣٨): «هذه متابعة لا تساوي فلسًا»، وهو كما قال.

وقال الزبيدي كما في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، (١/٣٧٢): «وأخرجه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في مسلسلاته، من طريق أبي إسحاق البزدوي، عن عبد الله بن أحمد الطائي المذكور»، ثم نقل عن الذهبي قوله: «ما تنفك هذه النسخة من وضعه، أي عبد الله بن أحمد، أو من وضع أبيه».

ـ وأخرجه الحافظ أبو نعيم في الحلية (٣/١٩١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٨/٣٦٦)، من طريق: أبي الصلت الهروي، عن علي بن موسىٰ، به.

قلت: أبو الصلت متهم بالوضع، وقد حررنا حاله في غير حديث سابق.
نقل ابن عرَّاق في تنزيه الشريعة (١/١٤٧): «قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ فِي الْكَشْفِ عَنْ أَخْبَارِ الشِّهَابِ: رَاوِيهِ عَنْ عَلِيٍّ الرِّضَىٰ فِي الْحِلْيَةِ أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ؛ مُتَّفَقٌ عَلَىٰ ضَعْفِهِ». قال ابن عرَّاق (١/١٤٨): «قَوْلُهُ فِي أَبِي الصَّلْتِ: مُتَّفَقٌ عَلَىٰ ضَعْفِهِ، فِيهِ نَظَرٌ، فَطَرِيقُهُ هِيَ أَشْبَهُ طُرُقِ الْحَدِيثِ»، قلت: قد يُسلَّم أن هذا الطريق أشبه الطرق، لكن لا ينفع ما دفع به من عدم الاتفاق علىٰ ضعف عبد السلام، فإن من علم حجة علىٰ من لا يعلم، والمثبت بالدليل مقدم علىٰ النافي.

ـ وأخرجه القزويني في التدوين في أخبار قزوين (٢/٢١٣)، من طريق: أحمد بن عيسىٰ العلوي، عن علي بن موسىٰ الرضىٰ، به. قلت: أحمد بن عيسىٰ العلوي مجهول.

فتحقق أن هذه الأسانيد لا يزيد بعضُها بعضًا إلا وَهَاءً، وأصل إسناد الحديث مسلسل بالمستورين، ثم رواه عن علي بن موسىٰ الرضىٰ من هذه الطرق عبد الله بن أشرس، وأحمد بن علي المهدي بن صدقة، وأبوه!، وعلي بن رزين، وأحمد بن عامر الطائي، وأبو الصلت الهروي، وأحمد بن عيسىٰ العلوي؛ جماعة من المجاهيل والوضاعين والمتروكين!

ـ وقد أخرجوه في بعض المصنفات المفقودة، فأخرجه الشيرازي في الألقاب، كما في الفتح الكبير (١٦٤٨)، وكنز العمال (١٢٧)، ذكره في تخريج

الإحياء (١/٣٧٢)، وأخرجه ابن النجار، كما في كنز العمال (١٦٧)، وتخريج الإحياء (١/٣٧٢)، وقال العراقي في تخريج الإحياء (١/٣٧١ جمع الحداد): «رواه الحاكم في التاريخ»، أي تاريخ نيسابور، وقال الزبيدي، (١/٣٧٣): «وأخرجه أيضًا في الجزء المعروف بفوائد الفوائد كذلك من طريق البلاذري»، وقال أيضًا: «هكذا أورده نور الدين ابن الصباغ في الفصول المهمة، وأبو القاسم القشيري في الرسالة، ورواه أبو بكر بن شاذان بن بحير المطوعي الرازي بنيسابور»، ولم أتتبعه في كتابي ابن الصباغ والقشيري، رغم طولي إياهما؛ لأنه لا يعول على مثل تلك الكتب في صناعة التخريج قصدًا، وضننت بالمجهود على مثل هذا الحديث لجلاء حاله.

وقد جزم العراقيُّ بضعفه في تخريج الإحياء، (١/٣٧١)، قال: «أبو نعيم في الحلية من طريق أهل البيت، من حديث علي، بإسناد ضعيف جدًّا»، وأقره المناوي في فيض القدير، (٤/٤٩٠)، وقال عنه الديلمي، صاحب مسند الفردوس، إنه ثابت، فقال العراقي، (١/٣٧١): «قول أبي منصور الديلمي إنه حديث ثابت؛ مردود عليه».

وتعثر الحافظ أبو نعيم في هذا الحديث، فقال عنه في الحلية بعد أن رواه: «هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ مَشْهُورٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِنْ رِوَايَةِ الطَّاهِرِينَ، عَنْ آبَائِهِمُ الطَّيِّبِينَ، وَكَانَ بَعْضُ سَلَفِنَا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا رَوَى هَذَا الإِسْنَادَ، قَالَ: لَوْ قُرِئَ هَذَا الإِسْنَادُ عَلَى مَجْنُونٍ لأَفَاقَ»، فاغتر بروايته عن بعض أعلام أهل البيت، وكذا اغتر بأبي الصلت. قلت: قولهم عن الإسناد: «لو قرئ على مجنون لأفاق، أو لبرأ»؛ هو قول عبد السلام نفسه ـ أبي الصلت المتهم ـ، فالآفة منه لا من الإسناد، كما علّق غير واحد من أفاضل المشتغلين بالحديث في عصرنا: ليته

قرأه على نفسه ليبرأ مما هو فيه من الكذب والغلو!

قال ابن ماجه ﷺ، (٦٥): «حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيل، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ» قَالَ أَبُو الصَّلْتِ: لَوْ قُرِئَ هَذَا الْإِسْنَادُ عَلَى مَجْنُونٍ لَبَرَأَ». قال السندي في حاشية ابن ماجه/ (١/٣٥): «لما في الإسناد من خيار العباد، وهم خلاصة أهل بيت النبوة رضي الله تعالى عنهم، وهو مِن: برئ المريض من الداء»، وعلَّق ابن القيم على هذا الحديث في حاشيته على تهذيب أبي داود (مع عون المعبود)، (١٢/٢٩٤): «فهذا حديث موضوع ليس من كلام رسول الله ﷺ. قال بعض أئمة الحديث: لو قُرئ هذا على مجنون لبرأ؛ لو سَلِم من عبد السلام، وهو المتَّهَم به، وفي الحق ما يُغني عن الباطل، ولو كنا ممن يحتجُّ بالباطل ويستحله؛ لروَّجنا هذا الحديث، وذكرنا بعض من أثنى على عبد السلام، ولكن نعوذ بالله من هذه الطريقة، كما نعوذ به من طريقة تضعيف الحديث الثابت وتعليله إذا خالف قول إمام معين». وقد نُقِلت هذه العبارة عن أحمد، عن مثل إسناد حديثنا، في كلامٍ عن حديث الإيمان أيضًا، فقد روى حديثَ الإيمان هذا أبو نعيم في تاريخ أصبهان، ثم نقل بعده عن أحمد، (١/١٧٤): «وقال أبو علي: قال لي أحمد بن حنبل: إن قرأتَ هذا الإسناد على مجنون؛ برئ من جنونه، وما عَيْبُ هذا الحديث إلا جودةُ إسناده»، قلت: أبو علي هذا؛ هو أحمد بن علي الأنصاري، قال عنه الذهبي في الميزان، (١/١٢٠): «أحمد بن علي الأنصاري: عن أحمد بن حنبل، واهٍ، توفي سنة ثماني عشرة وثلاثمائة، قال الحاكم: طيرٌ طرأ علينا.

قلت: يوهنه الحاكم بهذا القول».

وأقول: على فرض صحة هذا القول عن أحمد، فالمراد به ـ كما هو ظاهر ـ إنكارُ الحديث، والجزم بوضعه على هؤلاء، وتركيب ذلك السند عليهم!، لأن حديثًا في أصول الاعتقاد الكبرى، بمثل ذلك المتن، بمثل ذلك الإسناد المنوّر لا يكون إلا من طريق أبي الصلت ونحوه؛ لهو دالٌّ بالقطع على عدم صحته، ولو لم يكن الهروي متكلَّمًا فيه لكان هذا قادحًا فيه، إذ لا يَتَحمَّلُ مثلُه التفرُّدَ بمثل ذلك، فتبيّن بذلك توجيهُ تلك العبارة أنها على سياق أهل البيت، باستثناء أبي الصلت، وأن هذا القول لو ثبت عن أحمد فهو مثابة الإنكار على أبي الصلت، وتوهينه، والتندر به، والله أعلم.

على أن لكلام الحافظ أبي نعيم وجهًا آخر لو كان قوله «هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ، مَشْهُورٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِنْ رِوَايَةِ الطَّاهِرِينَ» عائدًا الثبوتُ فيه على نفس الحديث، يعني متنه أو معناه، على ما سيأتي من أصله الصحيح، وأما الشُّهرة فمختصة بهذا الإسناد، والشهرة لا تستلزم الصحة كما هو معلوم، بل من المشهور صحيح وضعيف بل وموضوع، ويُتَخَلَّصُ بذلك من الإشكال، وفيه عُسْرٌ لا يخفى.

ـ قال الزبيدي، كما في تخريج أحاديث الإحياء، (١/٣٧٣حداد): «وقد ألفتُ في جمْع أسانيد هذا الحديث رسالة سميتها: (الإسعاف بالحديث المسلسل بالأشراف)، وألممت ببعض من خرّجه ورواه في (التعليقة الجليلة على مسلسلات ابن عقيلة)، فمن أراد الزيادة فليراجع هناك»

فالحاصل: أن الحديث **ضعيف جدًّا**، شِبه **موضوع** في رأيِ القلب.

وللحديث شواهد من غير حديث عليٍّ رضي الله عنه:

فيروىٰ من حديث **أنس** رضي الله عنه، عند العقيلي في الضعفاء الكبير، (٤/٣٢٢)، وابن البنا البغدادي في فضل التهليل وثوابه الجزيل، (٢)، وعزاه في كنز العمال، (١٦٨)، لابن النجار، من طريق: وهب بن راشد، عن فرقد السبخي، عن أنس، به.

قال العقيلي، (٤/٣٢٢): «لَا يُتَابِعُهُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ هُوَ نَحْوُهُ»

قال الزبيدي في تخريج الإحياء، (١/٣٧٢ ـ حداد): «في مسند الفردوس لابن الديلمي، من رواية هارون بن راشد، عن فرقد السبخي، عن أنسٍ رفعه: «لا إله إلَّا الله كلمتي، وأنا هو، فمن قالها؛ أدخلته حصني، ومن أدخلته حصني؛ فقد أمن، والقرآن كلامي، ومني خرج». قال الحافظ السيوطي في ذيله علىٰ الموضوعات: «هارون بن راشد؛ قال الذهبي: مجهول، وفرقد ضعفه الدارقطني، والراوي عن هارون يوسفُ بن خالد، وهو كذاب»»، وقال ابن عرَّاق في تنزيه الشريعة، (١/١٤٧): «أَوْرَدَهُ الْعُقَيْلِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ فَرْقَدٍ، عَنْ أَنَسٍ بِلَفْظِ: «إِنَّ رَبِّي يَقُولُ: نُورِي هُدَايَ وَلا إِلَهَ إِلَّا الله كَلمته، وَمَنْ قَالَهُ أَدْخَلْتُهُ حِصْنِي»، وَكُنْتُ جوَّزْتُ أَن يكون هارون بْنُ رَاشِدٍ وَوَهْبَ بْنَ رَاشِدٍ وَاحِدًا، غَيَّرَ اسْمَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ، ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّهُمَا غَيْرَانِ، لِأَن وهبًا مَعْرُوف مُتَّهم، وهارون جَهَّلُوهُ وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ. وَوَقَعَ أَيْضًا فِي حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ نُسْطُورٍ الدَّجَّالِ الْمَشْهُورِ: «يَقُولُ اللهُ: لَا إِلَهَ إِلا اللهِ حِصْنِي، فَمَنْ دَخَلَ حِصْنِي؛ أَمِنَ مِنْ عَذَابِي»، وَاللهُ أَعْلَمُ».

ويروىٰ من حديث **ابن عباس** رضي الله عنه، ولفظه فيه اختلاف:

رواه الخطيب في تاريخ بغداد، (١٣/٧٥)، بإسناد ضعيف، في ترجمة عمر بن محمد السذابي، وقال عنه: «في بعض حديثه نكرة».

قال ابن عرَّاق في التنزيه، (١/١٤٨): «(خطّ) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بن عِيسَىٰ الشدائي، وَقَالَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، قَالَ السُّيُوطِيُّ: وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ: مَوْضُوعٌ»، في الميزان، (٣/٢٢١)، وقال قبل الحكم بالوضع: «وذكر له هذا الحديث المنكر». كذا وقع «الشدائي» في التنزيه، وهو تصحيف، والذي في تاريخ بغداد بطبعتيه ـ العلمية وبشار ـ وفي ميزان الذهبي: السذابي، بالمهملة، والذال المعجمة، والباء الموحدة التحتية. قلت: لعل حكاية ابن عراق عن الخطيب نكارة الحديث هي ما فهمه من قوله في ترجمة السذابي إن في بعض حديثه نكارة، وإلا فإني ما وقفت هناك علىٰ نصه علىٰ هذا الحديث بالنكارة بعينه.

وللحديث أصلٌ في الصحيحين وغيرهما، من حديث **أبي ذر** رضي الله عنه: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَىٰ ذَلِكَ؛ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، متفق عليه، البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٦)، ومن حديث **أنس** رضي الله عنه: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ؛ إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَىٰ النَّارِ»، متفق عليه، البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٥).

ولذلك المعنىٰ شواهد كثيرة جدًّا، وأفرد بعضُهم فضلَ كلمة التوحيد بالتصنيف، فضلًا عن إعرابها ومعانيها، وهي جديرةٌ بذلك لا ريب. وقد يُحمل علىٰ هذا المعنىٰ كلامُ أبي نعيم السابق في أن هذا الحديث ثابت، فلعله أراد أصلَه، كما أشرت قبلًا.

قال الزبيدي كما في تخريج أحاديث الإحياء، (١/٣٧٢ ـ حداد): «وأخرجه

أحمد، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه، كلهم من غير تسلسل، عن أنس رفعه: «أني أنا الله لا إله إلّا أنا»، فساقوه بمثل رواية ابن الجزري».

قلت: هذا اللفظ الذي ذكره ليس في تلك الكتب، ولعل الظاهر أن ما أشار إليه هو حديث أنس رضي الله عنه: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ»، البخاري (٤٤)، ومسلم (١٩٥)، والترمذي (٢٥٩٣)، وابن ماجه (٤٣١٢)، وأحمد (١١٧٤٣)، وما ذكرتُه من حديث أبي ذر وغيره أن يكون أصلًا؛ هو الأولىٰ، فإن لفظ حديث أنس غيرُ ذلك في المعنىٰ، بل هو في عصاة الموحدين الذين يدخلون النار ثم يخرجون منها، والحديث الذي معنا ليس في الخروجِ من النار أصلًا، بل في عدم دخولها، والله أعلم.

ومتن الحديث في نفسه ليس فيه نكارة، وليس عليه إشكال، فهو ـ كما هو ظاهر ـ من جنس الأحاديث الصحيحة في فضل كلمة التوحيد، والاستدلال بلفظه علىٰ الإرجاء غير متجه، وهو وارد علىٰ تلك الأحاديث الصحيحة، ولأهل العلم طريقة في تفسير أحاديث الرجاء بجمعها مع أحاديث الترهيب والوعيد، فتخص الأخيرة بالتوبة، والأولىٰ بالعمل الصالح وحسن الخاتمة، كما هو مقرر في محالّه، قال ابن عرّاق في تنزيه الشريعة (١/١٤٨): «قَالَ الشَّيْخُ رُكْنُ الدِّينِ ابْنُ الْقَوْبَعِ: وَقَوْلُهُ: «فَقَدْ أَمِنَ مِنْ عَذَابِي» يَعْنِي بِهِ الْعَذَابَ الَّذِي يُوجِبُهُ الْكُفْرُ، وَاللهُ أَعْلَمُ»، يريد أنه لا يفيد قول المرجئة بعدم توعّد العصاة أو عدم عذابهم، وابن القوبع من فضلاء المالكية، وله اشتغال بالفلسفة، راجع ترجمته في الدرر الكامنة، (٤/١٨١)، والأعلام، (٧/٣٤).

٥٨ - ٦٠

حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الاستحلاف على الحديث، دون أبي بكر رضي الله عنه، ولفظه في صلاة ركعتين لمن أصاب الذنب.

وقد رواه المصنِّف مسلسلًا بوصف الثقة، ومسلسلًا بقول: والله إنه لحقٌّ إن شاء الله، وبغير التسلسل، وقد بحثتُ تخريجَه بالتسلسل الأول بوصف الثقة في هامش التحقيق [٥٨] فليُرجع إليه هناك، وأما التسلسل الثاني بقول: «والله إنه لحقٌّ إن شاء الله»؛ فقد بحثته في سياق حديث عليٍّ من طريق المقبري هنا في هذا التخريج، فليرجع إليه، وننظر هنا في تخريج الحديث نفسه أصالةً.

الحديث يروى من حديث علي رضي الله عنه، ولمتنه شواهد دون الاستحلاف، كما سيأتي.

۞ حديث علي رضي الله عنه:

يروى عن عليٍّ رضي الله عنه من طريق: أسماء بن الحكم، وربيعة بن ناجد، وعبد خير، وأبي سعيد المقبري.

❊ فأما طريق أسماء بن الحكم:

وهو أشهر طرُقه، فيروى من طريق: **علي بن ربيعة الوالبي**.

ويروى عن **علي بن ربيعة الوالبي** من طريقي: **عثمان بن المغيرة، ومعاوية الثقفي**.

فأما عثمان بن المغيرة فيروى عنه من طريق: مسعر، وسفيان الثوري،

وأبي عوانة، وشعبة، وشريك، وقيس بن الربيع،

فأخرجه الحميدي في المسند، (٤)، وأحمد، (٢)، وفي الفضائل، (١٤٢)، **ورواه المصنف من طريقه** [٦٠]، وابن ماجه، (١٣٩٥)، وأبو يعلىٰ، (١٢)، والطبري في التفسير، (٦/٦٤)، والبزار، (٩)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٦٠٣٤)، وتمّام في فوائده، (١٤٠٨)، والضياء في المختارة، (٨) من طريق أحمد، من طريق: وكيع بن الجراح، عن **مسعر**، **وسفيان**، كليهما، عن عثمان بن المغيرة، به.

وعند تمام في فوائده: «عثمان بن أبي المغيرة»، قال البخاري في التاريخ الكبير، (٦/٢٤٨): «وَقَالَ بعضُهم: عُثمان بْن أَبي المُغِيرَة، ولم يصح، إنما كُنيته أَبو المُغِيرَة»، قلت: ولعل صوابه: «عثمان عن أبي المغيرة»؛ فإن عليًّا بن ربيعة الوالبي كنيته أبو المغيرة.

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف، (٧٧١٦)، من طريق: وكيع، عن **مسعر**، عن عثمان بن المغيرة، وعن ابن أبي شيبة: المروزي في مسند أبي بكر، (٩)، من طريق وكيع، عن **مسعر**، **وسفيان**، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه الحميدي في المسند، (١)، والنسائي في الكبرىٰ، عمل اليوم والليلة، (١٠١٧٥)، والطبراني في الدعاء، (١٨٤٢)، وابن عساكر في الأربعين البلدانية، (١٢)، ومن طريق الحميدي: العقيلي في الضعفاء الكبير، (١/١٢٢)، من طريق: سفيان بن عيينة، عن **مسعر**، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه النسائي في الكبرىٰ، عمل اليوم والليلة، (١٠١٧٦)، موقوفًا، وابن منيع في مسنده، مرفوعًا، كما في الجواهر المكللة (خ) (٣٨ ب) ولم

أجده في إتحاف الخيرة لأنه في السنن فليس من الزوائد، وابن المقري في المعجم (٥٨٠)، والمالييني في الأربعين في شيوخ الصوفية، (١/٢٠٤)، ومن طريق ابن منيع: الضياء في المختارة، (٧)، من طريق: محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي، عن **مسعر**، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه النسائي في الكبرىٰ، عمل اليوم والليلة، (١٠١٧٦)، موقوفًا، من طريق: جعفر بن عون، عن **مسعر**، وأيضًا، (١٠١٧٦)، موقوفًا، من طريق: محمد بن عبد الوهاب السكري، عن **مسعر**، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه النسائي في الكبرىٰ، عمل اليوم والليلة، (١٠١٧٧)، موقوفًا، وأبو يعلىٰ، (١٥)، والطوسي في مستخرج الترمذي، (٣٣٩)، كلاهما مرفوعًا، من طريق: يحيىٰ بن سعيد القطان، عن **سفيان** الثوري، عن عثمان بن المغيرة.

رواه السري بن يحيىٰ في أحاديثه، (١٩٨)، من طريق: وكيع، عن **سفيان** الثوري، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه الطحاوي في مشكل الآثار (٦٠٣٣)، من طريق: الضحاك بن مخلد، عن **سفيان** الثوري، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه الطبراني في الدعاء، (١٨٤٢)، من طريق: خالد بن يزيد، عن **سفيان** الثوري، عن عثمان بن المغيرة.

قال البزار، (١/٦٢): «رَفَعَهُ سُفْيَانُ، وَمِسْعَرٌ فَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ»، وقال الترمذي، (٥/٢٢٩): «هَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَرَفَعُوهُ، وَرَوَاهُ مِسْعَرٌ، وَسُفْيَانُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَلَمْ يَرْفَعَاهُ»، وقال في موضع آخر، (٢/٢٥٨): «رَوَىٰ عَنْهُ شُعْبَةُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ،

فَرَفَعُوهُ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمِسْعَرٌ، فَأَوْقَفَاهُ، وَلَمْ يَرْفَعَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مِسْعَرٍ هَذَا الحَدِيثُ مَرْفُوعًا أَيْضًا»، وقال السخاوي في الجواهر المكللة (خ) (٣٨ ب): «رواه النسائي في عمل اليوم والليلة له، من حديث يحيىٰ بن سعيد، عن الثوري، وحده، لكن وقفه، ومن حديث ابن عيينة، عن مسعر، وحده، مرفوعًا».

فالحاصل أنه روي عن الثوري مرفوعًا، وموقوفًا مرة عند النسائي، واختلف فيه علىٰ مسعر، فرواه وكيع وابن عيينة عنه، مرفوعًا، ووقفه يحيىٰ بنُ سعيد ـ في رواية النسائي، ورفعها أبو يعلىٰ ـ، والزبيري ـ في النسائي ورفعها ابن منيع ـ، وجعفر بن عون، ومحمد بن عبد الوهاب.

قلت: والظاهر لي أنه لو ثبت موقوفًا؛ لكان في حكم الرَّفع؛ لأنه من قبيل ما لا يقال بالرأي، ومن ثم لم يؤثر ذلك الاختلاف، ولذا رفعوه ووقفوه.

ورواه أحمد، (٥٧)، وفي الفضائل، (٦٤٢)، والترمذي، (٤٠٦)، وأبو داود، (١٥٢١)، والمروزي في مسند أبي بكر، (١١)، والنسائي في الكبرىٰ، (١١٠١٢، ١٠١٧٨)، والبزار، (١٠)، وابن حبان، (٦٢٣)، والطبراني في الدعاء، (١٨٤٢)، وأبو يعلىٰ، (١١)، ومستخرج الطوسي علىٰ الترمذي، (٣٤٠)، وابن المنذر في التفسير، (٩٣٥)، وعن النسائي: الطحاوي في مشكل الآثار، (٦٠٤٥)، وابن بُشران في أماليه، (٢٩٥/١)، والبيهقي في شعب الإيمان، (٦٥٧٥)، وفي الدعوات الكبير، (١٤٠)، ومن طريق أبي داود: في الدعوات أيضًا (١٤٠)، والبغوي في شرح السنة، (١٠١٥)، وفي معالم التنزيل، (٢٧٦)، والضياء في المختارة، (١٠)، والطيوري في الطيوريات، (٧٠٥/٢)، من طريق: **أبي عوانة** ـ الوضاح بن عبد الله اليشكري ـ، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه الطيالسي في مسنده، (١)، وفيه: «أسماء الفزاري»، وأحمد، (٤٨)، وفيه: «عن أسماء، أو ابن أسماء، من بني فزارة»، والترمذي، (٣٠٠٦)، والمروزي في مسند أبي بكر، (١٠)، وفيه: «عن رجل من بني فزارة، يقال له: أسماء، أو ابن أسماء»، وأبو يعلىٰ، (١٣)، وفيه: «عن رجل من بني فزارة يقال له: أسماء»، ومرة: «عن أسماء أو ابن أسماء»، والبزار، (٨)، والطبري في التفسير، (٦/٦٣)، ومن طريق الطيالسي: ابن السني في عمل اليوم والليلة، (٣٦٠)، وفيه: «عن أسماء، أو أبي أسماء، قال أبو الوليد: وربما قال شعبة: ابن أسماء»، والطحاوي في مشكل الآثار، (٦٠٤١)، ومن طريق الطيالسي: البيهقي في شعب الإيمان، (٦٥٧٤)، والواحدي في الوسيط، (١/٤٩٥)، والضياء في المختارة، (٩، ١١)، من طريق: **شعبة**، عن عثمان بن المغيرة.

قلت: وَهِمَ شعبةُ في اسم أسماء، علىٰ غير احتمال، كما أثبتناه.

قال البزار، (١/٦٢): «وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ شُعْبَةُ، وَمِسْعَرٌ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشَرِيكٌ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا شَكَّ فِي أَسْمَاءَ أَوْ أَبِي أَسْمَاءَ إِلَّا شُعْبَةَ»، وقال الدارقطني في العلل، (١/١٧٦): «حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ كَذَلِكَ مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَشَرِيكٌ، وَقَيْسٌ، وَإِسْرَائِيلُ، وَالْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، فَاتَّفَقُوا فِي إِسْنَادِهِ. إِلَّا أَنَّ شُعْبَةَ مِنْ بَيْنِهِمْ شَكَّ فِي أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ: عَنْ أَسْمَاءَ أَوْ أَبِي أَسْمَاءَ، أَوِ ابْنِ أَسْمَاءَ».

ووَهَمُ شعبةَ في الأسماء معروف، وهو لا شيءَ في جلالته وحفظه وإتقانه، ولا يضره، ونقل المزي في ذلك المعنىٰ، (١٢/٤٩٤): «قَال أَبُو عُبَيد الآجري: سمعت أبا داود، قال: لما مات شعبة قال سُفْيَان: مات الحديث. قيل له: هو

أحسن حديثًا من سُفْيَان؟ فقال: ليس فِي الدنيا أحسن حديثًا من شعبة ومالك علىٰ القِلَّة، والزُّهْرِيّ أحسن الناس حديثًا، وشعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه، يعني: فِي الأَسماء»، وقال الذهبي في الكاشف، (١/٤٨٥): «ثبت حُجّة ويخطئ في الأسماء قليلًا»، وقال الدارقطني في العلل، (١١/٣١٤) في بيان سبب ذلك: «كَانَ شُعْبَةُ ﵀ يَغْلَطُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ؛ لِاشْتِغَالِهِ بِحِفْظِ الْمَتْنِ».

ورواه المروزي في زوائد الزهد لابن المبارك، (١٠٨٨)، والبزار، (١١)، والطبراني في الدعاء، (١٨٤٢)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٦٠٤٨)، من طريق: **شريك**، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه أبو يعلىٰ، (١)، والطحاوي في مشكل الآثار، (٦٠٤٧)، والطبراني في الدعاء، (١٨٤٢)، والخطيب في الكفاية، (٤٣)، وابن عساكر في الأربعين البلدانية، (١٣)، من طريق: **قيس بن الربيع**، عن عثمان بن المغيرة.

ورواه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال، (١٧٥)، من طريق **شريك، وقيس**، عن عثمان بن المغيرة. **وقد أخرجه المصنف مسلسلًا من طريق ابن شاهين**، من طريق غير هذا.

وكما تقدّم فقد رواه كلهم: (مسعر، وسفيان الثوري، وأبو عوانة، وشعبة، وشريك، وقيس)، عن: عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة الوالبي، عن أسماء بن الحكم الفزاري، قال: سمعت عليًّا، فذكره.

❊ وأما طريق معاوية الثقفي:

فأخرجه الطبراني في الأوسط، (١٨٤٣)، وابن عدي في الكامل، (٢/١٤٣)، وأبو بكر الإسماعيلي في معجم الشيوخ، (٢/٦٩٧) من طريق:

معاوية بن أبي العباس الثقفي، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم الفزاري، عن علي.

معاوية بن أبي العباس: هذا مجهول، لم أقف له على ترجمة، وقال الهيثمي في المجمع، (١٣٩/٧) في الكلام عن حديث آخر: «لم أعرفه».

وما قاله ابن عدي في الكامل، (١٤٣/٢) بعد أن ذكر هذا الطريق: «قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ طَرِيقُهُ حَسَنٌ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا»، فهو عن الحديث، لا خصوص هذا الطريق، وسيأتي.

وقال الترمذي، (٢٥٨/٢): «لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ المُغِيرَةِ»، وقال البزار، (٦٤/١): «إِنَّمَا رَوَاهُ أَسْمَاءُ بْنُ الْحَكَمِ، وَأَسْمَاءُ مَجْهُولٌ لَمْ يُحَدِّثْ بِغَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ إِلَّا عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ، وَالْكَلَامُ فَلَمْ يُرْوَ عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»، وقال الدارقطني في العلل، (١٨٠/١): «أَحْسَنُهَا إِسْنَادًا، وَأَصَحُّهَا، مَا رَوَاهُ: الثَّوْرِيُّ، وَمِسْعَرٌ، وَمَنْ تَابَعَهُمَا، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ المغيرة»، وقال مكي بن هارون الزنجاني كما في بغية الطلب، (١٦٠٦/٤): «وعند الحفاظ أجمع، وأهل المعرفة بهذا الشأن، أنه لم يروه عن علي بن ربيعة غير عثمان؛ لأن عليه المدار، وقد تابعه معاوية بن أبي العباس القيسي، وهو طريق غريب عجيب»، وهو كما قال.

وعليه **فالحاصل**: أن الطريق المحفوظ من حديث أسماء، هو: عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء، عن علي. فهذا هو أشهر طريق لذلك الحديث، وهو الذي عليه الكلام.

عثمان بن المغيرة: ثقة، وثقه أحمد، ويحيى، وابن أبي خيثمة، وأبو

حاتم، والنسائي، وغيرهم، تهذيب الكمال، (١٩/٤٩٨).

ولكن قال ابن المديني إن في حديث أبي عوانة عنه شيئًا، قال العقيلي في الضعفاء الكبير (١/١٠٧): «عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: قَدْ رَوَىٰ عُثْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ أَحَادِيثَ نَكِرَةً مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ»، لذا قال الذهبي في الميزان، (٣/٥٦): «صدوق موثق، ولأبي عوانة عنه ما ينكر».

وللدارقطني كلامٌ فيه، فقد قلَّل منه، قال في سؤالات السلمي، (٢٤١): «عثمانُ بنُ المغيرةِ ليس بالقويِّ»، وفي الميزان، (٣/٥٦) قال الذهبي: «عثمان بن المغيرة، وليس بالثقفي، قال الدارقطني: زائغ، لم يحتج به»، تعقبه الحافظ في اللسان، (٤/١٥٥): «الظاهر أنه هو».

قلت: فالراجح أنه صدوق ثقة، ويُتَحَرّز في حديث أبي عوانة عنه، وحديثنا قد توبع أبو عوانة عليه من غير واحد من الثقات، فهو ثابت عنه.

وقد أخرج له الثلاثةُ في السنن، ولم يخرج له مسلم، وأخرج له البخاري، (٣٤٨٤) حديثًا واحدًا في صفة عيسىٰ وموسىٰ، قال الحافظ في الفتح، (٦/٤٨٤): «ليس له في البخاري غير هذا الحديث الواحد».

أسماء بن الحكم: تكلّم فيه البخاريُّ وغيره، قال البخاري في التاريخ الكبير، (٢/٥٤): «سمع عليًّا، روىٰ عنه علىٰ بن ربيعة، يعدُّ في الكوفِيين، قال: كنت إذا حَدَّثَنِي رجل عَنِ النَّبِيّ ﷺ حلفته فإذا حلف لِي صدقته، ولم يرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد، وحديث آخر، ولم يتابع عليه». وفي سؤالات ابن الجنيد، (٣٦٨ـ٣٦٩): «سمعت يحيىٰ بن معين يقول في حديث علي: «حدثني أبو بكر، وصدق أبو بكر»، أسماء أو ابن اسماء، قال يحيىٰ بن

معين: هذا رجل لا يُعرف».

قلت: ولابن معين اصطلاحٌ في قوله: «لا يعرف أو لا أعرفه»، كما هو معروف عند أهل الشأن، فقد يطلقها ويريد جهالةَ عينه، مع العلم بالمرويات، وقد يطلقها مع العلم بالعين لكن لقلة حديثه، أو عدم علمه برواياته.

وتلك أمثلة علىٰ ذلك: ففي تاريخ بغداد، (٨/٢٦٥) في ترجمة حاجب بن الوليد، بإسناده إلىٰ «عبد الخالق بن المنصور، قال: سألت يحيىٰ بن معين عَنْ حاجب، فَقَالَ: لا أعرفه، وَأما أحاديثه فصحيحة. فقلت: ترىٰ أن أكتب عنه؟، فَقَالَ: ما أعرفه، وَهُوَ صحيح الحديث، وَأنت أعلم»، فهذا مع جهالة العين، والعلم بالمرويات.

وقال ابن عدي في الكامل، (٧/٤٢٩): «محمد بْن عَبد العزيز التيمي: إنما قَالَ ابْن مَعِين إنه لا يعرفه؛ لِقِلَّة حديثه»، فهذا مع العلم بالعين، لقلة الحديث.

وقال في الكامل، (٢/٤١٠): «كان يحيىٰ إِذَا لم يكن لَهُ علم ومعرفة بأخباره ورواياته؛ يَقُولُ: لا أعرفه»، فهذا مع عدم العلم بالروايات، ولا يستلزم عدم العلم بالعين، فهو محتمل.

وعندي: أن أقرب هذا فيما يتعلق بترجمتنا: إنه لِقِلَّة حديثه، فإنها محل اتفاق كما سيأتي، وابن معين لا يقصُر عن البخاري، والبخاري لم يجهل أسماء، ولأسماء ذكر في تابعي الكوفة مع عليّ، وذكره ابن سعد، وله ذكر في أخبار صفّين، ونحو ذلك، فالظن أنه لا يخفىٰ علىٰ يحيىٰ إن شاء الله.

وقال البزار، (١/٦٤): «وَقَوْلُ عَلِيٍّ: كُنْتُ امْرَأً إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ

حَدِيثًا، إِنَّمَا رَوَاهُ أَسْمَاءُ بْنُ الْحَكَمِ، وَأَسْمَاءُ مَجْهُولٌ، لَمْ يُحَدِّثْ بِغَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ إِلَّا عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ، وَالْكَلَامُ فَلَمْ يُرْوَ عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

وأورده العقيلي في الضعفاء، (١٠٦/١)، وقال ابن ماكولا في الإكمال (١٣٥/٢): «ذكره ابن الجارود في جملة الضعفاء»، وذكره ابن حبان في الثقات، (٥٩/٤)، وقال: «يخطئ»، وقال ابن سعد في الطبقات، (٢٢٥/٦): «كان قليل الحديث»، وخلص شعيب وبشار في تحرير التقريب، (١٢٧/١)، إلىٰ أنه مجهول.

وخالف في ذلك بعضهم، فقال العجلي، (٦٣): «كوفي، تابعي، ثقة»، قلت: توثيق العجلي فيه كلام، فهو معروف بالتساهل فيه، قال المعلمي في الأنوار الكاشفة، (ص٦٨): «توثيق العِجْلي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان تمامًا أو أوسع»، ومثله في السلسلة الصحيحة، (٦٣٣/٧)، وخالف في ذلك بعضُ الباحثين المعاصرين، لكن لم يأتوا بمقنع.

ثم توثيقه لمثل أسماء من المتقدمين من التابعين أولىٰ بالكلام والتحرير، فإنه معروف «في توثيق المجاهيل من القدماء»، كما قال في التنكيل، (٢٥٥/١)، ومثله: «وابن معين، والنسائي، وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين، أو أتباعهم، إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة، بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يروا عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد»، في التنكيل أيضًا.

وأسماء ينطبق عليه هذا الشرطُ، فهو تابعي قديم كوفي.

كما أن بعض المحدثين «يتجوزون في كلمة «ثقة»، فيطلقونها على من هو صالح في دينه، وإن كان ضعيف الحديث أو نحو ذلك»، كما في التنكيل، (٢/٥٨٧)، والظاهر عندي أن العجلي منهم.

وقال الحافظ الذهبي في الكاشف، (١/٢٤٢): «وثَّقه العجلي»، وفي الميزان، (١/٢٥٦): «قلت: أسماء قد وُثِّق، وماله سوى هذا الحديث»، وقال الحافظ في التقريب، (١٠٥): «صدوق».

وتعقب بعضُهم البزار في الحكم بجهالته، قال الحافظ في التهذيب، (١/٢٦٨): «قال البزار: «أسماء مجهول»، وقال موسى بن هارون: ليس بمجهول؛ لأنه روى عنه علي بن ربيعة، والركين بن الربيع. وعلي بن ربيعة قد سمع من عليّ، فلولا أن أسماء بن الحكم عنده مرضيًّا؛ ما أدخله بينه وبينه في هذا الحديث».

قلت: وما ذكره من إدخال عليّ بن ربيعة لأسماء بينه وبين علي، وأن هذا يستلزم وثاقتَه؛ ليس بلازم، وما ذكره من رواية الركين بن ربيعة؛ فهذا إن سلم؛ فإنه لا يرفع إلا جهالة العين، فتبقى حاله مستورة، مع قلة حديثه.

ثم إنّ الحُكم بالجهالة عند النقاد المتقدمين لا يستلزم ألا يكون روى عنه راويان، فإنه يقع في كلام بعض الأئمة كأبي حاتم، وابن المديني، والعقيلي، وغيرهم، من غير مراعاة ذلك، راجع بحث الجهالة في: دراسات في الجرح والتعديل للأعظمي، (١٦٣ ـ ١٦٥).

فالحكم بجهالته عينًا أو حالًا قاله البخاري، وابن معين ـ قد ذكرنا فيه احتمالًا ـ، ثم البزار، فكيف يُخالَفُون في ذلك بما ذُكِر؟!، ومثل هؤلاء ـ ولو

البخاري وحده ـ لا ينهض توثيق العجلي ومَن بعده علىٰ مقاومتهم، ولا يصار إلىٰ ذلك إلا إن كان المخالف كأحمد أو ابن مهدي، أو يحيىٰ، أو حتىٰ مثل النسائي، ونحو هؤلاء من النقاد الجهابذة.

وفي هذا المعنىٰ الحسن يقول ابن عدي في الكامل، (٤/٢٩٨): «إذا قال مثل ابن معين: عن رجل: لا أعرفه؛ فهو غير معروف. وإذا عرفه غيره، لا يعتمد علىٰ معرفة غيره؛ لأن الرجال بابن معين تُسبَرُ أحوالهم».

وقِلَّةُ حديثه نصَّ عليها غير واحد من الأئمة، قال البخاري في الكبير، (٢/٥٤): «لم يرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد، وحديثٌ آخر، ولم يتابع عليه»، وقد قال الترمذي، (٥/٢٢٩): «لَا نَعْرِفُ لِأَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ حَدِيثًا إِلَّا هَذَا»، وقال ابن عدي في الكامل، (٢/١٤٣): «أَسْمَاءُ بْنُ الْحَكَمِ هَذَا لا يُعْرَفُ إِلا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَعَلَّ لَهُ حَدِيثًا آخَرَ»، وفي بغية الطلب، (٤/١٦٠٦) أن السِّلَفي روىٰ عن «مكي بن هارون الزنجاني يقول: أسماء بن الحكم الفزاري لا يعرف إلّا بهذا الحديث، يعني حديثه عن علي عن أبي بكر ﷺ، ويقال إنه قد روىٰ أيضًا حديثًا لم يتابع عليه، ولا أحفظه»، وفي الميزان، (١/٢٥٦): «قلت: أسماء قد وثق، وماله سوىٰ هذا الحديث».

والحديث الآخر الذي أشار إليه البخاري، واحتمله ابن عدي ومكي بن هارون لعله ما رواه عبد الرزاق في المصنف، (١٦٩٥) ـ وقد أشار إليه السرساوي في تحقيقه لابن عدي ـ: عن إسرائيل، عن الركين بن الربيع، عن أسماء بن الحكم الفزاري قال: «سألت رجلًا من أصحاب النبي ﷺ عن البصاق في المسجد فقال: هي خطيئة، وكفارتها دفنها».

وقد وقفتُ له علىٰ حديثٍ آخر مرفوع، عن عليٍّ ﷺ أيضًا، وهو المعروف

في تحريم المتعة ولحم الحمر الأهلية، في حديث بشر بن مطر (خ) رقم (٣٥)، وعوالي الدمياطي (خ) (١٧)، وله شيء موقوف قليل لم أنشط لجمعه لقلة فائدته.

❊ وأما طريق ربيعة بن ناجد:

فرواه الطبراني في الدعاء، (١٨٤٣)، من طريق: علي بن عباس ـ كذا والصواب: عابس ـ، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن علي، به.

قلت: هذا الإسناد خطأ من علي بن عابس، وهو ضعيف مشهور. قال الدارقطني في العلل، (١/١٧٨): «خَالَفَهُمْ عَلِيُّ بْنُ عَابِسٍ، فَرَوَاهُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي صَادِقٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ نَاجِدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَوَهِمَ فِيهِ، قَالَ: ذَلِكَ عَنْهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ»، وقال السَّرَّاج كما بغية الطلب، (٤/١٦٠٦): «وَهِمَ عليٌّ بن عابس في ذلك»، وقال السخاوي في الجواهر المكللة (خ) (٣٨ ب): «وعلي بن عابس، لكنه انفرد عنهم، فجعله عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن علي، والأول أصح».

وقال الدارقطني في العلل، (١/١٧٨): «وَخَالَفَهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ الْجُبَيْرِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَابِسٍ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَلِيٍّ». قلت: لم أقف على هذا الطريق.

❊ وأما طريق عبد خير:

فرواه الطبراني في الدعاء، (١٨٤٥)، والواحدي في الوسيط، (٢/٣١١١)،

والخِلَعي في السادس عشر من الخِلَعيات، (خ) (٤٣)، من طريق: عمر بن يزيد، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عبد خير، عن عليٍّ.

ذكر هذا الطريقَ الدارقطنيُّ في العلل، (١/١٧٩)، فقال: «ورواه داود بن مهران الدباغ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَاضِي الْمَدَائِنِ، عَنْ أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَخَالَفَهُ الْفَرَجُ بْنُ الْيَمَانِ، رواه عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلِمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ».

ولم أجد الطريق الثانية.

ورواه الدارقطني في الأفراد من طريق: موسىٰ بن محمد بن عطاء، عن إسماعيل بن عياش، عن شعبة، عن أبي إسحاق، به، كما في الأطراف لابن القيسراني، (١/٦٠)، وسيأتي في العلل أيضًا.

وأعلَّ الطريقين، قال كما نقل عنه ابن القيسراني في أطراف الغرائب والعلل، (١/٦٠): «غَرِيب من حَدِيث شُعْبَة، عَن أبي إِسْحَاق عَنهُ.

تفرد بِهِ مُوسَىٰ بن مُحَمَّد بن عَطاء، عَن إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش، عَنهُ.

وَرَوَاهُ عمر بن يزِيد، قَاضِي الْمَدَائِن، عَن أبي إِسْحَاق، عَن عبد خير، عَن عَليّ. وَلم يروه عَنهُ غير دَاوُد بن مهْرَان.

وَهُوَ غَرِيب من حَدِيث أبي إِسْحَاق، عَن عبد خير».

وموسىٰ بن محمد المذكور في كلام الدارقطني: هو البلقاوي الكذاب، راجع: الميزان، (٤/٢١٩)، وعمر بن يزيد الراوي عن السبيعي: هو الأزدي

الكوفي، قاضي المدائن، قال الدارقطني: متروك، سؤالات البرقاني للدارقطني، رقم (٣٥٠)، وقال ابن عدي: منكر الحديث، الكامل، (٦/٥٤)، ولسان الميزان ت أبي غدة، (٦/١٦١).

واستوعب الدارقطنيُّ في العلل طريقَ أبي إسحاق لهذا الحديث.

قال (١/١٧٨): «وَرَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ الْعُرْضِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ»، وعبد الوهاب العرضي: متروك، وإسماعيل بن عياش في غير الشاميين: ضعيف، وأبان: متروك.

وقال (١/١٧٩): «وَخَالَفَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، فَقَالَ فِيهِ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَخَالَفَهُمْ مُوسَىٰ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَطَاءٍ، رَوَاهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أبي بكر».

لم يذكر بينهما أحدًا، وموسىٰ هذا متروك الحديث مقدسيٌّ، يعرف بأبي طاهر المقدسي، ولم أقف علىٰ شيء من هذه الطرق إلا الذي في الأطراف.

*** وأما طريق أبي سعيد المقبري:** فقد اختلف في إسناده:

فأخرجه الحميدي في مسنده، (٥)، والبلاذري في أنساب الأشراف، (١٠/٦٤)، والبزار، (٦)، وابن أبي الدنيا في التوبة، (٨٣)، والطبري في

التفسير، (٦/٦٤)، وابن عدي في الكامل، (٤/٣٩٠)، ومن طريقِ ابن أبي الدنيا: الخطيبُ في موضح أوهام الجمع والتفريق، (٢/١٠٥)، من طريق: **سعد بن أبي سعيد** المقبري، عن عبد الله بن سعيد المقبري ـ أخيه.

والبزار في مسنده، (٧)، من طريق: **أبي معاوية**، عن عبد الله بن سعيد المقبري.

والطبراني في الدعاء، (١٨٤٥) من طريق: **المعارك بن عباد العبدي**، عن عبد الله بن سعيد المقبري. والمعارك ضعيف.

ثلاثتهم عن: **عبد الله بن سعيد المقبري**، عن أبي سعيد المقبري ـ جدِّه ـ، عن علي، به.

قلت: عبد الله بن سعيد: متروك.

قال البزار، (١/٦١): «قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ؛ فَحَدِيثُهُمَا فِيهِ لِينٌ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُمَا جَمَاعَةٌ، وَعَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنَّمَا نَكْتُبُ مِنْ حَدِيثِهِمَا مَا كَانَ قَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ».

وذكر الهيثميُّ الحديثَ وعلّق عليه في المجمع، (٢/٢٩): «فيه عبد الله بن سعيد المقبري، وهو متروك»، وهذا أصحُّ من قوله تعليقًا على حديث آخر، (١/١٠٦): «وهو ضعيف جدًّا».

وقد توبع عبدُ الله بن سعيد المقبري على جده المقبري، تابعه: سليمان بن يزيد الكعبي، أبو المثنى المازني، واختلف على عبد الله بن نافع على

أبي المثنىٰ فيه.

فأخرجه البيهقي في شعب الإيمان، (٦٥٧٦)، من طريق: **إسماعيل بن أبي أويس**، عن عبد الله بن نافع، عن سليمان بن يزيد الكعبي ـ أبي المثنىٰ المازني ـ، عن المقبري، عن علي، عن أبي بكر.

وأخرجه الطبراني في الدعاء، (١٨٤٥)، من طريق: **مسلم بن عمرو المديني**، عن عبد الله بن نافع، عن سليمان بن يزيد الكعبي ـ أبي المثنىٰ المازني ـ، عن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن علي، به. فأدخل أبا هريرة بينه وبين عليّ

وسليمان الكعبي ـ أبو المثنىٰ ـ: ضعيف.

وساق الإمام الدارقطني الاختلافَ في ذلك الطريق، فقال في العلل، (١/١٨٠): «وَرَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو الْمُثَنَّىٰ سُلَيْمَانُ بْنُ يَزِيدَ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَحَدَّثَ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ حَمْزَةَ الزُّبَيْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ نَافِعٍ الصَّايِغِ، عَنْ أَبِي الْمُثَنَّىٰ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَوَهِمَ فِيهِ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ أَبُو الْمُثَنَّىٰ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ.

وَاخْتُلِفَ عَنِ الْمَقْبُرِيِّ فِيهِ، فَقَالَ: مُسْلِمُ بْنُ عَمْرٍو الْحَذَّاءُ الْمَدِينِيُّ، عَنِ ابْنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ الْمُثَنَّىٰ سُلَيْمَانَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَرَوَاهُ سَعْدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ،

وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا هُرَيْرَةَ».

وقد أثبتنا تلك الطرقَ كلها، إلا طريق المغيرة بن علي؛ لم أقف عليه.

وقد ضعّف الشيخ مختار الندوي محقِّق شعب الإيمان، (١٠/٤٥٣) ـ طبعة الأوقاف القطرية الجديدة ـ الحديثَ من هذا الطريق، رغم تحسينه الحديث.

ـ وهنا نبحث **الحديث المسلسل** الذي أورده المصنِّف رقم [٥٩] من حديث عليّ، من طريق المقبري، **بالتسلسل بقول: «والله إنه لحقٌّ إن شاء الله»**، وكان حقه أن نبحثه في هامش التحقيق كما بحثنا المسلسل الأول الذي أورده المصنف لهذا الحديث بوصف الثقة، ولكن ناسب أن نورده هنا مع طريق المقبري لأنه من طريق ابنه سعيد بن أبي سعيد المقبري، ولم يذكر هنا عن أبي سعيد، ولأنّ الكلام فيه أطول.

وقد رواه المصنِّف من طريق: «عبد الله بن سلمة، وأسلم الزرقي، عن سلمة، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عليّ به».

كذا ورد في إسناد المصنّف، ولم أقف عليه مرويًّا بهذه السياقة للإسناد، لا مسلسلًا، ولا من غير التسلسل ـ إلا شيئًا في مشيخة السلفي كما سأشير ـ، ولم أقف عليه في مسلسلات المصنف المطبوعة بتحقيق الشبراوي، وإنما رواه الكلاعي في مسلسلاته، (١٧)، ولكن خالفه في إسناده وتكلم على إسناده أيضًا، فقد رواه من طريق: «عبد الله بن سلمة، وأسلم الزرقي، عن سلمة، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن علي، به». يعني على الجادة من حيث إنه جعله من رواية أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن علي. ولكن رواه بسياقة مضطربة غريبة.

ولم أعرف أسلم المذكور، وهو خطأ. فما ساقه المصنف والكلاعي: «عبد الله بن سلمة، وأسلم الزرقي»؛ صوابه: «عبد الله بن سلمة بن أسلم الزرقي»، وقد خطّأ ذلك الكلاعيُّ نفسه، فقال في المسلسلات (١٩): «هكذا وقع إسناد هذا الحديث في كتاب شيخنا أبي الحجاج، وفيه بعض تخليط في قوله: حدثني عبد الله بن سلمة، وأسلم الزرقي، قالا: والله إنه حق إن شاء الله، قال: حدثني أبي سلمةُ، قال: وسعيد بن أبي سعيد المقبري. ووقع إليَّ هذا الحديثُ فيما أخبرنيه غير واحد،....، قال: نا عبد الله بن سلمة بن أسلم الزرقي، وقال: والله إنه لحق إن شاء الله، قال: حدثني أبي سلمةُ، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وقال كلٌّ واحد منهما: والله إنه لحق إن شاء الله، وذكر بقية الإسناد، والمتنُ هو ما تقدم في الحديث، وهذا المساق أتقنُ وأشبه بالصواب، بل هو الصواب ولابدَّ إن شاء الله».

وعلىٰ ذلك يكون الراوي هو: عبد الله بن سلمة بن أسلم؛ متروك، يرويه عن أبيه، وهو الذي في الجواهر المكللة، والفوائد الجليلة، والعجالة كما سيأتي، فيكون ما تقدم تحريفًا من بعض الرواة. وعبد الله بن سلمة بن أسلم وهو ضعيف ضعفه الدارقطني، انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، (١٢٦/٢)، واللسان، (٤٨٨/٤)، وأبوه سلمة بن أسلم؛ مجهول، وهو مسلسل بمن عرفت حالهم من مجاهيل وضعفاء، وقد تكلمت عليهم في سياقة الإسناد في تسلسل المصنف [٥٨].

وقد أخرجه السِّلفي في السابع عشر من المشيخة البغدادية (خ) (١٣)، نفسه، دون تسلسل، وباختلاف في سياقة الإسناد عن الكلاعي، قال بإسناده: «حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ». فأسقط سلمةَ المقارن للمقبري، وهذه السياقة أصح.

ورواه الحافظ السخاوي في الجواهر المكللة (خ) (٥٢ ب ـ ٥٣ أ)، بإسناده: عن عبد الله بن سلمة بن أسلم الزرقي، عن أبيه سلمة، وسعيد المقبري، كلاهما عن أبي هريرة، عن علي، به، بالتسلسل. وفي إسناده إليه الحافظ السلفي، لكن من رواية أخرىٰ، ليس علىٰ جادته التي ذكرناها فوق.

ورواه عقيلة في الفوائد الجليلة، (١٥٥ ـ ١٥٦)، وفيه: عبد الله بن مسلمة؟، وأسلم الزرقي. ففيه الوهم السابق مع تحريف.

ورواه الفاداني مسلسلًا في العجالة في الأحاديث المسلسلة (١٩)، بإسناده: «عَن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن جَعْفَر بن إِبْرَاهِيم، عَن عبد الله بن سَلمَة بن أسلم الزرقي، عَن أَبِيه سَلمَة، وَسَعِيد بن أبي سعيد المَقْبُري، كِلَاهُمَا عَن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، به».

ولا عجب أن يضطرب إسناده هكذا، فهو مسلسل بمن عرفت حالهم.

قال السخاوي في الجواهر، (خ) (٥٣ ب): «وهو متن حسن، كما قدمته، ولكن هذا السند ضعيف»، وقال الفاداني في العجالة في الأحاديث المسلسلة، (١٩): «قَالَ ابْن الطّيب: ضعَّف بعضٌ هَذَا السَّنَدَ، وَحسَّنه كثير، وَأما الْمَتْن فصرحوا بحسنه، وَصِحَّته، وَقد أخرجه أَبُو دَاوُد عَن عَليّ، وَمثله عَن أَحْمد، وَابْن حبَان، وَأَصْحَاب السّنَن، وَأبي الْحسن الخلعي، وَأبي دَاوُد الطَّيَالِسِيّ، وَغَيرهم. انْتهىٰ».

قلت: ابن الطيب: هو الشمس محمد بن الطيب المغربي، من موارد الفاداني

في الكلام عن تسلسل الأحاديث. وهيهات أن يجرؤ محدِّثٌ على تحسين هذا الإسناد، أما الكلام في المتن فتقدم الكلام فيه فهو صحيح من حيث إنّ منهم من حكم عليه بالصحة والحسن، ولو من حديث علي، الذي أعللناه.

قال الكلاعي في المسلسلات من الأحاديث والآثار، (١٩): «والحديث بعد ذلك كله معروف من حديث أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وطرقه كثيرة، ولأبي الحسن الدارقطني الحافظ عليه كلام غريب»، ثم قال، (٢٣): «طرق هذا الحديث كثيرة، وهي مجموعة عندي في غير هذا المكان».

قلت: استوفيناها ـ ولله الحمد والمنة ـ على التمام، إن شاء الله، وبيّنّا أن الصحيح أنه ضعيف الإسناد، أما متنه فله شواهد صحيحة، وأما هذا التسلسل فلا ريب أنه مع جهالة وضعف بل وتَرك غير واحد في إسناده، مع اضطرابه وغرابته: أنه **موضوع** بهذا التسلسل.

ـ فهذا هو **حديث عليٍّ** رضي الله عنه، وقد تبيّن أنه يروى عنه من طريق: أسماء بن الحكم، وعبد خير، وعبد الله بن ناجد، وأبي سعيد المقبري، والطرق الثلاثة الأخيرة لا تصح، والمعروف هو الطريق الأول، كما تقدم بيانه من كلام النُّقَّاد.

ـ وقد اختلف العلماء في **الحكم النهائي** على هذا الحديث ـ حديث عليٍّ رضي الله عنه ـ.

قال الترمذي، (٢/٢٥٨): «حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ المُغِيرَةِ، وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، فَرَفَعُوهُ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمِسْعَرٌ، فَأَوْقَفَاهُ، وَلَمْ يَرْفَعَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مِسْعَرٍ هَذَا الحَدِيثُ مَرْفُوعًا أَيْضًا»، ولكن

هذا التحسين لا يقتضي أنه يحسِّن هذا الحديثَ، وسيأتي الكلام على هذا.

وحسَّنه ابنُ عدي واحتمل صحته، قال في الكامل، (٢/١٤٣): «هَذَا الْحَدِيثُ طَرِيقُهُ حَسَنٌ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا».

وأخرجه ابن حبان في صحيحه، وهذا يقتضي صحته عنده، والضياء في المختارة، وصححه.

وقول الخطيب في الكفاية، (٨٣): «وَهَكَذَا اشْتُهِرَ الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ:....»، فذكَرَه؛ ليس بصريحٍ في التصحيح، فالشهرة منفكة عن الصحة، ثم هو مناقَشٌ في نفس الشهرة، فهذا الأثر ـ في ذكر الاستحلاف ـ غريبٌ، ليس له طريقٌ قائم إلا الطريق الذي مداره على أسماء، فطرق عبد خير والمقبري تالفة، مدارها على متروكين، فحق ذلك الأثر أن يكون غريبًا، فردًا مطلقًا، كما قطع الترمذي والبزار وغيرهما أنهما لا يعرفانه إلا من وجهٍ، اللهم إلا أن يريد الشهرةَ اللغوية أو العرفية، أو الشهرة النِّسْبية فيما فوق المدار ـ كحال حديث النية ـ فيُحتمل.

وحسَّنه الحافظ الذهبي، قال في تذكرة الحفاظ، (١/١٤): «رواه مسعر وشريك وسفيان وأبو عوانة وقيس، عنه، وإسناده حسن».

وقال العلائي في جامع التحصيل، (٥٦): «الحديث الثابت»، وجوّده الحافظ، قال في تهذيب التهذيب، (١/٢٦٨): «هذا الحديث جيد الإسناد»، والسخاوي في الجواهر المكللة (خ) (٣٨ ب): «هذا حديث حسن».

وقال ابن عساكر، الأربعون البلدانية، (ص: ٣٤): «محفوظ من حديث أبي بكر رضي الله عنه»، وهذا عندي كقول الدارقطني في العلل، (١/١٨٠): «أَحْسَنُهَا

إِسْنَادًا، وَأَصَحُّهَا: مَا رَوَاهُ: الثَّوْرِيُّ، وَمِسْعَرٌ، وَمَنْ تَابَعَهُمَا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ المغيرة»، وكقول السرَّاج كما في بغية الطلب في تاريخ حلب، (٤/١٦٠٦): «محفوظ من حديث عثمان بن المغيرة»، فهذا كله نِسبي، ليس فيه لزوم تصحيح الحديث، كما يعرف المشتغلون ذلك، وإن كان يحتمل.

وقد صححه وحسنه أغلب المعاصرين، قال أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي، (٢/٢٥٩): «حديث صحيح»، وقال إن الحافظ نسبه في التهذيب لصحيح ابن خزيمة، وهو وَهَمٌ، صوابه صحيح ابن حبان.

وصححه الألباني في صحيح أبي داود، (١٣٦١)، والمشكاة، (١٣٢٤)، وصحيح الجامع، (٢/١٠٠١)، رقم (٥٧٣٨)، وفي التعليقات الحسان، (٢/٨٦)، لكن قال هناك: «حسن صحيح، وفي ثبوت جملة الاستحلاف وقفة»، وهذا حسنٌ فيه دقة.

وقال وصي عباس في تحقيق فضائل أحمد، (١/٥٠٥): «الحديث من أصح الصحاح»"!، ومرة أخرى حسَّنه، (١/١٩٥ ـ ١٩٦)، وصححه سليم في تحقيق أبي يعلى، (١/٢٣)، وصححه شعيب في المسند، (١/١٧٩)، وحسنه في ابن حبان، (٢/٣٩٠)، وكذا مختار الندوي في تحقيق الجامع للشعب، (١٠/٤٥٠ ـ ٤٥٣)، رقم (٦٦٧٥ ـ ٦٦٧٦).

فهؤلاء جميعًا اعتمدوا توثيقَ أسماء بن الحكم، وهو الذي عليه مدار الحديث، ومن قال بحُسن الحديث فلأن منزلته دون منزلة الثقة، وقد تقدَّم الكلام عن أسماء بن الحكم، وما رجحناه من حاله أنه مجهول أو مستور، كما ذكر البخاري ويحيى والبزار.

وقد أنكر البخاريُّ هذا الحديثَ، من جهة أسماء، ومن جهة متنه، قال

الذهبي في الميزان، (١/٢٥٥) في ترجمة أسماء: «استنكر البخاري حديثه: كنت إذا حدثني رجل؛ استحلفته».

قال البخاري في التاريخ الكبير، (٢/٥٤): «أسماء بْن الحكم الفزاري، سمع عليًّا، روىٰ عنه علي بن ربيعة، يعد فِي الكوفِيين، قَالَ: كنت إذا حَدَّثَنِي رجل عَنِ النَّبِيّ ﷺ؛ حلفته، فإذا حلف لِي؛ صدقته، ولم يروَ عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد، وحديث آخر، ولم يتابع عليه. وقد روىٰ أصحاب النَّبِيّ ﷺ بعضهم عَنْ بعض، فلم يحلِّف بعضهم بعضًا»، وفي هذا الكلام من البخاري فقهٌ عالٍ في الإعلال، سندًا ومتنًا، يدل علىٰ رسوخ قدَمِه وجلالته في هذا العلم، ولا غرو فهو إمام الفنّ، أما السند؛ فقد تقدم الكلامُ علىٰ حال أسماء بما يُغني عن تكراره، وبينَّا أنه ينبغي المصير إلىٰ ما قاله البخاري فيه، أما الكلام علىٰ المتن؛ فسيأتي بحثُه.

وقد تعقَّب الحافظُ المزيُّ الإمامَ البخاري، فقال في تهذيب الكمال، (٢/٥٣٤ ـ ٥٣٥): «قلت: ما ذكره البخاري رحمه الله؛ لا يقدح في صحة هذا الحديث، ولا يوجب ضعفَه.

أمَّا كونُه لم يتابع عليه: فليس شرطًا في صِحّة كل حديث صحيح أن يكون لراويه متابعٌ عليه، وفي الصحيح عدةُ أحاديث لا تُعرف إلا من وجهٍ واحد، نحو حديث: «الأعمال بالنية»، الذي أجمعَ أهلُ العلم علىٰ صِحّته وتلقِّيه بالقبول وغير ذلك.

وأما ما أنكره من الاستحلاف: فليس فيه أنّ كلَّ واحد من الصحابة كان يستحلف مَنْ حدَّثه عَن النَّبِيِّ ﷺ، بل فيه أن عليًّا رضي الله عنه كان يفعل ذلك، وليس

ذلك بمنكَرٍ أن يحتاط في حديث النبي ﷺ، كما فعل عُمَرُ رضي الله عنه في سؤاله البيِّنَةَ بعضَ مَن كان يروي له شيئًا عن النبي ﷺ، كما هو مشهورٌ عنه، والاستحلاف أيسر من سؤال البينة، وقد روي الاستحلاف عَن غيره أيضًا.

على أن هذا الحديث له متابع، رواه عَبد الله بْن نافع الصائغ، عَن سُلَيْمان بْن يزيد الكعبي، عَن المقبري، عَن أبي هُرَيْرة، عَن علي، ورواه حجاج بن نصير، عَن المعارك بْن عباد، عَن عَبد الله بْن سَعِيد بْن أَبي سَعِيد المقبري، عَن جده، عَن علي. ورواه داود بن مهران الدباغ، عَن عُمَر بْن يزيد، عَن أبي إسحاق، عَن عَبْد خير، عَن علي، ولم يذكروا قصة الاستحلاف، والله أعلم».

قلت: فدفع الحافظ المزي على الإمام البخاري من أوجه ثلاثة، ترجع على اثنين، وهو الكلام عن المتابعة، تسليمًا ثم ردًّا، ثم الكلام عن نكارة الاستحلاف في المتن، وقد ناقشه الحافظُ مناقشةً جيدة ندمجها في البحث.

أما ما يتعلق بالمتابعة: فإن المتابعات التي ذكرها الحافظُ المزي قد تقدّمَ الكلامُ عليها، وكلها تالفة، لا شيء منها يشدُّ هذا الإسناد، قال الحافظ في التهذيب، (١/٢٦٨): «المتابعات التي ذكرها لا تشد هذا الحديثَ شيئًا؛ لأنها ضعيفة جدًّا، ولعل البخاري إنما أراد بعدم المتابعة في الاستحلاف، أو الحديث الآخر الذي أشار إليه». وهذا الظاهر من كلام البخاري، أنه أراد بعدم المتابعة الكلام على الحديث الآخر الذي ذكره لأسماء، ثم على فرض كونه متعلقًا بهذا الحديث؛ فإن كلام الحافظ المزي عن عدم كون المتابعة شرطًا في التصحيح ـ وإن كان صحيحًا ـ؛ إلا أن تنزيله على ما نحن فيه؛ فيه نظر، فأين هذا الحديث مع الكلام الذي ذكرناه في أسماء، مما ذكره كحديث النيات، الذي هو مسلسل بالثقات؟ فإن أسماء لا يتحمل أن ينفرد بهذا، بخلاف ما يرد

من الأفراد الصحيحة، فبينهما فرق مؤثر.

أما كلام المزي على الاستحلاف؛ فأقول: تكلم عليه الحافظ المزي من ثلاثة أوجه:

أولًا: أنه ليس في الحديث أن كلَّ الصحابة كان يفعله.

والثاني: أن هذا كان مذهبًا لعليٍّ.

والثالث: أن هذا ليس بمنكر، فهو باب الاحتياط، كطلب عمر البينة.

قلت: أما الأول: فبيِّنٌ أن البخاري لا يغيب عنه أن الحديث خاص بعلي، وإنما مغزى البخاري رحمه بالدفع بقوله، (٢/٥٤): «وقد روى أصحاب النَّبِيّ ﷺ بعضهم عَنْ بعض، فلم يحلِّف بعضُهم بعضًا»؛ هو مغزًى دقيق، فإن عليًّا رضي الله عنه لا يفضُل عن كبار الصحابة في الاحتياط، وعمر كان أحوطَ منه في الرواية كما هو متواتر من طرائقه وتصرفاته، ولم يروَ عنه التحليف، فما أجاب به الحافظ المزي هاهنا ليس بدقيق؛ إذ لم يرد موردَ البخاري، وكأن البخاري يعلق على الحديث بما لا مناسبة له، وهذا غير مسلَّم؛ فالبخاري دفع بنكارة هذا الفعل ـ الاستحلاف ـ في سِيرة الصحابة في الأخذ بالسُّنَّة، وهو مسلك حسن، لا يستقيم إلا لأهل الاستقراء التام، كالبخاري، والنقاد الجهابذة من طبقته.

وقد أورد الذهبيُّ في الطبقات الأولى من تذكرة الحفاظ أمثلةً على احتياط كبار الصحابة في الرواية، فذكر احتياط أبي بكر في الرواية في حديث الجدة مع المغيرة ومحمد بن مسلمة، (١/٩)، وعمر في حديث أبي موسى في الاستئذان، (١/١١)، ولم يذكر الاستحلاف إلا عن علي، ولم يذكر إلا ذلك الأثر، ففي هذا أن ذلك لم يرِد عن غيره من الصحابة، وهذا في معنى ما ذكره

البخاري، وفيه أنه لم يثبُت عن عليٍّ إلا في هذا الأثر، وإلا فإن صنيع الذهبي ـ مع استقرائه ـ أنه يذكر ما يفيده في معنىٰ ما يريد، فيستوعب الضعيفَ والمنكر، وينص عليه.

أما الثاني: ففيه استدلال بمحل النزع، فإن البخاري وغيره من المنكرين لذلك؛ لا يسلمون بثبوت هذا الأثر حتىٰ يقال إنه مذهبٌ لعلي، فإذا لم يرد ما يدل علىٰ حصول ذلك عن عليٍّ من غير تلك الطريق المنتقدة؛ لم يكن إثباتُ ذلك مذهبًا لعلي مقبولًا، ولم ينفع الاستدلال بذلك علىٰ المخالفين، وعليٌّ قد روىٰ عن بعض الصحابة، ولم يستحلِفْهم، وقد فطن لهذا بعض العلماء، فقال العقيلي في الكبير، (١/١٠٧): «وَقَدْ رَوَىٰ عَلِيٌّ عَنْ عُمَرَ، وَلَمْ يَسْتَحْلِفْهُ»، وزاد الحافظ في التهذيب، (١/٢٦٨): «وجاءت عنه روايةٌ عن المقداد، وأخرىٰ عن عمار، ورواية عن فاطمة الزهراء رضىٰ الله تعالىٰ عنها، وليس في شيء من طرقه أنه استحلفهم»، وهذا كله يدفع صحةَ تلك الرواية أنه لم يكن يحدث عن أحد إلا استحلفه.

أما الثالث: وهو الدفع بكونه احتياطًا؛ ففيه أولًا استدلال بالعموم علىٰ محل النزاع الخاص، وهذا لا ينفع، كما أن فيه استدلالًا بمجرد الجواز العقلي، وهو مسلَّم، ولكن الشأن في الثبوت، وقد عرفت أن «الاحتمالات العقلية المجرَّدة لا مدخلَ لها في هذا الفن»، كما قال الحافظ في الفتح، (١/٤٥)، فالمبحث هاهنا ثبوتي.

فيتحرر أنه إذا ثبت مطلق الاحتياط؛ لم يكن دليلًا علىٰ خصوص التحليف، وإذا كان التحليفُ ممكنًا من حيث الاحتمالُ العقلي؛ لم يكن مفيدًا في البحث الثبوتي فضلًا عن الإثباتي، إنما ينفع هذا في الردِّ للمتن دون الإسناد، وإنما يتكلم

من يتكلم في المتن مع كلامه في الإسناد جميعًا، فالكلام في الأمرين معًا يُكسب بعضُه بعضًا قوة وصحة، ولو كان الإسناد لا غبار عليه؛ لنوقشت الاحتمالات على المتن.

لا يقال إن الحديث ذكره غير واحد، كالخطيب في الكفاية، (٨٣)، والرامهرمزي، (٥١٨) ـ في الكلام على صِيَغ التحديث ـ، والحاكم في مدخل الإكليل، (٧٠)، والذهبي في التذكرة، (١٤/١)، والعلائي في جامع التحصيل، (٥٦)، وغيرهم في الكلام على احتياط السَّلَف في قبول الحديث، وغيره؛ فالحقُّ أن هذا المعنى ـ الاحتياط ـ غير موقوف على هذا الأثر، وفي الصحيح الخالي من الشبهة غُنيةٌ بليغة عنه، كما في الأمثلة الكثيرة التي ذكرها الخطيب في الكفاية، والحاكم، والذهبي، وغيرهم.

وما يذكره هؤلاءِ العلماءُ في غمرة آثار كثيرة؛ يُتساهل فيه ما لا يتساهل في الكلام على الأثر بعد الأثر الفذ؛ فإن للهيئة الاجتماعية للآثار والمعاني في الباب من القوة ما ليس للأثر الواحد، وما فيه ـ على حِدَة ـ من بحث وفِقْه، وهذا معروفٌ من طريقة أهل العلم في الحشد للكلام في الباب ـ كما يفعل ذلك شيخ الإسلام وغيره ـ، غير ما يكون سبيلُه التحريرَ والتحقيقَ في الكلام على المسألة المفردة، وهذه مسائل يغفل عنها كثير من الباحثين. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على البكري، ت السهلي، عن تلخيص ابن كثير (ص١١٨): «لهذا كان العلماء متفقين على جواز الاعتضاد والترجيح بما لا يصلح أن يكون هو العمدة من الأخبار التي تُكلّم في بعض رواتها لسوء حفظ أو نحو ذلك، وبآثار الصحابة والتابعين، بل بأقوال المشايخ والإسرائيليات والمنامات مما يصلح للاعتضاد، فما يصلح للاعتضاد نوع، وما يصلح للاعتماد نوع».

وقد أشار العلامة المعلمي إلىٰ مثل تلك النكتة في كلامه عن الرجال، فقال في التنكيل، (٢/٥٨٦ ـ ٥٨٧) مختصرًا: «قول المحدث: «رواه جماعة ثقات حفاظ»، ثم يعدّهم؛ لا يقتضي أن يكون كل من ذكره بحيث لو سُئِل عنه ذاك المحدث وحدَه لقال: «ثقة حافظ»، هذا ابن حبان قصد أن يجمع الثقات في كتابه، ثم قد يذكر فيهم من يُلَيِّنُه هو نفسه بالكتاب نفسه. نحو هذا قول المصنف: «شيوخي كلهم ثقات»، أو «شيوخ فلان كلهم ثقات»؛ فلا يلزم من هذا أنَّ كلَّ واحد منهم بحيث يستحق أن يقال له بمفرده علىٰ الإطلاق «هو ثقة»، وإنما إذا ذكروا الرجل في جملة من أطلقوا عليهم ثقات، فاللازم أنه ثقة في الجملة أي له حظ من الثقة. وهكذا قد يذكرون الرجل في الجملة من أطلقوا أنهم ضعفاء، وإنما اللازم أن له حظًّا ما من الضعف، كما تجدهم يذكرون في كتب الضعفاء كثيرًا من الثقات الذين تُكُلِّم فيهم أيسرُ كلام».

ولذلك ترىٰ الحافظَ ابنَ حجر حين المناقشة والتحرير، لما بحث الردَّ علىٰ منكر قبول خبر الواحد حتىٰ يكون بعددٍ ـ اثنين فصاعدًا علىٰ أقوال ـ، واحتجوا علىٰ ذلك بأدلة، منها حديثُ عليٍّ محلّ البحث، وأن عليًّا استعاض عن الراوي الثاني باليمين، كما تُقبل اليمين مع الشهادة لدىٰ كثير من الفقهاء، قال في النكت علىٰ ابن الصلاح، (١/٢٤٦ ـ ٢٤٧): «وأما صنيع علي رضي الله عنه في الاستحلاف؛ فقد أنكر البخاريُّ صحتَه، وعلىٰ تقدير ثبوته؛ فهو مذهبٌ تفرَّد به، والحامل له علىٰ ذلك هو المبالغة في الاحتياط، والله أعلم»، فلم يجد مانعًا من الدَّفْع بعدم الصحة أولًا، ثم المناقشة علىٰ سبيل التنزُّل.

والذي تحصَّلَ لي بحسب بحثي أن التحليف لم يكن معروفًا عند السلف إلا علي قِلَّةٍ، وفي طبقاتٍ بعد الصحابة والتابعين، راجع مثلًا: الجرح والتعديل

لابن أبي حاتم، (١/١٦٤): «باب ما ذُكِر من مراجعة شعبة لنقلة الحديث، وإيقافهم على ما يتخالج في نفسه»، ومثله الضعفاء الكبير للعقيلي، (٢/٢٤٧)، في خبر استحلاف شُعْبَةَ عبدَ الله بن دينار، والكامل، (١/٢٨٦)، في خبر استحلاف إسحاق بن أبي إسرائيل أحمدَ بن محمد بن أيوب في المغازي، وراجع: ضعفاء العقيلي (٤/٣٣٤)، وراجع الكلام عن تحليف الراوي في بحث كتابة التسميع في فتح المغيث، (٣/١١٧).

فتحصل أن الاستحلاف في الرواية لم يقع من الصحابة، ثم هو قليلٌ جدًّا بعد ذلك!

ولم أقف على ما أشار إليه الحافظُ المزي من أن الاستحلاف روي عن غير عليّ، ولم يشر الحافظ لذلك، ثم إن البخاري نفى حصولَه من الصحابة، وكذا العقيلي، وكفى بالبخاري استقراء.

وما ذكره الحافظ المزي من أنه مِنْ جنس طلب البينة من فعل عمر؛ فيه نظر، فإن البحث ليس في مجرد الاستحلاف فقط، فإن ذلك يقال لو أن عليًّا روى عن أحد فاستحلفه، مرة أو مرتين، لكن المنطوق المناقَش أنه ما كان يروي عن أحد إلا استحلفه، وهذا لا يُعرَف في الصحابة، بل لا يصح، وما كان من فعل عمر؛ فإن عمر وإن طلب بينةً مرةً أو مراتٍ قليلةً، إلا أنه يقبل الحديثَ أغلبَ أحواله من غير طلب بينة، وإنما طلب البينة في أحوال معينة، لنُكَتٍ معينة، على ما هو مُفَصَّلٌ في كتب الأصول، في بحث خبر الواحد، غالبًا.

قال الإمام الجويني في البرهان، (١/٢٣٢ ـ ٢٣٣): «وأمَّا ما جرى للصديق والفاروق رضي الله عنهما؛ فمحمول على الاستظهار لرِيبَةٍ معترضة، وأحوالٍ

مقتضيةٍ مزيدَ تغليبٍ على الظن، وهذا جَرَىٰ منهم على شذوذٍ وندور، كدأب القضاة في بعض الحكومات إذا استدعوا مزيدًا على الأعداد المرعية في البينات، فمن ادَّعىٰ أن ذلك كان أصلًا عامًا في جميع الروايات والرواة؛ فقد ادعىٰ نُكْرًا وقال هُجْرًا»، والحال كما قال ابن قدامة في روضة الناظر، (٣٢٥/١): «أن توقفهم كان لمعان مخصصة بهم»، وراجع في ذلك البحث: أصول السرخسي، (٣٢٢)، وقواطع الأدلة، (٣٥٧/١)، والمستصفىٰ، (١٢٣)، والإحكام للآمدي، (٦٧/٢)، وشرح التنقيح، (٣٦٨)، وشرح مختصر الروضة، (١٢٧/٢)، وبيان المختصر علىٰ ابن الحاجب، (٦٧٤/١)، والإبهاج شرح المنهاج، (٣٢٤/٢)، والتقرير والتحبير لابن أمير الحاج، (٢٧٥/٢)، والتحبير للمرداوي، (١٨٤٥/٤)، والعطار علىٰ المحلي علىٰ جمع الجوامع، (١٦٣/٢)، وغير ذلك.

وممن تكلم عن متن الحديث وأجاب عما يشكل فيه: الطحاوي، فقال في شرح مشكل الآثار، (٣٠٨/١٥ ـ ٣١٠): «فَقَالَ قَائِلٌ: فَفِيمَا رَوَيْتُمْ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَسْتَحْلِفُ مَنْ حَدَّثَهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ مِنْهُ، وَلَيْسَ يَخْلُو الْمُحَدِّثُ لَهُ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ قَبُولٍ لِمَا يُحَدِّثُ بِهِ، أَوْ خِلَافَ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِي مَوْضِعِ قَبُولٍ لِذَلِكَ مِنْهُ؛ فَلَا مَعْنَىٰ لِاسْتِحْلَافِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ قَبُولٍ لِذَلِكَ مِنْهُ؛ فَلَا مَعْنَىٰ لِلتَّشَاغُلِ فِيمَا يُحَدِّثُ بِهِ، إِذْ كَانَ لَيْسَ فِي مَوْضِعٍ يُوجِبُ أَخْذَ ذَلِكَ عَنْهُ.

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ مَذْهَبَ عَلِيٍّ كَانَ فِي الْبَيِّنَةِ الشَّاهِدَةِ فِي الْحُقُوقِ الثَّابِتِ عَدْلُهَا أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِهَا فِيهَا، إِلَّا بَعْدَ حَلِفِ الْمَشْهُودِ لَهُ عَلَىٰ

صِدْقِهَا فِيمَا شَهِدْتَ لَهُ بِهِ.

كَمَا حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي لَيْلَىٰ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ حَنَشٍ، أَنَّ عَلِيًّا اسْتَحْلَفَ عَبْدَ اللهِ بْنَ الرَّبِيعِ مَعَ بَيِّنَتِهِ. فَفَعَلَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ مِنْهُ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكْفِهِ عَدْلُ مَنْ حَدَّثَهُ بِهِ، حَتَّىٰ أَضَافَ إِلَىٰ عِدْلِهِ يَمِينَهُ عَلَىٰ ذَلِكَ، كَمَا لَمْ يَكْتَفِ بِالْبَيِّنَةِ الثَّابِتِ عَدْلُهَا، حَتَّىٰ أَضَافَ إِلَيْهَا يَمِينَ الْمَشْهُودِ لَهُ عَلَىٰ صِدْقِهَا، فَهَذَا وَجْهُ اسْتِحْلَافِهِ كَانَ ﷺ فِيمَا ذَكَرَ اسْتِحْلَافَهُ عَلَيْهِ.

فَقَالَ هَذَا الْقَائِلُ: فَكَيْفَ تَرَكَ اسْتِحْلَافَ أَبِي بَكْرٍ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَأَبُو بَكْرٍ وَإِنْ كَانَ فِي أَعْلَىٰ مَرَاتِبِ الْعَدْلِ، إِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يَحْكُمَ بِشَهَادَتِهِ مَعَ ذَلِكَ، إِلَّا مِثْلَ مَا يَحْكُمُ بِهِ فِيمَا شَهِدَ بِهِ الْعَدْلُ الَّذِي لَيْسَ مِنْ مَرَاتِبِ الْعَدْلِ فِي الرُّتْبَةِ الَّتِي هُوَ بِهَا مِنْهُ؟

فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ تَرَكَ عَلَىٰ ذَلِكَ، لَمَّا قَرَأَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِ اللهِ ﷻ مَا قَامَتِ الْحُجَّةُ لَهُ بِهِ عَلَىٰ صِدْقِهِ بِمَا حَدَّثَهُ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، مَا لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ مِنْهُ، فَأَغْنَاهُ ذَلِكَ عَنْ طَلَبِ يَمِينِهِ عَلَيْهِ، كَمَا يَطْلُبُ يَمِينَ غَيْرِهِ عَلَىٰ مِثْلِ ذَلِكَ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ».

وهو كلام حسن، لكن تقدم الكلام على أغلب مضامينه في المناقشة فوق، وهو على كل تقدير موقوفٌ على ثبوت ذلك.

وآخر ما أختم به البحثَ في حكم حديث عليٍّ ﷺ: **تحسين الترمذي**.

فأما قول الترمذي عن الحديث: «حسَنٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه»؛

فليس مقتضيًا للتصحيح، ولا التحسين على طريقة المتأخرين.

فإن قول الترمذي عن الحديث: «حسن» بالإفراد لا يفيد ذلك، فإنه عرّف الحسن المراد في جامعه، (٩/٤٥٧) بقوله: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون حديثًا شاذًّا، ويروى من غير وجه نحو ذلك»، ولذا قال الحافظ في نكته على ابن الصلاح، (١/٣٨٧ ـ ٣٨٨): «الترمذي لم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث، بدليل أنه لم يعرف بالصحيح ولا بالضعيف، بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسنًا، بل المعرَّف به عنده وهو حديث المستور ـ على ما فهمه المصنف ـ لا يعده كثيرٌ من أهل الحديث من قَبيل الحسن، وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصورًا على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي: أن لا يكون فيهم من يُتَّهَمُ بالكذب، ولا يكون الإسناد شاذًّا، وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجهٍ آخر، فصاعدًا، وليس كلها في المرتبة على حد السواء، بل بعضها أقوى من بعض.

ومما يقوي هذا ويعضِّده: أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلًا، بل أطلق ذلك، فلهذا وصف كثيرًا من الأحاديث المنقطعة بكونها حِسَانًا»، ثم ذكر أمثلة على كل ما ذكر من تصرفات الترمذي.

فتبيَّن بذلك أن الحسن عند الترمذي أعمُّ من الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين، وأنه يدخل فيه أنواعٌ كثيرة من الضعيف غير المتروك والموضوع،

ومن أجل ذلك نبّه ابن تيمية وابن رجب وغيرهما أن الحسن في اصطلاح الترمذي يسع الضعيفَ عند أحمد، وهو ما كان ضعفه قريبًا، أو غير فاحش. وقد نبّه الذهبيُّ مرارًا في الميزان إلىٰ ذلك، فقال (٤/٤١٦): «فلا يُغتَرُّ بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضِعاف»، وانظر في (٣/٤٠٧)، و(٥١٥).

ومن ثَمَّ صرَّح محققو المتأخرين من المحدثين، كالحافظ ابن حجر، أن ذلك الحسن عند الترمذي ليس الحسن الذي ينقلون الاتفاقَ علىٰ كونه محتَجًّا به.

قال في بحث نفيس في نكته علىٰ ابن الصلاح، (١/٤٠١ ـ ٤٠٢): «نقلوا الاتفاقَ علىٰ أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح، وإن كان دونه في المرتبة، فما المراد علىٰ هذا بالحديث الحسن الذي اتفقوا فيه علىٰ ذلك؟، هل هو القسم الذي حرره المصنف وقال: إن كلام الخطابي ينزل عليه ـ يعني الحسن الاصطلاحي ـ، وهو رواية الصدوق المشهور بالأمانة،...، إلىٰ آخر كلامه، أو القسم الذي ذكرناه آنفًا عن الترمذي مع مجموع أنواعه التي ذكرنا أمثلتها، أو ما هو أعم من ذلك؟

لم أرَ من تعرَّض لتحرير هذا، والذي يظهر لي أن دعوىٰ الاتفاق إنما تصح علىٰ الأول دون الثاني. فأما ما حررناه عن الترمذي أنه يطلق عليه اسمَ الحسن من الضعيف والمنقطع إذا اعتضد؛ فلا يتَّجِهُ إطلاقُ الاتفاقِ علىٰ الاحتجاج به جميعه، ولا دعوىٰ الصحة فيه إذا أتىٰ من طرق، وهذا حسَنٌ قوي رائقٌ ما أظن مُنصِفًا يأباه، والله الموفق»، قلت: وهو كذلك.

ثم قال (١/٤٠٢): «ويدل علىٰ أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم عنده أن يحتج به؛ لأنه أخرج حديثًا من طريق خيثمة البصري، عن

الحسن ، عن عمران بن حصين» ، ثم ذكر أمثلة ، تُطلَب هناك .

فكيف بتلك الصيغة: «حسن غريب» ، أو «لا نعرفه إلا من هذا الوجه» ؟ فإنه لم يُصِبْ مَن قال إن تلك الصيغة عنده تعني الحسن لذاته!

كما نقله الدكتور نور الدين عتر عن قول البقاعي: «استعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها: «حسن غريب» ، ونحو ذلك» ، ورجحه عتر في كتابه: جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين ، (١٧٠ ، ١٨٦) ، ورجحه في: منهج النقد في علوم الحديث ، (ص: ٢٧٢) .

بل إن الصواب في ذلك أن هذا اصطلاح آخر غير ما ذكره ، فإنه إنما عرف الحسنَ ، ولم يعرف الحسن الغريب! ، فإطلاقه الحُسْنَ مع الغرابة يريد به حُسْنَ المتن ، مع غرابة ذلك الإسناد وانفراده ، ولا ينافي هذا أن يكون للمتن طرقٌ أخرىٰ في نفس معناه .

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوىٰ ، (١٨/٢٤): «الذين طعنوا علىٰ الترمذي لم يفهموا مراده في كثير مما قاله ؛ فإن أهل الحديث قد يقولون: «هذا الحديث غريب» ، أي: من هذا الوجه ، وقد يصرحون بذلك فيقولون: «غريب من هذا الوجه» ، فيكون الحديث عندهم صحيحًا معروفًا من طريق واحد ، فإذا روي من طريق آخر ؛ كان غريبًا من ذلك الوجه ، وإن كان المتن صحيحًا معروفًا ، فالترمذي إذا قال: «حسن غريب» ؛ قد يعني به أنه غريب من ذلك الطريق ؛ ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن» .

ومثله في ذلك التقرير الحافظُ ابن رجب ، يقول في شرح علل الترمذي ، (٢/٦٠٧): «وعلىٰ هذا فلا يشكل قوله: «حديث حسن غريب» ، ولا قوله:

«صحيح حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»؛ لأن مراده أن هذا اللفظ لا يُعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهد بغير لفظه. وهذا كما في حديث: «الأعمال بالنيات»، فإن شواهده كثيرة جدًّا في السُّنَّة، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نُوِي به، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مرويًّا من غير حديثه من وجهٍ يصح».

وهو ما ارتضاه الشيخ الجديع في تحرير علوم الحديث، (٢/٨١٥): «إذا قال: (حديث حسن غريب)؛ فيعني غرابةَ لفظه من ذلك الوجه، وحسنه لمجيء معناه من وجه آخر».

وهذا يوافق صنيعَ الترمذي مع حديثنا، فقد قال بعد حُكمه عليه بالحسن مع الغرابة، (٢/٢٥٨): «وَفِي البَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَمُعَاذٍ، وَوَاثِلَةَ، وَأَبِي اليَسَرِ وَاسْمُهُ كَعْبُ بْنُ عَمْرٍو»، ولذلك حسنَّه مع قوله: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عثمان بن المغيرة»، والله أعلم.

فإذا تبين ذلك كان التعويلُ في كلام كثير من الباحثين على تحسين الترمذي، بحيث يقولون: «حسَّنه الترمذي» ـ والكلام على التحسين المفرد لا على قوله حسن صحيح ـ معتمدين ذلك بمثابة التصحيح كأحكام المتأخرين: فيه نظرٌ، بل قد يكون الحديث مقبولًا، وقد يكون ضعيفًا غير مقبول، وإن كان قريبَ الضعف، فيمكن جبره بمتابعات وشواهد، وقد لا يمكن، فلا يكون حُكْمُ الترمذي على الحديث بالحسن منفردًا على نمطٍ واحد، بل يجب أن ينظر في كل حديث بحسبه ليفهم معنى حُسْنه، وهذه نكتة مهمة.

أما قوله: «حسن غريب»؛ فليس تحسينًا اصطلاحيًّا أصلًا، بل هو تحسين

للمتن دون الإسناد، كما قررتُه قبل قليل.

وعلىٰ ما بسطناه: فلم يصحح الحديث أو يحسنه أحد من المتقدمين، بل المتقدمون غمزوه، كالبخاري، والترمذي، والبزار، والعقيلي، ولم يحسِّنه إلا ابنُ عدي بعدهم.

ولا إشكال أن لمتنه شواهدَ، وأن معناه صحيحٌ، ولكن الكلام علىٰ خصوص هذا الطريق، وبخاصة ما ورد فيه من التحليف، فالذي أذهب إليه أن هذا الحديث من حديث علي بن أبي طالب ﷺ: **ضعيف منكر، لا يثبت**، والله أعلم.

وللمتن شواهد:

من حديث: **ابن مسعود، وأبي الدرداء، وأنس، وأبي أمامة، ومعاذ، وواثلة بن الأسقع، وأبي اليَسَر، وعثمان، والحسن بن علي**، ومرسلًا

وقولي: «للمتن»: أي معنىٰ المغفرة بالصلاة بعد الذنب، دون الاستحلاف، فله شواهدُ صحيحة كثيرة، كثيرٌ منها في الصحيحين أو أحدهما.

قال الترمذي، ت شاكر، (٢/٢٥٨): «وَفِي البَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَمُعَاذٍ، وَوَاثِلَةَ، وَأَبِي اليَسَرِ وَاسْمُهُ كَعْبُ بْنُ عَمْرٍو»، وقد تناولنا هذا الكلام في بحث قول الترمذي عن حديث عليٍّ: حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وأما ما أشار إلىٰ أطرافه الترمذيُّ: فمن حديث **ابن مسعود** ﷺ: متفق عليه من حديثه، البخاري، (٥٢٦)، مسلم، (٢٧٦٥ ـ ٢٧٦٦)، وغيرهما. ولفظه:

«عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلِي هَذَا؟ قَالَ: لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ»، وهذا لفظ البخاري.

ومن حديث **أبي الدرداء** رضي الله عنه: رواه أحمد، (٢٦٩٥٠، ٢٦٩٩٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، (٢٠٤٠)، والطبراني في الأوسط، (٥٠٢٦)، وفي الدعاء، (١٨٤٨). ولفظه: «قَالَ يوسف بن عبد الله بن سلام: أَتَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ وَهُوَ بِالشَّامِ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ يَا بُنَيَّ إِلَى هَذِهِ الْبَلْدَةِ؟ وَمَا عَنَّاكَ إِلَيْهَا؟ قُلْتُ: مَا جَاءَ بِي إِلا صِلَةُ مَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَبِي، فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَجْلَسَنِي، فَسَانَدْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: بِئْسَ سَاعَةُ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، أَوْ أَرْبَعًا، مَفْرُوضَةً أَوْ غَيْرَ مَفْرُوضَةٍ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللهَ إِلا غَفَرَ اللهُ لَهُ»»، وهذا لفظ الطبراني في الأوسط.

ومن حديث **أنس** رضي الله عنه: متفق عليه من حديثه، البخاري، (٦٨٢٣)، مسلم (٢٧٦٦). ولفظه: «كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، قَالَ: وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهُ، قَالَ: وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ، قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْ فِيَّ كِتَابَ اللهِ، قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ، أَوْ قَالَ: حَدَّكَ»، هذا لفظ البخاري.

ومن حديث **أبي أمامة** رضي الله عنه: رواه مسلم، (٢٧٦٧)، وأبو داود (٤٣٨١)،

وغيرهما. ولفظه: «قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، وَنَحْنُ قُعُودٌ مَعَهُ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثُمَّ أَعَادَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فَسَكَتَ عَنْهُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ قَالَ أَبُو أُمَامَةَ: فَاتَّبَعَ الرَّجُلُ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ انْصَرَفَ، وَاتَّبَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنْظُرُ مَا يَرُدُّ عَلَى الرَّجُلِ، فَلَحِقَ الرَّجُلُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، قَالَ أَبُو أُمَامَةَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ حِينَ خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِكَ أَلَيْسَ قَدْ تَوَضَّأْتَ، فَأَحْسَنْتَ الْوُضُوءَ؟، قَالَ: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: ثُمَّ شَهِدْتَ الصَّلَاةَ مَعَنَا؟، فَقَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَإِنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ حَدَّكَ أَوَ قَالَ: ذَنْبَكَ»، هذا لفظ مسلم.

ومن حديث **معاذ** رضي الله عنه: رواه الترمذي، (٣١١٣)، وأحمد، (٢١٦٠٦)، وغيرهما. ولفظه: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا لَقِيَ امْرَأَةً وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا مَعْرِفَةٌ فَلَيْسَ يَأْتِي الرَّجُلُ شَيْئًا إِلَى امْرَأَتِهِ إِلَّا قَدْ أَتَى هُوَ إِلَيْهَا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُجَامِعْهَا، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيُصَلِّيَ، قَالَ مُعَاذٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَهِيَ لَهُ خَاصَّةً أَمْ لِلْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً؟، قَالَ: بَلْ لِلْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً»، هذا لفظ الترمذي.

ومن حديث **واثلة بن الأسقع** رضي الله عنه: رواه أحمد، (١٥٥٨٤)، وابن حبان، (١٧٢٧)، والنسائي في الكبرى، (٧٢٧١)، وغيرهم. ولفظه: «أَنَّ وَاثِلَةَ بْنَ الأَسْقَعِ حَدَّثَهُ، قَالَ: جَاءَ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَصَبْتُ

حَدًّا، فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأُقِيمَتِ الصَّلاةُ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هَلْ تَوَضَّأْتَ حِينَ أَقْبَلْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَصَلَّيْتَ مَعَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَاذْهَبْ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ عَفَا عَنْكَ»، هذا لفظ النسائي.

ومن حديث **أبي اليَسَر** رضي الله عنه: رواه الترمذي، (٣١١٥)، والنسائي في الكبرىٰ، (١١١٨٤، ٧٢٨٦)، وغيرهما. ولفظه: «عَنْ أَبِي الْيَسَرِ، قَالَ: أَتَتْنِي امْرَأَةٌ تَبْتَاعُ تَمْرًا، فَقُلْتُ: إِنَّ فِي الْبَيْتِ تَمْرًا أَطْيَبَ مِنْهُ، فَدَخَلَتْ مَعِي فِي الْبَيْتِ فَأَهْوَيْتُ إِلَيْهَا فَتَقَبَّلْتُهَا، فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، قَالَ: اسْتُرْ عَلَىٰ نَفْسِكَ وَتُبْ وَلَا تُخْبِرْ أَحَدًا، فَلَمْ أَصْبِرْ فَأَتَيْتُ عُمَرَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: اسْتُرْ عَلَىٰ نَفْسِكَ وَتُبْ وَلَا تُخْبِرْ أَحَدًا، فَلَمْ أَصْبِرْ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: أَخَلَفْتَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللهِ فِي أَهْلِهِ بِمِثْلِ هَذَا حَتَّىٰ تَمَنَّىٰ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ إِلَّا تِلْكَ السَّاعَةَ حَتَّىٰ ظَنَّ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، قَالَ: وَأَطْرَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ طَوِيلًا حَتَّىٰ أَوْحَىٰ اللهُ إِلَيْهِ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ﴾ إِلَىٰ قَوْلِهِ ﴿ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾، قَالَ أَبُو الْيَسَرِ: فَأَتَيْتُهُ فَقَرَأَهَا عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ أَصْحَابُهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلِهَذَا خَاصَّةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةً؟، قَالَ: بَلْ لِلنَّاسِ عَامَّةً»، وهذا لفظ الترمذي.

قلت: وقد وقع لي زيادة علىٰ ذلك في الشواهد:

من حديث **عثمان** رضي الله عنه: متفق عليه من حديثه، البخاري، (١٦٠، ١٦٤، ٦٤٣٣)، ومسلم، (٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٧). ولفظه: «أَنَّ حُمْرَانَ مَوْلَىٰ عُثْمَانَ رَأَىٰ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ دَعَا بِإِنَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَىٰ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ

مِرَارٍ فَغَسَلَهُمَا ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَىٰ الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مِرَارٍ ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ إِلَىٰ الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا ، ثُمَّ صَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» ، هذا لفظ البخاري ، وهو أجلُّ شواهد الحديث .

ومن حديث **الحسن بن علي** رضي الله عنهما: رواه الشجري في الأمالي الخميسية ، (٧٠٨) ، من طريق: مساور بن لاحق ، عن خالد بن صفوان ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي . ولفظه: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا فَذَكَرَهُ فَأَفْزَعَهُ فَقَامَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فَصَلَّىٰ مَا كَتَبَ اللهُ لَهُ ، ثُمَّ وَضَعَ جُبَّتَهُ عَلَىٰ الْأَرْضِ ثُمَّ قَالَ: رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي ذُنُوبِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ مَظْلَمَةً ، فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ فَإِنَّ ذَلِكَ إِلَىٰ الْمَظْلُومِ» .

ومرسلًا: من حديث **الحسن البصري** رحمه الله: رواه البيهقي في شعب الإيمان ، (٦٥٧٨) ، من طريق: أحمد بن عبد الجبار ، عن حفص بن غياث ، عن أشعث ، عن الحسن ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْبًا ثُمَّ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَىٰ بِرَازٍ مِنَ الْأَرْضِ فَصَلَّىٰ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ ، وَاسْتَغْفَرَ اللهَ مِنْ ذَلِكَ الذَّنْبِ إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ» . وأحمد بن عبد الجبار ، وأشعث: ضعيفان معروفان .

ولم أعمد لتخريج تلك الأحاديث ، والقول فيها ، فكثير منها في الصحيحين ، ومشهور في السنن ، ومعانيها متوافقة ، وليس ذلك غرض الكتاب الذي نخرِّج حديثه ، وإلا لطال المقام جدًّا ، وإنما المقصود ما يتعلق بالمنقبة

التي في سبب وروده.

فحاصل البحث: أن هذا الحديث ـ حديث عليٍّ محل البحث ـ **ضعيف الإسناد، منكر المتن** ـ المقصود الاستحلاف ـ، ولمتنه شواهد متظاهرة، بل إن **معناه متواتر**.



٦٢

حديث أنس رضي الله عنه في أن النبي ﷺ لم يزل يقنت حتىٰ فارق الدنيا.

ذكره المصنف شاهدًا لحديث عليٍّ رضي الله عنه المسلسل بالقنوت في صلاة الصبح، والمسلسل ضعيف جدًّا اكتفينا بالكلام عليه في هامش التعليق. وننظر هنا في حديث أنس.

والحديث يروىٰ من حديث أنس رضي الله عنه من طريق: عيسىٰ بن ماهان، عن الربيع بن أنس البكري، عن أنس بن مالك.

ويروىٰ عن **عيسىٰ بن ماهان** من طرقٍ:

فرواه: عبد الرزاق في المصنف، (٤٩٦٤)، وعنه أحمد في المسند، (١٢٢٤٦)، ومن طريق عبد الرزاق: الدارقطني في السنن، (١٦٧٦)، ومن طريق أحمد: الضياء في المختارة (١٩٢٣).

ورواه: الشافعي في الأم، (٩/ ٢٠)، والدارقطني في سننه، (١٦٨٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (٩٠٩)، والنيسابوري في الزيادات علىٰ كتاب المزني، (٢٦)، والبغوي في شرح السُّنة، (٦٣٩)، من طريق: أبي نعيم الفضل بن دكين.

ورواه: الدارقطني، (١٦٧٧)، والنيسابوري في الزيادات علىٰ كتاب المزني، (٢٥)، والبيهقي ـ عن الحاكم ـ في السنن الكبرىٰ، (٢٨٩٠ ـ ٢٨٩١)، والسنن الصغير، (٤٢٠)، ومعرفة السنن والآثار، (٩٦٥)، والخطيب في تاريخ بغداد، (١١/ ٣٥٩)، ومن طريق البيهقي: الضياء في المختارة، (١٩٢٤)، من

طريق: باذام، عبيد الله بن موسىٰ العبسي.

ورواه: ابن أبي شيبة في المصنف، (٧٠٦٩)، من طريق: وكيع بن الجراح. ولفظه عنده: «أن النبي ﷺ قنت في الفجر»، ولم يزد.

وقال الزيلعي في نصب الراية، (١٣٢/٢): «لَهُ طُرُقٌ فِي "كِتَابِ الْقُنُوتِ" لِأَبِي مُوسَىٰ الْمَدِينِيِّ»، وعزاه أيضًا لمسند إسحاق بن راهويه.

وقال الحافظ في التلخيص الحبير، (٤٤٣/١): «عَزَاهُ النَّوَوِيُّ إِلَىٰ الْمُسْتَدْرَكِ لِلْحَاكِمِ، وَلَيْسَ هُوَ فِيهِ، وَإِنَّمَا أَوْرَدَهُ وَصَحَّحَهُ فِي جُزْءٍ لَهُ مُفْرَدٍ فِي الْقُنُوتِ، وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ تَصْحِيحَهُ عَنْ الْحَاكِمِ، فَظَنَّ الشَّيْخُ أَنَّهُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ»، وعزاه ابنُ الملقن إلىٰ الحاكم في كتابه: «الأربعين»، كما في خلاصة البدر المنير، (١٢٧/١).

وقد عزاه المصنف إلىٰ «الأربعين الكبرىٰ» للحاكم أيضًا، وأنه قال: «حديث صحيح»، ولم أقف علىٰ الأربعين المذكورة، ووقفت علىٰ ذِكْرها في فصل الأربعينات من: إثارة الفوائد للحافظ العلائي، (ص: ٤٤٨)، وذكر إسناده إليها، وحديثًا منها، هو حديث ابن عمر في جمع الصلاة في السفر، وكذا ذكرها الحافظ في فصل الأربعينات من المعجم المفهرس، (ص: ٤٢٢)، فهذا معناه أنه كانت موجودة حتىٰ القرن التاسع، ولم يذكر عنها الكتاني شيئًا في فهرسه، ما يعني أنها لم تتصل إليه.

وتقدَّم ذِكْرُ العلماء أن الحاكم خرَّج حديثَ أنس هذا في جزء له في القنوت، ورواه عنه البيهقي، ولا أجزم هل جزء القنوت المذكور هو الأربعون فتكون الأربعون في القنوت، أم فيه، أم هو غيره؟، الظاهر الأخير. والله أعلم.

ـ رواه كلهم: (عبد الرزاق، وأبو نعيم، وباذام، ووكيع)، عن أبي جعفر الرازي عيسىٰ بن ماهان، عن الربيع بن أنس البكري، عن أنس بن مالك.

عيسىٰ بن ماهان: قال ابن معين: ثقة، وقال أحمد والنسائي: ليس بالقوىٰ، ورُوي عنه توثيقه، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال ابن المديني: ثقة كان يخلط، وقال ـ مرة: يكتب حديثه إلا أنه يخطئ، وقال الفلاس: سيئ الحفظ، وقال ابن حبان: ينفرد بالمناكير عن المشاهير، وقال أبو زرعة: يهم كثيرًا، راجع ترجمته في: ميزان الاعتدال، (٣/٣٢٠)، وتهذيب الكمال، (٣٣/١٩٢)، والاعتبار للحازمي، (٩٦)، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ٦٢٩): صدوق سيئ الحفظ.

وقد قال الحاكم في المستدرك، (١/٤٨١): «الشَّيْخَانِ قَدْ هَجَرَا أَبَا جَعْفَرٍ الرَّازِيَّ، وَلَمْ يُخَرِّجَا عَنْهُ، وَحَالُهُ عِنْدَ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ أَحْسَنُ الْحَالِ»، ولا يخفىٰ ما في هذا من مبالغة.

والربيع بن أنس: صدوق بصري، قال أبو حاتم إنه صدوق، ووثقه العجلي، وهذا كثيرٌ، ومشَّىٰ النسائي أمره، راجع: الجرح والتعديل، (٣/٤٥٤)، والثقات للعجلي، (١١٥٣)، وتهذيب الكمال، (٩/٦٠)، ورماه ابن معين بالغلو، كما في التهذيب، (٣/٢٣٩)، ونقل مغلطاي أن أبا العرب ذكره في جملة الضعفاء، الإكمال، (٤/٣٢٩).

ونقل ابن عبد الهادي عن الحاكم في التنقيح، (٢/٤٤٤) أنه قال: «قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ سنده، وثقةٌ رواته، ذاكرت به بعض الحفَّاظ فقال: غير الرَّبيع بن أنس. فما زلت أتأمَّل التَّواريخ وأقاويل الأئمة في الجرح

والتعديل؛ فلم أجد أحدًا طعن فيه»، وتلك العبارة لم ينقلها البيهقي من كلام الحاكم، فهي إما من كلامه لم ينقلها الحاكم، أو من كلام له في جزء القنوت الذي ينقلون منه.

وفي كلام الحاكم هذا نظر، فقد قال ابن حبان عنه في الثقات، (٤/٢٢٨): «النَّاس يَتَّقُونَ حَدِيثه مَا كَانَ من رِوَايَة أَبِي جَعْفَر عَنهُ؛ لِأَن فِيهَا اضْطِرَابًا كثيرًا»، وتقدَّم أن الحاكم كان يوثِّق أبا جعفر الرازي، فينبغي الحمل ـ علىٰ طريقته في توثيقه مطلقًا كما تقدم ـ علىٰ الربيع بن أنس، وأما علىٰ ما حررناه فالغالب أن الاضطراب من أبي جعفر عيسىٰ بن ماهان، فإنه يخطئ كما ذكرنا، والربيع نفسه، كما ذكرنا: ليس فيه كبيرُ توثيق، حتىٰ إن الحافظ اقتصر فيه علىٰ قوله: «صدوق له أوهام»، التقريب، (ص: ٢٠٥)، وتعقباه في تحرير التقريب، (١/٣٩٢)، قالا: «أما الأوهام؛ فلم يذكرها أحد»، ولا يلزم أن يكون الحافظ ذكر ذلك نقلًا، ولا يلزم ألا يحكم بذلك إلا نقلًا، فقد يكون هذا نتيجة بحثه وسبره، فنقض حكمِه لا يكون بمجرد عدم النقل، بل بسبر يتبيّن به أن أحاديثه محفوظة. وكذا ما يتعلق بتشيعه، فقد قالا، (١/٣٩٢): «وأما التشيُّع فقد نقل المصنف متابعًا مغلطاي أنّ معاوية بن صالح قال عن يحيىٰ بن معين: "كان يتشيَّعُ فيفرط". وهو قول لم نجِدْه في جميع الروايات عن يحيىٰ. ولو كان ذلك لروىٰ عنه الشيعة وذكروه في كتبهم، وقد بحثنا عنه في جميع كتب الرجال عندهم، فلم نَجِدْ له رواية واحدة مع طول البحث»، وفي هذا التعقب نظر، فعدم الوجدان ليس دليلًا علىٰ عدم الوجود، وقد وُجد هذا النقلُ عن يحيىٰ فكيف يعارض بعدم وجدانه في غيره من الروايات؟! وما ذكراه بعدها من اللازم ليس بلازم في نفسه كما هو واضح، ومع ذلك فقد نظرت في أحاديثه، فوجدت

الغالب عليها السلامة من هذه الجهة، وله تفسير كثير في كتب المأثور، ليس فيها ما يشنع، والظاهر عندي أنه غلب عليه التفسير، فقد أكثر الطبري عنه في التفسير، فالله أعلم بحقيقة الحال.

ـ والحديث مخالف للثابت من حديث أنس ﷺ في الصحيح، عن قتادة، عَنْ أَنَسٍ: «أَنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا، يَدْعُو عَلَىٰ أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ»، في مسلم، (٦٧٩).

وروىٰ ابن خزيمة في صحيحه (١٠٣١)، بإسناده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، إِلَّا أَنْ يَدْعُوَ لِقَوْمٍ، أَوْ عَلَىٰ قَوْمٍ».

وروىٰ أيضًا (٥٩٧)، وابن الجوزي في التحقيق (٧٧٤)، وغيرهما: عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَقْنُتُ، إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ، أَوْ دَعَا عَلَىٰ قَوْمٍ».

قال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق، (٢/٤٣٢) عن الإسناد الأول: «رواته ثقات»، وعن الإسناد الثاني، (٢/٤٣١): «هذا إسنادٌ صحيحٌ، والحديث نصٌّ في أنَّ القنوت مختصٌّ بالنَّازلة»، وقال الحافظ في الدراية، (ص: ١١٧): «إسناد كلٍّ منهما صحيحٌ».

ـ ولحديث أنس ﷺ محل البحث بعضُ الشواهد، لكنه في الجملة مخالف للحديث السابق عن أنس نفسه في مسلم، ولهذين الحديثين الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ، ولأحاديث أخرىٰ، لكن لا نطيل بذكر ذلك البحث هاهنا؛ لخروجه عن موضوع الكتاب في المناقب خاصة.

ـ وقد صحّح هذا الحديثَ جماعةٌ من المحدثين، قال النووي في خلاصة الأحكام، (١/٤٥٠): «صَحِيح، رَوَاهُ جماعات من الْحفاظ وصححوه، وَمِمَّنْ نَص عَلَىٰ صِحَّته الْحَافِظ أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن عَلّي الْبَلْخِي، وَالْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرك، ومواضع من كتبه، وَالْبَيْهَقِيّ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيّ من طرق بأسانيد صَحِيحَة»، وتعقبوه في النسبة، قال الزيلعي في نصب الراية، (٢/١٣٢): «فِي الْخُلَاصَةِ لِلنَّوَوِيِّ: صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الْمُسْتَدْرَكِ، فَلْيُرَاجَعْ»، وأكمل بحثَه الحافظ، قال في التلخيص، (١/٤٤٣): «عَزَاهُ النَّوَوِيُّ إِلَىٰ الْمُسْتَدْرَكِ لِلْحَاكِمِ، وَلَيْسَ هُوَ فِيهِ، وَإِنَّمَا أَوْرَدَهُ وَصَحَّحَهُ فِي جُزْءٍ لَهُ مُفْرَدٍ فِي الْقُنُوتِ، وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ تَصْحِيحَهُ عَنْ الْحَاكِمِ، فَظَنَّ الشَّيْخُ أَنَّهُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ». وقد تقدّم الكلام علىٰ ذلك.

وقال ابن الملقن في البدر المنير، (٣/٦٢٣): «قَالَ ابْن الصّلاح: هَذَا حَدِيث قد حكم بِصِحَّتِهِ غير وَاحِد من حفاظ الحَدِيث، مِنْهُم: أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن عَلّي الْبَلْخِي من أَئِمَّة الحَدِيث».

وحكاه البيهقي عن الحاكم، في السنن الكبرىٰ، (٢/٢٨٧): «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ـ يعني الحاكم ـ: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، سَنَدُهُ ثِقَةٌ»، وقال البغوي في شرح السنة، (٣/١٢٤): «قَالَ الْحَاكِمُ: وَإِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ حَسَنٌ»، وفي نصب الراية، (٢/١٣٢): «وَعَنْ الْحَاكِمِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الْمَعْرِفَةِ" بِسَنَدِهِ وَمَتْنِهِ، وسكت عنه، قال: وَلَهُ شَوَاهِدُ عَنْ أَنَسٍ ذَكَرْنَاهَا فِي "السُّنَنِ"».

وقواه الحازمي في الاعتبار، (٩٥)، وقال: «بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ»، وقال القرطبي في المفهم، (٢/٣٠٥): «الَّذِي اسْتَقر عَلَيْهِ أَمرُ رَسُول الله ﷺ فِي الْقُنُوت مَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيّ بِإِسْنَاد صَحِيح عَن أنس». والمالكية كالشافعية يرون

سنية القنوت في الصبح.

وقال ابن دقيق العيد في الإلمام، (١/١٧٣): «وَفِي إِسْنَاده أَبُو جَعْفَر الرَّازِيّ، وَقد وَثَّقَهُ غير وَاحِد، وَقَالَ النَّسَائِيّ: لَيْسَ بِالْقَوِيّ»، وهذا مُشعر بتقويته.

وقال ابن عبد الهادي في التنقيح، (٢/٤٤٣): «أجود هذه الأحاديث حديث أبي جعفر الرَّازيِّ»، ولكنه حكم نسبي كما لا يخفىٰ، وقد مشَىٰ علىٰ كلام ابن الجوزي في تضعيفه، كما سيأتي، وتقويته مقتضىٰ بحث ابن الملقن في البدر المنير. والغالب علىٰ الحفاظ من الشافعية تقويته.

ـ وضعّفه جماعة من المحدثين، «قال أبو بكر الأثرم: هو حديث ضعيف، مخالف للأحاديث»، كما في فتح الباري لابن رجب، (٩/١٩١)، وقال ابن رجب، (٩/١٩٠): «هذه الرواية شاذة منكرة، لا يعرج عليها» ومرادهما بالمخالفة والشذوذ والنكارة أنه مخالف للصحيح الثابت أنه قنت ثم ترك وكان ذلك للنازلة، وقال ابن رجب أيضًا، (٩/١٩١): «وروي أيضًا ذلك عن أنس من وجوه كثيرة، لا يثبت منها شيءٌ، وبعضها موضوعة».

وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/٤٤٥): «هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ»، وفي التحقيق، (١/٤٦٤): «جَمِيعُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّرِيحَةِ ضِعَافٌ».

وتعقب ابنُ التركماني البيهقيَّ، فقال في الجوهر النقي، (٢/٢٠١): «كيف يكون سنده صحيحًا وراويه عن الربيع أبو جعفر عيسىٰ بن ماهان الرازي متكلَّمٌ فيه،...»، وذكر كلامهم فيه. وقال أبو حفص الموصلي في المغني، (٢/٢٨١): «لَا يَصح فِي هَذَا الْبَاب شَيْء عَن رَسُول الله ﷺ».

وقال ابن القيم في زاد المعاد، (١/٢٦٧): «المقصود أن أبا جعفر الرازي

صاحب مناكير، لا يحتج بما تفرد به أحد من أهل الحديث البتة».

وتضعيفه هو عمل ابن عبد الهادي، والذهبي، في تنقيحهما للتحقيق، وكذا الزيلعي في النصب، والحافظ في الدراية والتلخيص. وقد ضعفه الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة، (٣/٣٨٤)، رقم (١٢٣٨)، وهذا الذي أقول به. فالحاصل أنه حديث ضعيف منكر.

ـ والقنوت في الصبح لا يستحب عند الحنفية والحنابلة، خلافًا للمالكية والشافعية. راجع المناقشات الحديثية والفقهية المتعلقة بذلك في: الأم ـ اختلاف علي وابن مسعود، (٧/١٧٧)، والأم ـ اختلاف مالك والشافعي، (٧/٢٦٣)، وفي اختلاف الحديث (٨/٦٥٣)، وفي اختلاف العراقيين، كما في معرفة السنن للبيهقي، (٣/١١٠)، والحازمي في الاعتبار، (٨٨٩)، وابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/٤٤٥)، والتحقيق في مسائل الخلاف، (١/٤٦٣)، والمجموع للنووي، (٣/٤٩٢)، وابن رجب في فتح الباري، (٩/١٩١)، وابن التركماني في الجوهر النقي، (١/٤٦٢، ٢/٢٠١)، وابن القيم في زاد المعاد، (١/٢٦٧)، والزيلعي في نصب الراية، (٢/١٣٢)، والحافظ في التخليص الحبير، (١/٤٤٢)، والألباني في الضعيفة، (٣/٣٨٤)، الحديث رقم (١٢٣٨)، وصفة الصلاة له، (٣/٩٦٤).



٦٣

أثر عليّ ﷺ في الدعاء في قنوت صلاة الفجر بقوله: «اللهم اهدني فيمن هديت».

يروىٰ عن علي ﷺ من رواية ابنه **الحسن بن علي** ﷺ، **ومحمد بن الحنفية** ﷺ.

وسيأتي الكلام عن شاهدٍ مرفوع له.

فأما أثر **الحسن بن علي** ﷺ ـ ومعه **ابن الحنفية** ـ فيروىٰ من طرق:

فرواه: البيهقي في الدعوات الكبير، (٤٣١)، والسنن الصغير، (٤٣٥)، والسنن الكبرىٰ (٣١٣٩)، **وأورده المصنف وعزاه إليه [٦٣] واقتصر علىٰ كلام محمد بن الحنفية**، ومعرفة السنن (٣٩٧٧)، من طريق: العلاء بن صالح.

ورواه: الدولابي في الذرية الطاهرة، (١٣٥)، والطبراني في الكبير، (٢٧٠٨)، من طريق: الحسن بن عبيد الله.

ورواه: ابن سعد في الطبقات، متمم الصحابة، الطبقة الخامسة، (ص: ٢١١)، من طريق: الحسن بن عمارة.

ثلاثتهم: العلاء، والحسن بن عبيد الله، والحسن بن عمارة: عن بريد بن أبي مريم، عن أبي الحوراء، عن الحسن بن علي، به، ثم قال بريد: «فذكرت ذلك لمحمد بن الحنفية، فقال: إنه الدعاء الذي كان أبي يدعو به...»: ثم اختلفوا: ففي رواية العلاء: «في صلاة الفجر في قنوته»، وفي رواية الحسن بن عبيد الله: «القنوت»، هكذا بإطلاق، وانفرد الحسن بن عمارة: «الوتر». والحسن متروك.

ـ وأصل حديث الحسن بن علي ﷺ عند العلاء والحسن بن عبيد: «علمني كلمات»، ليس فيه أنها قنوت. إلا طريق الحسن بن عمارة، ففيه: «أقولهن عند انقضائهن». يعني: الصلوات.

والعلاء بن صالح: وثقوه، لكن قال البخاري: لا يتابع، انظر: التهذيب، (١٨٤/٨)، وقال ابن المديني: روىٰ أحاديث مناكير، تهذيب الكمال، (٥١١/٢٢)، وقال الذهبي: «ثقة يغرب»، فلعله «صدوق له أوهام» كما انتهىٰ الحافظ إليه.

ثم هو من الغلاة، كما قال أبو حاتم، الميزان، (١٠١/٢)، وروىٰ حديثًا منكرًا جدًّا: «أنا الصديق الأكبر».

والحسن بن عبيد الله: وثقه الجماعة، لكن قال البخاري: عامة حديثه مضطرب، التهذيب (٢٩٢/٢)، روىٰ له الجماعة سوىٰ البخاري، تهذيب الكمال، (٢٠١/٦)، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش، العلل، (٦٤/١).

فالحاصل أن الثلاثة الذين رووه عن بريد بن أبي مريم؛ متكلَّم فيهم، وإذا رفعنا اليد عن الحسن بن عمارة لأنه متروك، فهل يتقوىٰ الباقيان ببعضهما؟ ولكن مما يشكل علىٰ ذلك أنهما اختلفا في اللفظ أيضًا في تعيين كلام الحسن، وليس فيه عندهما أن الدعاء في القنوت أصلًا بل هو مطلق، وفي رواية ابن عمارة أنه بعد الصلاة، وكذا اختلفا في تعيين كلام ابن الحنفية، وهل هذا الدعاء في القنوت مطلقًا أم قنوت الصبح. وإن دُفع هذا الاضطراب بعدم المنافاة وإمكانِ الجمع حتىٰ لا يكون مضطربًا إلا عند عدم إمكانه، فهذا علىٰ كونه مناقشًا فيه لأنه ليس جادة كثير من المحدثين وإنما علىٰ من يغلب عليهم

الفقه والأصول من المحدثين المتأخرين لأن شأن المحدِّث الناظر في الثبوت هو مساواة الأحاديث في متونها أو الأخذ بالأنقص لأنه أوثق؛ أقول على التسليم بذلك فهذا أيضًا يُقال في روايات الأثبات الثقات، ولكن هذين الراويين موصوفان بالنكارة والاضطراب كما تقدم عند البخاري وابن المديني وكفى بهما، ثم لو احتمل قبول هذا الأثر فليس فيه أكثر من الدعاء بهذا في القنوت، وليس فيه وصف كيفية هذا القنوت من حيث المواظبة من عدمها، ومن حيث محله في أي صلاة هو.

فالإنصاف أن هذا الأثر فيه **اضطراب**، ويحتمل التحسين.

وعلى ذلك فليس لهذا الأثر مدخلية تامة في الشهادة للحديث المسلسل الذي أورده المصنف بالقنوت في صلاة الصبح، لأنه فضلًا عن اضطرابه وعدم الاتفاق على محله في صلاة الصبح؛ فليس فيه التصريح بالمواظبة على القنوت من عدمها. وكذا حديث أنس رضي الله عنه المرفوع قبله قد خلصنا أنه منكر في اختيارنا.

ـ ولهذا الأثر شاهد من حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما، **ومحمد بن الحنفية** رحمه الله، مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، في ذكر دعاء «اللهم اهدني فيمن هديت..»، في القنوت.

ويروى هذا الحديث عن **ابن عباس** من طريق: بريد بن أبي مريم، من طريقين:

فرواه: المروزي في مختصر قيام الليل، (ص: ٣٢١)، عن يونس بن أبي إسحاق.

ورواه: الفاكهي في فوائده، (١٠٢)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى،

(٣١٤٠) عن عبد الملك بن جريج، عن عبد الرحمن(؟) بن هرمز.

كلاهما، عن بريد بن أبي مريم قال: سمعت ابن عباس ومحمد بن الحنفية، فذكر دعاء القنوت.

قلت: في رواية ابن جريج اضطراب، حكاه الإمام البيهقي.

قال في الكبرىٰ، (٢/٢٩٨): «رَوَاهُ مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ الْحَرَّانِيُّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، فَذَكَرَ رِوَايَةَ بُرَيْدٍ مُرْسَلَةً فِي تَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدَ ابْنَيِ ابْنَتِهِ هَذَا الدُّعَاءَ فِي وِتْرِهِ، ثُمَّ قَالَ بُرَيْدٌ: سَمِعْتُ ابْنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولَانِ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُهَا فِي قُنُوتِ اللَّيْلِ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ هُرْمُزَ، وَقَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الْحَنَفِيَّةِ: فِي قُنُوتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ»، ولم أقف علىٰ هاتين المتابعتين: مخلد، وأبو صفوان. وسنرجع عليها بالبحث قريبًا.

يونس بن أبي إسحاق: صدوق يهم، قال أبو حاتم: صدوق إلا أنه لا يحتج بحديثه، وقال أحمد: حديثه مضطرب، ومرة: في حديثه زيادة عن حديث الناس، وضعف حديثه عن أبيه خاصة مرة، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال الحاكم: ربما وهم في روايته، وقال يحيىٰ ـ مرة ـ، وابن سعد: ثقة، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، وقال ابن مهدي، ويحيىٰ ـ مرة ـ، والنسائي: لا بأس به، وقال العجلي: جائز الحديث، وقال الساجي: صدوق، راجع: تهذيب الكمال، (٣٢/٤٨٨)، والتهذيب، (١١/٤٣٤). وقال الذهبي: صدوق،

الكاشف، (٢/٤٠٢)، وقال الحافظ: صدوق يهم قليلًا، التقريب، (ص: ٦١٣)، وقالا في التحرير، (٤/١٣٨): «صدوق حسن الحديث؛ روىٰ عنه يحيىٰ بن سعيد القطان»، قلت: في كلامهما إفراط، فقد قال يحيىٰ بن سعيد نفسه: «كانت فيه غفلة، وكانت فيه سجية»، ذكره في تهذيب الكمال، وأصله في الجرح والتعديل، والكامل.

أما طريق ابن جريج عن عبد الرحمن بن هرمز، فقد قال الحافظ في التلخيص، (١/٦٠٤): «روىٰ البيهقي أيضًا من طريق عبد المجيد بن أبي رواد، عن ابن جريج، عن عبد الرحمن بن هرمز، وليس هو الأعرج»، وقال: «وعبد الرحمن بن هرمز يحتاج إلىٰ الكشف عن حاله، فقد رواه أبو صفوان الأموي، عن ابن جريج، فقال: عبد الله بن هرمز، والأول أقوىٰ».

فقطع ابن حجر أن ابن هرمز ليس الأعرج، وقال الألباني في الإرواء، (٢/١٧٤): «قلت: ولم أجد من ذكر عبد الرحمن هذا، أما الأعرج فهو ثقة معروف».

قلت: لم أقنع برواية ابن جريج عن الأعرج، ونظرت في المزي فلم أجده ذكره من مشيخته أصلًا، فاجتهدت في البحث عن رواية ابن جريج، عن الأعرج؛ فلم أقع ـ بخلاف الإسناد الذي معنا ـ إلا علىٰ شيء قليل جدًّا. ففي الطبري، عن ابن جريج عن الأعرج، خبران مقطوعان عن مجاهد في التفسير، (٨٩٠٤)، (١٠٧٠٢). وعند عبد الرزاق: ابن جريج، عن إسماعيل بن كثير، والأعرج ـ كذا مقرونًا ـ (١٠٩٦٨)، خبرًا موقوفًا عن ابن عباس.

بيد أني وقفت عند الطبراني في الدعاء، (١٧٣)، علىٰ مثل ذلك الإسناد في حديث أبي هريرة مرفوعًا في الإجابة يوم الجمعة: ابن جريج، عن إسماعيل

بن كثير، عن الأعرج؛ وقع في المطبوعة: أبي جريج، تحريف.

فلا أدري أكلا الإسنادين محفوظ، أم في أحدهما تحريف؟، والذي أميل إليه أن الذي في عبد الرزاق تحريف، وأصله: ابن جريج، عن إسماعيل، عن الأعرج.

وابن جريج مدلس مشهور مكثر، لا خلاف فيه، وقال أحمد إنه لم يسمع من أبي الزناد شيئًا، كما في علل الدارقطني، (٢١٣/١٠)، ونقله في جامع التحصيل، (٢٢٩)، وأبو الزناد راوي الأعرج، فإن لم يسمع ابن جريج منه؛ فيبعد جدًّا أن يسمع من الأعرج، فلا إشكال أن يكون ما روىٰ عن مجاهد من طريقه مدلَّسًا.

لكن الإشكال أن كلام الحافظ ليس في سقوط الواسطة، وإنما في تدليس الشيوخ، ولم أقف علىٰ من قال إن ابن جريج يدلس تدليس الشيوخ، وإن كان دون تدليس الإسناد.

ثم إن طريق عبد الرحمن بن هرمز ليس قويًّا إليه، فهو من رواية: عبد المجيد بن أبي رواد، عن ابن جريج، عن عبد الرحمن بن هرمز. وابن أبي رواد وإن كان صدوقًا، ووثَّقه بعضهم مطلقًا، والدارقطني في حديث ابن جريج خاصة؛ إلا أنه يخطئ، وليس بذاك، راجع: ميزان الاعتدال، (٦٤٨/٢)، وتهذيب الكمال، (٢٧١/١٨). ولذلك قال الشيخ الألباني في الإرواء، (١٧٤/٢) تعليقًا علىٰ هذا الطريق: «عبد المجيد هذا فيه ضعف من قِبَل حفظه».

وكذا الطريق الذي ذكره البيهقي، من طريق: مخلد بن يزيد؛ صدوق يهم، كما قال الساجي، التهذيب، (٧٧/١٠).

وأما الطريق الذي ذكره البيهقي من رواية: أبي صفوان الأموي، عن ابن جريج، عن عبد الله بن هرمز؛ فأبو صفوان الأموي: هو عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم؛ ثقة صدوق، لم يتكلموا فيه بوهم أو خطأ.

وعلىٰ ذلك: فعبد الله بن هرمز: ضعيف معروف.

فالذي عندي: أن المعروف من طريق ابن جريج: أنه عن عبد الله بن هرمز، فهذا أخف مؤونة من الجزم بأن عبد الرحمن بن هرمز ليس الأعرج، فإن من رواه عن: ابن جريج، عن الأعرج، هما: ابن أبي رواد، ومخلد؛ يهمان، فتطرق الوهم إليهما من عبد الله بن هرمز إلىٰ عبد الرحمن بن هرمز؛ قريبٌ، والله أعلم.

ـ وكلام محمد بن الحنفية وابن عباس جميعًا: من رواية يونس: «في قنوت الليل»، ومن رواية ابن جريج: «من صلاة الصبح».

ولذلك قال الألباني في الإرواء، (٢/١٧٤ ـ ١٧٥): «في الطريق إلىٰ بريد من الوجه الثاني: ابن هرمز، وقد عرفت حاله، وفيه ذكرُ القنوت في الصبح دون الطريق الأولىٰ الصحيحة، وعليه فالقنوت في الصبح بهذا الدعاء لا يصح عندي، والله أعلم»، يعني من حديث ابن عباس المرفوع.

أما البيهقي في الكبري فاعتمد الطريقين، قال: «فَصَحَّ بِهَذَا كُلِّهِ أَنَّ تَعْلِيمَهُ هَذَا الدُّعَاءَ وَقَعَ لِقُنُوتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَقُنُوتِ الْوِتْرِ، وَأَنَّ بُرَيْدًا أَخَذَ الْحَدِيثَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ». وهذا يتوقف علىٰ صحة الأسانيد، وقد بيَّنَّا ما في هذا الكلام من نظر. وراجع: التلخيص الحبير، (١/٦٠٤)، وإرواء الغليل، (٢/١٧٣).

ـ وليس لهذا البحث تعلقٌ تام بثبوت دعاء «اللهم اهدني فيمن هديت...» من حديث الحسن بن علي ﷺ مرفوعاً؛ فأصله مشهورٌ معروف، صحيح، مخرَّج في المسند، (٢٧٤٩٠)، والأربعة: الترمذي، (٤٦٤)، وأبي داود، (١٤٢٥)، والنسائي، (١٧٤٦)، وابن ماجه، (١١٧٨)، وغيرهم. على تحقيقٍ في ثبوت لفظ القنوت فيه، يراجع في محاله، منها التلخيص والإرواء، ولا نطول به هاهنا، وإنما بحثنا ما يتعلق أصالةً بتلك المتابعة من رواية ابن الحنفية عن أبيه، وقد أنجزناه. والله أعلم.



٦٤ - ٦٥

هذا الحديث المسلسل بالقضاة، من حديث علي بن أبي طالب ﷺ، أوله: «شمُّوا النرجس».

من طريق هناد، وأبي القاسم الخلال، بإسنادهما إلى عليٍّ ﷺ.

❊ فأما طريق هناد:

فرواه ابن الجوزي في مسلسلاته (خ)، الحديث الثامن والثلاثون، وفي الموضوعات (٣/٦١)، من غير تسلسل، ومن طريقه: الكازروني في مسلسلاته، (٨٠)، النوع الحادي والأربعون، والمصنِّف في مسلسلاته، (ص: ٤٥٥)، الحديث الحادي عشر: المسلسل بالقضاة، **وأخرجه هنا بالتسلسل المذكور** [٦٤]، وكذا السخاوي في الجواهر المكللة (خ) (١٧ ب)، وكذا يوسف بن عبد الهادي في الأربعين المسلسلة المتباينة الأسانيد، (خ) الحديث السابع.

ورواه ابن زهراء، الطريثيثي، في مسلسلاته (خ) الحديث الخامس، ومن طريقه السخاوي في الجواهر (خ) (١٧ ب).

كلهم من طريق: القاضي هناد بن إبراهيم، قال أخبرنا القاضي زيد بن سعيد بن محمد الحافظ، قال أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن علي بن عبد العزيز البصري، قال أخبرنا القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن الحسن الشافعي، قال حدثنا القاضي أبو عمر محمد بن يوسف، قال حدثنا القاضي إسماعيل بن إسحاق، قال حدثنا القاضي محمد بن مسلمة، قال حدثنا القاضي

مالك بن أنس، قال حدثنا القاضي ربيعة، قال حدثنا القاضي شريح، قال حدثنا القاضي علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ، به.

وعند السخاوي: زاد: القاضي يوسف بن يعقوب بين محمد بن يوسف، وإسماعيل بن إسحاق.

وهذا من مسلسلات القاضي هنّاد، كما ذكر الحافظ وغيره، كما سيأتي.

القاضي هناد بن إبراهيم: يروي البلايا والموضوعات، راجع طعنهم فيه في الميزان، (٤/٣١٠)، وتاريخ الإسلام، (١٠/٢٢٨).

ومحمد بن مسلمة الواسطي، أبو جعفر الطيالسي: له مناكير، راجع: الكامل، (٧/٥٥٢)، والميزان، (٧/٥٠٧)، وتاريخ الإسلام، (٦/٨٢٤)، وفيه بحث إن كان هو، سيأتي.

قال السخاوي في الجواهر، (خ) (١٧ ب ـ ١٨ أ): «هذا حديث منكر، متنًا، وتسلسلًا، ولكن هكذا رواه أبو المظفر هنّاد، ثم أبو سعد في مسلسلاتهما»، قلت: أبو سعد يعني القاضي العلامة ابن أبي عصرون صاحب الانتصار، وقال الحافظ في اللسان، (٣/١٣٤): «قد وجدت هذا الحديث في المسلسلات لهناد النسفي».

قال ابن الجوزي في الموضوعات، (٣/٦١): «هَذَا حَدِيث مَوْضُوع، وَمُحَمّد بن مسلمة قد ضعفه اللالكائي، وَأَبُو مُحَمَّد الْخلال جدًّا، وهناد ضَعِيف، ولا أصل للحديث».

فإسناده مثخن، ذكرنا الكلام في هنّاد، وتعقب الحافظُ ابنَ الجوزي في تعيين محمد بن مسلمة، فقال، (٣/١٣٥): «وأما ظن ابن الجوزي أن محمد

بن مسلمة هو الواسطي؛ فبعيد؛ لأني لا أعرفه في الرواة عن مالك، والله أعلم»، وهذا صحيح، ولذا ترجمه في اللسان، (٥٠٩/٧) زيادةً عن الميزان، فقال: «محمد بن مسلمة: عن مالك، في ترجمة حسين الكردي»، وسيأتي الكلام عن رواية الكردي في الحديث الآتي.

وقال الحافظ الذهبي في تلخيص الموضوعات (٢٦٩): «سَنَده ظلمات إِلَىٰ مَالك، عَن ربيعَة، عَن شُرَيْح، عَن عَليّ». وقال الحافظ في اللسان، (١٣٥/٣): «من علل إسناد هناد: أن ربيعة شيخ مالك لا رواية له عن شريح أصلًا، والرواة بين هناد وَأبي عمر لا يُعرفون».

وذكره الموصلي في المغني، (٤٦١/٢) مع غيره في الزهور والطب، وقال: «لَا يَصح فِي هَذَا الْبَاب شَيْء عَن رَسُول الله ﷺ»، وكذا ابن القيم في المنار المنيف، (١٣٠)، وقال: «وكلها كذب».

ونص علىٰ وضعه القاري في الأسرار المرفوعة، (٤٨٦)، والشوكاني في الفوائد المجموعة، (١٩٦)، وغيرهم، منهم الحافظ، كما سيأتي. وفيه علة أخرىٰ تتعلق بالوصف بالقضاء، سنذكرها بعد طريق الخلال الآتي.

❊ وأما طريق الخلال:

فرواه الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب، (٣٥٨٨)، وابن عساكر، (٢٧٤/٣١)، بإسناد فيه اختلاف، من غير طريق هنَّاد، من طريق **أبي القاسم الخلال. وقد أورده المصنِّف من رواية الديلمي [٦٥].**

قال السخاوي في الجواهر (خ) (١٨أ): «وأخرجه الديلمي في مسنده من طريق القاضي أبي القاسم محمد بن محمد الخلال، . . . ، لكن قال: عن حماد

بن زيد، بدل محمد بن سلمة، وقال: عن سليمان بن ربيعة، بدل ربيعة، ووصف الجميع بالقاضي، أو برؤيته يقضي».

وقال (خ) (١٨ب): «وقال ـ يعني الحافظ ابن حجر ـ أيضًا عقب إسناد الديلمي من زهر الفردوس ما نصه: وصف الجميعَ بالقاضي أو رأيته يقضي، فسلسله بذلك، وأكثره خلاف الواقع». وزهر الفردوس مخطوطٌ، عندي، وهو مطبوع محقق أيضًا، لكن لم أنشط للفحص عن كلامه فيه.

قال السخاوي في الجواهر (خ) (١٨ أ): «وهكذا رواه الحافظ أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني في مسلسلاته، من طريق الخلال، لكن سماه: أبا القاسم محمد بن عمر».

والذي في ابن عساكر (٣٦/١٤)، قال: «أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ الأَكْفَانِيِّ، نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْكَتَّانِيُّ، نَا الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ الْكُرْدِيُّ، قَدِمَ عَلَيْنَا، نَا الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَلالُ، ثَنَا الْقَاضِي حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، نَا الْقَاضِي مَالِكٌ، نَبَّأَ الْقَاضِي سُلَيْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ، حَدَّثَنِي الْقَاضِي شُرَيْحٌ، حَدَّثَنِي الْقَاضِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ، به».

كذا في ابن عساكر، لكن ساق الحافظ إسناد ابن عساكر سياقًا آخر، فقال في اللسان، (١٣٤/٣): «أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني، حَدَّثَنَا عبد العزيز الكتاني، حَدَّثَنَا القاضي أبو علي الحسين بن أحمد الكردي قدم علينا، حَدَّثَنَا القاضي أبو القاسم بن عمر بن محمد الخلال، حَدَّثَنَا القاضي أبو علي الحسن بن يحيىٰ بحصن مهدي، حَدَّثَنَا القاضي أبو عمر محمد بن يوسف حدثني القاضي يوسف بن يعقوب، حَدَّثَنَا القاضي إسماعيل بن إسحاق، حَدَّثَنَا

القاضي حماد بن زيد ، حَدَّثَنَا القاضي مالك ، حَدَّثَنَا القاضي سليمان بن ربيعة ، حَدَّثَنَا القاضي شريح ، حَدَّثَنَا القاضي أمير المؤمنين علي رفعه» ، وهذا الإسناد هو الصحيح ، يدل عليه تعليقُ ابن عساكر ، فكأن هناك سقطًا في الإسناد الذي في المطبوعة .

فقد علق عليه ابن عساكر : «هذا حديث منكرٌ جدًّا ، وإسماعيل بن إسحاق لم يدرك حماد بن زيد ، وإنما يروي عن أصحابه ، لا نعلم حماداً أو مالكًا قَضَيَا قطُّ ، ولا يُعرف سليمان بن ربيعة بوجه ، والحمل فيه علىٰ الكردي أو مَنْ بينه وبين ابن عمر ، والله أعلم» ، فقال في اللسان ، (١٣٤/٣) في ترجمة حسين الكردي : «اتهمه ابن عساكر» ، وفي مطبوعة ابن عساكر خبط في قراءة العبارة ، وأثبتُّها من اللسان .

قال السخاوي في الجواهر (خ) (١٨أ) : «جزم شيخنا في غير موضع من اللسان بأنه موضوع» .

وبحث الحافظُ إسنادَه بحثًا حسنًا ، فقال في اللسان ، (١٣٤/٣) : «وقد وجدت هذا الحديث في المسلسلات لهناد النسفي بسند آخر إلىٰ أبي عمر ؛ فكأن الكردي سرقه منه وخبط في الإسناد» ، وذكر الإسناد الذي ذكرناه في السابق ، وبيّنا علله .

ثم قال ، (١٣٥/٣) : «فظهر أن الكردي أدخل بين أبي عمر القاضي ، وبين إسماعيل : والد أبي عمر يوسف بن يعقوب . وأبو عمر معروف بالرواية عن إسماعيل وعمّن هو أقدم منه .

وأما قول ابن عساكر إن إسماعيل لم يدرك حماد بن زيد ؛ فهو صحيح ،

لكن يظهر لي أن الكردي خبط في الإسناد، فأسقط محمد بن مسلمة، وأما حماد بن زيد؛ فهو جد والد إسماعيل بن إسحاق، فكأنه كان في الأصل منسوبًا، فإنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد، فسقط إسماعيل وصارت (بن): عن.

فخرج من ذلك: أن إسماعيل روىٰ عَن جَدِّه حماد، وليس كذلك.

وكذا خبط في قوله سلمان بن ربيعة، فزاد لفظ (سلمان بن)».

وبحث ابنُ عرّاق الحملَ علىٰ حسين الكردي، فقال في تنزيه الشريعة، (٢/٢٧٧): «قلت: الْكرْدِي قد توبع فِي طَرِيق ابْن النجار، فَالظَّاهِر أَن الْبَلَاء فِيهِ من قَاضِي حصن مهْدي، وَأَن بعض المجهولين الَّذين فِي طَرِيق هناد سَرقه مِنْهُ، وَالله تَعَالَىٰ أعلم».

وذلك الطريق ذكره السيوطي في اللآلئ، (٢/٢٣٣): «قَالَ ابْن النَّجّار فِي تَارِيخه: الْحَسَن بْن يَحْيَىٰ بْن الْحَسَن، أَبُو عَليّ القَاضِي بحصن مهدي، حدَّث عَنِ القَاضِي أَبِي عُمَر مُحَمَّد بْن يُوسُف بْن يَعْقُوب الْأَزْدِيّ، بِحَدِيث مُنْكَر.

ثُمّ قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو مُحَمَّد الْأمين، عَنْ عَبْد الْخَالِق بْن أَحْمَد بْن عَبْد الْقَادِر، أَنْبَأَنَا وَالِدي، أَنْبَأَنَا أَبُو سَعِيد الْحُسَيْن بْن عُثْمَان بْن أَحْمَد بْن سهل الشِّيرَازِيّ العِجْليّ، أَنْبَأَنَا أَبُو عِياض أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن يَعْقُوب الهَرَويّ، بالدينور، حَدَّثَنَا أَبُو عَليّ الْحَسَن بْن يَحْيَىٰ بْن الْحَسَن الْبَغْدَادِيّ قَاض بحصن مَهْدِيّ، حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو عُمَر مُحَمَّد بْن يُوسُف، حَدَّثَنَا القَاضِي إِسْمَاعِيل بْن إِسْحَاق، حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو مُحَمَّد، حَدَّثَنَا القَاضِي مَالك، بِهِ»، ولم أجده في

المطبوع من ذيل ابن النجار.

والقاضي المذكور أشار إلىٰ شأنه الحافظ، فترجمه في اللسان، (١٢٨/٣): «الحسن بن يحيىٰ بن الحسن أبو علي قاضي حصن مهدي، روىٰ عن القاضي أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الأزدي بخبر موضوع».

ـ **فالحاصل**: أن هذا الخبر **موضوع**، بالتسلسل، ومِن دونه.

قال ابن عراق، (٢٧٧/٢): «تُعُقِّب بِأَنّ الحافظين ابْن عَسَاكِر وَابْن النجار أَخْرجَاهُ فِي تاريخهما من غير طَرِيق هناد، واقتصرا علىٰ وَصفه بالنكارة. قلتُ: كثيرًا مَا يقْتَصر ابنُ عَسَاكِر علىٰ وصف الحَدِيث بالنكارة، وَهُوَ عِنْده مَوْضُوع، يُعرف ذَلِك بمراجعة كَلَامه، وَالله تَعَالَىٰ أعلم».

وقد قال العجلوني في كشف الخفاء، (١٣/٢): «رواه الطبراني، قال السيوطي في مقاماته الريحانية: حديث راويه غير معل ولا مفلس».

ولم أقف عليه في الطبراني، والقول الذي حكاه عن السيوطي عجيب، وهو في مقاماته، (ص: ١٤٢)، قال: «وقد روي في حديث راويه غير مقل ولا مفلس: شموا النرجس..»، فلعله قولٌ أدبي في سياق، أو هو علىٰ لسان شخص في المقامة، فلست متحقِّقًا أن يُنسب ذلك للسيوطي، وإن كان له من غرائب ذلك أشياء كما هو معلوم.

٦٧

حديث عليٍّ ﷺ في دعاء الكرب: «لا إله إلا الله الكريم الحليم....».

ويروىٰ من حديث **عليّ** ﷺ، ومن حديث **ابن عباس** ﷺ في الصحيحين.

يروىٰ عن علي ﷺ من طريقين: **عبد الله بن جعفر، وعبد الله بن الحارث الأعور:**

❊ **أولًا: طريق عبد الله بن جعفر** ﷺ، عن عمّه عليٍّ ﷺ: ويروىٰ عنه من طرق: عبد الله بن شداد، وعبد الرحمن بن أبي رافع، وعبد الله بن الحسن المثنىٰ، وأم البنين، والحسن المثنىٰ، وبُديح.

فأما **طريق عبد الله بن شداد**: فروي عنه من طرق، واختلف عنه فيه مرفوعًا وموقوفًا:

فرواه: أحمد، (٧٢٨)، وفي الفضائل، (١١٢٤)، **وأخرجه المصنف من طريقه** [٦٧]، وابن منيع في مسنده، كما في إتحاف الخيرة المهرة، (٨٢٥٤)، وكذا الحارث بن أبي أسامة، هناك (٦١٤٦)، والبزار في المسند، (٤٦٩)، والنسائي في الكبرىٰ، (٧٦٢٦، ١٠٣٩١، ١٠٣٩٢)، وابن حبان، (٨٦٥)، والطبراني في الدعاء، (١٠١١، ١٠١٢)، وابن السني عن النسائي في عمل اليوم والليلة، (٣٤٢)، ومن طريق النسائي: ابن منده في التوحيد، (٣٠٥)، والحاكم في المستدرك، (١/٥٠٨)، وأبو نعيم في المعرفة، (٥٣٥)، والبيهقي عن الحاكم في الشُّعب، (٩٥٥٤)، وفي الدعوات الكبير، (١٥٣)، والشجري في الأمالي، (٢١٠٩)، وقِوام السنة في الترغيب والترهيب، (١٢٨٦)،

والضياء في المختارة، (٥٥٨)، وفي العدة، (٤، ٥)، من طريق: محمد بن عجلان، عن محمد بن كعب القرظي، عن عبد الله بن شداد، به.

قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ يُرْوَىٰ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ مِنْ وُجُوهٍ، وَهَذَا أَحْسَنُ إِسْنَادًا يُرْوَىٰ فِي ذَلِكَ»، ومقتضىٰ تخريج الضياء له تصحيحه.

وقد تقدم في بحوثنا الكلامُ علىٰ ابن عجلان، وقد توبع كما سيأتي.

وروي من طريق ابن عجلان بإسناد خطأ، ساقه النسائي في الكبرىٰ، (١٠٣٩٣)، قال بإسناده «عَنْ ابْنِ ثَوْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ الْحَرِّ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَجْلَانَ، يُحَدِّثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ كَلِمَاتٍ إِذَا نَزَلَ بِهِ كَرْبٌ دَعَا بِهِنَّ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

هَذَا خَطَأٌ، وابْنُ ثَوْبَانَ ضَعِيفٌ لَا يَقُومُ بِمِثْلِهِ حُجَّةٌ، وَالصَّوَابُ حَدِيثُ يَعْقُوبَ»، يعني ابن عبد الرحمن المصري، أي ما تقدم من الطريق المحفوظ عن ابن عجلان: عبد الله بن جعفر، عن علي، مرفوعًا.

وذكره الحافظ ابن كثير في جامع المسانيد والسنن، (٢/١٩٦)، وقال: «والمحفوظ من هذا الحديث حديث عبد الله بن جعفرٍ عن عمه أمير المؤمنين علي بن أبي طالبٍ كما تقدم».

ورواه: أحمد، (٧٠٣)، وابن منيع في مسنده، كما في إتحاف الخيرة، (٨٢٥٤)، وابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة، (٤٥)، والبزار في المسند،

(٤٧١)، والبدر بن الهيثم القاضي في حديثه، (١)، والخرائطي في مكارم الأخلاق، (١٠٣٥)، والطبراني في الدعاء، (١٠١٢)، ومن طريق ابن أبي الدنيا التنوخي في الفرج، (١/١٣٦)، والتوحيد لابن منده، (٣٠٦)، والحاكم في المستدرك، (١/٥٠٨)، وأبو نعيم في المعرفة، (٣٥٢)، والبيهقي عن الحاكم في الأسماء والصفات، (٨٧)، وكذا في الشعب، (٥٩٤)، ومن طريق ابن منيع الضياء في المختارة، (٥٥٩)، من طريق: أسامة بن زيد الليثي، عن محمد بن كعب القرظي، عن عبد الله بن شداد، به.

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ لاخْتِلافٍ فِيهِ عَلَىٰ النَّاقِلِينَ، وَهَكَذَا أَقَامَ إِسْنَادَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ».

أسامة بن زيد الليثي؛ صدوق يهم، علَّق له البخاري، واستشهد به مسلم.

ورواه: البزار في المسند، (٤٧١)، والنسائي في الكبرىٰ، (١٠٣٨٨، ١٠٣٨٩، ١٠٣٩٠)، والدارقطني في الأفراد كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني، (٣٢٣)، ومن طريق النسائي: الضياء في المختارة، (٥٦٠)، من طريق: أبان بن صالح، عن محمد بن كعب، عن عبد الله بن شداد، به.

وقال الدارقطني في الأفراد، (١/٢٢٥): «تفرد بِهِ مُحَمَّد بن إِسْحَاق، عَن أبان بن صَالح بِهَذَا الْإِسْنَاد».

قلت: أبان ثقة، علق له البخاري. وابن إسحاق إمام المغازي، صدوق، مدلس.

فتحصل أنه رواه ثلاثتهم: ابن عجلان، وأسامة بن زيد الليثي، وأبان بن صالح: عن محمد بن كعب، عن عبد الله بن شداد، به مرفوعًا.

= وقد خولف محمد بن كعب القرظي، على عبد الله بن شداد، خالفه: ربعيٌّ بن حراش، عنه منصور بن المعتمر، فرواه موقوفًا.

فرواه النسائي في الكبرى، (١٠٣٩٤)، عن جرير، و(١٠٣٤٥)، عن سفيان، و(١٠٣٤٦)، عن شعبة، والطبراني في الدعاء (١٠١٤)، عن أبي الأحوص، و(١٠١٥)، عن مسعر.

خمستُهم: عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن عبد الله بن شداد، عن عبد الله بن جعفر، عن عليٍّ، موقوفًا.

وقد بحث الخلافَ في طريق عبد الله بن شداد: الدارقطنيُّ، فقال في العلل، (٣/١١١ ـ ١١٢): «هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ: فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقَرَظِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، وَأَبَانُ بْنُ صَالِحٍ، فَاتَّفَقُوا عَلَى رَفْعِهِ.

وَخَالَفَهُمْ رِبْعِيُّ بْنُ حِرَاشٍ، فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا غَيْرَ مَرْفُوعٍ.

حَدَّثَ بِهِ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ رِبْعِيٍّ.

وَاخْتُلِفَ عَنْ مَنْصُورٍ فِي إِسْنَادِهِ، فَرَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَمِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ ـ وَاخْتُلِفَ عَنْ مِسْعَرٍ ـ، وَعَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ، وَزِيَادُ الْبَكَّائِيُّ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرُهُمْ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ

عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا».

وبعضُ تلك الطرق الموقوفة ليست فيما وقفتُ عليه من مصادر التخريج.

ثم استفاض الدارقطنيُّ في تجويد طُرُقِ منصور، قال: «وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْقَنَّادُ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ. أَسْقَطَ مِنَ الْإِسْنَادِ رَجُلَيْنِ.

وَتَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مِسْعَرٍ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ أَيْضًا، فَرَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَمِسْعَرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَ رِوَايَةِ زَائِدَةَ، وَمَنْ تَابَعَهُ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَأَسْقَطَ مِنَ الْإِسْنَادِ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ.

وَاتَّفَقَ أَصْحَابُ مَنْصُورٍ عَنْهُ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ مَوْقُوفٌ، إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ الْهَرَوِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، فَإِنَّهُ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ».

ولم أقف على تلك الطرق. واستقصاء الدارقطني وحسن تخريجه وتطريقه وتفريعه؛ يُخضع له.

ـ **فالحاصلُ** إذن: أن طريق عبد الله بن شداد يُروىٰ مرفوعًا من طريق محمد بن كعب، وموقوفًا من طريق ربعي بن حراش، وكلاهما ثقةٌ جليلٌ في نفسه، من القُدَماء، رجال الشيخين.

والراوي عن محمد بن كعب: ثلاثةٌ (محمد بن عجلان، وأبان، وأسامة بن زيد)، والراوي عن ربعي: (منصور بن المعتمر)، وإذا وُزِن الأربعةُ: فمنصورٌ أثبتُ أهل الكوفة، بل مِن أثبت الناس، كثيرُ الرواية، ليس لأحدٍ فيه كلمةٌ بغمزٍ، إلا قولَ أحمد: «إذا نزل إلىٰ المشايخ اضطرب»، وليس في روايته هاهنا نزول. أما الثلاثة؛ ففي كل واحد منهم كلامٌ ينزله عن الاحتجاج المطلق، وعندي أن وثاقة منصور ترجُحُ اجتماعَ الثلاثة، علىٰ أن أسامة بن زيد؛ يَهِمُ ويُخطئ كثيرًا، وثُبُوت طريق أبان بن صالح إليه؛ ليس إلىٰ الغاية، فإنه انفرد عنه ابنُ إسحاق، فخيرُ طرقِ محمد بن كعب عن عبد الله بن شداد: حديثُ ابنِ عجلان، كما نص البزارُ، فمنصور، ومَن روىٰ عنه من الأجلّة ـ ممن ذكر الدارقطني، وذكرنا ـ؛ أرجحُ، والله أعلم.

إلا روايةَ: أبي قلابة، عن منصور، به، مرفوعًا، وأبو قلابة هو عبد الملك الرقاشي، صدوق يخطئ، تغير حفظه في بغداد، فهو مختلط، انظر: الاغتباط، (٢٢٢)، والمختلطين للعلائي، (٧٧)، وأعرض عنه الشيخانِ، ولم يخرج له إلا ابنُ ماجه، وصرح الدارقطني أنه لا يحتج بما انفرد به، كما في سؤالات الحاكم، (١٥٠)، وقد انفرد بهذا هاهنا.

*** وأما طريق عبد الرحمن بن أبي رافع:**

فرواه: أحمد، (١٧٦٥)، والنسائي في الكبرىٰ، (١٠٤٠٧)، وابن عساكر، (٢١/١٢٥)، والضياء في المختارة، (١٥٦)، ومن طريق أحمد: في العدة، (٦)، ومن غيره، (٧)، من طريق: عبد الرحمن بن أبي رافع، عن عبد الله بن جعفر، به مرفوعًا، ولكنه لم يذكر عليًّا ﷺ. في خبر زواج بنته من الحجاج.

علق عليه الضياء: «الْمَشْهُورُ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ عَمِّهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام».

وابن أبي رافع: قال يحيىٰ: صالح الحديث، الجرح والتعديل، (٥/٢٣٢)، وقال الحافظ في التقريب إنه مقبول. وقال الشيخ الألباني إنه لم يتابع علىٰ هذا السياق؛ فهو لين، فيبقىٰ حديثه بذلك السياق علىٰ الضعف، انظر: الصحيحة، (٥/٧٤)، رقم (٢٠٤٥). والمقصود بالسياق عن عبد الله بن جعفر مرفوعًا، دون ذكر عليّ، ولكن لعله ترك ذكره اختصارًا أو اقتصارًا أو لظهوره، وهذا معروف في رواية الحديث، فكيف والخبر في سياق قصة ليس في سياق رواية الحديث، فالراوي أو العالم قد يكتفي بذكر الحديث دون إسناده أو ببعض إسناده، فالأليق أن يُحمل علىٰ أنه حديث علي، ولا يكون واضحًا في الوقف علىٰ عليٍّ رضي الله عنه أو رفعه.

❊ **وأما طريق عبد الله بن الحسن المثنىٰ:** فاختلف عنه مرفوعًا وموقوفًا أيضًا.

فرواه: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، (١٩٢)، والطبراني في الدعاء، (١٠١٦)، وابن منده في التوحيد، (٣٠٧)، والحاكم في المعرفة، (١/٢١٩)، والبيهقي في الدعوات الكبير، (١٩٤)، وابن عساكر، (٢٧/٣٦٥)، والضياء في المختارة، (٥٦١) من طريق: معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن مسعر، عن عبد الله بن حفص.

قلت: في رواية سليمان التيمي عن مسعر من علوم الحديث: ما يُعرف بالمدبَّج، أو رواية الأقران، مثّل به الحاكم، ثم قال في المعرفة، (٢١٩): «مِسْعَرُ وسُليمان التَّيْمِيّ قرينان، إلَّا أنِّي لا أحفظ لِمِسْعَر عنهُ رواية».

ورواه: ابن أبي شيبة في المصنف، (٢٩٨٤٨)، ومن طريقه النسائي في الكبرىٰ، (١٠٤٠٦)، وكذا الطبراني في الدعاء، (١٠١٧)، وابن السني عن النسائي في اليوم والليلة، (٥٥٣)، وكذا أبو نعيم في الحلية، (١٠٦١٨)، من طريق: محمد بن بشر، عن مسعر، عن إسحاق بن راشد.

كلاهما: عبد الله بن حفص، وإسحاق بن راشد: عن عبد الله بن الحسن، عن عبد الله بن جعفر، به مرفوعًا.

وساقه النسائيُّ في الكبرىٰ (١٠٤٠٢)، من طريق: سليمان التيمي، عن مسعر بن كدام، عن عبد الله بن حفص، عن عبد الله بن حسن، عن عبد الله بن جعفر، في ذكر خبر زواج بنته من الحجاج أيضًا. وقد يقال فيه ما قيل في الطريق السابق من جهة أنه ليس بنص في وقفه ولا رفعه، علىٰ أن الكلام في وقف الحديث هو علىٰ عليّ وليس علىٰ عبد الله بن جعفر، وله صحبة.

وقد ذكر الدارقطني في العلل الخلافَ في الرفع والوقف من هذا الطريق.

قال (٣/١١٣ ـ ١١٤): «وَعِنْدَ مِسْعَرٍ فِيهِ إِسْنَادَانِ آخَرَانِ:

أَحَدُهُمَا: رَوَاهُ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَرَفَعَهُ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ.

وَخَالَفَهُ شَيْبَانُ، فَرَوَاهُ عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ».

ولم أقف علىٰ متابعة شيبان المذكورة، وقد ذكرت الموقوف عند النسائي من رواية سليمان، عن مسعر، ولكنه موقوف علىٰ عبد الله بن جعفر لا علي،

وهو على مِلنا إليه موقوف في الصورة فقط.

ثم ذكر الدارقطني الإسنادَ الآخر، فقال: «وَالْإِسْنَادُ الْآخَرُ: رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ بِنْتِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

ورواية مسعر في المصنَّف، ورواية أبان في النسائي في الطريق الآتي، لكن من غير رواية سلمة بن الفضل.

*** وأما طريق أم البنين، أم أبيها بنت جعفر:**

فرواه: النسائي في الكبرى، (١٠٣٨٩)، والطبراني في الدعاء، (١٠٢٠، ١٠٢١)، وتمَّام في فوائده، (٨٩٣)، من طريق: عليّ زين العابدين.

ورواه: الطبراني في الدعاء، (١٠١٩)، من طريق: الحسن بن الحنفية.

كلاهما: زين العابدين، والحسن بن الحنفية: عن أم أبيها بنت عبد الله، عن عبد الله بن جعفر، عن علي، به.

ورواه: النسائي في الكبرى، (١٠٣٨٨)، والخرائطي في مكارم الأخلاق، (١٠٣٦)، والطبراني في الدعاء، (١٠١٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق،

(٢٠١/٧٠)، من طريق: علي زين العابدين، عن عبد الله بن جعفر، أسقط أمَّ أبيها.

وذكر الدارقطنيُّ في العلل، (١١٥/٣) طريقَ زين العابدين، فقال: «وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْإِسْنَادِ ابْنَةَ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَجَعَلَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَرَفَعَهُ أَيْضًا. وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ».

رواية محمد بن سلمة في النسائي، ورواية محمد بن عمرو عند الطبراني في الدعاء، ويظهر لي أن: «علي بن حسن» التي في الدارقطني؛ تحريف، صوابه: علي بن الحسين، زين العابدين.

وذكر الدارقطني في العلل، (١١٥/٣) طريقَ الحسن بن الحنفية، فقال: «وَرَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أُمِّ أَبِيهَا بِنْتِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهَا، عَنْ عَلِيٍّ». خرّجناه من الطبراني، ولم يجدْه محقِّقُ العلل.

فالمدار في طريق زين العابدين علىٰ ابن إسحاق، وعبد الرحمن بن مغراء، صدوقان، لكن ليسا إلىٰ الغاية، وابن مغراء أضعف من ابن إسحاق.

والمدار في طريق الحسن بن الحنفية علىٰ إسحاق بن أبي فروة؛ متروك.

قلت: وذلك الطريقُ إِمّا يُروىٰ مختصرًا من المناسبة، أو يذكر أنها كانت عند عبد الملك بن مروان.

❊ وأما طريق الحسن المثني:

فرواه: ابن أبي شيبة، (٢٩١٧٩)، عن وكيع، والنسائي في الكبرىٰ،

(١٠٤٠٢)، عن المعتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، كلاهما: عن مسعر عن عبد الله بن حفص، عن عبد الله بن الحسن المثنىٰ، عن عبد الله بن جعفر، عن عليٍّ، به، مرفوعًا.

وساقه النسائي، (١٠٤٠٣)، عن: يحيىٰ بن سعيد، عن مسعر، عن أبي بكر بن حفص، عن الحسن المثنىٰ، عن عبد الله بن جعفر، موقوفًا عليه، وفي القصة مغايرة، ففيها أن عبد الله بن جعفر تزوَّج امرأة، فأخبرها بذلك الذِّكْر، فعرفه الحسنُ المثنَّىٰ، فقاله عند الحجاج، فنجا منه.

ورواه (١٠٤٠٤)، عن يزيد، عن مسعر، به، و(١٠٤٠٥)، عن سفيان، عن مسعر، به، كلاهما موقوفًا علىٰ عبد الله بن جعفر، والقصة فيهما علىٰ الأشهر: أنه زوَّج بنته من الحجاج، فقالت هذا الكلام، وسيأتي بحثُ ذلك. ولكن هو موقوف في الصورة كما ذكرناه لأنه ورد نصيحة لبنته، فلا يلزم أنه ليس بمرفوع ـ ولا ليس بموقوف علىٰ عليّ ـ من طريقه كما تقدّم.

قال ابن أبي حاتم في العلل، (٥/٢٩٦ ـ ٢٩٨): «سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَىٰ بن يَمَانٍ: قال: حدَّثنا مِسْعَرٌ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ حَسَنِ بْنِ حسنٍ، عن عبد الله بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: لمَّا جَهَّز ابنتَهُ إلىٰ الحَجَّاجِ؛ قال لها: إنَّ رسولَ الله أَمَرَنِي إِذَا أَصَابَنِي هَمٌّ أَوْ غَمٌّ أَنْ أدعوَ بِهَذَا الدعاءِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الحَلِيمُ الكَرِيمُ....

قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ، روىٰ غيرُ واحدٍ عَنْ مِسْعَرٍ، لا يُوَصِّلُونَهُ».

رواية يحيىٰ بن يمان المرفوعة تلك لم أقف عليها، وذكرنا ما وقفنا عليه من المرفوع من طريق مسعر: سليمان التيمي، ووكيع.

❊ أما طريق بُدَيح:

فهو مرفوعٌ، ذكره الدارقطني، قال في العلل، (٣/١١٥): «وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ بُدَيْحٍ مَوْلَىٰ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

أخرجه الخرائطي في المكارم (١٠٣٨)، بلفظ: «من قالهن عند وفاته؛ دخل الجنةَ».

وسليمان بن أبي داود؛ هو سليمان بن سالم، متروك، لم يعرفه الفاضل محفوظ الرحمن زين الله السلفي محقق الدارقطني.

وبُديح، مولىٰ عبد الله بن جعفر؛ ليس فيه جرح ولا تعديل، ذكره البخاري في الكبير، (١/١٤٦)، وابن أبي حاتم، (١/٤٣٧)، وذكره ابن حبان في الثقات.

❁ ثانيًا: طريق عبد الله بن الحارث:

رواه الخرائطي في المكارم، (١٠٣٧)، من طريق: خالد الأحول، عن عبد الله بن الحارث ـ الأعور ـ عن عليّ. ولفظه: «مَا قَالَ عَبْدٌ: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، اكْفِنِي كُلَّ هَمٍّ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ، وَكَيْفَ شِئْتَ، وَمِنْ أَيْنَ شِئْتَ؛ إِلا أَذْهَبَ اللهُ ﷻ هَمَّهُ».

عبد الله بن الحارث الأعور: ضعيفٌ جدًّا. والأحول: قال الحافظ: مقبول.

ـ **فالحاصل:** أنّ الحديث يُروي مرفوعًا وموقوفًا علىٰ عليّ، والأكثر والأقوىٰ رواه موقوفًا، وقد جوّد الدارقطني طرقَه في العلل، وفرقتُها علىٰ

مواضعها كي تتضح للقارئ، والذي أذهب إليه وأختاره في ذلك الحديث: **الوقف**، فإن المعروف عن المحدثين المتقدمين أن الغالب عليهم أنهم يقدمون الموقوف علىٰ المرفوع ويقضون به عليه؛ لأنه الاحتياطُ والأصل، ومِن العلماء من عزاه لأكثر أهل الحديث مطلقًا، كما الخطيب في الكفاية، ومِن العلماء من مال إلىٰ ترجيح المرفوع علىٰ الموقوف، وأنه من باب زيادة الثقة، وأكثرُهم المتأخرون كالنووي وابن الصلاح، ومنهم مَنْ قال يُصار فيه بالكثرة، ومنهم مِن قال إن الأمر موقوف علىٰ القرائن، وهذا أقرب الأقوال، مع اعتبار أن أكثر المحدثين كانوا يُعِلُّون بالوقف، يَعرف هذا مَنْ نظرَ كتبَ العلل، إلا لقرينةٍ قوية. فهذا ما انتهىٰ إليه بحثي في ذلك الحديث، وراجع في بحث تعارض الوقف والرفع: الكفاية، (٤١٧)، وشرح العراقي علىٰ التبصرة، (١/٢٣٣ ـ ٢٣٤)، ونكت ابن حجر علىٰ ابن الصلاح، (٢/٦٠٣ ـ ٦١٣)، وتدريب الراوي، (٢٥٣ ـ ٢٥٦)، وأجمعها البحث في: فتح المغيث (١/٢١٩).

وقال الخطيب في الكفاية، (٤١٧): «اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفًا؛ لجواز أن يكون الصحابي يُسند الحديثَ مرةً ويرفعه إلىٰ النبي ﷺ، ويذكره مرةً أخرىٰ علىٰ سبيل الفتوىٰ ولا يرفعه، فيُحفَظ الحديثُ عنه علىٰ الوجهين جميعًا».

قلت: وهذا عندي يصدق علىٰ رواية عبد الله بن جعفر التي فيها أنه يذكره لبنته، فهذا لا يستفاد منه في ذلك البحث؛ فإنه يذكره لبنته علىٰ سبيل النصح والذكرىٰ، فلا يشترط أن يرفعه، وإنما البحث في الموقوف علىٰ عليّ، وما يروىٰ من رفعه.

ـ وتقدم أن ابن حبان أخرجه في الصحيح، وصححه الحاكم في المستدرك

على شرط مسلم، والضياء في المختارة.

والحديث صححه الشيخ الألباني في التعليقات الحسان، (٢/٢٣١)، قال: حسن صحيح، وأحال على الروض النضير في تخريج الطبراني الصغير، وضعَّفَ حديثَ الحاكم في ضعيف الجامع، (٤٣٧٥)، وصححه شعيب، في التعليق على المسند، (٢/١٣٠)، وحسَّنه وصي عباس في الفضائل، (٢/٦٥٩) من إسنادِ ابن عجلان.

ـ وجاء في رواية عبد الله بن شداد بن الهاد أنه كان يعلمها المغتربةَ من بناته، وينفث بها الموعوك، ويلقنها الميت ـ وفي ذكرها تلقينًا للميت حديثٌ موضوع ـ.

وفي رواية زين العابدين عند النسائي، من رواية محمد بن مسلمة، عن ابن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن قعقاع بن حكيم، عنه، ذكر قصةً بطولها في تلقين عبد الله بن جعفر ذلك لبنته، في الاغتراب.

قال: «كَانَ ابْنُ جَعْفَرٍ، يَقُولُ: عَلَّمَنِي أَبِي، يَعْنِي عَلِيًّا وَكَانَتْ أُمُّهُ تَحْتَ عَلِيٍّ، قَالَ: عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ زَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَّمَهُ إِيَّاهُنَّ يَقُولُهُنَّ عِنْدَ الْكَرْبِ إِذَا نَزَلَ بِهِ، وَقَالَ: أَيْ بُنَيَّ، لَقَدْ كَفَفْتُهُنَّ عَنْ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ وَخَصَصْتُكَ بِهِنَّ، فَكُنَّا نَسْأَلُهُ إِيَّاهُنَّ فَيَكْتِمُنَاهُنَّ وَيَأْبَى أَنْ يُعَلِّمَنَاهُنَّ، حَتَّى زَوَّجَ ابْنَتَهُ فَخَرَجْنَا نُشَيِّعُهَا، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَخِيضٍ، وَرَكِبَتْ فَوَدَّعَهَا خَلا بِهَا وَهِيَ عَلَى دَابَّتِهَا، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُعَلِّمُهَا تِلْكَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي كَانَ يَكْتُمُنَا، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهَا وَانْصَرَفْنَا، حَتَّى إِذَا سِرْنَا قَرِيبًا مِنَ الْمِيلِ تَخَلَّفْتُ كَأَنِّي أُهَرِيقُ الْمَاءَ، ثُمَّ رَكَضْتُ، فَقُلْتُ: أَيْ بِنْتَ عَمٍّ، إِنِّي قَدْ عَرَفْتُ أَنَّمَا خَلا بِكِ أَبُوكِ دُونَنَا لِيُعَلِّمَكِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي

كَانَ يَكْتُمُنَا ، قَالَتْ: أَجَلْ ، قُلْتُ: أَخْبِرِينِي بِهِنَّ ، قَالَتْ: قَدْ نَهَانِي أَنْ أُخْبِرَ بِهِنَّ أَحَدًا ، قُلْتُ: أَسْأَلُكِ بِاللهِ إِلا مَا أَخْبَرْتِنِي ، فَلَعَلِّي لا أَرَاكِ بَعْدَ هَذَا الْمَوْقِفِ أَبَدًا ، قَالَتْ: خَلا بِي ، ثُمَّ قَالَ لِي: أَيْ بُنَيَّةُ ، إِنَّ أَبِي عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ عَلَّمَهُ إِيَّاهُنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُهُنَّ عِنْدَ الْكَرْبِ إِذَا نَزَلَ بِهِ ، وَقَالَ: لَقَدْ خَصَصْتُكِ بِهِنَّ دُونَ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ ، وَإِنَّكِ تَقْدِمِينَ أَرْضًا أَنْتِ بِهَا غَرِيبَةٌ ، فَإِذَا نَزَلَ بِكِ كَرْبٌ ، أَوْ أَصَابَتْكِ شِدَّةٌ فَقُولِيهِنَّ ، وذكر الكلمات» .

وفي رواية عبد الله بن الحسن المثنىٰ: أن عبد الله بن جعفر لقَّنَها ولدًا له كان مريضًا ، يُقال له صالح .

وفي رواية زين العابدين عند الطبراني والنسائي وغيرهما: أن أم البنين كانت عند عبد الملك بن مروان ، وذكرتها .

وفي رواية أبي رافع: أن عبد الله بن جعفر زوَّج بنته الحجاج . قال حماد بن سلمة: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ قَالَ: فَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا .

وفي رواية الحسن المثنىٰ عن عبد الله بن جعفر ، عند النسائي موقوفًا ، من رواية يحيىٰ بن سعيد ، عن مسعر ، عن أبي بكر بن حفص ، عنه ، أَنَّ «عَبْدَ اللهِ بْنَ جَعْفَرٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا ، فَلَمَّا خَرَجَ قُلْتُ لَهَا: مَا قَالَ لَكِ؟ قَالَتْ: قَالَ: إِذَا نَزَلَ بِكِ أَمْرٌ فَظِيعٌ أَوْ عَظِيمٌ فَقُولِي: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمُ ، سُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ، فَدَعَانِي الْحَجَّاجُ فَقُلْتُهَا ، فَقَالَ: لَقَدْ دَعَوْتُكَ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَكَ ، وَمَا فِي أَهْلِكَ الْيَوْمَ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ ، أَوْ أَعَزَّ عَلَيَّ مِنْكَ» .

ثم رواه عن يزيد، وسفيان، عن مسعر، به، موقوفًا، والقصة عندهما على الأشهر، أنه زوَّج بنته من الحجاج، فقالت هذا الكلام.

ـ ويناسب موضوعَ الكتاب في المناقب، أن نبحث في أحد رواة الحديث: **أم أبيها، أم البنين**، بنت عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، رضي الله عنهم أجمعين.

وبنت عبد الله بن جعفر: أم البنين، أم أبيها، مجهولة، وقال الحافظ في التقريب: مقبولة، ولعله لأنه روى عنها الحسن المثنى، وزين العابدين، والحسن بن الحنفية، فأخرجها عن حيز جهالة العين، لكن هذا موقوف على صحة الرواية إلى هؤلاء عنها، ولا يسلم.

وسماها ابن عساكر زينبَ، وترجمها في التاريخ، (٦٩/١٧١)، وذكر هناك أنه تزوجها خالد بن يزيد بن معاوية، وقدم بها دمشق، ثم ذكر أنها كانت عند يزيد بن معاوية نفسِه، في موضع آخر، (٧٠/٢٦١)، وذكر خبرَ زواجها، وفيه شِعْر، ثم قال، (٦٩/١٧٢): «قال الزبير: قال عمي مصعب بن عبد الله: وسمعت مَنْ يُنكر أن يكون تزوجها، ويُنْكِرُ الشِّعْرَ.

كان كذا في النسخة: «بنت عبد الله بن جعفر»، غير مُسمَّاة، فألحقتُ فيها من نسخة السماع: «زينب بنت عبد الله»، ولا أظن اسمها محفوظًا، وقد ذكرها في غير موضع؛ فلم يسمِّها، وقال: بنت عبد الله بن جعفر».

فردّ الأمرين: التزويج من خالد بن يزيد، والتسمية.

أما التسمية: فالظاهرُ أنّ تسميةَ زينب لا تثبت، فإنها لم ترد إلا فيما ذكره ابن عساكر، ورجَّح أنه دخيل على نُسْخَة مصعب التي نقل منها، والمعروف أن زينب كانت تحت عبد الله بن جعفر، وهي بنت علي رضي الله عنهم أجمعين،

راجع: الطبقات، (٣٤١/٨)، والمحبَّر، (٥٣)، والذرية الطاهرة في مواضع، وأشار إليه البخاري تعليقًا في باب ما يحل من النساء، وراجع: نصب الراية، (١٧٦/٣)، والتغليق، (٤٠٠/٤).

ولم أقف على من ذكر أن لعبد الله بن جعفر بنتًا اسمها زينب. وإنما وقفتُ على: أم كلثوم، وأم أبيها. ذكر ابنُ قتيبة في المعارف، (٢٠٧) أمَّ أبيها، وأن أمها: ليلى النهشلية، التي كانت تحت علي؛ وأم كلثوم، وأن أمها زينب بنت علي.

وأجمل الزبيريُّ خبرَ زواج أم كلثوم، وأم أبيها، وزاد عليهما: أم عبد الله، وأم محمد. قال في نسب قريش، (٨٢ ـ ٨٣): «أم كلثوم: خطبها معاويةُ على ولده، فجعل عبدُ الله أمرَها إلى الحسين بن علي، فزوَّجها الحسينُ القاسمَ بن محمد بن جعفر بن أبي طالب، وعدَلَها عن يزيد بن معاوية، ثم مات القاسمُ عن أم كلثوم؛ فتزوجها الحجاجُ بن يوسف، وهو يومئذ أمير على المدينة ومكة، فكتب إليه عبد الملك بن مروان يأمره بفراقها؛ فطلقها». وذكر هذا الخبر بنحوه وكيع في أخبار القضاة، (١٥٣/١). والخبر رواه بإسناده ابن سعد في الطبقات الكبرى، متمم الصحابة، الطبقة الخامسة، (٤١٢/١ ـ ٤١٤)، بإسناد معضل، ولم يسمها، بل قال: ابنة عبد الله بن جعفر.

وذكر البلاذري، (٦٨/٢)، زواجَ أم كلثوم على النمط السابق، ثم زاد عليه بعد الحجاج: أبانَ بن عثمان، ومثله ابن قتيبة في المعارف، (٢٠٧)، وذكره البري في الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، (١٨٦/٢).

وقال، (٨٣): «وأختها أم عبد الله: لم تتزوج، وأمُّهم جميعًا: زينب بنت علي بن أبي طالب».

ثم ذكر أمَّ أبيها، (٨٣): «وأم أبيها: كانت عند عبد الملك بن مروان، فطلقها وهو خليفة؛ فتزوجها علي بن عبد الله بن العباس، فولدت له، وهلكت عنده»، ووافقه البلاذري، (٦٨/٢). وذكر ذلك البلاذري في أنساب الأشراف، (٦٨/٢)، وابن حزم في جمهرة أنساب العرب، (٦٨/١، ١٢٣)، وساقه ابن عساكر، (٢٠٣/٧٠)، والمزي في تهذيب الكمال، (٣٢٦/٣٥ ـ ٣٢٧)، كلاهما عن مصعب الزبيري.

وذكر في المعارف، (٢٠٧/١) قصة طلاقها: «وأما أم أبيها؛ فكانت عند عبد الملك بن مروان، فطلّقها، ثم تزوّجها عليّ بن عبد الله بن عباس، فهلكت عنده. وكان سبب طلاقها أنه عضّ على تفاحة ثم رمى بها إليها، وكان بعبد الملك بَخَرٌ، فدعت بمُدية، فقال: ما تصنعين؟ قالت: أميط عنها الأذى، ففارقها. وأم محمد: كانت عند يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، وأمهم جميعًا: ليلى بنت مسعود بن خالد بن مالك بن ربعي بن سلمى بن جندل بن نهشل»، ونحوه في أنساب الأشراف للبلاذري، (٥٩/٢).

وذكر ابن حزم في جمهرة أنساب العرب، (٦٩/١)، «أمّ محمد بنت عبد الله بن جعفر، تزوجها يزيد بن معاوية بن أبي سفيان»، وقد تقدمت الحكاية عن أم كلثوم أن معاوية خطبها ليزيد ولم يتزوجها يزيد!

فالحاصل أن الحال كما ترى، فقد اضطربوا في تعداد بنات عبد الله بن جعفر، وتسمياتهن وزيجاتهن بعض الاضطراب، والله العالم بواقع الحال، ولكنهم اتفقوا على أم أبيها وأم كلثوم، وتكلمنا على ما ورد من زواجهما، وورد كما ذكرنا أيضًا من بناته: أم عبد الله وأم محمد، ولكن لم أقف لهما على أخبار، فيحتمل أنهما كُنيتان، أو تكونان غير مشهورتين، لاسيما وابن قتيبة ذكر أن أم

عبد الله لم تتزوج كما تقدم.

وأم كلثوم هي التي تعاقب عليها جماعة من الأشراف، وأم أبيها هي التي تزوجها الحجاج. فيرجح أن أم البنين التي روي الحديث من طريقها هي أم كلثوم، فقد ورد في طريق زين العابدين للحديث أن أم البنين كانت عند عبد الملك بن مروان، فيكون المراد بها إذن أم كلثوم، فهي التي كانت عنده فطلقها. وقد ورد في الرواية من طريق عبد الرحمن بن أبي رافع عن عبد الله بن جعفر أن ورود الخبر كان في زواج ابنته من الحجاج، فيكون المراد بالبنت أم أبيها؛ لأنه لم يذكر لأم كلثوم زواجٌ من الحجاج، كما أنه ورد أن أم أبيها قد صُرفت عن الزواج من الحجاج، فيكون المقصود أن هذا ببركة ذلك الذِّكر، وقد ورد في رواية زين العابدين والحسن المثنىٰ أن الحديث من طريق أم أبيها عن عبد الله بن جعفر، ولكن لا يلزم أن تكون هي أم البنين التي روت الحديث لأنها لم تصرح أن الحديث في شأنها.

قال الحكيم الترمذي: «وتسمىٰ هَذِه الْكَلِمَات عِنْد أهل الْبَيْت كَلِمَات الْفرج يدعونَ بهَا فِي النوائب والشدائد»، نوادر الأصول في أحاديث الرسول، (٢/٢٧٩). ولذا وردت في قصص كثيرة، منها ما تقدّم في شأن الحجاج وعبد الملك، وكذا ما ورد في طرق الحديث من أن عبد الله بن جعفر كان يلقنها للمغتربة من بناته، كما في رواية زين العابدين للحديث، وفي رواية عبد الله بن شداد بن الهاد، وكذا ورد أنه لقنّها ولدًا له اسمه صالح، كان مريضًا، وقد ذكر صالحًا هذا جماعةٌ، انظر: نسب قريش للمصعبي، (٨٣)، والمعارف، (٢٠٧)، وأنساب الأشراف، (٢/٦٨)، وجمهرة ابن حزم، (٦٨).

وللحديث عن **عليّ** رضي الله عنه رواية أخرىٰ في هذا الباب، دعاء الكرب، بلفظ

آخر غير هذا، طويل، وهو الآتي في التخريج رقم [٦٨].

=والحديث في دعاء الكرب بهذا اللفظ: له شاهد من حديث **ابن عباس** مرفوعًا، صحيح متفق عليه، رواه البخاري ومسلم، كما ذكره المصنِّف، وعزوناه في هامش التحقيق [٦٧]، فلا إشكال في ثبوته مرفوعًا، بهذا اللفظ.



٦٨ - ٦٩

حديث علي ﷺ في دعاء الكرب، بلفظ آخر طويل، أوله: «اللهم احرسني بعينك التي لا تنام...»

روي هذا الدعاء من حديث **عليٍّ وأنسٍ** ﷺ:

۞ أولا: حديث عليّ ﷺ:

ويروىٰ عن عليٍّ ﷺ من: طريق جعفر عن آبائه.

ويروىٰ عن جعفر من طريق: **ربيع الحاجب** ـ حاجب المنصور ـ، وعنه من طرقِ: ابنِه الفضل بن الربيع، وعلي بن أمية الكوفي، ومحمد بن عائشة القرشي، وموسىٰ بن سهل.

※ فأما طريق علي بن أمية الكوفي: ونبدأ بها مراعاة لسياق المصنِّف:

ويرويه عن علي بن أمية: عبد الأعلىٰ بن حماد النرسي به.

ورواه عن عبد الأعلىٰ بن حماد اثنان:

الحسين بن معاذ بن حرب: رواه قِوام السنة في الترغيب والترهيب، (١١٧/٢)، (١٢٧٣)، **ورواه المصنف من طريقه** [٦٨]، من طريق: الحسين بن معاذ بن حرب، قال ثنا عبد الأعلىٰ بن حماد النرسي، ثنا علي بن أمية الكوفي، عن ربيع الحاجب، عن جعفر به.

والثاني: أبو سعيد العدوي: رواه الديلمي في مسند الفردوس، كما في كنز العمال، (١٢٤/٢) (٣٤٤١)، وهو في الفردوس بمأثور الخطاب، (٣٢١/٥)

(٨٣١٧)، في حرف الياء، عن علي: «يَا عَليّ إِذا أحزنك أَمر». ساقه الحافظ بالإسناد في الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس، خ (ق ٢٥١/٢٥٢)، وفي مطبوعة زهر الفردوس، (٨/٩٠) (٣١١٢): قال: أخبرنا أبي، أخبرنا أبو الفضل الكرابيسي، أخبرنا ابن تركان، أخبرنا علي بن أحمد بن فرفور ـ في زهر الفردوس: قرقور ـ، حدثنا أبو سعيد العدوي، حدثنا عبد الأعلىٰ بن حماد، به.

وعبد الأعلىٰ بن حماد من رجال الشيخين، قال الحافظ في التقريب: «لا بأس به».

ولكن في الطريق إلىٰ عبد الأعلىٰ عند قوام السنة: الحسين بن معاذ بن حرب؛ مجهول ضعيف، قال الذهبي في تاريخ الإسلام، (٦/٥٣٩): «هو ضعيف؛ فإنّه أتىٰ بحديث باطلٍ، عَنْ ثِقَةٍ»، وذكره في الميزان، (١/٥٤٨).

وفي الطريق إلىٰ عبد الأعلىٰ عند الديلمي: أبو سعيد العدوي؛ هو أبو شعيب الحراني الأموي، عبد الله بن الحسن؛ وثقوه، وقال ابن حبان في الثقات إنه يخطئ ويهم. انظر: ثقات ابن حبان، (٨/٣٦٩)، وتاريخ بغداد، (٩/٤٤١)، وسير أعلام النبلاء، (١٣/٥٣٦).

وأما المدار: علي بن أمية؛ فشاعر، ليس من أهل الحديث.

ـ وعبد الأعلىٰ بن حماد النرسي يرويه أيضًا عن الحسن بن الفضل بن الربيع، عن عبد الله بن الفضل بن الربيع، عن الفضل بن الربيع، رواه أبو بكر بن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة، (٧٠)، وهو الآتي عند المصنِّف، رقم [٦٩]، فليُنظر هناك، فإن تلك الطريق عن عبد الأعلىٰ، أقوىٰ من التي معنا هنا.

*** وأما طريق الفضل بن الربيع:**

فرواه الزبير بن بكار في الموَفَّقِيّات، ت العاني، (١٣٤)، رقم (٧٣)، عن علي بن صالح، عن عامر بن صالح، عن الفضل بن الربيع، عن أبيه ربيع الحاجب، عن جعفر به. فذكر قصةَ وشاية بعض الناس بجعفر الصادق عند المنصور، وذكر قصة دخوله على الخليفة، كما في الحديث الذي سيورده **المصنف رقم** [٧٠]، ولكن بسياق وألفاظ مختلفة، وفيه نجاته من بطشه، وأن الربيع تبع جعفرًا، وسأله عن الكلمات التي كان يتمتم بهن، فذكر له الحديث عن آبائه، عن علي، عن النبي ﷺ، بلفظٍ قريبٍ مما فوق.

ورواه ابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة، (٧٠)، **ورواه المصنف** [٦٩] **من طريقه**، من طريق: الحسن بن الفضل بن الربيع، عن الفضل بن الربيع، عن الربيع الحاجب، به. وفيه قصة أبي جعفر المنصور مع جعفر الصادق ودعائه بهذا الدعاء، وليس فيه رَفْعُه، وفيه بعض التغايُر في اللفظ.

وقد رواها من طريق ابن أبي الدنيا: ابنُ الجوزي في المنتظم، (٨/١٠٦)، ولكن منتهاه عنده: عبد الله بن الفضل، واسم شيخ عبد الأعلى عنده: «الحسين بن الفضل بن الربيع»، وهاهنا: «الحسن». وهو موافق لمضمون القصة التي خرجناها في البحث السابق [٦٨]، والتي رواها قوام السنة في الترغيب والترهيب، (٢/١١٧) رقم (١٢٧٣)، كما أسند المصنِّفُ أيضًا كما تقدّم. وقال في المنتظم: «حَدَّثَنِي عَبْد الله بْن الفضل بْن الربيع ـ ولم يحفظ الدعاء وبعضه عَنْ غيره ـ».

وقد اختُلف على عبد الأعلى بن حماد في هذا الحديث، فقد تقدَّم هذا الحديث، من حديث عليٍّ، من طريق: عبد الأعلى بن حماد النرسي، عن علي

بن أمية الكوفي، عن ربيع الحاجب، به. رواه عن عبد الأعلىٰ بهذا الطريق: الحسين بن معاذ بن حرب، وأبو سعيد العدوي، كما بحثناه في الطريق السابق، الذي رواه المصنف رقم [٦٨]. ورواه هنا عيسىٰ بن أبي حرب الصفار، والمغيرة بن محمد، عن عبد الأعلىٰ، عن الحسن بن الفضل بن الربيع، عن عبد الله بن الفضل بن الربيع. كما هو هنا. ويبدو أن تقصيره علىٰ عبد الله بن الفضل ظاهري، فالقصة عن أبيه الربيع حاجب المنصور.

والحسن ـ أو الحسين ـ بن فضل بن الربيع، لم أقف له علىٰ ترجمة، ولا علىٰ ذِكْرٍ، وكذا عبد الله بن الفضل بن الربيع، لبعض أبنائه ذِكر في الأسانيد، ولكن لم أقف له هو علىٰ ذكر ولا ترجمة. والفضل بن الربيع؛ سيأتي أنه مجهول الحال.

وهذه الطريق التي هنا عند عبد الأعلىٰ بن حماد أقوىٰ من المذكورة لدىٰ المصنف [٦٨] إذ رواها عن عبد الأعلىٰ عن علي بن أمية هناك؛ وهما راويان فيهما مقال. أمّا هنا فرواها عن عبد الأعلىٰ: عيسىٰ بن أبي حرب، وثقه الخطيب البغدادي، في تاريخ بغداد، (١٦٦/١١)، والذهبي في تاريخ الإسلام، (٣٨٤/٦)، والمغيرة بن محمد المهلبي الأزدي، قال الذهبي: كان أديبًا أخباريًّا ثقة، تاريخ الإسلام، (٢٥٧/١٥).

وأخشىٰ أن في هذه الطريق شيئًا، إذ لا يحتاج عبد الأعلىٰ أن يروي عن الحسن بن الفضل، عن عبد الله بن الفضل ـ فالظاهر أنهما أخوان! ـ عن الفضل بن الربيع، إذ إنه يروي عن الفضل مباشرةً. وقد روىٰ المزيُّ في تهذيب الكمال، (٩٥/٥)، هذه الحكايةَ من طريق: أبي طالب علي بن أحمد الكاتب، عن عيسىٰ بن أبي حرب الصفار، عن الفضل بن ربيع، عن الربيع. فلم يذكر

عبد الأعلىٰ ولا الحسن بن الفضل ولا عبد الله بن الفضل، فلعله اختصار، فالصفار من طبقة تلاميذ عبد الأعلىٰ، ولا يأتي له أن يروي عن الفضل بن الربيع من غير واسطة، لكن الشاهد أنه لم يذكر الحسن ولا عبد الله ابني الفضل ذينك!

والفضل بن الربيع؛ مستور الحال، ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد، (١٣٢/١٢)، والذهبي في تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٤٢/٥)، ولكن لم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وعامر بن صالح، هو ابن عبد الله بن عروة بن الزبير، أبو الحارث المدني، أخرج له الترمذي، قال الحافظ في التقريب: «متروك الحديث، أفرط فيه ابنُ معين فكذّبه، وكان عالمًا بالأخبار». وعلي بن صالح المكي، أبو الحسن العابد، من رجال الترمذي أيضًا، قال الحافظ في التقريب: «مقبول».

❊ **وأما طريق محمد بن عائشة القرشي:** فرواه الضياء المقدسي في العدة للكرب والشدة، (٦٠)، بإسناده إليه، عن الربيع، به. وفيه: «الربيع بن الحاجب»، صوابه: ربيع الحاجب. ومحمد بن عائشة؛ أديب موسيقار، ليس من أهل الرواية.

❊ **وأما طريق موسىٰ بن سهل،** عنه، به:

فساقه الحافظ في الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس؛ مسلسلًا بالكتابة في الجيب حتىٰ الموت، (ق٢٥٢). من طريق: محمد بن هارون الهاشمي، حدثنا محمد بن أحمد القيسي، حدثنا موسىٰ بن سهل، عن الربيع الحاجب، نحوه. وفيه ذكر القصة، وقد رواه المصنِّف من غير طريقه، مسلسلًا بالتسلسل نفسه، رقم [٧٠]، وسنبحثه علىٰ حدةٍ كي نستوفيه. ولكن أقول فيه: محمد بن هارون الهاشمي؛ إن كان ابن بُرَيْه؛ فهو مُتَّهم بالوضع، انظر: لسان الميزان،

(٧/٥٥٥)، وإن كان ابن هارون الرشيد؛ فهو مُغفَّل، ليس من أهل الرواية، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٥/١٢٤٩). وسنذكر هذا الطريق عند سياقة المصنف له مسلسلًا، ونخرِّجه، ونتكلم على رجاله، كما وعدنا، انظر الحديث: [٧٠].

والحاصل أن هذا الحديث من حديث عليٍّ ﷺ، يرويه: الربيع الحاجب؛ ولي القضاء بعسكر المهدي أيام الواثق، ذم طريقتَه وسيرتَه الخطيب، (تاريخ بغداد، ١٠/٣١٨)، ولم يكن له حديث ولا رواية.

وحديث الصادق عن أبيه عن جده، فيه بحثٌ معروف، فإن كان جدّه الحسين، أي أن الضمير يعود على محمد الباقر؛ فالحديث منقطع، فإن محمدًا الباقر لم يدرك جدّه الحسين، وهذا الاحتمال يذكره الحافظ، انظر: التلخيص الحبير، (٥/٢٣٢٢)، وإن كان جدُّه عليًّا زينَ العابدين، أي أن الضمير يعود على جعفر، وهذا هو المشهور؛ فهو مرسل، وهذه طريقة الأئمة النقاد، انظر: العلل الكبير للترمذي، (٣٦٠)، والدارقطني في علله، انظر مثلًا: (٣/١٠٤).

وقد جاء الإسناد هاهنا: جعفر، عن أبيه، عن جده، عن أبيه عليّ. فإذا كان جده هو علي زين العابدين، فهو لم يدرك جدَّه عليًّا ﷺ، كما نص أبو زرعة، انظر: جامع التحصيل، (٥٣٩)، ويكون قوله: «أبيه» مجازًا عن جدّه. وإن كان الحسين بن علي؛ ففيه الانقطاع السابق، بينه وبين الباقر. فهو منقطع في الصورة على التقديريْن.

نعم قد يغتفر أن أهل هذا البيت ﷺ يروي بعضهم عن بعض، والوسائط منهم، فقد لا يذكرونهم بتمامهم، ويتَّكلون على هذه السلسلة الشريفة، لاسيما في مثل هذا النوع من الأحاديث، ولذا قيدت الانقطاع في عبارتي بأنه انقطاع في

الصورة، ولكنَّ الشأنَ في اتصال الإسناد إليهم ثم يَرِدُ هذا الكلامُ، فالله أعلم.

ثانيًا: حديث أنس رضي الله عنه:

رواه قِوام السنة في الترغيب والترهيب، (٢/١٣٧)، وفي لفظه زيادات: «يا علي: ألا أعلمك دعاءً إذا أصابك غمٌّ أو هَمٌّ تدعو بهن ربَّك ويُستجاب لك بإذن الله، ويُفرَّج عنك؟ توضَّأْ وصلِّ ركعتين واحمد اللهَ وأَثْنِ عليه وصلِّ على نبيك واستغفر لنفسك وللمؤمنين والمؤمنات، ثم قل: اللهم أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، لا إله إلا الله العلي العظيم، لا إله الله الحليم الكريم، سبحان الله رب السماوات السبع ورب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم كاشفَ الغمِّ ومفرِّجَ الهمِّ مجيبَ دعوة المضطر إذا دعاك، رحمن الدنيا والآخرة أنت رحيمهما، فارحمني في حاجتي هذه بقضائها ونجاحها، ورحمة تغنيني بها عن رحمة من سواك».

وإسناده: أبو الفرج البرجي، ثنا محمد بن عمر بن حفص، ثنا إسحاق بن الفيض، ثنا المضَّاء، قال: حدثني عبد العزيز، عن أنس، به.

أبو الفرج البرجي؛ هو عثمان. ومحمد بن عمر بن حفص؛ هو أبو حفص الجورجيري الأصبهاني، انظر: تاريخ أصبهان، (٢/٢٤٢)، وتاريخ الإسلام، (٧/٥٩٧)، وصفه الذهبي بالصدوق، السير، (١٥/٢٧١)، قال أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان، (٢/٢٨٣): «عِنْدَهُ أَحَادِيثُ غَرَائِبُ». ومضاء؛ هو ابن الجارود الدينوري، قال أبو حاتم في الجرح والتعديل، (٨/٤٠٣): «هذا شيخ دينوريٌ ليس بمشهورٍ، محلُّه الصدق». وقال الذهبي في ميزان الاعتدال، (٤/١٢٢): «لا يدري من هو، أظنه أخباريًّا لا رواية له في المسندات، ثم ظفرت بأخباره»، وقال الحافظ في اللسان، (٨/٨٠): «رأيت له خبرًا منكرًا

أخرجه الإمام الرافعي في تاريخ قزوين». وعبد العزيز؛ هو ابن زياد الحبطي، أخباري مجهول، ذكره البخاري في الكبير، (٦/١٥)، وأبو حاتم في الجرح والتعديل، (٥/٣٨٢)، وسكتا عليه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو الفضل العراقي في ذيل ميزان الاعتدال، (٥٣٤) إن أبا حاتم قال إنه مجهول، وقال أيضًا: «أرسل، وروىٰ عن أنس، وروىٰ عن قتادة». وقد ذكر البخاري وغيره أنه يروي عن أبي شداد العماني، وأبو شداد هذا ذكروا أنه ورده كتاب من النبي ﷺ في أهل عمان، وقيل إنه عُمِّر مئة وعشرين سنة، راجع: الاستيعاب، (٤/١٦٨٧)، والإصابة، (٧/١٧٩)، وعلىٰ هذا فليس يظهر أن عبد العزيز هذا قد سمع من أنس بن مالك. ووجدتُّ له حرفين شاذين غريبين عن أنس، أحدهما في العظمة لأبي الشيخ، (١٠٢)، والثاني في ذكر مدة الدنيا، في تاريخ دمشق، (١/٤٢). فهذا إسناد **ليِّن**، بل **ضعيف**.

ـ **فالحاصل** أن الدعاء **مرفوعًا** من هذه الطرق، وبتلك السياقات؛ لا يصح.

مع التوكيد علىٰ أن أصل الدعاء للكرب صحيح، ولكن باللفظ السابق في الحديث [٦٧]، وليس بهذا اللفظ، علىٰ أن في بعض الألفاظ السابقة المذكورة زياداتٍ علىٰ تلك الواردة في الأحاديث الصحيحة. وقد جاء في الحديث الذي من رواية ابن أبي الدنيا والمصنف من طريقه [٦٩]، والذي فيه قصة جعفر الصادق مع المنصور أنه ذكر الدعاء ولم يرفعْه، فإذا كان الدعاء من كلام جعفر بن محمد؛ فهو حسن أيضًا.

ـ وبذلك فلا إشكال في الدعاء به من الكرب، ومن أهمّ الكرب: الدخول علىٰ السلطان الجائر، وعلىٰ ذلك يُحمل ما روي عن السلف من دعائهم به وبغيره عند الدخول عليهم، إنما البحث في تلك القصص التي وردت، وفي

روايته مرفوعًا من تلك الطرق، وبتلك الأسانيد، وفي كونه مختصًّا بأهل البيت كما يذكر بعضهم، فقد قال الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، (٢/٢٧٩): «تسمىٰ هذه الكلمات عند أهل البيت: كلمات الفرج، يدعون بها في النوائب والشدائد»، فتبيّن أنه لا مقتضٍ للتخصيص المذكور في كلامه.

وقد روىٰ التنوخيُّ الدعاءَ بذلك في قصةٍ بين معاوية والحسن، من طريق الباقر.

روىٰ في الفرج بعد الشدة، (١/٢٥١ ـ ٢٥٢)، من طريق: «محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثنا محمد بن علي بن الحسين بن علي، قال: بعث معاوية إلىٰ الحسن بن علي، أو الحسين بن علي عليهما السلام، ودعا بضبارة سياط، فوضعها بين يديه، فلما دخل الحسن عليه السلام أخذ السياط فرمىٰ بها، ومد يده إليه، وقال: مرحبًا بسيد شباب قريش، ودعا بعشرة آلاف دينار، وقال: استعن بها علىٰ زمانك، فلما خرج تبعه الحاجب، فقال له: يا ابن رسول الله، إنا نخدم هذا السلطان، ولسنا نأمن بادرته، وقد رأيتك تحرك شفتيك بشيء، فما هو؟ فقال: أعلمك، علىٰ ألا تعلم أحدًا من آل معاوية. قال: نعم. قال: إذا وقعت في شدة أو مكروه، أو خفت من سلطان، فقل: لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلي العظيم، لا إله إلا الله الكبير المتعال، سبحان الله رب السماوات السبع، ورب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين، اللهم جلَّ ثناؤك، وعزَّ جارك، ولا إله غيرك، اللهم إني أعوذ بك من شر فلان، وأتباعه، وأشياعه، من الجن والإنس، أن يفرطوا علي، أو أن يطغوا».

وليس في هذا المتن نكارة، ولا في إسناده وضاع أو متروك، بل ظاهر الجودة.

وورد مثل ذلك مع الحسن البصري والحجَّاج، راجع: الفرج بعد الشدة للتنوخي، (١/٢٥٣)، بإسناده: «عن الحسن بن أبي الحسن: أن عبد الله بن جعفر، لما أراد أن يُهديَ ابنته إلىٰ زوجها، خلا بها، فقال لها: إذا نزل بك أمرٌ فظيع من أمور الدنيا، أو الموت، فاستقبليه بقول: لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين. قال الحسن: فبعث إليَّ الحجَّاج، فقلتهن، فلما مَثُلْتُ بين يديه، قال: لقد بعثت إليك وأنا أريد قتلَك، واليوم ما أحدٌ أكرم عليَّ منك، فسل حوائجَك»، وأصل الأثر في خبر الزواج قد تقدم مثلُه كثيرًا في بحث حديث عبد الله بن جعفر الذي تقدَّم معنا.

وليس في هذين الأثرين رفع، بل ما فيه هو الدعاء بذلك الذِّكر، وقد ذكر المصنِّف أنه ثابت في الصحيح من حديث ابن عباس، وهو كذلك.

وفي الباب قصة لجعفر بن محمد الصادق مع المنصور، وهي الواردة عند المصنف في الحديثين: [٦٩، ٧٠].

ـ وقد ورد في الخوف من السلاطين بخاصّةٍ أذكارٌ أخرىٰ، أشهرها حديث ابن عمر ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا خِفْتَ سُلْطَانًا أَوْ غَيْرَهُ، فَقُلْ: لا إِلَهَ إِلا اللهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ، عَزَّ جَارُكَ، وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ، وَلا إِلَهَ غَيْرُكَ»، في عمل اليوم والليلة لابن السني، (٣٤٦)، وقال الألباني: «ضعيف جدًّا»، ضعيف الجامع، (٤٧٩)، وتخريج الكلم الطيب، (١٢٨)، وراجع: الأذكار للنووي، ت شعيب، (١٢٣ ـ ١٢٤).

وفي الباب من المرفوع حديث ابن مسعود ﷺ، بلفظ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ

السَّبْعِ وَمَا فِيهِنَّ، وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَرَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، كُنْ لِي جَارًا مِنْ فُلانٍ وَأَشْيَاعِهِ أَنْ يَفْرُطُوا عَلَيَّ، أَوْ أَنْ يَطْغَوْا عَلَيَّ أَبَدًا، عَزَّ جَارُكَ، وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ، وَلا إِلَهَ إِلا أَنْتَ، وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِكَ»، رواه الخرائطي في مكارم الأخلاق، (١٠٤٧)، والطبراني في الدعاء، (١٠٥٦، ١٠٥٧)، والكبير، (٣٧٣٥)، والبيهقي في الدعوات، (٣٩٦). وضعفه الألباني في ضعيف الجامع، (٤٢٧)، والضعيفة، (٢٤٠٠).

وصحَّح الموقوف على ابن مسعود، في صحيح الأدب المفرد، (٥٤٨/٧٠٧)، وتكلم عليه أنه قريب من حكم الرفع، في الضعيفة، (٤٢٢/٥).

وكذا من الموقوف عن ابن عباس ﷺ، في صحيح الأدب المفرد، (٥٤٩/٧٠٨): «إذا أتيت سلطانًا مهيبًا، تخاف أن يسطو بك، فقل: الله أكبر، الله أعزُّ من خلقه جميعًا، الله أعزُّ مما أخاف وأحذر، أعوذ بالله الذي لا إله إلا هو، الممسك السماوات السبع أن يقعن على الأرض إلا بإذنه؛ من شر عبدك فلان، وجنوده وأتباعه وأشياعه من الجن والإنس. اللهم كُن لي جارًا من شرهم، جلَّ ثناؤك، وعزَّ جارك، وتبارك اسمك، ولا إله غيرك»، ثلاث مرات.

وهو في المصنف، والدعاء للطبراني، ودعوات البيهقي، ونحوها من المصنفات في ذلك، وهو صحيحٌ عنه، كما في صحيح الأدب المفرد للألباني.

٧٠

وهو الحديث المسلسل «بقول كُل راوٍ: وكتبته وها هُوَ فِي جيبي».

وهو في الحقيقة نفس الحديث السابق [٦٨ ـ ٦٩] في دعاء الكرب، من حديث عليّ ﷺ، من طريق جعفر عن آبائه، من طريق **موسىٰ بن سهل**، عن ربيع الحاجب، عن جعفر به. وقد بحثنا من خصوص هذا الطريق، ومن عموم حديث علي وأنس ﷺ مستوفىً، ولكن نبحث خصوصَ المسلسل هنا.

وقد روىٰ هذا المسلسلَ جماعةٌ، التقوا بإسناد المصنِّف فيه بمدارات، راجعها في موضعه من التحقيق [٧٠]، فأذكرهم الأتمَّ فالأنقص.

فرواه السخاوي في الجواهر المكلَّلة، هو الحديث الستون، خ (ق٦٥/أ ـ ب) (ص: ٢٧٠) من المطبوع، ومن طريقِه محمد عبد الباقي الأيوبي في المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة، (٢٨ ـ ٣٢)، ومن طريق الأيوبي: الفاداني في العجالة، (ص: ٩٠)، بإسناد السخاوي إلىٰ الفيروزابادي وغيره عن الغرَّافي، به. وكذا رواه الزبيدي في أماليه، (ق ٥٤)، وعقيلة في الفوائد الجليلة، (ص: ١٦٠) الحديث المسلسل الرابع والثلاثون، بإسنادهما إلىٰ الفيروزابادي، به.

ورواه الكلاعي في المسلسلات من الأحاديث والآثار، (ق ٧٦)، بإسناده إلىٰ أبي محمد العثماني، به.

ورواه ابنُ بشكوال في المستغيثين بالله تعالىٰ، (١٣٩)، بإسناده إلىٰ أبي الحسن محمد بن علي بن صخر الأزدي به.

ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٨٦/١٨)، والديملي في مسند

الفردوس، كما ساقه الحافظ في الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس؛ مسلسلًا بالكتابة في الجيب حتىٰ الموت، (ق٢٥٢)، طبعة زهر الفردوس، (٩١/٨) كلاهما بإسنادهما إلىٰ أبي الحسن علي القطان، به.

وفي تلك الأسانيد أخطاء في الأسماء، واختلاف، وفي ألفاظ المتن أيَضًا اختلافٌ كيفَ شئت، وقد أثبتُّ معظمَها في تحقيق المتن.

فتحصَّل أنّ هذا المسلسل مداره علىٰ: أبي الحسن علي القطان، عن أبي الحسن علي بن أحمد المحتسب، عن محمد بن هارون، عن محمد بن يحيىٰ ـ وعند ابن عساكر والديلمي: محمد بن أحمد القيسي ـ، عن موسىٰ بن سهل، عن الربيع الحاجب.

والقطان والمحتسب؛ مجهولان، كما بحثنا في رجال الإسناد، ومحمد بن هارون في تعيينه تردّد، إن كان ابن بُرَيْه؛ فهو متهم بالوضع، انظر: لسان الميزان، (٥٥٥/٧)، وإن كان ابن هارون الرشيد؛ فهو مغفل، ليس من أهل الرواية، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢٤٩/٥). ومحمد بن يحيىٰ المازني له مناكير، والقيسي صدوق، والربيع تقدَّم الكلام فيه أنه مستورٌ. وقد تكلمنا علىٰ هؤلاء الرجال في بيان تراجم الإسناد هناك في التحقيق.

وقد أورده السخاويُّ وبحَثَه في الجواهر المكلَّلة في الأحاديث المسلسلة، وهو الحديث الستون، خ (ق٦٥/أ ـ ب)، وقال: «أخرجه الديلمي في مسنده من حديث السلمي، والعدوي، فرَّقهما، أولهما في: يا علي، وثانيهما في: اللهم، وهو أتمهما، كلاهما عن القطان، متصل التسلسل»، ثم ذكر شاهد القصة وأنه وقع له بعلو من كتاب ابن أبي الدنيا الفرج بعد الشدة، وهي التي أوردها المصنف سابقًا، رقم [٦٩]، وقال السخاوي: «لكن بدون تسلسل»، ثمَّ علق علىٰ قصة ابن

أبي الدنيا، قال (٦٦/أ): «وفي هذه القصة نكارة، وسندها ضعيف، ولكن الدعاء مجرب في الشدائد، وهو عند أبي القاسم التيمي في الترغيب».

قلت: وقد أعرض عنه **المصنِّف** في مسلسلاته، وما أرىٰ ذلك إلا لأنه قال في مقدمتها، (ص: ٤٢٨): «فهذه أحاديث مسلسلات صحاحٌ وحسان، وعوالٍ صحيحة وعُشارية عالية الشان، لا يوجد في الدنيا أعلىٰ منها، ولا يحسن لمؤمن الإعراضُ عنها».

فالحاصل أنه حديث عليّ رضي الله عنه السابق، وله شاهد من حديث أنس، تقدّم بيانه في رقم [٦٨ ـ ٦٩].

قال الفاداني في العجالة في الأحاديث المسلسلة، (ص: ٩١): «قَالَ ابْن الطّيب [لعله محمد بن الطيب بن عبد السلام الحسني الفاسي صاحب إضاءة الراموس]: وَهُوَ كَمَا قَالَ ابْن جمَاعَة، فِي: أَسْنَىٰ المطالب فِي مَنَاقِب عَليّ بن أبي طَالب؛ حَدِيثٌ وَدُعَاء وتميمة، وَعَن أهل الْبَيْت، فَفِيهِ مَا يرغِّب فِيهِ، وَيدل علىٰ أَنه مُشْتَمل علىٰ اسْم الله الْأَعْظَم».

قلت: لعل هذا تحريف، فليس لابن جماعة كتاب في مناقب علي، فلعل المقصود ابن الجزري، المصنِّف، وهذا الكتاب.

وقد تضمنت هذه القصة بطولها ذكرَ أحاديث، خرجناها باختصار في موضعها من التحقيق، إذ ليس شأننا هاهنا بحث هذه الأحاديث، لأنها ذُكِرت عَرَضًا في سياق الرواية. وإنما الشأن الكلام علىٰ إسناد القصة التي معنا، وحديث دعاء الكرب نفسه الوارد فيها، وقد تقدّم ذلك في [٦٨ ـ ٦٩]، وتمَّ هاهنا.

٧٢ - ٧٣

أثر قراءة آية الكرسي قبل النوم، عن عليٍّ رضي الله عنه.

أخرجه المصنف مسلسلًا بقراءة آية الكرسي قبل النوم [٧٢].

رواه ابن الجوزي في مسلسلاته (خ)، الحديث الحادي والعشرون، ومن طريقه **المصنِّف** في مسلسلاته، (ص: ٤٥٩) رقم (١١)، بنفس السياق الوارد هنا [٧٢]، والسخاوي في الجواهر المكللة، خ (ق٤١/ب) في المطبوع: (ص: ١٩٦)، ومحمد عبد الباقي الأيوبي في المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة، (١٥٢)، رقم (٥٨)، والفاداني في العجالة، (٢٤)، والغماري في المداوي، (٦٣٥/١)، كلهم من طريق **ابن الجوزي**.

وذكر الشيخ الألباني في الضعيفة، (٣٤٨/٦) أن الشيخ عبد الحفيظ الفاسي رواه في الأحاديث المسلسلة، (٢١/١)، عن الشيخ عابد السندي.

ورواه الديلمي في مسنده بالتسلسل، من طريق **والده**، كما عزوه إليه، منهم السيوطي في الدر المنثور، (١٢/٢)، والهندي في كنز العمال، (٣٠١/٢) (٤٠٥٩)، ولم أعثر عليه في الفردوس.

وقد أورد إسنادَه من الديلمي الحافظُ في الغرائب الملتقطة، خ (ق ١١٨)، في زهر الفردوس المطبوع، (١٠٤/٢)، (٤٨٧): «قال: أخبرنا والدي، أخبرنا أبو الغنائم النرسي، أخبرنا السيد أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسين، أخبرنا أبو الفضل محمد بن عبد الله الشيباني، حدثنا أبو محمد عبد الله بن أبي سفيان الشعراني إملاءً بالموصل، حدثنا إبراهيم بن عمرو

السكسكي، حدثنا محمد بن شعيب بن شابور، حدثنا عثمان بن أبي العاتكة، عن علي بن يزيد، أخبرنا القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أمامة، أنه سمع علي بن أبي طالب، فذكره، ثم قال: وتسلسل لرواته واحدًا واحدًا إلىٰ المصنف».

المدار بين الطريقين: طريق ابن الجوزي، وطريق شهردار: أبو الغنائم النرسي؛ هو محمد بن علي بن ميمون.

بيّن الحافظ السخاوي ما فيه، فقال عقبه في الجواهر المكللة، (٤٢/أ): «أخرجه الديلمي في مسنده مسلسلًا، عن أبيه، عن أبي الغنائم النرسي وراويه: علي بن يزيد، كثير المناكير، لاسيما في نسخته التي رواها عن القاسم عن أبي أمامة، بل ضعَّفها كلَّها ابن معين، وكذا ضَعَّف ابن أبي العاتكة الراوي عنه بكثرة رواياته عنه، بل قال ابن عدي إنه روىٰ عنه بهذه الترجمة ثلاثين حديثًا ليست مستقيمة». وقال الألباني في الضعيفة، (٦/٣٤٨) (٢٨٢٥): «إسناده واه»، ثم ذكر الشواهد عند ابن أبي شيبة، وغيره، التي سيأتي ذكرها.

وقد صلَّح المصنِّف إسناده، فقال: «حديث صالح الإسناد»، وليس كذلك لما تقدَّم، وقد علق علىٰ هذا الحُكم ابن ناصر الدين الدمشقي فقال: «ليس كذلك، فإن عثمان بن أبي عاتكة أحد رواته ضعّفه يحيىٰ بن معين والنسائي. وشيخه علي بن يزيد، هو الألهاني، ليس بثقة فيما قاله النسائي، وقال الدارقطني: متروك. ووهّاه غيرهما. والقاسم بن عبد الرحمن الدمشقي صاحبُ أعاجيب فيما ذكره أحمدُ بن حنبل، وهذا منها والله تعالىٰ أعلم»، النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠٢). انظر: ميزان الاعتدال، (٣/٤٠، ١٦١، ٣٧٣) علىٰ التوالي.

قلت: وفيه أيضًا أبو المفضل محمد بن عبد الله، وهو مُتَّهم بالوضع ومن

الغلاة، انظر: ميزان الاعتدال، (٢/٦٠٧)، والسكسكي؛ متروك، انظر: ميزان الاعتدال، (١/٥١).

ـ وقد روي هذا الأثرُ أيضًا عن عليٍّ **من غير التسلسل**:

فيروىٰ من طريق **أبي أمامة** ـ السابق نفسه من غير التسلسل ـ، ومن طريق **أبي عمرو الخارفي**:

فأما **طريق أبي أمامة**: فرواه القاسم بن سلام في فضائل القرآن، (٤٢٣)، والفريابي في فضائله، (١٥٩) رقم (٥٠)، والطبراني في الدعاء، (١٠٨)، رقم (٢٧٦)، والمستغفري في فضائله، (٢/٥١٧) (٧٣١)، كلهم من طريق: علي بن يزيد، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة، عن علي، به. وهو في فضل آية الكرسي. وهو الإسناد الذي تكلمنا عليه في الرواية المسلسلة، فيه علي بن يزيد؛ يروي المناكير. ولكن رواه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار، (٣/٩٢)، من طريق الفريابي، وتكلم في إسناده فقال: «ففي عثمان ـ أي: ابن أبي العاتكة ـ، وشيخه ـ علي بن يزيد ـ، وشيخ شيخه ـ القاسم بن عبد الرحمن ـ اختلاف، وأشد الثلاثة ضعفًا علي بن يزيد»، ثم حسَّنه بالشواهد فقال: «هذا حسن لانضمامه لما قبله»، وما قبله: يقصد به الإسناد الآتي الآن من رواية أبي إسحاق السبيعي، عن الخارفي.

❊ وأما طريق الخارفي:

فيرويه أبو إسحاق السبيعي، ويرويه عنه جماعة: الأعمش، وإسرائيل، وشعبة، ومحمد بن جعفر، وعبد الله بن رجاء، وحجاج بن محمد، ومالك بن مغول:

فأما رواية **الأعمش**: فرواها ابن أبي شيبة في المصنف، (٦/٤٠) (٢٩٣١٥)، **وذكرها المصنّف من روايته [٧٣]**، ورواها ابن الضريس في فضائل القرآن، (١٦٨)، من طريق: وكيع، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبيد بن عمرو الخارفي، عن علي، به. ـ وفي فضائل القرآن: عبيد بن عمرو الخارفي. وفي هذا الطريق ـ طريق الأعمش ـ النصُّ على: آية الكرسي. والأثر في مختصر قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي، (٩١)، دون الإسناد، بالنص على آية الكرسي.

وقد جاء في طبعة مصنف ابن أبي شيبة المعزو إليها هنا: الحازمي، فأثبت عوّامة في طبعته، (١٥/١٥٩)، (٢٩٩٢٧): «الخارفي»، وقال: «وهو الصواب، والحازمي تحريف»، وذكر النسخ التي فيها الصواب، والتي فيها التحريف.

وأما رواية **إسرائيل**: فقال ابن كثير في التفسير، ت سلامة، (١/٧٣٥): «ورواه وكيع عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمير بن عمرو الخارفي، عن علي قال: ما أرى أحداً يعقل، بلغه الإسلام، ينام حتى يقرأ آية الكرسي وخواتيم سورة البقرة، فإنها من كنز تحت العرش». ـ عمير بن عمرو الخارفي: تحريف، الصواب عبيد. ولم يعزه ابن كثير، ولعلَّ الذي أخرجه ابن مردويه، فقد كان سياق الكلام عن روايته. وذكر الحافظ أن ابن أبي داود رواه من هذه الطريق عن إسرائيل عن إسحاق عن عبيد بن عمرو الخارفي عن علي، انظر: نتائج الأفكار، (٣/٩١). وقد ورد في هذا الطريق بالجمْع بين الكرسي وخواتيم البقرة، كما ترى.

وأما رواية **شعبة**: فقد روى الدارمي في السنن، (٣٤٢٧)، قال: «حدثنا سعيد بن عامر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عمن سمع عليًّا، قال: ما كنت

أرىٰ أن أحدًا يعقل، ينام حتىٰ يقرأ هؤلاء الآيات من آخر سورة البقرة، وإنهن لمن كنز تحت العرش»، بجهالةِ مَن سمِع من علي، ولذا قال حسين سليم أسد في التعليق: «إسناده ضعيف فيه جهالة»، ولمَّا عزاه الهندي في كنز العمال، (٢/٣٠١) (٤٠٥٨) فقال: «أبو عبيد في فضائله، والدارمي، ومحمد بن نصر، وابن الضريس»؛ قال الألباني في الضعيفة، (٦/٣٤٨): «رجعت إلىٰ الدارمي فوجدته لم يروِ هذا الحديثَ أصلًا، وإنما روىٰ (٢/٤٤٩) عمن سمع عليًّا يقول: ما كنت أرىٰ أن أحدًا يعقل ينام حتىٰ يقرأ هؤلاء الآيات من آخر سورة البقرة»، يشير لاختلاف المتن. فالحاصل أن طريق شعبة فيها إبهام شيخ السبيعي، والمتن فيها خاص بالبقرة.

وقد رواه ابن الضريس، (١٧٦)، عن أبي عمر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عمير بن سعيد، عن علي، في خواتيم البقرة. ومسدد، كما في إتحاف الخيرة المهرة، (٥٦٤٣)، بالإسناد نفسه، وسمَّىٰ فيه شيخَ السبيعي، فقال: عن عمرو، عن سعيد ـ أو سعد ـ عن علي، وهو عن آخر البقرة أيضًا. **قلت**: لعله مصحَّف عن عمير بن سعد ـ وفي اسم والدِه تردد: سعيد أم سعد ـ، وبيَّنةُ ذلك أن شُعبة توبع عليه، وسُمِّي فيه شيخُ السبيعي.

وهذه رواية الثلاثة الآخَرِين. فقد تابع شعبةَ علىٰ السبيعي ثلاثة: محمد بن جعفر، وعبد الله بن رجاء، وحجاج بن محمد، رواه عن ثلاثتهم أبو بكر عبدُ الله بن أبي داود، في كتاب شريعة المغازي، كما عزاه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار، (٣/٩٠)، ـ وفي الفتوحات الربانية للبكري، (٣/١٧٠): شريعة القاري، وهذا أصح ـ وهو في فضل خواتيم البقرة فقط، قال الحافظ: «سمَّوا شيخَ أبي إسحاق، فقالوا في روايتهم: عن عمير بن سعد، عن علي».

قلت: عمير بن سعد ـ أو سعيد ـ كوفي تابعي متقدِّم، وثَّقه يحيىٰ بن معين، وابن سعد، وجهَّله ابن حزم، وقال الحافظ: ثقة، ووصف قولَ ابن حزم فيه بالإفراط، انظر: تهذيب التهذيب، (١٤٦/٨). وقد صحَّح الحافظُ إسنادَ السبيعي عن عمير بن سعد في نفسه، ولكنه رجع فقال: «وفي هذا السند علةُ الاختلاف علىٰ أبي إسحاق في شيخه، وهي تحطُّه عن درجة الصحيح»، نتائج الأفكار، (٩١/٣)، أما النووي قبْلَه فقد كان قال عنه: «إسناده صحيح علىٰ شرط البخاري ومسلم»، الأذكار، ت مستو، (١٧٦).

وعبيد بن عمرو الخارفي؛ مجهول، كما قال الحافظ في التقريب، وذكره ابن سعد في الطبقات، (٢٢٣/٦): "كان معروفًا قليل الحديث". وقال الحافظ في نتائج الأفكار، (٩١/٣): «عبيد بن عمرو هو كوفي، ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان في الثقات، ولم يذكروا له راويًا غير أبي إسحاق». وقد حسَّن الحافظُ إسناد هذا الحديث، انظر: نتائج الأفكار، (٩١/٣).

وأما رواية **مالك بن مغول**، فقد رواها ابن مردويه. قال ابن كثير، في التفسير ت سلامة (٧٣٥/١): «قال ابن مردويه: حدثنا عبد الباقي بن قانع، أنبأنا إسماعيل بن الفضل، أخبرنا محمد بن حاتم بن بزيع، أخبرنا جعفر بن عون، عن مالك بن مغول، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي قال: لا أرىٰ أحدًا عقل الإسلام ينام حتىٰ يقرأ خواتيم سورة البقرة، فإنها كنز أعطيه نبيكم ﷺ من تحت العرش»، فجعل شيخَ السبيعي الحارث الأعور، والحديث في خواتيم البقرة. والحارث متكلَّم فيه.

فالحاصل أن: هذا حديث أبي إسحاق السبيعي، فيه اضطراب في سنده ومَتْنه، فقد اختُلف فيه علىٰ السبيعي، وشيخِه، فتارةً يروىٰ عن السبيعي عن

عبيد بن عمرو الخارفي ، والمتن في آية الكرسي ، وهذه رواية الأعمش ، حسَّنها الحافظ كما تقدم في نفسها ، وأورد لها شاهدًا من حديث أبي أمامة الباهلي عن عليٍّ الذي تقدَّم ، وقد نقلنا كلامه هناك ، وانظر: نتائج الأفكار ، (٩٢/٣) ، ورواه إسرائيل عن جده السبيعي عن عبيد بن عمرو ، والمتن في خواتيم البقرة والكرسي معًا ، ورواه شعبة عن السبيعي عن شيخ مبهم ، بَانَ في رواية محمد بن جعفر وابن رجاء وحجاج بن محمد أنه عمير بن سعد ، وهذا إسناد قوي ، صححه الحافظ ، وهو في خواتيم البقرة فقط . ورواه مالك بن مغول عن السبيعي وجعل شيخه الحارث الأعور ، وهو في خواتيم البقرة فقط ، والحارث فيه كلام معروف .



٧٤ - ٧٥

حديث قراءة آية الكرسي دبر الصلوات.

يروىٰ من حديث **علي وأبي أمامة وأنس** ﷺ، وغيرهم.

❁ حديث عليّ رضي الله عنه:

يروىٰ من طريق: الحسن، والحسين، ﷺ، وحبة العرني:

فأما **طريق الحسن** رضي الله عنه: فرواه الطبراني في الكبير، (٢٧٣٣)، وفي الدعاء، (٦٧٤)، والخلال في فضائل سورة الإخلاص، (٥٦)، من طريق: كثير بن يحيىٰ، عن الرَّقاشي، عن عبد الله بن الحسن المثنىٰ، عن أبيه، عن جده، به. بالإسناد نفسه والسياقة نفسها التي أوردها المصنِّف [٧٤].

وقد **رواه المصنف** [٧٤] بإسناده إلىٰ الحافظ أبي نُعيم عن أبي الشيخ الأصبهاني، لكن لم أقف عليه من طريق أبي نعيم الأصبهاني الحافظ، كما ساقه المصنِّف، بل روىٰ أبو نعيم حديثَ أبي أمامة الباهلي، تاريخ أصبهان، (٤١٧/١)، والمغيرة بن شعبة، الحلية، (٢٢١/٣)، لا علي بن أبي طالب، كما سيأتي.

ووقع في إسناد المصنف: عبد الله بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ولكن الوارد في مصادر التخريج: عبد الله بن الحسن بن الحسن (أي: المثنّىٰ) بن علي، وهذا هو الصحيح إن شاء الله، فإن المثنّىٰ هو المعروف، له العقب والرواية من بيت الحسن بن علي، أما الحسين بن الحسن المعروف

بالأثرم فقد قال الزبيري إنه انقرض، في نسب قريش، (٥٠)، ومعناه أنه كان له ولد وانقرض، وكذا قال ابن حزم في الجمهرة، (٣٩)، ثم إني لم أجد له ذِكرًا في كتب الرجال ولا الرواية أصلًا.

وقد عزاه السيوطي في جمع الجوامع، الجامع الكبير، (٨٧٢/٩) رقم (٢٢٧٦٣/٤٢٦٧) إلى الضياء، ولم أقف عليه فيه. وكذا عزاه هناك إلى مسند الفردوس للديلمي، وعزاه إليه أيضًا السخاويُّ، في الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية (٦٧١/٢)، فقال: «رواه الديلمي في مسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من قرأ آية الكرسي في دُبر الصلاة المكتوبة؛ كان في ذمة الله عز وجل إلى الصلاة الأخرى»، ولم أقف عليه في الفردوس، والذي في الغرائب الملتقطة من الفردوس للحافظ، ونقلناه سابقًا، هو الحديث المسلسل في قراءتها قبل النوم، من حديث أبي أمامة عن علي، وفيه حديثٌ آخر عن أبي موسى الأشعري بلفظ مختلف، (١٠٠٦)، فالله أعلم.

وظاهر صنيع **المصنّف** أن الحديث من مسند عليٍّ رضي الله عنه، والجمهور يجعلونه من مسند الحسن، وذلك على الخلاف المعروف في إسناد (عن أبيه عن جده)، فإذا جُعل الضمير في (جدّه) عائدًا على الحسن المثنَّى فهو من مسند علي بن أبي طالب، وإن جُعل الضميرُ عائدًا على (عبد الله) فهو من مسند الحسن بن علي. والحديث جعله الطبراني في المعجم الكبير من مسند الحسن رضي الله عنه، وكذا ابن كثير في جامع السنن والمسانيد، والهيثمي في مجمع الزوائد، والسيوطي في الدر المنثور، وغيرهم، ولم أقف على من جعله من مسند عليٍّ رضي الله عنه صريحًا، إلا الديلمي بحسب عزو السيوطي إليه في الجامع الكبير. وقد

سبق الكلام علىٰ رواية الديلمي في الفردوس في الحديث المسلسل.

قال ابن حجر في نتائج الأفكار، (٢/٢٩٦): «هذا حديث غريب، وفي سنده ضعف». ويدخل في قول النووي في خلاصة الأحكام (١/٤٦٨ ـ ٤٦٩): «ذكر الطبراني في معجمه أحاديث في فضل قراءة آية الكرسي، دبر الصلاة المكتوبة، ولكنها ضعيفة»، وقال مثل ذلك في المجموع، (٣/٤٨٦)، وقال الدمياطي والهيثمي والسيوطي: سنده حسن، انظر: المتجر الرابح، (٤٧٢)، ومجمع الزوائد، (٢/١٤٨، ١٠/١٠٢)، والدر المنثور، (٢/٦). وقد عُزِيَ إلىٰ الضياء في المختارة ـ عند السيوطي في الجامع الكبير، كما تقدَّم، وهذا يقتضي تصحيحه أو تحسينه.

وأما **طريق الحسين** رضي الله عنه: فهو شاهدٌ علوي آخر للحديث الذي ساقه المصنف، وقد رواه ابنُ حبان في المجروحين، (١/٢٢٣)، وابن السني في عمل اليوم والليلة، (١٢٦)، والشحامي في الأربعين (خ) (٤)، والخلال في المجالس العشرة، (٤)، والخطيب في موضح أوهام التفريق، (٢/٤٢٦)، والواحدي في الوسيط، (١/٤٢٦)، وابن الجوزي في الموضوعات، (١/٢٤٥): جميعهم من طريق محمد بن زنبور المكي، عن الحارث بن عمير، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي، قال رسول الله ﷺ: «إن فاتحة الكتاب، وآية الكرسي، والآيتين من سورة آل عمران...»، ثم رتّب عليها أنواعًا من الثواب، مختلفة الألفاظ، تشبه الموضوعات، قال ابن الجوزي: «هذا حديثٌ موضوع تفرَّد به الحارث بن عمير». وذكره الذهبي في العلو للعلي الغفار، (١٢٦)، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ مَشْهُورٌ، تَفَرَّدَ به ابْنُ الْحَارِثِ، وَبِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ نَالُوا مِنْهُ».

ونقل السيوطي عن ابن حجر، في اللآلئ المصنوعة، (٢٠٩/١): «قَالَ الْحَافِظ ابْن حجر فِي أَمَالِيهِ بعد أَن أوردهُ: الْحَارِث بَصرِي سكن مَكَّة وَلم يُرَ للْمُتَقَدِّمين فِيهِ طَعنٌ، بل أثنىٰ عَلَيْهِ حَمَّاد بْن زيد وَهُوَ أكبر مِنْهُ، وَوَثَّقَهُ النقاد يَحْيَىٰ بْن معِين وَأَبُو حاتِم وَالنَّسَائِيّ وَأخرج لَهُ الْبُخَارِيّ تَعْلِيقًا وَأَصْحَاب السّنَن وَذكره ابْن حبَان فِي الضُّعَفَاء فأفرطَ فِي توهِينه، وأمّا من فَوْقه فَلَا يُسْأَل عَن حالِهم لِجلالتهم، إِلَّا أَن في إسنادهم انْقِطَاعًا؛ لِأَن الضَّمِير فِي جدّه إِن عَاد عَلَىٰ جَعْفَر اقْتضىٰ أَن يكون من رِوَايَة الباقر عَن الْحُسَيْن، وَإِن عَاد عَلَىٰ مُحَمَّد اقْتضىٰ أَن يكون من رِوَايَة زين العابدين عَن عَليّ، وَفِي سَماع كل مِنْهُمَا خلاف، . . . ، وَقد أفرط ابْن الْجَوْزِيّ فَذكره فِي الموضوعات وَلَعَلَّه استعظم مَا فِيهِ من الثَّوَاب وَإِلَّا فَحال رُوَاته كَمَا ترىٰ انْتهىٰ»، انتهىٰ مختصرًا.

وله شاهد آخر من حديث عليٍّ بالإسناد نفسه أيضًا، رواه أبو طاهر السِّلفي في الخامس عشر من المشيخة البغدادية (١٨)، من طريق جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ، فَإِنَّهُ لا يُحَافِظُ عَلَيْهَا إِلا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ»، ولكن رواه عن جعفر بن محمد: الحسين بن علوان، كان يضع الحديث.

وأما **طريق حَبّة العُرَني**: فقد رواه البيهقي في الشعب، (٢١٧٤)، عَنْ حَبَّةَ الْعُرَنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَىٰ أَعْوَادِ الْمِنْبَرِ، يَقُولُ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ، لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةَ إِلا الْمَوْتُ، وَمَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ، أَمَّنَهُ اللهُ عَلَىٰ دَارِهِ، وَدَارِ جَارِهِ، وَدُوَيْرَاتٍ حَوْلَهُ». وقال البيهقي عقبه: «إسناده ضعيف»، وهو كما

قال، حبّة العرني ضعيف متكلّم فيه، وفي الإسناد إليه أيضًا راويان: مجهول، ونهشل: متروك. ورواه ابن الجوزي من طريقه في الموضوعات، (١/٢٤٣)، وقال: «هذا حديث لا يصح؛ عبد العزيز لا يعرف، ونهشل قد كذبه أبو داود الطيالسي وابن راهويه»، وقال ابن حجر في الكاف الشاف، (١/٣٠٣): «في إسناده نهشل بن سعيد وهو متروك، وكذلك حبة العرني».

۞ حديث أبي أمامة رضي الله عنه:

وهذا الحديث أكثره من حديث صدي بن عجلان أبي أمامة رضي الله عنه.

ويروىٰ عنه من طريق: محمد بن زياد الألهاني، وله طريق آخر أيضًا.

فرواه الطبراني في مسند الشاميين، (٨٢٤)، والأوسط، (٨٠٨٦)، والكبير، (٧٥٣٢)، والدعاء، (٦٧٥)، **ورواه المصنف من طريقه [٧٥]**، ورواه أبو بكر بن مردويه في تفسيره، كما نقل ابن كثير في التفسير، ت سلامة، (١/٦٧٧)، والسيوطي في الدر المنثور، (٢/١٠)، **وعزاه إليه المصنِّف أيضًا**، وابن السني في عمل اليوم والليلة، (١٢٥)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان، (١/٤١٧)، والدارقطني في الأفراد، (٤٥٢٩)، والروياني في مسنده، (١٢٦٨)، من طريق: محمد بن حِمير، عن محمد بن زياد، عن أبي أمامة به.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، إلا مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرٍ، وَلا يُرْوَىٰ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، إلا بِهَذَا الإِسْنَادِ»، وقال الدارقطني في الأفراد: «تفرد به محمد بن حمير عنه». وقال ابن شاهين في الخامس من الأفراد، رقم (٣٤): «هذا حديث غريب تفرد به ابن حمير، لا أعلم حدث به

عن محمد بن زياد غيره. وقال لنا عبد الله بن سليمان: لم يحدث به ابن حمير إلا بطرسوس وليس هو عند أهل حمص».

ورواه النسائي، في الكبرىٰ، عمل اليوم والليلة، (٩٨٤٨)، عن الحسين بن بشر، عن محمد بن حمير، به. وقد ذكر **المصنِّف** هذه المتابعة.

وقد بسط الشيخ أبو إسحاق الحلبي الناجي (٩٠٠ هـ)، في كتابه المسمَّىٰ: «عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلىٰ ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه الترغيب والترهيب»، (٤/٥٤٢ ـ ٥٥٥)، النقدَ علىٰ من نَسب هذه الرواية إلىٰ النسائي بالإجمال، وكذا القول في الحسين بن بشر أنه من رجال النسائي هكذا بإطلاق. فقال: «قال ـ يعني ابن حجر ـ: أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ من هذا الوجه. وكذا عزا الحديث ابن الجزري في حصنه الحصين إلىٰ النسائي وابن حبان وابن السني في اليوم والليلة»، عجالة الإملاء ط المعارف (٤/٥٥٠ ـ ٥٥١)، ثم نقل نقولًا، ليقول: «وقد عُلِم قطعًا بما قررته وحررته أن كلّ من أطلق رواية النسائي عن الحسين بن بشر، أو عزا الحديث المذكور إليه توهمًا وإيهامًا أنه في السنن، ولم يقيدهما بكتاب اليوم الليلة؛ فقد أخطأ عليه خطأً بيّنًا كائنًا من كان، فلا يُغتر بكثرتهم، ولا يُقلَّدون. ولهذا نبَّهت علىٰ ما وقع لهؤلاء الكبار، ليحصحص الحق الأبلج، الذي كالنهار. والعتب علىٰ ابن عبد الهادي وشيخنا ابن حجر، وعندهما الأصول، ولا يراجعانها، ويجزمان بأن النسائي رواه تقليدًا لغيرهما وتغريرًا لمن بعدهما، وحاشا وكلا، ولا سيما ابن حجر، فالعتب عليه أشد من المصنّف ونحوه ممن يطلق العزو إلىٰ النسائي ويكون في غير السنن. وبعض الإشارة تكفي المستفيد، وغالب ما يقع فيه هؤلاء المصنفون سببه التقليد والاسترواح أو الوهم، حتىٰ

يتميز بالكمال المطلق رب العزة» ، عجالة الإملاء ، ط المعارف ، (٤/٥٥٤ ـ ٥٥٥).

قلتُ: ليس كما بالغ هذا الشيخُ ، فالخطب يسير إذا كان نسبه القائل لسنن النسائي الكبرىٰ ، لا الصغرىٰ أو المجتبىٰ فإن هذا هو الموهِم ، فإن عمل اليوم والليلة من كُتُبِ الكبرىٰ عند كثيرٍ من المحدثين. وإنما ذكرتُ ذلك هاهنا لأنه ذكر **المصنِّف** وكتابه: الحصن الحصين ، وهو من كتبه المشهورة في الأذكار والدعاء.

ـ وقد عزا بعضُ العلماء الحديث إلىٰ صحيح ابن حبان ، منهم **المصنِّف** معنا ، وكذا ابن كثير في تفسيره ، ت سلامة ، (١/٦٧٧) ، وابن مفلح في الفروع ، (٢/٢٢٨) ، والسخاوي في الأجوبة المرضية ، (٢/٦٧٣) ، لكن عزاه المنذري في الترغيب والترهيب ، (٢/٢٩٩) إلىٰ ابن حبان في كتاب الصلاة ، وهذا هو الصحيح ، وقد نصّ علىٰ ذلك ابن حجر ، فقال في نتائج الأفكار (٢/٢٩٥): «أخرجه ابن حبان في كتاب الصلاة المفردة من رواية يمان بن سعيد عن محمد بن حمير ، ولم يخرجه في كتاب الصحيح» . فليس الحديث المذكور في صحيح ابن حبان ، وإنما هو في كتاب الصلاة له ، كتاب آخر مستقل ، ينقل منه الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة ، فوجدته هناك ، قال الحافظ في إتحاف المهرة ، (٦/٢٥٩): «حديث (حب): "من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يكن بينه وبين الجنة إلا الموت" . حب في الصلاة: أنا عبد الله بن جابر ، بطرسوس ، ثنا يمان بن سعيد اليحصبي ، ثنا محمد بن حمير ، عنه ، بهذا» .

ـ محمد بن حمير ، ومحمد بن زياد الألهاني من رجال البخاري ، ومن ثَمّ صرح غير واحد أن الحديث علىٰ شرط البخاري ، ولكن ابن حمير فيه كلام كما

سننقله. ممن صرح بذلك: الحافظ المزّي، قال محمد بن محمد الصالحي المنبجي الحنبلي (٧٧٤هـ) إن الذهبي نقله عنه، انظر: عجالة الإملاء للناجي ط المعارف (٤/٥٥٠)، والحافظ ابن كثير في تفسيره ت سلامة، (١/٦٧٧)، وابن القيم، قال في زاد المعاد (١/٢٩٤): «أما المحمدان، فاحتج بهما البخاري في صحيحه، قالوا: فالحديث على رسمه»، والحافظ الدمياطي، كما في تنزيه الشريعة (١/٢٨٨)، وكذا صرَّح **المصنِّف** أنه على شرط البخاري، والزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف، (١/١٦١)، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة، (١/٢١٠)، وإن كان فيهما كلام، كما سيأتي. والحسين بن بشر قال في التقريب: «لا بأس به»، وقد وثقه النسائي مرة، وقال ابن أبي حاتم: شيخ، انظر: تهذيب الكمال، (٦/٣٥٣) وهو من الشيعة كما نقل في اللسان، ت أبي غدة، (٣/١٥٢).

ولكن تعقب العلامة المعلمي ﵀ كون هذا الإسناد على شرط البخاري، في تعليقاته على الفوائد المجموعة، (ص: ٢٩٩)، فقال: «مدار الحديث على محمد بن حمير، رواه عن محمد بن زياد، الألهاني، عن أبي أمامة، وابن حمير موثق، غمزه أبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، وأخرج له البخاري في الصحيح حديثين، قد ثبتا من طريق غيره، وهما من روايته عن غير الألهاني، فزعم أن هذا الحديث على شرط البخاري غفلة».

وكذا تعقب هذا الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف، في تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة، (١/١٤٦ ـ ١٤٧)، باختصار، وننقل بحثه على طوله لنفاسته:

«محمد بن حمير السليحي الحمصي مختلف فيه، ولذلك أورده الذهبي

في الميزان، (٣/٥٣٢) وقال: "وثقه ابن معين، ودحيم. وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: لا يحتج به. بقية أحب إليَّ منه. وقال الفسوىٰ: ليس بالقوي. قلت: له غرائب وأفراد. ومات سنة مائتين.."

قلت: لفظ أبي حاتم ـ كما في الجرح، (٧/٢٤٠) ـ: "يُكتب حديثه ولا يحتج به، ومحمد بن حرب وبقية أحبُّ إلَيَّ منه". فحَسْبُهُ أن يكون صدوقًا كما قال الحافظ في التقريب، (٥٨٣٧).

...قوله: "... رجال الصحيح"، فإن محمد بن حمير ليس له في "البخاري" سوىٰ حديثين أحدهما له متابع، والآخر له شاهد كما قال الحافظ ﷺ في هدي الساري، (ص: ٤٣٨)،.... ولذلك قال العلامة المعلمي ﷺ في تعليقه علىٰ حديث: "من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة..." ـ ونقل كلامه الذي نقلناه ـ.

.. الصواب أن هذا الحديث حسن الإسناد غريب من هذا الوجه من حديث أبي أمامة ـ وهو أقوىٰ أسانيده ـ ولم أر لمحمد بن حمير مخالفًا ثقةً أو ضعيفًا، ولذلك احتمل تفرده به. أما تصحيح ابن حبان له، فلا تثريب عليه في ذلك؛ فإن ابن حمير عنده ثقة. والله أعلم».

ـ وقد أورد ابنُ الجوزي الحديثَ في كتاب الموضوعات، (١/٢٤٤)، من طريق الدارقطني إلىٰ محمد بن حمير عن محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة به، ثم قال: «قال الدارقطني: غريب من حديث الألهاني عن أبي أمامة، تفرد به محمد بن حمير عنه. قال يعقوب بن سفيان: ليس بالقوي».

قلتُ: محمد بن زياد الألهاني: قال أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي:

ثقة، وقال ابن معين: ثقة مأمون، وكذا قال محمد بن عثمان عن ابن المديني، وقال أبو حاتم: لا بأس به. انظر: تهذيب التهذيب، (٩/١٧٠).

ومحمد بن حِمْيَر: قال أحمد: ما علمت إلا خيرًا، وقال ابن معين ودحيم: ثقة، وقال أبو حاتم: يُكْتَب حديثه ولا يحتج به، ومحمد بن حرب وبقية أحب إليّ منه، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: لا بأس به، وقال ابن قانع: صالح. انظر: تهذيب التهذيب، (٩/١٣٥).

وقد تعقَّب ذلك وانتقده جماعةٌ من المحدثين. قال ابن كثير في تفسيره، (١/٦٧٧): «وقد زعم أبو الفرج بن الجوزي أنه حديث موضوع». وقال ابن القيم في زاد المعاد في هدي خير العباد (١/٢٩٤): «هذا الحديث من الناس من يصححه، ويقول: الحسين بن بشر قد قال فيه النسائي: لا بأس به. وفي موضع آخر: ثقة. وأما المحمدان، فاحتج بهما البخاري في صحيحه، قالوا: فالحديث على رسمه، ومنهم من يقول: هو موضوع، وأدخله أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه في الموضوعات، وتعلَّق على محمد بن حمير، وأن أبا حاتم الرازي قال: لا يحتج به، وقال يعقوب بن سفيان: ليس بقوي، وأنكر ذلك عليه بعضُ الحفاظ، ووثقوا محمدًا، وقال: هو أجل من أن يكون له حديث موضوع، وقد احتج به أجلُّ مَن صنَّف في الحديث الصحيح، وهو البخاري، ووثقه أشدُّ الناس مقالةً في الرجال يحيى بن معين»، وقال الجمال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (١/١٦١): «أورده ابن الجوزي أيضًا في الموضوعات، وأنكر عليه بعضُ المتأخرين وخطَّأه في ذلك، وقال إنه حديث صحيح».

وقال الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار، (٢/٢٩٥): «وقد غفل أبو الفرج بن الجوزي، فأورد هذا الحديثَ في الموضوعات من طريق الدارقطني،

ولم يستدلَّ لمدعاه إلا بقول يعقوب بن سفيان: محمد بن حمير ليس بقوي.
قلت: وهو جرح غير مفسَّر في حقِّ من وثَّقه يحيىٰ بن معين، وأخرج له البخاري. سلمنا، لكنه [لا يستلزم] أن يكون ما رواه موضوعًا. وقد أنكر الضياءُ هذا علىٰ ابن الجوزي، وأخرجه في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين. وقال ابن عبد الهادي: لم يصب أبو الفرج، والحديث صحيح.
قلت: لم أجد للمتقدمين تصريحًا بتصحيحه. وقد أخرجه ابن حبان في كتاب الصلاة المفردة من رواية يمان بن سعيد عن محمد بن حمير، ولم يخرجه في كتاب الصحيح». قلت: لم أقف عليه في المختارة، ولكن ذكره الضياءُ أيضًا في السنن والأحكام، (١٣٢/٢) ودافع عنه، وكلام ابن عبد الهادي في المحرر، (ص ٢٠٩)، وانظر: الكاف الشاف للحافظ ابن حجر، (٣٠٣/١)، ونقل السيوطي عنه في اللآلئ المصنوعة، (٢١٠/١): «قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث المشكاة: غفل ابن الجوزي فأورد هذا الحديث في الموضوعات، وهو من أسمج ما وقع له»، ونقل الذهبي انتقادَ الحافظ سيف الدين أحمد بن عيسىٰ المجد الحنبلي (توفي ٦٤٣هـ) لإيراد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات، قال في تاريخ الإسلام، ت تدمري، (٣٠٠/٤٢): «نقلت من خط السيف أحمد بن المجد، قال: صنف ابن الجوزي كتاب «الموضوعات»، فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للنقل والعقل. ومما لم يصب فيه إطلاقَه الوضع علىٰ أحاديث بكلام بعض الناس في أحد رواتها، كقوله: فلان ضعيف، أو ليس بالقوي، أو لين، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة ولا معارضة لكتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا حجة بأنه موضوع، سوىٰ كلام ذلك الرجل في راويه، وهذا عدوان ومجازفة»، ثُمَّ مثَّل بهذا الحديث. وقد دافع عنه السيوطي في اللآلئ كما

أشرنا. وانظر: الفتح السماوي للمناوي، (٣١١/١)، والفوائد المجموعة للشوكاني، (ص ٢٩٨).

ـ وللحديث طريقٌ آخر من حديث أبي أمامة: رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة، (١٢٤)، من طريق إسماعيل بن عياش، عن داود بن إبراهيم الذُّهلي، عن أبي أمامة، ولفظه: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَاتَلَ عَنْ أَنْبِيَاءِ اللهِ ﷻ حَتَّىٰ يُسْتَشْهَدَ».

۞ حديث أنس رضي الله عنه:

ولهذا الحديث بهذا اللفظ شاهدٌ من حديث أنس رضي الله عنه، رواه البيهقي في الشعب، (٢١٧٥)، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ آيَةَ الْكُرْسِيِّ؛ حُفِظَ إِلَىٰ الصَّلاةِ الأُخْرَىٰ، وَلا يُحَافِظُ عَلَيْهَا، إِلا نَبِيٌّ، أَوْ صِدِّيقٌ، أَوْ شَهِيدٌ»، وقال البيهقي عقبه: «وَهَذَا أَيْضًا إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ»، وهو كما قال.

وقد أجمل ابنُ القيم الكلامَ فيه فقال: «وقد رواه الطبراني في معجمه أيضًا من حديث عبد الله بن حسن عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ آية الكرسي في دبر الصلاة المكتوبة، كان في ذمة الله إلىٰ الصلاة الأخرىٰ». وقد روي هذا الحديث من حديث أبي أمامة، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، والمغيرة بن شعبة، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وفيها كلها ضعف، ولكن إذا انضم بعضها إلىٰ بعض مع تباين طرقها واختلاف مخارجها، دلت علىٰ أن الحديث له أصل وليس بموضوع»، زاد المعاد في هدي خير العباد (٢٩٤/١).

ـ وله شاهد من حديث **جابر**، رواه الواحدي في الوسيط، (٣٦٦/١)، بإسناد موضوع، ولفظه: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ خَرَقَتْ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فَلَمْ يَلْتَئِمْ خَرْقُهَا حَتَّىٰ يَنْظُرَ اللهُ إِلَىٰ قَائِلِهَا فَيَغْفِرَ لَهُ، ثُمَّ يَبْعَثَ اللهُ إِلَيْهِ مَلَكًا فَيَكْتُبَ حَسَنَاتِهِ وَيَمْحُوَ سَيِّئَاتِهِ إِلَىٰ الْغَدِ مِنْ تِلْكَ السَّاعَةِ».

ـ وله شاهد من حديث **المغيرة من شعبة**، رواه أبو نعيم في حلية الأولياء، (٢٢١/٣)، ولفظه: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ، مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، إِلا أَنْ يَمُوتَ، فَإِذَا مَاتَ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وقال أبو نعيم عقبه: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ، تَفَرَّدَ بِهِ هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْهُ»، قلت: يشبه أن تكون الآفة من عمر بن إبراهيم الذي رواه عنه هاشم، فإن هاشمًا ثقة معروف، أما عمر فقد قال العقيلي في الضعفاء، (١٤٥/٣): «لا يتابع علىٰ حديثه».

وقد قال ابن كثير عن هذين الشاهدين، في التفسير، ت سلامة، (٦٧٧/١): «ولكن في إسناد كل منها ضعف»، وقال ابن القيم في إعلام الموقعين (٢٩٤/١) المعنىٰ نفسَه بأن في أسانيد هذه الأحاديث كلِّها ضعفًا.

ـ ولهذا الحديث عن قراءة آية الكرسي، شواهدُ أخرىٰ عن عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن مسعود، وحارث بن ربعي، والصلصال، ليس من همِّنا تتبعها هنا، لأن فيما ذكرناه غنية في تحصيل المقصود، ولأن تخريج الحديث في هذا الموضوع ليس مقصودنا بالذات، وقد قال الحافظ الدمياطي كما في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، (٢٨٩/١): «وقد تابع أبا أمامة علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمرو بن العاص. والمغيرة بن شعبة، وجابر وأنس، فرووه عن النبي»، وممن توسع في تتبع شواهدها، السخاوي في

الأجوبة المرضية، انظر: (٢/٦٧١ ـ ٦٧٦).

والحاصل أن هذا الحديث: **حسن** بمجموع طرقه، بل بعض طرقه لا ينزل عن رتبة الحسن في نفسه، والله أعلم.



٨٤ - ٨٥

حديث سيِّدا كهول وشباب أهل الجنة، في منقبة أبي بكر وعمر ﷺ.

روي من حديث **عليّ**، **وأنس**، **وأبي جحيفة**، ﷺ، وله شواهد عن جماعة من الصحابة كما سيأتي، ونبدأ بهذه الأطراف الثلاثة الأولىٰ لأنها التي ساقها المصنِّف.

۞ حديث عليّ ﷺ:

يروىٰ عنه من طريق: **الحسن**، **والحسين**، ﷺ، **والحارث**، **والشعبي**، وطرق أخرىٰ بيّنّاها في سياق التخريج.

❊ فأما طريق الحسن ﷺ:

فرواه عبد الله في زوائد المسند، (٦٠٣)، والفضائل، (١٤١)، **وأخرجه المصنِّف من طريقه** [٨٤]، والآجري في الشريعة، (٧٣٧، ٧٩٧)، من طريق: الحسن بن زيد بن حسن، عن أبيه، عن أبيه، به. ولفظه فيه الجمع بين الكهول والشباب.

وقد حكم عليه **المصنف** بأنه «حسن غريب من هذا الوجه»، ولكنه ذكر آخر البحث أن ذكر الشباب فيه ليس بمحفوظ لأن المحفوظ فيه هو في الحسنين كما في الحديث المعروف.

ومداره علىٰ الحسن بن زيد بن حسن، ضعّفه يحيىٰ بن معين كما نقله ابن عدي، وقال في الكامل، (١٧٢/٣): «يروي أحاديث معضلة، ...، وأحاديثه

عن أبيه أنكر مما روىٰ عن عكرمة»، وذكره ابن حبان في الثقات، (٦/١٦٠)، ووثقه العجلي، (ص: ١١٤)، وقال الحافظ في التقريب، (ص: ١٦١): «صدوق يهم، وكان فاضلًا»، وتعقباه في التحرير، (١/٢٧٣)، فقالا: «ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد». **والمصنِّف** تكلم علىٰ جلالة هذا العَلَم، ولكن لا يلزم من ذلك توثيقه من جهة الضبط في الحديث، وكذا أشار في عبارته لكون مالك روىٰ عنه، يلوح بتوثيقه بهذا بناء علىٰ أن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة، وقد انتقدنا هذا المبنىٰ غيرَ مرة تفصيلًا.

❊ **وأما طريق الحسين** رضي الله عنه: فيروىٰ عنه من طرق:

فرواه أحمد في الفضائل، (٢٤٥)، والآجري في الشريعة، (١٠٤٠)، من طريق: جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده ـ الحسين ـ، عن علي، به. ولفظه الاقتصار علىٰ الكهول.

فيه: محمد بن عبد الرحمن الجدعاني؛ منكر الحديث، وله طريق آخر عند ابن عساكر، تالف من أصله، من رواية عصمة الخزرجي؛ متروك. وإسناده محتمل الانقطاع علىٰ الاحتمال الذي تقدم ذكره مرارًا في «أبيه عن جده» من رواية جعفر.

ورواه الترمذي، (٣٦٦٥)، ومن طريقه: الكلاباذي في معاني الأخبار، (٥٣)، من طريق: الزهري، عن علي بن الحسين، عن علي، به. ولفظه الاقتصار علىٰ الكهول.

قَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَالْوَلِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُوَقَّرِيُّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَسْمَعْ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

طَالِبٍ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ». الوليد؛ متروك، وزين العابدين لم يدرك عليًّا.

وأما **طريق الحارث**: فرواه أحمد في الفضائل، (١٩٦، ٢٠٢، ٢٩٠، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٦٦)، والترمذي، (٣٦٦٦)، وابن ماجه، (٩٥)، والبزار، (٨٣١، ٨٣٣، ٥٧٣٠)، وأبو يعلىٰ، (٥٣٣، ٦٢٤)، والطحاوي في مشكل الآثار، (١٩٦٤)، وابن الأعرابي في معجمه، (٢٢٤٥)، وأبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (٨، ١٠)، والطبراني في الأوسط، (١٣٤٨)، والآجري في الشريعة، (٧٣٦، ٥١٣، ٥١٢، ٧٩٦، ١٠٣٩)، وابن شاهين في مذاهب أهل السنة، (١٤٤)، وأبو نعيم في فضائل الخلفاء الراشدين، (٩٠)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق، (٢/١٩٠)، وفي تاريخ بغداد، (٧/٦١٧)، وغيرهم، من طريق: الشعبي، عن الحارث، عن علي، به. ولفظه الاقتصار علىٰ الكهول.

الحارث؛ مُتَّهم متكَّلم فيه، وأسقطه بعضهم بين الشعبي وعلي، كما في الآتي من طريق الشعبي.

وأما **طريق الشعبي**: ففيه خلافٌ كثيرٌ نذكره.

فرواه أحمد في الفضائل، (٧٠٨، ٧٠٩)، وابن الأعرابي في معجمه، (٢٠٨٣)، وأبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (١٥، ١٧)، وابن سمعون في أماليه، (١٠٠)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٦/١٤٨)، والضياء في المختارة، (٥٤٥): من طريق: الشعبي، عن علي، به. وسيأتي بحثه. لفظه الاقتصار علىٰ الكهول.

ورواه أحمد في الفضائل، (٩٣)، من طريق: الشعبي عمّن حدثه عن عليٍّ، به.

ورواه أحمد في الفضائل، (٩٤)، من طريق: الشعبي، عن نفيع، أو ابن نفيع، عن علي، به.

ورواه الطحاوي في مشكل الآثار، (١٩٦٤)، والآجري في الشريعة، (٦٥٣)، من طريق: الشعبي، عن زيد بن يثيع، عن علي، به.

فيه: الوليد بن بكير؛ قال الدارقطني: متروك الحديث، المؤتلف والمختلف، (٤٧٢/١)، وقال في التقريب، «لين الحديث».

والإسناد فيه: يحيىٰ بن أبي حية؛ ضعيف، وزيد نفسه مستور كما بحثناه من قبل في حديث «إن تستخلفوا عليًّا». وله طريق آخر فيه متابعة من زُبيد ليحيىٰ، لكنها بإسناد متروك إليه.

ورواه أبو عبد الله بن العطار في جزئه، (خ) (٣٤)، من طريق: الشعبي، عن حارثة بن مضرِّب، عن علي، به. فيه: الحسن بن عمارة؛ متروك.

فالحاصل أنه قد اختلف فيه عن الشعبي اختلافًا كثيرًا كما ترىٰ، فتارة يرويه عن علي بلا واسطة، وتارة بوسائط مختلفة، وتارة براو مبهم.

وقد اختلف في سماع الشعبي من علي، ولا خلاف في أنه ليس كثيراً، حتىٰ عند القائلين بثبوت سماعه منه.

فذهب بعضُ الأئمة إلىٰ أنه لم يسمع من علي، منهم الحاكم، قال في علوم الحديث، (١١١): «الشعبي لم يسمع من عليّ، وإنما رآه رؤيةً»، وكذا

ابن حزم، قال في المحلى، (٩ /٩٢): «الشّعبِيّ لم يسمع من عَلِيٍّ قَطُّ حَدِيثًا»، وابن الجوزي، قال في الموضوعات، (٢ /٢٦٤): «الشَّعبيُّ لم يسمع من عليٍّ»، والحازمي، قال في الاعتبار، (٢٠١): «لَمْ يُثْبِتْ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ سَمَاعَ الشَّعْبِيِّ مِنْ عَلِيّ».

وذهب بعضهم لإثبات ذلك السماع، قال العلائي في جامع التحصيل، (٢٠٤): «روى عن علي ﷺ، وذلك في صحيح البخاري، وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء»، فالعمدة في ذلك حديث البخاري.

وحديث البخاري هذا قد اختُلف هل سمعه من علي أم لا، وهو ما أخرجه عن سلمة بن كهيل، قال: سمعت الشعبي يحدِّث عن علي ﷺ حين رجم المرأةَ يوم الجمعة، وقال: «قد رجمتُها بسُنَّة رسول الله ﷺ».

فقد أنكر سماعَ الشعبي من عليٍّ فيه بعضُ العلماء، كالحازمي والإسماعيلي، ومن أثبت سماعَه منه هذا الحديثَ كالدارقطني، فإنه قال: لم يسمع منه غيره، قال في العلل، (٤ /٩٧): «الشعبي لم يسمع من علي إلا حرفًا واحدًا»، وراجع: الفتح، (١٢/١١٩).

وعندي أن إخراج البخاري للحديث، والصيغة التي فيه: «يحدِّث عن عليّ»؛ لا تستلزم أن تكون على شرطه، ومن ثم أن تكون دليلًا في محل النزاع في بحث سماع الشعبي من علي، ولذلك نظائر قليلة في البخاري، خرج فيها المرسل، والمنقطع، على ما يعرفه من له خبرة بالبخاري.

وقد علق البخاري أثرًا في موضع آخر: ويذكر عن علي، وشريح: «إن امرأة جاءت ببينة من بطانة أهلها ممن يرضى دينه، أنها حاضت ثلاثًا في شهر

صدقت»، وعلَّق عليه الحافظ، (١/٤٢٥): «قوله: ويذكر عن علي؛ وصله الدارمي كما سيأتي، ورجاله ثقات، وإنما لم يجزم به للتردد في سماع الشعبي من علي، ولم يقل إنه سمعه من شريح فيكون موصولًا».

وقد علق الضياء المقدسي في المختارة على إسناد ذلك الحديث، الشعبي عن علي، فقال، (٢/١٦٨): «قَدْ رَوَى الشَّعْبِيُّ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام فِي جَلْدِ امْرَأَةٍ ثُمَّ رَجْمِهَا، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ.

وَهَذَا الحَدِيث الَّذِي كتبناه هُنَا: رَوَاهُ عبد الله بْنُ هَاشِمٍ الطُّوسِيُّ، عَنْ وَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ. فَكَأَنَّ الشَّعْبِيَّ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَلِيٍّ وَالله أعلم». فاستدل بطريق الحارث على عدم سماع الشعبي فيه، وهذا هو الظاهر، أن الشعبي كان يرسله عن علي، ولربما صرَّح أحيانًا بمَنْ حدَّث عنه.

وقد يكون ذلك الإسقاطُ من غيره، كما ترى في طبقات المدلسين للحافظ، (٣٧)، في ترجمة يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وهو راوي أكثر الطرق لحديث الشعبي عن علي في الكهول: «يقال إنه روى عن الشعبي حديثًا، وهو حديثه عن الحارث عن علي رضي الله تعالى عنه، حديث: أبو بكر وعمر سيِّدَا كهول أهل الجنة؛ فأسقط الحارث».

وقال العلائي، (٢٠٤): «قال ابن المديني، وقد ذكر أصحاب ابن مسعود الستة الذين تقدم ذكرهم: سمع الشعبي منهم إلا الحارث»، وهذا الحارث هو الحارث بن قيس صاحب ابن مسعود، لا الأعور صاحب علي، فليتنبه لذلك.

ورواية الشعبي عن الحارث الأعور ـ المتهم ـ مشهورة.

قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي، (٥٣١/١): «قال أبو عيسىٰ: ويروىٰ عن الشعبي، قال: ثنا الحارث الأعور، وكان كذابًا. وقد حدَّث عنه. وأكثر الفرائض التي يرويها عن علي وغيره هي عنه.

وقد قال الشعبي: الحارث الأعور علَّمني الفرائض، وكان من أفرض الناس»، وكذا كذَّب الشعبيُّ جابرًا الجُعفي، وروي عنه، ولذا ضعف بعضُهم مراسيلَه، وإن كان الغالب علىٰ مراسيل الشعبي القوة، كما ذكر ابن رجب نفسه، (٥٣٦/١).

فهذه جملة الكلام في طريق الشعبي للحديث، علىٰ ضَعْف أغلبِ طُرقه كما مرَّ معنا.

❊ وله عن **عليّ** رضي الله عنه طرقٌ أخرىٰ:

فرواه الدولابي في الأسماء والكنىٰ، (١٦٨٣)، وابن البختري في أماليه، (٢٤)، وأبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (٣، ٤، ٥، ٦)، من طريق: زر بن حبيش، عن علي، به. ولفظ الاقتصار علىٰ الكهول.

المدار علىٰ حفص؛ فيه ضعفٌ في الحديث، ولم يتابعه إلا روح بن مسافر؛ وضاع.

قال الشيخ الألباني في الصحيحة، (٤٦٨/٢): «قال المقدسي: هذا حديثٌ مشهور، له طرقٌ جمّة، رُوِي عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ». ولكن سيأتي أن تلك الطرق لا تصح.

ثم قال الألباني عن هذا الإسناد: «هذا إسناد حسن، معروف الحُسْن، فإنّ زِرًّا هذا ثقةٌ من رجال الشيخين، وعاصمٌ، أخرجا له مقرونًا».

وليس هذا الإسناد بحسَنٍ بهذا الإطلاق، فالكلام في حفصٍ في الحديث كثير، لا يتحمَّل هذا الحديث، وهو بحاجة لمن يقويه.

ورواه ابن أبي شيبة، (٣٢٤٧٧)، وعنه ابن أبي عاصم في السنة، (١٤٢١). من طريق: خطاب أو أبي الخطاب الواسطي، عن علي، به.

المدار على موسى بن عبيدة؛ منكر الحديث، وخطاب؛ مجهول.

ومن حديث خيثمة بن سليمان، (خ) (١٨٦)، من طريق: شعبة، عن علي، به.

ورواه أحمد في الفضائل، (٤٩٩)، من طريق: زبيد اليامي، عمن حدثه عن علي، عن علي، به.

ورواه ابن أبي الدنيا في المحتضرين، (٢٣٠)، من طريق: أبي مطرانة الجهني، عن علي، به. بلفظ مغايرٍ في الكلام عن وفاة عمر، وشهادة علي والحسن لعمر بالجنة، وفيه سيدا أهل الجنة.

فيه: المختار بن نافع؛ متروك، وأبو مطر نفسه؛ مجهول.

ورواه أبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (١)، من طريق: هرم، عن علي، به. من طريق إبراهيم بن الفضل المخزومي متروك.

ورواه أبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (٢)، من طريق: عاصم بن ضمرة، عن علي، به. من طريق الحسن بن عمارة متروك.

واستوعب ابن عساكر طرقَه التي ذكرناها، فاستغنينا عن تخريجه من عنده.

وطرَّقه الإمام الدارقطني في علله، وبالغ فيه ببراعةٍ، ولكنه لم يرجح شيئًا

من طُرُقه على الآخر، (٣/١٤٢ ـ ١٥١) (٣٢٣).

ـ والحديث يروىٰ من طريق جماعة أخرىٰ من الصحابة، قال الترمذي: «وَفِي الْبَابِ، عَنْ أَنَسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ».

فالحديث يروىٰ من حديث أنس، وأبي جحيفة، وجابر، وأبي سعيد، وابن عمر، وأبي هريرة، وابن عباس. ولكن نقدِّم حديث أنس وأبي جحيفة لأن المصنِّف ذكرهما.

۞ حديث أنس رضي الله عنه:

رواه: أحمد في الفضائل، (١٢٩)، الترمذي، (٣٦٦٤)، وقد **ذكره المصنِّف** [٨٥]، وابن أبي عاصم في السنة، (١٤٢٢)، والبزار، (٧٢٢٤)، والطحاوي في مشكل الآثار، (١٩٦٣)، والخرائطي في مكارم الأخلاق، (٥٣١)، والطبراني في الصغير، (٧٧)، والأوسط، (٦٨٧٣)، والآجري في الشريعة، (٥١٤)، والخطيب في تاريخه، (٣/٢٤٣)، والبغوي في شرح السنة، (٣٨٩٧)، وغيرهم. من طريق: محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس. ولفظُه في الكهول.

قال الترمذي: «حسن غريب من هذا الوجه»، وقال البزار: «هَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ إِلَّا الأَوْزَاعِيُّ، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْمِصِّيصِيُّ»، وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ إِلا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، وَلَمْ يَرْوِهِ عَنْ قَتَادَةَ إِلا الأَوْزَاعِيُّ».

والمصيصي؛ ضعيف، ضعفه علي بن المديني، ووافقه أبو حاتم،

(٤٧٥/٦): «يونس بْن حَبِيب ؛ قَالَ: ذكرتُ لعليِّ بْن المديني حديثًا حدَّثنا به محمَّد بن كَثِيرٍ المِصِّيصي ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ قَتادة ، عَن أَنَس ؛ قَالَ: نظر النبيُّ ﷺ إِلَىٰ أَبِي بكر وعمر فقال: هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ. فقال عليٌّ: كنتُ أشتهي أن أرىٰ هذا الشيخَ ، فالآنَ لا أحبُّ أن أراه. فقال أَبِي: صدَقَ ؛ فإنَّ قَتادة ، عَن أَنَس ؛ لا يجيءُ هذا المتن».

وعلق عليه الضياء في المختارة وقال ، (٩٧/٧): «قَالَ الْبُخَارِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّمَا أَنْكَرَ مُحَمَّدٌ هَذَا مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ، (١٣٤/٧): «هذا حديثٌ حسن اللفظ ، لولا لِينٌ في محمد بن كثير المصيصي لصُحِّح».

وقد قال المصنف إن إسناد هذا الحديث إسناد البخاري ، والمصيصي ليس من رجال البخاري ، ولكن يبدو أنه اشتبه عليه بمحمد بن كثير العبدي ، من رجال البخاري ، كما ذكر الشيخ الألباني في الصحيحة ، (٤٧٠/٢).

وله طريقان آخران:

ـ فرواه الضياء في المختارة ، (٢٢٦٠) ، من طريق: عبد الله بن يزيد العبدي ، عن أنس ، به. وهو من طريق أبي يعلىٰ الموصلي ، ولم أقف عليه في مسنده ، وفي إسناده عبد الرحمن بن عمر ، وعبد الله بن يزيد العبدي ، لم أعرفهما

ورواه الخطيب في تاريخ بغداد ، (٢٤٣/٣) ، من طريق: حميد الطويل ، عن أنس.

رواه عن حميد الطويل: يحيىٰ بن عنبسة ؛ متهم.

فالحديث حديث المصيصي، والطريق المعروف هو طريق الأوزاعي عن قتادة، وتبيّن أنه خطأ.

۞ حديث أبي جحيفة رضي الله عنه:

ابن ماجه، (١٠٠)، وقد **أشار إليه المصنف**، والدولابي في الكنىٰ، (٦٦١)، وابن حبان، (٦٩٠٤)، **وأشار إليه المصنف أيضًا**، والطبراني في الأوسط، (٤١٤٧)، والكبير، (٢٥٧)، من طريق: خنيس بن بكر، عن مالك بن مغول، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبي جحيفة، اسمه: وهب بن وهب السُّوائي، به. ولفظه في الكهول.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكٍ إِلَّا خُنَيْسٌ، تَفَرَّدَ بِهِ: زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَىٰ، وَلا يُرْوَىٰ عَنِ ابْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ إِلا بِهَذَا الإِسْنَادِ»

المدار علىٰ خنيس؛ ضعيف، ضعفه صالح جزرة، لسان الميزان، ت أبي غدة، (٣٨٥/٣)، وحسَّن الشيخ الألباني هذا الإسناد في الصحيحة، (٤٧١/٢)؛ ومشَّىٰ حال خنيس لأن ابن حبان ذكره في الثقات، والبوصيري سكت عليه في زوائد ابن ماجه، وقد ذكر أن ما سكت عليه ففيه نظر، ولا يقوم هذا لتحسين ذلك الإسناد، فيبقىٰ علىٰ الضعف.

وذكر الحوت في أسنىٰ المطالب، (٢٤) (٣٠) أنه رواه الشيخان، وهو خطأ واضح، وقد أورده الألباني في الصحيحة، وصحيح الجامع، (٥١، ٧٠٠٥)، والمشكاة، (٦٠٥٩)، وصحيح الترمذي، (٣٦٦٥)، وصحيح ابن ماجه، (٩٥).

وقد صححه الألباني في الصحيحة، (٨٢٤)، وقال بعد أن خرجه،

(٢/٤٧١ ـ ٤٧٢): «جملة القول أن الحديث بمجموع طرقه صحيح بلا ريب، لأن بعض طرقه حسن لذاته كما رأيت، وبعضه يُستشهد به، والبعض الآخر مما اشتدَّ ضعفُه، فنحن بما تقدَّم في غنىً عنه، وكأنه لذلك رمز السيوطي له بالصحة». ولم يصادفني طريق يصح أن يقال عنه حسن لذاته.

وصححه عبد القادر الأرناؤوط بشواهده، في تعليقه علىٰ جامع الأصول، (٨/٦٢٩)، وصححه شعيب في المسند.

ـ أما سائر الشواهد:

فحديث **جابر** رضي الله عنه: قد أخرجه البزار، (٤٩٠)، من طريق: عبد الله بن عبد الرحمن بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: قال علي، فذكره. ولفظه في الكهول.

عبد الله؛ مجهول، وأبوه؛ قال عنه أحمد: لا بأس به، وكذا أبو زرعة، ووثقه ابن شاهين، والعجلي، وقال عنه أبو حاتم: ليس بالقوي، روىٰ حديثًا منكرًا، وكذا قال أبو حاتم بن حبان إنه منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وضعفه الدارقطني، وذكره العقيلي في الضعفاء، وكذا ابن الجارود والساجي، وضعفه البيهقي في الدعوات الكبير، (١/٢٥٨)، وعن يحيىٰ فيه روايتان: مرة قال: ثقة، ومرة قال: ليس بشيء، انظر: لسان الميزان، ت أبي غدة، (٥/٨٠).

قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَلِيٍّ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ». وهذا الحديث قد يخرَّج في مسند علي.

والطبراني في الأوسط، (٨٨٠٨)، من طريق: سفيان بن عيينة، عن جعفر

بن محمد، عن أبيه، عن جابر، به.

ولكن علته شيخ الطبراني فيه؛ المقدام بن داود الرعيني؛ ضعيف في الحديث، لسان الميزان، ت أبي غدة، (١٤٤/٨).

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، إلا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، تَفَرَّدَ بِهِ: سَعِيدُ بْنُ عِيسَىٰ».

وحديث **أبي سعيد** رضي الله عنه: قد أخرجه الطبراني في الأوسط، (٤٤٣١)، والطحاوي في مشكل الآثار، (١٩٦٦) من طريق: علي بن عابس، عن بدر بن الخليل، وغيره، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد، به. ولفظه في الكهول. علي بن عابس، وعطية؛ ضعيفان.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ بَدْرِ بْنِ خَلِيلٍ وَمَنْ مَعَهُ إِلا عَلِيُّ بْنُ عَابِسٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: الْجُبَيْرِيُّ»، ولم يتفرد به، فقد رواه أصبغ بن الفرج كذلك عن علي بن عباس، كما لدىٰ الطحاوي.

وقد أعله أبو حاتم بأنه دخل فيه حديث في حديث، ففي العلل، (٤٥٠/٦): «أَبِي الجَحَّاف، عَنْ عَطِيَّة، عَنْ أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَال لأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ. قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ يَرْوِيهِ تَلِيدُ بنُ سُلَيمان، عَنْ أَبِي الجَحَّاف، عَنْ عَطِيَّة، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ العُلَىٰ...، أَحسَبُ عليَّ بْنَ عَابِسٍ أَرَادَ هذا الحديث».

وحديث **ابن عمر** رضي الله عنهما: قد أخرجه البزار، (٥٧٣٠)، والعقيلي في الضعفاء، (٧٥٦/٢)، والسهمي في تاريخ جرجان، (١١٦/١)، وغيرهم، من

طريق: عبد الرحمن بن مالك بن مغول، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به. في الكهول. عبد الرحمن بن مالك بن مغول؛ كذاب.

قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ إِلا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، وَلا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ عَنِ ابْنِ عُمَرَ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَيِّنُ الْحَدِيثِ».

وقال العقيلي: «لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ، وَأَمَّا الْمَتْنُ فَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ».

قال أبو زرعة، في علل الحديث لابن أبي حاتم، (٢/٤٧٢): «هَذَا حديثٌ باطِلٌ، يَعْنِي بِهَذَا الإِسْنَادِ؛ وامتَنَعَ أَنْ يحدِّثَنا بِهِ، وَقَالَ: اضْرِبُوا عَلَيْهِ».

وحديث **أبي هريرة** رضي الله عنه: قد أخرجه أحمد في الفضائل، (٢٠٠، ٧٠٥)، وأبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (٢٠)، وغيرهما، من طريق: سلم بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق، عن الشعبي، عن أبي هريرة، به. في الكهول.

قال أحمد: «قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ـ يعني يحيىٰ بن صاعد ـ: وَرَوَاهُ غَيْرُ أَبِي قُتَيْبَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

وسلم بن قتيبة؛ ثقة، من رجال البخاري، لكن أطلق عليه أبو حاتم أنه كثير الوهم، الجرح والتعديل، (٤/٢٦٦)، فلعل هذا من أوهامه كما يومئ إليه كلامُ ابن صاعد شيخ أحمد في هذا الحديث، أو يكون الحمل في ذلك علىٰ يونس بن أبي إسحاق، فقد قال أحمد إن حديثه مضطرب، العلل، (٢/٥١٩) وقال أبو حاتم: لا يحتج به، الجرح والتعديل، (٩/٢٤٤)، والاضطراب كثير

في حديثه معروف، وطرق حديث الشعبي قد تقدَّم ذكرها في حديث علي.

وقد أعله الدارقطني، فبعد أن ذكر رواية سلم بن قتيبة، قال، (١١/١١٣): «فَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَشَّارٍ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ أَبِي قُتَيْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظِ.

وَخَالَفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي قُتَيْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ الْعُلَا.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِيهِ يُونُسَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْأَوَّلِ».

وحديث **ابن عباس** رضي الله عنهما: قد أخرجه ابن الأعرابي في معجمه، (٢٠٨٦)، والآجري في الشريعة، (٧٩٨)، والخطيب في تاريخ بغداد، (١١/٤٤٣)، وغيرهم، من طريق: طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس، به. في الكهول. طلحة بن عمرو؛ متروك.

الحاصل أن هذا الحديث **ضعيف** عندي، ليس له طريق صحيح ولا حسن، وليس يقوىٰ أن يتقوىٰ بمجموع طرقه، كما صنع غير واحد من المحدثين المعاصرين كما نقلنا عن بعضهم، وكذا من في حكمهم من المتأخرين المتساهلين في التصحيح والتحسين؛ فليس فيه طريق إلا وفيه راو كذاب أو متهم أو منكر الحديث أو فيه انقطاع وتدليس أو راو ضعيف لا يحتمله، ومثل ذلك لا يتقوىٰ بعضه ببعض، ولم أقف علىٰ حكم لعالم متقدم من جهابذة المحدثين النقّاد بتصحيحه أو تحسينه، بل كثرة طرقه الموضوعة والمتروكة تدل أنه من الأحاديث التي كان يتداولها هؤلاء، كما أن الموازنة بين هذا الحديث

وحديث سيدا شباب أهل الجنة ينقدح لأجله الريب في القلب أنه مجعول بإزاء حديث الحسنين، ونظائر هذا كثيرة في باب المناقب، نعم كثير من رواة هذا الحديث من الغلاة، وهو لا يؤيد بدعتهم، لكن ينبغي الالتفات إلى أنه ليس جميع الرواة الغلاة يقدحون في الشيخين، فقد يكون بعضهم استروح إلى هذه الموازنة، كما أنه لا يبعد أن يكون بعضهم كان يتداوله تقيةً ومداراة.



٨٦ - ٨٧

حديث: «يظهر قوم في آخر الزمان يسمَّون الرافضة..»

يروىٰ من حديث **عليّ**، **وابن عباس**، **وفاطمة**، **وأبي سعيد**، **عن أم سلمة**، **وابن عمر** رضي الله عنهم

۞ حديث عليّ رضي الله عنه:

فيروىٰ عن عليٍّ رضي الله عنه من طرُقٍ: **الحسن بن علي** رضي الله عنهما، **وأبي سليمان الهمداني**، **والشعبي**، **وأبي عبد الرحمن السلمي**.

❊ فأما طريق الحسن بن علي:

فمن رواية **كثيرٍ النوَّاء**، عن إبراهيم بن الحسن، به.

ورواه عن **كثير النواء**: يحيىٰ بن المتوكل، وعبد ربه بن نافع.

أما رواية **ابن المتوكل**: فرواها: رواه عبد الله في السنة، (٥٤٦/٢)، **ورواه المصنف من طريقه** [٨٦]، والآجري في الشريعة، (١٩٤٢)، وابن عدي في الكامل، (٢٠٨٧/٦)، والداني في السنن الواردة في الفتن، (٢٧٨)، والطيوري في الطيوريات، (٤١١/٢)، وابن الجوزي في العلل المتناهية من طريق عبد الله، من طريق: لُوين.

ورواها عبد الله في السنة، (٥٤٦/٢)، وفي زوائد المسند، (٨١٠) أيضًا، **وذكرها المصنِّف**، وابن عدي في الكامل، (٢٦٦٤/٧)، من طريق: محمد بن جعفر الوركاني. وهو ثقة من رجال مسلم.

ورواها ابن أبي عاصم في السنة، (٩٧٨)، وعبد الله في السُّنة، (٥٤٧/٢)، وابن بِشران في أماليه، (٢١٧/١)، من طريق يزيد بن هارون. لكن رواية ابن بشران فيها: عن إبراهيم بن الحسن، عن جدِّه علي، أسقط: عن أبيه، كما هي الجادة في الجميع.

والبزار، (٤٩٩)، من طريق مهران بن أبي عمر، وقال: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ لَهُ إِسْنَادًا عَنِ الْحَسَنِ إِلا هَذَا الإِسْنَادُ».

وابن الأعرابي في معجمه، (١٥٤٧)، من طريق: يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري، وابن الأعرابي أيضًا في معجمه، (١٥٤٦)، من طريق: الحسين بن محمد بن بهرام التميمي، ورواه الخطيب في موضح أوهام الجمع، (٣٨٠/٢)، من طريق: إسحاق بن المنذر، والبيهقي في دلائل النبوة، (٥٤٧/٦)، من طريق: أبي سهل محمد بن عمر الواقفي، ورواه الخطيب في تلخيص المتشابه، (٥١٥/١)، من طريق: بشر بن آدم، ورواه البخاري تعليقًا في التاريخ الكبير، (٢٨٠/٢)، ووصله البيهقي في الدلائل، (٥٤٧/٦)، من طريق: محمد بن الصباح. وسيأتي من طريق الوركاني في المسند وغيره.

كلهم: عن **يحيىٰ بن المتوكل**، عن كثير النواء، عن إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن علي.

قال ابن عدي في الكامل: «لا يرويه عن كثير غير أبي عقيل» يعني يحيىٰ بن المتوكل. وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية، (١٥٧/١): «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، يحيىٰ بن المتوكل قال فيه أحمد بن حنبل: هو واهي الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وكثير النواء ضعَّفه النسائي، وقال ابن عدي: كان غاليًا في التشيع مفرطًا فيه». قال ابن طاهر في ذخيرة الحفاظ

(٥/٢٧٨٨): «وَهَذَا لَا يرويهِ عَن كثير غير يحيىٰ، وَهُوَ ضَعِيف»، ولكن رواه عبد ربه بن نافع، كما سيأتي، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١٠/٢٢): «وفيه كثير بن إسماعيل النواء، وهو ضعيف».

وأما رواية **عبد ربه بن نافع**: فرواها عبد الله في السنة، (٢/٥٤٧)، والدينوري في المجالسة، (٢٥٧٦)، وابن الأعرابي في معجمه، (١٥٤٥)، من طريق عبد ربه بن نافع ـ وهو ثقة روىٰ له الشيخان ـ، عن كثير النوَّاء، عن إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده.

وقد أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/١٥٧) من طريق عبد الله بن أحمد في السنة، من حديث لوين به، وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، يحيىٰ بن المتوكل قال فيه أحمد بن حنبل: هو واهي الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء. وكثير النوَّاء ضعفه النسائي، وقال ابن عدي: كان غاليًا في التشيع مفرطًا فيه». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٢٢): «رواه عبد الله، والبزار، وفيه كثير بن إسماعيل النواء، وهو ضعيف».

فهذا الحديث مدارُه علىٰ كثيرٍ النوّاء، **وهو ضعيف**، نقلنا ذلك في التعليق علىٰ كلام المصنِّف عليه. ويروىٰ عن كثير النواء من طريق: أبي عقيل، وهو ضعيف، وهذا الأكثر، ومن طريق عبد ربه بن نافع، وهو ثقة.

❊ وأما طريق سليمان الهمداني:

فقد اضطرب إسنادُه، فتارةً يرويه عن رجل، وتارة عن عمِّه، وتارة عن أبيه، وتارة عن علي مباشرة.

والحديث يُروىٰ عنه من طريق أبي جناب الكلبي، عن أبي سليمان

الهمداني، ثم اختلفوا علىٰ أبي جناب:

فرواه عبد الله في السنة، (٢/٥٤٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٣٣٥)، من طريق أبي يحيىٰ الحماني، عن أبي جناب الكلبي، عن أبي سليمان الهمداني ـ أو النخعي ـ عن عمّه، عن عليٍّ. ولفظه: «قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا عَلِيُّ، أَنْتَ وَشِيعَتُكَ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ قَوْمًا لَهُمْ نَبْزٌ يُقَالُ لَهُم الرَّافِضَةُ، إِنْ أَدْرَكْتَهُمْ فَاقْتُلْهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ، قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: يَنْتَحِلُونَ حُبَّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ وَلَيْسُوا كَذَلِكَ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَشْتُمُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما».

وروي من طريق: فضيل بن مرزوق، عن أبي جناب، به. ولكن اختلفوا علىٰ فضيل بن مرزوق:

فرواه ابن الأعرابي في معجمه، (٢٥٠) (١٥٤٠)، من طريق: عبد الله بن صالح العجلي، عن: فضيل بن مرزوق، عن أبي جناب، عن أبي سليمان الهمداني، عن رجل من قومه، عن علي، به. ولفظه: «يَا عَلِيُّ، أَلا أَدُلُّكَ عَلَىٰ عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتَهُ كُنْتَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَنْتَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟، قُلْتُ: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي نَاسٌ يَنْتَحِلُونَ مَوَدَّتَنَا، مَارِقَةٌ يَكْذِبُونَ عَلَيْنَا، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَشْتُمُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ».

وكذا رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (٢٨٠٣)، من طريق: معاوية بن عمرو، عن فضيل بن مرزوق، به. وفيه: عن رجل من قومه.

ورواه ابن الأعرابي في معجمه، (١٥٣٩)، من طريق: شبابة بن سوار، عن: فضيل بن مرزوق، عن أبي جناب، عن أبي سليمان الهمداني، عن علي،

به. بلفظ قريب، ليس فيه الشتم. وأسقط الواسطة.

وابن بشران في أماليه، (٢/٢١٨)، والبغوي في تفسيره، (١١٢٨) ـ وفيه: عن أبي خبّاب، تحريف ـ، من طريق شبابة بن سوار، عن: فضيل بن مرزوق، عن أبي جناب، عن أبي سليمان الهمداني، عن أبيه، عن علي، به. فجعله عن أبيه.

ورواه الداني في السنن الواردة في الفتن، (٢٧٩)، من طريق: محمد بن مصعب، عن أبي جناب، عن أبي سليمان الهمداني، عن علي، به. من دون الواسطة.

ورواه الضياء المقدسي في النهي عن سب الأصحاب، (٣٤)، برواية في سياق قصة لهارون رشيد، فيها أن أبا معاوية الضرير محمد بن خازم حدّثه ـ أي هارونَ الرشيدَ ـ عن أبي جناب، عن أبي سليمان، عن علي، به.

فهذا **حديثٌ مضطرب** اضطرابًا كثيرًا في سنده، ومداره على أبي جناب الكلبي، عن أبي سليمان الهمداني. أبو جناب هو يحيى بن أبي حية الكلبي، ضعيف الحديث، كادوا يتفقون على ضعفه، وهو مدلس، انظر: التهذيب، (١١/٢٠١)، وأبو سليمان الهمداني، قال الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/٥٣٣): «أبو سليمان الهمداني، عن أبيه، عن علي: لا يدري من هو، كأبيه، وأتى بخبر منكر». قلت: وكذا عمه لا يُدْرَى من هو، وفي بعض الطرق: عن رجلٍ من قومه، مبهم، وفي بعضها عن علي بإسقاط الواسطة. فهذا إسناد **منكرٌ تالفٌ**.

*** وأما طريق الشعبي:**

فرواه أبو نعيم في الحلية، (٥٩٩٧)، والخطيب في تاريخ بغداد،

(٢٢٩/١٤) ـ مختصرًا ـ، ومن طريقه ابن عساكر، (٣٣١/٤٢)، وابن الجوزي من طريق أبي نُعيم في العلل، (٢٥٤)، من طريق: عصام بن الحكم العنبري، عن جُميع بن عبد الله البصري، عن سوار الهمداني، عن محمد بن جحادة، عن الشعبي، عن علي، به. وقال أبو نعيم عقبه: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ، وَالشَّعْبِيِّ، لَمْ نَكْتُبْهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ عِصَامٍ».

قلت: عصام بن الحكم ذكره في تاريخ بغداد، وليس فيه جرح ولا تعديل، وشيخه جُميع: ضعيف متروك، قال ابن الجوزي في الموضوعات (٣٩٧/١) بعد أن نقل الحديث: «هذا حديث لا يصح. وسوار ليس بثقة. قال ابن نمير: جُميع من أكذب الناس. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث»، ولكنه ساق اسمه في الإسناد: «جميع بن عمير البصري حدثنا سوار»، وانظر العلل له، (١٥٩/١)، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٤٢١/١): «جميع بن عمر بن سوار: متروك. عن ابن جحادة، عن الشعبي، عن علي ـ مرفوعًا ـ قال: يا علي أنت وشيعتك في الجنة. ذكره ابن الجوزي في الموضوعات». وفيه تحريف، فهو عن سوار، وليس ابن سوار. وفي اسم الراوي اختلاف، فهو في إسناد الحلية جميع بن عبد الله، ولكنه هو، ولا أدري على من دخل تحريف اسمه. أما شيخ جميع: سوار فهو أبو عبد الله الهمداني الكوفي الضرير، متروك، كلمة اتفاق في الضعف والترك، انظر: لسان ميزان، ت أبي غدة، (٢١٦/٤)، فهذا إسناد **ضعيف جدًّا**.

❊ وأما طريق أبي عبد الرحمن السلمي:

فرواه ابن أبي عاصم في السنة، (٩٧٩)، والآجري في الشريعة، (٨٣٤)، من طريق: أبي سعيد محمد بن أسعد التغلبي، عن أبي زبيد عَبثر بن القاسم،

عن حصين بن عبد الرحمن، عن أبي الرحمن السلمي، عن علي. ولفظه: «سَيَأْتِي بَعْدِي قَوْمٌ لَهُمْ نَبَزٌ يُقَالُ لَهُمُ: الرَّافِضَةُ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الْعَلامَةُ فِيهِمْ؟ قَالَ: يُقَرِّضُونَكَ بِمَا لَيْسَ فِيكَ، وَيَطْعَنُونَ عَلَىٰ أَصْحَابِي وَيَشْتُمُونَهُمْ».

وآفته: أبو سعيد التغلبي، روىٰ له البخاري في خلق أفعال العباد، قال أبو زرعة والعقيلي: منكر الحديث، وقال الحافظ في التقريب: ليِّن. قلتُ: ولم يتابَع. انظر: تهذيب التهذيب، (٩/٤٦)، والتقريب، (ص ٤٦٧)، وميزان الاعتدال، (٣/٤٨٠).

فالحاصل أن هذا الحديث **ضعيف جدًّا** من حديث علي رضي الله عنه.

۞ حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

يروىٰ عن ابن عباس من طريق: **الحجاج بن تميم**، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، به.

ورواه عن الحجاج بن تميم: عمران بن زيد، وعمران بن داور، ويوسف بن عدي.

فأما طريق **عمران بن زيد**: فرواه الحارث بن أبي أسامة، كما في بغية الباحث، (١٠٤٨)، وعبد بن حميد في مسنده، (٦٩٨)، والقطيعي في زوائد فضائل الصحابة، (٦٥١)، وابن أبي عاصم في السنة، (٩٨١)، وابن الأعرابي في معجمه، (١٥٤٣)، وأبو يعلىٰ الموصلي في مسنده، (٢٥٨٦)، والعقيلي في الضعفاء، (١/٣٠٥)، والطبراني في الكبير، (١٢٩٩٧)، **وأخرجه المصنف من**

طريقه [٨٧]، والبزار كما في كشف الأستار، (٢٧٧٧)، والكلاباذي في بحر الفوائد، (١٢٧)، وأبو نعيم في الحلية، من طريق الحارث بن أبي أسامة، (٥٠١٤)، والبيهقي في دلائل النبوة، (٦/٤٥٧)، وابن الجوزي في العلل المتناهية من طريق عبد بن حميد، (٢٥٣)، كلهم من طريق: عمران بن زيد، عن الحجاج بن تميم به.

وعمران بن زيد: ضعيف، ضعفه ابن معين وأبو حاتم، انظر: الجرح والتعديل (٣/٢٩٨)، والميزان، (٣/٢٣٨). قال ابن الجوزي في العلل، (١/١٥٨): «قال يحيىٰ بن معين: عمران لا يحتج بحديثه».

وأما طريق **عمران بن داور**: فرواه عبد الله في زوائد فضائل الصحابة، (٦٥١)، من طريق: عمران بن دوار العمي، عن الحجاج بن تميم به.

عمران: قال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، ووثقه العجلي، وقال الساجي والحاكم: صدوق، وقال البخاري: صدوق يهم، وقال أبو داود: «ما سمعت إلا خيرًا»، ولكن ضعفه يحيىٰ والنسائي والدارقطني وابن عدي، انظر: الميزان، (٣/٢٣٦)، وتهذيب التهذيب، (٨/١٣٠).

وأما طريق **يوسف بن عدي**: فرواه الطبراني في الكبير، (١٢٩٩٨)، ومن طريقه أبو نعيم في الحلية، (٥٠١٥)، ومن طريق أبي نعيم ابن الجوزي في العلل، (٢٥٧)، من طريق يوسف بن عدي، عن حجاج به.. ولفظه مختلفٌ قليلًا. عن ابن عباس: «قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَعِنْدَهُ عَلِيٌّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا عَلِيُّ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي قَوْمٌ يَنْتَحِلُونَ حُبَّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ لَهُمْ نَبَزٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ».

ويوسف بن عدي ثقة.

وهذا الحديثُ حديثُ: حجاج بن تميم أو أبي تميم، وهو آفته. «قال البزار: لا نعلمه يُروىٰ عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد، ويقال: حجاج بن أبي تميم»، كشف الأستار، (٢٩٣/٣)، وقال ابن الجوزي في العلل، (١٦٠/١): «وهذا لا يصحّ، وقد ذكرنا أن الحجاج لا يُتابَع علىٰ حديثه»، وقال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة، (٢٢٦/٤): «هذا إسناد ضعيف، لضعف حجاج بن تميم»، وذكره العقيلي في ترجمة حجاج، الضعفاء الكبير، (٢٨٤/١): وقال: «وَلَهُ غَيْرُ حَدِيثٍ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ هُوَ مِثْلُهُ أَوْ دُونَهُ»، وضعفه البيهقي في دلائل النبوة (٥٤٨/٦)، فقال: «رُوِي من وجه آخر ضعيف»، ثم ذكره، ثم علق عليه: «وروي في معناه من أوجهٍ أُخَرَ كلها ضعيفة، والله أعلم»، وقال الهيثمي في المجمع، (٢٢/١٠): «رواه أبو يعلىٰ، والبزار، والطبراني، ورجاله وثقوا، وفي بعضهم خلاف»، ولكنه قال عن الحديث الذي رواه الطبراني في الكبير من طريق يوسف بن عدي، بلفظٍ مختلف قليلًا: «رواه الطبراني، وإسناده حسن»، وهذا غريب، فإن المدار علىٰ حجاج بن تميم، فالآفة متحدة، فلِمَ اختلف الحُكْمُ؟

۞ حديث فاطمة رضي الله عنها:

يُروىٰ حديث فاطمة: من طريق أبي الجحاف داود بن أبي عوف، عن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن فاطمة. هذا أشهر طرقه. وقد رواه عن أبي الجحاف جماعةٌ من الضعفاء، واختلفوا في إسناده ومتنه اختلافًا كثيرًا سأذكره.

رواه في زوائد فضائل الصحابة، (١١١٥)، من طريق السوار بن مصعب، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو الهاشمي، عن فاطمة. وهذا الحديث عَنْ فَاطِمَةَ الْكُبْرَىٰ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدِي فِي لَيْلَتِي، فَغَدَتْ عَلَيْهِ فَاطِمَةُ، وَعَلِيٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ، أَبْشِرْ، فَإِنَّكَ وَأَصْحَابُكَ وَشِيعَتُكَ فِي الْجَنَّةِ»، وَذَكَرَ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ. وسوار متروك الحديث مشهور.

ورواه أبو يعلىٰ في المسند، (٦٧٤٩)، ومن طريقه ابن عساكر في التاريخ، (٦٩/١٧٥)، عن أبي سعيد الأشج، عن ابن إدريس، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو، عن زينب بنت علي، عن فاطمة، به. ولفظه ـ هذا لفظ أبي يعلىٰ ـ: «قَالَتْ: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَىٰ عَلِيٍّ، فَقَالَ: هَذَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ قَوْمًا يَعْلَمُونَ الإِسْلامَ، ثُمَّ يَرْفُضُونَهُ، لَهُمْ نَبَزٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، مَنْ لَقِيَهُمْ فَلْيَقْتُلْهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ».

قلت: قال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١٠/٢٢): «رواه أبو يعلىٰ، ورجاله ثقات إلا أن زينب بنت علي لم تسمع من فاطمة فيما أحسب، والله أعلم»، فمشىٰ عليه أنه من رواية ابن إدريس، وليس أبا إدريس تليد بن سليمان.

قال ابن عساكر، (٦٩/١٧٥): «كذا قال، وإنما هو أبو إدريس، وهو تليد بن سليمان»، ثم ساقه، وهو الآتي. وقال الدارقطني في العلل، (١٥/١٧٨): «قال إسماعيل المقبري: عن أبي سعيد الأشج، عن تليد، عن أبي الجحاف، عن عبد الله بن الحسن، عن فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن علي. ووَهِمَ علىٰ أبي سعيد في هذا الإسناد، والذي قبله عن أبي سعيد أصح»، يعني عن تليد، كما في الآتي.

ورواه ابن الأعرابي، (١٥٤٩)، والآجري في الشريعة، (١١٤١)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق، (١/٥١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٤٢/٣٣٤)، (٦٩/١٧٥)، عن أبي سعيد الأشج، عن تليد، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو، عن زينب بنت علي، عن فاطمة، به. ولفظه كالسابق.

والبون بين ابن إدريس ـ كما في أبي يعلىٰ ـ، وأبي إدريس كما لدىٰ الآخرين؛ شاسع. فابن إدريس هو أبو محمد عبد الله بن إدريس الأودي، ثقة من رجال الشيخين، أما أبو إدريس فهو تليد بن سليمان المحاربي، من الغلاة، منكر الحديث، كادوا يتفقون علىٰ ضعفه لولا أحمد، بل اتُّهم. انظر: الميزان، (١/٢٥٨)، وذكر هذا الحديث من مناكيره، وزاد في هذا الإسناد: زينب بن علي، بين محمد بن عمرو، وفاطمة الكبرىٰ، ولم يذكر أم سلمة. وتلك الزيادة هي الجادة، فهو يروىٰ عن عمّة أبيه زينب بنت علي بن أبي طالب، ولم يدرك فاطمة الكبرىٰ.

وأورده ابن حبان في المجروحين ت حمدي السلفي (٤/٢٣٦)، في ترجمة تليد، وكذا ابن القيسراني في أطراف المجروحين تذكرة الحفاظ، (ص ٣٦٨)، وقال: «تليد هذا تركه يحيىٰ بن معين». وبه أيضًا ردَّ ابن الجوزي الحديث في العلل المتناهية، (٢٥٥).

ورواه الدارقطني في العلل، (١٥/١٨١)، ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق، (١/٥١)، من طريق فضيل بن مرزوق، عن أبي الجحاف، به.

وفضيل: من الشيعة، روىٰ له مسلم حديثين، متابعةً، وضعفه النسائي،

وعثمان الدارمي، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن شاهين: يجب التوقف فيه، وقال أبو حاتم: يخطئ، وذكره مرة في الضعفاء، وقال الحاكم: ليس هو من شرط الصحيح وقد عيب على مسلم إخراجه لحديثه، ولكن وثقه الثوري، وأحمد، وأبو داود، والفسوي، والعجلي، والذهبي، واختلف كلام ابن معين فيه من ثقة إلى صويلح، وقال البخاري: «مقارب الحديث»، وهذا عدل. وقال الحافظ: «صدوق يهم»، انظر: التهذيب، (٢٩٨/٨)، وميزان الاعتدال، (٣٦٢/٣)، والتقريب، (ص ٤٤٨). ولكن طريق الدارقطني إليه فيه سهل بن عامر البجلي، منكر، من الغلاة، ورماه أبو حاتم بالافتعال، وقال البخاري: «منكر الحديث لا يكتب حديثه»، وغضّ ابن عدي من ذلك، فقال: «أرجو أنه لا يستحق ولا يستوجب تصريح كذبه». انظر: الجرح والتعديل، (٢٠٢/٤)، وميزان الاعتدال، (٢٣٩/٢)، والكامل، (٥١٦/٤).

ورواه الآجري في الشريعة، (٢٥١٥/٥)، من طريق: زياد بن المنذر، عن أبي الجحاف، عن عمر بن علي بن الحسين، عن زينب بنت علي، عن فاطمة، ولفظه: «أَبْشِرْ، أَمَا إِنَّكَ وَشِيعَتَكَ فِي الْجَنَّةِ أَمَا إِنَّكَ وَشِيعَتُكَ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ قَوْمًا يَجِيئُونَ مِنْ بَعْدِكَ يُصَغِّرُونَ الإِسْلامَ ثُمَّ يَلْفِظُونَهُ، لَهُمْ نُبُزٌ، يُقَالُ لَهُمُ الرَّافِضَةُ، فَإِنْ أَدْرَكْتَهُمْ فَقَاتِلْهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ». وزياد بن المنذر وضّاع غالٍ معروف، انظر: الميزان، (٩٣/٢). وزينب بنت علي لم تسمع فاطمة، بحسب التاريخ، وقد تقدم من كلام الهيثمي.

وذكر الدارقطني في العلل، (١٧٩/١٥) طريقًا أخرى عن أبي الجارود ـ زياد بن المنذر ـ عن محمد بن عمرو، عن زينب، عن فاطمة، ليس فيها أبو

الجحاف، وطريقًا أخرىٰ عن أبي الجارود عن أبي الجحاف، عن زينب، عن فاطمة، ليس فيها محمد بن عمرو بن حسن، وأخرىٰ فيها فاطمة بنت الحسين مكان زينب بنت علي، وأخرىٰ فيها أم سلمة عن فاطمة، وأخرىٰ عن فاطمة بنت علي عن علي فأسنده عن علي. ففي طريق المنذر بن جارود علىٰ ما فيه من بلاء؛ خلافٌ عريض، فلعله كان يقوله كيفا اتفق، ويتصرَّف فيه.

هذه هي الطريق المعروفة للحديث، يرويه جماعةٌ عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو الهاشمي، عن زينب عن فاطمة، أو عن فاطمة. ويرتفع إلىٰ أم سلمة في حديث سوار بن مصعب عن أبي الجحاف، كما تقدَّم، وقد يجعله من حديث الباقر عن فاطمة الصغرىٰ عن أم سلمة، كما سيأتي الآن، وقد يجعله عن فاطمة الصغرىٰ أيضًا ولكن يجعل أسماء بنت عميس بين فاطمة الكبرىٰ وأم سلمة كما سيأتي بعد الآتي.

وقد جاء عن أبي الجحاف عن محمد بن علي: رواه ابن عساكر (٤٢/٣٣٤)، من طريق: سوار بن مصعب، عن أبي الجحاف، عن محمد بن علي يعني الباقر، عن فاطمة بنت علي، عن أم سلمة. وفيه زيادة: «قال يا رسول الله: فما العلامة فيهم؟ قال: لا يحضرون جمعة ولا جماعة، ويطعنون علىٰ السلف الأول». وهذا اختلافٌ في الإسناد والمتن.

ورجع سوار بن مصعب هذا فرواه عن أبي الجحاف، عن فاطمة بنت علي، عن فاطمة الكبرىٰ، عن أسماء بنت عميس عن أم سلمة، كذا رواه ابن أبي عاصم في السنة، (٩٨٠)، وابن الأعرابي في معجمه، (١٥٤٨)، وعنه الخطابي في غريب الحديث، (١/١٧٧)، بلفظ فيه تلك الزيادة. وسوار قد ذكرناه حاله، فهذا الخبط كلُّه معصوب به. وسيأتيك أنه ـ سوار ـ رواه من

حديث أبي سعيد الخدري عن أم سلمة أيضًا!

ورواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين، (٢٥٨)، (١١٢٦)، من طريق: عثمان بن غالب، عن أبي الجحاف، عن أبي جعفر الباقر، عن فاطمة الصغرىٰ ـ بنت الحسين الشهيد ـ عن فاطمة الكبرىٰ. قال أبو الشيخ عقب الموضع الأول: «حَكَىٰ عَنِ ابْنِ عُفْرَةَ أَنَّهُ كَتَبَهُ، عَنْ أَصْحَابِنَا، عَنِ ابْنِ نَصيْرٍ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لا يُسْنِدُ عُثْمَانُ بْنُ غَالِبٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ»، وعثمان بن غالب؛ لم أعرفه، ولم أجد فيه كلامًا فيما بين يديّ من كتب. والراوي عنه في هذا الإسناد: إسماعيل بن عمرو، هو ابن نجيح البجلي، ضعيف، انظر: الميزان، (١/٢٣٩).

فمدار حديث فاطمة علىٰ: أبي الجحاف، هو من الغلاة، لكن وثّقه أحمد ويحيىٰ، ومشاه النسائي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن عدي: لا يحتج به، انظر: ميزان الاعتدال، (٢/١٨)، ولكن من يرويه عنه جماعةٌ من الضعفاء والمتروكين كما تقدَّم بيانه، ولذا ذكر الذهبي هذا الحديث من طريق تليد، ثم قال: «هذا آفته تليد، فإنه متهم بالكذب. ورواه أبو الجارود زياد بن المنذر، وهو ساقط، عن أبي الجحاف»، فكأنه لم يعصب به الحديثَ. وأوهي طرقه عند سوار بن مصعب عنه، فقد اضطرب فيها كيف شئتَ، وأمثل طرقه: طريق الفضيل بن مرزوق عنه، ولكن قد تبيَّن أنه لا يصح إليه.

وساق الدارقطني أسانيدَه واختلاف الرواة فيها، وطرَّقه وأطال، (١٥/١٧٨ ـ ١٨٢)، وقال، (١٥/١٨٠): «والحديث شديد الاضطراب»، ولا شكّ في ذلك.

۞ حديث أبي سعيد الخدري عن أم سلمة ﵄:

ويروَىٰ هذا الحديث من حديث أبي سعيد الخدري، عن أم سلمة، وهو حديث سوار بن مصعب، عن عطية العوفي، به.

رواه الطبراني في الأوسط، (٦٦٠٥)، والآجري في الشريعة، (١١٤٠)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٣٢٢/١٤)، ومن طريقه: ابن الجوزي، في العلل، (٢٥٨).

وسوار بن مصعب متروك تقدَّم ذكره واضطرابه في هذا الحديث، وهو يرويه أيضًا كما تقدَّم من مسند أم سلمة ولكن عن فاطمة، وشيخه عطية العوفي ضعيف معروف، وكلاهما من الغلاة. قال ابن الجوزي في العلل، (١٦١/١): «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، عطية: قد ضعفه الثوري وهشيم وأحمد ويحيىٰ، وسوار قال فيه أحمد ويحيىٰ: متروك، والفضل بن غانم قال فيه يحيىٰ: ليس بشيء»، وقد أوردَ الحديثَ السيوطي في اللآلئ المصنوعة، (٣٤٦/١)، وقال عقبه: «سوار متروك»، واقتصر الهيثمي علىٰ القول: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه الفضل بن غانم، وهو ضعيف»، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٢/١٠).

۞ حديث ابن عمر ﵄:

رواه الآجري في الشريعة، (٨٣٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٣٣٥/٤٢)، من طريق: محمد بن معاوية، عن يحيىٰ بن سابق المديني، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، وفيه: زيادة الشتم.

مداره على محمد بن معاوية؛ متروك، متهم بالكذب، انظر: ميزان الاعتدال، (٤/٤٤).

وفي الباب حديث طويل جدًّا عن **معاذ**، فيه ذكر عشرة أجزاء من الأمة، يُبعثون على صور حيوانات، فيه ذكر الرافضة، رواه: ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٣٢/٣٨٤)، وقال عقبه: «هذا حديث منكر، وفي إسناده غير واحد من المجهولين»، كما نقله عنه السيوطي وغيره. ورواه ابن مردويه، كما في تخريج الكشاف، (ص ١٨١)، والدر المنثور، (١٥/١٩٧ ـ ١٩٨)، والثعالبي في تفسيره، (١٠/١١٥)، في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾، وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٧/١٤٢): «هو ظاهر الوضع»، وأورده السيوطي في الزيادة على الموضوعات (٢/٦٤٩)، والعجب من ابن عرّاق في تنزيه الشريعة، (٢/٣٨٩) إذ توقّف في وضعه، والحال إن القلب يشهد بوضعه.

فالحاصل أن هذا الحديث **ضعيف جدًّا**، ليس له طريق صحيح أو حسن، بل يرويه جماعةٌ من التالفين والمناكير، واضطربوا فيه ولوَّنوه كيف شاءوا، وأمثل طرقه حديث كثير النواء من حديث علي ﷺ الذي ساقه المصنف [٨٦]، وهو ضعيف أيضًا، وكثير لا عبرة بحديثه أصلًا، وقد رواه جماعة من الغلاة إما للتجمل والتقية به، أو لنبز بعضهم بعضًا إذ هم مختلفون في غلوهم فِرقًا وأحزابًا فلعل بعضهم أراد ذمَّ بعض، لاسيما وأن من رواته الجارود وهو زيدي، ولذلك استروح العلامة ابن الوزير اليماني في إيثار الحق، (ص: ٣٨٢) لتقويته بكثرة طرقه وهو قد أورده أولًا من مصادر الزيدية. والموصوفون بالغلو من رواته ليس فيهم تعيين دقيق لنوع غلوهم أو فِرقتهم، وتعيين اسم الفِرق الكلامية والأعلام

من أرباب المذاهب الفقهية والكلامية في الأحاديث النبوية من أمارات الوضع اللاحق المتأخِّر التي يركن القلبُ معها إلىٰ أنه كلام مُحدَث مجعول.



٨٩ - ٩٢
٩٦ - ٩٧

حديث صفة الوضوء، من حديث عليّ رضي الله عنه.

رواه عن عليّ رضي الله عنه جماعة من أصحابه، ذكر منهم المصنِّف هنا: الحسين، ثم أبا حية الوادعي، ثم عبد خير، ثم أبا الغريف، ثم النزال بن سبرة، كلهم عن عليّ رضي الله عنه، فنحن نمشي في التخريج علىٰ ترتيب المصنف كي تسهل الحوالة علىٰ هذا التخريج، فنبدأ بهذه الطرق الخمسة، ثم أذكر هنا تتمة في رواية الوضوء عن علي رضي الله عنه، وتلك التتمة عن: عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وشقيق بن سلمة، وربعي بن حراش، وزِرّ بن حبيش، وعُمير النخعي، وناجية بن كعب، وعمرو ذي مر، وحبة العرني، والحارث الأعور، والصلت الحُرَقي، وأبي مطر الجهني، والضحاك، وسعيد بن حيان، وعاصم بن ضمرة، وأبي إسحاق السبيعي عن مبهم عنه.

أما الشواهد عن غيره من الصحابة فكثيرة جدًّا لا تدخل تحت الحصر، فلا أستقصيها، وليست هي داخلة في بحث الكتاب من جهة ثبوت هذا الوضوء عن عليّ رضي الله عنه، لاسيما ما يتعلق بذلك من غسل الرِّجل أو مسحها كما سنشير في ألفاظ الروايات ومحاملها. فتلك خطة هذا التخريج.

۞ أولًا: طريق الحسين عن عليٍّ رضي الله عنهما:

ويروىٰ عنه من حديث **الباقر**، عن زين العابدين، عن أبيه، الحسين.

رواه النسائي في السنن الصغرىٰ، (٥٩)، **ومن طريقه المصنف [٨٩]**،

ومن طريقه الضياء في المختارة، (٤٣١).

ورُوِي من حديث الحسين: في مسند زيد، (٤٨/١)، عن جدّه الحسين عن علي، مختصرًا.

ورواه عبد الرزاق في المصنف، (١٢٣)، من حديث ابن جريج، أبهم شيخه، فقال: أخبرني من أصدّق أن محمد بن علي بن حسين أخبره، به. ورواه أبو بكر الغيلاني في الغيلانيات، (٨٢): عن ابن جريج عن الباقر، ولم يذكر شيخَه ذاك. ولكن هذا من طريق أحمد بن عمر بن يونس اليمامي، متروك أمره معروف. وكذا رواه البيهقي في الكبرىٰ، (٦٣/١)، عن ابن جريج، عن الباقر، به. وذكر خلافًا في التثليث في مسح الرأس.

وقد ظهر شيخ ابن جريج هذا، وهو شيبة، فرواه البزار، (٥١٠)، والنسائي في الصغرىٰ، (٩٥)، كما تقدم، من طريق ابن جريج، عن شيبة، عن الباقر، به.

ولكن في تعيين شيبة نوعُ تردّد، فإنه إن كان شيبة بن نصاح، فهو ثقة قارئ جليل مدني، ويروي عن الباقر، وهذا هو الغالب، فقد ترجمه المزّي في تهذيب الكمال، (٦٠٨/١٢)، وذكر من تلاميذه ابن جريج، وعلَّم عليه (س) يعني النسائي، وقال الذهبي في ترجمته في تاريخ الإسلام، (٤٣٢/٢): «له حديث واحد عند النسائي»، فهذا هو. ولكن قال الدارقطني في العلل، (١٠١/٣): «ويقال هو شيبة بن أبي راشد»، قلت: لم أقف له علىٰ ترجمة، وأبوه أبو راشد، قال البخاري في التاريخ الكبير، (٧/٩): «أَبُو شيبة بْن أَبِي راشد مولىٰ عُبَيْد بْن عمير الليثي، صحب مُحَمَّد بْن علي»، وأبو راشد هذا اختلف هل يعرف اسمه أم لا، فقال يحيىٰ: لا، وقال ابن عبد ابر وابن منده:

اسمه سعيد، وقال ابن معين في رواية ابن محرز: ثقة، وقال ابن عبد البر: ليس به بأس. انظر: تاريخ ابن معين برواية ابن محرز، (١/١٠٨)، والمعرفة والتاريخ، (٢/٢٤)، والاستغنا لابن عبد البر، (١/٦٢٨)، وفتح الباب لابن منده، (ص ٣٣٤)، والمقتنىٰ للذهبي، (١/٢٣١)، ولكن علىٰ ذلك يكون شيبة في درجة أنزل من أن يروي عن محمد بن علي لأن أباه هو صاحبه. فالأول هو الأرجح، فيكون الأول هو الأرجح.

وقد سيق هذا الإسناد باختلافٍ، وهذا الإسناد الذي رواه النسائي هو أجودُها وأوصلُها، حيث يُروىٰ بإسقاط الواسطة بين ابن جريج والباقر، ويروىٰ بإسقاط زين العابدين، وقد ساق الدارقطني هذا الخلاف في العلل، (٣/١٠٠): «سئل عن حديث الحسين بن علي، عن علي، عن النبي ﷺ في صفة الوضوء: فقال: هو حديث يرويه ابن جريج، واختلف عنه؛ فرواه ابن وهب، عن ابن جريج، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، عن علي.

وخالفه أبو عاصم، وأبو قرة موسىٰ بن طارق، فروياه عن ابن جريح، قال: أخبرني شيبة، ويقال: هو شيبة بن أبي راشد، عن محمد بن علي، عن الحسين بن علي، عن علي. ولم يذكر في الإسناد علي بن الحسين.

ورواه حجاج بن محمد، عن ابن جريح، أخبرني شيبة، أن محمد بن علي بن حسين، أخبره أن علي بن الحسين، أخبره أن الحسين، أخبره عن علي. فجوَّد إسناده، ووصله وضبطه». قلت: وهذه الطرق عن ابن جريج ليست في المصادر المتاحة بأيدينا.

۞ ثانيًا: طريق أبي حية الوادعي عن علي ﷺ:

يرويه أبو إسحاق السبيعي عنه، ويرويه عن أبي إسحاق السَّبيعي، جماعةٌ: إسرائيل، وشعبة، والجراح، وسفيان، وأبو الأحوص، وزيد بن أبي أُنيسة:

فرواه عبد الرزاق، (١٢١)، وأحمد، (١٠٥٣)، **ومن طريقه المصنف** [٩٠]، من طريق وكيع، وعبد الرزاق، عن إسرائيل. بتحويل الإسناد، وباللفظ التام الذي ذكره المصنِّف، وفيه غسل ظهور القدمين ونسبته ذلك إلىٰ رؤيته من رسول الله ﷺ.

ورواه أحمد، (١٣٥٣)، من طريق: وكيع، عن إسرائيل. وفيه صفة الوضوء، بأخصر مما سبق.

ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار، (٧٦)، (١١٢)، من طريق الفريابي، عن إسرائيل.

ورواه: إسرائيل عن جدِّه أبي إسحاق، به.

ورواه النسائي، (١٣٦)، من طريق: أبي عتاب سهل بن حماد، عن شعبة، عن أبي إسحاق، به. مختصرًا.

ورواه أحمد، (١٣٨٣)، من طريق: وكيع، عن أبيه الجراح، عن أبي إسحاق، عن أبي حية الوادعي، وعمرو ذي مر، عن علي، به.

ورواه عبد الرزاق، (١٢٠)، وأحمد، (٩٧٤)، (١٠٢٨)، (١٢٠٨)، (١٢٧٦)، وزوائد عبد الله (١٣٤٧)، (١٣٥٤)، والترمذي، (٤٤)، (١٣٥٧)، والبزار، (٧٣٤)، (٧٣٥)، وأبو يعلىٰ، (٢٨٣)، (٥٧١)، والمحاملي في أماليه

براوية ابن يحيىٰ البيع، (١٦٧)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٥/٣٧٣)، والبغوي في شرح السنة، (٢٢٨)، من طريق: سفيان، عن أبي إسحاق، به. مختصرًا.

وقال البغوي: «هذا حديث حسن».

ورواه ابن أبي شيبة، (٥٤)، (١٩٢)، (١٠٦٩)، والترمذي، (٤٨)، مطولًا بذكر القصة، وأبو داود، (١١٦) واختصر القصة، وابن ماجه، (٤٥٦) واختصر القصة، و(٤٣٦)، واقتصر علىٰ لفظة منه، وعبد الله في زوائد المسند، (١٠٤٩)، (١٣٥٥)، والبزار، (٧٣٦)، (٧٩٥)، والنسائي، (٩٦) مطولًا، وفي الكبرىٰ، (١٠٢)، وأبو يعلىٰ، (٤٩٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (١١٢)، والبيهقي في الكبرىٰ، (١/٧٥): من طريق أبي الأحوص ـ سلام بن سليم الحنفي: ثقة من رجال الشيخين ـ، عن أبي إسحاق، به.

قال البزار: «وَهَذَا الْكَلامُ لا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي جُحَيَّةَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَلِيٍّ، إِلا أَبُو الأَحْوَصِ»، قلت: هذا فيه نظرٌ علىٰ إطلاقه، فقد رواه عن أبي إسحاق جماعةٌ غير أبي الأحوص كما خرَّجناه، وقد أخرجه البزار نفسه من رواية سفيان عن أبي إسحاق عن أبي حية، ولكن مختصرًا، فامتنع أن يكون قصده مطلقًا، فالظاهر أن البزار يقصد لفظًا ما منه، وإن كان هذا لا يخلو من نظر أيضًا، فإن التثليث، والشُّرب من فَضل الوَضوء، وهو قائم، وكذا قوله: أريكم وضوء نبيكم، كلُّه وارد في تلك الروايات عن أبي إسحاق، اللهم إلا أن يكون التثليث في مسح الرأس، فإنه وارد في هذه الرواية، ولكنه موجودٌ في غيرها من الروايات أيضًا، وإن لم أنشط لتتبعه ومقارنته، إذ غرضُ هذا فقهيٌّ وبخاصة لدىٰ الشافعية، وإنما المقصود الأهم هاهنا غسل الرجلين

ومسحهما أو مسح الخفين، فإن لم يكن مرادُه شيئًا من ذلك، فهو عجيب.

ورواه عبد الله في زوائد المسند، (١٣٦٣)، من طريق: زيد بن أبي أُنيسة، عن أبي إسحاق، به.

قال الترمذي، (٤٤): فيما يتعلق بالتثليث، بعدما روىٰ حديث أبي إسحاق عن أبي حية، الآتي عند المصنف، مختصرًا: «توضأ ثلاثًا ثلاثًا»: «حَدِيثُ عَلِيٍّ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عَلِيٍّ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ، وَالْعَمَلُ عَلَىٰ هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْوُضُوءَ يُجْزِئُ مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ أَفْضَلُ، وَأَفْضَلُهُ ثَلَاثٌ، وَلَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ».

وقد طرَّقه الدارقطني في العلل وبيّن الخلاف في إسناده وألفاظه بما لا مزيد عليه، انظر: (٤/١٨٩ ـ ١٩٣).

وأبو حية الوادعي، ابن قيس، قيل لا يسمّىٰ، وقيل لا يعرف اسمه، وقيل: عمرو بن نصر، وقيل هو عمرو بن عبد الله الهمداني، جهّله أبو حاتم وابن المديني، ووثقه محمد بن عبد الله بن نمير، وقال ابن القطان: وثقه بعضهم، وصحح حديثه ابن السكن وغيره، وقال أحمد: شيخ، وقال الذهبي: لا يعرف، المغني في الضعفاء، (٢/٧٨١)، وقال: مجهول، ديوان الضعفاء، (ص: ٤٥٦)، وقال الحافظ في التقريب: مقبول، انظر: التهذيب، (١٢/٨١)، وقد توبع، قلت: والجهالة في تلك الطبقة لا تضر، وخصوصًا إذا كان المتن معروفًا، وليس في الوادعي جرحة ولا تهمة، فيحمل علىٰ السلامة، وهو من أصحاب علي رضي الله عنه.

فالحاصل أنّ هذا إسناد **حسن**: رجاله ثقات، إلا أن إسرائيل فيه بعض

الكلام، لكن عامة أهل العلم على صدقه، وأنه يتقن حديثَ جده أبي إسحاق السبيعي، وإن كان أحمد قال مرة: عن أبي إسحاق فيه لين، لكن قوّى حديثه عنه ابن مهدي وأبو حاتم ويحيى والترمذي، وضعفه ابن المديني ويحيى القطان والعقيلي وابن حزم وقال ابن سعد: ثقة ومنهم من يستضعفه، وقال النسائي: لا بأس به، وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث وفي حديثه لين، وفي موضع: ثقة صدوق وليس في الحديث بالقوي ولا بالساقط ـ قلت: وهذا الأخير عدل. انظر: تهذيب التهذيب، (٢٦١/١)، والتقريب، (ص ٦٣٥)، وقد توبع على هذا الحديث عن علي من جماعةٍ كما أورد المصنف، وكما ذكرنا من قبل، وسنأتي عليه فيما يلي من الكتب التسعة. والسبيعي مشهور بالتدليس، ولكن قالوا إنه يروي عن أبي حية الوادعي. انظر: التهذيب، (٨١/١٢).

۞ ثالثًا: طريق عبد خير عن علي رضي الله عنه:

وقد رواه عن عبد خير جماعةٌ، فروي عنه من طريق: المسيِّب بن عبد خير ـ وفيه الغسل وفيه المسح ـ، وخالد بن علقمة ـ وهو أشهر رواته، ورواه عنه جماعةٌ كثيرون ـ، ومالك بن عُرْفطة ـ خطأ عند الجمهور ـ، والحسن بن عقبة، وعبد الملك بن سَلع، والسُّدي، وأبي إسحاق السبيعي ـ وهو في المسح على ظاهر الخفين، وأنه لولا فعل النبي لكان الباطن أولى من الظاهر ـ.

فأما حديث **المسيب بن عبد خير**: ونبدأ به لأنه الذي أورده **المصنِّف**.

فرواه الشافعي في الأم، (١٨٠/٧)، وعبد الرزاق، (٥٧)، وعبد الله بن أحمد في زوائده، (٩٢٠)، (١٠١٧)، **ومن طريقه المصنف [٩١]**، والنسائي في الكبرى، (١١٩)، وعلقه أبو داود، (١٦٤)، والطبري في التفسير، (١٩٣/٨)،

والبيهقي في معرفة السنن، (١٨٥)، ومن طريق الشافعي، (٥٢٥)، وابن عبد البر في التمهيد، (١٤٩/١١). كلهم من طريق: أبي السوداء، عن ابن عبد خير، عن أبيه، به. باللفظ الذي فيه غسل ظهور القدمين، وكلامه عن أولوية غسل البطون لولا رؤية رسول الله ﷺ يغسلها.

قال الدارقطني في العلل، (٥٢/٤): «ورواه أبو السوداء النهدي عنه، فقال فيه: لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يغسل قدميه، واختلف عنه في لفظه، فقال بعض الرواة عن ابن عيينة: لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظهر قدميه. والقول قول من قال: يغسل قدميه، كما تقدم ذكره من رواية خالد بن علقمة، وعبد الملك بن سلع، ومن تابعهما، عن عبد خير، عن علي، أنه غسل قدميه ثلاثًا، وهما أثبت ممن خالفهما». **قلت**: ستأتي تخريج رواية خالد وابن سلع عن عبد خير في الغَسل.

قال البيهقي: «وَهَذَا حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ خَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدُ خَيْرٍ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ صَاحِبَا الصَّحِيحِ، وَقَدِ اخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي مَتْنِ هَذَا الْحَدِيثِ فَرُوِيَ هَكَذَا، وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ». وقال ابن عبد البر: «قال الحميدي: هذا منسوخ». وسنعلق على هذا، وسنذكر هذا الخلاف ونتقصى ألفاظه في تخريج الحديث من طريق أبي إسحاق السبيعي عن عبد خير، فهذا الخلاف وقع في حديثه.

أبو السوداء: هو عمرو بن عمران النهدي الكوفي، صاحب عبد خير؛ ثقة. والمسيب بن عبد خير: وثقه ابن معين، وضعفه الأزدي، الميزان، (١١٦/٤)، لكنه متعنت كما عُرف.

❊ وأما حديث **خالد بن علقمة** عن عبد خير:

فعامته فيه صفة وضوء علي، وفيها غسل الرجلين.

قال الدارقطني في العلل، (٤/٤٧): «وأما حديث خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي في الوضوء، فرواه عنه جماعة من الثقات مختصرًا ومستقصًى». وذكر جماعةً عنه، ليس الجميع وقفْنا عليه مسندًا، كما تكرر مرارًا.

رواه أبو داود، (١١١)، من طريق: أبي عوانة ـ وضاح بن عبد الله اليشكري ـ، وزائدة بن قدامة الثقفي، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، به. وفيه حكاية الوضوء، بالتثليث، وغسل الرجلين، ثم قال في آخره: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَعْلَمَ وُضُوءَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَهُوَ هَذَا»، وقريب من هذا اللفظ.

ورواه أحمد، (١٣٢٦)، وعبد الله في زوائد المسند، (١٢٠٢)، ورواه النسائي، (٩٢)، وفي السنن الكبرىٰ، (٧٧)، والبيهقي في الكبرىٰ، (١/٥٠)، (١/٦٨)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق من طريق أبي داود، (٢/٥٩)، والبغوي في شرح السنة، (٢٢٢)، من طريق: أبي عوانة، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، به، مطولًا في صفة وضوء علي بالتثليث، وفيه غسل الرجلين. وقال البغوي: «هذا حديث حسن».

ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في الطهور، (٧٣)، (٢٦٢)، (٢٧٦)، (٣٢٤)، (٣٣٥)، وأحمد، (١١٣٦)، والبزار، (٧٩١)، والنسائي، (٩١)، (١١٥)، مختصرًا، وفي الكبرىٰ، (٩٤)، وابن الجارود في المنتقىٰ، (٦٥)، وأبو يعلىٰ، (٢٨٦)، وابن خزيمة في صحيحه، (١٤٨)، وابن المنذر في الأوسط، (٣٥٢)، (٣٦٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (٧٦)،

(١١٢)، وابن حبان، (١٠٥٦)، مطولًا، و(١٠٧٩)، والدارقطني في سننه، (٢٩٥)، (٣٦٤)، والبيهقي في الكبرىٰ، (٤٧/١، ٤٨، ٥٠، ٥٨، ٧٤)، من طريق: زائدة، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، به.

قال البزار: «هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا أَحْسَنُ لَهُ سِيَاقًا وَلا أَتَمُّ كَلامًا مِنْ زَائِدَةَ». وله طرق عن زائدة، ولكن الشأن كما قال الدارقطني في السنن: «وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمُ الْكَلِمَةَ، وَالشَّيْءَ، وَالْمَعْنَىٰ قَرِيبٌ».

ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في الطهور، (١٢٢)، وابن أبي شيبة، (٥٥)، (٤٠٥)، وعبد الله في زوائد المسند، (١٠٠١)، (١٢٠١)، (١٠٣٠)، والطبراني في الصغير، (٥٩)، وفي الأوسط، (٧٠٣٠)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٥٦٦/٢) [من طريق خالد بن هياج، عن أبيه هياج بن بسطام، ضعيف]، من طريق: سفيان، عن شريك، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، به، مطولًا ومختصرًا.

قال الطبراني في الصغير: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ شَرِيكٍ، إِلا هَيَّاجُ بْنُ بِسْطَامٍ، تَفَرَّدَ بِهِ خَالِدٌ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ نَفْسِهِ»، وقال في الأوسط: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ إِلا هَيَّاجٌ، تَفَرَّدَ بِهِ: ابْنُهُ». فليحرر. وقال الخطيب في التاريخ: «قَالَ ابْنُ شَهْرَيَارَ: قَالَ سُلَيْمَانُ: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ سُفْيَانَ إِلا هَيَّاجٌ، وَتَفَرَّدَ بِهِ خَالِدٌ. وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدٍ نَفْسِهِ».

ورواه عبد الله في زوائد المسند، (٩٣٠)، (٩٤٨)، ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد، (٤١٩/٣)، من طريق: سفيان، عن خالد بن علقمة،

به ، مختصرًا . وذكر هذا الخلاف الدارقطني في العلل ، (٤/٤٩) .

ورواه الدارقطني في السنن ، (٢٩٦) ، من طريق أبان بن تغلب ، عن خالد بن علقمة ، به ، مختصرًا .

وفي مسند أبي حنيفة برواية الحصكفي ، (٧) ، (٨) ، وبراوية أبي نعيم ، (١/١٦٠ ، ١٦٥) ، والآثار لأبي يوسف ، (٤) ، والدارقطني في السنن ، (٢٩٤) ، من طريق: أبي حنيفة النعمان ، عن خالد بن علقمة ، به ، بألفاظ مطولة ومختصرة .

ولكنه جعل المسح على الرأس ثلاثًا ، قال الدارقطني في سننه: «هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ ، قَالَ فِيهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلاثًا . وَخَالَفَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَّاظِ الثِّقَاتِ مِنْهُمْ: زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَشُعْبَةُ ، وَأَبُو عَوَانَةَ ، وَشَرِيكٌ ، وَأَبُو الأَشْهَبِ جَعْفَرُ بْنُ الْحَارِثِ ، وَهَارُونُ بْنُ سَعْدٍ ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ ، وَأَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ ، وَعَلِيُّ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ ، وَحَازِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَجَعْفَرٌ الأَحْمَرُ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ فَقَالُوا فِيهِ: وَمَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً ، . . . ، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ ، قَالَ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ ثَلاثًا غَيْرَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَعَ خِلافِ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا رَوَىٰ لِسَائِرِ مَنْ رَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ ، فَقَدْ خَالَفَ فِي حُكْمِ الْمَسْحِ فِيمَا رَوَىٰ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ السُّنَّةَ فِي الْوُضُوءِ مَسْحُ الرَّأْسِ مَرَّةً وَاحِدَةً» . ونحوه في العلل ، (٤/٥١) .

قلت: كثير من تلك الطرق عن خالد بن علقمة ، ليست بأيدينا ، رغم أننا استقصينا قدر الطاقة وأكْثرنا ، فانظر فضل علم المتقدمين .

خالد بن علقمة: قال الحافظ: «صدوق»، وقد وثقه يحيىٰ والنسائي، وقال أبو حاتم: «شيخ»، انظر: التهذيب، (٣/١٠٨)، وقال الدارقطني في العلل، (٤/٥٢): «هما ـ خالد بن علقمة وعبد الملك بن سلع ـ أثبت ممن خالفهما ـ يعني من إسماعيل السدي، والمسيب بن عبد خير، وأبي السوداء النهدي».

❊ وأما حديث **مالك بن عرفطة**، عن عبد خير:

فقد خطّأوه، وردُّوه إلىٰ حديث خالد بن علقمة السابق تخريجُه:

رواه الطيالسي، (١٤٢)، وأحمد، (٩٩٢) (١١٨٢)، وأبو داود، (١١١)، والطوسي في الأربعين، (٤)، والبزار، (٧٩٣)، والنسائي، (٩٣، ٩٤)، وفي الكبرىٰ، (٨٣)، (١٠٠)، (١٦٤)، وأبو يعلىٰ، (٥٣٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (١١٢)، والبيهقي في الكبرىٰ من طريق الطيالسي، (١/٥٠)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق من طريق الطيالسي، (٢/٦٠)، من طريق: شعبة، عن مالك بن عرفطة، عن عبد خير، به، مطوّلًا، وقال النسائي: «هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ لَيْسَ مَالِكَ بْنَ عُرْفُطَةَ»، ومثله عن عبد الله بن أحمد، فقال عقب الموضع الأول: «قَالَ لَنَا أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ: هَذَا أَخْطَأَ فِيهِ شُعْبَةُ، إِنَّمَا هُوَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ»، وقال البزار: «وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ، فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ». وقال الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق، (٢/٥٩)، وقد ذكر هذا الحديثَ من حديث أبي عوانة عن خالد بن علقمة عن عبد خير: «وهو مالك بْن عرفطة الذي روىٰ عنه شعبة هذا الحديث، وكان شعبة يخطئ في اسمه ونسبه».

وحكي الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل، (١/٥٧١): «قَالَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ: هَذِهِ سُنَّةٌ تَفَرَّدَ بِهَا أَهْلُ الْكُوفَةِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ بِكَفٍّ وَاحِدٍ، وَهَذَا أَخْطَأَ فِيهِ شُعْبَةُ قَالَ مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ: وَإِنَّمَا هُوَ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ وَحَدَّثَ أَبُو عَوَانَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ: أَخْطَأْتَ إِنَّمَا هُوَ مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ، فَرَجَعَ أَبُو عَوَانَةَ مِنَ الصَّوَابِ إِلَى الْخَطَأِ فَحَدَّثَهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ، ثُمَّ ثَبُتَ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ أَنَّهُ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ فَرَجَعَ إِلَى خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ: إِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا لِئَلا يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّ أَبَا عَوَانَةَ قَالَ: مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ».

قلت: قد ذهب عددٌ من المحدّثين النقاد إلى توهيم شعبة في هذا الاسم ـ مالك بن عرفطة ـ، وأن الصحيح أنه حديث خالد بن علقمة، وقد تقدّم نقلُ بعض عباراتهم في التعليق على سياق الحديث. وممن نص على الوهم أيضًا: أحمد في المسند، (٢٦٠٧٢)، والبخاري في التاريخ الكبير، (٣/١٦٣)، وأبو حاتم وأبو زرعة في الجرح والتعديل، (٣/٣٤٣)، وفي العلل لابن أبي حاتم، (١/٥٦) رقم (١٤٥)، والترمذي، (١/٦٩)، باب ما جاء في وضوء النبي ﷺ، وابن حبان في الثقات، (٦/٢٦٠)، والدارقطني في العلل، (٤/٤٩)، والذهبي، تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣/٤٠٣). ولم يرتضِ ذلك الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي، (١/٦٩ ـ ٧٠)، فأورد تمثيل علماء الحديث للتصحيف في السماع بتصحيف شعبة لاسم هذا الراوي، ونقل كلامَهم من كتب المصطلح، ثم قال: «وأنا أتردد كثيرًا فيما قالوا هنا. أما دعوى أن تغيير الاسم إلى مالك بن عرفطة من باب التصحيف؛ فإنه غير مفهوم، لأنه لا شبه بينه وبين خالد بن علقمة، في الكتابة ولا في النطق، ثم أين موضع

التصحيف؟ وشعبة لم ينقل هذا الاسم من كتاب، إنما الشيخ شيخه رآه بنفسه وسمع منه بأذنه وتحقق من اسمه، نعم قد يكون عرف اسم شيخه ثم أخطأ فيه، ولكن ذلك بعيد بالنسبة إلىٰ شعبة، فقد كان أعلم الناس في عصره بالرجال وأحوالهم»، وضعَّف حكاية تحديث أبي عوانة التي حكاها ابن أبي داود. ولكن ردّ توارد النقّاد علىٰ هذا التوهيم بمجرد الاستبعاد؛ بعيد، والله أعلم.

وروي من حديث **الحسن بن عقبة**: رواه ابن أبي شيبة، (٦٠)، وأحمد في المسند، (١٠١٠)، وعبد الله في زوائد المسند، (١٠١٩)، (٩٢١)، من طريق: وكيع، عن الحسن بن عقبة، عن عبد خير، به، مختصرًا.

الحسن بن عقبة: أبو كيران، وثقه أحمد في سؤالات أبي داود، (٣٧١)، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال يحيىٰ بن معين: ثقة، الجرح والتعديل، (٢٨/٣)، ووثقه يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، (٨٣/٣، ٢٣٧)، وذكره ابن شاهين في الثقات، (١٩٧).

وروي من حديث **عبد الملك بن سَلْع**: رواه ابن أبي شيبة، (١٧٦)، (٤٠١)، وأحمد، (٨٧٨)، وعبد الله في زوائد المسند، (٩١٢)، (١٠١١)، والدارقطني في سننه، (٣٠٢)، من طريق: عبد الملك بن سَلْع، عن عبد خير، به، مطولًا، وفيه الغسل ثلاثًا، ومختصرًا.

عبد الملك بن سلع: ذكره ابن حبان في الثقات، (١٠٤/٧)، وقال: «كان يخطئ»، وقال الحافظ: «صدوق»، التقريب، (ص: ٣٦٢)، ولم يتعقباه في التحرير، وقدمه الدارقطني هو وخالد بن علقمة علىٰ من خالفهما، كما تقدم عن علله.

❊ وأما حديث **السُّدي** عن عبد خير:

فرواه أحمد، (٩٤٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (١٠٨)، من طريق: شريك، عن السدي، عن عبد خير، به. وفيه: الكلام عن ظهور القدمين وباطنهما، والنص على أنه وضوء من لم يحدث.

ورواه أحمد، (٩٧٣)، وابن خزيمة، (٢٠٢)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى، (١/٧٥)، وفي معرفة السنن والآثار، (١٨٧)، من طريق: سفيان الثوري، عن السدي، عن عبد خير، به. وفيه المسح على الخفين، ووضوء من لم يحدث، دون ذكر ظهور القدمين وباطنهما. قال الدارقطني في العلل، (٤/٥٢): «قول الثوري أصح».

قال البيهقي في الكبرى: «وَفِي هَذَا دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ فِي الْمَسْحِ عَلَى النَّعْلَيْنِ إِنَّمَا هُوَ فِي وُضُوءٍ مُتَطَوَّعٍ بِهِ لا فِي وُضُوءٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ مِنْ حَدَثٍ يُوجِبُ الْوُضُوءَ، أَوْ أَرَادَ غَسْلَ الرِّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، أَوْ أَرَادَ الْمَسْحَ عَلَى جَوْرَبَيْهِ وَنَعْلَيْهِ، كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ مُقَيَّدًا بِالْجَوْرَبَيْنِ، وَأَرَادَ بِهِ جَوْرَبَيْنِ مُنَعَّلَيْنِ فَثَابِتٌ عَنْهُ ﷺ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ، وَثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ وَالْوَعِيدُ عَلَى تَرْكِهِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ»، وقال في معرفة السنن: «فَقَالَ: «هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ»، وَفِي ذَلِكَ دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ مَسَحَهُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ رُوِيَ عَنْهُ مُطْلَقًا كَانَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رِوَايَةُ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ فِي صِفَةِ وُضُوءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي رِوَايَةِ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ».

السدي: إسماعيل، معروف، تكلم في حفظه، وفي مذهبه، خلص الحافظ:

«صدوق يهم، ورمي بالتشيع»، التقريب، (ص: ١٠٨)، وقال الذهبي: «حسن الحديث، وقال أبو حاتم: لا يحتج به»، الكاشف، (٢٤٧/١).

❊ وأما حديث **أبي إسحاق السبيعي** عن عبد خير:

فقد اختُلِف عليه اختلافًا كثيرًا كما هي العادة، ورواه جماعةٌ عنه، واختلف على بعض من رواه عنه أيضًا، فقد رواه عنه: إبراهيم بن طهمان، ويونس ابنه، والأعمش ـ واختلفوا عليه ـ.

رواه البيهقي في الكبرى، (٢٩٢/١)، من طريق: إبراهيم بن طهمان، عن أبي إسحاق، به، وفيها: «كُنْتُ أَرَى أَنَّ بَاطِنَ الْقَدَمَيْنِ أَحَقُّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا حَتَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى ظَهْرِ قَدَمَيْهِ عَلَى خُفَّيْهِ». قال البيهقي: «وَفِي كُلِّ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الْمُقَيَّدَاتِ بِالْخُفَّيْنِ دَلالَةٌ عَلَى اخْتِصَارٍ وَقَعَ» يعني في أحاديث مسح القدمين. وقد ذكره معلَّقًا، (٥٢٥)، فقال: «رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: وَمَسَحَ عَلَى ظَهْرِ قَدَمَيْهِ عَلَى خُفَّيْهِ». وانظر تعليقَ البيهقي الآتي على حديث حفص عن الأعمش عن أبي إسحاق.

ورواه أحمد، (١٢٧٦)، والدارمي، (٧١٥)، والبزار، (٧٩٤)، وأبو نعيم في الحلية، (١٢١٧٩)، والبيهقي في الكبرى، (٢٩٢/١)، من طريق: يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه أبي إسحاق، عن عبد خير، به. ولفظه عند أحمد: «تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى النَّعْلَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ، لَرَأَيْتُ أَنَّ بَاطِنَ الْقَدَمَيْنِ هُوَ أَحَقُّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا»، ففيه أنه مسح على النعلين، وذكر أنه لولا أنه رأى النبي لكان مسح

باطن القدمين أولىٰ من ظاهرهما. واستشكل بعضُ العلماء ذكر مسح باطن القدمين أو ظاهرهما. قال الدارمي عقبه: «هذا الحديث منسوخ»، وذكر آية الوضوء. يريد المسح علىٰ القدمين. وتقدَّم مثلُ ذلك عن الحميدي في حديث أبي السوداء عن ابن عبد خير عن أبيه. ولذا ذكره من كتب في ناسخ الحديث ومنسوخه. وعامة العلماء يحملون هذا علىٰ المسح علىٰ النعلين أصلًا، فلا حاجة للقول بالنسخ، وقد ورد في هذا الحديث نفسه عند أحمد أنه مسح النعلين، فالأمر قريب. وحمله بعضهم علىٰ أنه وضوء من لم يحدث كما تقدَّم في حديث السدي عنه، وكما سيأتي في حديث النزال بن سبرة عن علي قريبًا، وسيأتي أيضًا بذكر النعلين من حديث أبي إسحاق نفسه، ولذا قال البزار: «هَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا حَمَلَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَىٰ أَنَّهُ كَانَ عَلَىٰ طَهَارَةٍ هَذَا لِمَنْ ثَبَتَ الْخَبَرَ، وَلا يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ، إِذْ كَانَ الْخَبَرُ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَسَلَ رِجْلَيْهِ». وقد تقدَّم في التخريج هنا الأحاديث عن عبد خير والتي فيها الغسل، أشهرها من حديث خالد بن علقمة عنه.

وقال أبو نعيم في الحلية: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ بِذِكْرِ النَّعْلَيْنِ، لَمْ نَكْتُبْهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ عَنْهُ»، **قلت**: جاء بذكر النعلين من حديث أبي إسحاق من طريق يزيد بن عبد العزيز، وحفص بن غياث، كليهما عن الأعمش، عنه، كما سيأتي، ومن حديث إبراهيم بن طهمان عن أبي إسحاق، كما تقدَّم.

وقال البيهقي في الكبرىٰ: «عَبْدُ خَيْرٍ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ صَاحِبَا الصَّحِيحِ، فَهَذَا وَمَا رُوِيَ فِي مَعْنَاهُ، إِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ قَدَمَا الْخُفِّ بِدَلِيلِ مَا مَضَىٰ، وَبِدَلِيلِ مَا رُوِّينَا عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ فِي وَصْفِهِ وُضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ:

أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا».

ورواه أبو يعلىٰ، (٥٠٠)، من طريق: خلف بن هشام، عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي، قال: مثل حديث أبي حية، إلا أَنَّ عَبْدَ خَيْرٍ قَالَ: «كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طُهُورِهِ أَخَذَ بِكَفٍّ مِنْ فَضْلِ طَهُورِهِ فَشَرِبَ» مختصرًا. وقد ذكر هذه الطريق البزّار، فقد قال بعد أن ساق حديث أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أبي حية، عن علي، بطوله، وقد خرَّجناه من طريقه فيما تقدم من حديث أبي حية الوادعي عن علي في صفة وضوئه: «قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: فَحَدَّثَنِي عَبْدُ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، بِمِثْلِ هَذَا غَيْرَ أَنَّهُ: لَمَّا فَرَغَ أَخَذَ حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فِي كَفِّهِ فَشَرِبَهَا وَهُو قَائِمٌ. وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، وَأَبِي حَيَّةَ، عَنْ عَلِيٍّ مَجْمُوعَيْنِ إِلا أَبُو الأَحْوَصِ». **قلتُ**: فعلىٰ هذا يكون أبو الأحوص: سلام بن سُليم، قد روىٰ في صفة وضوء علي عن النبي، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي حية، وعن أبي إسحاق السبيعي عن عبد خير، كلاهما عن علي.

ورواه **الأعمش** عن **أبي إسحاق**، واختلفوا عليه:

فرواه ابن أبي شيبة، (١٨٣)، وأحمد، (٧٣٩)، وفي الزوائد، (٩١٩)، (١٠١٦)، وعلقه أبو داود، (١٦٢)، وأبو يعلىٰ، (٣٤٦)، (٦١٣)، من طريق: وكيع، عن الأعمش، به. ولفظه: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِرَأْيٍ كَانَ بَاطِنُ الْقَدَمَيْنِ أَحَقَّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا، وَلَكِنْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ ظَاهِرَهُمَا». قال أبو داود: «قَالَ وَكِيعٌ: يَعْنِي الْخُفَّيْنِ».

ورواه ابن أبي شيبة، (١٩٠٦)، وأبو داود، (١٦٢)، **ومن طريقه المصنف**

[٩٦]، والدارقطني في السنن، (٧٥٩)، (٧٦٠)، (٧٧٢)، وابن حزم في المحلىٰ، (٣٤٢/١)، والبيهقي من طريق أبي داود في الصغير، (١١٥)، وفي الكبرىٰ، (٢٩٢/١)، وفي المدخل من طريق ابن أبي شيبة، (٢١٩)، وكذا في معرفة السنن، (١١٨٦)، ومن غير طريقه، (٥٢٤)، وابن عبد البر من طريق أبي داود، في التمهيد، (١٤٩/١١)، من طريق: حفص بن غياث، عن الأعمش، به. لفظ المصنف: «لكان باطن القدمين» ـ ولكن لفظ البيهقي من طريقه: الخفين ـ، ولفظ أبي داود والدارقطني وابن حزم والبيهقي: «أسفل الخف»، وهو اللفظ الذي قدَّمه المصنِّف للاستدلال به، وهي براعة، فهو يعلم بما يستدل.

قال البيهقي في المعرفة: «وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالأَوَّلِ [يعني ما جاء عن عبد خير في المسح علىٰ القدمين] مَا فُسِّرَ فِي هَذَا [بالمسح علىٰ الخفين]، وَرُوِيَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ: أَنَّ الْمَسْحَ إِنَّمَا كَانَ فِي وُضُوءِ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ [كما تقدم في حديث السدي عن عبد خير]». وقال أيضًا بعد الحديث الذي رواه من غير طريق ابن أبي شيبة: «وَبِمَعْنَاهُ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، مقيِّدًا مُقَدِّمَيْ خُفَّيْهِ، وَأَطْلَقَ بَعْضُ الرُّوَاةِ الْقَدَمَيْنِ، وَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَىٰ الْمُقَيَّدِ». وقد تقدم حديث إبراهيم بن طهمان عن أبي إسحاق السبيعي، به.

ورواه أبو داود، (١٦٢)، والبيهقي من طريقه في الكبرىٰ، (٢٩٢/١)، من طريق: يزيد بن عبد العزيز، عن الأعمش، به، وفيه: «مَا كُنْتُ أَرَىٰ بَاطِنَ الْقَدَمَيْنِ إِلَّا أَحَقَّ بِالْغَسْلِ حَتَّىٰ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَىٰ ظَهْرِ خُفَّيْهِ»، فجمع بينهما.

ورواه ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، (١/٥٥)، والنسائي في الكبرىٰ، (١١٨)، وابن شاهين في ناسخ الحديث، (١٢٠)، من طريق عيسىٰ بن يونس، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، به. وفيها القدم.

ورواه الأنصاري الهروي في ذم الكلام، (٢٦٢)، من طريقي: محاضِر بن المورِّع، وحفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي إسحاق. ولفظه: «ما كُنْتُ أَحْسَبُ إِلَّا أَنَّ بَطْنَ الْقَدَمَيْنِ أَحَقُّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا حتَّىٰ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَىٰ ظَهْرِ قَدَمَيْهِ»، وقال الهروي: «السِّيَاقُ لِمُحَاضِرٍ، وَلَفْظُ حَفْصٍ نَحْوَهُ»، **قلت**: لفظ حفص استقصينا الخلاف فيه.

وقد ساق البزار الحديث، (٧٨٨)، عن الأعمش، من طريقي حفص ومحاضر.، ثم قال: «يَتَقَارَبَانِ فِي أَلْفَاظِهِمَا، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: مَا كُنْتُ أَحْسِبُ إِلا أَنَّ بَطْنَ الْقَدَمَيْنِ أَحَقُّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا، حَتَّىٰ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَىٰ ظَاهِرِ قَدَمَيْهِ».

ثم علَّق البزار قائلًا: «وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، بِهَذَا اللَّفْظِ.

وَرَوَاهُ أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَهَكَذَا رَوَاهُ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاثًا حَيْثُ تَوَضَّأَ، وَالأَخْبَارُ ثَابِتَةٌ عَنْ عَلِيٍّ، مِنْ وُجُوهٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاثًا، فَقَدْ وَهِيَ حَدِيثُ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ. وَقَدْ

ذَكَرْنَا عِلَّةَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَفَسَادَهُ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا الْكَلامِ فَاسْتَغْنَيْنَا عَنْ إِعَادَةِ ذِكْرِهِ بَعْدُ».

قلت: رواية خالد بن علقمة، عن عبد خير، في الغسل؛ قد خرجناها هاهنا تفصيلًا. أما رواية أبي الأحوص عن الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد خير، فقد خرجناها من مسند أبي يعلىٰ ولكن مختصرةً، وقد ذكرها البزار بلفظٍ أتمَّ فيه الغَسل، وخرَّجنا رواية أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أبي حية الوادعي، فيما تقدَّم من طريقه، وقد أخرجها البزارُ نفسُه، كما ذكرنا في التخريج هناك، وفيها أيضًا النصُّ علىٰ غسل الرجلين ثلاثًا. أما رواية حفص بن غياث عن الأعمش به، التي قال إن لفظها مقارب لمحاضر بن مورِّع عنه؛ ففي بعض ألفاظها غسل الرجلين كما تقدَّم، ومن ثَمَّ فلا ضرورة لتوهية حديث الأعمش إن كان قد اختُلف عليه فيه، فليس متنٌ منها ملتصقًا بالأعمش حتمًا بلا احتمال، فيحتمل أن الخلاف ممن اختلف عليه. ثُمّ أقول: إن اللفظ الذي قطع بفساده البزارُ محتمل للمسح علىٰ الخفين أيضًا، فليس بمقطوعٍ الدفعُ بفسادِه أصلًا.

وقد رجَّح الدارقطني لفظ من روىٰ الخفين في حديث الأعمش ـ وهو لفظ حفص وغيره كما تقدَّم ـ، فقال في العلل، (٤/٤٥): «والصحيح من ذلك قول من قال: كنت أرىٰ أن باطن الخفين أحق بالمسح من أعلاهما»، ثم قال: (٤/٤٦): «ومما يقوي ما ذكرناه، ما رواه خالد بن علقمة، وعبد الملك بن سلع، والحسن بن عقبة أبو كيران، وغيرهم، عن عبد خير أن عليًّا غسل قدميه ثلاثًا، وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل». **قلت:** هذه الطرق الثلاثة التي استدل بها الدارقطني: خرّجناها في حديث عبد خير هنا.

وقد صال الدارقطني وجال في بحث الخلاف في إسناد عبد خير وألفاظه،

في المسح على ظهر الخف، (٤/٤٤ ـ ٥٤)، ولو نقلناه لطال المقام جدًّا، وكثيرٌ من طرقه ليست بأيدينا كما ذكرنا مرارًا في نظائر، ولكن فرَّقنا بعض ترجيحات الدارقطني على الطرق في سياق التخريج، فهذا أليق.

۞ رابعًا: طريق أبي الغريف عبد الله بن خليفة المرادي عن علي رضي الله عنه:

رواه أحمد في المسند، (٨٧٤)، **ومن طريقه المصنف [٩٢]**، وأبو يعلى في مسنده، (٣٦٥)، عن عائذ بن حبيب، عن عامر بن السمط، عن أبي الغريف، به. وفيه غسل الرجلين، وفيه: «هذا لمن ليس بجنب، فأما الجنب فلا، ولا آية»، ورواه البخاري في التاريخ الكبير، (٧/٦٠)، معلَّقًا، قال: وقال أحمد بن إشكاب، نا عائذ بن حبيب، عن عامر بن السمط، عن أبي الغريف، فذكره. وفيه غسل الرجلين، ولم يذكر زيادة قراءة الجنب.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١/٢٧٦) تعليقًا على إسناد أبي يعلى: «رجاله موثقون».

وهذا إسناد **حسن**، رجاله موثَّقون، فعائذ بن حبيب صدوق رُمي بالتشيع، كما قال الحافظ في التقريب، (ص: ٢٨٩)، وعامر: ثقة.

وأبو الغريف، اسمه عبيد الله بن خليفة المرادي؛ قال أبو حاتم: «كان على شرطة علي بن أبي طالب، وليس بمشهور، وقد تكلموا فيه، وهو شيخ من نظراء أصبغ بن نباتة». وقال ابن سعد: «كان قليل الحديث»، وقال البخاري: سمع عليًّا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني في سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي: ثقة، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق رمي بالتشيع»، وقال الخطيب: «هو كوفي ورد مَسْكِن

في أصحاب الحسن بن علي بن أبي طالب الذين ساروا لقتال أهل الشام».
ونقل مُغلطاي: «زاد ابن خلفون في الثقات لما ذكره فيهم، وقيل: مرادي تكلم فيه بعضهم. وقال أحمد بن صالح: كوفي ثقة. وخرج الحاكم حديثه في مستدركه. وقال ابن عبد البر: كان على شرطة علي، وهو مثل الحارث الأعور، والأصبغ بن نباتة والحارث أشهرهم بحمل العلم»، وذكره الذهبي في الضعفاء.
انظر: طبقات ابن سعد، (٦/٢٤٠)، والتاريخ الكبير للبخاري، (٥/٣٨٠)، تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (١٠/٣٠٥)، إكمال تهذيب الكمال (٩/١٥ ـ ١٦)، ديوان الضعفاء للذهبي، (ص٢٦٤)، وميزان الاعتدال، (٣/٥)، والمعرفة والتاريخ (٣/١٩٩ ـ ٢٠٠)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢٥٦)، تقريب التهذيب (ص: ٣٧٠)، وتهذيب التهذيب (٧/١٠).

قلت: هذا هو الوارد من طريق أبي الغريف، فيه صفة الوضوء، وزيادة عن قراءة الجنب للقرآن. ولهذا الحديث طرقٌ أخرىٰ عن علي عن غير أبي الغريف، في النهي عن القراءة علىٰ جنابة، لم أنشغل بتخريجها لأن محل الاستشهاد بالحديث هاهنا حول الكلام عن غسل القدمين ـ وقد خرَّجنا أحاديثَها عن عليّ ـ وإنما ذكر قراءة القرآن للجنب استطرادًا.

۞ خامسًا: طريق النزال بن سبرة عن علي رضي الله عنه:

يروىٰ عنه هذا الحديث بالاقتصار علىٰ الشرب قائمًا، ولم أعتنِ بتخريجه، ولكن نخرِّج ما فيه صفة الوضوء، اللهم إلا رواية البخاري له، فإنه اقتصر علىٰ الشرب قائمًا مرةً، وذكر صفة الوضوء مرة، ولكن نذكرها للتعليق علىٰ بحثٍ فيها.

يروىٰ من حديث **عبد الملك بن ميسرة** عن النزّال:

رواه عن عبد الملك بن ميسرة جماعة، منهم: شعبة، والأعمش، ومنصور، ومسعر، وأبو نعيم الفضل بن دكين.

رواه أبو داود الطيالسي، (١٤١)، وأبو عبيد القاسم بن سلام في الطهور، (٣٩)، وابن الجعد، (٤٥٩)، وأحمد، (١٠٠٨)، (١١٧٧)، (١٣١٨)، والبخاري، (٥٦١٦)، مع اختلاف في المتن، والبزار، (٧٨٢)، والنسائي، (١٣٠)، وفي الكبرىٰ، (١٣٢)، وابن خزيمة، (١٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (١٠٥)، (٤٥٤٤)، وفي مشكل الآثار، (٢١٠٤)، والبيهقي في الكبرىٰ، (١/٧٥)، وفي الآداب، (٦٧٠)، **ومن طريقه المصنف [٩٧]**، والبغوي في شرح السنة، (٣٠٤٧)، من طريق: شعبة، عن عبد الملك بن ميسرة، عن النزال بن سبرة، عن علي. ولفظه ـ عند النسائي ـ: «رَأَيْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه صَلَّىٰ الظُّهْرَ ثُمَّ قَعَدَ لِحَوَائِجِ النَّاسِ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْعَصْرُ، أُتِيَ بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ فَأَخَذَ مِنْهُ كَفًّا فَمَسَحَ بِهِ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَرَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَ فَضْلَهُ فَشَرِبَ قَائِمًا. وَقَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ هَذَا، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُهُ، وَهَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ»، وهكذا لدىٰ الجميع بنحوه، وبعضه مختصر، فيه المسح علىٰ الرجلين، وفيه: النص أنه وضوء من لم يحدث.

قال البيهقي: «رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَاسٍ بِبَعْضِ مَعْنَاهُ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الثَّابِتِ دَلالَةٌ عَلَىٰ أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ عَلَىٰ الرِّجْلَيْنِ إِنْ صَحَّ فَإِنَّمَا عُنِيَ بِهِ وَهُوَ طَاهِرٌ غَيْرُ مُحْدِثٍ، إِلا أَنْ بَعْضَ الرُّوَاةِ كَأَنَّهُ اخْتَصَرَ الْحَدِيثَ، فَلَمْ يَنْقُلْ قَوْلَهُ: هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ». وقال البغوي: «هذا حديث صحيح».

قلت: رواية البخاري، (٥٦١٦)، من طريق: آدم، عن شعبة، عن عبد الملك، عن النزال، ليس في آخرها: «هذا وضوء من لم يحدث»، وفيها: «وغسل وجهه ويديه، وذكر رأسه ورجليه»، والأصل: مسح رأسه ورجليه، كما في سائر الروايات، وقد أشار البيهقي إلىٰ هذا الاختلاف وأرجعه لاختصار الرواة فقال في السنن الكبرىٰ، (١/١٢٢): «رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَاسٍ بِبَعْضِ مَعْنَاهُ»، وقد نقله المصنِّف، وكذا أشار إليه البغوي، فقال في شرح السنة، (١١/٣٨٢): «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مُحَمَّدٌ ـ يعني البخاري ـ، عَنْ آدَمَ، عَنْ شُعْبَةَ. وَقَالَ: «وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ: هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ».

قال الحافظ في فتح الباري، (١٠/٨٢): «قوله: فشرب وغسل وجهه ويديه وذكر رأسه ورجليه: كذا هنا، وفي رواية بهز ـ قلت عمرو: عن شعبة عن عبد الملك به، عند أحمد في المسند، (١٣١٨) خرَّجناه فيما سبق ـ: فأخذ منه كفًّا فمسح وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه، وكذلك عند الطيالسي: فغسل وجهه ويديه ومسح علىٰ رأسه ورجليه، ومثله في رواية عمرو بن مرزوق عند الإسماعيلي. ويؤخذ منه أنه في الأصل: «ومسح علىٰ رأسه ورجليه»، وأن آدم توقف في سياقه، فعبر بقوله: وذكر رأسه ورجليه»،

قلت: وفي هذا نوعُ نظرٍ، فإن آدم بن أبي إياس رواه بالتصريح: «فمسح بها وجهه ويديه ورأسه ورجليه» كما لدىٰ البيهقي في الكبرىٰ، والآداب، كما هي الرواية التي أوردها المؤلف، فلِمَ علَّق الحافظ ذلك به؟ والظاهر عندي: أن هذا من تصرف البخاري في المتن بالاختصار أو الحذف والإبهام ـ كما هو مذهبه أحيانًا في مواضع معروفة عند أهل هذا الشأن ـ ولعله لمّا لم يخرج «ذلك

وضوء من لم يحدث»، ولا أعرف علةَ ذلك فلعلّ الزيادة لم تصح عنده أو لم يؤدِّها إليه آدم أو مَنْ فوقَه، وقد أشار البيهقي أن بعض الرواة ربما اختصر في الحديث؛ واحتاج البخاري إلىٰ الحديث لأجل الشرب قائمًا، واستشكل ورود مسح الرجلين علىٰ هذا التقدير؛ أبهمه. ومما يدلّك علىٰ ذلك أنه أخرجه من طريق مسعر عن عبد الملك به، (٥٦١٥)، فاختصره بمرة ولم يذكر فيه صفة الوضوء أصلًا، واقتصر علىٰ الشرب قائمًا. فأما الاختصار ففيه سعةٌ، ولكن لا يخلو هذا المذهبُ في التصرُّف والإبهام من إشكال.

ورواه أحمد في المسند، (٥٨٤)، والترمذي في الشمائل، (٢١٠)، والبزار، (٧٨١)، من طريق: الأعمش، عن عبد الملك بن ميسرة، به. وفيه: وضوء من لم يحدث. ولفظ البزار مختصر.

ورواه عبد الله في زوائد المسند، (١٣٧٠)، وأبو يعلىٰ، (٣٦٨)، وابن خزيمة، (١٦)، (٢٠٤)، من طريق: جرير، عن منصور بن المعتمر، عن عبد الملك بن ميسرة، به. بنحوه، وليس فيه أنه وضوء من لم يحدث. وابن حبان في صحيحه، (١٣٤٠)، من طريق جرير، عن منصور بن المعتمر، عن عبد الملك بن ميسرة، به. بنحوه، وفيه وضوء من لم يحدث.

ورواه ابن خزيمة، (٢٠٤)، وابن حبان، (١٣٤١)، (١٠٥٧) و(٥٣٢٦) من طريق ابن خزيمة، من طريق زائدة، عن منصور، به، وفيه: هذا وضوء من لم يحدث.

ورواه البخاري، (٥٦١٥)، مختصرًا في الشرب قائمًا، وأبو داود، (٣٧١٨)، وكلاهما ـ يعني البخاري وأبو داود: في الشرب قائمًا ـ وأبو يعلىٰ، (٣٠٩)، وابن خزيمة، (١٦)، تعليقًا، والبزار، (٧٨٠)، والطحاوي في شرح

معاني الآثار، (٤٥٤٤)، وفي مشكل الآثار، (٢١٠٤)، من طريق: مسعر بن كدام، عن عبد الملك بن ميسرة، به، وفيه وضوء من لم يحدث.

وقال ابن خزيمة، (١٦)، من طريق: الفضل بن دكين، وعبيد الله بن موسىٰ، به.

= ونذكر ما وعدنا به من تتمة طرقه عن علي رضي الله عنه:

۞ سادسًا: طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه:

رواه أبو داود، (١١٥)، من طريق: فطر، عن أبي فروة ـ مسلم بن سالم الجهني: ثقة من رجال الشيخين ـ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، قال: «رَأَيْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا تَوَضَّأَ رَسُولُ اللهِ».

۞ سابعًا: طريق شقيق بن سلمة عن علي رضي الله عنه:

رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في الطهور، (٧٩)، وابن ماجه، (٤١٣)، والبزار، (٣٩٤)، والطبراني في مسند الشاميين، (١٦٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (٣٨٢/٣٧)، (٧٦/٤٢)، من طريق: ابن ثوبان، عن عبدة بن أبي لبابة، عن شقيق بن سلمة، قال: «رَأَيْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا يَتَوَضَّآنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَيَقُولَانِ: هَكَذَا كَانَ وُضُوءُ رَسُولِ اللهِ»، فجمع عثمان وعليًّا.

ورواه الطيالسي، (١٧١)، والجعد، (٣٤٠٧)، وابن أبي خيثمة في تاريخه من طريق الجعد، (٤٤١٩)، وأبو يعلىٰ، (٥٧٢)، من طريق: عبدة بن أبي لبابة، به، مفردًا عن عليٍّ دون عثمان.

ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار، (٧٧)، والطبراني في مسند الشاميين، (١٦١)، كلاهما من طريق الجعد، وفيه الجمع بين علي وعثمان.

۞ ثامنًا: طريق ربعي بن حراش عن علي ﷺ:

رواه عبد الله في زوائد المسند، (٧٩٩)، والطبراني في الأوسط، (٤٢٩٨)، من طريق: فرات بن أحنف، عن أبيه أحنف بن مشرح، عن ربعي بن حراش، عن علي. فيه خطبته في الرحبة، والنص علىٰ وضوء من لم يحدث.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ رِبْعِيٍّ إِلا أَحْنَفُ أَبُو فُرَاتٍ»، **قلت**: فرات: متروك.

۞ تاسعًا: طريق زِرّ بن حُبيش عن علي ﷺ:

رواه أحمد، (٨٧٥)، والحربي في غريب الحديث، (٣١٧/١)، وأبو داود، (١١١)، والبزار، (٥٦١)، والطبراني في الأوسط، (٣٧٣٦)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان، (٢٧٦/١)، والبيهقي في الكبرىٰ، من طريق أبي داود، (٥٨/١، ٧٤)، من طريق: ربيعة بن عتبة الكناني ـ في إسناد البزار: ربيعة بن عبيد، فليحرر ـ، عن المنهال بن عمر، عن زر بن حبيش. ولفظه: «مَسَحَ عَلِيٌّ ﷺ رَأْسَهُ فِي الْوُضُوءِ حَتَّىٰ أَرَادَ أَنْ يَقْطُرَ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ»

قال البزار: «وَلا نَعْلَمُ رَوَىٰ الْمِنْهَالُ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ حَدِيثًا مُسْنَدًا إِلا هَذَا الْحَدِيثَ».

وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو إِلا رَبِيعَةُ

الْكِنَانِيُّ، وَهُوَ: رَبِيعَةُ بْنُ عُبَيْدٍ كُوفِيٌّ، وَأَبُو مَرْيَمَ عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ الْقَاسِمِ الأَنْصَارِيُّ».

❁ عاشرًا: طريق عُمير بن سعيد النخعي عن علي رضي الله عنه:

رواه الطبراني في مسند الشاميين، (١٣٣٦)، من طريق: إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله، عن عمير بن سعيد النخعي، عن علي. وفيه غسل الرجلين ثلاثًا.

❁ حادي عشر: طريق ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه:

رواه الطبراني في الأوسط، (٧٨٤٩)، قال: حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ، نا وَهْبٌ، نا مُحَمَّدٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، نا نَاجِيَةُ بْنُ كَعْبٍ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ، فذكر الصِّفَة.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، إلا عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ، وَلا عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، إلا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، تَفَرَّدَ بِهِ: وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ».

قلت: هذا الإسناد مقارِب، أكبر ما فيه اختلاط أبي إسحاق وتدليسه، وقد رواه أبو إسحاق عن غير واحد من أصحاب علي، فهذا نافعٌ للحديث، مضرٌّ بالطريق. نافع من جهة ثبوته عن علي، فهذا من شواهده، وهي كثيرة، وبعضها سالم صحيحٌ في نفسه أصلًا، ومضر بهذا الطريق، لاحتمال اختلاط أبي إسحاق فيه في تعيين راويه عن عليٍّ رضي الله عنه، ولاسيما أنه بسند مفردٍ شحيح.

❁ ثاني عشر: طريق عمرو ذي مِرّ عن علي رضي الله عنه:

رويت صفة الوضوء من طريق عمرو ذي مِر مجموعًا مع أبي حية الوادعي.

وقد ذكرناه هناك في حديث أبي حية الوادعي.

ورواه أحمد، (١٣٨٣)، من طريق: وكيع، عن أبيه الجراح، عن أبي إسحاق، عن أبي حية الوادعي، وعمرو ذي مر، عن علي، به.

ولكن ذكر هذا الحديثَ من حديث عمرو ذي مر الدارقطنيُّ في السنن بإسنادٍ آخر وغلَّطه، فذكر رواية خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي في صفة الوضوء ـ وقد خرجناها تفصيلًا ـ، وذكر الجماعة الكثيرة التي روتْها عن خالد بن علقمة، فقال: «زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَشَرِيكٌ، وَأَبُو الأَشْهَبِ جَعْفَرُ بْنُ الْحَارِثِ، وَهَارُونُ بْنُ سَعْدٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَأَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ، وَعَلِيُّ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ، وَحَازِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَجَعْفَرٌ الأَحْمَرُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ فَقَالُوا فِيهِ: وَمَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً، إِلا أَنَّ حَجَّاجًا مِنْ بَيْنِهِمْ جَعَلَ مَكَانَ عَبْدِ خَيْرٍ عَمْرًا ذَا مِرٍّ، وَوَهِمَ فِيهِ». وكذا وهّمه في العلل، (٤/٤٩).

فعلى هذا يكون حديث عليّ قد روي من طريق عمرو ذي مرّ من طريق أبي إسحاق السبيعي، كما سبق، عند أحمد مقرونًا بأبي حية الوادعي، ومن طريق حجاج بن أرطأة عن خالد بن علقمة عنه، وهذا الثاني وهَّمه الدارقطني، وأن الجادة المحفوظة فيه عن عبد خير.

۞ ثالث عشر: طريق حَبَّةَ العُرَني عن علي رضي الله عنه:

رواه ابن جرير في تفسيره، (٨/٢٠٩)، من طريق: أبي مالك الجنبي، عن مسلم بن كيسان، عن حبة، عن علي. وفيه المسح على النعلين، وقوله: هذا وضوء من لم يحدث.

قلت: مسلم بن كيسان، ضعيف ذاهب الحديث.

۞ رابع عشر: طريق الحارث الأعور عن علي ﷺ:

رواه ابن أبي شيبة، (١٠٦٦)، وابن ماجه، (٣٩٦)، من طريق: أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي. ولفظه: «دَعَا عَلِيٌّ بِمَاءٍ فَغَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَنَعَ»

ورواه عبد الرزاق، (١٢٢)، من طريق: عبد الكريم بن أبي المخارق، عن الحارث، به. **قلت**: عبد الكريم متروك.

ورواه الخطيب في تاريخ بغداد، (٥/٣٧٢)، من طريق: محمد بن عبد الله الزبيري، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن الحارث الأعور، به.

وقال عقبه: «قَالَ لَنَا الْبَرْقَانِيُّ ـ يعني شيخه في هذا الإسناد ـ: قَالَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الأَسْدِيُّ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي حَيَّةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ: وَهُوَ خَطَأٌ، قَالَ الْبَرْقَانِيُّ: وَقَوْلُ مَنْ قَالَ الْحَارِثَ خَطَأٌ أَيْضًا، وَصَوَابُهُ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي حَيَّةَ بْنِ قَيْسٍ، كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، وَالْفِرْيَابِيُّ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ. قُلْتُ: وَالْوَهْمُ فِي حَدِيثِ ابْنِ سَيْفٍ مِنْ عُمَرَ بْنِ شَبَّةَ، وَاللهُ أَعْلَمُ». **قلت**: كذا قال الخطيب رحمه الله، وابن شَبَّة ثقة لم يتكلموا في حفظه، ولكنْ شيخه أبو أحمد الزبيري، وإن كان ثقةً من رجال الشيخين؛ إلا أن أبا حاتم قال: له أوهام، وقال أحمد: كثير الخطأ في حديث سفيان، ولذا قال الحافظ في التقريب: ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، انظر: التهذيب، (٩/٢٥٥)، والتقريب، (ص ٤٨٧). قلت: وهذا من حديثه عن الثوري، فإلصاق الوهم به أقرب، والله أعلم.

وقال الدارقطني ، في العلل (٤/ ٤٤) ، في سياق الخلاف على الأعمش على أبي إسحاق: «وخالفهم إسماعيل بن عمرو البجلي فرواه عن حفص بن غياث ، عن الأعمش ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث عن علي ، ووهم في قوله: الحارث» .

۞ خامس عشر: طريق الصلت الحُرقي عن علي رضي الله عنه:

رواه البخاري في التاريخ الكبير ، (٥٨٠٦) ، من طريق عبد الكريم ، عن الصلت الحرقي ، عنه .

۞ سادس عشر: طريق أبي مطر الجهني عن علي رضي الله عنه:

رواه أحمد في المسند ، (١٣٥٩) ، وعبد بن حميد ، (٩٥) ، من طريق: المختار بن نافع ، عن أبي مطر ، به . وفيه صفة الوضوء ، وظاهره المسح على الرجلين .

قلت: المختار متروك ، وأبو مطر مجهول .

۞ سابع عشر: طريق الضحاك عن علي رضي الله عنه:

رواه أبو يعقوب في الآثار ، (٤) ، من طريق: أبي حنيفة ، عن أبي هند الحارث بن عبد الرحمن ، عن الضحاك ، عن علي ، مختصرًا .

ومسند أبي حنيفة رواية أبي نعيم ، (١/ ١٦٠) ، من طريق: محمد بن عبد الرحمن ، عن الضحاك ، عن علي ، بلفظ أطول . وقد يكون هذا الإسناد محرَّفًا عن السابق .

قلت: وهذا على كلِّ حالٍ منقطع ، فالضحاك عن عليٍّ مرسل ، كما قال أبو

زرعة، انظر: تحفة التحصيل، (ص ١٥٥).

۞ ثامن عشر: ومن رواية سعيد بن حيان التيمي عن علي:

رواه البزار، (٨٠٩)، من طريق: علي بن عاصم، عن أبي حيان، عن أبيه، عن علي، مختصرًا في التثليث.

قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، إِلا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ»، **قلت**: علي بن عاصم: ضعيف، وقد اتُّهم.

ورواه الطبراني في الأوسط، (٣٦٠٠)، من طريق: مختار التمار، عن أبي حيان التيمي، عن أبيه، عن علي. وكلام البزار والطبراني كليهما في التفرد منقوض بالآخر كما ترىٰ.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ التَّيْمِيِّ إِلا مُخْتَارٌ التَّمَّارُ، وَهُوَ: مُخْتَارُ بْنُ نَافِعٍ»، **قلت**: التمار متروك.

۞ تاسع عشر: طريق عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه:

رواه الخطيب في تاريخ بغداد، (١٠/١٤١)، من طريق: يحيىٰ بن عقبة بن أبي العيزار، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة مقرونًا بعبد خير، عن علي، به. **قلت**: ابن أبي العيزار: متروك.

۞ عشرين: طريق أبي إسحاق عمن حدثه عن علي رضي الله عنه:

رواه ابن أبي شيبة، (١٣٥)، من طريق: الأشعث، عن أبي إسحاق، عمن حدثّه، عن علي.

قال الدارقطني في العلل، (٤/١٩٢): «ورواه أشعث بن سوار، عن أبي إسحاق، عمن سمع عليًّا، ولم يسمه. وقيل: عن أشعث، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي».

قلت: وهذا مبهم، وأشعث ضعيف، ولو صح إلى السبيعي فلا عجب، فقد أكثر أبو إسحاق جدًّا في هذا الحديث عن علي، فرواه عن جماعة من أصحاب عليٍّ كما تقدّم، وقد اختلط أبو إسحاق، فلابدّ له فيه من شيءٍ من الوهم والنسيان.

والحمد لله رب العالمين.



١٠٠

حديث عليّ رضي الله عنه: «من أحبَّني، وأحبَّ هذين وأباهما وأمهما؛ كان معي في درجتي في الجنة».

رواه عبد الله في زوائد المسند، (٥٧٧)، وزوائد الفضائل، (١١٨٥)، **ومن طريقه المصنف** [١٠٠]، والترمذي، (٣٧٣٣)، والدولابي في الذرية الطاهرة، (٢٣٤)، والطبراني في الصغير، (٧٠)، وفي الكبير، (٢٦٥٤)، وغيرهم. جميعهم من طريق: نصر بن علي الجهضمي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى الكاظم، عن الباقر، عن آبائه، به.

قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»، وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، إِلا أَخُوهُ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ، تَفَرَّدَ بِهِ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ».

نصر؛ ثقة، وكذا موسى الكاظم، وأبوه الصادق، وسائر الإسناد الشريف.

وإنما العلةُ في عليّ بن جعفر بن محمد، أخي موسى الكاظم، خرَّجه الذهبي في ميزان الاعتدال، (١١٧/٣)، وقال: «ما هو من شرط كتابي، لأني ما رأيت أحدًا ليَّنه، نعم ولا من وثقه، ولكنّ حديثه منكر جدًّا، ما صححه الترمذي ولا حسنه»، وقال عنه الحافظ: مقبول، ـ يعني على اصطلاحه: حيث لم يتابع وإلا فليِّن. فالحاصل أنه مستور.

قال الشيخ الألباني في الصحيحة، (٦٦٣/٥): «علي بن جعفر هذا، لم يوثقه أحد، بل أشار الترمذي إلى تضعيفه، بأن استغرب حديثه بلفظ: "من

أحبني وأحب هذين...»، وفي الضعيفة، (١٢٢/٧): «علي بن جعفر هذا مجهول الحال كما تقدم».

وقال الترمذي إن هذا الحديث غريب، لا يُعرف إلا من هذا الوجه، كما قال الطبراني، وهذا نوع إعلالٍ للحديث.

نعم؛ ورد في النسخة المطبوعة للترمذي إنه: حسن غريب، لكن ذلك التحسين ليس وارداً في النسخ القديمة وليس في طبعة بشار، فلعله من إدخال بعض النسّاخ، يدل على ذلك أمور: منها أن الحافظ الذهبي قال في ترجمة علي بن جعفر في الميزان، كما نقلنا قريبًا، إن الترمذي لم يصححه ولم يحسنه، وكذا الحافظ المزي في تحفة الأشراف، (٣٦٤/٧)، ذكر أنه غريبٌ دون تحسين، وكذا نقل **المصنِّف** معنا حكم الترمذي السابق ولم يذكر تحسينًا، وقال العلامة أحمد شاكر ـ وهو محقق الترمذي ـ في تحقيق المسند، (٤١٣/١): «التحسين ثابت في بعض نسخ الترمذي دون بعض، ولذلك قال الذهبي في الميزان:...»، وذكر ما نقلناه، وقال الشيخ شعيب في تحقيق المسند، (١٨/٢): «قال الترمذي: «حسن غريب». كذا وقع في المطبوعة: «حسن...»، وهي كذلك في تحفة الأحوذي، وكلمة: «حسن» لم ترد في النسخ القديمة المسموعة التي اعتمدها الحافظ المزي في كتابه تحفة الأشراف، ولعلها وقعت في بعض النسخ دون بعض، والله أعلم»، وقد أثبت شاكرٌ في تحقيق الترمذي، (٦٤٢/٥) أن الحديث حسن غريب، وأما بشار؛ فلم يثبت التحسين في طبعته.

وقال الذهبي في سير الأعلام، (٢٥٤/٣): «إسناده ضعيف، والمتن منكر»، وتقدم كلامه في الميزان أن الحديث منكر جدًّا، وسنذكر وجه النكارة.

وضعفه شعيب في المسند، وضعفه الألباني في ضعيف الترمذي، (٧٨٠)، ضعيف الجامع، (٥٣٤٤)، وقال في الضعيفة، (١٢١/٧) (٣١٢٢): «منكر»، وكذا عثمان الخميس في رسالته في فضائل الحسن والحسين، (٢٩٠).

والحديث **حسَّنه المصنِّف**، وكذا حسّنه عبد القادر الأرناؤوط في جامع الأصول، (١٥٧/٩)، وكذا شاكر في المسند، (٤١٢/١) (٥٧٦)، وقال الخميس في رسالته: «لا أدري ما مستند أحمد شاكر في تحسينه له»، والظاهر أن مستندهما في التحسين أن علي بن جعفر المذكور لم يُذكر فيه جرح، وروىٰ عنه جماعة، فليس مجهولًا، وفي حاله سِتر، ورأوا أن لمتن الحديث شواهدَ؛ فحسنوه لأجل ذلك، فهذا هو المستند بغضِّ النظر عن مناقشته.

ومما يشير إلىٰ ذلك أن شاكرًا ذكر الحكاية التي وقعت لنصر بن علي الجهضمي لما حدَّث بهذا الحديث عن علي بن جعفر، وهي في تهذيب الكمال، (٣٦٠/٢٩)، وتهذيبه، (٤٣١/١٠): «قال عبد الله بن أحمد: لما حدث نصر بن علي بهذا الحديث أمر المتوكِّلُ بضربه ألف سوط، فكلمه جعفر بن عبد الواحد، وجعل يقول له: هذا الرجل من أهل السُّنَّة، ولم يزل به حتىٰ تركه، وكان له أرزاق فوفرها عليه موسىٰ.

قال الحافظ أبو بكر ـ يعني الخطيب البغدادي ـ: إنما أمر المتوكل بضربه لأنه ظنه رافضيًّا، فلما علم أنه من أهل السنة تركه»، فالظاهر أن شاكرًا فهم منها حُسْنَ حديث علي بن جعفر؛ لمكان نصر بن علي وسُنيته.

ونكارة المتن سببها ما نقله الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة، (١٢٢/٧): «قال ـ يعني الذهبي ـ في "مختصر منهاج السنة" (ص٤٧٦) تبعاً لأصله "المنهاج" (١٠٧/٤) ـ واللفظ للذهبي ـ: "وذكره ابن الجوزي في

"الموضوعات"، وهل يقول رسول الله ﷺ هذه المجازفة أصلًا من كون المسلم الخطَّاء يصير في درجة المصطفىٰ بمجرد الحب؟! ".

وليس في "المنهاج" ذكر ابن الجوزي في هذا الحديث، وإنما ذكره في حديث آخر عقب هذا في حب علي أيضًا، فكأن الذهبي انتقل بصره عند الاختصار من الحديث الأول إلىٰ هذا، وهو في "موضوعات ابن الجوزي" (١/٣٨٧)».

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء، (١٢/١٣٥): «وما في رواة الخبر إلا ثقة، ما خلا علي بن جعفر ـ فلعله لم يضبط لفظ الحديث ـ، وما كان النبي ﷺ مِن حُبِّه وبثِّ فضيلة الحسنيْن ليجعل كلَّ مَنْ أحبَّهما في درجته في الجنة، فلعله قال: فهو معي في الجنة. وقد تواتر قوله عليه السلام: "المرء مع من أحب". ونصر بن علي، فمن أئمة السنة الأثبات».

قلت: والثابت في الصحيح قوله ﷺ: «اللهم إني أحبهما فأحبَّهما»، من حديث أسامة بن زيد، رواه البخاري، (٣٧٤٧)، ومن حديث أبي هريرة بإفراد الحسن بالدعاء، رواه البخاري، (٢١٢٢، ٥٨٨٤)، ومسلم، (٢٤٢٣)، و(٢٤٢٢)، مختصرًا، ومن حديث البراء مفردًا بالحسن أيضًا، البخاري، (٣٧٤٩)، ومسلم، (٢٤٢٤، ٢٤٢٥). ويروىٰ بطرق كثيرة عن كثير من الصحابة.

أما ترتيب محبة النبي علىٰ محبتهما، ففيه رواياتٌ كثيرة جدًّا، عامتها تالفة، لو استقصيناها لخرجنا عن موضوع الكتاب، وقد استقصيتها في كتابي الكبير عن الحسن بن علي. ولكن أمثلها ما رُوي من حديث أبي هريرة: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ؛ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَبْغَضَهُمَا فَقَدْ

أَبْغَضَنِي»، رواه عبد الرزاق في مصنفه، (٦٣٦٩)، وأحمد في المسند، (٧٨١٦، ٩٣٨١، ١٠٤٩١)، وفي الفضائل، (١٣٥٩، ١٣٧٦، ١٣٧٨)، وابن ماجه، (١٤٣)، واللفظ له، والنسائي في الكبرىٰ، (٨١١٢)، والطبراني في الكبير، (٢٦٤٧)، وغيره، والأوسط، (٤٧٩٥)، والحاكم في المستدرك، (١٦٦/٣، ١٧١/٣)، وغيرهم. في بعض طرقه: سالم بن أبي حفصة؛ ضعيف من الغلاة، لكن تابعه أبو الجحاف، مقبول من الغلاة.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، (٢١/١): «هَذَا إِسْنَاد صَحِيح رِجَاله ثِقَات»، وكذا في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٢٤١/٧).

وصححه شاكر، (٧٨٦٣)، وقال شعيب، (٢٦٠/١٣): «إسناده قوي، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير أبي الجحاف»، وحسنه الألباني في صحيح الجامع، (١٠٠٣/٢)، (٥٩٥٤)، وفي صحيح وضعيف ابن ماجه، (١٤٣)، والجنائز، (١٠١)، وحسَّنه الخميس في الرسالة، (١٧٩، ٢٩٨)، فالأقرب حسنه.

أما باللفظ الذي أورده المصنف، وفيه الزيادة المذكورة عن استحقاق الدرجات، فهذا **منكر**، كما تقدَّم، والله أعلم.



١٠١ - ١٠٢

حديث: «الإيمان معرفةٌ بالقلب، . . .».

من حديث عليّ رضي الله عنه، وله شواهد سنذكرها في موضعها.

=يروىٰ من حديث **عليّ** رضي الله عنه من طريق: **علي بن موسىٰ الرضىٰ** عن آبائه، وله متابعات، ويروىٰ عن الرّضىٰ من طريق: **أبي الصلت الهروي**، وتوبع عليه وسنذكر هذه المتابعات في مواضعها، وكذا الشواهد، ولن نطرِّقها تفصيلاً فإن عامتها تالفة:

* أما طريق **أبي الصلت الهروي**: فرواه ابنُ ماجه، (٦٥)، **والمصنِّف من طريقه** [١٠١]، وابن أبي خيثمة في السفر الثاني من تاريخه، (٢٢٤٥)، والطبري في تهذيب الآثار، (١٠٢٨)، (١٠٢٩)، والدولابي في الكنىٰ، (١١٧٤)، والطبراني في الأوسط، (٦٢٥٤)، (٨٥٨٠)، والعقيلي في الضعفاء، (١٥٦/٤)، والآجري في الأربعين، (١٢)، وفي الشريعة، (١٦٤٦)، وابن بطة في الإبانة الكبرىٰ، (٦٣٠)، وتمام الرازي في فوائده، (٧٣٦)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان، (١٧٥/١)، والبيهقي في الاعتقاد، (١٤٦/١)، **والمصنف من طريقه**، والخطيب في تاريخ بغداد من طريق أبي نعيم، (٣١٦/١٢)، وابن الجوزي من طريق الخطيب في الموضوعات، (١٢٨/١)، كلهم من طريق: عبد السلام بن صالح أبي الصلت الهروي، عن علي بن موسىٰ الرضىٰ، عن أبيه، عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي، به. وقال أبو الصلت: «لَوْ قُرِئَ هَذَا الْإِسْنَادُ عَلَىٰ مَجْنُونٍ لَبَرَأَ».

قال الطبراني في الأوسط: «لا يُرْوَىٰ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ إِلا بِهَذَا الإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ السَّلامِ بْنُ صَالِحٍ الْهَرَوِيُّ»، وقال: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرٍ، إلا عَبْدُ السَّلامِ، وَلا يُرْوَىٰ عَنْ عَلِيٍّ، إلا بِهَذَا الإِسْنَادِ»، فهذا الحديثُ حديثُ عبد السلام بن صالح، كما سيأتي.

=ورُوِيَتْ **متابعات** لعبد السلام علىٰ عليٍّ الرضىٰ:

قال البيهقي في الاعتقاد: «تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسَىٰ الرِّضَا رضي الله عنه».

ـ وقد أخرج هذه المتابعةَ: الثعلبيُّ في التفسير، (٢٤٤)، والبيهقي في شعب الإيمان، (١٧)، **ومن طريقه المصنف** [١٠٢]، فرواه من طريق: أبي الصلت عبد السلام، ومحمد بن أسلم، قالا: ثنا علي بن موسىٰ الرضىٰ، به.

محمد بن أسلم؛ ثقة حافظ، وشيخ البيهقي هو عبيد بن محمد بن محمد بن مهدي النيسابوري الصيدلاني، ثقة رَضِي، تاريخ الإسلام، (١٤٢/٩)، ولكن الطريق إلىٰ محمد بن أسلم فيها الفضل بن محمد بن المسيب البيهقي، وهو وإن كان حافظًا مُكثرًا، لكن قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، (٦٩/٧): «تكلموا فيه»، وقال ابن الأخرم: صدوق غالٍ في التشيع، ونقل الحاكم توثيقه عن الأئمة الذين سمعوا منه، انظر: سير أعلام النبلاء، (٣١٨/١٣)، وقال الحاكم في سؤالات السجزي، (ص: ١٨٥): «ثقة مأمون لم يُطعن في حديثه بحجة».

ـ ورواه ابن الأعرابي، في معجمه، (١٦٢١)، من طريق: عبد الله بن جعفر بن محمد، قال: حدثني ابن أخي علي بن موسىٰ، به.

قلت: عبد الله هذا مجهول الحال، لم أقف فيه على شيء.

ـ وفي اللآلئ، (٣٩/١) متابعةٌ أخرجها ابن السُّني في كتاب الإِخوة والأخوات، من طريق: عبد العزيز بن محمَّد بن الحسن بن زبالة، عن عبد الله بن موسى، عن أخيه علي الرضى به.

قلت: وهذه المتابعة ورواها أبو موسى المديني في اللطائف من علوم المعارف، خ، (١٥). وعبد الله؛ مجهول. والراوي عنه ابن زبالة: عبد العزيز هذا قال ابن حبان في المجروحين (١٣٨/٢): «يروي عن المدنيّين الثقات الأشياء الموضوعات المعضلات، كان ممن يُتصوّر له الشيء فيُعرض عليه وُيخيّل له فيُحدِّث به حتى بطل الاحتجاج بأخباره»، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٦٢٧/٢) في ترجمة عبد العزيز بن الحسن بن زبالة: «عن عبد الله بن موسى بن جعفر الصادق بحديث منكر عن آبائه»، فقال الحافظ في لسان الميزان ت أبي غدة (٢٠١/٥): «قد ذكر المؤلف بعد هذا عبد العزيز بن محمد بن زبالة المدني... فالظاهر أنه هذا وأنه عبد العزيز بن محمد بن الحسن».

ـ ورواه ابن الأعرابي في معجمه، (٢٢٩٣)، والشجري في أماليه، (٥٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (١٨٣/٤٣)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين، (١٦٧/١ ـ، ٤٦٢١٦٨)، من طريق: دواد بن سليمان الغازي القزويني، عن الرضى، به.

قلت: داود الغازي قال ابن الجوزي والسيوطي إنه مجهول، وقد اعتمدا في ذلك على أبي حاتم فقد قال إنه مجهول، في الجرح والتعديل، (٤١٣/٣)، وإنما هو معروف، كذاب، قال الذهبي في ميزان الاعتدال، (٨/٢): «داود بن

سليمان الجرجاني الغازي، عن علي بن موسىٰ الرضىٰ وغيره. كذّبه يحيىٰ بن معين، ولم يعرفه أبو حاتم، وبكل حال فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة علىٰ الرضىٰ، رواها علي بن محمد بن مهرويه القزويني الصدوق عنه»، قلت: والراوي عنه هنا ابن مهرويه.

ـ ورواه الخطيب في تاريخ بغداد، (١٧/١١)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات، (١٢٨/١)، من طريق أبي القاسم عبد الله بن أحمد الطائي، عن أبيه، عن الرضىٰ به. **قلت**: هذه نسخة موضوعة، كما صرح العلماء، وأبو القاسم الطائي متفق علىٰ اتهامه، أو أبيه، قال الذهبي في الميزان، (٣٩٠/٢): «عن أبيه، عن علي الرضىٰ، عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه»، وانظر: ديوان الضعفاء، (ص ٢١٠). وانظر: موضوعات ابن الجوزي، (١٢٩/١)، واللآلئ، (٣٨/١).

ـ ورواه الخطيب في تاريخ بغداد، (٦٧/٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات، (١٢٨/١)، من طريق: علي بن غراب، عن الرضىٰ، به. قلت: الإسناد إليه فيه مجاهيل. وقال ابن الجوزي في الموضوعات (١٢٩/١) إن علي بن غراب «قال السعدي: هو ساقط، وقال ابن حبان: حدث بالأشياء الموضوعة فبطل الاحتجاج به مجهول»، ودافع عنه السيوطي في اللآلئ المصنوعة، (٣٨/١)، ثم قال «ومثل هذا يصلح في المتابعة»، قلت: وعلىٰ كلٍّ فالسند إليه مجهول، فإن لم يكن ابن غراب آفته فتلك آفته.

ـ ورواه الدارقطني في المؤتلف والمختلف، (١١٥/٢)، ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد، (٦٧/٢)، ومن طريقه ابن الجوزي، (١٢٨/١)، من طريق: محمد بن سهل بن عامر البجلي، عن الرضىٰ، به. قلت: إسناد

مسلسل بالمجاهيل، منهم محمد بن سهل هذا نفسه، قال ابن الجوزي إنه مجهول، وقال السيوطي في اللآلئ، (١/٣٧): «محمد بن سهل البجلي هو مجهول».

ـ ورواه ابن عدي في الكامل، (٣/٢٠٣) من طريق العدوي، عن الهيثم بن عبد الله، عن علي بن موسىٰ، به والعدوي هو الحسن بن علي، وضّاع سراق، سيأتي الكلام عليه الآن في متابعة الرضىٰ، وقال عن الهيثم إنه مجهول.

ـ وذكر ابن عدي في الكامل، (١/٣٢٥) متابعةً من طريق أحمد بن العباس بن مليح بن إبراهيم، عن علي الرضىٰ، به، في ترجمة أحمد بن العباس، وذكر تضعيفَه جدًّا.

ـ وذكر ابن عدي في الكامل، ٠٣/٢٠٤) متابعةً من طريق: علي بن الأزهر السرخسي، ولم يوردها. وهذا مجهول. انظر: طبقات الشافعي لابن السبكي، (١/١٠/١٢٠).

ـ واستخرج له السيوطي في اللآلئ، (١/٣٥)، متابعةً عزاها لكتاب الألقاب للشيرازي، من طريق الحسن بن محمَّد بن علي بن موسىٰ الرضىٰ، عن جده، به. قلت: شيخ الشيرازي لم أقف له علىٰ ترجمة.

ـ واستخرج له السيوطي في اللآلئ، (١/٣٩)، أيضًا متابعةً أخرجها الصابوني في المئتين، من طريق: محمد بن زياد السهمي، عن علي بن موسىٰ الرضىٰ به. «قال الصابوني: هذا حديث غريب لم أكتبه إلا من حديث أهل البيت». قلت: محمد بن زياد لم أقف له علىٰ ترجمة.

ـ وذكر الحافظ في النُّكت الظراف، (٧/٣٦٦) أن ابن الأعرابي أخرجه في معجمه من طريق: عبد الغني بن محمَّد بن الحسن، عن عبد الله بن يحيىٰ

بن موسىٰ، عن علي الرضىٰ، به. قلت: لم أقف علىٰ عبد الغني، أنا عبد الله بن يحيىٰ بن موسىٰ، فلعله السرخسي، وقد اتهمه ابن عدي، والذهبي، وإن قال الحاكم: حسن الحديث، كثير الإفراد، ولست أقف علىٰ حاله. انظر: الكامل، (٤٣٩/٥)، والميزان، (٥٢٤/٢)، ولسان الميزان، (٢٨/٥)، والمغني في الضعفاء، (ص ٢٢٣).

فالخلاصة ما قاله العقيلي فأصاب، في الضعفاء (١٥٦/٤): «وَلَا يُتَابَعُ ـ يعني أبو الصلت ـ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ تُقَارِبُهُ».

= ورُويت **متابعاتٌ** للرضىٰ علىٰ الكاظم:

ـ فقد رواه تمام في فوائده، (٧٣٩) من طريق: الحسن بن علي التميمي الطبرستاني، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صدقة العنبري، عن موسىٰ بن جعفر، به. وقد أشار المزي في تهذيب الكمال (٨٢/١٨)، إلىٰ هذه المتابعة.

قلت: الطبرستاني الغالب أنه الحسن بن علي بن صالح العدوي الذي ترجمه ابن عدي في الكامل، (١٩٥/٣)، «يضع الحديث، وَيَسْرِقُ الحديث ويلزقه علىٰ قوم آخرين ويحدث عن قوم لا يُعرفون، وَهو متهم فيهم أن الله لم يخلقهم»، ولكنّه دلَّس نسبتَه لوهائه، وبينة ذلك أن ابن عدي أخرج الحديث عنه عن ابن صدقة في ترجمته، ومحمد بن صدقة قال الحافظ في لسان الميزان، ت أبي غدة، (٢٠٨/٧): «محمد بن صدقة: عن موسىٰ بن جعفر الصادق. قال ابن عَدِي في ترجمة الحسن بن علي العدوي الراوي عنه: لا يعرف»، وانظر: الكامل لابن عدي، (٢٠٣/٣). وعصب ابنُ عدي هذا الحديثَ برأسه، فقال عقب الحديث: «وأما روايته ـ يعني العدوي ـ عن محمَّد بن صدقة ومحمد

بن تميم فإنهما مجهولان، فروىٰ عنهما عن موسىٰ بن جعفر والرضىٰ، فإني لم أكتب هذا إلا عنه، ولم أسمع بأحدٍ روىٰ هذا الحديث إلا من طريق علي بن موسىٰ الرضىٰ عن أبيه، فأما عن أبيه نفسه من غير حديث الرضىٰ عنه فلم أسمع به، ولم يُحدث به غير العدوي».

=ورويت **متابعاتٌ** لموسىٰ الكاظم علىٰ جعفر الصادق:

=فرواه تمام في فوائده، (٧٣٦)، من طريق عباد بن صهيب، عن جعفر بن محمد، به. قلت: الإسناد إليه تالفٌ، مسلسل بالمجاهيل، وعباد متروكٌ متفق عليه.

=فالمتابعات غير سالمةٍ أصلًا، عامتها من رواية الضعفاء والوضاعين والمجاهيل، كما أن أبا الصلت كان يُسرَق منه الحديث، كما سبق، وكما ستأتي قصة في ذلك، وأسلمُها طريق محمد بن أسلم الذي أورده البيهقي، الذي يبدو أنه يميل إلىٰ تقوية الحديث، واستشهد له بحديث شُعب الإيمان، كما نقله **المصِّنف**.

=والحديث حديث عبد **السلام بن صالح** أبي الصلت الهروي، عن علي الرضىٰ به.

هو أبو الصلت عبد السلام بن صالح بن سليمان القرشي، مولاهم الكوفي. الكلام فيه كثير، وعامة النقاد وعلماء الجرح والتعديل علىٰ ضعفه، فمنهم من يقتصر علىٰ ذلك، ومنهم من يقول إنه روىٰ أحاديث مناكير، ومنهم من يتهمه، ومنهم من يكذبه صراحة ويتهمه بالوضع والسرقة، وقليلٌ منهم حسَّن به الظن، وهو بصورة أساسية يحيىٰ بن معين.

فأما جرحه والطعن فيه فكالمتواتر عند النقاد، فليس بنا حاجة لنقله، وقد أحسن البوصيري في العبارة إذ لخَّص ذلك فقال في زوائد ابن ماجه، (١٢/١): «أبو الصلت هذا متفق علىٰ ضعفه، واتهمه بعضهم». وانظر حول أقوال النقَّاد في جرحه: الجرح والتعديل، (٤٨/٦)، والضعفاء للعقيلي، (٧٠/٢)، والكامل لابن عدي، (٢٥/٧)، وتاريخ بغداد، (٤٧/١١)، وتهذيب الكمال، (٤٢٩)، وميزان الاعتدال، (٦١٦/٢)، وإكمال التهذيب، (٢٧٤/٨)، وتهذيب التهذيب، (٣١٩/٦).

وإنما الشأن هنا البحثُ في توثيقه الوارد عن الأقل، لأنه المخالف لهذا الحكم، ولأنه المؤثّر إذن في الحكم علىٰ الحديث، ولأن **المصنِّف** أوحىٰ به لتقوية الحديث. ويمكن القول إن تحسين القول فيه لم يرد إلا عن يحيىٰ بن معين بصورة أساسية، فقد أصاب صاحبا تحرير تقريب التهذيب (٣٦١/٢)، إذ قالا: «ولم يحسن الرأي فيه سوىٰ ابن معين، فوثقه في بعض الروايات، وهو شذوذ منه»، ولعله لم يُحسن القول فيه إلا مَن تأثّر بكلام يحيىٰ أو أراد مراعاته. ولذا قال صالح جزرة كما في تاريخ بغداد، (٥١/١١): «رأيت يحيىٰ بن معين يحسن القول فيه»، وكذا الحاكم، فقد قال عن أبي الصلت: ثقة مأمون، ثم استدل بأقوال يحيىٰ فيه، انظر: المستدرك، (١٣٧/٣).

وقد اختلفت الروايات عن يحيىٰ في أبي الصلت، فقال معلِّقًا علىٰ حديث له ـ أنا مدينة العلم ـ: «قد سمع، وما أعرفه بالكذب»، وقال عن الحديث: «ما سمعته قط، وما بلغني إلا عنه»، وقال: «لم يكن عندنا من أهل الكذب، وهذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها»، انظر: سؤالات ابن الجنيد، (٢٥)، وتهذيب الكمال، (٧٨/١٨). وسأله عبد الخالق بن منصور عن حديث أنا مدينة العلم،

الذي رواه أبو الصلت، فقال: «ليس هذا الحديث بشيء»، انظر: تاريخ بغداد، (١١/٥٠). ففي هذه الروايات: لم يرم يحيىٰ أبا الصلت بالكذب، وأنكر الحديث.

وقال عباس بن محمد الدوري: سمعت يحيىٰ بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح، فقلت ـ أو قيل له ـ: إنه حدّث عن أبي معاوية، عن الأعمش: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟ أليس قد حدّث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية، هذا أو نحوه، انظر: تاريخ بغداد، (١١/٥٠)، وزاد الحاكم: وهو ـ أي الفيدي ـ: ثقة مأمون، انظر المستدرك، (٣/١٣٧)، فأخرج الحديثَ من عهدة أبي الصلت، ففي رواية القاسم بن عبد الرحمن الأنباري قال يحيىٰ عن هذا الحديث: هو صحيح. قال الخطيب: «أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه»، تاريخ بغداد، (١١/٤٩ ـ ٥٠). وفي رواية أبي علي صالح بن محمد جزرة أنه سُئل عن أبي الصلت فقال: دخل يحيىٰ بن معين ونحن معه علىٰ أبي الصلت فسلَّم عليه، فلما خرج تبعته فقلت له: ما تقول رحمك الله في أبي الصلت؟ فقال: هو صدوق، فقلت له إنه يروي حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت بابه، فقال: قد روىٰ هذا ذاك الفيدي عن أبي معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت. انظر: المستدرك ٣/١٣٧، وانظر مثل ذلك في تاريخ بغداد، (١١/٥٠)، وقد حققنا الكلام في حقيقة هذا الحديث وحقيقة هذه المتابعة في الكلام علىٰ حديث مدينة العلم، وأن أبا معاوية كان يرويه عن الأعمش ثم كفّ عنه وتركه. قال ابن محرز: سألت يحيىٰ بن معين عن أبي الصلت عبد السلام

بن صالح الهروي فقال: ليس ممن يكذب، فقيل له في حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فقال: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير قال: حدّث به أبو معاوية قديمًا ثم كفّ عنه، وكان أبو الصلت رجلاً موسرًا يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ وكانوا يحدثونه به. انظر: جزء معرفة الرجال برواية ابن محرز (١/٧٩) رقم (٣١). وجمع الخطيب البغدادي بين القولين بالتاريخ، فقال: «أحسب عبد الخالق سأل يحيىٰ بن معين عن حال أبي الصلت قديمًا ولم يكن يحيىٰ إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد. فأجاب إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن حاله، وأما حديث الأعمش فإن أبا الصلت كان يرويه عن أبي معاوية عنه فأنكره أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين من حديث أبي معاوية، ثم بحث يحيىٰ عنه فوجد غير أبي الصلت قد رواه عن أبي معاوية»، تاريخ بغداد، (١١/٥٠)، وقد بحثنا هذا تفصيلًا في تخريج حديث مدينة العلم [٣٨].

فالحالة الأولىٰ ليحيىٰ هي التي يعبّر عنها من اقتصر في قوله علىٰ أبي الصلت أنه يروي المناكير، مع تحسين القول فيه في نفسه أنه ثقة أو صدوق. فقد جاء عن الحاكم أنه قال عنه: يروي مناكير، تهذيب التهذيب، (٦/٣٢١)، وقد تقدّم في المستدرك أنه قال عنه: ثقة مأمون، فعلىٰ هذا قد يقال لا تعارض، فمراده أنه ثقة في نفسه، وكذا قال الحافظ في التقريب، (١/٥٠٦): «صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال كذاب»، فتعقباه في تحرير التقريب، (٢/٣٦١)، وأصابا: «بل ضعيف»، ثم ساقا كلام النقاد، وختما، (٢/٣٦٢)، فقالا: «فمن أين جاءه الصدق؟»، قلت: والحافظ نفسُه قد اختلف حكمه علىٰ أبي الصلت في كتبه الأخرىٰ، فقال ـ وهذا جمْع نور الدين السدعي

الوصابي في تحفة اللبيب فيمن تكلم فيهم الحافظ من الرواة في غير التقريب، (٥٢٧/١): «"ضعيف عندهم". "المصابيح" (١٠١). "ضعيف يسرق الحديث". "الدراية" (١٣٣/١). "متروك". "التلخيص" (٤٢٤/١)، و"الكشاف" (٤٦٥/٢). "كذبوه". "الإصابة" (٣٠٧/٨)»، فعلّه لم يتحرر له ذلك الحُكم في التقريب، أو اختلف الزمن.

ووصف يحيىٰ له بالوثاقة قد لا يستلزم توثيقه في الرواية بالضبط، كما قال المعلِّمي: «ابن معين ربما يطلق كلمة: «ثقة» لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب»، التنكيل، (٧٢/١)، وقد صرّح يحيىٰ غير مرة أن أبا الصلت لا يكذب، ولذا قال الخزرجي في الخلاصة، (ص ٢٣٨): «قال يحيىٰ: ليس ممن يكذب» مقتصرًا علىٰ ذلك في حكاية كلام يحيىٰ. وعلىٰ هذا ينبني قول من قال من المتأخرين إنه صالح في نفسه، فحمل توثيق يحيىٰ له علىٰ الصلاح الشخصي. فقال الذهبي في الكاشف، (٦٥٣/١): «واه شيعي متهم مع صلاحه»، وقال في الميزان، (٦١٦/٢): «الرجل الصالح، إلا أنه شيعي جلد» ـ ومثله سبط ابن العجمي في الكشف الحثيث، (ص ١٦٧) ـ، وقال في سير أعلام النبلاء، (٤٤٦/١١): «له فضل وجلالة، فيا ليته ثقة»، وعلَّق علىٰ قول الحاكم السابق إيراده بأنه ثقة مأمون، فقال: «لا والله، لا ثقة، ولا مأمون»، مختصر تلخيص الذهبي للمستدرك لابن الملقن (١٣٧٠/٣).

قلت: فإذا تلخَّص ذلك، ظهر أنّ ضعف أبي الصلت يكاد يكون محلّ اتفاق، إذا حملنا توثيق يحيىٰ علىٰ أنه في الصلاح والديانة. أما علىٰ الحمْل الأول لكلام يحيىٰ أنه صدوق في نفسه يروىٰ المناكير، يعني أنه لا يكذب أو لا يتعمد الكذب؛ فالحق أن هذا القول فيه نظر، إذ يقال حينَها: من أين يأتي

بهذه المناكير ؟ ومن ثَمَّ حقَّق المعلمي الكلام في أبي الصلت هذا بكلام مشهور حسن ، ننقله لذكائه ، إذ قال في تعليقه على الفوائد المجموعة للشوكاني (ص: ٢٩٣): «أبو الصلت فيما يظهر لي كان داهية ، من جهة ، خدم علي الرضى بن موسى بن جعفر بن محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب وتظاهر بالتشيع ، ورواية الأخبار التي تدخل في التشيع ، ومن جهة كان وجيهًا عند بني العباس ، ومن جهة تقرب إلى أهل السنة بردِّه على الجهمية . واستطاع أن يتجمَّل لابن معين حتى أحسن الظن به ووثقه ، وأحسبه كان مخلصًا لبني العباس وتظاهر بالتشيع لأهل البيت مكرًا منه لكي يصدق فيما يرويه عنهم ، فروى عن علي بن موسى عن آبائه الموضوعات الفاحشة كما ترى بعضها في ترجمة علي بن موسى من التهذيب وغرضه من ذلك حط درجة علي بن موسى وأهل بيته عند الناس ، وأتعجب من الحافظ ابن الحجر: يذكر في ترجمة علي بن موسى من التهذيب تلك البلايا وأنه تفرد بها عنه أبو الصلت ، ثم يقول في ترجمة عليّ [الرضى] من التقريب: (صدوق والخلل ممن روى عنه) والذي روى عنه هو أبو الصلت . ومع ذلك يقول في ترجمة أبي الصلت من التقريب: (صدوق له مناكير ، وكان يتشيع ، وأفرط العقيلي فقال: كذاب) ، ولم ينفرد العقيلي ، فقد قال أبو حاتم: (لم يكن بصدوق) ، وقال ابن عدي: (له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو متهم فيها) ، وقال الدارقطني: (روى حديث: "الإيمان إقرار القول" وهو متهم بوضعه) ، وقال محمد بن طاهر: (كذاب)» ، ثم قال في موضع آخر ، (٣٤٩ ـ ٣٥٠): «وتبين مما هناك أن من يأبى أن يكذبه يلزمه أن يكذب علي بن موسى ، وحاشاه!» .

قلت: ولا مخرج من ذلك إلا أن يكون أبو الصلت هذا قد تحمَّل هذه المناكير ودلَّسها عن الرضى ، ولكن كيف وقد صرح بالتحديث من الرضى ،

وتصريح المدلس بالسماع كذبٌ مستقلّ، بل في بعض طرق الحديث رواية لواقعة فيها التحديث. فالحقّ أن السبيل ضاقت على توثيقه بالصدق من أي مخرج، ومن نظر في أحاديثه عمومًا لم يرتب في أنه وضّاع وأن البلاء منه، وإلا لزِمَ الإلزامُ الذي ذكره المعلمي.

أقول: وقد تقدّم مني البحث في أبي الصلت، ولكن الموضع الأول أوعب، وقد كسلت عن المطابقة بينهما وحذف أحدهما.

=وقد تُكلِّم في **علي بن موسى الرضى** لأجل مثل هذه المتون المنكرة، ولكن أكثر النقاد لم يجعلوا التَّبِعةَ عليه فيها، وحملوها مَنْ يروى عنه. قال ابن حبان في المجروحين، (٢/١٠٦): «يروي عن أبيه العجائب... كأنّه كان يهم ويخطئ»، وتابعه ابن القيسراني في أطراف المجروحين، (ص٢٤٣)، فقال: «كان يأتي عن آبائه بالعجائب»، فتعقبه الذهبي، فقال في الميزان، (٣/١٥٨): «إنما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كُذِبَ عليه ووُضِعَ عليه نسخةٌ سائرةٌ كما كُذِبَ على جده جعفر الصادق، فروى عنه أبو الصلت الهروي ـ أحدُ المتهمين ـ، ولعلي بن مهدي القاضي عنه نسخة، ولأبي أحمد عامر بن سليمان الطائي عنه نسخةٌ كبيرةٌ، ولداود بن سليمان القزويني عنه نسخة»، وقال في سير أعلام النبلاء، (٩/٣٨٨) عن أحاديثه: «ولا تكاد تَصِحُّ الطرقُ إليه»، وخرَّجه في ديوان الضعفاء، (ص: ٢٨٦) ليقول: «رويت عنه نسخة فيها عجائب، وهو صدوق»، وقال الحافظ في تقريب التهذيب (ص: ٧٥): «صدوقٌ والخللُ ممّن روى عنه».

وللحديث ثلاثة **شواهد**:

الأول: من حديث **أنس** رضي الله عنه: أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات،

(١/١٢٩)، ولفظه: «الإيمان الإقرار بالله والتصديق بالقلب والعمل بالأركان»، وقال: «وهذا إسنادٌ ضعيف، وفيه مجاهيل».

الثاني: من حديث **عائشة** ﵂: ذكر السيوطي في اللآلئ، (١/٣٦) أن الشيرازي أخرجه في الألقاب، والديلمي في مسند الفردوس من وجه آخر عنها. ولفظه: «الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالأركان».

قلت: إسناد الشيرازي فيه جماعة لم أقف عليهم، وعيسىٰ بن إبراهيم، هو ابن طهمان؛ متروك، انظر: الجرح والتّعديل، (٦/٢٧١)، وإسناد الديلمي فيه الحكم بن عبد الله الأيلي، متروك، انظر: الميزان، (١/٥٧٢)، ورمز السيوطي للحديث في الجامع الصغير، (٣٠٩٥)، بالضعف، وحقُّه أن يكون موضوعًا.

الثالث: من حديث **أبي قتادة الأنصاري** الحارث بن ربعي ﵁: ذكره البخاري في التاريخ الكبير، (٢٣٨٧)، رواه مسافر بن حاجي الدمشقي في الأربعين البلدانية، (٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان، (٨)، ولفظه: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَذَلَّ بِهَا لِسَانُهُ، وَاطْمَأَنَّ بِهَا قَلْبُهُ، لَمْ تَطْعَمْهُ النَّارُ»، قلت: فيه: عبد الله بن يرفأ، وعبد الرحمن بن فروخ، ذُكرا ذِكرًا، في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم والثقات لابن حبان، ولم أقف فيهما علىٰ جرح أو تعديل.

=وقد قال **المصنف** إن الحديث «حسن اللفظ والمعنىٰ»، وليس هذا بكاف في ثبوته، لأن ثبوت الحديث ثبوت خاص لا يجوز لمجرد صحة المعنىٰ أو حسن اللفظ، ففي كلام المصنِّف نظر، فالحديث ضعيف جدًّا، بل موضوع، وقد تقدَّم الكلام علىٰ جميع طرقه.

والحديث ـ بصورة أساسية ـ حديثُ أبي الصلت الهروي عن الرِّضَىٰ، والحمل فيه علىٰ أبي الصلت، وسائر من يرويه إنما سرقه منه. وقد جزم بذلك جماعةٌ من العلماء.

قال ابن الجوزي في الموضوعات، (١/١٢٩): «هذا حديث موضوع لم يقله رسول الله ﷺ»، ونقل عن الدارقطني: «المتهم بوضع هذا الحديث أبو الصلت الهروي، و«قال الدارقطني: لم يحدث بهذا الحديث إلَّا من سرقه من أبىٰ الصلت». وقال العقيلي في الضعفاء الكبير، (٤/١٥٦) في ترجمة الرضىٰ: «حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَىٰ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ»، وقال عبد الحق في الأحكام الوسطىٰ، (١/٧٥): «لا يتيسر هذا الحديث من وجه صحيح»، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة، (٤/٦٠ ـ ٦١): «هذا ولم يأخذ عنه ـ أي الرضىٰ ـ أحدٌ من أهل العلم بالحديث شيئًا، ولا روي له حديث في الكتب الستة، وإنما يروي له: أبو الصلت الهروي وأمثاله نُسخًا عن آبائه فيها من الأكاذيب ما قد نزَّه الله عنه الصادقين من غير أهل البيت، فكيف بالصادقين منهم؟»، وقال الذهبي عنه في سير أعلام النبلاء، (١٥/٤٠٠): «وهو مما عِيبَ علىٰ ابن ماجه إخراج حديثه هذا، فرواه عن رجل عنه»، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، (١/١٢): «أبو الصلت هذا متفق علىٰ ضعفه، واتهمه بعضهم»، ونقل ملا علي القاري في الأسرار المرفوعة، (ص: ١٤٣): «قال الفيروزابادي في كتابه الصراط المستقيم: الحديث المشهور أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، والإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ كله غير صحيح. وذكر الزركشي في أول كتابه عن البخاري أنه سئل عن حديث الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فكتب: من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل».

ولم يناضل عن هذا الحديث إلا السيوطي في اللآلئ، وإنما أراد أن يرفعه من الوضع، فيكون ضعيفًا أو حسنًا، ويظهر من صنيع البيهقي شيءٌ من ذلك أيضًا لأنه أراد تقويته بالمتابعة التي أوردناها عن محمد بن أسلم، وكذا **المصنف** هنا متابعًا إياه.

وقد تقدَّم أن المتابعات لأبي الصلت على هذا الحديث؛ غير سالمة، كما أن الحديثَ كان يُسرق من أبي الصلت، ويلزق به أو بمن فوقه. قال الدارقطني كما نقل الخطيب في تاريخ بغداد، (٥٢/١١): «رَوَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَدِيثَ عَنْ آبَائِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الإِيمَانُ إِقْرَارٌ بِالْقَوْلِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ»، الْحَدِيثَ، وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِوَضْعِهِ لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ إِلا مَنْ سَرَقَهُ مِنْهُ، فَهُوَ الابْتِدَاءُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ».

وقال الخطيب البغدادي، في تخريجه للمهروانيات، (١٠): «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، تَفَرَّدَ بِهِ بِرِوَايَتِهِ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرَّضِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَاشْتُهِرَ بِرِوَايَتِهِ أَبُو الصَّلْتِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ الْهَرَوِيُّ، عَنِ الرَّضِيِّ، وَقَدْ سَرَقَهُ مِنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، فَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى».

قلت: يدل على ذلك ما حكاه الخطيب في تاريخ بغداد، (٣٤١/١٠) في ترجمة: عبيد الله بن عبد الله بن طاهر بن رزيق، أبي أحمد الخزاعي، حيث أقرّ أنه سرق هذا الحديثَ من أبي الصلت الهروي.

=ومما يدلّ على وضع هذا الحديث: نظافةُ إسناده البالغة، مع عدَمه من

الوجود إلا عند أبي الصلت المتهم، مع الجماعة الهلكى الذين سرقوه ليتابعوه عليه، فهذا من أمارات تركيب الإسناد وجعْل الحديث عند الأئمة النقّاد، ولذا نقل أبو نعيم في أخبار أصبهان، (١/١٧٤)، عن أحمد بن علي الأنصاري أحد رواة الحديث، قال: «قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنْ قَرَأْتَ هَذَا الإِسْنَادَ عَلَى مَجْنُونٍ بَرِئَ مِنْ جُنُونِهِ، وَمَا عَيْبُ هَذَا الْحَدِيثِ إِلا جَوْدَةُ إِسْنَادِهِ».

كما أن متنَ الحديث لا يرتاب الناظر أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام العلماء في مسألة الإيمان، ولا يرجع هذا الكلام لقبل القرن الثاني بحال من الأحوال. ولكنه مع ذلك صحيح المعنى. ولأجل صحّة معناه وفق اعتقاد أهل السنة في الإيمان فقد أوردوه في كتب العقيدة المسندة، كالسنة للخلال والشريعة للآجري والإبانة لابن بطة، وهذا لا يستلزم تصحيحهم إياهم، وإنما يُذكر مِثلُ ذلك في الاستئناس مع حشد الأدلة الكثيرة للقول الذي ثبت أصلُه بالأدلة القوية ما لا يُذْكَر اكتفاءً في الاستدلال، وبما لا يلزم منه تصحيح أفراد الأدلة المذكورة للاحتشاد، وهذا معروف في طرائق العلماء في التصنيف والاستدلال. ومن ثَمَّ قال الآجري في الأربعين، (ص: ١٠٨) بعد أن أورد الحديث: «هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ كَبِيرٌ فِي الإِيمَانِ عِنْدَ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِكِتَابِ اللهِ ﷻ، لا يُخَالِفُ هَذَا الأَمْرَ إلا مُرْجِئٌ خَبِيثٌ مَهْجُورٌ مَطْعُونٌ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ»، لا يقتضي قبول الحديث، ولكن طريقته أنه يورد أحاديث فيها معانٍ جامعة في الاعتقاد والفقه، ثم يعلق عليها، فلما كان هذا الحديثُ فيه أصلٌ من أصول الإيمان أورده ليشرحه، فالأصل الكبير هو في معناه، وليس كون الحديث أصلًا، فإنه لا يفوت الآجري ولا غيره من العلماء أن هذا الحديث ليس من الأصول في شيء، فليس هو حديثًا مشهورًا، وليس في الكتب الأصول في الحديث، فلم يخرجه إلا ابن ماجه، وعيب عليه كما

تقدم، وحتىٰ المسند الذي يزيد علىٰ الكتب الستة زيادة صالحة، وجمع فيه الإمام أحمد حديثَ الإسلام حتىٰ قيل إن الحديث إن لم يوجد فيه فليس بحجة؛ فقد تجنَّبه أحمد فلم يخرجه. وبخاصة أنه كان يعرف الحديث، وتكلم علىٰ أبي الصلت كثيرًا. قلت: وقد حكىٰ ابنُ ثرثال في جزئه، وقد روىٰ الحديث، (٢٤٣)، عن أحد رواته عن أبي الصلت الهروي وهو حسن الإسكاف، قال: «فَذَهَبَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ بِهَذَا إِلَىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَقَالَ لَهُمْ: هَذَا إِسْنَادٌ هَاشِمِيٌّ، وَعَلِيُّ بْنُ مُوسَىٰ ثِقَةٌ رَضِيٌّ، وَهَذَا دِينِي: الإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، عَلَيْهِ أَحْيَا وَعَلَيْهِ أَمُوتُ وَعَلَيْهِ أُبْعَثُ إِنْ شَاءَ اللهُ»، قلت: الإسكاف هذا لم أقف له علىٰ ترجمة ولا جرح ولا تعديل. ولكن إن صحّ هذا فمعناه مضمون الحديث، وليس تثبيتَه كما تقدَّم. قلت: ومع ذلك، فليت هؤلاء العلماء لم يخرجوه، ولو علىٰ سبيل الحشد، فإنه أدنىٰ من الضعيف، والضعيف لون، والمجعول وما في حكمه لون آخر، والتساهل في الأول غير التساهل في الثاني، والله أعلم.

=**فالحاصل** أن هذا الحديث **موضوع** أو قريب من ذلك، والله أعلم.

١٠٣

حديث الرخصة في تسمية محمد بن الحنفية باسم النبي ﷺ وتكنيته بكنيته.

يروىٰ من **حديث عليّ** رضي الله عنه:

والحديث إسنادُه الأساس: يرويه المنذرُ بن يعلىٰ الثوري، عن ابن الحنفية، وتوبع عليه، ورواه عنه فطر بن خليفة، وتوبع عليه أيضًا كما سيأتي.

فأما طريق: **المنذر بن يعلىٰ**، فرواه عنه فطر بن خليفة ـ وتوبع كما سيأتي ـ واختلفوا عليه:

فرواه: ابنُ أبي شيبة، (٢٦٣١٣)، وعنه ـ وعن أخيه عثمان ـ أبو داود، (٤٩٦٧)، والبلاذري في أنساب الأشراف، (٢٤٧)، (١٠٩١)، والبيهقي في الكبرىٰ من طريق أبي داود، (٩/٣٠٩)، عن الأخوين، من طريق: حماد بن أسامة، عن فطر، عن منذر، عن ابن الحنفية، وفيه: قال: قال علي: يا رسول الله.. الحديثَ، مرسلًا.

قال أبو داود: «وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ ـ يعني ابن أبي شيبة ـ، قُلْتُ. قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام لِلنَّبِيِّ»، ونقلها البيهقي في الكبرىٰ. يعني: لم يأتِ في الرواية: قال علي: قلت يا رسول الله. وقال في الأدب: «لَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ، قُلْتُ. قَالَ: [قال] عَلِيٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرَا قَوْلَ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ: كَانَتْ رُخْصَةً».

ورواه أحمد، (٧٣٢)، من طريق وكيع، عن فطر، به، وفيه: قال عليٌّ، مرسلًا.

ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده، (١٢٧٤)، ومن طريقه ابن عساكر، (٤١/٣)، أن عليًّا قال، موصولًا.

قلت: أحمد وإسحاق روياه عن وكيع بلا واسطة، وهذا يدل على قُرب الأمرين والتصرف فيهما.

ورواه أيضًا: يحيى القطان، عن فطر، وقد اختلفوا عليه:

فرواه الترمذي، (٢٨٤٣)، من طريق: محمد بن بشار، وأبو يعلى، (٣٠٣)، من طريق: القواريري، والبزار، (٦٤٩)، من طريق: عمرو بن علي الفلاس، والدولابي في الكنى، (٢٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، (٤٨٠٠)، من طريق: علي بن قادم، كلهم: عن يحيى بن سعيد القطان، عن فطر، به، موصولًا.

ولكن رواه الدولابي في الكنى، (٣٠)، وابن عساكر، (٤١/٣)، من طريق: عمرو بن علي الفلاس، عن يحيى بن سعيد القطان، قال: قال عليٌّ، مرسلًا.

ورواه الطبري في تهذيب الآثار، الجزء المفقود، مسند طلحة بن عبيد الله، (٦٩١)، من طريق: حاتم بن إسماعيل، عن فطر، به. وفيه: أنّ عليًّا قال. موصولًا.

ورواه ابن سعد، (٩١/٥)، من طريق: إسحاق بن يوسف الأزرق، عن فطر به، وفيه: كانت رخصة لعلي، قال: يا رسول الله، الحديث. مرسلًا.

ورواه ابن سعد، (٩١/٥)، والبخاري في الأدب، (٨٤٣)، وفي التاريخ الكبير، (٥٦١)، والبيهقي في الآداب، (٦١٦)، والكبرى من طريقه وأخيه عثمان، (١٩٣٢٩)، من طريق: أبي نعيم الفضل بن دكين، عن فطر، به.

ولفظه: كانت رخصةً لعلي، قال: يا رسول الله. فلم يذكر عن علي. على صورة المرسل.

ورواه الحاكم في المستدرك، (٤/٢٧٨)، من طريق: أبي نعيم، وأبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي، عن فطر، به، موصولًا.

ورواه الحاكم في معرفة علوم الحديث، (١/١٨٩)، من طريق: جعفر بن عون، عن فطر، به، وفيه: كانت رخصة، قال. مرسلًا.

قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ»، وقال الحافظ في فتح الباري، (١٠/٥٧٢): «سندها قوي»، وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَلَعَلَّ مُتَوَهِّمًا يَتَوَهَّمُ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ لَمْ يُخَرِّجَاهُ عَنْ فِطْرٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُمَا قَدْ قَرَنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ فِي إِسْنَادٍ وَاحِدٍ».

قلت: فطر لم يخرج له مسلم شيئًا، ولكنه من رجال البخاري والأربعة، وقال الذهبي له حديث، انظر: من تكلم فيه، (ص: ١٥١)، وقال: «مقرونًا»، كما في السير، (٧/٣٠)، وسائر كتبه كالميزان، ٣/٣٦٣)، لكن قال الكلاباذي، رجال البخاري، (٢/٨٦٧)، «في الوضوء والطب ومواضع»، وفيه نظر، فقط أخرج له البخاري حديثًا واحدًا (٥٩٩١): «ليس الواصل بالمكافئ»، مقرونًا بغيره: الحسن بن عمرو، فما أدق الذهبي! فليس هو إذن من رجال الشيخين كما أطلق الحاكم، ثم إن البخاري لم يخرج للفضل بن دكين عن فطر، ولم يخرج لفطر عن منذر.

وفطر بن خليفة، أخرج له الجماعة إلا مسلمًا والترمذي، وحديثه في البخاري واحد مقرونًا، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق رمي بالتشيع»،

و«قال الدارقطني زائغ لا يحتج به، وغمزه ابن المديني»، من تكلم فيه وهو موثق، ت أمرير، (ص: ١٥١)، وقال أحمد: «ثقة، صالح الحديث، حديثه حديث رجل كيس، إلا أنه يتشيع»، العلل برواية ابنه، (١/٤٤٢)، وكذا نقل أحمدُ عن يحيىٰ أنه ثقة عنده، العلل، (٢/٣٣٨)، وقال أبو حاتم: «ثقة صالح الحديث»، الجرح والتعديل، (٧/٩٠)، وقال ابن سعد في الطبقات الكبرىٰ، ط صادر، (٦/٣٦٤): «ثقة إن شاء الله ومن الناس من يستضعفه»، وقد تقدم معنا مرارًا في أحاديث.

ومنذر الثوري: ثقة، من رجال الجماعة.

=وقد اختلف في رفعه وإرساله كما بيّنا في طرقه.

قال البيهقي في الكبرىٰ: «لَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ ـ يعني ابن أبي شيبة ـ: قُلْتُ. قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ»، أي أن ابن الحنفية، لم يقل: قال عليّ أو عن علي، أو حكىٰ قول عليّ للنبي بصيغة: قلت. فلم يصرح بالتحمل عن علي. ثم قال البيهقي بعده بحديث: «وَالْحَدِيثُ مُخْتَلَفٌ فِي وَصَلِهِ»، وتعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي، (٩/٣٠٩)، فقال: «قلت: أخرجه الترمذي: قال: ثنا محمد بن بشار، ثنا يحيي القطان، ثنا فطر، ثني منذر، عن ابن الحنفية، عن علي. الحديث، ثم صححه الترمذي، والسند إلىٰ منذر متصل، وصرّح البيهقي في روايته بسماع منذر من ابن الحنفية، وابن الحنفية سمع عليًّا، فالسند إذن متصل، وفطر أخرج له البخاري فيما ذكر صاحب الكمال وأبو الوليد الباجي، وباقي السند علىٰ شرط الشيخين».

قلت: مراد البيهقي ليس الوصل بمعنىٰ اتصال الإسناد، خلافَ المنقطع الاصطلاحي، ليرد عليه جوابُ ابن التركماني، ولكن مراده اختلاف الرواة عن

فطر في رفعه وإرساله، فإن المرفوع عندهم يسمىٰ موصولًا ومتصلًا ومسندًا، بخلاف المرسل الذي هو نوعٌ من المنقطع. ولكن في جواب التركماني ما ينفع أيضًا، حيث دفع بسماع ابن الحنفية من علي، وسنذكر هذا.

قلت: والحق أنه علىٰ صورة المرسل، وليس بمرسل في الحقيقة، فإن ابن الحنفية إن ذكره عن أبيه، ولم يذكر قال رسول الله، فليس هذا بقادح، فإن عليًّا لم يسأل الرخصةَ إلا من النبي ﷺ. وهو قد صرح في الحديث نفسه أنه قال: يا رسول الله. وإن لم يذكر أباه، وقال: قال رسول الله، مباشرة؛ فإن عليًّا هو المعنيُّ بالرخصة ضرورة، ولا يكون ذلك إلا عنه، وقد صرح في غير طريق أبي نعيم عن فطر بعليّ. وقد صرح بالسماع في إسناد الحاكم عن أبي نعيم وأبي غسان مالك بن إسماعيل.

وابن الحنفية غير معروف بالتدليس، ولم أر من وصفه به، ولا ذكر في كتب المدلسين، وهو معروف بالرواية عن أبيه عليّ، حديثه في الصحاح، فحديثه عنه متصل لا محالة.

ـ وقد قال البزار، في مسنده، (٢/٢٤٧): «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن منذر الثوري، إلا فطر بن خليفة»، قلتُ: قد توبع فطر علىٰ منذر الثوري.

ـ تابعه **الربيع بن منذر الثوري**، علىٰ أبيه منذر الثوري:

رواه ابن سعد (٥/٩١ ـ ٩٢)، والحاكم في معرفة علوم الحديث، (ص ١٩٠)، عن محمد بن الصلت الأسدي وخالد بن مخلد الكوفي، قالا: ثنا الربيع بن المنذر، عن أبيه، قال: وقع بين عليّ وطلحة كلام، فقال له طلحة: لا كجرأتك علىٰ رسول الله، سميت باسمه وكنيت بكنيته وقد نهىٰ رسول الله ـ ﷺ ـ

أن يجمعهما أحد من أمته بعده. فقال عليّ: إنّ الجريء من اجترأ على الله وعلى رسوله، اذهب يا فلان فادع لي فلانا وفلانا، لنفر من قريش. قال: فجاءوا، فقال: بم تشهدون؟ قالوا: نشهد أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنه سيولد لك بعدي غلام فقد نحلته اسمي وكنيتي ولا تحل لأحد من أمتي بعده».

قال الذهبي في السير، (٤/١١٥): «رواه ثقتان عن الربيع، وهو مرسل».

ورواه الطبري في تهذيب الآثار، مسند طلحة، (٦٩٠)، من طريق: الربيع بن منذر، عن أبيه، عن محمد بن الحنفية، فساق الخبر نفسه عن ملاحاة طلحة وعلي.

قال الطبري في تهذيب الآثار ـ الجزء المفقود (ص: ٣٨٠): «وَهَذَا خبر ـ عندنَا ـ صَحِيح سَنَده، وَقد يجب أَن يكون على مَذْهَب الآخرين سقيمًا، غير صَحِيح، لعلل»، فذكر أمورًا، منها، (ص: ٣٨١): «وَالثَّانية: أَنه قد رَوَاهُ، عَن مُنْذر الثَّوْريّ، غير ابْنه، فَقَالَ فِيهِ: عَنهُ، عَن مُحَمَّد بن الْحَنَفِيَّة، أَن عليًّا سَأَلَ رَسُول الله ﷺ فَأرْسلهُ عَن مُحَمَّد بن الْحَنَفِيَّة، وَلم يَجْعَل بَينه، وَبَين رَسُول الله ﷺ أحدًا».

الربيع بن منذر: ليس فيه توثيق، ترجمه البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات، (٦/٢٩٧).

=وقد توبع المنذر بن يعلى على ابن الحنفية: فرواه محمد بن نشر الهمداني، ومحمد بن الأشعث.

فأما طريق **محمد بن نشر الهمداني**: عن محمد ابن الحنفية:

فأخرجه البزار (٦٤٨)، عن عمرو بن طلحة القنّاد، والحاكم في معرفة

علوم الحديث، (١/١٨٩)، عن عبد العزيز بن الخطاب الكوفي، والبيهقي في دلائل النبوة، (٦/٣٨٠)، عن عون بن سلام الكوفي، ثلاثتهم، عن: قيس بن الربيع، عن ليث بن أبي سليم، عن محمد بن نشر، عن ابن الحنفية، به. مرفوعًا، لفظه: «سيولد لك بعدي غلام قد نحلته اسمي وكنيتي».

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن محمد بن نشر إلا ليث، ولا نحفظه إلا من حديث قيس عن ليث».

قيس بن الربيع: ضعفه أحمد، ويحيىٰ، وقال ـ مرة: لا يكتب حديثه، وقيل لأحمد: لم تركوا حديثه؟ قال: كان يتشيع، وكان كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة، وكان وكيع وعلي بن المديني يضعفانه. وقال النسائي: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وليس بقوي. نقل هذا كله الذهبي، وقال في أول ترجمته: أحد أوعية العلم، صدوق في نفسه، سيئ الحفظ، ميزان الاعتدال (٣/٣٩٣)، وقد قال يحيىٰ أيضًا: ليس بشيء، كما في الكامل، (٧/١٥٧)، وخلص الحافظ في التقريب، (ص: ٤٥٧): «صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به»، وقد أثنىٰ عليه الثوري وشعبة لأجل علمه، قال المعلمي: «وثَّقه جماعةٌ، منهم الثوري وشعبة، وأثنوا عليه بالعلم والفضل، وتكلموا في روايته»، التنكيل، (١٨٢).

وليث بن أبي سليم؛ ضعيف، قال في التقريب، (ص: ٤٦٤): «صدوق اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه فتُرِك»، وانظر: الميزان، (٣/٤٢٠)، وقد تكرر معنا مرارًا.

*** وأما طريق محمد بن الأشعث:**

فهو اختلاف علىٰ قيس بن الربيع الذي رواه في الطريق السابق، فقد رواه:

القطيعي في زوائد فضائل الصحابة، (١١٥٥)، ومن طريقه الخطيب، تاريخ بغداد، (٢٨١/١١)، وابن الجوزي، العلل المتناهية، (٣٩٦)، من طريق: الحسين بن شداد المخرمي، عن الحسن بن بشر الهمداني، عن قيس، عن ليث، عن محمد بن الأشعث، عن ابن الحنفية، عن علي، به مرفوعًا.

وقال ابن الجوزي بعده: «هذا حديث لا يصح، والحسن بن بشر منكر الحديث عند العلماء».

وهذا فيه نظر: الحسن بن بشر: من شيوخ البخاري في الصحيح، روىٰ عنه في موضعين، وقال ابن خراش: «منكر الحديث»، ولكن ابن خراش متعنت، وقال أحمد: «ما أرىٰ به بأسًا في نفسه روىٰ عن زهير أشياء مناكير»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وهذا تليين لكنه أرفع من «ليس بقوي»، ولكن قال أبو حاتم: صدوق، انظر: تهذيب الكمال، (٥٨/٦)، ونقل الحافظ في تهذيب التهذيب، (٢٥٦/٢)، أنه وثقه مسلمة بن قاسم الأندلسي، وذكره الساجي وأبو العرب في الضعفاء. وقال ابن عدي: «أحاديثه تقرب بعضها من بعض، وليس هو بمنكر الحديث»، الكامل، (١٦٢/٣)، ولذلك أورده الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثَّق، (ص: ٦٧)، وخلص الحافظ في التقريب أنه «صدوق يخطئ».

والمدار علىٰ ليث تقدّم، وقيس أيضًا تقدَّم، ولعل هذا الاختلاف عليه من حفظه، فقد تقدّم معنا في الطريق السابق أنه كثير الخطأ منكر الحديث، فتارة رواه عن ليث عن محمد بن نشر، وتارة عن ليث عن محمد بن الأشعث.

فالحاصل أن أمثل أسانيد هذا الحديث عن محمد بن الحنفية: فطر بن خليفة، عن منذر الثوري، عن ابن الحنفية، وهو حسنٌ في نفسه، لكن تقدم

الخلاف في وصله وإرساله، ورجحنا هناك أنه متصل، ثم إن له طرقًا أخرىٰ وإن كانت لا تخلو من كلام، وقد صححه الترمذي، وصححه الحاكم، وقواه الحافظ ابن حجر، فالراجح أن هذا الحديث **حسن**.

وأصل حديث: «تسمّوا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي»، ثابت متفق عليه، من حديث **أبي هريرة**: رواه البخاري، (١١٠)، ومسلم، (٢١٣٦)، ومن حديث **جابر**: البخاري، (٣٥٣٨)، ومسلم، (٢١٣٣).

فاختلف العلماء في حكم الجمع بين اسمه وكنيته، والجمع بين حديث النهي، وحديث الرخصة، وليس هذا موضوع البحث في التخريج، وقد علَّقنا به هناك في هامش التحقيق.



١٠٥

حديث: «المهديّ منّا أهل البيت، يصلحه الله في ليلةٍ».

وقد ذكر المصنِّف بعد هذا الحديث مسائلَ متعلقة بالمهدي، وهي قضية طويلة الذيل، لم أشأ أن أطوِّل بها في التعليقات على المتن هناك، فسأذكرها بعدَ هذا الحديث هنا في التخريج المفرد كي أستوفيَها بعضَ الاستيفاء، ثم أحيل في تعليقات التحقيق هناك عليها هنا.

=الحديث: «المهديّ منّا أهل البيت، يصلحه الله في ليلةٍ»، مرويّ من حديث **عليّ** رضي الله عنه، مرفوعًا وموقوفًا، من حديث **إبراهيم بن محمد بن الحنفية**، وعنه من طريق: ياسين العجلي، وسالم بن أبي حفصة.

*** فأما طريق ياسين العجلي:**

فرواه نعيم بن حماد في الفتن، (١٠٦١)، (١١٢٥)، من طريق: القاسم بن مالك المزني.

ورواه ابن أبي شيبة، (٣٨٦٤٠)، وأحمد، (٦٤٦)، **ومن طريقه المصنِّف [١٠٥]**، والبخاري في التاريخ الكبير، (٩٩٤)، وابن أبي خيثمة في السفر الثاني من التاريخ، (٣٨٥٩)، والبزار، (٦٤٤)، والعقيلي في الضعفاء، (١٥٥٦/٤)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان، (١١٨)، والعبدوي في منتقاه، (٣٠٣/١)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان، (٢٠٩/١)، والداني من طريق ابن أبي خيثمة في السنن الواردة في الفتن، (٥٨٠)، من طريق: الفضل بن دكين.

ورواه ابن أبي شيبة، (٣٨٦٤٠)، وابن ماجه، (٤٠٨٥)، **كما ذكره المصنف**، وأبو يعلىٰ من طريق ابن أبي شيبة، (٤٦٥)، من طريق: أبي داود عمر بن سعد الحفري.

ورواه أبو نعيم في أخبار أصبهان، (٢٠٩/١)، من طريق: عبد الله بن نمير.

جميعهم ـ كما تقدم ـ: عن ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي، به. مرفوعًا.

ورواه ابن أبي شيبة، (٣٨٦٤٠)، من طريق: وكيع، عن ياسين، به. موقوفًا علىٰ عليٍّ، لم يرفعه إلىٰ النبي ﷺ.

قال أبو نعيم: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ ـ يعني شيخه الغطريفي ـ، رَوَاهُ: وَكِيعٌ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ يَاسِينَ، وَرَوَاهُ: مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ـ يعني ابن الحنفية ـ.

وأما طريق سالم بن أبي حفصة: فرواه ابن أبي خيثمة في السفر الثاني من التاريخ، (٣٨٦٠)، وأبو نعيم في أخبار أصفهان، (٢٠٩/١) قال: حدثنا الأخنسي، عن ابن فضيل، عن سالم، عن عمر بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي، مثله، موقوفًا، كذا قال: «عمر»، وإنما هو «إبراهيم».

ورواه أبو نعيم في الحلية، (٣٨٢٨)، من طريق: أبي أحمد محمد بن أحمد الغطريفي، عن فضيل بن محمد الملطي، عن إبراهيم بن ياسين العجلي، عن ياسين، به.

قلت: الغطريفي شيخ أبي نعيم في هذا الإسناد: رُمي بالاختلاط، نقله ابن الصلاح عن البرذعي، ولكن ردَّ عليه العراقي ذلك، وقال إنه ربما يكون

غطريفيًّا آخر يشبهه في الاسم، وناضل الشيخ المعلمي عنه أيضًا في ردِّ تلك التهمة، انظر: مقدمة ابن الصلاح، ت عتر، (ص ٣٩٧)، والتقييد والإيضاح، (ص: ٤٦٣)، والاغتباط لسبط ابن العجمي، (ص ٣١١)، والتنكيل، (ص: ٦١٤/٢)، رقم (١٨٦)، ومع ذلك فربما وهم، فليس أحدٌ من الثقات بريئًا من الخطأ والوهم، وأبو نعيم ألصَقَ به هذا الاختلافَ، فلعل هذا منه.

مدار هذا الحديث علىٰ ياسين العجلي.

وهو ياسين بن سيار، وقيل: ابن شيبان، وقيل: ابن سنان، العجلي، الكوفي، من كبار أتباع التابعين، لم يرو له إلا ابن ماجه.

وثقه بعض النقاد: قال يحيىٰ في رواية عباس الدوري: لا بأس به، وفي رواية إسحاق بن منصور: صالح، انظر: تاريخ يحيىٰ برواية الدوري، وتهذيب الكمال، (١٨٢/٣١)، وقال أبو زرعة: لا بأس به، انظر: الجرح والتعديل، (٣١٢/٩)، وقال ابن شاهين: ثقة، انظر: الترجمة، (١٦٣٧)، وقال يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ، (٥٤/٣): لا بأس به، ومن ثَمَّ قال الحافظ في التقريب، (ص: ٥٨٧): لا بأس به. **قلت**: قد استغربتُ أن **المصنِّف** لم يستسمك بذلك ويقوِّي حاله، واقتصر علىٰ أنه ضعيف، وهذا خلاف نظائر أخرىٰ له في توثيق الرواة بما فيهم من تعديل ولو قليلًا.

وقد غمزه جماعةٌ من النقاد، ذكره البخاري في التاريخ الكبير، (٤٢٩/٨)، وقال: «يعد في الكوفيين»، وقال في ترجمة إبراهيم بن محمد بن الحنفية، (٣١٧/١) وقد ذكر حديث ياسين عنه: «فِي اسناده نظر»، ونقل المزي عنه زيادة: «ولا أعلم له حديثًا غير هذا». وقال ابن حبان في المجروحين، (١٤٣/٣): «شيخٌ من أهل الكوفة، يروي عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، روىٰ عنه أهل

الكوفة، مُنْكر الحديث على قِلَّة روايته، يجب التنكُّب عمَّا انفرد من الروايات، وإن اعتَبَر مُعْتَبِرٌ بما وافق الثقات من غير أن يحتج به لم أر بذلك بأسًا»، وقال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، (٨/٥٣٨): «ياسين العجلي هذا يُعرف بهذا الحديث [في] المهدي، ورواه أبو داود الحفري، وأبو نعيم والثوري على ما ذكرناه، وهو يعرف به»، وذكره العقيلي في الضعفاء الكبير، (٤/٤٦٥)، وذكر قولَ البخاري في إسناده وذكر الحديث، وقال: «لَا يُتَابَعُ يَاسِينُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ»، وفي تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص: ٢٩٣) ذكر الحديث، وقال: «لا أَعْلَمُ لَهُ مُسْنِدًا غَيْرَهُ». وقال الذهبي في الكاشف، (٢/٣٦٠): «ضُعِّف»، وذكره في المغني في الضعفاء، (٢/٧٢٩)، وقال في المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه (ص: ١٧٦): «ليِّن». وانظر: ميزان الاعتدال، (٤/٣٥٩).

قلت: فالحاصل أن هذا الراوي قد أنكر البخاري حديثه، وتجنب الجماعة الإخراج له، فهو من مفاريد ابن ماجه، وهذا مظنَّة الضعف، وقدح ابن حبان فيما ينفرد فيه، وغمزه غير واحد من النقاد بانفراده بهذا الحديث، كابن عدي والعقيلي والدارقطني، على أنه ليس فيه توثيق معتبر يكافئ ذلك، فالغالب في توثيقه أنه «لا بأس به»، وهذا قد يكون فيه في نفسه، أو في الاعتبار والمتابعة، فلا يستلزم أن يتحمَّل الحديث الذي لم يتابع عليه، وهو قليل الحديث أصلًا، نص الدارقطني أنه لا يعلم له مسندًا غير هذا الحديث، ونُقل مثلُ ذلك عن البخاري، وقد جهدتُّ أن أجد له حديثًا آخر فما وجدتُّ، ولا تسلم متابعةٌ له على هذا الحديث، وإذا أضيف إلى ذلك مذهبه ونوعُ الحديث الذي رواه؛ لم يرتَبِ الباحث أنه حديث ضعيف منكر لم يتابع عليه.

فهذا الحديثُ ضعيف لضعف العجلي أو تفرده به. لذا قال البخاري في التاريخ الكبير: «فِي إسناده نظر»، وقال البزار: «هَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَإِنَّمَا كَتَبْنَاهُ مَعَ لِينِ يَاسِينَ؛ لأَنَّا لَمْ نَعْرِفْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلا بِهَذَا الإِسْنَادِ، فَلِذَلِكَ كَتَبْنَاهُ وَبَيَّنَّا الْعِلَّةَ فِيهِ»، وقال العقيلي: «لا يُتَابَعُ يَاسِينُ عَلَىٰ هَذَا اللَّفْظِ، وَفِي الْمَهْدِيِّ أَحَادِيثُ صَالِحَةُ الأَسَانِيدِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ»، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، وقال (٢/٣٧٨): «فيه ياسين العجلي، قال البخاري: فيه نظر»، وذكره ابن القيسراني في أطراف المجروحين، (١١٢٦)، وفي ذخيرة الحفاظ أطراف الكامل، (٥٧٢٢)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة، (٤/٢٠٤): «هَذَا إِسْنَاد فِيهِ مقَال».

ويُفهَم من صنيع الحافظ في التهذيب أنه يميل لتحسينه أو تقويته. فقد قال في ترجمته في تهذيب التهذيب (١١/١٧٣): «ووقع في سنن بن ماجه: عن ياسين، غير منسوب، فظنَّه بعضُ الحُفَّاظ المتأخرين: ياسين بن معاذ الزيات، فضعَّف الحديثَ به، فلم يصنع شيئًا»، وإذا انضمَّ إلىٰ ذلك أنه حكم عليه في التقريب (ص: ٥٨٧) أنه: لا بأس به؛ يُفهم أن الحديث عند الحافظ مقبول عمومًا.

قلت: لم ينص الحافظ ابن حجر علىٰ هذا الحافظ الذي تعقَّبه، ولم أر من عيَّنه، ولعله الحافظ الذهبي، بيِّنة ذلك أنه ذكر في ديوان الضعفاء (ص: ٤٣٠)، فقال: «ياسين العجلي: عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، قال البخاري: في حديثه نظر، قلت: هو الزيات». قلت: نعم هو وَهم، ولكن لم يتوقف عليه الحكم بضعف الحديث، فإن قول البخاري: في حديثه نظر، هو

في العجلي، ذكره في ترجمة إبراهيم بن محمد بن الحنفية، كما تقدَّم نقله. فقول الحافظ: «فلم يصنع شيئًا»؛ فيه نظر، إذ غايته أنه كالعلة غير القادحة عند النقاد، فكذا هاهنا: وهم غير قادح في النقد.

وقد رمز له السيوطي في الجامع الصغير، (٩٢٤٣) بالحُسن، وتعقبه المناوي في فيض القدير (٦/٢٧٨)، وقال: «رمَز لحسنه، وفيه ياسين العجلي: قال في الميزان: عن البخاري: فيه نظر، ثم ساق له هذا الخبر»، فتعقبه الغماري، في المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي (٦/٤٦٥) بما ورد في ياسين من تمشية، وكذا بما ورد من متابعته، وستأتي. وقد حسَّنه من المتأخرين الشيخ مقبل الوادعي في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، (٤/١٨٦)، والشيخ الألباني في الصحيحة، (٥/٤٨٦)، (٢٣٧١)، اعتمادًا على تمشية ياسين، وللمتابعة الآتية. ولا يصح ذلك كما سيأتي.

=وقد رويت **متابعة** لياسين العجلي على إبراهيم، لكنها لا تصح:

فرواه أبو نعيم في أخبار أصبهان، (١/٢٠٩)، من طريق: محمد بن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي، به.

فقال الشيخ الألباني في الصحيحة، (٥/٤٨٦): «قلت: بلى، قد تابعه سالم بن أبي حفصة، أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان»، فذكرها، ثم قال: «لكن متابعة سالم بن أبي حفصة المتقدمة ـ وهو صدوق في الحديث ـ ترفع الحديث إلى مرتبة الصحيح. والله أعلم»، فصححه ولم يكتفِ بتحسينه كالسيوطي. وقد فرِح بهذه المتابعة أيضًا الغماري في المداوي، (٦/٤٦٥)،

فقال: «قلت: ومع هذا فقد ورد من غير طريقه»، ثم قال: «بهذا يرد على من ادعى من الحفاظ أنه لا يعرف إلا بـ: ياسين العجلى».

قلت: وهذا عجيب، فإن الطريق إليه ليست سالمة، شيخ أبي نعيم في الإسناد: أبو بكر الطلحي، هو عبد الله بن يحيى بن معاوية، مستور أو مجهول، قال القطان: لا أعرف حاله، انظر: بيان الوهم والإيهام، (٣/٣٧٥). وأهم من ذلك أن في إسناده: محمد بن علي بن خلف الكوفي؛ متهم بالوضع. فهذه متابعة معمولة لتقوية الحديث.

وسالم بن أبي حفصة: مشَّاه بعضهم، لكن الأغلب على غمزه، وبعضهم ضعفه صراحة، وبعضهم اتهمه، واتفقوا أنه زائغ من الغلاة فلا ينبغي الانكفاء على ما قاله الحافظ في التقريب إنه «شيعي غالٍ صدوق في الحديث»، ولذا تعقباه في التحرير بحقٍّ، وقالا: ضعيف، قلت: فقد غمزه أو ضعفه: أبو حاتم، والفلاس، والبخاري، والنسائي، والدولابي، والعقيلي، وابن حبان، والحاكم، والذهبي، ولم يرو توثيقه إلا عن يحيى، والعجلي، ومشَّاه أحمد، انظر: الكامل، (٤/٣٧٣)، وإكمال تهذيب الكمال، (٥/١٨٢)، وميزان الاعتدال، (٢/١١٠)، ولسان الميزان، (٩/٣٠٧)، والتقريب، (٢٢٦)، وتحريره، (٢/٥)، والتهذيب، (٣/٤٣٣). وقول يحيى قد يحمل على عدم الكذب كما تقدَّم، وعبارة أحمد: «شيعي ما أظن به بأسًا» توثيق قليل، وقول الجمهور أثقل منه، على أنه قد ينفع في الاعتبار، لا أن يحمل حديثًا، أو يقوي حديث راوٍ ضعيف مثله، ومن الغلاة أيضًا. الحاصل أنه ليس هو ممن يُشَدُّ به الظهر، فلا يتقوى الحديثُ بمثل هذه المتابعة إذا فُرض ثبوتُها إليه. فكيف ولم تثبت إليه أصلًا.

فيكون هذا الحديث ضعيفًا، وآفته الأساسية: بياسين العجلي، ولا تصح متابعته على إبراهيم ابن الحنفية. أما إبراهيم بن محمد بن الحنفية نفسه؛ فقد تقدَّم الكلام عليه، تعليقًا على كلام المصنف في هامش التحقيق.

= وسيأتي أيضًا من حديث علي، الذي أورده **المصنف** [١٠٦] من حديث أبي إسحاق السبيعي في معنى قريب، وهو حديث: يواطئ اسمه اسمي، إلخ.

*** وأما ما ذكره المصنف من ورود الأحاديث في المهدي وأنه يأتي في آخر الزمان، وأنه من أهل البيت، ومن ذُرّيّة فاطمة:**

فالحديث الأساس الوارد في هذا المعنى، أنه من أهل البيت، ومن ولد فاطمة:

=حديث **أم سلمة**: «المَهْدِيُّ من عِتْرتِي، من ولد فاطمة»، رواه: أبو داود، (٤٢٨٤)، من طريق: عبد الله بن جعفر الرقي، عن أبي المليح الحسن بن عمر، عن زياد بن بيان، عن علي بن نفيل، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة، ورواه ابن ماجه، (٤٠٨٦) بلفظ: «المهدي من ولد فاطمة»، من طريق: أحمد بن عبد الملك، عن أبي المليح، به.

ولكنْ في إسناده مقال، أكتفي بنقل تعليق الحافظ المنذري عليه في مختصر سنن أبي داود للمنذري، (٣/١١٦ ـ ١١٧)، قال: «وفي حديث أبي داود: قال عبد الله بن جعفر ـ وهو الرقي ـ: وسمعت أبا المليح ـ يعني الحسن بن عمر الرقي ـ يثني على عليّ بن نُفيل، ويذكر منه صلاحًا. وقال أبو حاتم الرازي: علي بن نفيل جد النفيلي، لا بأس به. وقال أبو جعفر العقيلي، عن

ابن نفيل: حراني، هو جد النفيل عن سعيد بن المسيب في المهدي لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به، وساق هذا الحديث. وقال: وفي المهدي أحاديث جياد، من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ. بلفظ: «رجل من أهل بيته» على الجملة مجملًا، هذا آخر كلامه. وفي إسناد هذا الحديث أيضًا: زياد بن بَيان، قال الحافظ أبو أحمد بن عدي: زياد بن بيان سمع علي بن نفيل جد النفيلي. وفي إسناده: نظر، سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري وساق الحديث، وقال: والبخاري إنما أنكر من حديث زياد بن بيان هذا الحديث، وهو معروف به. هذا آخر كلامه. وقال غيره: وهو كلام معروف من كلام سعيد بن المسيب، والظاهر: أن زياد بن بيان وهِمَ في رفعه».

أما عموم أحاديث أن المهدي من أهل البيت؛ فكثيرة جدًّا لو تتبعناها لطال المقام، من أشهرها:

=حديث **أبي سعيد الخدري**: قال رسول الله ﷺ: «المهديُّ مِنِّي، أجْلَى الجبهةِ، أقْنَى الأَنْفِ، يملأ الأرضَ قِسْطًا وعدلًا كما ملئت جورًا وظلمًا، يملك سَبْع سنين». رواه أبو داود، (٤٢٨٥)، من طريق: عمران القطان، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري.

قال المنذري في المختصر، (١١٧/٣): «في إسناده: عمران القَطَّان، وهو أبو العوام عمران بن داوَر القطان البصري استشهد به البخاري، ووثقه عفان بن مسلم، وأحسن عليه الثناء يحيى بن سعيد القطان، وضعفه يحيى بن معين والنسائي».

وأخرج أحمد، (١٠٩٢٠)، من حديث **أبي سعيد الخدري** أيضًا: «لا

تقوم الساعة حتىٰ تُملأ الأرض ظلمًا وعدوانًا، ثم يخرج من عترتي، أو من أهل بيتي، من يملأها قسطًا وعدلًا، كما مُلئت ظلمًا وعدوانًا»، إسناده علىٰ شرط الشيخين.

=وحديث **ابن مسعود**: «يَلِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي»، سأذكره في مواطأة الاسم.

وللمزيد، انظر: عقد الدرر للسلمي، (ص: ٦٧ ـ ٨٩)، والعَرْف الوردي للسيوطي، (ص: ٤٨ ـ ٥٩).

=وقد **اختلف** الناسُ في هذه الأحاديث، وقد حكينا طرفًا من ذلك وآثرنا أن يكون تعليقًا علىٰ كلام **المصنِّف** في هامش تحقيق المتن، كي يكون أليق بموضعه، ولاختصاص هذا البحث بالتخريج فحسب.

*** وأما ما ذكره المصنف من أنّ اسمَه باسم النبي ﷺ، واسمَ أبيه باسم أبي النبي ﷺ:**

فالحديث الأساس المرويّ في ذلك:

حديث **عبد الله بن مسعود**: «يَلِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي»، رواه الترمذي، (٢٢٣١)، وفي لفظ: «لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّىٰ يَمْلِكَ الْعَرَبَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي»، رواه الترمذي، (٢٢٣٠)، واللفظ له، وأبو داود، (٤٢٨٢)، وفي لفظه: «يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي»، وأحمد، (٣٥٦٣)، وقال الترمذي: فِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ومداره علىٰ عاصم

بن أبي النجود. وقطعه الترمذي (٢٢٣١) من قول عاصم، ولفظه: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم، لطوَّل الله ذلك اليوم حتىٰ يلي»، ورواه ابن ماجه موصولاً من حديثه من طريق آخر، (٢٧٧٩)، لفظه: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ، لَطَوَّلَهُ اللهُ ﷻ حَتَّىٰ يَمْلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يَمْلِكُ جَبَلَ الدَّيْلَمِ»، بسند ضعيف، وليس فيه مواطأة الاسم.

وسيأتي في حديث **عليِّ بن أبي طالب** الذي رواه أبو داود، (٤٢٩٠)، الذي سيورده المصنِّف في الكلام أن المهدي من ذرية الحسن، أنه يُسمَّىٰ باسم نبيكم، وسنخرِّجه في موضعه.

وانظر حول الأحاديث في اسمه: عقد الدرر، (ص: ٨٩ ـ ٩٥)، والعَرْف الوردي، (ص: ٥١ ـ ٥٢).

❊ وأما ما ذكره المصنِّف من أنه من ذرية الحسن علىٰ الأصح:

وقد عبَّر المصنِّف بالأصح إشارة لوجود الخلاف.

قال البرزنجي في الإشاعة لأشراط الساعة، (ص: ١٧٨): «الذي في الروايات الكثيرة الصحيحة الشهيرة: أنه من ولد فاطمة عليها السلام. وجاء في بعضها: أنه من ولد العباس رضي الله عنه، ثم اختلفت الروايات في ولدي فاطمة عليها السلام؛ ففي بعضها: أنه من أولاد الحسن، وفي بعضها: أنه من أولاد الحسين».

ـ أما ما جاء في كونه من نسب **الحسين**، فهو في حديثيْن ضعيفيْن بحسب ما وقفتُ عليه:

الأول: من حديث **حذيفة** رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ فذكرنا رسول

الله ﷺ بما هو كائن، ثم قال: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطول الله ﷻ ذلك اليوم، حتىٰ يبعث في رجلاً من ولدي اسمه اسمي». فقام سلمان الفارسي رضي الله عنه فقال: يا رسول الله، من أي ولدك؟ قال: «هو من ولدي هذا»، وضرب بيده علىٰ الحسين عليه السلام.

قال السلمي الشافعي في عقد الدرر (ص: ٨٣): أخرجه الحافظ أبو نعيم، في صفة المهدي. وكذا قال السيوطي في العرف الوردي، (ص: ٧٠). وليس هذا الكتاب بين أيدينا، ولعله: الأربعون حديثًا في المهدي، تحقيق: علي جلال باقر، والأحاديث فيه من دون إسناد، وحديث حذيفة منها، (ص: ٤٢٨) (٢٨). وقد أخرجه محمد بن يوسف الكنجي في كتابه: البيان في أخبار صاحب الزمان، (٣٥)، بإسناده إلىٰ أبي نعيم، بهذا اللفظ، وقد ذكره ابن القيم في المنار المنيف، (ص: ١٤٦)، وعزاه لأبي نعيم في كتاب المهدي، بلفظ: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لبعث الله فيه رجلًا اسمه اسمي وخلقه خلقي يكنىٰ أبا عبد الله»، ليس فيه ذكر الحسين. إسناده لدىٰ الكنجي مُظلم: محمد بن زكريا الغلابي، عن العباس بن بكار؛ الأول قال الدارقطني عنه: يضع الحديث، وعن الثاني: كذّاب، انظر: الميزان، (٢/٥٥٠)، (٢/٣٨٢) علىٰ الترتيب، ولذا قال ابن القيم في المنار عقبه: «ولكن في إسناده العباس بن بكار لا يُحتَجّ بحديثه».

الثاني: من حديث **عليّ الهلالي** ـ ذُكِر في الصحابة ـ. فروي من طريق: الهيثم بن حبيب، عن سفيان بن عيينة، عن علي بن علي الهلالي، عن أبيه قال: «دخلت علىٰ رسول الله ﷺ في شكاته التي قبض فيها، فإذا فاطمة عند رأسه، قال: فبكت حتىٰ ارتفع صوتها، فرفع رسول الله ﷺ طرفه إليها، فقال:

حبيبتي فاطمة ما الذي يبكيك؟ فقالت: أخشىٰ الضيعة بعدك، قَالَ: «يَا حَبِيبَتِي، أَمَا عَلِمْتِ أَنَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَىٰ الأَرْضِ اطِّلاعَةً، فَاخْتَارَ مِنْهَا أَبَاكِ فَبَعَثَهُ بِرِسَالَتِه....، ومِنَّا سِبْطَا هذه الأمة، وهما ابناك الحسن والحسين، وهما سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما والذي بعثني بالحق خير منهما، يا فاطمة، والذي بعثني بالحق إن منهما ـ [أي من الحسن والحسين] ـ مهديَّ هذه الأمة،....»، والحديث طويل. رواه الطبراني في الكبير، (٢٦٧٥)، والأوسط، (٦٥٤٠)، وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة، (٤٩٨٠)، باختصار، وابن عساكر في تاريخه، (٤٢/١٣٠).

قال الطبراني في الأوسط: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ إِلا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، تَفَرَّدَ بِهِ: الْهَيْثَمُ بْنُ حَبِيبٍ». **قلت**: والهيثم هذا متَّهم. قال الذهبي في المغني في الضعفاء، (٢/٧١٦)، في ترجمته: «عَن ابْن عُيَيْنَة بِخَبَر كذب فِي الْمهْدي هُوَ آفتُه»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٩/١٦٦): «فيه الهيثم بن حبيب قال أبو حاتم: منكر الحديث، وهو متهم بهذا الحديث». وقال الحافظ في تهذيب التهذيب، (١١/٩٢): «روىٰ عن ابن عيينة بإسناد صحيح خبرًا طويلًا ظاهرَ البطلان في ذِكْر المهدي وغير ذلك، أورده الطبراني في الأوسط عن محمد بن رزيق بن جامع عنه، فالهيثم هو المتهم به، قاله صاحب الميزان».

ـ وجاء في بعض الأحاديث الواهية أنه من نسب **العباس**:

من حديث **عثمان بن عفان** رضي الله عنه: «المهْدِيُّ مَنْ وَلَدِ العَبَّاس عَمِّي»، رواه الدارقطني في الغرائب والأفراد، كما في أطرافه لابن طاهر، (٢١١)، ومن طريقه ابن الجوزي، في العلل المتناهية، (١٤٣١٩)، وكذا ابن عساكر،

(٥٣/٤١٤)، ورواه الديلمي في الفردوس، (٦٦٦٦)، من طريق الدارقطني، كما في زهر الفردوس، (٦/٩٩). قال الدارقطني: «غريب من حديث قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان بن عفان، وهو غريب من حديث سليمان التيمي، عن قتادة، تفرد به محمد بن الوليد، مولىٰ بني هاشم بهذا الإسناد، ولم نكتبه إلا عن شيخنا أبي إسحاق». **قلت**: هو حديثٌ موضوعٌ، جنايته من محمد بن الولي بن أبان القلانسي، وضَّاع، انظر: الميزان، (٦/٣٦٠)، وحكم علىٰ الحديث بالوضع ابن الجوزي في العلل المتناهية، وقال الغماري في المداوي، (٦/٤٦٤): «هذا كذب موضوع كان من حق المؤلف ألّا يذكره».

ومن حديث **ابن عباس** عن أبيه **العباس**: أن النَّبِيّ ﷺ نظر إِلَيْهِ مُقبِلًا، فقال: «هذا عمي أَبُو الخلفاء الأربعين، أجود قريش كفًّا، وأجملها من ولده السفاح، والمنصور، والمهدي، يا عمي بي فتح الله هذا الأمر وسيختمه برجل من ولدك». رواه ابن الجوزي، في الموضوعات، (٢/٣٧)، عن أبي محمد السمرقندي، وأصله في جزء له في فضائل العباس. وله شاهد من حديث **علي**، رواه في الغيلانيات، (٣١٦)، وشاهد آخر من حديث **عمار بن ياسر**، رواه الخطيب في تاريخ بغداد، (٤/٣٣٩)، ومن طريقه ابن عساكر، (٢٦/٣٥٠). وأسانيدها كلها مظلمة، تدور علىٰ وضاعٍ أو متهم. وقد قال ابن القيم في المنار المنيف، (ص: ١١٧): «كل حديث في مدح المنصور والسفاح والرشيد؛ فهو كذب».

وعامّة مَنْ كتب عن المهدي من المحدّثين يثبت أنه من ولد **الحسن**، والعمدة فيه الحديث الآتي في سنن أبي داود، الذي سيرويه **المصنِّف** من حديث عليّ [١٠٦]. وهو وإن كان ضعيفًا كما سيأتي في تخريجه، لكنه أَمْثَل من هذه الأحاديث بمرة.

قال السخاوي في استجلاب ارتقاء الغرف، (٢/٥٤٣): «ويمكن التئامهما». فحاول بعض العلماء الجمع بين هذه الأحاديث بأنه لا مانع أن يكون من ذريته ﷺ وللعباس فيه ولادة من جهة أمهاته مثلًا، وكذا أن يكون للحسين فيه ولادة، ولكن الولادة العظمىٰ فيه للحسن، انظر: القول المختصر، (٢٣)، والإشاعة، (١٧٨)، وقال المناوي في فيض القدير (٦/٢٧٨): «حاول بعضهم التوفيق بينه وبين ما قبله وبعده بأنه من ولد فاطمة لكنه يدلي إلىٰ بعض بطون بني العباس»، والصحيح أنه لا حاجة للجمْع بين أحاديث تالفة. وقد أصاب الغماري فقال في إبراز الوهم المكنون، (ص١٣٣): «قد جُمِع بأنه عبَّاسي الأم، حسني الأب، وليس بذاك، والحديث لا يصح».

قال ابن القيم في المنار المنيف، (ص: ١٥١): «وفي كونه من ولد الحسن سر لطيف، وهو أن الحسن رضي الله تعالىٰ عنه ترك الخلافة لله، فجعل الله من ولده من يقوم بالخلافة الحق المتضمن للعدل الذي يملأ الأرض، وهذه سُنَّة الله في عباده أنه من ترك لأجله شيئًا أعطاه الله أو أعطىٰ ذريتَه أفضلَ منه، وهذا بخلاف الحسين رضي الله عنه فإنه حرص عليها وقاتل عليها فلم يظفر بها والله أعلم».



١٠٦

حديث عليّ ﷺ في كون المهدي من ذرية الحسن، وأن اسمه على اسم النبي ﷺ.

الحديث رواه أبو داود، (٤٢٩٠)، قال: حُدِّثْتُ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ ﷺ، فذكره.

قال الحافظ المنذري في مختصر سنن أبي داود ت حلاق، (١١٨/٣): «هذا منقطع، أبو إسحاق السبيعي رأي عليًّا ﷺ رؤيةً. وقال فيه أبو داود: حُدِّثت عن هارون بن المغيرة».

فالحديث ضعيف، لإبهام شيخ أبي داود، وقد يُعبَّر عن هذا بالانقطاع، أو بأنه معلق، وكذا للانقطاع بين السبيعي، وعلي. وقد طعنه بذلك أيضًا ابن خلدون في المقدمة، (٣٩١/١) في سياق تضعيفه لجملة أحاديث المهدي. ولصدره شاهد ثابت من حديث أبي بكرة، رواه البخاري، (٣٦٢٩): «ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين».

وانتصب الشيخ أحمد الغماري للدفاع عن الحديث في كتابه: إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون، فقال (ص: ٦٦) إن هذا الإسناد: «صحيح أو حسن بلا شك ولا ريبة»، ونقل توثيق هارون بن المغيرة، **قلت**: رغم أنّ غير واحد من النقاد قال إن في حديثه خطأ، مثل أبي داود، وابن حبان، وعثمان بن أبي شيبة، إلا أنه مع التسليم بوثاقته كما ذهب غير واحد من الحفاظ؛ إلا أن

هذا أجنبي عن العلة المقولة، فإن العلة إبهام شيخ أبي داود عن هارون بن المغيرة! ومن الطريف أن أخاه الشيخ عبد الله الغماري، قال في كتابه المهدي المنتظر، (ص: ٦٩): «هذا إسناد صحيح إلا أن فيه انقطاعًا بين أبي داود وهارون بن المغيرة»، فالمقصود أن هذه علة مستقيمة، وقد نص عليها الحافظ المنذري، فليست من كلامِ غيرِ أهل العلم بصناعة الحديث كما يلمز الغماري ابنَ خلدون في عامة نقده في الكتاب، وقد وافقَ أخوه الشيخ عبد الله الحافظَ المنذريَّ في ذلك كما نقلنا.

ومن ثَمَّ انتقل الغماري إلىٰ دفْعٍ آخرَ غير توثيق هارون الذي لا يفيد في البحث، فرجع يقول (ص: ٦٧) «إلا أن أبا داود قال: حُدِّثتُ عن هارون بن المغيرة، فهذا يفيد الانقطاع. لكن أبا داود أجلُّ قدرًا من أن يروي الحديثَ عن ضعيفٍ ثم يدلِّسه ويسكت عنه، وقد أخبر أنه لا يسكت إلا عن صالح للاحتجاج».

قلت: وهذا ليس بدقيق، فإن كلام أبي داود المشار إليه عن السنن كان في الحديث عن الأحكام أصالةً، وهذا بيِّنٌ لكلِّ من طالع رسالته إلىٰ أهل مكة التي فيها وصف سننه. ثم إن الكلام في سكوت أبي داود أوسعُ كثيرًا مما أوهم الغماري هاهنا، فإن الذي التزم أبو داود أن يبين علته هو الواهي شديد الوهاء، أما الضعيف فلا، ونحن لا نقول هذا شديد الوهاء كالموضوع والمنكر، ولكنه ضعيف. ومن ثَمَّ فسكوت أبي داود قد يشمل الضعيف، خصوصًا إذا لم يكن في الباب غيره كما ذكر أن ذلك من شرطه، لأنه يرىٰ الضعيف أقوىٰ من آراء الرجال ـ انظر كيف يكاد هذا يختص بالأحكام الشرعية فإنها التي يُقال فيها بالرأي لتعلم ما قلناه من أن كلامه عن الاحتجاج قريبٌ من الأحكام الشرعية

وليس مطلق الأخبار أصلًا ـ، ثم إن معنىٰ صلاحه لا يلزم أن يكون مقتصرًا علىٰ الصالح للاحتجاج فقط، أي لا يلزم أن يكون الصلاح الاصطلاحي، بل مطلق الصلاح اللغوي بمعنىٰ أنه ليس في الباب غيره، أو أن معناه حسن، كما حققه السخاوي في فتح المغيث، ثم يقال بعد ذلك: ولو سُلِّم أنه صالح عند أبي داود بالمعنىٰ الاصطلاحي أو علىٰ معنىٰ أنه حسن ليس ضعيفًا ـ وقد بيَّنَّا عدمَه ـ فإن هذا لا يلزم غيرَه إن كان من أهل التمييز للنظر فإنه إذا «رأىٰ العارف في سنده ما يقتضي الضعف، ولا جابر له ـ حكم بضعفه، ولم يلتفت إلىٰ سكوته»، كما قال النووي، انظر: فتح المغيث، (١/١٠٥). وسنذكر المزيد عن سكوت أبي داود في البحث الآتي تعليقًا علىٰ كلام **المصنِّف**، فانظره لزامًا.

ثم إنَّ دَفْعَ الغماري بجلالة أبي داود أن يدلِّس عن ضعيف؛ فيه إيهامٌ آخر، فإن أبا داود لم يدلس هذا الحديث أصلًا، بل أبهم الراوي عن هارون، فقال: «حُدِّثت»، فليس في هذا إخلال، والحامل علىٰ الإبهام لا يتعيَّن في ضعف الشيخ، فقد يكون النسيان أو غياب الأصل ساعة التحديث أو التصنيف أو غير ذلك، وقد يكون ستر الراوي لضعفه، لكن في الإبهام إشارة لوجود شيخ، وفي هذا من الأمانة ما هو خير من التدليس بخاصة إذا كان عن الضعفاء، ولذا شدَّد في التدليس جماعةٌ من القدماء كما هو معلوم. علىٰ أن أبا داود لو قال: عن هارون بن المغيرة؛ لكان إرسالًا لا تدليسًا ـ عند من يفرق بينهما كالحافظ والمتأخرين ـ، لأنه وإن احتُمِل أنه عاصر هارونَ فإنه ليس من شيوخه أصلًا، بل هو من طبقة شيوخ شيوخه، يروي عنه يحيىٰ بن معين وأضرابه، وقرينُه الترمذي روىٰ له في السنن (٩٨٤) بواسطةٍ، ولذا لم يذكر المِزّي في تهذيب الكمال أن أبا داود روىٰ عنه، وقال بعد ذكر من روىٰ عنه، (٣٠/١١١):

«روىٰ له أَبُو داود، والتِّرْمِذِيّ. قال أَبُو داود: حُدِّثت عَنْ هارون بن المغيرة»، ولم يروِ له إلا هذا الحديث. فالمقصود أنه لو قال: عن هارون؛ لكان في أمانٍ من التدليس بناءً علىٰ أنه إرسال، فهو معلق تعليقًا تامًّا، أو لكان في أمان من المذموم في التدليس لأنه لم يوهم أنه سمِع منه أو حتىٰ لقيه. فإذا ظهر ذلك تبيَّن أن الدفع المذكور بجلالة أبي داود وأمانته ليس إلا خطابة وتهويلًا. ويدلُّك أن كلامه خطابة وتشغيبٌ من حيث الصناعة الحديثية أنَّ غيرَ واحد من الحفَّاظ كان يدلس عن الضعفاء، وهذا وإن كان مذمومًا في نفس الأمر إلا أنه جادّة مسلوكة لبعض المحدِّثين لهم فيه تأويل أو اجتهاد أو نوع هوىٰ، منهم بقية بن الوليد، والحجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق، وابن لهيعة، وغيرهم من أهل الطبقة الرابعة والخامسة بحسب تصنيف الحافظ للمدلسين، ولكن المقصود أنه لا ينافي جلالة القدر، فهؤلاء جميعًا أجِلَّة، بعضهم أقدم وأجل من أبي داود كما لا يخفىٰ، علىٰ أنه لا تدليس في صنيع أبي داود أصلًا كما تقدَّم. علىٰ أن المدلِّس عن ثقة، لا يلزم أن يكون ذلك ثقةً عند غيره، ومن ثَمَّ اعتُبر التدليس علةً قادحةً إلا قليلًا، فلو سلَّم مسلِّمٌ أن ذلك تدليس ولكن أبا داود أجل من أن يدلِّس عن غير ثقة؛ لم يكن هذا حجةً لازمةً له، لاحتمال ألا يكون ثقةً عند غير أبي داود، فلا يكون حجةً علىٰ الغير، فيجب الكشف عن الواسطة ليُفْحَص حالُه وهل هو مُحرِزٌ الوثاقة اللازمة للحديث أم لا؟ فليس ثمَّ إلا التقليد المحض لمن التزم قبول ذلك دون معرفة. كيف وهذا كله أوهامٌ ومغالطات بعضها فوق بعض كما تقدَّم.

ودفع الغماري (ص: ٦٨) الانقطاعَ بين أبي إسحاق وعن علي، فقال: «قوله إن رواية أبي إسحاق عن علي منقطعة، فقد قال بذلك بعضُ الحفاظ،

والصحيح سماعه منه واتصال روايته به عنه» ، ونقل عن طبقات ابن سعد أن أبا إسحاق صلىٰ خلف عليٍّ الجمعة ، قال: فصلاها بالهاجرة بعدما زالت الشمس ، وعن البغوي في الجعديات: حدثنا محمود بن غيلان ، سمعت أبا أحمد الزبيري قال: لقي أبو إسحاق عليًّا .

قلت: عامة المحدّثين أن أبا إسحاق لقي عليًّا ولكن لم يسمع منه ، وما احتج به لا يدل علىٰ مطلوبه ، فليس فيه أكثر من أنه رآه ، وهذا مسلَّم ، ولكن المنفي السماع ، وقد بحثنا هذا من قبل ، فأبو إسحاق لا سماعَ له من عليٍّ ، كما قال البرديجي ، وانظر: جامع التحصيل ، (ص: ٣٠٠) .

ثم دفع أخيرًا بالشواهد ، فقال (ص: ٦٨): «علىٰ أن الحديث وارد عن عليٍّ وغيرِه من طرقٍ كثيرة دافعةٍ لاحتمال خطأ من وصف في هذا الإسناد بالوهم والاختلاط علىٰ فرض وجوه وتسليم ثبوته» ثم احتج بشواهد لصدره: إن ابني هذا سيد ؛ وهذا لا إشكال فيه فإن ذلك ثابت ، رواه البخاري ، من حديث أبي بكرة ، كما تقدم ذكره ، أمَّا سائِرُه الذي هو محلُّ الشاهد فيه ؛ فلا ، ثم قال: (ص: ٦٩): «وأما آخره: فالأخبار عن عليٍّ عليه السلام في هذا كثيرة جدًّا ، فيها المرفوع والموقوف ، وهي عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والحاكم ونعيم بن حماد وابن أبي شيبة ، وغيرهم ، وكلها شواهد قوية معضدة ، وبمجموعها يرتقي الحديث إلىٰ درجة الصحيح والله أعلم» . **قلت**: هذا فيه نظرٌ ظاهرٌ ، وهو من طرق المتأخرين في التحسين بالشواهد بطريقة جملية ، وهذا يفضي إلىٰ أخطاء كثيرة ، فلا شكّ أن هناك كثيرًا من الروايات في المهدي ، ولكن البحث هنا في جزءٍ خاص وهو أنه من ولد الحسن كما ورد في هذا الحديث ، وليس هذا في الشواهد التي يشير إليها بحسب فحصي ، وبحسب ما ورد في الكتب الشاحنة

لأخبار المهدي، كعقد الدرر للسلمي، والعرف الوردي للسيوطي؛ ما يدل على أنه من ولد الحسن سوى الروايات المذكورة هنا. فلا تنفع الشواهد في تقوية هذا الحديث. وقصارى ما تصنعه الشواهد أن يقال ـ إن سُلِّم ـ إن الحديث في أصله ثابت، أو يقال إن المعلومات المشتركة فيها ثابتة، ولكن البحث أخص من ذلك.

ـ وقد قال السُّلمي في عقد الدرر، (ص: ٨٢): «أخرجه الإمام أبو داود، في سننه. والإمام أبو عيسى الترمذي في جامعه، والإمام أبو عبد الرحمن النسائي في سننه». **قلتُ**: هذا وهم، فلم يخرِج ذلك إلا أبو داود. أما النسائي فليس في سننه الصغرى ولا الكبرى بمرة، وأما الترمذي فقد أخرج حديث ابن مسعود، (٢٢٠٣٠): «لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمْلِكَ الْعَرَبَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي»، ثم قال: «وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ»، فإذا فُرض أنه أراد بحديثِ عليٍّ في المهدي هذا الحديث ـ وليس ذلك بلازم ففي الباب عن علي جملةٌ من الأحاديث ـ؛ فإنه لا يصح أن يُقال لذلك: أخرجه الترمذي كما قال السلمي.

ـ وقد رواه أبو نعيم في الفتن، (١١١٣)، قال: حدثنا غير واحد عن ابن عياش، عمن حدثه عن محمد بن جعفر، عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه قال: «سمَّى النبيُّ ﷺ الحسنَ سيِّدًا، وسيخرج من صلبه رجل اسمُه اسمُ نبيكم، يملأ الأرضَ عدلًا كما مُلِئت جَوْرًا». **قلت**: وهو إسنادٌ مبهم منقطع.

ـ وفي المنتخب من علل الخلال لابن قدامة، (ص: ٣٠٣) رقم (٢٠١): «قال محمد بن جعفر: وهي هذه الأحاديث التي نهى أحمدُ إسحاقَ بن داود عن التحديث بها.

قرأت على إسحاق بن داود: حدثني إبراهيم بن نعيم: ثنا أبو عمران الجوهري: حدثني طلحة بن يزيد القرشي، عن معاوية بن سعيد، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن علي بن أبي طالب، أنه نظر إلى ابنه الحسن، وقال: سيخرج من صلبه رجلٌ سَمِيُّ نبيِّكم ـ وذكر حديثًا طويلًا، وفيه: ذكر السفياني، وفي آخره: فالخائب من خاب من غنيمة كلب، ولو بسوط». **قلت**: طلحة بن يزيد؛ وضَّاع معروف، والإسناد منقطع أيضًا.

وفي عقد الدرر في أخبار المنتظر (ص: ٨٢)، قال: «وعن الأعمش عن أبي وائل، قال: نظر علي إلى الحسن عليه السلام، فقال: إن ابني هذا سيد، كما سماه رسول الله ﷺ، سيخرج من صلبه رجل باسم نبيكم، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»، **قلت**: ولم يعزُه، ولم أقف عليه.

❊ وقد عقَّب **المصنِّف** على الحديث بقوله: «هكذا رواه أبو داود في سُنَنه، وسكت عليه».

ففي كلام **المصنِّفِ** إشارةٌ مشهورة لدى كثيرٍ من المحدثين للاحتجاج **بسكوت أبي داود** على الحديث في سُننه بأنه حسن أو صالح. وذلك وفق ما جاء في رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص: ٢٥ ـ ٢٨): «وَلَيْسَ فِي كتاب السّنَن الَّذِي صنفته عَن رجل مَتْرُوك الحَدِيث شَيْءٌ، وَإِذا كَانَ فِيهِ حَدِيث مُنكر بيّنت أَنه مُنكر وَلَيْسَ على نَحوه فِي الْبَاب غَيره... وَمَا كَانَ فِي كتابي من حَدِيث فِيهِ وَهن شَدِيد فقد بَينتُه، وَمِنْه مَالا يَصح سَنَده، مَا لم أذكر فِيهِ شَيْئًا؛ فَهُوَ صَالح وَبَعضهَا أصح من بعض»، وكان من شرطه أيضًا ما ذكره ابن منده في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار (شروط الأئمة)، (ص: ٧٣): «وَكَانَ أَبُو

دَاوُد السجِسْتانِي كَذَلِك يَأْخُذ مأخذه ـ يعني مأخذ النسائي في الإخراج لمن لم يُجمَعْ علىٰ تركِه ـ وَيخرج الْإِسْنَاد الضَّعِيف لِأَنَّهُ أقوىٰ عِنْده من رَأْي الرِّجَال»، وانظر حول شرط أبي داود: شروط الأئمة الستة لابن طاهر، (ص: ١٩)، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي، (ص: ٦٦ ـ ٦٧).

ولكن في هذا السكوت ومراد أبي داود بالصالح تفصيلٌ، بحثه العلماء في مطوَّلات علم الحديث، وخير من جمعَ أطراف الكلام فيه فيما وقفت عليه: الحافظ السخاوي في فتح المغيث، (١/١٠٢ ـ ١٠٥)، وألخِّص فيما يلي أهم ما فيه، علىٰ طوله، لنفاسته، ولتعلقه بهذا البحث، وأضيف بعضَ المهمات إليه، وما بين المعقوفين فهو من كلامي للإيضاح، وقد تقدَّم في تصحيح الغماري السابق لهذا الحديث احتجاجه بسكوت أبي داود أيضًا.

يقول السخاوي، (١/١٠٢) عن سكوت أبي داود: «لا مانع من أن يكون سكوتُه هنا لوجود متابعٍ أو شاهِدٍ»، ثم نبَّه إلىٰ ملاحظةٍ مهمة، وهي تعدُّد نُسخِ أبي داود ووجود تعليقات في بعضِها دون بعضٍ: «قال شيخنا [أي الحافظ ابن حجر]: وقد يقع البيان في بعض النسخ دون بعض، ولا سيما رواية أبي الحسن بن العبد؛ فإن فيها من كلام أبي داود شيئًا زائدًا علىٰ رواية اللؤلؤي. وسبقه ابن كثير، فقال: الروايات عن أبي داود لكتابه كثيرة جدًّا، ويوجد في بعضها من الكلام، بل والأحاديث، ما ليس في الأخرىٰ»، ثم بحثَ هل يلزم أن يكون بيان أبي داود المنافي للسكوت في السنن نفسِها أم في كلام أبي داود بعامة، فقال: «قال [أي ابن حجر]: ولأبي عبيد الآجري عنه [أي عن أبي داود] أسئلة في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل، كتابٌ مفيد، ومن ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في سننه [فقوله: وما سكت عليه فهو حسن وما سكت عليه

في سننه] فقط أو مطلقًا، وقال: إنه مما ينبغي التنبيه عليه والتيقظ له»، ثم رجَّح السخاوي أن الظاهر أن مقصوده ما سكت عليه في سننه، فقال، (١٠٣/١): «والظاهر الأول». ثم نبَّه على ملاحظة حسنةٍ في لزوم اعتبار أحكامه في غير السنن، وكذا جمع الروايات للسنن قبل الجزم بسكوته، فقال: «ولكن يتعين ملاحظة ما وقع في غيرها مصرحًا فيه بالضعف الشديد، مما سكت عليه في السنن، لا مطلق الضعف، وكذا ينبغي عدم المبادرة لنسبة السكوت، إلا بعد جمع الروايات واعتماد ما اتفقت عليه؛ لما تقدم، وقد صرح ابن الصلاح ـ مما تبعه فيه النووي ـ بذلك في نسخ الترمذي؛ حيث قرر اختلافها [يعني الروايات والنسخ] في التحسين والتصحيح»، ثم نقل عن ابن الصلاح كلامَه في تحسين ما سكت عليه أبو داود، وأنه أيضًا لا يلزم مطلقًا لأن ذلك نسبي، أي لدى أبي داود ولا يلزم غيرَه، كما أنه يخرج الضعيف إذا لم يوجد غيره في الباب: «قال ابن الصلاح: فعلى هذا ما وجدناه مذكورًا بالكتاب [يعني سنن أبي داود]، ولم يُصَحَّح عند واحد من الشيخين ولا غيرهما ممن يميز بين الصحيح والحسن، وسكت أبو داود عليه؛ فهو عنده حسن. وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره، ولا مندرج فيما حققناه ضبط الحسن به على ما سبق، لا سيما ومذهب أبي داود تخريج الضعيف إذا لم يكن في الباب غيره كما سيأتي. انتهى»، ثم نقل ابن الصلاح كلام ابن منده الذي صدَّرنا به الكلام، وكلام ابن الصلاح في المقدمة، ت عتر (ص: ٣٦). وهذا قريبٌ من كلام الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي (٦١٢/٢)، حيث قال: «نعم، قد يخرج [يعني الترمذي] عن سيِّئ الحفظ، وعمَّن غَلَب على حديثه الوهم، ويبيِّن ذلك غالبًا، ولا يسكت عنه. وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت

علىٰ حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة، وغيره. وقد قال أبو داود، في رسالته إلىٰ أهل مكة: «ليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث، سيئ الحفظ، وإذا كان فيه حديثٌ منكرٌ بيَّنتُ أنه منكر»، ومراده: أنه لم يخرج لمتروك الحديث: عنده، علىٰ ما ظهر له، أو لمتروك متفقٍ علىٰ تركه، فإنه قد خرَّج لمن قيل: «إنه متروك»، ومن قيل «إنه متهم بالكذب»».

ثم بيَّن السخاوي معنىٰ كون المسكوت عليه في سننه «بعضه أصح من بعض» كما قال في رسالته لأهل مكة، وأن هذا لا ينافي وجود الضعيف في المسكوت عنه، وهذا تدقيق دقيقٌ، فقال، (١/١٠٤): «فالمسكوت عليه إما صحيحٌ أو أصحّ [لأن أبا داود قال عن المسكوت عليه في سننه إن بعضه: أصح من بعض]، إلا أن الواقع خلافه، ولا مانع من استعمال «أصح» بالمعنىٰ اللغوي، بل قد استعمله كذلك غير واحد، منهم الترمذي؛ فإنه يورد الحديثَ من جهة الضعيف، ثم من جهة غيره، ويقول عقب الثاني: إنه أصح من حديث فلان الضعيف. وصنيع أبي داود يقتضيه لما في المسكوت عليه من الضعيف بالاستقراء، وكذا هو واضح من حصره التبيين في الوهن الشديد؛ إذ مفهومه أن غير الشديد لا يبينه». وهنا فصَّل في معنىٰ: «فهو صالح» الواردة في كلام أبي داود، أنها قد تشتمل الصلاح الاصطلاحي في الحديث، واللغوي في مطلق المفاضلة بين الوارد ولو ضعيفًا، وبخاصة أنه يحتج بالضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وعلىٰ هذا الأخير قد يدخل «الصالح» في الاصطلاحي، لأنه وإن كان يسلم ضعفه لكنه يحتج به. فقال: «وحينئذ فالصلاحية في كلامه أعم من أن تكون للاحتجاج أو الاستشهاد، فما ارتقىٰ إلىٰ الصحة ثم إلىٰ الحسن، فهو بالمعنىٰ الأول [أي بالمعنىٰ الاصطلاحي للصالح في الحديث]، وما عداهما

فهو بالمعنىٰ الثاني [أي بالمعنىٰ اللغوي في المفاضلة بين الضعيف والأضعف] ، وما قصر عن ذلك فهو الذي فيه وهن شديد ، وقد التزم بيانَه ، وقد تكون الصلاحية علىٰ ظاهرها في الاحتجاج ، ولا ينافيه وجود الضعيف ؛ لأنه ـ كما سيأتي ـ يخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، وهو أقوىٰ عنده من رأي الرجال [أي أن مذهبه الاحتجاج بالضعيف ، فلا يستلزم هذا تصحيحَه]» .

ومن ثَمَّ قسَّم السخاويُّ أنواعَ المسكوت عليه في سنن أبي داود ، وبيَّن أن منها الضعيف ، فقال: (١/١٠٥): «بالجملة فالمسكوت عنه أقسام ، منه ما هو في الصحيحين ، أو علىٰ شرط الصحة ، أو حسن لذاته ، أو مع الاعتضاد ، وهما كثير في كتابه جدًّا ، ومنه ما هو ضعيف ، لكنه من رواية من لم يجمع علىٰ تركه» . ثُمَّ ساق كلامًا نفيسًا للنووي في عدم الاجتزاء بسكوت أبي داود عن البحث في الحديث ، فقال ، (١/١٠٥): «وقد قال النووي ﷺ: الحق أن ما وجدناه مما لم يبينه ، ولم ينص علىٰ صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد ـ فهو حسن ، وإن نص علىٰ ضعفه من يعتمد ، أو رأىٰ العارف في سنده ما يقتضي الضعف ، ولا جابر له ـ حكم بضعفه ، ولم يلتفت إلىٰ سكوته . انتهىٰ» ، وكلام النووي في التقريب ، (ص: ٩٦) . وقد نقله الحافظُ في النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح ، (١/٤٤٤ ـ ٤٤٥) ، وعلَّق: «قلت: وهذا هو التحقيق ، لكنه خالف ذلك في مواضع من شرح المهذب وغيره من تصانيفه ، فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليها فلا يُغْتَرَّ بذلك ، والله أعلم» ، وناهيك بهذا تحقيقًا . ثم علَّق السخاوي أيضًا بتعميم ما قاله النووي ، من أن النظر لازم لمن قدر علىٰ النظر مطلقًا ، لا فرق في ذلك بين صحيح وضعيف ، وهو الحقُّ ، فقال ، (١/١٠٥): «وما أشعر به كلامه [أي النووي في الحكم علىٰ مسكوتات أبي داود] من التفرقة بين

الضعيف وغيره؛ فيه نظرٌ، والتحقيقُ: التمييزُ لمَنْ له أهلية النظر، ورد المسكوت عليه إلى ما يليق بحاله من صِحَّةٍ وحُسْنٍ وغيرهما كما هو المعتمد، ورجحه هو في بابه،...، ومن لم يكن ذا تمييز، فالأحوط أن يقول في المسكوت عليه: صالح، كما هي عبارته، خصوصًا وقد سلكه جماعةٌ»، فهذا تحقيق التحقيق، وهذا ما تلخَّص من بحث هذه المسألة، أوردته لأهميته مختصرًا، وإلا فإنه يحتمل بسطًا وتدليلًا ومناقشة، ليس هذا موضعها.



١٠٧

حديث عليّ رضي الله عنه: «ثلاثة يا عليّ لا تؤخرهن...».

يروىٰ من حديث عليّ رضي الله عنه، من طريق: محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن جدِّه عليّ، به:

رواه أحمد وابنه، (٨٣٠)، **ومن طريقه المصنف** [١٠٧]، ومن طريق عبد الله: الحاكم في المستدرك، (٢/١٦٢)، وعنه البيهقي في السنن الصغير، (٢٥١٩)، ومن طريق عبد الله: ابن عساكر، (٥٤/٤١٤)، من طريق: هارون بن معروف.

والترمذي، (١٧١)، و(١٠٧٥)، **وذكره المصنف**، والبخاري في التاريخ الكبير، (٥٣٨)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ، (٧/١٣٢)، وابن عساكر، (٥٤/٤١٣)، من طريق: قتيبة.

وابن ماجه، (١٤٨٦)، **وذكره المصنف**، من طريق: حرملة بن يحيىٰ. واقتصر علىٰ: «لَا تُؤَخِّرُوا الْجِنَازَةَ إِذَا حَضَرَتْ».

وابن أبي الدنيا، في العيال، (١٣٢)، من طريق: خالد بن خداش.

والخطيب في تاريخ بغداد، (٩/٣٩)، من طريق: عيسىٰ بن أحمد العسقلاني.

جميعهم: عن ابن وهب، عن سعيد بن عبد الله الجمحي، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن جدِّه علي، به.

وقع في المستدرك: سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، فقال البيهقي في السنن الصغير: «وَقَعَ فِي كِتَابِ شَيْخِنَا: سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُهَنِيِّ وَهُوَ خَطَأٌ»، قلت: لم يقع الجهني لدىٰ الحاكم، ولكن الجمحي، ولذا قال الحافظ في إتحاف المهرة، (٥٨٦/١١): «قُلْتُ: غَلِطَ الْحَاكِمُ فِيهِ غَلَطًا فَاحِشًا، وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْجُهَنِيِّ، لا عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيِّ، وَهُوَ فِي (التِّرْمِذِيِّ) عَلَىٰ الصَّوَابِ»، وقال في التلخيص الحبير، (٣٣٤/١): «وهو من أغلاطه الفاحشة»، وأشار إلىٰ ذلك الزيلعي في نصب الراية، (١٩٧/٣). **قلت**: ذاك الجُمَحي، مشَّاه أحمد، ووثقه ابن معين، وليّنه الفسوي، وخسف به ابن حبان بحسب عبارة الذهبي.

وقد ذكر ابن حبان في المجروحين، (٣٢٣/١) هذا الحديث في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، فذكره ابن القيسراني في أطراف المجروحين تذكرة الحفاظ، (ص: ١٧٥)، وقال: «فِيهِ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ، وَسَعِيدٌ هَذَا يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ»، وهذا كله خطأ كما تقدم، وإنما هو سعيد بن عبد الله الجهني. ثم وقفت علىٰ تخطئة الدارقطني لذلك أيضًا، فقال في تعليقاته علىٰ المجروحين لابن حبان (ص: ١٠٨): «لَيْسَ من حَدِيث سعيد بْن عَبْد الرَّحْمَنِ الجُمَحِي، إِنَّمَا رَوَاهُ ابْن وهب، عَن شيخ مَجْهُول، يقَالَ لَهُ: سعيد بْن عَبْد اللهِ الْجُهَنِيّ، وَالوهم فِيهِ، عِنْدِي من أبي حَاتِم، لَا من ابْن خُزَيْمَة»، يعني لأن أبا حاتم بن حبان ساقه بهذا الاسم بإسناده عن ابن خزيمة، وقد ساق الدارقطني الحديث من رواية ابن خزيمة علىٰ الصواب، فتمّ الوهمُ علىٰ ابن حبان. وقد تابعَه علىٰ ذلك الوهم ابن الملقن في البدر المنير (٢٥١/٣ ـ ٢٥٢)، حيث بحث الحديثَ علىٰ أنه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي.

ووقع في إسناد ابن عساكر من طريق قتيبة: «عن أبيه عن جده عن علي»، فقال، (٥٤/٤١٤): «قال ابن عساكر: كذا قال، وصوابه: عن جده عليٍّ، بغير: عن».

فالحديث مداره: على سعيد بن عبد الله الجهني، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن عليّ رضي الله عنه.

سعيد بن عبد الله الجهني: روى له الترمذي والنسائي في مسند عليّ وابن ماجه. قال أبو حاتم: مجهول، وكذا قال الدارقطني كما نقلنا في تعليقاته على مجروحي ابن حبان، وذكره البخاري ولم يقل شيئًا، وقال العجلي: مصري ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، ونقل مغلطاي أن ابن خلفون ذكره في ثقاته، وقال الذهبي في مجرد ابن ماجه، (ص: ١٥٤): وُثِّق، وكذا قال في الكاشف، (١/٤٢٩). **قلت**: أي ذكره ابن حبان في الثقات، وقد علَّم عليه في الكاشف: (حب)، ومن ثَمَّ أورده في المغني في الضعفاء، (١/٢٦٢)، وقال في ديوان الضعفاء (ص: ١٦٠) «لا يُعرف»، وذكره مع غيره في ميزان الاعتدال، (٢/١٤٦)، وقال: «هؤلاء مجهولون». وقال الحافظ في التهذيب: له عندهم حديثٌ واحد. وقال في التقريب: مقبول. يعني حيث توبع، وإلا فليِّن، على اصطلاحه. فتعقباه في التحرير، (٢/٣٤ ـ ٣٥)، فقالا: «بل: مجهولٌ، تفرَّد بالرواية عنه عبدُ الله بن وهب، وقال أبو حاتم: مجهولٌ. ولم يوثِّقه سوى ابن حبان»، ولكن قال هو نفسه في التلخيص الحبير، (١/٣٣٤): «مجهول». انظر: التاريخ الكبير، (٣/٤٨٩)، والجرح والتعديل، (٤/٣٧)، والثقات للعجلي، (ص: ١٨٦)، والثقات لابن حبان، (٨/٢٦١)، وتهذيب التهذيب، (٤/٥٢)، ميزان الاعتدال، (٢/١٤٦)، وإكمال التهذيب، (٥/٣١٧). **قلت**: الصواب أنه

مجهول، فإنه لم يعرفه أبو حاتم، ولم يقل فيه البخاري شيئًا، وجهله الدارقطني، وليس له إلا حديثٌ واحد، ولم يروِ عنه إلا شيخٌ واحد، فمن أين أتىٰ للعجلي أنه ثقة لينصَّ عليه؟ وذِكْر ابن حبان له في الثقات علىٰ عادته في تخريج المجاهيل ومن لم يرو عنه إلا شيخٌ واحد معناه أنه لا يعلم فيه ما يستوجب الطعن، وهذا معروف، فهذا لا يرفعه من حيِّز الجهالة أو الستر.

ومحمد بن عمر بن علي: روىٰ له الأربعة، من الذين عاصروا صغارَ التابعين. قال ابن سعد: روي عنه، وسمع من أبيه، وكان قليل الحديث، انظر: الطبقات الكبرىٰ، متمم التابعين، (ص ٢٤٩)، ووثقه الدارقطني في سؤالات البرقاني، مع جماعة من أهل البيت، رقم (٨٥)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: ثقة، الكاشف، (٢/٢٠٥)، وقال في تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣/٧٣٠): «من سادات بني هاشم»، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، وروايته عن جدِّه مرسلة، التقريب، (ص: ٤٩٨)، ولكن قال في حديثٍ هو أحد رجال سنده: «رجاله ثقات»، التلخيص، (٢/٢٦٦)، وقال ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٥٤/٤١٣): «حدث عن أبيه، وعن جدِّه مُرسلًا»، وقال القطَّان: مجهول الحال، ونصّ كلامه في بيان الوهم والإيهام، (٣/٣٥٤): «وَمُحَمّد بن عمر بن عَليّ بن الْحُسَيْن بن عَليّ بن أبي طَالب أَبُو حَفْص، مَجْهُول الْحَال، وَقد يَظُنّهُ من لَا يعلم، مُحَمَّد بن عمر بن عَليّ الْمقدمِي، وَلَيْسَ بِهِ»، تعقبه الحافظ في تهذيب التهذيب (٩/٣٦١): «قال ابن القطان: حاله مجهول، لكن زعم أنه محمد بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وأظنُّه وَهِمَ في ذلك».

وعُمَر بن علي بن أبي طالب: من الوسطىٰ من التابعين، روىٰ له الأربعة،

وهو آخر أبناء عليٍّ وفاةً، قيل مات في زمن الوليد بن عبد الملك. وثقه الدارقطني مع جماعة من أهل بيته، سؤالات البرقاني، رقم (٨٥)، وقال العجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، تهذيب التهذيب (٤٨٥/٧)، وقال الذهبي: وُثِّق، الكاشف (٦٧/٢)، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، (ص: ٤١٦)، وقال في حديثٍ هو في إسناده: إسنادٌ صحيح، في المطالب العالية، (١٤٢/١٦) (٣٩٤٣).

قلت: لا إشكال في وثاقته، ولكن في روايته عن أبيه علي بن أبي طالب. فقد غمزه الترمذي، فقال: «مَا أَرَىٰ إِسْنَادَهُ بِمُتَّصِلٍ»، قلت: ولكن أثبت سماعَه من أبيه أبو حاتم، فقال في الجرح والتعديل، (١٢٤/٦): «عمر بن علي بن أبي طالب، سمع أباه»، قلت: وقد وُلد عُمرُ هذا في خلافة عمر، وحدث عن أبيه أحاديثَ وإن كانت قليلةً، فما يمنع سماعَه من أبيه؟

قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ»، وقال مرة: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَمَا أَرَىٰ إِسْنَادَهُ بِمُتَّصِلٍ»، يعني لأجل عمر بن علي عن أبيه. وقد تقدَّم أن الأرجح سماعه منه. قال ابن الملقن في البدر المنير (٢٥٠/٣): «فاتصل إسناده على هذا». وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، وعلَّق عليه ابن الملقن في البدر المنير، (٢٥١/٣): «وكأنه الصواب»، وقال البيهقي في السنن الكبرىٰ، (٢١٤/٧): «وفي اعتبار الكفاءة أحاديث أخر لا تقوم بأكثرها الحجة والله أعلم، منها ـ وهو أمثلها ـ» فذكره، هو وحديث: تخيَّروا لنطفكم، فذلك قريبٌ من التحسين النِّسبي. وقال العراقي في تخريج الإحياء، (ص: ٤٤٩): «سنده حسن»، وضعّفه الحافظُ في التلخيص الحبير، (٤٧٥/١)، بجهالة الجهني، وأقرَّ كلام الترمذي في عدم اتصاله أو ـ بالأحرىٰ ـ

سكت عليه، وصرح في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢/٦٣)، فقال: «أخرجه التِّرْمِذِيّ والْحَاكِم بِإِسْنَاد ضَعِيف». والأقرب أنه ضعيف لجهالة الجهني، وإذ ليس فيه توثيق معتبر، وإن كان يصلح للاعتبار والجمْع والاستئناس، على غرار ما قال البيهقي فيما نقلنا من كلامه عن أنه من أمثل ما في الباب، أما انقطاعه فالصحيح أنه متصل.



١٠٨

حديث: «رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة...»، من حديث عليّ رضي الله عنه.

يروىٰ الحديثُ من حديثٍ **عليٍّ** رضي الله عنه، من طريق: الحسن البصري، وأبي ظبيان، وأبي الضحىٰ، وإبراهيم التيمي، والقاسم بن يزيد.

وإنما ساق **المصنِّف** الحديث واقتصر فيه علىٰ طريق الحسن البصري عن علي رضي الله عنه؛ ليبين ورود حديث الحسن عن علي رضي الله عنه بلا واسطة، لميله لتقوية سماع الحسن من عليّ رضي الله عنه، لأجل ما سبق لديه من طريق الخرقة، وقد علقنا علىٰ سماع الحسن من علي وبيان نفيه في التعليق علىٰ متن الكتاب بما لا مزيد عليه. ومجرد ورود الحديث عن الحسن عن علي بلا واسطة لا ينفعه، لأن الحسن يروي بالعنعنة عن جماعة من الصحابة لم يسمع منهم بلا خلاف، والحسن موصوف بالتدليس، وكثير من هذه الأحاديث تظهر فيها الواسطة.

فنخرِّج هذا الحديث:

*** فأمّا طريق الحسن البصري:**

فيروىٰ من طريقَي: **يونس**، و**قتادة**، عن الحسن، عن علي، به. مرفوعًا وموقوفًا.

فرواه سعيد بن منصور، (٢٠٨٠)، وأحمد، (٩٤٣)، **ومن طريقه المصنف** [١٠٨]، والبيهقي في الكبرىٰ، (٢٥٦/٨)، من طريق: هُشيم، عن يونس، عن الحسن، عن علي، به، مرفوعًا. باللفظ الذي أورده المصنف، مختصرًا من غير

ذكر القصة.

ورواه النسائي في الكبرىٰ، (٧٣٠٧)، من طريق: يزيد بن زريع، عن يونس، عن الحسن، عن علي، به، موقوفًا. قال النسائي: «مَا فِيهِ شَيْءٌ صَحِيحٌ، وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ، هَذَا أَوْلَىٰ بِالصَّوَابِ».

ورواه أحمد، (١١٨٧)، وفي الفضائل، (١٢٣٢)، والبيهقي في الكبرىٰ، (٣٢٥/٤)، من طريق: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن علي، وفيه ذكر قصة بين عمر وعلي في درء الحد عن امرأة مجنونة.

ورواه أحمد، (٩٥٩)، والترمذي، (١٤٢٣)، والنسائي في الكبرىٰ، (٧٣٠٦)، والحاكم، (٣٨٩/٤)، من طريق: همَّام، عن قتادة، عن الحسن، عن علي، به، من دون ذكر القصة.

قال الترمذي: «حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، عَنْ عَلِيٍّ،...، وَلَا نَعْرِفُ لِلْحَسَنِ سَمَاعًا مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ».

وساق الدارقطني الخلاف في رفعه، ووقفه، ورجح الوقفَ، فقال في العلل (١٩٢/٣): «هو حديث حدث به: قتادة، وحميد الطويل، ويونس بن عبيد، عن الحسن. واختلف عنهما، فأسنده علي بن عاصم، عن حميد، وأسنده هشيم، عن يونس بن عبيد، وكلاهما عن الحسن، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ. ووقفه غيرُهما. والموقوف أشبه بالصواب، والله أعلم»، وتقدَّم معنا أن النسائي رجح الموقوف.

قلت: وهذا لا يضر قضية المصنِّف، إذ غايته من إيراده أن الحسن سمع

عليًّا. وقد تقدَّمت الإشارة إلىٰ الكلام علىٰ ذلك في موضعه من التعليق علىٰ كلام **المصنف** عن سماع الحسن من علي، فهذا علةُ ذلك الحديث، أي الانقطاع بين الحسن البصري وعلي، سواء أكان موقوفًا أو مرفوعًا. فالحاصل أن هذا الحديث لا يصح إلىٰ علي من طريق الحسن، ولكنه يصح موقوفًا عن علي من طرقٍ أخرىٰ متصلة، كما يأتي الآن.

*** وأما طريق أبي ظبيان:**

فقد اختلفوا علىٰ أبي ظبيان في رفعه ووَقْفِه:

فرواه الطيالسي، (٩١)، وأحمد، (١٣٣٠)، (١٣٦٦)، وفي الفضائل، (١٢٠٩)، وأبو داود، (٤٤٠٢)، وأبو يعلىٰ، (٥٨٧)، والبيهقي في الكبرىٰ، (٢٦٤/٨)، من طريق: عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان الجَنْبي حصين بن جندب، عن علي، به، مرفوعًا. وعلقه الترمذي، (١٤٢٣). وفيه القصة بين عليّ وعمر.

ورواه ابن خزيمة، (٩٥٠)، (٢٨٥٦)، وابن حبان، (١٤٣)، والدارقطني في سننه، (٣٢٤٠)، والحاكم، (٢٥٨/١)، (٥٩/٢) والبيهقي في الصغرىٰ، (٣٤٩٣)، من طريق: ابن وهب، عن جرير، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي، مرفوعًا. وفيه القصة.

ورواه أبو داود، (٤٣٩٩)، من طريق: ابن أبي شيبة، عن جرير، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي، موقوفًا.

ورواه ابن أبي شيبة، (١٩٢٤٥)، والنسائي في الكبرىٰ، (٧٣٠٥)، من طريق: أبي حصين، عن أبي ظبيان، عن علي، موقوفًا.

قال النسائي: «وَهَذَا أَوْلَىٰ بِالصَّوَابِ، وَأَبُو حُصَيْنٍ أَثْبَتُ مِنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَمَا حَدَّثَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ بِمِصْرَ، فَلَيْسَ بِذَاكَ، وَحَدِيثُهُ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ أَيُّوبَ أَيْضًا، فَلَيْسَ بِذَاكَ».

وقال الترمذي: «وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ، مَوْقُوفًا وَلَمْ يَرْفَعْهُ». فقد اختلفوا على الأعمش عن أبي ظبيان رفعًا ووقفًا. قال البيهقي في الصغرىٰ: «رَفَعَهُ جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ. وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَآخَرُونَ عَنِ الأَعْمَشِ مَوْقُوفًا». وقال البيهقي في الكبرىٰ: «وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه مَرْفُوعًا».

وساق الإمام الدارقطني الخلافَ في رفعه ووقفه، ورجَّح الوقفَ، فقال في العلل، (٣/٧٢ ـ ٧٣): «هو حديث يرويه أبو ظبيان حصين بن جندب، واختلف عنه؛

فرواه سليمان الأعمش، واختلف عنه؛ فقال جرير بن حازم: عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي، ورفعه إلىٰ النبي ﷺ، عن علي، وعن عمر. تفرد بذلك عبد الله بن وهب، عن جرير بن حازم.

وخالفه ابن فضيل، ووكيع، فروياه عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي وعمر موقوفًا.

ورواه عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن علي وعمر موقوفًا. ولم يذكر فيه ابن عباس.

وكذلك رواه سعد بن عبيدة، عن أبي ظبيان موقوفًا. ولم يذكر ابن عباس.

ورواه أبو حصين، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي وعمر، موقوفًا.

واختلف عنه، فقيل عن أبي ظبيان، عن علي موقوفًا. قاله أبو بكر بن عياش وشريك، عن أبي حصين.

ورواه عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان، عن علي وعمر مرفوعًا. حدث به عنه: حماد بن سلمة، وأبو الأحوص، وجرير بن عبد الحميد، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي، وغيرهم. وقول وكيع، وابن فضيل أشبه بالصواب، والله أعلم».

قلت: قد وقفنا علىٰ طريق الوقف عن الأعمش من حديث ابن أبي شيبة، ولم نقف علىٰ طريقي وكيع وفضيل، ولا علىٰ طريق عمار بن رزيق، ووقفنا علىٰ طريق الوقف عن أبي حصين ـ وهو الذي رجحه النسائي علىٰ طريق عطاء بن السائب المرفوعة. ولم نقف علىٰ طريق ابن عياش وشريك عن أبي ظبيان، فانظر الطرق التي لم ترِدنا، فهذا من فضل علم السلف علىٰ الخلف.

*** وأما طريق أبي الضحىٰ:**

فرواه سعيد بن منصور، (٢٠٨٠)، من طريق: هُشيم بن خالد، عن أبي الضحىٰ مسلم بن صبيح، عن علي، به، وفيه القصة بين عمر وعلي.

ورواه أبو داود، (٤٤٠٣)، والحربي في غريب الحديث، (١/١٢٢٥)، والبيهقي في الكبرىٰ، (٣/٨٣)، (٦/٥٧)، من طريق: خالد الحذّاء، عن أبي الضحىٰ، عن علي، به. مختصرًا.

❊ وأما طريق إبراهيم التيمي:

فرواه سعيد بن منصور، (٢٠٨٠)، من طريق: العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي، عن علي، به. وفيه قصة بين عمر وعلي.

❊ وأما طريق القاسم بن يزيد:

فرواه ابن ماجه، (٢٠٤٢)، من طريق: ابن جريج، عن القاسم بن يزيد، عن علي، به. وعلقه أبو داود، (٤٤٠٣).

فهذا حديث عليّ رضي الله عنه.

وللحديث شواهد، أهمها من حديث **عائشة**: رواه أبو داود، (٤٣٩٨)، والنسائي، (٣٤٣٢)، وابن ماجه، (٢٠٤١)، والدارمي، (٢٢٩٦)، وأحمد، (٢٤٥٨٩)، (٢٤١٧٢)، (٢٤١٨١).

وله شواهد أخرىٰ لا نطيل بتخريجها لخروجها عن الموضوع، وعن مسند علي، من حديث: أنس، وثوبان، وأبي قتادة الحارث بن ربعي، وحذيفة بن حسيل، وأبي هريرة.

١٠٩

حديث أنس رضي الله عنه: «إنّ علىٰ حوضي أربعةَ أركان، . . .».

يروىٰ من حديث أنس وجابر وابن عباس، رضي الله عنهم.

❊ أما **حديث أنس** رضي الله عنه:

فرواه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات، (٦٣)، ومن طريقه ومن غير طريقه: ابن عساكر في تاريخ دمشق، (١٥٧/٣٠)، **ومن طريق الغيلانيات المصنف** [١٠٩]، من طريق: علي بن عاصم، عن حميد، عن أنس، به.

وقد ذكر **المصنِّفُ** أن أبا موسىٰ المديني رواه من طريق: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، عن أبي عبد الله العمري، عن بشر بن داود القرشي، عن مسعود بن شابور، عن علي بن عاصم. قلت: ولم نقف علىٰ هذا الكتاب كما علَّقناه هناك وتقدَّم ذكرُه، ومسعود بن شابور؛ لم أقف علىٰ ترجمته، وقد ذكرنا الخلافَ في هذا الاسم في التعليق علىٰ الإسناد في هوامش التحقيق.

علي بن عاصم: ضعيف، يخطئ ويصر ولا يرجع، حسَّن أحمد به الظن وقال إنه لا يكذب، ولكن به لجاج، وكذبه شعبة ويحيىٰ، انظر: التهذيب، (٣٤٤/٧)، فعلىٰ كلٍّ ليس هو ممن يعتمد عليه، والمتن بيِّن الاختلاق.

والحديث ذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية، (٤٠٨) وقال: «هذا حديث لا يصح، فيه مجاهيل، وعلي بن عاصم قال فيه يزيد بن هارون: ما زلنا نعرفه بالكذب»، وقال الذهبي في تلخيص العلل المتناهية، (ص ٨٦ ـ ٨٧):

«هذا باطل»، وانظر: السيوطي في الزيادة على الموضوعات، (١/٢٨٥)، وتنزيه الشريعة المرفوعة، (١/٤٠٦).

ورُوي من وجهٍ آخر عن حميد، ذكره الحافظ في لسان الميزان، ت أبي غدة، (٧/١٥٦): عن يوسف بن حماد، عن يزيد، عَن حُمَيد، عَن أَنس ﷺ رفعه. ذكره في ترجمة محمد بن سعيد الأزرق الطبري؛ كذاب.

وذكر المصنِّف أنه روي من طريق: عَبْد الله بن جَابِر بن قيس الْكُوفِي، عن حميد، عن أَنَس. ولم أقف عليه، ولا ترجمة عبد الله بن جابر المذكور.

=وقد روي من حديث **جابر** أيضًا: رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٣٩/١٣٢)، بلفظ أخصر، بإسناد فيه محمد بن زكريا بن دينار؛ وضَّاع.

=وروي من حديث **ابن عباس**: رواه ابن النجار في ذيله على تاريخ بغداد، (١٧/١٥٣)، من طريق: محمد بن عون الخراساني، عن **ابن عباس**. وابن عون متروك.

=وقد ذكر **المصنِّفُ** أنه روي من وجه آخر عن عكرمة عن **ابن عباس**، ولم أقف عليه.

وقد رُوِي بإسناد آخر، علَّقه ابن حبان في المجروحين، (١/١١٥ ـ ١١٦) في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، من روايته عن وكيع، عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن **ابن عباس** مرفوعًا: «إذا كان يوم القيامة يكون أبو بكر على أحد أركان الحوض، وعمر على الركن الثَّاني، وعثمان على الثالث، وعليّ على الرابع، فمن أبغض واحدًا منهم لم يسقِه الآخرون». وقال ابن حبان عقبه: «إبراهيم يسرق الحديث ويروي عن الثقات ما ليس مِن

حديثهم»، وقال الذهبي في الميزان، (١/٤٠)، في ترجمة إبراهيم هذا: «هو رجل كذاب»، وأورد له هذا الحديث، وقال: قال الحاكم: «أحاديثه موضوعة»، انظر: المدخل إلىٰ الصَّحيح (١/١٦٥)، رقم (٥)، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية، (١/٢٥٣) معلقًا، وقال: «هذا حديث موضوع، والمتّهم به إبراهيم».

فالحاصل أن هذا الحديث **موضوع**.



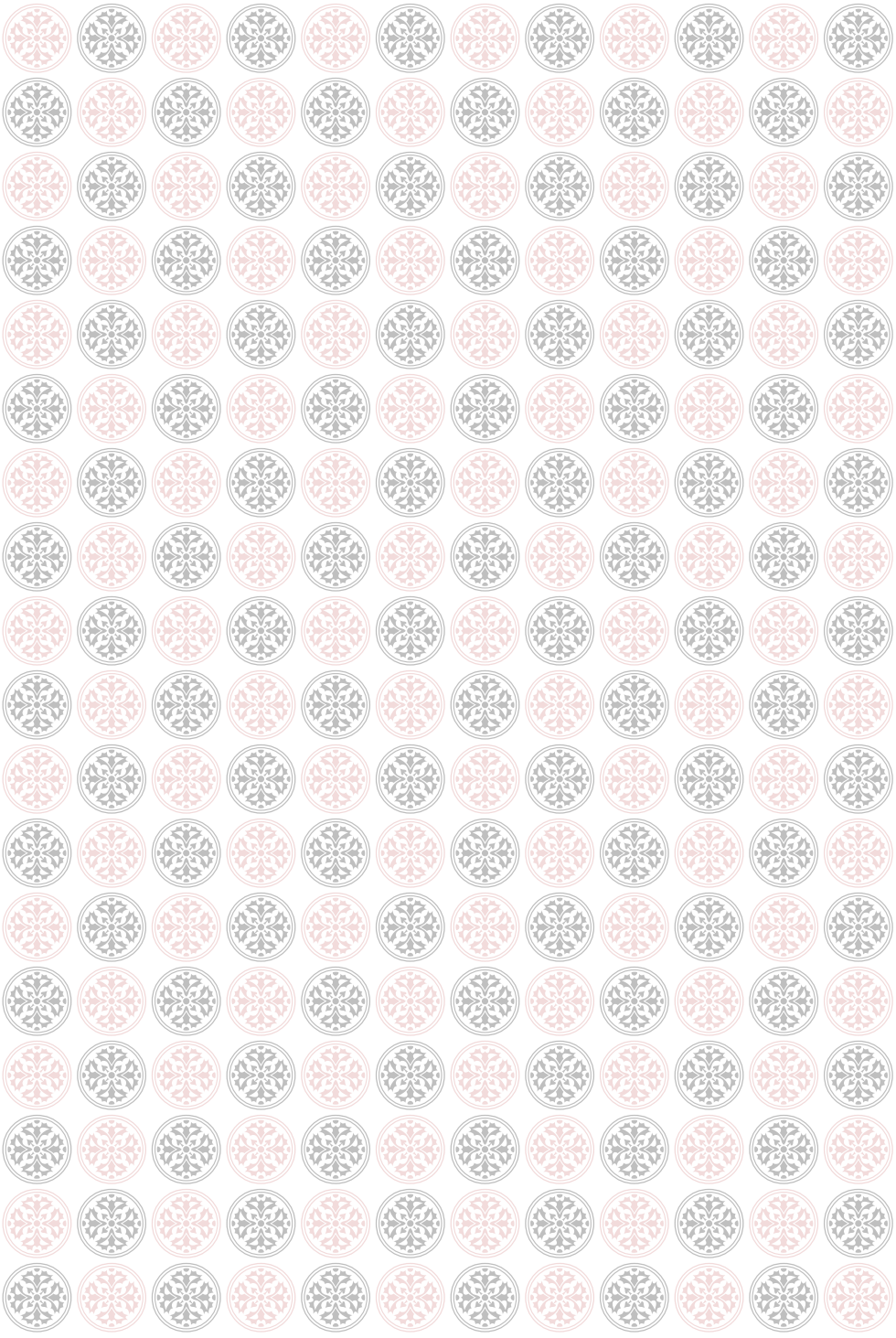

الفهـارس الفنيـة

❊ أولًا: فهرس الأحاديث والآثار

❊ ثانيًا: فهرس الأعلام والرواة

❊ ثالثًا: فهرس الأماكن والنِّسَب

❊ رابعًا: فهرس المصادر الواردة في الكتاب

❊ خامسًا: فهرس أحكام المصنِّف

❊ سادسًا: فهرس اللغة

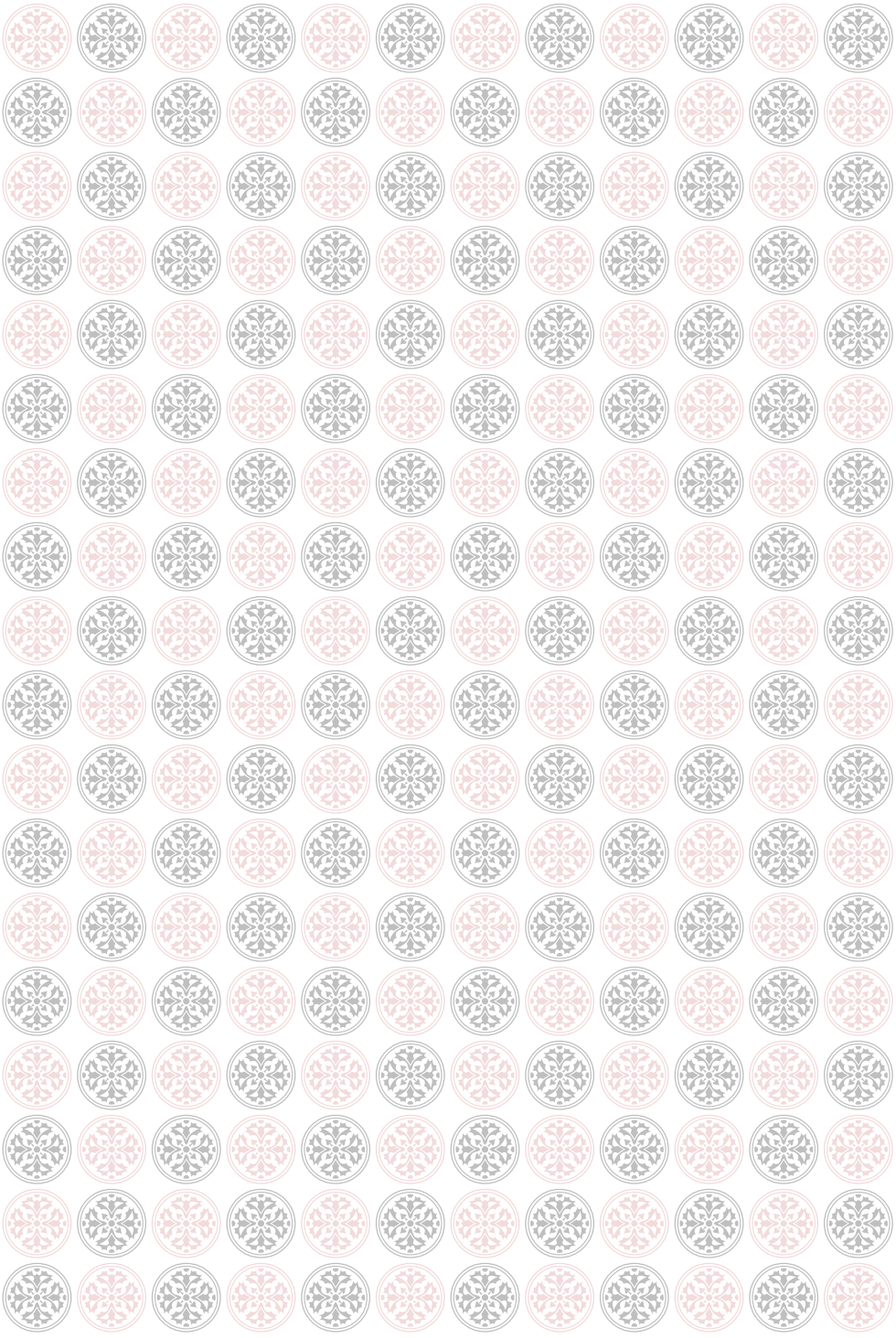

أولًا: فهرس الحديث والآثار[1]

الحديث أو الأثر	الطرف	رقم الحديث
«أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة...»	أنس بن مالك ﷺ	٨٥
أَتِيَ عليٌّ ﷺ بوضوء...	أبو الغريف	٩٢
«أخبرني جبريل سيد الملائكة...»	علي بن أبي طالب ﷺ	٥٧
«ادعوا لي سيد العرب»	عائشة ﷺ	٢٣
«ادعوا لي سيد العرب»	جابر بن عبد الله ﷺ	٢٤
إذا رأيت الرجل لا يحب عليَّ بن أبي طالب...	شريك بن عبد الله	١٥
«ارجع فأحسن وضوءك»	عمر بن الخطاب ﷺ	٩٥
«أسبغوا الوضوء، ويل للأعصاب من النار»	عبد الله بن عمرو ﷺ	٩٤
«أعطيت آية الكرسي من كنز...»	علي بن أبي طالب ﷺ	٧٢
«الإيمان إقرار باللسان...»	علي بن أبي طالب ﷺ	١٠٢
«الإيمان معرفة بالقلب...»	علي بن أبي طالب ﷺ	١٠١
«اللهم أذهِب عنه الحر والبرد»	علي بن أبي طالب ﷺ	٣٠
«المهديّ منّا أهلَ البيت...»	علي بن أبي طالب ﷺ	١٠٥
«أليس الله أولىٰ بالمؤمنين؟...»	علي بن أبي طالب ﷺ	٣
أمَّا أن يكون عندي عهد...	علي بن أبي طالب ﷺ	٤٨
«أما ترضىٰ أن تكون مني بمنزلة...»	سعد بن أبي وقاص ﷺ	٦
إنَّ ابني هذا سيِّدٌ، كمّا سمّاه النبي ﷺ....	علي بن أبي طالب ﷺ	١٠٦
إن أبي ـ يعني علي بن أبي طالب ـ كان يدعو بهذا الدعاء...	محمد ابن الحنفية	٦٣
إن القرآنَ أنزل علىٰ سبعة أحرف...	عبد الله بن مسعود ﷺ	٤٢
«إن الله ﷻ باهىٰ بكم...»	فاطمة ﷺ	٣٣

(١) ترد الأحاديثُ المرفوعة في هذا الفهرس بين قوسين: « »، وأما الموقوف والمقطوع فيرد من دون قوسين.

الحديث أو الأثر	الطرف	رقم الحديث
أن النبي ﷺ كان إذا حزبه...	الحسين بن علي رضي الله عنه	٧٠
«إن تستخلفوا عليًّا...»	حذيفة رضي الله عنه	٤٣
«إن تولوا أبا بكر...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٤٦
«إن تُولوا عليًّا...»	حذيفة رضي الله عنه	٤٤
«إن تؤمروا أبا بكر...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٤٧
أنّ رسول الله ﷺ لم يدع القنوت...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٦١
أنّ رسول الله ﷺ لم يزل يقنت...	أنس بن مالك رضي الله عنه	٦٢
إنّ رسولَ الله ﷺ نهى عن أكل لحم الحمر الأهلية...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠٤
«إنّ على حوضي أربعةَ أركان...»	أنس بن مالك رضي الله عنه	١٠٩
«إن للغادر يوم القيامة...»	ابن عباس رضي الله عنه	٧٠
«أنا دار الحكمة، وعليٌّ بابها»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٣٥، ٣٦
«أنا سيّد ولد آدم، وعليٌّ سيدُ العرب»	عائشة رضي الله عنها	٢٢
إنّا كنّا لنهرف المنافقين ـ نحن معشرَ الأنصار ـ...	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	١١
«أنا مدينة العلم وعلي بابها...»	ابن عباس رضي الله عنه	٣٧
«أنا مدينة العلم وعلي بابها...»	جابر بن عبد الله رضي الله عنه	٣٨
«أنت أخي في الدنيا والآخرة»	عبد الله بن عمر رضي الله عنه	١٩
«أنت أخي في الدنيا والآخرة»	أنس بن مالك رضي الله عنه	٢١
«أنت أخي في الدنيا والآخرة»	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٢١
«أنت مني بمنزلة هارون...»	أم كلثوم بنت علي رضي الله عنها	٥
أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج...	النزال بن سبرة	٩٧
«إني إن أستخلف عليكم...»	حذيفة رضي الله عنه	٤٥
إني لواقفٍ في قومٍ يدعون الله لعمر...	ابن عباس رضي الله عنه	٧٧
«أوما ترضى أن تكون مني بمنزلة...»	سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه	٧

الحديث أو الأثر	الطرف	رقم الحديث
أيُسَبُّ رسولُ الله ﷺ فيكم على المنابر؟...	أم سلمة رضي الله عنها	١٧
«ثلاثةٌ يا عليُّ لا تؤخِّرْهنّ...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠٧
حجّ أبو جعفر سنة سبع وأربعين ومئة...	الربيع الحاجب	٦٩
«حدثني الصادق الناطق...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٦
«دعاء الفرج بعد الشدة...»	الحسين بن علي رضي الله عنه	٧٠
دعاني أبي عليٌّ بوَضوء...	الحسين بن علي رضي الله عنه	٨٩
رأيت عليّا رضي الله عنه بال في الرحبة...	أبو حية الوادعي	٩٠
رأيت عليًّا رضي الله عنه توضأ فغسل ظهورَ قدميه...	عبد خير	٩١
رسول الله ﷺ لم يمت فجأةً[1]...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٠
«رُفِع القلمُ عن ثلاثة...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠٨
«سُدُّوا هذه الأبواب إلا باب علي»	زيد بن أرقم رضي الله عنه	٢٥
سمعناهم يقولون، وهو على ما قالوا: ...	سفيان بن عيينة	١١١
«شموا النرجس...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٦٤، ٦٥
«صافحت كفي سرادقاتِ عرشه»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٢
عجبتُ ممن يحفظ القرآن...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧١
«عدَّهنّ في يدي جبريل...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٥
عليٌّ أقضانا	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٤٠
فوثب فيها من ليس مثلي...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٤٩
«قُسمت الحكمة عشرةَ أجزاء،...»	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	٣٩
«كذب من زعم أنه يحبني ويبغضك»	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	١٨
«كذب من زعم أنه يحبني ويبغضك»	جابر بن عبد الله رضي الله عنه	١٨
كنّا ـ معشرَ الأنصار ـ نبور أولادنا بحب علي...	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	١٤

(١) لم يسق لفظه هناك.

الحديث أو الأثر	الطرف	رقم الحديث
كنّا نبور أولادَنا بحب عليّ...	عبادة بن الصامت رضي الله عنه	١٣
كنَّا نتحدث أن أقضىٰ أهل المدينة	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	٤١
«كنت أنا وأبو بكر وعمر»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧٧
«لا يحب عليًّا منافق...»	أم سلمة رضي الله عنها	١٠
«لا يحل المسجد للجنب ولا للحائض...»	أم سلمة رضي الله عنها	٢٨
لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٨٢
«لأعطين الراية غدًا...»	سهل بن سعد رضي الله عنه	٢٩
«لعن الله من ذبح لغير الله...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧٨، ٨٠
«لعن الله من سبّ والديه... »	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧٩
«لعن الله من لعن والديه...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٨١
لقد أُعطي عليٌّ بن أبي طالب ثلاث خصال...	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٣٢
لقَّنني رسول الله ﷺ...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٦٧
«للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٩٨، ٩٩
لمّا آخىٰ رسول الله ﷺ بين الناس...	أبو أمامة رضي الله عنه	٢٠
لما استوت الخلافة لأبي جعفر	الربيع الحاجب	٧٠
لو كان الدين بالرأي...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٩٦
ما أرىٰ أحدًا يعقل دخل في الإسلام...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧٣
ما أرىٰ رجلًا أدرك عقله الإسلام...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧٢
ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله ﷺ...	أحمد بن حنبل	١
«ما ذكر عبدٌ ذنبًا...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٩
ما رمدت ولا صدعت...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٣١
ما عندنا شيءٌ نقرأه إلا كتاب الله..	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٨٣

الحديث أو الأثر	الطرف	رقم الحديث
ما عهد إليّ رسول الله ﷺ...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥١
ما كُنّا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم....	أبو ذر الغفاري رضي الله عنه	١٢
«ما من رجل يصيب ذنبًا...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٨، ٦٠
من أحبَّ أبا بكر وعمر؛...	فضيل بن عياض	١١٠
«من أحبني وأحب هذين...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠٠
من أضاف مؤمنًا فكأنما أضاف آدم...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٣
«من سبّ عليًّا؛ فقد سبَّني»	أم سلمة رضي الله عنها	١٦
«من قتل دون ماله؛ فهو شهيد»	الحسين بن علي رضي الله عنه	٨٨
«من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة...»	أبو أمامة رضي الله عنه	٧٥
«من قرأ آية الكرسي في دبر الصلاة المكتوبة...»	الحسن بن علي رضي الله عنه	٧٤
«من كنت مولاه...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٢
«من كنت مولاه...»	أم كلثوم بنت علي رضي الله عنها	٥
«مولى القوم منهم»	الحسين بن علي رضي الله عنه	٧٠
«نعم»؛ جوابًا لقوله: ...أرأيت إن وُلد لي ولدٌ...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٠٣
نهاني رسول الله ﷺ أن أجعل خاتمي...	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٧٦
«والذي فلق الحبّة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي إليّ...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٩
«.. وانصر من نصره،...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٤
«والله إنه لمّما عهد إليّ رسول الله ﷺ أنه لا يبغضني إلا منافق...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٨
«ويل للأعقاب من النار....»	أبو هريرة رضي الله عنه	٩٣
«يا ابن أبي طالب أراك حزينًا...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٦٦
«يا علي إن فيك من عيسى مثلًا...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٣٤

الحديث أو الأثر	الطرف	رقم الحديث
«يا عليّ لا يحل لأحد يُجنب...»	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	٢٦، ٢٧
«يا عليّ هذان سيدا الناس...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٨٤
«يا علي! إذا حزبك أمر...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٦٨
«يا علي! قص الظفر...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٥٤
«يظهر في آخر الزمان قوم...»	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٨٦
«يكون في آخر الزمان قوم يسمون...»	ابن عباس رضي الله عنه	٨٧
«ينادي مناد يوم القيامة من بطان العرش...»	الحسين بن علي رضي الله عنه	٧٠

ثانيًا: فهرس الأعلام والرواة[1]

العلم	الصفحة
إبراهيم النخعي	٤٢١
إبراهيم بن أحمد القَرَظي	٤٤٣
إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل التميمي	٥٩٢، ٥٩٩
إبراهيم بن الحسن المقسمي	٥٤٧
إبراهيم بن الحسين ابن صفوان	٤٧٧
إبراهيم بن حسن بن حسن بن علي	٥٣٩، ٥٤٠
إبراهيم بن سعد	٥٤٣
إبراهيم بن سعيد النعمان	٤٦٤
إبراهيم بن عمر البرمكي	٦٠٨
إبراهيم بن عمر السكسكي	٥١٧، ٥١٩
إبراهيم بن عمر بن الفرج الفاروثي	٦١١
إبراهيم بن مالك الزعفراني	٤٠٢
إبراهيم بن محمد ابن الحنفية	٥٧١، ٥٨٤، ٥٨٥
إبراهيم بن محمد المروروذي	٤٥٤
إبراهيم بن محمد بن منصور الكرخي	٥٨٨
إبراهيم بن هراسة	٤٢٦
ابن شابور	٦٢٩

العلم	الصفحة
أبو أحمد بن مطرِّف المطرِّفي	٣٧٣
(أبو الأشهب) هوذة بن خليفة	٤٠٤
(أبو الحسين بن أبي مقاتل) صالح بن أحمد	٤٢١
(أبو الزبير) محمد بن مسلم	٤٠٢
أبو السوداء عمرو بن عمران	٥٥٠
أبو الطفيل عامر بن واثلة ﵁	٣٧٨، ٥٣٠، ٥٣١
أبو العباس النهاوندي	٦١٧
أبو الغريف عبيد الله بن خليفة	٥٥١
أبو القاسم الكُركاني	٦٢٥
أبو أمامة ﵁	٣٩٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٥٣
أبو أيوب الأنصاري ﵁	٣٦٧
أبو بردة بن أبي موسىٰ الأشعري	٥٢٦، ٥٢٧
أبو بكر الصديق ﵁	٣٦٦، ٤٠٥، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٧٤، ٤٧٨، ٥٢٩، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٤٢، ٥٦٩، ٦٠٥، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١

(١) لم ندرج اسم: عليّ بن أبي طالب ﵁ في فهرس الأعلام نظرًا لأنه لا تخلو صفحةٌ في الكتاب تقريبًا من ذكره مرارًا، والكتاب موضوع في فضائله ومناقبه وعلومه أصالةً.

العلم	الصفحة
أبو بكر النسّاج	٦٢٤
أبو بكر بن خلف	٤٠٠، ٤١٦
أبو بكر بن محمد الجنيد	٣٩٦
أبو جحيفة وهب بن عبد الله ﷺ	٥٣٢، ٥٣٧
أبو جعفر المنصور (عبد الله بن محمد)	٤٩٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٦٠٧
أبو حنيفة	٦٠٦، ٦٠٧
أبو حية الوادعي	٥٤٩
أبو داود	٤٢٩، ٤٧٩، ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٣٣ ٥٥٠، ٥٥٦، ٥٨٨، ٥٨٩،
أبو ذر الغفاري ﷺ	٣٦٧، ٣٨٦، ٣٩٨
أبو رافع ﷺ	٤٠٧
أبو سعيد الإدريسي	٣٧٤
أبو سعيد الخدري ﷺ	٣٦٦، ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٥٣٧
(أبو صادق) عبد الله بن ناجد	٤١٧
(أبو عبد الرحمن السلمي) محمد بن الحسين السلمي	٤٨٦، ٤٨٩
أبو علي الطهراني	٣٨٧، ٣٩٠
أبو عوانة (الوضاح بن عبد الله اليشكري)	٤٠٠
(أبو محمد الجوهري) الحسن بن علي	٤٧٣
أبو موسىٰ الأشعري ﷺ	٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨
(أبو نعيم الأصبهاني) أحمد بن عبد الله بن أحمد	٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٥٢١، ٦٣٠
أبو هريرة ﷺ	٣٦٦، ٤١٤، ٥٤٥، ٥٥٣
أبو يعلىٰ الموصلي (أحمد بن علي التميمي)	٣٩٤، ٤١٢، ٥٤٢
أبو يعلىٰ	٦٣٠
أُبيّ بن كعب ﷺ	٤٢٢
أحمد الأسود الدينوري	٦١٦
أحمد الأسود	٤٤٥
أحمد بن إبراهيم ابن سابور الفاروثي	٦١١
أحمد بن إبراهيم المخرمي	٤٤٩
أحمد بن إبراهيم بن الزبير	٤٢٦
أحمد بن إبراهيم بن داود (ابن الطحان)	٤١٤
أحمد بن أبي خيثمة	٥٦٨
أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم	٥٢٨
أحمد بن أبي عيسىٰ محمد الشروطي اللبان	٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢[1]، ٤٢٣،

(١) وقد انقلب في هذا الموضع، كما نبّهنا هناك.

العلم	الصفحة
	٤٢٤ ، ٥٢١ ، ٦٣٠
أحمد بن إسحاق	٥٦٧
أحمد بن إسماعيل ابن أبي عمر المقدسي	٤٩١
أحمد بن الحسن الحنبلي (ابن قاضي الجبل)	٣٨٧ ، ٤٨٣
أحمد بن الحسن الخزّاز	٣٨٨
أحمد بن الحسن الكسار	٥٤٧
أحمد بن الحسين (أبو بكر البيهقي)	٤١٤ ، ٤٨٣ ، ٥٥٧ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩
أحمد بن الفضل بن خزيمة[1]	٤٣٥
أحمد بن جعفر القَطيعي	٣٧١ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٩٣ ، ٤٠٤ ، ٤١١ ، ٤٣٣ ، ٤٧٩ ، ٤٩٠ ، ٥٢٦ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٨ ، ٥٦٤ ، ٥٧٢ ، ٥٨٥ ، ٥٨٩ ، ٦٠٣ ، ٦٢٣
أحمد بن حنبل	٣٦٢ ، ٣٧٢ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٩٣ ، ٤٠٤ ، ٤١١ ، ٤٣٣ ، ٤٧٩ ، ٤٩٠ ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣٣ ، ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٩ ، ٥٥١ ، ٥٥٨ ، ٥٧٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٥ ، ٥٨٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٦ ، ٦٢٣

العلم	الصفحة
أحمد بن سلمان النجاد	٤٩٥
أحمد بن سلمة	٤٢١
أحمد بن سهل بن الفيروزان الأشناني	٥٩٧
أحمد بن شعيب النسائي	٣٨٠ ، ٤٨٠ ، ٤٩١ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٧٢ ، ٦٢٤
أحمد بن عبد الرحمن البعلي	٤٥٢ ، ٤٥٧
أحمد بن عبد الصمد الغورَجي	٣٨٤
أحمد بن عبد الكريم البعلبكي	٤٣٣ ، ٤٦٣
أحمد بن عبد الله الثَّغري	٤٤٥
أحمد بن عبد الله القَرَظي	٤٤٤
أحمد بن عبد الله بن مروان المروزي	٦٢٨
أحمد بن عبد الملك النيسابوري	٤٦٩ ، ٤٨٠
أحمد بن عبيد بن ناصح	٤٠١
أحمد بن علي الشيرازي	٣٦٢
أحمد بن علي بن أحمد الرفاعي	٦١٢
أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي)	٣٦٤ ، ٤٩٤ ، ٥٥٦ ، ٥٨٨
أحمد بن علي بن خلف	٤٨٦ ، ٤٦٩

(١) في اسمه في هذا الموضع سقط بيِّن ، بيّناه هناك .

العلم	الصفحة
أحمد بن عمران بن سلمة	٤٢١
أحمد بن عمرو (أبو بكر البزار)	٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٢
أحمد بن عيسى الفرضي	٤٦٤
أحمد بن محمد ابن السني	٥٤٧
أحمد بن محمد أبو علي الروذباري	٦٢٥
أحمد بن محمد الحافظ الماليني	٤٦٤
أحمد بن محمد الضبعي	٣٦٤
أحمد بن محمد الغزالي	٦٢٤
أحمد بن محمد بن الحسين البنّا	٤٠٠، ٤٩١
أحمد بن محمد بن السري الكوفي	٤١٥
أحمد بن محمد بن عبد الله (أبو عمر الطلمنكي)	٤٢٧
أحمد بن محمد بن فاذشاه	٥٢٢، ٥٤١
أحمد بن محمد بن مفرِّج[1]	٤٢٨، ٤٣١
أحمد بن محمد بن موسى الوكيل	٤٦٥
أحمد بن محمد بن هاشم البلاذري	٤٦٩، ٤٧١
أحمد بن محمد بن يعقوب الهروي	٥٠٣، ٥١١
أحمد بن منصور بن محمد	٥٠٣، ٥١١
أحمد بن موسى (ابن مردويه)	٤١٥، ٤٩٢، ٥٢٠، ٥٢٣
أحمد بن موسى	٣٨٧، ٣٩٠
أحمد بن نصر ابن إشكاب	٥١٤
أحمد بن هارون	٤٩٢
أحمد بن هبة الله الدمشقي	٤١٢
أحمد بن يونس	٥٤١، ٥٤٢
أخي فرج الزنجاني	٦١٥
إدريس بن عبد الكريم الحداد	٦٠٠
آدم بن أبي إياس	٥٥٧
أسامة بن زيد	٥٨٤
إسحاق بن إسماعيل	٥٥٠
إسحاق بن راهويه	٤٣٨
إسحاق بن محمد ابن أبي فروة	٤٧٧
إسحاق بن محمد الآبنوسي	٣٩٠
إسحاق بن محمد بن مروان	٤٢٣
إسرافيل عليه السلام	٤٦٦
إسرائيل بن يونس السبيعي	٣٩٣، ٤٢٨، ٤٣٣، ٥٤٩
أسعد بن زرارة رضي الله عنه	٣٦٧
أسعد بن محمود العجلي	٣٦١، ٤٠٠، ٤١٦، ٤٩٢
أسماء بن الحكم	٤٧٣، ٤٧٩
أسماء بنت عميس رضي الله عنها	٣٧٨

(١) وقد انقلب في هذا الموضع، كما نبهنا هناك.

العلم	الصفحة
إسماعيل بن إبراهيم الهذلي	٤٤٠
إسماعيل بن إسحاق	٤٨٤، ٤٨٥
إسماعيل بن المظفر	٤٤٧، ٤٦٨، ٤٨٠
إسماعيل بن علية	٤٤٠
إسماعيل بن عمر بن كثير	٥٢٨، ٦٢٢
إسماعيل بن محمد التيمي (قِوام السُّنَّة)	٣٦١، ٤٠٠، ٤١٦، ٤٥٣، ٤٥٨، ٤٩٢، ٤٩٩
إسماعيل بن محمد بن يزيد (السيد الحميري)	٥٦٩
إسماعيل بن موسىٰ	٤١٩
الأصبغ بن نباتة	٤١٩
أم سلمة ﵂	٣٧٨، ٣٨٣، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٧
أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب	٣٧٥
أم كلثوم بنت موسىٰ الرضىٰ	٣٧٤
أمّ مساور الحميري	٣٨٣
أم موسىٰ فاختة الكوفية	٤١٣
أنس بن مالك ﵁	٣٦٧، ٣٧٨، ٣٩٧، ٤٨١، ٤٨٢، ٥٣٦، ٦٢٩، ٦٣٠
أيوب بن مدرك	٣٩٧
البراء بن عازب ﵁	٣٦٦، ٣٧٨، ٤٠٤
بركات بن إبراهيم الخشوعي	٤٩٤
بريدة بن الحصيب ﵁	٣٦٦، ٥٤٥
بشر بن داود	٦٢٩، ٦٣٠
بكر بن أحمد القصري	٣٧٤
تيم بن مرة	٤٣٦
جابر بن سمرة ﵁	٣٧٨
جابر بن عبد الله ﵁	٣٦٦، ٣٧٨، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٢٠، ٥٢١، ٥٥٣
جبريل ﵇	٤٦٠، ٤٦٦، ٤٧١، ٥٩٨، ٦٠١
جرير بن عبد الحميد الضبي	٤١٣
جسرة بنت دجاجة	٤٠٧
جعفر بن إياس (أبو بشر)	٤٠٠
جعفر بن سليمان	٣٨٥
جعفر بن علي الهمداني	٤٧٥، ٥٠١، ٥١١
جعفر بن محمد (الصادق)	٤١٥، ٤٥١، ٤٧١، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٥، ٥٠٦، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٤، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٨٩، ٥٩٩، ٦٠١، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٢٦
جعفر بن محمد الصائغ	٤٢٢
جعفر بن محمد القلانسي	٥٥٧
جعفر بن محمد المستغفري	٤٥٤، ٤٥٨
جعفر بن محمد بن عاصم	٤٥٠
الجعيد بن عبد الرحمن	٣٧٧

العلم	الصفحة
جُميع بن عُمير التيمي	٣٩٦
جندل بن والق	٤١٥
الجُنيد	٦١٧، ٦٢٦
الحارث الأعور	٤١٩، ٤٦٦
الحارث بن أبي أسامة	٥٤٢
الحارث بن حسين	٤١٧
الحارث بن مسكين	٥٨٤
الحارث[1] بن الحسن بن الطحان	٤٥٩
حُبْشي بن جنادة ﷺ	٣٦٦، ٣٧٨
حبيب العجمي	٦١٩
حبيب بن أبي ثابت	٤٢٢
الحجاج بن أرطأة	٥٥٨، ٥٥٨
الحجاج بن تميم	٥٤١
الحجاج بن محمد المصيصي	٥٤٧
حذيفة بن اليمان ﷺ	٣٦٧، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨
حرملة بن يحيىٰ	٥٩٠
الحسن البصري	٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٥، ٦١٩، ٦٢٣
الحسن الخزاز	٣٨٨
الحسن بن أحمد أبو علي الكاتب	٦٢٥
الحسن بن أحمد بن الحسن ابن مهرة	٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤،

العلم	الصفحة
	٥٢١، ٦٣٠
حسن بن أحمد بن هلال (الطحان)	٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٤١، ٥٥٧
الحسن بن إسماعيل	٤٧٦
الحسن بن الحسن بن علي (المثنىٰ)	٥٣٩
الحسن بن الفضل بن الربيع	٤٩٥
الحسن بن زيد بن الحسن	٥٣٤
الحسن بن سعيد المطوعي	٦٠٠
الحسن بن سفيان	٤١٨
الحسن بن علي (السيد المحجوب)	٤٧٠[2]
الحسن بن علي التميمي (ابن المُذْهِب)	٣٧١، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤١١، ٤٣٣، ٤٧٩، ٤٩٠، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٤، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٨، ٥٦٤، ٥٧٢، ٥٨٥، ٥٨٩، ٦٠٣، ٦٢٣
الحسن بن علي ﷺ	٤٨١، ٥٢١، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٨٥، ٥٨٨
الحسن بن محمد ابن الحنفية	٥٧١، ٥٧٢، ٥٨٣،

(١) وصوابه: حرب، كما نبهنا هناك.

(٢) كشفنا عنه هناك.

العلم	الصفحة
الحسن بن محمد الإسفراييني	٤١٤
الحسن بن محمد الخلال	٥١٣
الحسن بن محمد السمرقندي	٤٥٤، ٤٥٨
الحسن بن محمد الصغاني	٤٤٣
الحسن بن محمد الطوسي الروذباري	٥٥٧
الحسن بن مهدي	٤٨٥
الحسن بن هارون الضبي	٤٨٧، ٤٨٩
الحسين بن الحسن بن علي	٥٢١
الحسين بن المبارك الزبيدي	٤٠٨، ٥٢٩
الحسين بن بشر الطرطوسي	٥٢٣
الحسين بن جعفر القرشي	٣٩٦
الحسين بن جعفر الكوفي	٤١٥
الحسين بن علوان	٤٠١
الحسين بن علي رضي الله عنه	٤١٦، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦٠، ٤٧١، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٢، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٤، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٨، ٥٦٤، ٥٦٧، ٦٠١، ٦٠٨، ٦٢٦
الحسين بن محمد بن فيرة (أبو علي الصدفي)	٤٢٧
الحسين بن معاذ بن حرب	٤٩٢
الحسين بن هارون الضبي	٤٥٥
حصين بن مخارق	٣٨٨
حفص بن سليمان بن المغيرة	٥٩٧
حفص بن عمر الربالي	٤٣١
حفص بن عمر القرشي	٥٢١
حفص بن غياث	٤٥٥، ٤٨٧، ٤٨٩، ٥٥٦
الحكم بن عبد الملك	٤١٧
حكيم بن جبير	٣٩٦
حماد بن زيد	٤٨٥، ٥٦٨
حمزة بن حبيب الزيات	٦٠٠
حمزة بن عبد الله	٣٧٧
حميد الطويل	٦٢٩، ٦٣٠
حنبل بن عبد الله بن الفرج	٣٧٠، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٩٣، ٤٠٣، ٤١١، ٤٣٣، ٤٧٩، ٤٩٠، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٤، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٨، ٥٦٤، ٥٧٢، ٥٨٤، ٥٨٩، ٦٠٢، ٦٢٣
خالد بن الوليد رضي الله عنه	٣٧٥
خزيمة بن ثابت رضي الله عنه	٣٦٧
خلف بن هشام البزار	٦٠٠
داود الطائي	٦١٨، ٦٢٦
داود بن الحسين العسكري	٦٢٨
ذكوان (أبو صالح السمان)	٣٨٦، ٤١٤
الربيع الحاجب	٤٩٢، ٤٩٥، ٥٠٦، ٥١٠، ٥١١

العلم	الصفحة
ربيعة بن ناجد	٤١٧
رويم	٦١٨
زاهر بن طاهر الشحامي	٤١٢، ٤١٣، ٥٥٧، ٥٦٧
الزبير بن العوام ﷺ	٣٦٦، ٤٣٩، ٥٢٧
زر بن حُبيش	٣٧٩
زهير بن حرب	٤١٣
زيد بن أبي أوفى ﷺ	٣٧٨، ٣٩٧
زيد بن أرقم ﷺ	٣٦٦، ٣٧٨، ٤٠٤
زيد بن الحباب	٤٣١
زيد بن الحسن أبو اليمن الكندي	٥٩٢، ٥٩٩
زيد بن الحسن الكندي	٣٦٤
زيد بن الحسن بن علي	٥٣٤، ٥٣٦
زيد بن ثابت ﷺ	٣٦٧
زيد بن سعد	٤٨٤
زيد بن عطاء بن السائب	٣٨٨
زيد بن علي	٤٦٠، ٥٤٢، ٥٤٣
زيد بن يُثيع	٣٧١، ٣٧٢، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣
زينب بن القاسم العجمية	٤١٦
زينب بنت أحمد المقدسية	٣٧٢، ٣٩٠
زينب بنت موسى الرضى	٣٧٤
سالم بن أبي حفصة	٤٠٦

العلم	الصفحة
سالم بن عبد الله بن محمد	٤٤٤
سالم بن عبد الواحد المرادي	٤٣٩
ست العرب بنت محمد	٤١٣، ٤٩٤، ٥٦٧
السدي (إسماعيل بن عبد الرحمن)	٣٩٤
سري السقطي	٦١٨، ٦٢٦
سعد بن أبي وقاص ﷺ	٣٦٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٤٠٥
سعد بن الحسين	٦١٥
سعيد بن أبي سعيد المقبري	٤٧٨
سعيد بن إياس الجريري	٤٤٠
سعيد بن جبير	٤٠٠، ٤٢٢
سعيد بن زيد ﷺ	٥٤٥
سعيد بن سلام المغربي	٦٢٥
سعيد بن عبد الله الجهني	٥٨٩
سعيد بن وهب	٣٧١، ٣٧٢
سفيان الثوري	٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٧٤، ٤٧٩،
سفيان بن عيينة	٥٥٠، ٥٧٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٦٠٤، ٦٣١
سكينة بنت الحسين بن علي	٣٧٤
سلمان الفارسي ﷺ	٣٦٧
سلمة بن أسلم	٤٧٨
سلمة بن دينار	٤١٠

العلم	الصفحة
سلمة بن كهيل	٤١٨، ٤١٩
سلمى بن عبد الله (أبو بكر الهذلي)	٤٣٥، ٤٣٨
سليم بن عيسى الحنفي	٦٠٠
سليمان بن إبراهيم بن محمد	٤٤٨، ٤٦٩، ٤٨٠
سليمان بن أبي ربيعة	٤٨٤، ٤٨٥
سليمان بن بلال	٣٧٧
سليمان بن حمزة	٣٨٧، ٤٨٣
سليمان بن حمزة	٤٧٥
سليمان بن حيان (أبو خالد الأحمر)	٥٣١
سليمان بن خلف	٤٣١
سليمان بن مهران (الأعمش)	٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٦، ٥٥٦
سمرة بن جندب رضي الله عنه	٣٦٧
سنقر بن عبد الله القضائي	٥٦٥
سهل بن أبي سهل الرازي	٥٦٧
سهل بن حنيف رضي الله عنه	٣٦٧
سهل بن سعد رضي الله عنه	٤١٠
سهل بن عثمان العسكري	٤٠٢
سهيل بن أبي صالح	٤١٤
سويد بن غفلة	٤١٩
شبابة بن سوار	٤٣٥
شريح القاضي	٤٨٤، ٤٨٥

العلم	الصفحة
شريح بن هانئ	٥٥٨
شريك بن عبد الله القاضي	٣٧١، ٣٧٢، ٣٩٠، ٣٩١، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٦
شعبة بن الحجاج	٤٢٩، ٥٣٠، ٥٥٧، ٦٠٤
شعيب بن خالد	٥٨٨
شقيق (أبو وائل)	٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٨
شيبة بن نصاح	٥٤٧
شيرويه الديلمي	٤٨٥
ضرار بن صُرد	٤٠٦
طاهر بن محمد المقدسي	٥٤٧
طاهر بن محمد المقدسي	٥٦٦
(الطبراني) سليمان بن أحمد	٤٢٤، ٥٢٢، ٥٤٢
طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه	٣٦٦، ٤٣٩
ظفر بن الداعي	٣٧٣
عاصم بن أبي النجود	٥٩٨
عاصم بن كليب	٥٢٦، ٥٢٧
عامر الشعبي	٥٣٣، ٦٠٩
عامر بن السمط	٥٥١
عامر بن ربيعة رضي الله عنه	٣٩٨
عائذ بن حبيب	٥٥١
عائشة بنت سعد بن أبي وقاص	٣٧٧
عائشة رضي الله عنها	٤٠١، ٥٥٣، ٥٥٨

العلم	الصفحة
عبادة بن الصامت ﵁	٣٨٨
العباس بن عبد المطلب ﵁	٣٦٦
عباس بن عبيد الله	٤٢٣
عبد الأعلى بن حماد النرسي	٤٩٢
عبد الأعلى بن حماد	٤٩٥
عبد الأول بن شعيب السجزي	٤٠٨، ٥٢٩
عبد الجبار بن محمد الجرّاحي	٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٦، ٤٠٦
عبد الحميد بن بحر	٤١٨
عبد الخالق بن علوان	٤٣٤، ٤٦٣
عبد الرحمن بن أبي ليلى	٣٦٤، ٤١١
عبد الرحمن بن الحارث	٥٤٣
عبد الرحمن بن الحسين (أبو الحسين بن أبي قاسم)	٤١٥
عبد الرحمن بن الذهبي (أبو هريرة)	٤٥٢، ٤٥٧
عبد الرحمن بن حمد الدوني	٥٤٧
عبد الرحمن بن عبد الجدلي	٣٩٣، ٣٩٤
عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد (أبو سعيد مولى بني هاشم)	٣٧٧
عبد الرحمن بن عتاب	٤٣١
عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي	٤١٨، ٤١٩

العلم	الصفحة
عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي)	٤٧٣، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٩، ٥١٦، ٥١٩، ٥٢٤
عبد الرحمن بن عوف ﵁	٣٦٦
عبد الرحمن بن عوف ﵁	٤٣٨
عبد الرحمن بن محمد ابن قدامة	٤٨٣
عبد الرحمن بن محمد الشيباني (أبو منصور القزاز)	٣٦٤
عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداوودي البوشنجي	٤٠٩، ٥٢٩
عبد الرحيم بن الحسين (الحافظ العراقي)	٤٣٠
عبد الرزاق بن همام	٤٢٤، ٥٤٩
عبد السلام بن أبي الربيع الحنفي	٤٦٨
عبد السلام بن صالح (أبو الصلت الهروي)	٤٢١، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩
عبد الصمد بن أبي الجيش	٤٧٢، ٤٨٦، ٤٨٩، ٥١٥، ٥١٩
عبد الصمد بن يزيد	٦٣٠
عبد العزيز بن أحمد بن باقا	٥٤٦
عبد العزيز بن الحسن السلمي	٤٧٦
عبد العزيز بن الحسن بن إسماعيل	٤٧٦
عبد العزيز بن المطلب	٥٤٣
عبد العزيز بن سلمة بن دينار	٤١٠

العلم	الصفحة
عبد العزيز بن محمد بن منصور	٤٤٨، ٤٦٩، ٤٨٠
عبد العزيز بن محمود بن المبارك	٥١٣
عبد القادر بن موسىٰ الجيلاني	٦١٣
عبد القاهر بن عبد السلام العباسي	٥٩٣، ٦٠٠
عبد القاهر بن عبد الله السهروردي	٦١٤، ٦٢٤
عبد الكريم بن حمزة السلمي	٤٩٤
عبد اللطيف بن عبد المحسن السبكي	٥٤٦
عبد اللطيف بن يوسف البغدادي	٥٦٦
عبد الله ابن أبي مليكة	٥٢٩
عبد الله بن إبراهيم بن عيسىٰ	٤٤٩
عبد الله بن إبراهيم بن ماسي	٦٠٨
عبد الله بن أبي سفيان القرشي	٥١٦، ٥١٩
عبد الله بن أحمد بن حمُّويه	٤٠٩، ٥٢٩
عبد الله بن أحمد بن حنبل	٣٧١، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤١١، ٤٣٣، ٤٧٩، ٤٩٠، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣١، ٥٣٤، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٨، ٥٦٤، ٥٦٨، ٥٧٢، ٥٨٥، ٥٨٩، ٥٩٠، ٦٠٣، ٦٢٣
عبد الله بن أحمد بن قدامة (الموفق)	٤٣٤، ٤٦٣
عبد الله بن الحارث بن جَزء رضي الله عنه	٥٥٣
عبد الله بن الحارث بن نوفل	٤٦٦
عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب	٤٨١
عبد الله بن الحسين بن الحسن	٥٢١
عبد الله بن الفضل	٤٩٥
عبد الله بن الكوّاء	٤٣٥
عبد الله بن جابر بن قيس	٦٣٠
عبد الله بن جعفر المديني	٤١٤
عبد الله بن جعفر بن الهيثم	٤٢٢
عبد الله بن جعفر رضي الله عنه	٣٧٨
عبد الله بن جعفر	٤٩٠
عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت	٣٧٧
عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمي	٥٩٨
عبد الله بن رَوح	٤٣٥
عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه	٥٥١
عبد الله بن سعيد الكندي (الأشج)	٣٦٤
عبد الله بن سلمة بن أسلم الزرقي	٤٧٧[1]
عبد الله بن سليمان بن الأشعث (أبو بكر بن أبي داود)	٤٧٣
عبد الله بن شداد بن الهاد	٤٩٠
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما	٣٦٦، ٣٧٨، ٣٩٨، ٤٠٤، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٩١،

(١) نبهنا هناك على خطأ وقع فيه.

العلم	الصفحة
٥٢٨، ٥٢٩، ٥٤١، ٥٤٥، ٥٥٢، ٥٧٢، ٥٧٤، ٦٠٥، ٦٣٠	
عبد الله بن عبد الرحمن أبي نصر	٣٨٣
عبد الله بن عبد الرحمن العثماني	٤٧٦، ٥٠١، ٥١١
عبد الله بن عدي الجرجاني (ابن عدي)	٤٢١
عبد الله بن علي بن عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب (أبو عمران)	٤٨١
عبد الله بن علي سبط الخياط	٥٩٣، ٥٩٩
عبد الله بن عمر العدوي	٣٧٧
عبد الله بن عمر اليمامي	٥٣٤
عبد الله بن عمر بن أحمد (أبو سعد الصفار)	٤١٣، ٥٥٧، ٥٦٧
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما	٣٦٧، ٣٧٧، ٣٩٦، ٥٤٥
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما	٥٤٤، ٥٥٢، ٥٥٣
عبد الله بن عون	٦٠٩
عبد الله بن محمد ابن الحنفية	٥٧١، ٥٧٢، ٥٨٤
عبد الله بن محمد ابن حيان (أبو الشيخ)	٥٢١، ٦٣٠، ٦٣١

العلم	الصفحة
عبد الله بن محمد الحجري	٤٢٧
عبد الله بن محمد العبسي (أبو بكر بن أبي شيبة)	٣٨٠، ٤١٧، ٥٢٠، ٥٣١
عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا	٤٩٥، ٤٩٩
عبد الله بن محمد بن إسماعيل	٤٢٧
عبد الله بن محمد بن سابور	٤٤٨، ٤٦٨، ٤٨٠ (١)
عبد الله بن محمد بن عيسى	٤٩٢
عبد الله بن محمد بن موسى	٥٦٨
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	٣٦٦، ٤٢١، ٤٢٤
عبد الله بن موسى السلَّامي	٤٥٥
عبد الله بن موسى السلمي	٤٨٦، ٤٨٩
عبد الله بن ميمون القداح	٤٥٠
عبد الله بن نُمير	٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١
عبد الله بن وضاح الكوفي	٤٢٨
عبد الله بن وهب	٥٨٩، ٥٩٠
عبد الله بن وهيب	٤٢٤
عبد المحسن بن محمد البزار	٥١٣
عبد المعز بن محمد الهروي	٤١٢
عبد الملك بن أبي غنية	٤٠٧
عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج	٥٤٧

(١) تصحف في هذا الموضع والذي قبله إلى: شابور، كما نبهنا هناك.

العلم	الصفحة
عبد الملك بن عبد الله بن أبي سهل (أبو الفتح الكروخي)	٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٥، ٤٠٦
عبد الملك بن ميسرة	٥٥٧
عبد الواحد بن محمد المديني	٣٧٣
عبد الوهاب بن يوسف ابن السلار	٥٩٩
عبد خير	٥٥٠، ٥٥٦
عبدة بن سليمان	٤٣٩
عبيد بن الصباح	٥٩٧
عبيد بن محمد بن محمد بن مهدي	٥٦٨
عبيد الله بن عمر	٤٦٦
عبيد الله بن موسىٰ	٣٩٤
عَبيدة السلماني	٤٢٣
عثمان بن أبي العاتكة	٥١٨، ٥١٩
عثمان بن أبي شيبة	٤١١
عثمان بن المغيرة	٤٧٣، ٤٧٩
عثمان بن عفان	٤٣٨، ٥٥٢، ٥٧١، ٦٠٥، ٦١٩، ٦٢٢، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١
عثمان بن عمير (أبو اليقظان)	٤٢٦، ٤٢٩
عدي بن ثابت	٣٧٩
عروة بن الزبير	٤٠١
عطاء بن السائب	٣٨٨
عطية العوفي	٤٠٦، ٤٠٧
عكرمة بن عبد الله البربري	٥٣٤، ٦٣٠
العلاء بن سالم	٣٦٤
العلاء بن عمر بن هلال	٤٦٦
العلاء بن عمرو الحنفي	٣٩٧
علقمة بن قيس	٤٢١
علي بن إبراهيم بن سلمة القطان	٥٦٦
علي بن أبي بكر بن حِمْير	٤٤٤
علي بن أحمد العجلي	٤٥٩
علي بن أحمد الغرّافي	٥٠٠، ٥١١
علي بن أحمد القسطلاني	٤٣٠
علي بن أحمد المحتسب البلخي	٥٠٥، ٥١١
علي بن أحمد المقدسي (الفخر ابن البخاري)	٣٦١، ٣٧٠، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٣، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٣، ٤٧٩، ٤٩٠، ٤٩٤، ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٤، ٥٣٩، ٥٤١، ٥٤٣، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٦٤، ٥٦٧، ٥٧٢، ٥٨٤، ٥٨٨، ٥٨٩، ٦٠٢، ٦٠٨، ٦٢٣، ٦٢٧، ٦٣٠
علي بن أحمد بن عمر الحمامي	٤٩٤

العلم	الصفحة
علي بن الحسن الجرّاحي	٣٦٢
علي بن الحسن الدمشقي (الحافظ ابن عساكر)	٣٧٨
علي بن الحسن الصيقلي	٤٤٩
علي بن الحسن العاقولي	٥٠٢، ٥١١
علي بن الحسن العرزمي	٤٥٨
علي بن الحسن بن سليمان	٥٣١
علي بن الحسين (زين العابدين)	٤١٦، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦٠، ٤٧١، ٤٨٧، ٤٨٩، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٤، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٧، ٥٦٤، ٥٦٧، ٦٠١، ٦٠٨، ٦٢٦
علي بن الحسين القطان البلخي	٥٠٣، ٥١١
علي بن الحسين بن محمد الكاتب	٣٨٧
علي بن المشرَّف	٤٧٦
علي بن المنذر	٤٠٦
علي بن أمية الكوفي	٤٩٢
علي بن ثابت الدهان	٤١٧
علي بن جعفر بن محمد	٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥
علي بن حكيم الأودي	٣٧١
علي بن حكيم	٣٧٢

العلم	الصفحة
علي بن خشرم	٤٧٣
علي بن ربيعة الوالبي	٤٧٣[1]، ٤٧٩، ٥٥٨
علي بن رُزين	٤٤٥
علي بن صالح بن حُيي	٣٩٦
علي بن عاصم	٦٢٩، ٦٣٠
علي بن عبد العزيز	٥٤١، ٥٦٧
علي بن عبد الكافي السبكي	٥٤٦
علي بن عبد الله المديني	٤١٤
علي بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب	٤٨١
علي بن قادم	٣٩٦
علي بن محمد أبو الحسين بن بِشران	٤٣٥
علي بن محمد الأهوازي	٣٧٤
علي بن محمد الدوني	٤٤٣
علي بن محمد الغافقي	٤٢٧
علي بن محمد الكوفي	٣٨٠
علي بن محمد اليونيني	٤٠٨
علي بن محمد بن الحسن الشافعي	٤٨٤
علي بن محمد بن صالح الهاشمي	٥٩٤
علي بن موسى (الرضى)	٤٧٠، ٥١٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٨، ٦٢٦
علي بن نصر ابن الصواف	٥٤٦

(١) جاء هنا الربيع، كما نبهنا هناك.

العلم	الصفحة
علي بن يحيى المدير	٤٨٤
علي بن يزيد الألهاني	٥١٨، ٥١٩
عمار بن ياسر ﷺ	٣٦٧
عمارة بن جوين (أبو هارون)	٣٨٥
عمر الهجري (أبو الخطاب)	٤٠٧
عمر بن أبي قيس	٥٨٨
عمر بن الحسن الراسبي	٤٠٠
عمر بن الحسن المراغي (ابن أميلة)	٣٦٤، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٥، ٤٠٦، ٥٥٥، ٥٨٨، ٦١٠
عمر بن الخطاب ﷺ	٣٦٦، ٣٧٨، ٣٩٧، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٩، ٥٢٩، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٤٣، ٥٥٤، ٦٠٥، ٦١٩، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١
عمر بن المظفر بن روزبهان	٤٤٨
عمر بن حفص بن غياث	٤٥٥، ٤٨٧، ٤٨٩
عمر بن سعد السهروردي	٦١٤
عمر بن سعيد بن حسين	٥٢٩
عمر بن علي بن أبي طالب	٥٨٩
عمر بن محمد (أبو حفص بن شاهين)	٤٧٣
عمر بن محمد البغدادي (ابن طبرزذ)	٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٥، ٤٠٦، ٥٥٥، ٥٨٨، ٦٠٨، ٦٢٨
عمر بن محمد بن عبد الله السهروردي عمُّويه	٦١٢، ٦٢٤
عمر بن موسى الوجيهي	٤٠٢
عمر بن يونس اليمامي	٥٣٤
عمران بن حصين ﷺ	٣٦٦
عمران بن زيد	٥٤١
عمرو بن خالد	٤٥٩
عمرو بن دينار	٥٨٤، ٦٠٤
عمرو بن عبد الله (أبو إسحاق السبيعي)	٣٧١، ٣٧٢، ٣٩٣، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٦٦، ٥٤٩، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٨٨
عمرو ذو مر	٣٧٢
عوف بن أبي جميلة الأعرابي	٤٠٤
عيسى القصار	٤٤٥
عيسى بن أبي حرب الصفار	٤٩٥
عيسى بن عبد الرحمن البجلي	٣٩٤
عيسى بن محمد ابن البندار	٥١٣
عيسى بن يونس	٥٢٩
غالب بن عثمان الهمداني	٤٢٣
غالب	٣٦٠
فاطمة بنت الحسين بن علي	٣٧٤، ٤١٦
فاطمة بنت جعفر الصادق	٣٧٤

العلم	الصفحة
فاطمة بنت حمزة رضي الله عنهما	٣٧٨
فاطمة بنت علي بن الحسين	٣٧٤
فاطمة بنت علي بن موسىٰ الرضىٰ	٣٧٤
فاطمة بنت محمد الباقر	٣٧٤
فاطمة بنت موسىٰ الرضىٰ	٣٧٤
فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله ﷺ	٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٦، ٥٨٥
الفضل بن الربيع	٤٩٥
الفضل بن دكين (أبو نعيم)	٤٠٧، ٥٨٥
الفضل بن عباس الكوفي	٤٥٥
الفضل بن محمد بن المسيب	٥٦٨
فضيل بن عياض	٦٣٠
فضيل بن مرزوق	٤٣١
القاسم بن أبي المنذر	٥٦٦
القاسم بن أبي بزة	٥٣٠
القاسم بن جعفر الهاشمي	٥٥٦، ٥٨٨
القاسم بن عبد الرحمن	٥١٨، ٥١٩
القاسم بن مخيمرة	٥٥٨
قبيصة بن عقبة	٤٢٢
قتيبة بن سعيد	٣٨٥، ٤١٠، ٥٩٠
قيس بن عباد	٤٣٥ (١)، ٤٤٠، ٥٣٣
كثير بن إسماعيل النوّاء	٤٠٧، ٥٤٠
كثير بن يحيىٰ	٥٢١

العلم	الصفحة
ليث بن سعد	٤٩٠
مالك بن أحمد	٤٣٥
مالك بن إسماعيل	٥٨٤
مالك بن الحويرث رضي الله عنه	٣٧٨
مالك بن أنس	٤٨٤، ٤٨٥، ٥٣٥، ٥٦٨، ٥٨٤، ٦٠٦
مجاهد بن جبر	٤٢٠
محدوج الذهلي	٤٠٧
محدوج بن زيد الذهلي رضي الله عنه	٣٩٨
محمد ابن أبي عمر العدني	٥٨٤
محمد ابن الحنفية	٤٨٣، ٥٦٩، ٥٧٢، ٥٨٥، ٦٠٥
محمد النسائي الجمالي	٤٤٢، ٤٥٧، ٤٦٨، ٤٨٠
محمد بن إبراهيم بن الحسن	٥٤٠
محمد بن أبي السري	٤٢٤
محمد بن أبي العز بن مشرف البزاز	٤٠٨
محمد بن أبي القاسم الفارقي	٤٩٩، ٥١٢
محمد بن أبي بكر (أبو موسىٰ المديني)	٣٧٣، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٠، ٤١٥، ٦٢٩
محمد بن أبي زيد الخباز	٥٢٢، ٥٤١
محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي	٤٦٤
محمد بن أحمد ابن حمويه العسكري	٥٥٧

(١) تحرَّف في هذا الموضع إلىٰ: عبادة، كما بيّناه هناك.

العلم	الصفحة
محمد بن أحمد الحيري	٤١٢
محمد بن أحمد الشريشي	٤٢٦
محمد بن أحمد الغطريفي	٤٢١
محمد بن أحمد المكي	٤٥٤
محمد بن أحمد بن البراء	٤١٤
محمد بن أحمد بن الحسين الجرجاني	٤١٨
محمد بن أحمد بن رزق	٥١٤
محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ	٥٩٢، ٥٩٩
محمد بن أحمد بن علي	٣٩٠
محمد بن أحمد بن عمر اللؤلؤي	٥٥٦، ٥٨٨
محمد بن أحمد بن فضيل المحبوبي	٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٦
محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (الصلاح المقدسي)	٣٧٠، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٩٣، ٤٠٣، ٤١١، ٤٣٣، ٤٧٩، ٤٩٠، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٤، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٨، ٥٦٤، ٥٧٢، ٥٨٤، ٥٨٩، ٦٠٢، ٦٢٣، ٦٢٧
محمد بن أحمد بن موسى الخازن	٤٠٢

العلم	الصفحة
محمد بن إدريس الشافعي	٦٠٣، ٦٠٦
محمد بن إسحاق بن يسار	٣٧٥
محمد بن أسلم	٥٦٨
محمد بن إسماعيل البخاري	٤٠٦، ٤١٠، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٤٤، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٧٢، ٥٨٤
محمد بن إسماعيل المقدسي	٤٥٣، ٤٥٧
محمد بن إسماعيل بن جعفر	٤٧٧
محمد بن إسماعيل بن سمرة	٥٦٧
محمد بن الحسن الشيباني	٦٠٦
محمد بن الحسن بن صدقة الإسكندري	٥٠١، ٥١١
محمد بن الحسن بن علي	٤٦٩[1]
محمد بن الحسن بن كيسان	٥٢٢
محمد بن الحسين ابن آذر بهرام الكارزيني	٥٩٣، ٦٠٠
محمد بن الحسين بن الهيثم	٥٦٦
محمد بن الحسين بن يونس	٥٢١
محمد بن العلاء	٥٥٦
محمد بن الهيثم	٣٨٧، ٣٩٠، ٤١٥
محمد بن أيوب بن الصموت	٤٢٨، ٤٣١
محمد بن بشار بندار	٥٨٤

(١) كشفنا عنه هناك.

العلم	الصفحة
محمد بن جعفر (غندر)	٥٣٠
محمد بن جعفر الحلواني	٣٧٤
محمد بن جعفر القاريّ	٤٠١
محمد بن جعفر الهذلي	٤٠٤
محمد بن جعفر الوركاني	٥٣٩
محمد بن حبان (أبو حاتم)	٤٩٠ ، ٥٢٣ ، ٥٣٧
محمد بن حسين المريِّي الحافظ	٤٢٧
محمد بن حمير	٥٢٣
محمد بن حيدر الحسيني	٤٩٩ ، ٥١٢
محمد بن خازم (أبو معاوية)	٣٨٠ ، ٤٢١
محمد بن خفيف	٦١٧
محمد بن رومي	٤١٩
محمد بن زياد الألهاني	٥٢٣ ، ٥٢٤
محمد بن زياد الزيادي	٦٣١
محمد بن سليمان لوين	٥٣٩ ، ٦٣١
محمد بن شعيب بن شابور	٥١٧ ، ٥١٩
محمد بن عبد الباقي ابن البَطِّي	٤٣٤ ، ٤٦٣ ، ٤٨٤
محمد بن عبد الباقي الأنصاري	٦٠٨
محمد بن عبد الرحمن الصائغ الحنفي	٥٩٢
محمد بن عبد الرحمن الكنجروذي	٤١٢
محمد بن عبد الرحمن بن يسار (ابن أبي ليلى)	٤١١
محمد بن عبد الرحيم الخبوشاني	٤٨٠
محمد بن عبد الله الأنصاري	٦٠٩
محمد بن عبد الله الجوزقي النيسابوري	٤٥٥
محمد بن عبد الله الزبيري (أبو أحمد الزبيري)	٣٧٧
محمد بن عبد الله الصفار	٦٣٠
محمد بن عبد الله الصفوي	٤٠٨
محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي	٦٢٨
محمد بن عبد الله بن المحب المقدسي (الصامت)	٣٧٢ ، ٣٩٠ ، ٤٧٥
محمد بن عبد الله بن حمويه	٤٨١
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الكوفي	٥١٦ ، ٥١٩
محمد بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن الحسن بن علي بن ابي طالب	٤٨١ (١)
محمد بن عبد الملك	٤٧٣
محمد بن عبيد بن عتبة	٤٢١
محمد بن عتاب	٤٣١

(١) فيه إشكال نبهنا عليه هناك.

العلم	الصفحة
محمد بن عثمان بن أبي شيبة	٤١٧
محمد بن عجلان	٤٩٠
محمد بن علي (الباقر)	٤١٥، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٧١، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٢، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٤، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٦٤، ٥٦٧، ٥٨٤، ٦٠١، ٦٠٧، ٦٢٦
محمد بن علي العلوي	٥١٦، ٥١٩
محمد بن علي الموازيني	٤٤٣
محمد بن علي النيسابوري (الحاكم)	٣٦٢، ٣٨٦، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠١، ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٨٢، ٤٩١، ٥٦٧
محمد بن علي الوهبي الكوفي	٤٢١
محمد بن علي بن صخر	٥٠٢، ٥١١
محمد بن علي بن عبد الصمد	٥١٣
محمد بن علي بن عبد العزيز	٤٨٤
محمد بن علي بن ميمون	٥١٦، ٥١٩
محمد بن عمر الكاسي	٤١٥
محمد بن عمر بن بُكير	٣٦٤
محمد بن عمر بن حبيب الحلبي	٥٦٥
محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب	٥٨٩
محمد بن عيسى الترمذي	٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩٦، ٤٠٦، ٤١٩، ٤٢٩، ٤٨٠، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٩٠، ٦٢٤
محمد بن فتيان البغدادي	٣٨٧
محمد بن فتيان بن المنِّيِّ	٣٧٣، ٣٩٠
محمد بن فضيل بن غزوان	٤٠٦
محمد بن فضيل	٣٨٣، ٥٢٦، ٥٢٨
محمد بن كعب القرظي	٤٩٠
محمد بن محمد الخلال	٤٨٥
محمد بن محمد الغزالي	٦٢٤
محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان	٦٢٨
محمد بن محمد بن أحمد بن الكوفي	٥١٢
محمد بن محمد بن الحسن الرشيدي	٣٧٤
محمد بن محمد بن علي (الصدر الميدومي)	٤٣٠
محمد بن محمد بن مَحْمِش	٤٦٩
محمد بن محمد بن مسعود الكازروني	٤٤٧
محمد بن محمد بن هبة الله الشيرازي	٤١٤
محمد بن مروان	٤٢٣
محمد بن مسعود الكازروني	٤٤٢، ٤٤٧، ٤٦٨، ٤٨٠

العلم	الصفحة
محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري	٥٧٢، ٥٨٣، ٥٨٤
محمد بن مسلمة	٤٨٤
محمد بن معاذ	٤٠٠
محمد بن منصور الطوسي	٣٦٢
محمد بن موسىٰ الأنصاري	٣٦١، ٤٩١، ٦٠٨، ٦٣٠
محمد بن ناصر السلامي	٤٨٦، ٤٨٩، ٥١٣، ٥١٦، ٥١٩
محمد بن هارون الحضرمي	٣٦٢
محمد بن هارون الهاشمي	٥٠٥، ٥١١
محمد بن يحيىٰ المازني	٥٠٥، ٥١١
محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)	٣٨٠، ٤١١، ٤٢٩، ٤٨٠، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٣، ٥٣٧، ٥٥١، ٥٦٧، ٥٧٢، ٥٨٥، ٥٩٠
محمد بن يعقوب الفيروزابادي	٤٩٩، ٥١٢
محمد بن يوسف الفربري	٤٠٩، ٥٢٩
محمد بن يوسف بن يعقوب	٤٨٤، ٤٨٥
محمود بن إبراهيم بن منده	٤١٤
محمود بن إسماعيل الصيرفي	٥٢٢، ٥٤١
محمود بن القاسم الأزدي (أبو عامر)	٣٨٣، ٣٩٥، ٤٠٦

العلم	الصفحة
محمود بن محمد[1] الدقوقي	٤٧٢، ٤٨٦، ٤٨٩، ٥١٥، ٥١٩
مساور الحميري	٣٨٣
مسدَّد بن مسرهد	٥٨٤
مسروق بن المرزبان	٣٩٠
مسعر	٤٧٣، ٤٧٩
مسعود بن شابور	٦٣٠
مسلم [سالم] بن الفضل الأدمي	٤١٧
مسلم بن الحجاج	٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٧، ٤٣٢، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٤٤، ٥٥٤، ٥٧٢، ٥٨٤
مسلم بن صالح	٥١٤
المسيب بن شريك	٤٠٢
المسيَّب بن عبد خير	٥٥٠
معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه	٣٧٨، ٥٥٢
معروف الكرخي	٦١٨، ٦٢٦
معيقيب رضي الله عنه	٥٥٣
المغيرة بن شعبة رضي الله عنه	٥٢٠، ٥٢١
المغيرة بن محمد	٤٩٥
مغيرة بن مقسم الضبي	٤١٣
المفضل بن عباس	٤٨٦، ٤٨٩
مفلح بن أحمد الدومي	٥٥٦
المقدام بن معدي كرب	٥٥٢

(١) كذا وقع للمصنف، وصوابه: عليّ، ونبهنا عليه هناك.

العلم	الصفحة
مكحول	٣٩٧
ممشاذ الدينوري	٦١٧
ممشاذ	٤٤٥
المنذر بن مالك (أبو نضرة العبدي)	٤٤٠
منصور بن المعتمر	٤٢١
[منصور] بن حيان	٥٣١
المنهال بن عمرو	٤١١
موسىٰ بن جعفر (الكاظم)	٤٧٠، ٥١٤، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٨، ٦٢٦
موسىٰ بن سهل	٥٠٦، ٥١١
موسىٰ عليه السلام	٣٧٥
مؤمَّل بن إهاب	٤٥٠
ميمون بن أستاذ	٤٠٤
ميمون بن مهران	٥٤١
نبيط بن شريط رضي الله عنه	٣٧٨
نذير بن جناح	٤٢٣
النزال بن سبرة	٥٥٧
نصر بن الحسن الشاشي	٥٠٢، ٥١١
نصر بن علي الأودي	٥٦٤
النعمان بن أبي شيبة	٤٢٥
نفيسة بنت الحسن بن زيد	٥٣٥
هارون بن المغيرة	٥٨٨
هارون بن معروف	٥٨٩، ٥٩٠

العلم	الصفحة
هارون عليه السلام	٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٨
هبة الله بن محمد الشيباني	٣٧٠، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤١١، ٤٣٣، ٤٧٩، ٤٩٠، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٤، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٨، ٥٦٤، ٥٧٢، ٥٨٤، ٥٨٩، ٦٠٢، ٦٢٣، ٦٢٨
هشام بن عروة	٤٠١
هشيم بن بشير	٦٢٣
هلال بن العلاء	٤٦٥
هلال بن العلاء	٦٠٣
هناد بن إبراهيم	٤٨٤
واصل بن عبد الأعلىٰ	٣٨٣
وكيع بن الجرّاح	٣٨٠، ٤١١، ٤٧٤، ٤٧٩، ٥٤٩
الوليد بن أبان	٥٢١
الوليد بن صالح	٥٢٩
الوليد بن عبادة بن الصامت	٣٨٨
وهب بن بقية الواسطي	٥٣٤
ياسين العجلي	٥٨٥
يحيىٰ القطان	٥٨٤
يحيىٰ بن أبي بكير	٣٩٣
يحيىٰ بن المتوكل	٥٣٩، ٥٤٠
يحيىٰ بن اليمان	٤٢٨

العلم	الصفحة
يحيىٰ بن شرف النووي	٥٣٨
يحيىٰ بن عمر الأخباري	٣٦٤
يحيىٰ بن محمود الثقفي	٤٥٣ ، ٤٥٨
يحيىٰ بن مساور	٤٥٩
يحيىٰ بن يحيىٰ التميمي	٣٨٠
يزيد بن أبي زياد	٣٦٤
يزيد بن شريك	٥٣٣
يزيد بن هارون	٥٥٨ ، ٥٥٨
يعقوب بن عيسىٰ البغدادي المؤذن	٥٤٣
يعلىٰ بن عبيد الطنافسي	٤٣٩
يوسف بن عبد الرحمن الجوزي	٤٧٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٥١٦ ، ٥١٩
يوسف بن عبد الله الشاطبي	٤٣٠
يوسف بن محمد السُّرَّمري	٤٧٢ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٥١٩
يوسف بن محمد بن مسعدة	٤٧٦
يوسف بن موسىٰ القطان	٣٩٦
يوسف بن يعقوب الشيباني	٣٦٤
يوسف بن يعقوب	٤٨٤ ، ٤٨٥
يوسف عليه السلام	٤٣٦
يونس بن عبد الأعلىٰ	٥٨٤
يونس بن عبيد	٤٤٠ ، ٦٢٣
يونس بن محمد المؤدب	٤٩٠

ثالثًا: فهرس الأماكن والنِّسب[1]

المكان أو النسبة	الصفحة
الآبنوسي	٣٩٠
الأخباري	٣٦٤
الآدمي	٤٤٨
الأزدي	٣٨٣
أستراباذ	٣٧٣
الأشرفية (دار الحديث)	٣٦١
الألهاني	٥٢٣
الأودي	٣٧١
البانياسي	٤٣٥
البجْلي	٣٩٤
البصرة	٤٣٩
البَطِّي	٤٣٤
البلخي	٥٠٤
تبوك	٣٧٧
الثَّغْري	٤٤٥
الجدلي	٣٩٣
الجرّاحي	٣٦٢
الجنَدي	٤٢٥
الجوزقي	٤٥٥
الحجاز	٥٤٣
الحجْري	٤٢٧
الحُلواني	٣٧٤
الحيري	٤١٢
الخزّاز	٣٨٨
خيبر	٥٧٢
الدارقزي	٣٩٥
الدَّقوقي	٤٧٢
دمشق	٣٦١، ٤٠٨، ٥١٥، ٥٢٦، ٥٦٥، ٥٩٩
الدُّوني	٤٤٣
دير الحنابلة	٥٢٥
الراسبي	٤٠٠
الربَّالي	٤٣١
الرحبة	٣٦٤، ٣٧١، ٥٤٩، ٥٤٩، ٥٥٧
الرشيدي	٣٧٤
الرُّصافي	٣٧٠
الزيادي	٤٦٩
الزيدية	٥٤٣
السِّجري	٤٠٨
السُّدي	٣٩٤

(١) اقتصرت على ذكر النِّسب التي عرفتُ بها في الهامش.

المكان أو النسبة	الصفحة
سفح قاسيون	٥٢٦
السكسكي	٥١٧
سُليم	٣٩٤
الشاشي	٥٠٢
الصاغاني	٤٤٣
صفين	٤٤٠
صنعاء	٥٤٣
الضُّبعي	٣٦٤
الطائف	٦٠٥
الطرطوسي	٥٢٣
الطَّلَمَنْكي	٤٢٧
الطنافسي	٤٣٩
الطهراني	٣٨٨
العثماني	٥٠١
العرزمي	٤٥٨
عرفات	٦٠٤
غدير خُم	٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٦
الغرافي	٥٠٠
الغِطريفي	٤٢١
الغُورَجي	٣٨٤
الفارقي	٥٠٠
فربر	٤٠٩
الفيروزابادي	٤٩٩
القاريّ	٤٠١

المكان أو النسبة	الصفحة
قاسيون	٣٩٠
قرافة مصر	٥٣٥
القَريظي	٤٤٤
القزاز	٣٦٤
القَصري	٣٧٤
القَطيعي	٣٧٩
كُركان	٦٢٥
الكَروخي	٣٨٤
كفر بطنا	٤٥٧
الكوفة ٥٤٢، ٥٤٩، ٥٥٧، ٥٩٨، ٦٠٠	
كيلان (جيلان)	٥٤٣
المحبوبي	٣٨٣
المدرسة الظاهرية	٥٦٥
المدينة	٤٣٩
المذهِبي	٣٧١
المرادي	٤٣٩
المرورُّوذي	٤٥٤
المُطرِّفي	٣٧٤
مكة	٦٠٤
الملنجي	٤٤٩
المنِّيِّ	٣٧٣
المنيحة	٤٥٧
النجّاد	٤٩٥
النرسي	٤٩٢

المكان أو النسبة	الصفحة
الهجري	٤٠٧
الهروي	٣٨٣
الهروي	٥٠٣
الهمْداني	٤٧٥
واسط	٥٤١
الوالبي	٤٧٤
الوَجيهي	٤٠٢
اليمن	٣٧٥

رابعًا: فهرس المصادر الواردة في الكتاب

المصدر	الصفحة
الأربعون الكبرىٰ للحاكم	٤٨٢
البداية في معالم الرواية لابن الجزري	٥٢٥
تاريخ أستراباذ	٣٧٤
تاريخ دمشق لابن عساكر	٣٧٨، ٤٠٧، ٤٠٧
الترغيب والترهيب لقوام السنة	٤٩٩
تفسير ابن مردويه	٥٢٠، ٥٢٣
الثقات لابن حبان	٤٣٢
حجة ذوي الضلالة للمديني	٤١٦، ٦٣٠
حلية الأولياء	٤٢٢
زوائد عبد الله علىٰ مسند أحمد	٣٧٢
سنن ابن ماجه	٣٨٠، ٤١١، ٤٨٠، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٣، ٥٣٧، ٥٥٠، ٥٥٩، ٥٧٢، ٥٨٥، ٥٩٠
سنن أبي داود	٤٤٠، ٤٧٩، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٥٠، ٥٥٦، ٥٧١، ٥٨٩
سنن الترمذي	٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩٦، ٤١٩، ٤٨٠، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٥٠، ٥٦٤، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٩٠، ٦٢٤
السنن الكبرىٰ للبيهقي	٤٨٣
سنن النسائي	٣٨٠، ٤٨٠، ٤٩١، ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٥٠، ٥٥٠، ٥٥٩، ٥٥٩، ٥٧٢، ٦٢٤
صحيح ابن حبان	٤٩١، ٥٢٣، ٥٣٧
صحيح البخاري	٤٠٥، ٤١٠، ٤٩١، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٤٤، ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٧٢
صحيح مسلم	٣٨٠، ٤١٠، ٤٩١، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٤٤، ٥٥٣، ٥٧٢
عمل اليوم والليلة للنسائي	٥٢٣
الغيلانيات	٦٢٩
الفرج بعد الشدة لابن أبي الدنيا	٤٩٩
الفردوس بمأثور الخطاب	٤٨٥
الكامل في الضعفاء	٤٢١
المستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم	٣٨٦، ٣٩٦، ٤٠١، ٤١٤، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٩١
المسلسلات السعيدية	٤٧١
مسند أبي يعلىٰ الموصلي	٣٩٤، ٥٤٢

المصدر	الصفحة
مسند أحمد	٣٩٣، ٤٣٣، ٥٣٣، ٥٣٩
مسند إسحاق بن راهويه	٤٣٨
مسند البزار	٤٢٩، ٤٣٢
مسند الحارث بن أبي أسامة	٥٤٢
مصنف ابن أبي شيبة	٥٢٠
المعجم الكبير للطبراني	٥٢٣، ٥٤٢
الموضوعات لابن الجوزي	٥٢٤
نزهة الحفاظ (المسلسل بالأسماء) للمديني	٣٧٥

خامسًا: فهرس أحكام المصنف

أولًا: الحكم على الأحاديث

[٢]، [٧]، [٨]، [٢١]، [٢٥]، [٢٨]، [٢٩]، [٣٣]، [٣٤]، [٣٩]، [٤٣]، [٤٦]، [٤٨]، [٥٠]، [٥١]، [٥٣]، [٥٧]، [٦٠]، [٦١]، [٦٥]، [٦٦]، [٦٧]، [٦٩]، [٧٢]، [٧٥]، [٧٦]، [٧٧]، [٨٠]، [٨٤]، [٨٥]، [٨٨]، [٨٩]، [٩٣]، [٩٦]، [٩٧]، [١٠٠]، [١٠١]، [١٠٧]، (٨٠)، [١٠٨]، [١٠٩].

ثانيًا: الحكم على الرجال

الحكم	الصفحة
إبراهيم بن الحسن	٥٤٠
أبو بكر الهذلي	٤٣٨
الحسن بن زيد	٥٣٥
الحسن بن محمد بن الحنفية	٥٨٣
رجال إسناد [٤٣]	٤٢٥
رجال إسناد [٤٦]	٤٣٢
شريك	٣٩١
عبد السلام بن صالح الهروي (أبو الصلت)	٥٦٨
عبد الله بن محمد بن الحنفية	٥٨٤
عثمان بن عمير (أبو اليقظان)	٤٢٩
علي بن جعفر	٥٦٥
كثير النواء	٥٤٠
محمد ابن الحنفية	٥٧١
محمد بن فضيل	٥٢٨
هشيم بن بشير	٦٢٣
ياسين العجلي	٥٨٥
يحيى بن المتوكل	٥٤٠
يونس بن عبيد	٦٢٣

سادسًا: فهرس اللغة[١]

الكلمة	الصفحة
أبليتني	٤٩٣
الأسودان	٤٤٧
اكنفني	٤٩٢
بطان	٥٠٧
بطنان	٥٠٧
تأثره	٥٠٩
تخوم	٥٣١
تشرَّف	٤١٢
الجائزة	٤٩٨ ، ٥٠٩
حزبه	٥١٠
الخِلَع	٣٧٥
دافه	٥٠٩
الرحبة	٣٦٤
الرُّحلة	٣٨٢
السرادق	٤٤٥
الصَّرحة	٤٠٧
طبرزذ	٣٨٣

الكلمة	الصفحة
الطنفسة	٤٣٩
الغالية	٤٩٧
غلَّفه	٤٩٧ ، ٥٠٩
الغوائل	٤٩٦
قُلٌّ	٤٤١
لغير رِشدة	٣٨٨
المتحفة	٤٩٧
المتفحة	٤٩٧
المدهن	٤٩٧
منار	٥٣٠
نبور	٣٨٨ ، ٣٨٩
نزر	٤٤١
النسمة	٥٣٢
النعمات	٤٩٣
يأل	٤٤١
يدوكون	٤١٠
ينبزون	٥٤١

(١) أدرجتُ فيه ما شرحتُه من معان للغريب، وأوردت الأسماء والأفعال هنا على هيئة ورودها في الكتاب ولم أردَّها إلى الجذر كي يتيسر على القارئ الكشف عنها هنا والوقوف عليها في الكتاب.

ثبت المراجع والمصادر

المراجع المطبوعة

١. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الجورقاني، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ومؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، ط٤، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٢. الإبانة الكبرى، ابن بطة العكبري، تحقيق: رضا معطي وآخرون، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، (١٤١٥ ـ ١٤٢٦هـ).

٣. إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون، أو المرشد المبدي لفساد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي، أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٤٧ هـ.

٤. أبكار الأفكار في أصول الدين، الآمدي، تحقيق: أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٥. الإبهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي وتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: أحمد جمال الزمزمي ونور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٦. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، البوصيري، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٧. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٨. الآثار، أبو يوسف يعقوب، تحقيق: أبو الوفا، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن (صورتها دار الكتب العلمية، بيروت).

٩. إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، العلائي، تحقيق: مرزوق بن هباس الزهراني، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٠. إثبات صفة العلو، ابن قدامة، تحقيق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

١١. أجوبة أبي زرعة الرازي لأسئلة البرذعي، مع كتاب أسامي الضعفاء، دراسة وتحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،

ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
١٢. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، اللكنوي، ويليه التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة لعبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، دار السلام، مصر، ط ٥، ٢٠٠٧ م.
١٣. الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، السخاوي، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ.
١٤. الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
١٥. الأحاديث المختارة، الضياء المقدسي، تحقيق: عبد الملك الدهيش، دار خضر، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
١٦. الأحاديث الواردة في شأن السبطين الحسن والحسين ﷺ: جمعًا وتخريجًا ودراسةً وحكمًا، عثمان الخميس، دار الآل والصحب، الرياض، ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م.
١٧. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان البستي، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١٨. إحقاق الحق، نور الله التستري، دون بيانات.
١٩. أحكام الجنائز، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٢٠. أحكام القرآن، ابن العربي المالكي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٢١. أحكام القرآن، الجصاص الحنفي، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٢٢. أحكام القرآن، القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٢٣. الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، عبد الحق الإشبيلي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢٤. الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، تصحيح: عبد الله بن عبد الرحمن بن غديان، علي الحمد الصالحي، مؤسسة النور، الرياض، ١٣٨٧هـ، المكتب الإسلامي، دمشق ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.
٢٥. أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الصيمري، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢٦. أخبار الصلاة، عبد الغني المقدسي، تحقيق: محمد عبد الرحمن النابلسي، دار السنابل، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٢٧. أخبار القضاة، محمد بن خلف الضبي (وكيع القاضي)، تصحيح وتعليق: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط١، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.
٢٨. الأخبار الموفقيات، الزبير بن بكار، تحقيق: سامي مكي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٢٩. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، الفاكهي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٣٠. اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ١٤٠٤هـ.
٣١. الآداب، البيهقي، تحقيق: السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٣٢. أدب الإملاء والاستملاء، السمعاني، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٣٣. الأدب المفرد، البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط:٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
٣٤. الأدب، ابن أبي شيبة، تحقيق: محمد رضا القهوجي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٣٥. الأذكار النووية أو حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار، النووي، تحقيق: محيي الدين مستو، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٣٦. الأذكار، النووي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، طبعة منقحة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٣٧. الأربعون البلدانية، مسافر بن محمد بن حاجي الدمشقي، دون بيانات نشر.
٣٨. الأربعون التيمية، ابن تيمية، خرجها وعلق عليها: أحمد إبراهيم الحاج، مؤسسة الريان للتراث، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٣٩. الأربعون الزاهرة المنسوبة إلى العترة الطاهرة (منتخب الأشعثيات)، ابن الجزري، تحقيق: محمد حسين الحسيني الجلالي، ١ ج، شيكاغو ـ أمريكا، ١٤٢٥ هـ/ ١٣٨٣ ش.
٤٠. الأربعون الزاهرة المنسوبة إلى العترة الطاهرة (منتخب الأشعثيات)، ابن الجزري، تحقيق: محمدجواد نورمحمدى، موقع: مكتبة مدرسة الفقاهة، متاح على الرابط: https://ar.lib.eshia.ir/27501/1/147
٤١. الأربعون العشارية السامية مما وقع لشيخنا من الأخبار العالية، العراقي، تحقيق: بدر عبد الله البدر، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٤٢. أربعون حديثًا لأربعين شيخًا من أربعين بلدة، ابن عساكر، تحقيق: مصطفى عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة.
٤٣. الأربعون في فضل الرحمة والراحمين، ابن طولون، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٤٤. إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، نايف بن صلاح بن علي المنصوري، دار الكيان، الرياض، مكتبة ابن تيمية، الإمارات.
٤٥. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، المفيد، تحقيق: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، دار المفيد، ط:٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
٤٦. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
٤٧. إرواء الغليل إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت.
٤٨. أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
٤٩. الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٥٠. الاستبصار، الطوسي، تحقيق: حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٤، ١٣٦٣ش.
٥١. استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول ﷺ وذوي الشرف، السخاوي، تحقيق: خالد بن أحمد الصمي بابطين، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٥٢. الاستذكار، ابن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٥٣. الاستغاثة في الرد على البكري، ابن تيمية، تحقيق ودراسة: د. عبد الله بن دجين السهلي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.
٥٤. الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، ابن عبد البر، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٥٥. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٥٦. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بـ الموضوعات الكبرى، الملا القاري، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة/ مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٧. أسمى المناقب في تهذيب أسنى المطالب في مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ابن الجزري، هذّبه وعلّق عليه: محمد باقر المحمودي، دون ناشر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٥٨. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، الحوت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٥٩. أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، تقديم وتحقيق وتعليق: الدكتور: محمد هادي الأميني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة، أصفهان، إيران، د.ت.
٦٠. الإشاعة لأشراط الساعة، البرزنجي، اعتنى به: حسين محمد علي شكري، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٦١. الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١،

١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٦٢. الإشراف على مذاهب العلماء، ابن المنذر، تحقيق: صغير أحمد الأنصاري، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٦٣. الإشراف في منازل الأشراف، ابن أبي الدنيا، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
٦٤. أصل صفة صلاة النبي ﷺ، الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
٦٥. أصول التاريخ العثماني، أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٤١٣ه/ ١٩٩٣م.
٦٦. أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد، وصورته دار المعرفة، بيروت.
٦٧. أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الآمل، الأمير الصنعاني، تحقيق: حسين بن أحمد السياغي، حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٦٨. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ، ابن القيسراني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، السيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٦٩. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، الحازمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط٢، ١٣٥٩هـ.
٧٠. الاعتقاد، البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.
٧١. إعراب القرآن، النحاس، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٧٢. أعلام الدين في صفات المؤمنين، الحسن بن محمد الديلمي، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم.
٧٣. إعلام الساجد بأحكام المساجد، الزركشي، تحقيق: مصطفى المراغي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط٤، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٧٤. إعلام الورىٰ بأعلام الهدىٰ، الطبرسي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٧٥. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢ م.
٧٦. أعيان الشيعة، محسن الأمين، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.
٧٧. أعيان العصر وأعوان النصر، الصفدي، تحقيق: محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.
٧٨. إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض.
٧٩. الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: إحسان عباس، إبراهيم السعافين، بكر عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.
٨٠. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، سبط ابن العجمي، تحقيق: علي رضا، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٩٨٨ م.
٨١. إقبال الأعمال، ابن طاوس، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٤ هـ.
٨٢. الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، دار الصحابة للتراث، د.ت.
٨٣. إكليل المنهج في تحقيق المطلب، الكرباسي، تحقيق: جعفر الحسيني الأشكوري، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، ط ١، ١٤٢٥ هـ/ ١٣٨٣ ش.
٨٤. إكمال الإكمال، ابن نقطة، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٠ هـ.
٨٥. إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، تحقيق: يحيىٰ إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.
٨٦. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والألقاب، ابن ماكولا، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ٢، ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٢ م.
٨٧. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والألقاب، ابن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م.
٨٨. الإلزامات والتتبع، الدارقطني، دراسة وتحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.
٨٩. الإلمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، تحقيق وتخريج الأحاديث: حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية ـ دار ابن حزم، الرياض/ بيروت، ط ٢، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.
٩٠. الأم، الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.
٩١. أمالي ابن البختري (جزء فيه ستة أمالي لابن البختري)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.
٩٢. أمالي ابن سمعون الواعظ، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م.
٩٣. أمالي أبي القاسم بن بشران، ضبط: عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
٩٤. الأمالي الخميسية، يحيىٰ بن الحسين الشجري، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٩٥. أمالي المحاملي، رواية ابن يحيىٰ البيع، تحقيق: إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ـ دار ابن القيم، عمّان/ الدمام، ط ١، ١٤١٢ هـ.
٩٦. الأمالي المطلقة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.
٩٧. الأمالي، الصدوق، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، ط ١، ١٤١٧ هـ.
٩٨. الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل مع تحقيق كتابيه الشجرة في أحوال الرجال وأمارات النبوة، عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث أكادمي، باكستان ـ السعودية، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م.
٩٩. الإمام شمس الدين ابن الجزري: فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، محمد مطيع الحافظ، مجلة: آفاق الثقافة والتراث، ع (٣)، رجب (١٤١٤هـ)، ديسمبر (١٩٩٣م).
١٠٠. إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، المقريزي، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.
١٠١. الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع ويليه أسئلة من خط الشيخ العسقلاني، أحمد بن علي

بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

١٠٢. الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، مغلطاي، تحقيق: السيد عزت مرسي، إبراهيم إسماعيل القاضي، مجدي عبد الخالق الشافعي، مكتبة الرشد، الرياض، د.ت.

١٠٣. إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ابن حجر العسقلاني، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: عبد الله أحمد بن مديحج، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط ١، ١٣٨٧ ـ ١٣٩٦ هـ/ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦ م.

١٠٤. الأنس الجليل بتاريخ القدس والجليل، العليمي، تحقيق: عدنان يونس عبد المجيد نباتة، مكتبة دنديس، عمّان، د.ت.

١٠٥. أنساب الأشراف، البلاذري، تحقيق: سهيل زكار، رياض الزركلي، دار الفكر، بيروت.

١٠٦. الأنساب، السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط ١، ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٢ م.

١٠٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا، ط ١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

١٠٨. الأنوار الساطعة في شرح زيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، مراجعة: محسن الأسدي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

١٠٩. الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة»، المعلمي، تحقيق: علي بن محمد العمران، مراجعة: محمد أجمل الإصلاحي، عادل بن عبد الشكور الزرقي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٣٤ هـ.

١١٠. أهل البيت عليهم السلام في المكتبة العربية، عبد العزيز الطباطبائي، مجلة تراثنا، مجلد (١)/ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٧هـ.

١١١. الأهوال، ابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي فتحي السيد، مكتبة آل ياسر، مصر، ١٤١٣ هـ.

١١٢. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ابن المنذر، تحقيق: صغير أحمد بن محمد بن حنيف، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

١١٣. إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، ابن

الوزير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧ م.
١١٤. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، الباباني، تصحيح: محمد شرف الدين بالتقايا، رفعتى بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١١٥. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ابن المبرد الحنبلي، تحقيق وتعليق: روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.
١١٦. البحر الزخار بمسند البزار، أبو بكر البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
١١٧. بحر الفوائد (معاني الأخبار)، الكلاباذي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.
١١٨. بحر الفوائد (معاني الأخبار)، الكلاباذي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
١١٩. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
١٢٠. بحوث في علم الرجال، محمد آصف محسني، دون ناشر، قم، إيران، ١٤٠٣ هـ.
١٢١. البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
١٢٢. البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: علي الشيري، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
١٢٣. بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، تحقيق: محمد مصطفى، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ط ١، (١٣٧٩ ـ ١٣٩٥ هـ)/ (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ م)، وصورتها الهيئة المصرية العامة للكتاب (طبعة ثانية).
١٢٤. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
١٢٥. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، عبد الله بن سليمان، ياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.
١٢٦. البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرِّشوة)، د. أحمد عبد الرازق أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

١٢٧. برنامج التجيبي، القاسم بن يوسف التجيبي، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، ١٩٨١ م.
١٢٨. البرهان في أصول الفقه، الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
١٢٩. البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم.
١٣٠. بشارة المصطفىٰ، محمد بن أبي القاسم الطبري، تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
١٣١. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، الهيثمي، تحقيق: حسن أحمد الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.
١٣٢. بغية الطلب في تاريخ حلب، ابن العديم، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، د.ت.
١٣٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.
١٣٤. البلدانيات، السخاوي، تحقيق: حسام بن محمد القطان، دار العطاء، السعودية، ط ١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.
١٣٥. بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، رضي الدين الغزي العامري، تحقيق: أبو يحيىٰ عبد الله الكندري، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
١٣٦. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، شمس الدين محمود الأصفهاني، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١٣٧. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.
١٣٨. التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة ممن لهم رواية في الكتب الستة (من حرف الألف إلىٰ حرف الزاي)، مبارك الهاجري، مكتبة ابن القيم، الفحيحيل، الكويت، د.ت.
١٣٩. تاج التراجم في طبقات الحنفية، قاسم بن قطلوبغا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف،

دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.
١٤٠. تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
١٤١. التاج والإكليل لمختصر خليل، المواق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٤ م.
١٤٢. تاريخ ابن حجي: حوادث ووفيات (٧٩٦ هـ ـ ٨١٥ هـ)، أحمد بن حجي الدمشقي، ضبط النص وعلق عليه: عبد الله الكندري، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.
١٤٣. تاريخ ابن قاضي شهبة، ابن قاضي شهبة، تحقيق: عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٤ م.
١٤٤. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
١٤٥. تاريخ ابن معين برواية ابن محرز، معرفة الرجال عن يحيى بن معين، وغيره: رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، (الجزء الأول)، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
١٤٦. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، أبو حفص عمر ابن شاهين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، بدون ناشر، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
١٤٧. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ م.
١٤٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.
١٤٩. التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ومكتبة دار التراث، حلب والقاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
١٥٠. تاريخ الدولة العثمانية العلية، إبراهيم حليم بك، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٥١. تاريخ الدولة العلية العثمانية، محمد فريد، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

١٥٢. تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)، الطبري، دار التراث، بيروت، ط:٢، ١٣٧٨هـ.
١٥٣. تاريخ العثمانيين: من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، محمد سهيل طقوش، دار النفائس، بيروت، ط ٣، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٢م.
١٥٤. التاريخ الكبير (تاريخ ابن أبي خيثمة، السفر الثاني)، أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
١٥٥. التاريخ الكبير، البخاري، تحقيق ودراسة: محمد بن صالح بن محمد الدباسي ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر المتميّز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩ م.
١٥٦. التاريخ الكبير، البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، د.ت.
١٥٧. تاريخ المدينة، ابن شبة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ١٣٩٩ هـ.
١٥٨. تاريخ اليعقوبي، اليعقوبي، دار صادر، بيروت، د.ت.
١٥٩. تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام)، الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م؛ ط٢، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
١٦٠. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
١٦١. تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: محمد عبد المعيد خان ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط٤ ـ ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.
١٦٢. تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.
١٦٣. التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين (رواية عباس الدوري)، ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
١٦٤. تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، شرف الدين الأسترآبادي، تحقيق:

مدرسة الإمام المهدي، الحوزة العلمية قم، مطبعة أمير، ط ١، ١٤٠٧ هـ/ ١٣٦٦ ش.
١٦٥. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، ط ٢، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.
١٦٦. تأييد الحقيقة العلية وتشييد الطريقة الشاذلية، السيوطي، صححه وعلق عليه: عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، المطبعة الإسلامية عبد المعطي أحمد الحسيني، مصر، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٤م.
١٦٧. التبر المسبوك في ذيل السلوك، السخاوي، تحقيق: نجوى مصطفى كامل، لبيبة إبراهيم مصطفى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
١٦٨. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
١٦٩. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
١٧٠. التبيان لبديعة البيان، ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: عبد السلام الشيخلي، عبد الخالق المزوري، سعيد البوتاني، إسماعيل الكوراني، دار النوادر، دمشق، ط ١، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.
١٧١. تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة، محمد عمرو عبد اللطيف، مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
١٧٢. التبيين لأسماء المدلسين، سبط ابن العجمي، تحقيق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١٧٣. تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمّان، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
١٧٤. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، المرداوي، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
١٧٥. تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، د. بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٧٦. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
١٧٧. تحريم القتل وتعظيمه، عبد الغني المقدسي، تحقيق: أبو عبد الله عمار بن سعيد تمالت، مكتبة دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
١٧٨. تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي، السيوطي، تحقيق: محيي الدين مستو، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
١٧٩. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المزي، ومعه: النكت الظراف على الأطراف للحافظ ابن حجر، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، والدار القيّمة، بومباي، ط٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
١٨٠. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أبو زرعة العراقي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.
١٨١. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أبو زرعة العراقي، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م.
١٨٢. تحفة الفقهاء، علاء الدين السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
١٨٣. تحفة اللبيب فيمن تكلم فيهم الحافظ من الرواة في غير التقريب، نور الدين السدعي الوصابي، مكتبة ابن عباس للنشر والتوزيع، المنصورة، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
١٨٤. التحقيق في أحاديث الخلاف، ابن الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، تعليق على المسائل الفقهية واللغوية: محمد فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
١٨٥. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، العراقي، ابن السبكي، الزبيدي، استخراج: محمود الحداد، دار العاصمة للنشر، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
١٨٦. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، الزيلعي، اعتنى به: سلطان بن فهد الطبيشي، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
١٨٧. تخريج حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، خليفة بن أرحمة بن جهام آل مشرف الكوّاري، دار القبس ـ الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠ م.

١٨٨. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار طيبة.
١٨٩. التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم الرافعي، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
١٩٠. تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، ابن القيسراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
١٩١. تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، ابن القيسراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
١٩٢. تذكرة الخواص، سبط ابن الجوزي، مؤسسة أهل البيت، دار العلوم، لبنان، ٢٠٠٤ م.
١٩٣. تذكرة الموضوعات، محمد طاهر الهندي الفتني، إدارة الطباعة المنيرية، ط١، ١٣٤٣هـ.
١٩٤. تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، الحسن بن حبيب، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، ط ١، (ج ١ سنة ١٩٧٦ م، ج ٢ سنة ١٩٨٢ م، ج ٣ سنة ١٩٨٦ م).
١٩٥. التذكرة في الأحاديث المشتهرة (اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة)، بدر الدين الزركشي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١٩٦. التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدنية الإسلامية في المدينة المنورة، عبد الحي الكتاني، تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ط٢، د.ت.
١٩٧. التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (المطبوع)، من ترجمة الحسن البصري إلى ترجمة الحكم بن سنان، تحقيق ودراسة: طلاب وطالبات مرحلة الماجستير شعبة التفسير والحديث، جامعة الملك سعود، بإشراف: علي بن عبد الله الصياح، دار المحدث للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٦ هـ.
١٩٨. الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، أبو حفص ابن شاهين، تحقيق: محمد حسن

محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
١٩٩. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
٢٠٠. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم المنذري، ضبط أحاديثه وعلق عليه: مصطفىٰ محمد عمارة، مكتبة مصطفىٰ البابي الحلبي، القاهرة، (تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت)، ط٣، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.
٢٠١. الترغيب والترهيب، أبو القاسم إسماعيل الأصبهاني المعروف بقوام السنة، اعتنىٰ به: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
٢٠٢. التسلي والاغتباط بثواب من تقدم من الأفراط، الدمياطي، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، د.ت.
٢٠٣. تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي وذكر المدلسين، النسائي، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٣هـ.
٢٠٤. تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة، ويليه «فائت التسهيل»، صالح آل عثيمين الحنبلي، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٢٠٥. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٢٠٦. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٢٠٧. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمّان، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٢٠٨. التعليقات الحسان علىٰ صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه وشاذه من محفوظه، ابن حبان البستي، ترتيب: الأمير ابن بلبان الفارسي، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، دار باوزير للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٢٠٩. تعليقات الدارقطني علىٰ المجروحين لابن حبان، الدارقطني، تحقيق: خليل بن محمد

العربي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ودار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
٢١٠. تعليقة على منهج المقال، الوحيد البهبهاني، دون بيانات.
٢١١. تغليق التعليق على صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي ودار عمار، بيروت وعمان، ط١، ١٤٠٥هـ.
٢١٢. التفسير الصافي، الفيض الكاشاني، صححه وقدم له وعلق عليه الشيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الهادي، قم المقدسة، مكتبة الصدر، طهران، ط٢، رمضان ١٤١٦هـ/ ١٣٧٤ش.
٢١٣. تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي، تحقيق: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.
٢١٤. تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن أبي حاتم)، ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.
٢١٥. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٢١٦. تفسير القرآن، ابن المنذر النيسابوري، تحقيق: د. سعد بن محمد السعد، دار المآثر، المدينة النبوية، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٢١٧. تفسير القرآن، أبو المظفر السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٢١٨. تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، تصحيح وتعليق وتقديم: السيد طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم ـ إيران، ط ٣، صفر ١٤٠٤ هـ.
٢١٩. تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم الكوفي، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٢٢٠. تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد بن محمد رضا القمي المشهدي، تحقيق: حسين درگاهي، مؤسسة الطبع والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط ١، ١٤٠٧ هـ/ ١٣٦٦ ش.
٢٢١. تفسير نور الثقلين، الشيخ الحويزي، تصحيح وتعليق: هاشم الرسولي المحلاتي، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم، ط ٤، ١٤١٢ هـ/ ١٣٧٠ ش.
٢٢٢. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا،

ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٢٢٣. التقرير والتحبير شرح ابن أمير الحاج على «تحرير الكمال بن الهمام» في علم الأصول، ومعه «نهاية السول» لجمال الدين الإسنوي، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ط١، ١٣١٦ ـ ١٣١٨هـ، (صورتها دار الكتب العلمية، بيروت).
٢٢٤. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ابن نقطة، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٢٢٥. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
٢٢٦. تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، ابن الصابوني، تحقيق وتعليق: د. مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.
٢٢٧. تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دوزي، ترجمة وتعليق: محمد سليم النعيمي (الأجزاء ١ ـ ٨)، جمال الخياط (الأجزاء ٩ ـ ١٠)، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٧٩ ـ ٢٠٠٠م.
٢٢٨. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الصغاني، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩م.
٢٢٩. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٨٩م.
٢٣٠. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
٢٣١. تلخيص المتشابه في الرسم، الخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، د.ت.
٢٣٢. تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي، الذهبي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم أبو تميم، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.
٢٣٣. تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، الذهبي، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٢٣٤. التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٣٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد بن عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
٢٣٦. التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ، أحمد رافع بن محمد الحسيني القاسمي الطهطاوي، عني بنشره: القدسي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٤٨هـ.
٢٣٧. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ابن عراق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
٢٣٨. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ابن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٢٣٩. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تعليقات: محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٢٤٠. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق: علي بن محمد العمران ومحمد أجمل الإصلاحي (ج١٠)، ومحمد عزير شمس ومحمد أجمل الإصلاحي (ج١١)، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٤هـ.
٢٤١. تهذيب الآثار (الجزء المفقود)، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
٢٤٢. تهذيب الآثار، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.
٢٤٣. تهذيب الأحكام، الطوسي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مكتبة الصدوق، طهران، ط ١، ١٤١٧ هـ.
٢٤٤. تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٣، ١٣٦٤ش.
٢٤٥. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، باعتناء: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.

٢٤٦. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٣٦هـ.
٢٤٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
٢٤٨. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٢٤٩. تهذيب المقال في تنقيح كتاب رجال النجاشي، الأبطحي، ابن المؤلف، قم المقدسة، مطبعة نگارش، ط ٢، ١٤١٧ هـ.
٢٥٠. التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد، ابن منده، تحقيق: د. علي الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ودار العلوم والحكم، سوريا، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٢٥١. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٢٥٢. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط وجمعة فتحي، دار النوادر، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٢٥٣. تيمورلنك قاهر الملوك والسلاطين وغازي العالم، جاستن مروذي، ترجمة: مايا إرسلان، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ٢٠١١ م.
٢٥٤. الثاقب في المناقب، ابن حمزة الطوسي، تحقيق: نبيل رضا علوان، مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر، قم المقدسة، مطبعة الصدر، ط ٢، ١٤١٢ هـ.
٢٥٥. ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي، تحقيق: عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
٢٥٦. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ابن قطلوبغا، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.
٢٥٧. الثقات، ابن حبان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٢٥٨. الثقات، العجلي، دار الباز، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.
٢٥٩. جامع أسانيد ابن الجزري، دراسة وتحقيق: أحمد بن حمود بن حميد الرويثي، مؤسسة الضحى، بيروت، دار المأثور، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
٢٦٠. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، التتمة بتحقيق: بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، بيروت، ط١، ١٣٨٩ ـ ١٣٩٢هـ (١٩٦٩ ـ ١٩٧٢م).
٢٦١. جامع البيان في تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
٢٦٢. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، تحقيق: حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
٢٦٣. جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط ١، ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م.
٢٦٤. جامع الرسائل، ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار العطاء، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٢٦٥. جامع الرواة، محمد علي الأردبيلي، مكتبة المحمدي.
٢٦٦. الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، مقبل الوادعي، دار الآثار للنشر والتوزيع، صنعاء، ط٤، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.
٢٦٧. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (دستور العلماء)، الأحمد نكري، تعريب: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٢٦٨. جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن، ابن كثير، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٢٦٩. الجامع في الجرح والتعديل، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، إبراهيم محمد النوري، أحمد عبد الرزاق عيد، أيمن إبراهيم الزاملي، محمود محمد خليل الصعيدي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
٢٧٠. الجامع في العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية: المروذي وغيره، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباي، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٢٧١. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق:

أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة.

٢٧٢. الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، الغزي العامري، تحقيق: بكر عبد الله أبو زيد، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٧٣. الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية: عرض ونقد (دراسة تطبيقية على ابن المطهر الحلي وأبي القاسم الخوئي)، سعد بن راشد الشنفا، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ط ١، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.

٢٧٤. الجرح والتعديل، إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٢٧٥. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.

٢٧٦. جزء الألف دينار (الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان)، أحمد بن جعفر القطيعي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٢٧٧. جزء الحميري، علي بن محمد الحميري، تحقيق: عبد العزيز سليمان إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، د.ت.

٢٧٨. الجزء الخامس من الأفراد، أبو حفص ابن شاهين، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٢٧٩. الجزء المتمم لطبقات ابن سعد، ابن سعد، تحقيق: محمد بن صامل السلمي، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٨٠. جزء بانتخاب أبي طاهر السلفي، نشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٢٨١. جزء فيه ثلاثة مجالس من أمالي ابن البختري، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٢٨٢. جلباب المرأة المسلمة، محمد ناصر الدين الألباني، دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٢٨٣. الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، المعافى بن زكريا، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٢٨٤. جمع الجوامع (الجامع الكبير)، السيوطي، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج، عبد الحميد محمد ندا، حسن عيسىٰ عبد الظاهر، الأزهر الشريف، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
٢٨٥. جمهرة أنساب العرب، ابن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٢٨٦. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
٢٨٧. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر القرشي الحنفي، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
٢٨٨. جواهر المطالب في مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، الباعوني، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم، ط ١، ١٤١٥ هـ.
٢٨٩. الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة، السخاوي، تحقيق: محمد إبراهيم الحسين، ونظام يعقوبي، مكتبة نظام اليعقوبي، دار الحديث الكتانية، ط ١، ٢٠١٢م.
٢٩٠. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٢٩١. الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، يوسف ابن عبد الهادي (ابن المبرد)، تحقيق وتقديم وتعليق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٢٩٢. الجوهر النقي علىٰ سنن البيهقي، ابن التركماني، دار الفكر، د.ت.
٢٩٣. الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، البري، تحقيق وتعليق: د. محمد التونجي، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٢٩٤. جياد المسلسلات، السيوطي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٢٩٥. حاشية الدسوقي علىٰ الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، د.ت.
٢٩٦. حاشية السندي علىٰ سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه)، محمد بن عبد الهادي السندي، دار الجيل، بيروت، د.ت.
٢٩٧. حاشية العدوي علىٰ شرح كفاية الطالب الرباني، الصعيدي العدوي، تحقيق: يوسف

الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
٢٩٨. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٢٩٩. حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ابن عابدين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٢، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م، (صوّرتها دار الفكر، بيروت).
٣٠٠. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، الماوردي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٣٠١. الحاوي للفتاوي، السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
٣٠٢. حجة الوداع، ابن حزم، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٩٩٨م.
٣٠٣. الحجة على أهل المدينة، محمد بن الحسن الشيباني، تصحيح وتعليق: مهدي حسن الكيلاني القادري، لجنة إحياء المعارف النعمانية، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
٣٠٤. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، إسماعيل بن محمد الأصبهاني قوام السنة، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي المدخلي (ج١)، ومحمد بن محمود أبو رحيم (ج٢)، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٣٠٥. حديث البدر بن الهيثم القاضي، بدر بن الهيثم بن خلف اللخمي الكوفي، اعتناء وتخريج: محمد زياد عمر تكلة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
٣٠٦. الحسن البصري وحديثه المرسل، عمر عبد العزيز الجغبير، رسالة دكتوراه، جامعة السند، حيدر اباد، باكستان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٣٠٧. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.
٣٠٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.
٣٠٩. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، الشاشي القفال، تحقيق وتعليق: د. ياسين

أحمد إبراهيم درادكه، مكتبة الرسالة الحديثة، عمّان، ط١، ١٩٨٨م.
٣١٠. خاتمة المستدرك، النوري الطبرسي، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٥هـ.
٣١١. الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي، تحقيق: مؤسسة الإمام المهدي، مؤسسة الإمام المهدي، قم، المطبعة العلمية، ط ١٤٠٩ هـ.
٣١٢. الخصال، الصدوق، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣ هـ/ ١٣٦٢ ش.
٣١٣. الخصائص الكبرىٰ، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٣١٤. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، النسائي، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٣١٥. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، النسائي، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١ هـ.
٣١٦. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وبذيله كتاب الحليّ بتخريج خصائص علي، النسائي، تصنيف: أبي إسحاق الحويني الأثري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.
٣١٧. خطط الشام، محمد كرد علي، مكتبة النوري، دمشق، ط٣، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٣١٨. خطط الكوفة، لويس ماسينيون، ترجمة: تقي بن محمد المصعبي، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، د.ت.
٣١٩. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، النووي، تحقيق وتخريج: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٣٢٠. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، الحلي، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة الفقاهة، قم، ط ٢، ١٤٢٢ هـ.
٣٢١. خلاصة البدر المنير، ابن الملقن، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
٣٢٢. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الخزرجي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، دار البشائر، بيروت، ط٥، ١٤١٦هـ.
٣٢٣. الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر النعيمي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٣٢٤. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد السيوطي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
٣٢٥. الدر المنثور في طبقات ربات الخدور، زينب بنت علي فواز العاملي، المطبعة الكبرىٰ الأميرية، مصر، ط١، ١٣١٢هـ.
٣٢٦. دراسات في الجرح والتعديل، محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار السلام للنشر، السعودية، ١٤٢٤ هـ.
٣٢٧. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
٣٢٨. الدرة المضية في القراءات الثلاث المتممة للعشر، ابن الجزري، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الهدىٰ، ط٢، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٣٢٩. درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، المقريزي، تحقيق: محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.
٣٣٠. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.
٣٣١. الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، السيوطي، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، د.ت.
٣٣٢. الدرر في اختصار المغازي والسير، ابن عبد البر، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٣٣٣. دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، باقر إيرواني، مدين، قم، ط ٢، ١٤٣١ هـ.
٣٣٤. الدعاء، الطبراني، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
٣٣٥. الدعوات الكبير، البيهقي، تحقيق: بدر البدر، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠٠٩م.
٣٣٦. دلائل النبوة، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: د. محمد رواس قلعه جي وعبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٣٣٧. دلائل النبوة، البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٣٨. دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، ابن علان الصديقي، اعتنىٰ به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٤، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٣٣٩. الديات، ابن أبي عاصم الشيباني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، د.ت.
٣٤٠. ديوان الإسلام، الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
٣٤١. ديوان السيد الحميري، ضبطه وشرحه: ضياء حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٣٤٢. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط٢، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.
٣٤٣. الذخيرة، القرافي، تحقيق: محمد حجي، سعيد أعراب، محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
٣٤٤. الذرية الطاهرة النبوية، الدولابي، تحقيق: سعد المبارك الحسن، الدار السلفية، الكويت، د.ت.
٣٤٥. الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة، آقا بزرگ الطهراني، دار الأضواء، بيروت ـ لبنان، ط ٣، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
٣٤٦. ذكر المدلسين، النسائي، تحقيق: حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٣هـ.
٣٤٧. ذم الكلام، الهروي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٣٤٨. الذيل التام علىٰ دول الإسلام للذهبي، السخاوي، تحقيق: حسن إسماعيل مروة ومحمود الأرناؤوط، مكتبة العروبة، الكويت، دار ابن العماد، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٣٤٩. ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، الفاسي، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٣٥٠. ذيل تذكرة الحفاظ، الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٣٥١. ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين، الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط١، د.ت.

٣٥٢. ذيل طبقات الحفاظ، السيوطي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٣٥٣. الذيل على العبر في خبر من عبر، ولي الدين ابن العراقي، تحقيق وتعليق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
٣٥٤. الذيل على رفع الإصر أو بغية العلماء والرواة، السخاوي، تحقيق: جودة هلال ومحمد محمود صبح، دون بيانات.
٣٥٥. ذيل مرآة الزمان، قطب الدين اليونيني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
٣٥٦. ذيل وفيات الأعيان المسمى درّة الحجال في أسماء الرجال، أحمد بن محمد المكناسي ابن القاضي، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، ط١، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.
٣٥٧. ربع قرن مع العلّامة الأميني، حسين الشاكري، طبع على نفقة المؤلف، قم، إيران، ط ١، ١٤١٧ هـ.
٣٥٨. رجال الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، تحقيق: محمد رضا الجلالي، دار الحديث، مطبعة سرور، ط ١، ١٤٢٢ هـ/ ١٣٨٠ ش.
٣٥٩. رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي بن منجويه، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
٣٦٠. رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، محمد بن عبد الله بن بطوطة، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٤١٧هـ.
٣٦١. رحلة ابن جبير، ابن جبير الكناني الأندلسي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت.
٣٦٢. الرد الوافر، ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ.
٣٦٣. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، أبو داود، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت، د.ت.
٣٦٤. رسالة المسلسلات، الكتاني، تخريج وتعليق: أبي الفضل بدر بن عبد الإله العمراني الطنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٣٦٥. رسالة طرق حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه»، الذهبي، تحقيق وتعليق: عبد العزيز

الطباطبائي، منشورات دليل ما، إيران، ط ١، ١٤٢٣ هـ.
٣٦٦. رسالة في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن، ابن منده، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
٣٦٧. رسائل في دراية الحديث، إعداد: أبو الفضل حافظيان البابلي، دار الحديث للطباعة والنشر، مطبعة دار الحديث، ط ١، ١٤٢٤ هـ/ ١٣٨٢ ش.
٣٦٨. الرعاية في علم الدراية، الشهيد الثاني، تعليق وتحقيق: عبد الحسين محمد علي بقال، مكتبة آية الله المرعشي العامة، قم، ١٤٠٨ هـ/ ١٣٦٧ ش.
٣٦٩. رفع الإصر عن قضاة مصر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٣٧٠. الرقة والبكاء، ابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٣٧١. الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام، السهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.
٣٧٢. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الخوانساري، مؤسسة اسماعيليان، خيابان ارم، قم، إيران، ١٣٩٠ هـ.
٣٧٣. روضة الطالبين وعمدة المفتين، النووي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمّان، د.ت.
٣٧٤. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، محمد تقي المجلسي (الأول)، أشرف علىٰ طبعه: حسين الموسوي الكرماني وعلي پناه الإشتهاردي، بنياد فرهنك إسلامي حاج محمد حسين كوشانپور.
٣٧٥. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه علىٰ مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ابن قدامة، تقديم وشرح: د. شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
٣٧٦. روضة الواعظين وبصيرة المتعظين، الفتال النيسابوري، تقديم: محمد مهدي السيد حسن الخرسان، منشورات الشريف الرضي، قم.
٣٧٧. رؤوس المسائل الخلافية علىٰ مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل، العكبري، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي، د.ت.

٣٧٨. الرياض النضرة في مناقب العشرة، محب الدين الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٣٧٩. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (الإصدار الثاني المنقح المزيد)، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٣٨٠. زبدة الحلب في تاريخ حلب، كمال الدين ابن العديم، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٣٨١. الزهد والرقائق، ابن المبارك، من رواية الحسين المروزي، وملحق بآخره زيادات من رواية نعيم بن حماد، تحقيق وتعليق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشره: محمد عفيف الزعبي بإذن خطي من المحقق ووكيل مجلس إحياء المعارف بمالیکاون، ناسك ـ الهند.

٣٨٢. الزهد، الحسين بن سعيد الكوفي الأهوازي، تحقيق وإخراج وتنظيم: ميرزا غفار رضا عنایتیان، دون بيانات.

٣٨٣. الزهد، هناد بن السري، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٨٤. الزيادات علىٰ الموضوعات (ذيل اللآلئ المصنوعة)، السيوطي، تحقيق: رامز خالد حاج حسن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

٣٨٥. الزيادات علىٰ كتاب المزني، عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، تحقيق: د. خالد بن هايف بن عريج المطيري، دار أضواء السلف، الرياض، ودار الكوثر، الكويت، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٣٨٦. سبل السلام في شرح بلوغ المرام، الأمير الصنعاني، دار الحديث، القاهرة، د.ت.

٣٨٧. سبل الهدىٰ والرشاد في سيرة خير العباد، الصالحي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٣٨٨. السحب الوابلة علىٰ ضرائح الحنابلة، ابن حميد النجدي، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٣٨٩. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٥ ـ ١٤٢٢هـ (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٢م).
٣٩٠. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الألباني، دار المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
٣٩١. السلوك في طبقات العلماء والملوك، بهاء الدين محمد بن يوسف الجندي اليمني، تحقيق: محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط٢، ١٩٩٥م.
٣٩٢. السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٣٩٣. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، العصامي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٣٩٤. السنة، ابن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
٣٩٥. السنة، الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
٣٩٦. السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٣٩٧. سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، محمد كامل قره بللي، عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
٣٩٨. سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د. ت.
٣٩٩. سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، د.ت.
٤٠٠. سنن الترمذي (الجامع الكبير)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
٤٠١. سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
٤٠٢. سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي،

بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٤٠٣. السنن الصغير، البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
٤٠٤. السنن الكبرىٰ، البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٤٠٥. السنن الكبرىٰ، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
٤٠٦. السنن الكبير، البيهقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.
٤٠٧. السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، الداني، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
٤٠٨. سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.
٤٠٩. سنن سعيد بن منصور، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار العصيمي، الرياض، ط١، د.ت.
٤١٠. السنن والأحكام عن المصطفىٰ عليه أفضل الصلاة والسلام، ضياء الدين المقدسي، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، دار ماجد عسيري، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٤١١. سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، محمد بن إبراهيم ابن الحنبلي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٤١٢. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيىٰ بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٤١٣. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، د.ت.
٤١٤. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٤١٥. سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور، ط١، ١٤٠٤هـ.

٤١٦. سؤالات الحاكم للدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٤١٧. سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ، دون ناشر.

٤١٨. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٤١٩. سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للحاكم النيسابوري)، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٤٢٠. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، إشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٤٢١. سير السلف الصالحين، إسماعيل قوام السنة، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات، دار الراية، الرياض، د.ت.

٤٢٢. السيرة النبوية (سيرة ابن هشام)، عبد الملك بن هشام المعافري، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ الشلبي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م.

٤٢٣. شد الأزار في حط الأوزار عن زوار المزار، معين الدين الشيرازي، تحقيق: محمد القزويني وعباس إقبال، مطبعة المجلس، طهران، ط ١، ١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٩ م.

٤٢٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، تخريج: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٤٢٥. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، المحقق الحلي، مع تعليقات: السيد صادق الشيرازي، انتشارات استقلال، طهران، مطبعة أمير، قم، ط ٢، ١٤٠٩ هـ.

٤٢٦. شرح إحقاق الحق، السيد المرعشي، تعليق: شهاب الدين المرعشي النجفي، تصحيح:

إبراهيم الميانجي، منشورات مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي، قم، إيران.
٤٢٧. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط٨، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
٤٢٨. شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، النعمان بن محمد التميمي المغربي، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلالي، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢، ١٤١٤هـ.
٤٢٩. شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٤٣٠. شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٤٣١. شرح السنة، البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق وبيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٣م.
٤٣٢. شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني، دار المعارف النعمانية، باكستان، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٤٣٣. شرح المواقف للإيجي، الشريف الجرجاني، ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ه/ ١٩٩٨م.
٤٣٤. شرح تنقيح الفصول، القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
٤٣٥. شرح سنن ابن ماجه، يضم ثلاثة شروح في كتاب واحد: مصباح الزجاجة، السيوطي، وإنجاح الحاجة المجددي، وما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات، الكنكوهي، قديمي كتب خانة، كراتشي، د.ت.
٤٣٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ت.
٤٣٧. شرح صحيح البخاري، ابن بطّال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
٤٣٨. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، النُّوَيْري، تقديم وتحقيق: د. مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٣٩. شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق: د. همّام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٤٤٠. شرح مختصر الروضة، الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٤٤١. شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، ابن شاهين، تحقيق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٤٤٢. شرح مسند الشافعي، الرافعي، تحقيق: أبو بكر وائل محمد بكر زهران، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٤٤٣. شرح مشكل الآثار، الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٤٤٤. شرح مشكل الآثار، الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٤٤٥. شرح معاني الآثار، الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار ـ محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٤٤٦. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.
٤٤٧. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٤٤٨. شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، د.ت.
٤٤٩. شروط الأئمة الستة، ابن القيسراني، ويليه: شروط الأئمة الخمسة، الحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ه/ ١٩٨٤م.
٤٥٠. الشريعة، الآجري، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ، ١٩٩٩م.
٤٥١. شعب الإيمان، البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
٤٥٢. شعب المقال في درجات الرجال، النراقي، تحقيق: الشيخ محسن الأحمدي، مؤسسة

النشر الإسلامي، ط٢، ١٤٢٢هـ.
٤٥٣. الشعر والشعراء، ابن قتيبة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
٤٥٤. شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، تقي الدين الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٤٥٥. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشكبري زاده، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
٤٥٦. الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، الترمذي، تحقيق وتعليق: سيد بن عباس الجليمي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
٤٥٧. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، الحاكم الحسكاني، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
٤٥٨. الصارم المنكي في الرد على السبكي، محمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٤٥٩. صب العذاب على من سب الأصحاب، محمود شكري الألوسي، تحقيق: عبد الله البخاري، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
٤٦٠. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القلقشندي، شرح وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٤٦١. الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٤٦٢. صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.
٤٦٣. صحيح الأدب المفرد، البخاري، تحقيق وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٤٦٤. صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ـ اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٤٦٥. صحيح التهذيب، محمد الباقر البهبودي، انتشارات سنا، طهران، إيران، د. ت.
٤٦٦. صحيح الكافي، محمد الباقر البهبودي، الدار الإسلامية، لبنان، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.

٤٦٧. صحيح سنن ابن ماجه، الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٤٦٨. صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٤٦٩. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.
٤٧٠. صحيح من لا يحضره الفقيه، محمد الباقر البهبودي، دار العلوم، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.
٤٧١. صفة النفاق ونعت المنافقين، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: د. عامر حسن صبري، البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٤٧٢. صلة الخلف بموصول السلف، الروداني، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٤٧٣. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ابن بشكوال، عني بنشره وصححه: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.
٤٧٤. الصواعق المحرقة، ابن حجر الهيتمي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، كامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
٤٧٥. الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.
٤٧٦. الضعفاء الكبير، العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٤٧٧. الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٤٧٨. الضعفاء والمتروكون، الدارقطني، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الأعداد ٥٩، ٦٠، ٦٣ ـ ٦٤، ١٤٠٣ ـ ١٤٠٤هـ.
٤٧٩. الضعفاء والمتروكون، النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

٤٨٠. الضعفاء، أبو نعيم، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
٤٨١. ضعيف الجامع الصغير (وزيادته: الفتح الكبير)، الألباني، بإشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة المجددة المنقحة.
٤٨٢. ضعيف سنن ابن ماجه، الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٤٨٣. ضعيف سنن الترمذي، الألباني، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٤٨٤. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت.
٤٨٥. الطب النبوي، أبو نعيم، تحقيق: مصطفى خضر دونمز التركي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٦م.
٤٨٦. طبقات الأولياء، ابن الملقن، تحقيق: نور الدين شريبه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٤٨٧. طبقات الحفاظ، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
٤٨٨. طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
٤٨٩. طبقات الزيدية الكبرى (القسم الثالث)، إبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيد بالله، تحقيق: عبد السلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمّان، الأردن، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
٤٩٠. طبقات الشافعية الكبرى، عبد السبكي، تحقيق: د. محمود الطناحي، د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط٢، ١٤١٣هـ.
٤٩١. طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
٤٩٢. طبقات الصوفية، السلمي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٤٩٣. طبقات الفقهاء الشافعيين، ابن كثير، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم عزب، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٤٩٤. الطبقات الكبرىٰ (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، ابن سعد، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
٤٩٥. الطبقات الكبرىٰ، ابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.
٤٩٦. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (تاريخ أصبهان)، أبو الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
٤٩٧. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو الشيخ، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٤٩٨. طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٤٩٩. طبقات المفسرين، محمد بن علي الداوودي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٥٠٠. طرائف المقال، السيد علي البروجردي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط١، ١٤١٠هـ.
٥٠١. طرح التثريب في شرح التقريب، العراقي، أكمله ابنه ابن العراقي، الطبعة المصرية القديمة، وصورتها عدة دور منها دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ودار الفكر العربي.
٥٠٢. طرق حديث «من كنتُ مولاه»، خليفة بن أرحمة آل بو كوارة، دون بيانات نشر.
٥٠٣. الطهور، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مشهور حسن سلمان، مكتبة الصحابة ـ جدة، مكتبة التابعين ـ القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٥٠٤. طيبة النشر في القراءات العشر (المتن)، ابن الجزري، تحقيق: محمد تميم الزغبي، دار الهدىٰ، جدة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٥٠٥. الطيوريات (من حديث المبارك بن عبد الجبار الطيوري)، أبو طاهر السِّلفي، تحقيق: دسمان يحيىٰ معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٥٠٦. العبر في خبر من غبر، الذهبي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب

العلمية، بيروت، د.ت.
٥٠٧. العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، ابن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٥٠٨. العثمانية، الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٥٠٩. عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب على ما وقع للحافظ المنذري في الترغيب والترهيب، إبراهيم بن محمد الدمشقي الناجي، تحقيق: د. إبراهيم بن حماد الريس ود. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٥١٠. العجالة في الأحاديث المسلسلة، الفاداني، دار البصائر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
٥١١. عجائب المقدور في أخبار تيمور، ابن عربشاه، طبعة كلكتا، ١٨١٧م.
٥١٢. العدة في شرح العمدة، ابن العطار، إشراف: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٥١٣. العدة للكرب والشدة، ضياء الدين المقدسي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، دار المشكاة، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٥١٤. العَرْف الوردي في أخبار المهدي، السيوطي، تحقيق: أبو يعلى البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.
٥١٥. العظمة، أبو الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.
٥١٦. العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدين الفاسي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٥١٧. عقد الدرر في أخبار المنتظر، يوسف بن يحيى المقدسي، تحقيق: الشيخ مهيب البوريني، مكتبة المنار، الزرقاء، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
٥١٨. العقد الفريد، ابن عبد ربه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٥١٩. العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ابن الملقن، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، سيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٥٢٠. العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية، عبد القادر بن بدران، تحقيق: عبد الستار أبو

غدة، مطبعة الصحابة الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٩٨٤ م.

٥٢١. علل الترمذي الكبير، الترمذي، رتبه أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥٢٢. علل الشرائع، الصدوق، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

٥٢٣. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٥٢٤. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي (المجلدات ١ ـ ١١)، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، وتعليق: محمد بن صالح الدباسي (المجلدات ١٢ ـ ١٥)، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٧هـ.

٥٢٥. العِلَل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله)، أحمد بن حنبل، تحقيق: صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥٢٦. العلل، ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مؤسسة الجريسي، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥٢٧. العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، الذهبي، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٥٢٨. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٥٢٩. عمل اليوم والليلة، ابن السني، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، د.ت.

٥٣٠. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٥٣١. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

٥٣٢. عيون أخبار الرضا، الصدوق، تحقيق وتعليق: حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٥٣٣. عيون الأخبار، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
٥٣٤. عيون الحكم والمواعظ، علي بن محمد الليثي الواسطي، تحقيق: حسين الحسيني البيرجندي، دار الحديث، ط١، د.ت.
٥٣٥. غاية النهاية في أسماء رجالات القراءات أولى الرواية، ابن الجزري، تحقيق: أبي إبراهيم عمرو بن عبد الله، لطائف لنشر الكتب والرسائل الجامعية، الكويت، ط ١، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.
٥٣٦. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، برجستراسر، ١٣٥١هـ.
٥٣٧. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، السخاوي، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط١، ٢٠٠١م.
٥٣٨. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، الأميني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
٥٣٩. الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس المسمى (زهر الفردوس)، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، وآخرين، اعتنى به ونسّقه: د. أبو بكر أحمد جالو، جمعية دار البر، دبي، ط١، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.
٥٤٠. الغرباء، الآجري، تحقيق: بدر البدر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٣هـ.
٥٤١. غريب الحديث، ابن الجوزي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٥م.
٥٤٢. غريب الحديث، الحربي، تحقيق: د. سليمان إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ.
٥٤٣. الغريبين في القرآن والحديث، الهروي، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٥٤٤. غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، ابن بشكوال، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٥٤٥. الغيلانيات (فوائد أبي بكر الشافعي)، ويليها عوائل الغيلانيات، تحقيق: فاروق بن عبد العليم بن مرسي، أضواء السلف، السعودية، ط ١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.
٥٤٦. الفتاوى الحديثية، ابن حجر الهيتمي، دار الفكر، د. ت.
٥٤٧. الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
٥٤٨. فتح الباب في الكنى والألقاب، ابن منده، تحقيق: نظر الفريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٥٤٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، إشراف: محب الدين الخطيب، وتعليقات: عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٥٥٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن رجب، تحقيق: محمود بن شعبان المقصود وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٥٥١. الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، المناوي، تحقيق: أحمد مجتبى، دار العاصمة، الرياض، د.ت.
٥٥٢. الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، السيوطي، تحقيق: يوسف النبهاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
٥٥٣. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٥٥٤. فتح الملك العلي بصحة أحاديث باب مدينة العلم علي، أحمد بن محمد بن الصديق، المكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٦ م.
٥٥٥. الفتن، نعيم بن حماد، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، د.ت.
٥٥٦. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الطيبي، إشراف: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، تحقيق: نخبة من الباحثين، ط١، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.
٥٥٧. الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، محمد بن علان الصديقي، جمعية النشر والتأليف الأزهرية، د.ت.
٥٥٨. فرائد السمطين، إبراهيم بن محمد الحموييني الجويني، تحقيق: محمد باقر المحمودي، دار الحبيب، إيران، ط ١، ١٤٢٨هـ.
٥٥٩. الفرج بعد الشدة، ابن أبي الدنيا، تحقيق وتعليق: أبو حذيفة عبيد الله بن عالية، دار

الريان للتراث، مصر، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٥٦٠. الفرج بعد الشدة، التنوخي، تحقيق: عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
٥٦١. الفردوس بمأثور الخطاب، شيرويه بن شهردار الديلمي، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٥٦٢. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
٥٦٣. الفصل للوصل المدرج في النقل، الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد مطر الزهراني، دار الهجرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٥٦٤. الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، تحقيق وإشراف: محمد بن محمد الحسين القائيني، مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا، قم، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٣٧٦ش.
٥٦٥. فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: صالح بن محمد العقيل، دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٥٦٦. فضائل الشيعة، الشيخ الصدوق، كانون انتشارات عابدي، طهران، د.ت.
٥٦٧. فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٥٦٨. فضائل القرآن، الفِرْيابِي، تحقيق ودراسة: يوسف عثمان فضل الله جبريل، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
٥٦٩. فضائل القرآن، القاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية، محسن خرابة، وفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٥٧٠. فضائل القرآن، المستغفري، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٥٧١. فضل التهليل وثوابه الجزيل، البنا البغدادي الحنبلي، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
٥٧٢. الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط٢، ١٤٢١هـ.
٥٧٣. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٥٧٤. فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق: بشار عواد معروف، محمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠٠٩م.
٥٧٥. فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي)، النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط ٥، ١٤١٦ هـ.
٥٧٦. الفهرست، الشيخ الطوسي، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، شعبان ١٤١٧هـ.
٥٧٧. الفوائد (الغيلانيات)، محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٥٧٨. فوائد أبي محمد الفاكهي، عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي، تحقيق: محمد بن عبد الله الغباني، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٥٧٩. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، محمد عبد الحي اللكنوي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٢٤هـ.
٥٨٠. الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة، محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، تحقيق: د. محمد رضا، البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٥٨١. الفوائد الرجالية، الوحيد البهبهاني، دون ناشر، د.ت.
٥٨٢. الفوائد الرجالية، علي الحسيني الصدر، دار الغدير، قم، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
٥٨٣. الفوائد الرجالية، مهدي الكجوري، تحقيق: محمد كاظم رحمان ستايش، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، ط١، ١٤٢٤هـ/ ١٣٨٢ش.
٥٨٤. الفوائد الرجالية، مهدي بحر العلوم، تحقيق وتعليق: محمد صادق بحر العلوم، حسين بحر العلوم، مكتبة الصادق، طهران، ط١، ١٣٦٣ش، مطبعة آفتاب.
٥٨٥. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٨٦. الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي، الحربي الصيرفي الكيال، تحقيق: تيسير بن سعد أبو حيمد، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٥٨٧. الفوائد، تمام الرازي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

٥٨٨. فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، المكتبة التجارية الكبرىٰ، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.
٥٨٩. القاموس المحيط، الفيروزآبادي، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٥٩٠. قصة الحضارة، وِل ديورانت، ترجمة: زكي نجيب محمود وآخرون، دار الجيل، بيروت، المجلدات ١ ـ ١٠ بتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، والمجلد ١١ بتكليف المجمع الثقافي بأبو ظبي، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٥٩١. قضاة الشام، أو الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، ابن طولون، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٦
٥٩٢. قطف الثمر في رفع أسانيد المنصنفات في الفنون والأثر، الفلاني المالكي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار الشروق، مكة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
٥٩٣. قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، الطيب بن عبد الله بامخرمة، إعداد: بو جمعة مكري، خالد زواري، دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
٥٩٤. القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، ابن طولون، تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ط ٢، ١٩٨٠م.
٥٩٥. قواطع الأدلة في الأصول، السمعاني، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٩م.
٥٩٦. قواعد الحديث، الغريفي، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٥٩٧. القول البديع في الصلاة علىٰ الحبيب الشفيع، السخاوي، دار الريان للتراث، القاهرة.
٥٩٨. القول المختصر في علامات المهدي المنتظر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيتمي، تحقيق: رائد أمير عبد الله راشد، منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط ١، ٢٠١١ م.
٥٩٩. القول المسدد في الذب عن المسند لأحمد، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عمرو بسيوني وأسامة الشنطي، مبرة الآل والأصحاب، الكويت، ط ١، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
٦٠٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٦٠١. الكافي، الكليني، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران،

ط٥ ، ١٣٦٣ش.
٦٠٢. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، الهذلي، تحقيق: جمال بن السيد الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٦٠٣. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، اعتنىٰ به: مازن بن محمد السرساوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣ م.
٦٠٤. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٦٠٥. كتاب الأربعين حديثًا (الأربعين من أربعين عن أربعين)، ابن عمروك التيمي، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٦٠٦. كتاب الأربعين حديثًا، الآجري، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٦٠٧. كتاب الأربعين عن المشايخ الأربعين والأربعين صحابيًا وصحابية، المؤيد الطوسي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ضمن سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية (٧)، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٦٠٨. الكتاب العزيزي أو المسالك والممالك، العزيزي، جمعه وعلق عليه: تيسير خلف، دون بيانات.
٦٠٩. كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع، ابن مفلح، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٦١٠. كتاب المعجم، عبد الخالق بن أسد، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
٦١١. كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، ابن الجوزي، تحقيق: نور الدين بن شكري بوياجيلار، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
٦١٢. كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦١٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وبهامشه: الانتصاف من الكشاف لابن المنير الإسكندري، والكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني، وحاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي، ومشاهد الإنصاف علىٰ شواهد الكشاف لمحمد عليان

المرزوقي، تحقيق وضبط: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦١٤. كشف الأستار عن زوائد البزار، الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٦١٥. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، سبط ابن العجمي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦١٦. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، العجلوني، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٦١٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

٦١٨. كشف الغمة في معرفة الأئمة، الإربلي، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦١٩. كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب، ويليه: البيان في أخبار صاحب الزمان، الكنجي الشافعي، تحقيق: محمد هادي الأميني، دار إحياء تراث أهل البيت، طهران ـ إيران، ط ٣، ١٤٠٤ هـ/ ١٣٦٢ ش.

٦٢٠. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ت.

٦٢١. الكلم الطيب، ابن تيمية، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٧٧م.

٦٢٢. كليات في علم الرجال، جعفر السبحاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط٣، ١٤١٤هـ.

٦٢٣. كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ١٤٠٥هـ/ ١٣٦٣ش.

٦٢٤. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المتقي الهندي، ضبطه وفسر غريبه: بكري حياني، صححه ووضع فهارسه: صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦٢٥. كنز لغات، فارس خوري، مطبعة المعارف، بيروت، ١٨٧٦م.

٦٢٦. كنوز الذهب في تاريخ حلب، سبط ابن العجمي، دار القلم، حلب، ط١، ١٤١٧هـ.

٦٢٧. الكنىٰ والأسماء، مسلم بن الحجاج، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٦٢٨. الكنىٰ والألقاب، عباس القمي، مكتبة الصدر، طهران، د.ت.
٦٢٩. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، ابن الكيال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ، دار المأمون للتراث، دمشق ـ بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٦٣٠. الكوفة وأهلها في صدر الإسلام: دراسة في أحوالها العمرانية وسكانها وتنظيماتهم، صالح أحمد العلي، المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٣ م.
٦٣١. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٦٣٢. لب اللباب في تحرير الأنساب، السيوطي، دار صادر، بيروت، د.ت.
٦٣٣. اللباب في تهذيب الأنساب، عز الدين ابن الأثير، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، وصورتها مكتبة المثنىٰ، بغداد.
٦٣٤. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد المكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٦٣٥. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٦٣٦. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، اعتنىٰ به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٦٣٧. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.
٦٣٨. اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، أبو موسىٰ المديني، تحقيق: أبو عبد الله محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.
٦٣٩. لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، الزبيدي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥ م.
٦٤٠. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، السفاريني، مؤسسة الخافقين، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٦٤١. مباحث في الحديث المسلسل (مطبوع مع كتاب المسلسلات المختصرة للعلائي)،

أحمد أيوب الفياض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٦٤٢. المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي، سبط ابن الخياط، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر السبر، رسالة دكتوراه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٤ ـ ١٤٠٥هـ.

٦٤٣. المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح، الدمياطي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، ط ١، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.

٦٤٤. المتحابين في الله، ابن قدامة، دار الطباع، دمشق، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٦٤٥. المجالس العشرة (الأمالي للحسن الخلال)، الخلال، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٦٤٦. المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، الذهبي، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٦٤٧. المجروحين من المحدثين، ابن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٦٤٨. مجمع الآداب في معجم الألقاب، ابن الفوطي، تحقيق: محمد الكاظم، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط١، ١٤١٦هـ.

٦٤٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٦٥٠. المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٣ ـ ١٤١٥هـ.

٦٥١. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، الفتني الكجراتي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط٣، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٦٥٢. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٦٥٣. مجموع رسائل الحافظ ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد ابن عبد الهادي، تحقيق: حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٦٥٤. المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، يحيى بن شرف النووي، دار

الفكر، بيروت.
٦٥٥. مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية، يضم: فوائد أبي علي الرفّاء، وفوائد الخلدي، وفوائد مكرم البزّاز، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠ م.
٦٥٦. مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري، محمد بن عمرو ابن البختري، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٦٥٧. المحاسن، البرقي، تصحيح: جلال الدين الحسيني المحدث، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٧٠هـ/ ١٣٣٠ش.
٦٥٨. المحتضر، حسن بن سليمان الحلي، تحقيق: سيد علي أشرف، انتشارات المكتبة الحيدرية، قم، ١٤٢٤هـ/ ١٣٨٢ش.
٦٥٩. المحتضرين، ابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٦٦٠. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.
٦٦١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٦٦٢. المحرر في الحديث، محمد بن أحمد ابن عبد الهادي، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٦٦٣. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٦٦٤. المحلّى بالآثار، ابن حزم، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الفكر، بيروت، د.ت، وطبعتها دار الكتب العلمية أيضًا، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٦٦٥. المحلَّى شرح المجلَّى، ابن حزم، تحقيق: بشار معروف وسليم محمد عامر ومحمد بشار معروف، مكتبة عبد العزيز بن خالد بن حمد آل ثاني، ط ١، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م.
٦٦٦. المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ابن مَازَة البخاري، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٦٦٧. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية ـ الدار النموذجية، بيروت ـ صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٦٦٨. مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم، ابن الملقن، تحقيق: عبد الله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبد الله آل حميد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.
٦٦٩. مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك الحاكم، ابن الملقن، تحقيق: عبد الله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبد الله آل حميد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.
٦٧٠. مختصر الأحكام (المعروف بمستخرج الطوسي على جامع الترمذي)، الطوسي، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ.
٦٧١. مختصر التحفة الاثني عشرية، محمود شكري الألوسي (تلخيصًا عن شاه عبد العزيز الدهلوي)، تحقيق وتعليق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٣هـ.
٦٧٢. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٦٧٣. مختصر سنن أبي داود، المنذري، تحقيق: أبو مصعب محمد صبحي حلاق، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
٦٧٤. مختصر شعب الإيمان، القزويني، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٦٧٥. مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، محمد بن نصر المروزي، اختصره: أحمد بن علي المقريزي، حديث أكادمي، فيصل آباد ـ باكستان، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٦٧٦. المختلطين، العلائي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٦٧٧. المخلصيات، محمد بن عبد الرحمن المخلص البغدادي، تحقيق: نبيل سعد جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٦٧٨. المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، أحمد بن الصدّيق الغماري، دار الكتبي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.

٦٧٩. المدخل إلى السنن الكبرى، البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، د.ت.
٦٨٠. المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية.
٦٨١. المدلسين، العراقي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب ونافذ حسين حماد، دار الوفاء، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٦٨٢. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، اليافعي، حاشية: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٦٨٣. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، محمد باقر المجلسي، إخراج وتصحيح: هاشم الرسولي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٣٦٣ش.
٦٨٤. المراسيل، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ.
٦٨٥. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، القطيعي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
٦٨٦. المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس: دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري، حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة، الرياض، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
٦٨٧. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ملا علي القاري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٦٨٨. مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي، دار القلم، بيروت، ١٩٨٩م.
٦٨٩. المزار، الشهيد الأول، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي، مؤسسة الإمام المهدي، قم، ط١، ١٤١٠هـ.
٦٩٠. المزار، المشهدي، تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٩هـ.
٦٩١. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، العمري، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، ١٤٢٣هـ.
٦٩٢. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، إسحاق بن منصور المروزي المعروف بالكوسج، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،

المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٢ م.
٦٩٣. مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٦٩٤. المستخرج على المستدرك للحاكم، العراقي، تحقيق: محمد عبد المنعم رشاد، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
٦٩٥. المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة، ابن منده الأصبهاني، تحقيق: عامر حسن صبري، وزارة العدل والشؤون الإسلامية، البحرين، د.ت.
٦٩٦. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، النوري الطبرسي، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
٦٩٧. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، حسين النوري الطبرسي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
٦٩٨. مستدرك سفينة البحار، النمازي الشاهرودي، تحقيق: حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، قم، ١٤١٨هـ.
٦٩٩. المستدرك على الصحيحين، الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
٧٠٠. المستدرك على الصحيحين، الحاكم، دار المنهاج القويم للنشر والتوزيع، سوريا، ط١٠، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.
٧٠١. مستدركات علم رجال الحديث، النمازي الشاهرودي، ط١، مطبعة شفق، طهران، ١٤١٢هـ.
٧٠٢. المسترشد، محمد بن جرير الطبري (الإمامي)، تحقيق: أحمد المحمودي، مؤسسة الثقافة الإسلامية لكوشانبور، قم، ط١، ١٤١٥هـ.
٧٠٣. المستصفى، الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٧٠٤. مستطرفات السرائر (باب النوادر)، ابن إدريس الحلي، تحقيق: السيد محمد مهدي الموسوي الخرسان، العتبة العلوية المقدسة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٧٠٥. المستغيثين بالله تعالى عند المهمّات والحاجات، ابن بشكوال، تحقيق: مانويلا مارين،

المجلس الأعلىٰ للأبحاث العلمية بالتعاون مع معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، ١٩٩١م.

٧٠٦. مسلسلات الكازروني، ومعه مسلسلات الحافظ صلاح الدين ابن كيكلدي العلائي الشافعي، ومسلسلات الحافظ شمس الدين ابن الجزري، ومسلسلات الإمام المحدث كمال الدين محمد بن أبي شريف المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد العزيز الشبراوي، دار الرسالة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠١٧ م.

٧٠٧. المسلسلات المختصرة المقدمة أمام المجالس المبتكرة، العلائي، تحقيق: أحمد أيوب محمد الفياض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٧٠٨. المسلسلات من الأحاديث والآثار، سليمان بن موسىٰ الكلاعي الحميري، أبو الربيع (ت ٦٣٤هـ)، مرقم آليًا، دون بيانات نشر.

٧٠٩. مسند ابن الجعد، علي بن الجعد، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٧١٠. مسند أبي بكر الصديق، المروزي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت.

٧١١. مسند أبي حنيفة برواية أبي نعيم، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: نظر الفريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

٧١٢. مسند أبي حنيفة برواية الحصكفي، تحقيق: عبد الرحمن حسن محمود، دار الآداب، مصر، د.ت.

٧١٣. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٧١٤. مسند أبي يعلىٰ الموصلي، أحمد بن علي بن المثنىٰ التميمي، ومعه رحمات الملأ الأعلىٰ بتخريج مسند أبي يعلىٰ، تخريج وتعليق: سعيد بن محمد السناري، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣ م.

٧١٥. مسند أبي يعلىٰ، أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق ـ بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٧١٦. مسند إسحاق بن راهويه (مسند ابن عباس)، تحقيق: محمد مختار ضرار المفتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٧١٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٧١٨. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
٧١٩. مسند الحميدي، عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق، ط٢، ١٩٩٦م.
٧٢٠. مسند الروياني، محمد بن هارون الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٧٢١. مسند الشاميين، الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
٧٢٢. مسند الشهاب، محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
٧٢٣. مسند الفاروق، ابن كثير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٧٢٤. مسند زيد بن علي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
٧٢٥. مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، تحقيق: السيد علي عاشور، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٧٢٦. مشتبه النسبة في الخط واختلافها في المعنى واللفظ، عبد الغني الأزدي، تحقيق: عمر تدمري، دار المنتخب، بيروت، ط ١، ١٤١٧ه/ ١٩٩٧م.
٧٢٧. مشرعة بحار الأنوار، محمد آصف محسني، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ط ٢، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.
٧٢٨. مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، الطبرسي، تحقيق: مهدي هوشمند، دار الحديث، قم، ط١، ١٤١٨هـ.
٧٢٩. مشكاة المصابيح، الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.
٧٣٠. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٧٣١. مشيخة ابن البخاري، ابن الظاهري الحنفي، تحقيق: عوض عتقي سعد الحازمي، دار عالم الفؤاد، مكة، ط١، ١٤١٩هـ.
٧٣٢. مشيخة أبي بكر المراغي، تحقيق: محمد صالح بن عبد العزيز المراد، جامعة أم القرىٰ، مكة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٧٣٣. مشيخة البياني، محمد بن هجرس السلامي، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٧٣٤. مشيخة الحافظ الذهبي = المعجم اللطيف، تحقيق: جاسم سليمان الدوسري، الدار السلفية للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٧٣٥. مشيخة السهروردي، عمر بن محمد السهروردي، تحقيق: عامر حسن صبري، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٧٣٦. مشيخة القزويني، عمر بن علي القزويني، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٧٣٧. مشيخة شرف الدين اليونيني، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٧٣٨. مصابيح السنة، البغوي، تحقيق: يوسف المرعشلي، محمد سليم سمارة، جمال الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٧٣٩. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، البوصيري، تحقيق وتعليق: موسىٰ محمد علي وعزت علي عطية، دار الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣ م.
٧٤٠. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، البوصيري، تحقيق: محمد المنتقىٰ الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٧٤١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
٧٤٢. المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجزري، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م.
٧٤٣. المصنف في الحديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة، محمد بن إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٧٤٤. المصنف، عبد الرزاق بن همام، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب

الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٧٤٥. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ابن حجر العسقلاني، تنسيق: سعد الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.
٧٤٦. معارج اليقين في أصول الدين، السبزواري، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٣م.
٧٤٧. المعارف، ابن قتيبة، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
٧٤٨. المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، محمد بن محمد حسن شراب، دار القلم، دمشق ـ بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
٧٤٩. معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
٧٥٠. معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
٧٥١. معالم السنن، الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، طبع وتصحيح: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.
٧٥٢. معالم مكة التأريخية والأثرية، عاتق بن غيث البلادي، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٧٥٣. معاني الأخبار، الصدوق، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، قم، ١٣٧٩هـ/ ١٣٣٨ش.
٧٥٤. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٧٥٥. معجم ابن الأعرابي، ابن الأعرابي، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٧٥٦. معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، محمد بن عبد الله بن أبي بكر ابن الأبار القضاعي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٧٥٧. معجم الأحاديث المعتبرة، محمد آصف المحسني، دار النشر الأديان، طهران، ط ١، ١٤٣٤ هـ.

٧٥٨. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٧٥٩. معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، محمد أحمد دهمان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٠ه/ ١٩٩٠م.
٧٦٠. المعجم الأوسط، الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٧٦١. معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
٧٦٢. معجم التاريخ: التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)، إعداد: علي الرضا قره بلوط ـ أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري ـ تركيا، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٧٦٣. معجم السَّفر، السِّلَفي، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، د.ت.
٧٦٤. معجم الشيوخ الكبير، الذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهبلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٧٦٥. معجم الشيوخ، ابن فهد، تحقيق: محمد الزاهي، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ط ١، ١٤٠٢ه.
٧٦٦. معجم الشيوخ، الصيداوي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، بيروت، طرابلس، ط١، ١٤٠٥هـ.
٧٦٧. معجم الشيوخ، عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: بشار عواد معروف، رائد العنبكي، مصطفى الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
٧٦٨. معجم الصحابة، ابن قانع، تحقيق: خليل إبراهيم قوتلاي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٧٦٩. معجم الصحابة، ابن قانع، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ.
٧٧٠. معجم الصحابة، عبد الله بن محمد البغوي، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٧٧١. المعجم الصغير (الروض الداني)، الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج

أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت ـ عمان، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٧٧٢. المعجم العربي لأسماء الملابس «في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتىٰ العصر الحديث»، إعداد: رجب عبد الجواد إبراهيم، مراجعة المادة المغربية: عبد الهادي التازي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٧٧٣. المعجم الكبير، الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٣م.
٧٧٤. المعجم المختص بالمحدثين، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٧٧٥. المعجم المشتمل علىٰ ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، ابن عساكر، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٧٧٦. معجم المعاجم والمشيخات، يوسف المرعشلي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٧٧٧. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، عاتق بن غيث البلادي، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٧٧٨. معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية، أحمد بن إسماعيل تيمور، تحقيق: حسين نصار، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٧٧٩. معجم رجال الحديث، الخوئي، ط٥، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٧٨٠. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، أحمد، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
٧٨١. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر بن رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٧٨٢. المعجم لابن المقرئ، محمد بن إبراهيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٧٨٣. معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي ـ حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٧٨٤. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، البكري، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٧٨٥. المعجم، أبو يعلىٰ الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ط١، ١٤٠٧هـ.
٧٨٦. معرفة السنن والآثار، البيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٧٨٧. معرفة الصحابة، أبو نعيم، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٧٨٨. معرفة القراء الكبار علىٰ الطبقات والأعصار، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٧٨٩. معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٧٩٠. معرفة علوم الحديث، الحاكم، اعتنىٰ بنشره وتصحيحه: السيد معظم حسين، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.
٧٩١. المعرفة والتاريخ، الفسوي، رواية ابن درستويه، تحقيق: أكرم ضياء العمري، رئاسة ديوان الأوقاف، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٤م.
٧٩٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٧٩٣. مغني المحتاج إلىٰ معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٧٩٤. المغني عن الحفظ والكتاب (مطبوع مع جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب لأبي إسحاق الحويني)، عمر بن بدر الموصلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
٧٩٥. المغني في الضعفاء، الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث، قطر، د.ت.
٧٩٦. المغني، ابن قدامة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٧٩٧. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، أحمد محمد السيد، يوسف علي بديوي، محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٧٩٨. المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، مكتبة المحلاتي، قم، ط٢، ١٤٢٤هـ.
٧٩٩. مقاتل الطالبيين، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت.
٨٠٠. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٨٠١. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، تصحيح: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، فيسبادن (ألمانيا)، ط٣، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٨٠٢. مقامات السيوطي، السيوطي، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط١٠، ١٢٩٨هـ.
٨٠٣. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٨٠٤. المقتنى في سرد الكنى، الذهبي، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ.
٨٠٥. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، ابن مفلح، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٨٠٦. المقصور والممدود، ابن ولّاد، تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
٨٠٧. المقفى الكبير، المقريزي، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٨٠٨. مقياس الرواة في كليات علم الرجال، علي أكبر المازندراني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٢٢ هـ.
٨٠٩. مكارم الأخلاق للطبراني (مطبوع مع مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا)، هوامش: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
٨١٠. مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، الخرائطي، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٨١١. ملء العيبة بما جُمع بطول الغَيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة (الجزء الخامس)، السبتي، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٨١٢. الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، مؤسسة الحلبي، د.ت.
٨١٣. من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق، الذهبي، تحقيق: محمد شكور الميادیني، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٨١٤. من فضائل سورة الإخلاص وما لقارئها، الخلال، تحقيق: محمد بن رزق طرهوني، مكتبة لينة، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.
٨١٥. من كلام أبي زكريا يحيىٰ بن معين في الرجال (رواية طهمان)، يحيىٰ بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، د.ت.
٨١٦. من لا يحضره الفقيه، الصدوق، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط٢.
٨١٧. منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، عبد القادر بن بدران، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
٨١٨. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
٨١٩. مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م.
٨٢٠. مناقب الأسد الغالب ممزق الكتاب ومظهر العجائب ليث بن غالب، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب، تحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة، د. ت.
٨٢١. مناقب الأسد الغالب ممزق الكتاب ومظهر العجائب ليث بن كذا غالب، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب، ويليه: خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب للنسائي، قدم لهما وعلق عليهما: علي أحمد عبد العال الطهطاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥م.
٨٢٢. مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط٢، ١٤٠٩هـ.
٨٢٣. مناقب الشافعي، البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.
٨٢٤. مناقب علي بن أبي طالب، ابن المغازلي، انتشارات سبط النبي، ط١، ١٤٢٦هـ/ ١٣٨٤ش.

٨٢٥. المناقب، الخوارزمي، تحقيق: مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط٢، ربيع الثاني ١٤١٤هـ.
٨٢٦. المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة، محمد عبد الباقي الأيوبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٨٢٧. المنتخب من علل الخلال (ومعه تتمة)، ابن قدامة المقدسي، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية للنشر والتوزيع.
٨٢٨. المنتخب من كتاب «السياق لتاريخ نيسابور»، لعبد الغافر الفارسي، انتخبه: إبراهيم بن محمد الصيرفيني، ضبط نصه: خالد حيدر، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٨٢٩. المنتخب من معجم شيوخ الحافظ أبي سعد السمعاني، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٨٣٠. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٨٣١. منتقى حديث ابن عبدويه، انتقاء: الضياء المقدسي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٨٣٢. المنتقى شرح الموطأ، الباجي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٣٢هـ (صورتها دار الكتاب الإسلامي).
٨٣٣. المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، ابن الجارود، فهرسه وعلق عليه: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٨٣٤. المنتقى من معجم شيوخ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن رجب، انتقاها ولده، ضبط النص: أبو يحيى عبد الله الكندري، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
٨٣٥. منتهى المقال في أحوال الرجال، المازندراني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٦هـ.
٨٣٦. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٨٣٧. منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى «تحفة الباري»، زكريا الأنصاري، تحقيق:

سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٨٣٨. منهاج الأخبار في شرح الاستبصار، أحمد بن زين الدين العلوي العاملي، دون بيانات نشر.

٨٣٩. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٨٤٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٨٤١. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، العليمي الحنبلي، القاهرة، دون ناشر، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ م.

٨٤٢. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٨٤٣. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ابن تغري بردي، تحقيق: محمد محمد أمين، تقديم: سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٨٤٤. المهدي المنتظر، عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ١٩٧٨ م.

٨٤٥. المهذب في اختصار السنن الكبير، الذهبي، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٨٤٦. المهذب في فقه الإمام الشافعي، الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٨٤٧. المهروانيات = الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، يوسف بن محمد المهرواني، تخريج: أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: د. سعود بن عيد الجربوعي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

٨٤٨. موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٨٤٩. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، الحطاب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٨٥٠. المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، القسطلاني، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٨٥١. المؤتلف والمختلف لابن القيسراني، المعروف بـ«الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط»، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٨٥٢. المؤتلف والمختلف، الأزدي، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، دار الأمين، مصر، ط ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٨٥٣. المؤتلف والمختلف، الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٨٥٤. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، أحمد عبد الرزاق عيد، محمود محمد خليل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٨٥٥. موسوعة التفسير المأثور، إعداد: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، إشراف: مساعد بن سليمان الطيار ونوح بن يحيىٰ الشهري، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي ـ دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٣٩ هـ/ ٢٠١٧ م.

٨٥٦. موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، يلماز أوزتونا، ترجمة: عدنان محمود سلمان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط ١، ١٤٣١ هـ.

٨٥٧. موضح أوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٨٥٨. الموضوعات، ابن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٦ ـ ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨م.

٨٥٩. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

٨٦٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، دار الرسالة العالمية، بيروت، ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م.

٨٦١. ناسخ الحديث ومنسوخه، ابن شاهين، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار الزرقاء، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٨٦٢. الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، القاسم بن سلام، تحقيق: محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٨٦٣. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٨٦٤. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، وزارة الثقافة، دار الكتب، مصر.
٨٦٥. نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، بدر الدين العيني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٨٦٦. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقًا بكتاب سبل السلام)، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عصام الصبابطي، عماد السيد، دار الحديث، القاهرة، ط٥، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٨٦٧. نزهة الحفاظ، محمد بن عمر ابن المديني، تحقيق: عبد الرضي محد عبد المحسن، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٨٦٨. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، المحقق، ط٣، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م.
٨٦٩. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٨٧٠. نسب قريش، مصعب الزبيري، تصحيح وتعليق: إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ط٣.
٨٧١. نسخة نبيط بن شريط الأشجعي، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
٨٧٢. نشأة المدينة العربية الإسلامية: الكوفة، هشام جعيط، دار الطليعة، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٥ م.
٨٧٣. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: السالم محمد محمود الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٥هـ.
٨٧٤. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، عبد الله بن يوسف الزيلعي، تقديم: محمد يوسف البنوري، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، دار القبلة، جدة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٨٧٥. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: شرف حجازي،

دار الكتب السلفية، مصر، ط٢.
٨٧٦. النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، ابن سيد الناس، تحقيق وتعليق: أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
٨٧٧. نقد الرجال، التفرشي، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ١٤١٨هـ.
٨٧٨. النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، العلائي، تحقيق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٨٧٩. النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية لابن ناصر الدين الدمشقي، ضمن: مجموع فيه رسائل للحافظ ابن ناصر الدمشقي، تحقيق: مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٨٨٠. النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٨٨١. النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٨٨٢. نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.
٨٨٣. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي، دار الفكر، بيروت، ط أخيرة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٨٨٤. النهاية في اتصال الرواية (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي)، يوسف ابن عبد الهادي، إشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
٨٨٥. النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٨٨٦. النهي عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب، محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: محمد أحمد عاشور، جمال عبد المنعم الكومي، الدار الذهبية، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.
٨٨٧. نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، الحكيم الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

٨٨٨. نيل الأمل في ذيل الدول، الظاهري، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٨٨٩. نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي حلاق، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ.
٨٩٠. الهداية في تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد)، أحمد بن محمد الغماري، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرين، دار عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٨٩١. الهداية في شرح بداية المبتدي، المرغيناني، تصحيح: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٨٩٢. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف بإسطنبول ١٩٥١ ـ ١٩٥٥م، ثم صُوِّر مرارًا عن طبعتها الأصلية.
٨٩٣. الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٨٩٤. وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، السخاوي، تحقيق: بشار عواد معروف، عصام فارس الحرستاني، أحمد الخطيمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.
٨٩٥. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
٨٩٦. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شُهبة، دار الفكر العربي.
٨٩٧. وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، السمهودي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
٨٩٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
٨٩٩. الوفيات، السلامي، تحقيق: صالح مهدي عباس، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.
٩٠٠. ينابيع المودة لذوي القربى، القندوزي، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٦هـ.

المخطوطات

٩٠١. الأحاديث الأربعون المتباينة الأسانيد والمتون، محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين ابن ناصر الدين، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٠٢. أحاديث السري بن يحيىٰ، مخطوط نُشر ضمن برنامج جوامع الكلم، وطبعه عامر حسن صبري ضمن سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية (٣١)، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٤م.

٩٠٣. أحاديث عوالي، عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، أبو محمد شرف الدين الشافعي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٠٤. أحاديث مسلسلات، الطريثيثي، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٠٥. أمالي مرتضىٰ الزبيدي، مخطوطات موقع الأزهري، رقم النسخة: ٣٢٦٢٢٥/ معارف عامة.

٩٠٦. بلغة الطالب الحثيث في صحيح عوالي الحديث، ضياء الدين المقدسي، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٠٧. التاسع من فوائد أبي عثمان البحيري، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٠٨. الثالث عشر من فوائد ابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٠٩. الثامن من الفوائد العوالي المنتقاة، أبو عبد الله القاسم بن أحمد الثقفي، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩١٠. الثاني من فضائل عمر بن الخطاب، عبد الغني المقدسي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩١١. جزء أبي عبد الله العطار، محمد بن مخلد بن حفص العطار، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩١٢. الجزء الثالث من المشيخة البغدادية، أبو طاهر السلفي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع

الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩١٣. جزء فيه المسلسلات، عبد الله بن عمر بن علي بن محمد بن حمويه الجويني، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩١٤. جزء من حديث خيثمة الأطرابلسي، أبو الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة بن سليمان القرشي الشامي الأطرابلسي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩١٥. الجواهر المكللة للسخاوي، نسخة مكتبة تشستربيتي، رقم (٣٦٦٤).
٩١٦. حديث بشر بن مطر، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩١٧. الخامس عشر من المشيخة البغدادية لأبي طاهر السلفي، أبو طاهر السلفي، شركة أفق للبرمجيات، مصر، ط١، ٢٠٠٤م.
٩١٨. الخامس من الوخشيات، الحسن بن علي الوخشي، شركة أفق للبرمجيات، مصر، ط١، ٢٠٠٤م.
٩١٩. الرابع من الخلعيات، أبو الحسن علي بن الحسن بن الخلعي الشافعي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩٢٠. الرابع من فوائد أبي عثمان البحيري، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩٢١. الرابع والعشرون من المشيخة البغدادية، أبو طاهر السِّلفي، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩٢٢. السابع عشر من المشيخة البغدادية، أبو طاهر السلفي، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩٢٣. السادس عشر من الخلعيات، أبو الحسن علي بن الحسن بن الخلعي الشافعي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩٢٤. عوالي التابعين للمديني: منتهى رغبات السامعين في عوالي أحاديث التابعين، مخطوط، ضمن برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.
٩٢٥. العوالي لشمس الدين الجزري، معهد المخطوطات العربية: الكويت، عن مخطوط بمكتبة الأسد الوطنية (دمشق): الظاهرية مما لم يفهرس، رقم (٥٨٨٢).

٩٢٦. الفوائد المنتقاة الحسان للخلعي، رواية السعدي، المكتبة الأزهرية ـ رقم [٦٥٩] ٥٧١٢.

٩٢٧. كتاب الأربعين حديثًا عن أربعين شيخًا لأربعين صحابيًا، عبد الخالق بن زاهر الشحامي، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٢٨. كتاب في علم الحديث، الداني، شركة أفق للبرمجيات، قسم المخطوطات، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٢٩. مسلسلات ابن الجوزي، مخطوط المكتبة الأزهرية.

٩٣٠. مسلسلات التيمي قوام السنة، مكتبة الكويت، ٦١٦ م ك مجموع ٨، عن مخطوط الظاهرية، ٣٤/ ٣٧٧١.

٩٣١. المسلسلات السعيدية (مسلسلات الكارزوني)، مخطوط مكتبة الحرم المكي، رقم عام (٨٠٤).

٩٣٢. مصافحات الإمام مسلم والنسائي، عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، شركة أفق للبرمجيات، مصر، ط١، ٢٠٠٤م.

٩٣٣. موضوعات المستدرك، الذهبي، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٤ م.

٩٣٤. نبذة عن قدوم شمس الدين الجزري إلى زَبِيد في جماد الأولى من سنة ٨٢٨هـ، (ورقة واحدة)، مخطوطات الجامع الكبير بصنعاء، مجموع (٣) تفسير، أوله كتاب: الفوائد السرية في شرح الجزرية، العلامة محمد الباذني الحلبي الحنفي. وعدد أوراقه (٢٢٠)، ثم يليه: كتاب إيضاح الدرة المضيئة في قراءة التلبية الصحيحة المروية في تخيير تيسير الشاطبية، لمؤلف مجهول، ثم يليه: نبذة عن قدوم شمس الدين الجزري...، وهو المقصود.

فهرس موضوعات أعلى المطالب
بتخريج أحاديث أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب

الموضوع	الصفحة
منهج التخريج	٥
[١] الأثر عن الإمام أحمد في أكثرية ما جاء لعليّ رضي الله عنه من الفضائل	٧
[٢] حديث: «من كنتُ مولاه؛ عليّ مولاه»	٨
الإشارة إلى ضعف زيادة الدعاء	٩
أطراف الحديث	١٠
[٣] حديث الموالاة بزيادة: «اللهم والِ من والاه...»	١٦
[٤] حديث الموالاة بزيادة: «اللهم انصره..»	٢١
[٥] حديث «من كنتُ مولاه» من حديث فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٤
[٦ ـ ٧] حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «أمَا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبيَّ بعدي»	٢٥
أطراف الحديث	٢٦
[١٠] حديث أم سلمة رضي الله عنها: «لا يحب عليًّا منافقٌ، ولا يبغضه مؤمن»	٣٠
[١١ ـ ١٢] أثر أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في معرفة المنافقين ببغض عليّ رضي الله عنه	٣١
شاهدان للأثر	٣٢
[١٣ ـ ١٤] أثرٌ عن عُبادة بن الصامت رضي الله عنه: «كُنّا نبور أولادَنا بحب علي بن أبي طالب...»	٣٥
بحثٌ في الوارد في هذا الباب (علاقة النسَب بحب عليٍّ رضي الله عنه)	٣٧
تمهيد	٣٧
الخطة	٤٠

الموضوع	الصفحة

أولًا: الأحاديث المرفوعة ٤٤
ثانيًا: الموقوف وما دونه ٧٥
الخلاصة ٩٩
[١٥] أثر مقطوع على شريك: «إذا رأيت الرجل لا يحب عليَّ بن أبي طالب فاعلم أن أصله يهودي» ١٠٥
[١٦ ـ ١٧] حديث أم سلمة ﵂: «من سبّ عليًّا ؛ فقد سبّني» ١٠٧
بحث في أبي عبد الله الجدلي ١٠٩
شواهد الحديث ١١٠
[١٨] حديث: «كذب من زعم أنه يُحبني ويُبغضك» ١١٣
[١٩ ـ ٢١] حديث: «أنت أخي في الدنيا والآخرة» ١١٥
بحث في عُليك الرازي ١٢٠
اضطراب الحديث ١٣٠
حديث عليّ ﵁ في المؤاخاة والأخوة ١٤٣
أولًا: ما فيه التصريح بالأخوة ١٤٤
الموقوف ١٤٤
المرفوع من حديث علي ﵁ ١٤٧
بحث في عثمان بن المغيرة الكوفي ١٤٩
بحث في ربيعة بن ناجذ ١٥٠
بحث في عبد الله بن يسار البهي ١٥٦
ثانيًا: ما فيه ذكر حادثة المؤاخاة بين النبي صلى الله عله وسلم وعليّ ﵁ ١٥٨
[٢٢ ـ ٢٤] حديث: «عليٌّ سيّدُ العرب» ١٦٤
[٢٥] حديث سدّ الأبواب واستثناء عليٍّ ﵁ ١٧٢
[٢٦ ـ ٢٨] حديث استثناء عليٍّ رضي الله من المنع من طروق الجنب المسجد .. ١٧٧

الموضوع	الصفحة

بحث في أبي الخطاب الهجري ١٨٢
بحث في محدوج ١٨٥
بحث في تحريف اسم: ابن أبي غنية ١٨٨
بحث في عطاء بن مسلم الخفاف ١٩٠
بحث في جسرة بنت دجاجة ١٩٥
بحث في أفلت بن خليفة ٢٠٤
خلاف العلماء في الحديث ٢٠٧
[٢٩ ـ ٣١] حديث عليّ ﷺ في إعطاء الراية، بزيادة الدعاء له بذهاب الحر والبرد، ووصفه في بعض الطرُق بأنه ليس بفرّار ٢١٣
[٣٢] أثر عمر ﷺ في غبطة عليّ ﷺ على ثلاث خصال ٢٢١
[٣٣] حديث فاطمة ﷺ الذي فيه: «السعيد كل السعيد، حق السعيد، من أحبّ عليًّا..» ٢٢٤
[٣٤] حديث تشبيه عليّ ﷺ بعيسى عليه السلام في افتراق الناس فيه بين غال وشانئ ٢٢٧
[٣٥ ـ ٣٨] حديث عليٍّ ﷺ: «أنا دار الحكمة وعليّ بابها» ٢٣٠
بحث في محمد بن جعفر الفيدي ٢٣٩
تدليس الأعمش ٢٤١
رواية أبي معاوية الضرير للحديث ٢٤٣
كلام الأئمة في الحديث ٢٥١
[٣٩] حديث ابن مسعود ﷺ: «قسمت الحكمة عشرة أجزاء...» ٢٥٥
[٤٠ ـ ٤١] أثر تفضيل عليٍّ ﷺ في القضاء: «عليٌّ أقضانا» ٢٥٦
[٤٢] أثر ابن مسعود ﷺ في أن عليًّا ﷺ عنده علم ظاهر القرآن وباطنه ٢٦٣
[٤٣ ـ ٤٧] حديث: «إن تستخلفوا عليًّا...» ٢٦٤
بحث في زيد بن يثيع ٢٧٤

الموضوع	الصفحة

[٤٨ ـ ٥٠] الأثر الطويل عن عليّ ﷺ في بيعة الخلفاء الثلاثة قبله ٢٧٩
[٥٧] حديث عليّ ﷺ: «أخبرني جبريلُ سيد الملائكة، قال: قال الله سيد السادات...» ٢٨٦
توجيه عبارة: «لو قرئ على مجنون لبرأ» ٢٩٣
[٥٨ ـ ٦٠] حديث علي بن أبي طالب ﷺ في الاستحلاف على الحديث، دون أبي بكر ﷺ ٢٩٩
بحث في أسماء بن الحكم ٣٠٦
الحديث المسلسل بقوله: «والله إنه لحق إن شاء الله» ٣١٦
اختلاف العلماء في الحكم النهائي على الحديث ٣١٩
مناقشة تعقب الحافظ المزي الإمام البخاري في تضعيف الحديث ٣٢٢
بحث في تحسين الترمذي ٣٣٠
شواهد المتن ٣٣٥
[٦٢] حديث أنس ﷺ في أن النبي ﷺ لم يزل يقنت حتى فارق الدنيا ٣٤١
[٦٣] أثر عليّ ﷺ في الدعاء في قنوت صلاة الفجر بقوله: «اللهم اهدني فيمن هديت» ٣٤٩
اضطراب الأثر ٣٥٠
[٦٤ ـ ٦٥] الحديث المسلسل بالقضاة، من حديث علي بن أبي طالب ﷺ، أوله: «شمُّوا النرجس» ٣٥٧
[٦٧] حديث عليٍّ ﷺ في دعاء الكرب: «لا إله إلا الله الكريم الحليم....» ٣٦٤
بحث في أم أبيها أم البنين بنت عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ٣٧٩
[٦٨ ـ ٦٩] حديث علي ﷺ في دعاء الكرب، بلفظ آخر طويل، أوله: «اللهم احرسني بعينك التي لا تنام...» ٣٨٤
[٧٠] الحديث المسلسل «بقول كُل راوٍ: وكتبته وها هُوَ فِي جيبي» ٣٩٥

الموضوع	الصفحة
[٧٢ ـ ٧٣] أثر قراءة آية الكرسي قبل النوم، عن عليٍّ رضي الله عنه	٣٩٨
[٧٤ ـ ٧٥] حديث قراءة آية الكرسي دبر الصلوات	٤٠٥
بحث في كون الحديث على شرط البخاري	٤١١
مناقشة دعوى ابن الجوزي وضع الحديث	٤١٤
[٨٤ ـ ٨٥] حديث سيِّدا كهول وشباب أهل الجنة، في منقبة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما	٤١٩
[٨٦ ـ ٨٧] حديث: «يظهر قوم في آخر الزمان يسمَّون..»	٤٣٥
[٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧] حديث صفة الوضوء، من حديث عليّ رضي الله عنه	٤٥٢
[١٠٠] حديث عليّ رضي الله عنه: «من أحبَّني، وأحبَّ هذين وأباهما وأمهما؛ كان معي في درجتي في الجنة»	٤٨٦
[١٠١ ـ ١٠٢] حديث: «الإيمان معرفةٌ بالقلب،...»	٤٩١
بحث في أبي الصلت الهروي	٤٩٧
شواهد الحديث	٥٠٣
[١٠٣] حديث الرخصة في تسمية محمد بن الحنفية باسم النبي ﷺ وتكنيته بكنيته	٥٠٩
[١٠٥] حديث: «المهديّ منّا أهل البيت، يصلحه الله في ليلةٍ»	٥١٨
بحث في ياسين العجلي	٥٢٠
أن اسمه على اسم النبي ﷺ واسم أبيه على اسم أبي النبي ﷺ	٥٢٧
أنه من ذرية الحسن على الأصح	٥٢٨
أنه من نسب العباس	٥٣٠
[١٠٦] حديث عليّ رضي الله عنه في كون المهدي من ذرية الحسن، وأن اسمه على اسم النبي ﷺ	٥٣٣
مناقشة الغماري في دفاعه عن الحديث	٥٣٣
بحث في سكوت أبي داود	٥٣٩

الموضوع	الصفحة

[١٠٧] حديث عليّ رضي الله عنه: «ثلاثة يا عليّ لا تؤخرهن...» ٥٤٥
بحث في سعيد بن عبد الله الجهني ٥٤٧
بحث في محمد بن عمر بن علي ٥٤٨
[١٠٨] حديث: «رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة...»، من حديث عليّ رضي الله عنه ٥٥١
[١٠٩] حديث أنس رضي الله عنه: «إنّ على حوضي أربعةَ أركان،...» ٥٥٧
الفهارس الفنية ٥٦١
* أولًا: فهرس الأحاديث والآثار ٥٦٣
* ثانيًا: فهرس الأعلام والرواة ٥٦٩
* ثالثًا: فهرس الأماكن والنِّسَب ٥٩١
* رابعًا: فهرس المصادر الواردة في الكتاب ٥٩٤
* خامسًا: فهرس أحكام المصنِّف ٥٩٦
أولًا: الحكم على الأحاديث ٥٩٦
ثانيًا: الحكم على الرجال ٥٩٦
* سادسًا: فهرس اللغة ٥٩٧
* ثبت المراجع والمصادر ٥٩٨
* فهرس موضوعات أعلى المطالب ٦٧١